مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي

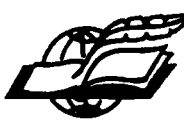

اللباب

باريجي

في علل البناء والإعراب

لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبري
٥٣٨ - ٦١٦ هـ

الجزء الثاني

تحقيق
الدكتور عبد الإله نبهان

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

الرقم الاصطلاحي: ٢-١١,٠٣٠,١
الرقم الدولي: ISBN: 1-57547-200-7
الرقم الموضوعي: ٤٥٠
الموضوع: النحو والصرف
العنوان: اللباب في علل البناء والإعراب
التأليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري
التحقيق: د. عبد الإله نبهان
الصف التصويري: دار الفكر - دمشق
التنفيذ الطباعي: مطابع المستقبل — بيروت
التجليد الفني: علي الحمصي-بيروت
عدد الصفحات: ج٢ ٦٢٨ ص
قياس الصفحة: ١٧×٢٥ سم
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

جميع الحقوق محفوظة
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من
دار الفكر بدمشق

برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق-سورية

فاكس: ٢٢٣٩٧١٦
هاتف: ٢٢٣٩٧١٧ — ٢٢١١١٦٦
Http://www.fikr.com
e-mail: info@fikr.com

إعـــادة
١٤٢٢هـ = ٢٠٠١
ط١ / ١٩٩٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

اللباب

في علل البناء والإعراب

الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة

ما كان لكتاب أن يكون له مقدمتان أو تصديران ، غير أن ظروف عملنا في هذا الكتاب اقتضت ذلك ، فقد كنت اتفقت مع أخي الفاضل الدكتور غازي مختار طليمات على منهجٍ ومصادر محددة للعمل في الكتاب ، ثم انفرد هو بالعمل في الجزء الأول - بتجزئتنا وتقسيمنا - وانفردت بالعمل في الجزء الثاني .. لذلك كان من مقتضيات العمل ومستلزماته أن يصدِّر الدكتور طليمات الجزء الأول بما له علاقة بالمؤلف والكتاب وحسناً فعل ، وكان الرأي لديَّ أن يُقتصر على ما قدمه الدكتور طليمات بأسلوبه الرشيق الرصين ، لكن رأي الأساتذة الأجلاء في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث اتجه إلى استحسان وجود مقدمة موجزة في صدر الجزء الثاني تعرِّف برؤوس موضوعاته ، وهذا ما حصل .

وإنه لمن الواجب أن أتوجَّه بالشكر الجزيل إلى هذا المركز ممثلاً بمؤسسه وراعيه السيد جمعة الماجد لاهتمامه بنشر التراث العربي الإسلاميّ فجزاه الله عن الأمة وتراثها خير الجزاء .

حمص : ٢٣ / ربيع الآخر / ١٤١٤ هـ
٩ / تشرين الأول / ١٩٩٣ م

الدكتور
عبد الإله أحمد نبهان

في حضرة الكتاب

لم يعد لي بعد أن استوفى أخي الفاضل الدكتور غازي مختار طليمات الكلام عن أبي البقاء العكبريّ ومؤلفاته ومنهجه في مقدمته للجزء الأول ، إلاَّ أنْ أختصر القول معرِّفاً برؤوس موضوعات الجزء الثاني دون الولوج في قضايا المنهج والعمل في الكتاب والحديث عن المخطوطات احترازاً من التكرار .

اشتمل الجزء الثاني على واحدٍ وأربعين باباً ، منها ثلاثة عشر باباً لمباحث نحوية ، وثمانية وعشرون باباً للصرف ومباحثه ، لذلك فإن الدكتور طليمات عندما قال في مقدمته إن الجزء الثاني خصص للعلل الصرفية إنما اتجه إلى التغليب ، لأن ثلثي هذا الجزء في علل الصرف .

وبدأت الأبواب النحوية بباب الأفعال وانقسامها إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل ، وبحث المؤلف في علل بناء الأفعال ، وإعراب ما أعرب منها مع التطرق إلى عدد من المسائل الأخرى المتعلقة بالباب .

ثم شرع بالكلام على العوامل في الأفعال ، فبحث في نواصب الفعل ، وذكر سبب عمل (أنْ) وتأويلها بمصدر ، وتحدث عن علّة عملها محذوفةً ومذكورة ، وانتصر للبصريّين فيما ذهبوا إليه ، ثم بحث في لن وكي وإذن وحتَّى مقارناً بين مذهب البصريِّين والكوفيِّين منتصراً للبصريِّين .

ثم تحدث عن الجوازم ، وعلل عمل كلّ منها ، فبدأ بالجوازم التي تجزم فعلاً واحداً ، وثنَّى بالجوازم التي تجزم فعلين وعلل عملها ، وعقد مسائل في جواب الشرط وذكره وحذفه والمجازاة بكيف .

ثم عقد باباً للنُّونَيْن ، نون التوكيد الثقيلة ونون التوكيد الخفيفة ، وعلل اختصاصهما بباب الأفعال ، وتطرَّق إلى ما يتَّصل بهما من قضايا وعلل ، وانتصر للبصريين ..

وعقد بعدئذٍ باباً للإعراب والبناء ، فذكر معنى البناء وحدّه ، وأن الحروف مبنية والأفعال مبنية ، وبناؤها هو الأصل ، وإنما يُعلل ما خرج منها عن البناء إلى الإعراب ، أما الأسماء فهي معربة ، وإعرابها هو الأصل ، وما بُني منها يُحتاج في بنائه إلى التعليل .. وذكر أن الأصل في البناء هو السكون ، وتحدث عن علة تحريك المبنيّ وعن علّة الكسر لالتقاء الساكنين .

ثم خصص ثلاثة أبواب فصَّل القول فيها في بعض الكلمات المبنية ، فعقد باباً لـ (حيث) تحدث فيه عن معناها وإضافتها وبنائها وتحريك آخرها ، وباباً لـ (قبل وبعد) وباباً لـ (قط) ، وأتبع ذلك بفصول تحدث فيها عن علّة بناء (أين) وعلة بناء (كيف) و (أيان) و (الآن) و (هلم) وأسماء الفعل (ها) و (هيت) و (هات) وعن بناء حروف التهجي والأصوات المحكية .. ثم عرض للخلاف في بناء المضاف إلى ياء المتكلِّم .

وتحدث في باب مستقل عن ضرورات الشعر ، فذكر صور الضرورات وشواهدها ، وقد آثر الإيجاز في هذا المبحث فقال : وضرورة الشعر أكثر من هذا ، وقد نبهنا على أصلها .. وواضح أن قضايا مثل قضايا هذا الباب إنما هي شركة بين النحو والصرف .

تلا ذلك باب عن الموصول والصلة ، بدأه العكبري بتعليل تسميتها (موصولات) مبيناً الغرض منها ، متحدِّثاً عن الفروق بين (الذي) و (التي) وعن طبيعة الذي .. متطرقاً إلى خلاف البصريين والكوفيين ، واتَّصل هذا الباب بعدد من المسائل والفصول كمسألة القول في (أيهم) ومسألة اسمية الألف واللام ، وكفصل (أنَّ) الثقيلة ، وفصل عدم تقديم شيء من الصلة على الموصول ..

وبعد الموصول والصلة وردت ثلاثة أبواب ، تحدث فيها على التتالي : عن الاستفهام وحروفه وأسمائه واستعمالاتها وعلل بنائها ، وعن الحكاية ومعناها وعللها في المعارف وعن إعراب الاسم المحكيّ . ثم عن باب الخطاب .. وبذلك انتهت الأبواب النحوية لتبدأ الأبواب الصرفية التي تسير في طريقتها ومنهجيتها على طريقة أبواب النحو .

بدأت الأبواب الصرفية بباب النسب ، وفيه تحدث عن معنى النسب وعلل زيادة الياء وكونها مشدَّدة مكسوراً ماقبلها ، وتطرق إلى قضايا النسب الأخرى من حيث عللها إلى أن انتهى بعلل شذوذ النسب .

ولكيلا أقف لدى كل باب فإني سأكتفي بالإشارة إلى رؤوس هذه الأبواب التي تتالت بعد باب النسب وهي :

- باب التصغير .
- باب جمع التكسير .
- باب ألفات القطع وألفات الوصل .
- باب الوقف .
- كتاب التصريف (أبنية الأسماء الأصول ، أبنية الأسماء الرباعية ، أبنية الأسماء الخماسية ، أبنية الفعل) .
- باب حدّ التصريف وفائدته .
- باب زيادة حروف المدّ .
- باب زيادة الميم .
- باب زيادة النون .

- باب زيادة التاء .

- باب زيادة الهاء .

- باب زيادة السين .

- باب زيادة اللام (ألحق به فصلاً في الإلحاق وفصلاً في الاستدلال على الألف) .

- باب البدل (ذكر فيه إبدال الألف) .

- باب إبدال الواو (عقد بعده فصولاً في إبدال الواو ثم الميم ثم النون ثم التاء ثم التاء من الياء ، ثم الهاء من الياء ومن الهمزة ، والطاء من التاء ، وتحدث عن إبدال الدال والجيم واللام ... » .

- باب الحذف .

- باب ما حذف على خلاف القياس .

- باب يجمع مسائل تنعطف على الأصول المتقدمة .

- باب ما يُمتَحَنُ فيه من الأبنية .

- باب ما يعرف به المقصور من الممدود .

- باب الهمز .

- باب الإمالة .

- باب مخارج الحروف .

- باب الإدغام .

- باب الخطّ .

- باب الموصول والمقطوع .

ومما هو جدير بالتنبيه عليه في هذه السطور أن أبا البقاء لم يبحث في الأبواب المذكورة من حيث بناء قواعدها ، وإنما اختص بحثه بالعلل النحوية التي اجتهد في جمعها وتخليصها وتهذيبها من كتب المتقدمين وعلى رأسها كتاب سيبويه ، وقدمها لنا بأسلوبه الموجز الجميل بلا إملال ولا إخلال ، فكان كتاب خالص في علل النحو والصرف وما اتصل بهما من خط ووصل وقطع .

إنَّ نشر هذا السِّفْر الجليل سيكون - إن شاء الله - موضع ترحيب الدارسين والعاملين في مجال الدراسات اللغوية والنحوية . وسيكون - إن شاء الله أيضاً - مرجعاً أساسياً ميسراً موثقاً للباحثين في النحو وعلله .

رحم الله أبا البقاء ، وأسكنه فسيح جنانه ، وجزاه عن العربية وأهلها خير الجزاء .

باب الأفعال

ح ٩٤

م ١١١ قد ذكرنا في أول الكتاب[١] حدَّ الفعلِ وعلاماته[٢] ، وذكرنا في باب المصدر أنَّه مشتقٌّ من المصدر[٣] ، وبقي الكلامُ في أقسامه وأحكامِه .

فصل

وأقسامُ الأفعال ثلاثةٌ : ماضٍ وحاضرٌ ومستقبل[٤] . وأنكر قومٌ فعل الحال[٥] . وحُجَّة الأولين أنَّ الفعل اُشتُقَّ من المصدر ليدلَّ على الزمان ، فينبغي أن ينقسم بحسب انقسامِه ، ولا أحدَ ينكرُ زمنَ الحالِ وهو الآنَ ، فكذلك الفعل الدالّ عليه ، فهو

---

(١) في ح : قد ذكرنا أول الفعل .

(٢) انظر ج ١ ص ٤٨

(٣) انظر ج ١ ص ٢٦٠

(٤) انظر أسرار العربيّة : ٣١٥ .

(٥) انظر الإيضاح في علل النحو : ٨٦ : باب عن فعل الحال وحقيقته .

واسطةٌ بين الماضي والمستقبل ، ولذلك قالَ تعالى : ﴿ له ما بينَ أيْدِينا وما خَلْفَنا وما بينَ ذلكَ ﴾[1] قالوا : أراد[2] الأزمنة الثلاثة .

ومنه قولُ زهير : [من الطويل]

١٢٦ـ وأعلمُ مَا في اليومِ والأمسِ قبلَه ... ولَكِنَّني عَنْ عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِ

واحتجَّ الآخرون بأن ما وُجدَ من أجزاءِ الفعل صارَ ماضياً ، وما لم[4] يوجدْ فهو مستقبلٌ ، وليس بينهما واسطةٌ . والجواب أنَّ النَّحْويين يريدونَ بفعل الحال فعلاً ذا أجزاءٍ يتَّصلُ بعضُها ببعض كالصلاة[5] والأكل ونحوهما ، وهذا يُعقل[6] فيه الحالُ قسماً ثالثاً ، لأنَّه يُشارُ إليه وهو متشاغلٌ به لم يقْضِه ، ويفرّق بين حالِه الآن وحالِه قبلَ الشُّروع وبعد الفراغِ .

---

(١) سورة مريم : ٦٤/١٩ ، ذكر الإمام الرازي في قوله تعالى : ﴿ ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾ وجوهاً :

١ ـ له ما قدامنا وما خلفنا من الجهات ، وما نحن فيه ، فلا نتالك أن ننتقل من جهة إلى جهة ، ومن مكان إلى مكان إلا بأمره ومشيئته ، فليس لنا أن ننقلب من السماء إلى الأرض إلا بأمره .

٢ ـ له ما بين أيدينا : ما سلف من أمر الدنيا . وما خلفنا : ما يستقبل من أمر الآخرة ، وما بين ذلك : وما بين النفختين وهو أربعون سنة .

٣ ـ ما مضى من أعمارنا وما غبر من ذلك ، والحال التي نحن فيها .

٤ ـ ما قبل وجودنا وما بعد فنائنا .

٥ ـ الأرض التي بين أيدينا إذا نزلنا ، والسماء التي وراءنا ، وما بين السماء والأرض .

وعلى كل التقديرات فالمقصود أنه المحيط بكل شيء لا تخفى عليه خافية ، ولا يعزب عنه مثقال ذرة ، فكيف نقدم على فعلٍ إلا بأمره وحكمه ؟! تفسير الرازي ٢٣٩/٢١ .

(٢) في ح : فالمراد .

(٣) البيت لزهير من معلقته . وهو في ديوانه بشرح الأعلم : ٢٣ ق ١ ب ٤٩ ، وبشرح ثعلب : ٢٩ .

(٤) في ح : وما لا يوجد مستقبل .

(٥) في الأصل : كالصلوة .

(٦) في ح : وهو يعقل .

فصل

واختلفوا أيُّ أقسام الفعل أصل لغيره[1] ؟ فقال الأكثرون : هو فعلُ الحال ، لأنَ الأصلَ في الفعل أن يكونَ خبراً ، والأصل في الخبر أن يكونَ صِدْقاً . وفعلُ الحال يُمْكِنُ الإشارةُ إليه فتحقَّق وجودُه . [فيصدق الخبر عنه ، وقال قومٌ : الأصلُ هو المستقبلُ لأنَّه يخبر عنه عن المعدوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده][2] .

وقال الآخرون[3] : هو الماضي ، لأنَّه لا زيادةَ فيه ، ولأنَّه كَمُلَ وجودُه ، فاستحقَّ أن يسمَّى أصلاً[4] .

فصل

الأصلُ في الفعلِ البناءُ ، لأنَّ الإعرابَ دخلَ للفصل بين الفاعل والمفعول ، وليس في الفعل فاعلٌ ولا مفعولٌ فصارَ كالحرفِ[5] .

فصل

والأصلُ أن يُبنى على السكون لأنَّ البناءَ ضدُّ الإعرابِ على ما ذُكِرَ في صدر الكتاب[6] ، إلا أنَّ الفعلَ الماضي حُرِّكَ لشبهه بالمضارع إذ كان يقع موقعه في نحو

---

(١) عبارة ح : أي أقسام الفعل لغيره منها ؟!

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٣) في ح : آخرون .

(٤) انظر المسألة في إيضاح علل النحو : ٨٥ وما بعدها .

(٥) قال الزجاجي في الجمل : ٢٦٠ : وأصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف ، لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول والمالك والمملوك والمضاف والمضاف إليه ، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني ، وليس بشيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف . وانظر الإيضاح للزجاجي ٧٧ ، وشرح الجمل لابن هشام ١٠٤ .

(٦) انظر أسرار العربية ٣١٥ وما بعدها .

قوله : ﴿ ويومَ يُنْفَخُ في الصُّورِ فَفَزِعَ ﴾[1] ، أي : فيفزع . وفي الشَّرطِ والجزاء : إذا ذهبتَ ذهبتُ . وفي الحالِ كقولك : مررتُ بزيد قد كتبَ[2] ، كقولك : يكتب . والشَّبه يقتضي إثباتَ حكمٍ من أحكام المشابهِ للمشابه[3] ، والحركةُ من أحكامِ المضارعِ ، إلاَّ أنَّ حركة المضارعِ إعرابٌ ، وحركةَ الماضي بناءٌ ، وعلَّةُ ذلك أنَّ إعرابَ المضارع فَرْعٌ على الاسم ، والماضي فَرْعٌ على المضارع ، والفروعُ تنقصُ عن الأصولِ فكيفَ بفرع الفرع .

فصل

وإنَّما جُعلت حركتُه فتحةً لأمرين :

أحدهما : أنَّ أمثلةَ الفعلِ[4] الماضي كثيرةٌ ، فاختير له أخفُّ الحركاتِ تعديلاً .

والثاني : أنَّ الغرضَ تمييزُ هذا المبنيِّ على المبنيِّ على السكون ، والتمييزُ يحصلُ بالفتحة وهي أخفُّ فلا يُصار إلى الثقيل .

وقيل : لو كُسِر لَبُنِيَ على كسرةٍ لازمةٍ . والفعلُ لم يدخُلْه الجرّ مع أنه عارضٌ ، ولم يضمّ لأنَّ مِنَ العربِ مَنْ يحذِفُ واوَ الجمع ويجعلُ الضمةَ دليلاً عليها نحو : ضَرَبُ في ضَربوا ، وهذا [وجهٌ][5] ضعيف .

---

(١) سورة النمل : ٨٧/٢٧ ، قال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره ٢٢٠/٢٤ :
أما قوله : ﴿ ففزِعَ مَنْ في السماوات ومَنْ في الأرض ﴾ فاعلم أنه إنما قال : ﴿ ففزع ﴾ ولم يقل : « فيفزع » للإشعار بتحقيق الفزع وثبوته ، وأنه كائن لا محالة ، لأنَّ الفعل الماضي يدلُّ على وجود الفعل ، وكونه مقطوعاً به . والمراد فزعهم عند النفخة الأولى .

(٢) أسرار العربية : ٣١٥ .

(٣) في م : المشابهة به .

(٤) في ح : أفعل .

(٥) كلمة (وجه) ساقطة من م .

مسألة

فعلُ الأمرِ الذي ليسَ فيه حرفُ مضارَعةٍ مبنيٌّ على السكونِ ؛ وقال الكوفيُّون : هو مُعْرَبٌ بالجزم[1] . واحتجَّ الأوَّلون[2] من وجهين :

أحدهما : أنَّ الأصلَ في الفعل البناءُ ، وإنَّما أُعْرِبَ لمشابهتِه الاسمَ . والمشابهةُ تتحقَّقُ بحرفِ المضارعةِ فقط ، فإذا فُقِدَ فُقِدَتْ فيخرجُ على الأصْل .

والثَّاني : أن (نَزَالِ) وبابَه مبنيٌّ لقيامِه مقامَ الأمرِ . فلو كانَ مُعْرَباً لم يُبنَ ما قامَ مقامَه .

واحتجَّ الآخرون[3] من وجهين :

ح٩٥ أحدهما / : أنَّ الأصلَ في (قُمْ) (لِتَقُمْ) ، فحُذِفَ تخفيفاً ، وقد جاء ذلك[4] في المضارع الصريح قال الشاعر : [من الطويل]

١٢٧- على مِثْلِ أصحابِ البعُوضَةِ فاخمِشي لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ مَنْ بكى[5]

---

(١) ذكر أبو البقاء هذه المسألة في كتابه التبيين : ١٧٦ المسألة ١٥ ، وفي كتابه شرح الإيضاح [١٨أ] وهي من مسائل ابن الأنباري في الإنصاف ، وهي المسألة ٧٢ . وفي أسرار العربية ٣١٧ . وانظر المقتضب ٣/٢ ، ٤ ، ١٣١ ، والأمالي الشجرية ٣٥٧/١ ، ١١٢/٢ ، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٦١/٧ ، ٦٢ .

(٢) أي البصريُّون .

(٣) أي الكوفيون .

(٤) كلمة (ذلك) ساقطة من ح .

(٥) البيت لمتمم بن نويرة ، وهو من شواهد سيبويه ٤٠٩/١ قال : « واعلم أن هذه اللام ـ لام الأمر ـ قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ، كأنهم شبهوها بـ (أن) إذ عملت مضمرة » وأنشد البيت . قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٩٨/٢ : « الشاهد في قوله (أو يبكِ) وهو أمر للغائب ، والأمر للغائب يكون بالفعل المضارع ويدخل عليه اللام ، فلما اضطرَّ حذف اللام . وكان أبو العباس يدفع هذا القول ويقول : إن قوله (فاخمشي) في معنى (فلتخمشي) فعطف (أو يبك) على تقدير فلتخمشي ، ولم يجزمه بلام محذوفة » . =

م١١٢ وقال آخر / : [من الوافر]

١٢٨ـ مُحَمَّـــدُ تَفْـــدِ نفسَـــكَ كلُّ نفسٍ إذا مـــا خفتَ مِنْ شيءٍ تَبَـــالا[1]

أي : لتفد[2] . وقرئ ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[3] ، على الخطاب ، أي : فافْرَحُوا .

والوجهُ الثاني : أنَّ حروفَ العلَّة تسقطُ من هذا الفعل نحو : اُغْزُ واسْعَ وارْمِ كما تسقطُ بالجازم .

= والبعوضة : مكان بعينه ، قتل فيه أخوه مالك بن نويرة وجماعة من بني يربوع . وقد ورد الشاهد أيضاً في المقتضب ١٣٢/٢ ، ومعاني الأخفش ٧٦/١ ، والأصول ١٥٧/٢ ، ١٧٤ ، والأمالي الشجرية ٣٧٥/١ ، ومعجم البلدان : (بعوضة) ، واللسان : (بعض) ، وخزانة الأدب ٦٢٩/٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٣٩/٤ ، ٣٧١ ، وسرّ صناعة الإعراب ٣٩١/١ ، والإنصاف ٥٣٢/٢ ، والتبيين ١٧٩ ، وشرح المفصّل ٦٠/٧ ، ٦٢ .

(١) البيت متنازع في نسبته ، وهو من شواهد سيبويه ٤٠٨/١ ، ومعاني الأخفش ٧٥/١ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، والأصول ١٧٥/٢ ، وسرّ الصناعة ٣٩١/١ ، وشرح أبيات المشكلة الإعراب للفارسي ٦٣ ، وكتاب اللامات للزجاجي ٩٤ ، والإنصاف ٥٣٠ ، وأسرار العربية ١٩ ، ٢١ ، والأمالي الشجرية ٣٧٥/١ ، وشرح المفصّل ٣٥/٧ و ٢٤/٩ ، ورصف المباني ٣٢٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٩/٢ ، ١٨٩ ، ٣٢٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٣٥/٤ . والتبال : الفساد .

(٢) يشير إلى موضع الشاهد في البيت وهو قوله : « تَفْدِ » فإنه أراد : لتفد . فحذف لام الأمر لضرورة الشعر . قال سيبويه : وكأنهم شبهوها بأنْ إذا أعملوها مضمرة . الكتاب ٨٠/٣ ط هارون .

(٣) سورة يونس : ٥٨/١٠ . قال ابن جنّي في المحتسب ٣١٣/١ : « ومن ذلك قراءة النبيّ ﷺ وعثمان بن عفان وأُبيّ بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبي جعفر بخلاف ، والسُّلمي وقتادة والْجَحْدريّ وهلال بن يَساف والأعمش بخلاف ، وعباس بن الفضل وعمرو بن فائد (فبذلك فلْتفْرحوا) بالتاء . وقرأ : (فبذلك فافرحوا) أُبيّ بن كعب . قال أبو الفتح : أما قراءة أبيّ هذه (فافرحوا) فلا نظر فيها ، لكن (فلتفرحوا) بالتاء خرجت على أصلها ، وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام ، فأصل اضربْ : لِتضربْ ، وأصل قُمْ : لتقمْ . كما تقول للغائب : ليقم زيد ، ولتضرب هند ، لكن لما كثر أمر الحاضر نحو : قم واقعد وادخل واخرج وخذ ودع ، حذفوا حرف المضارعة تخفيفاً ، بقي مابعده ودل حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب ، فلما حذف حرف المضارعة بقي مابعده في أكثر الأمر ساكناً ، فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها ، فقيل : =

والجوابُ عن الأول من وجهين :

أحدهما : أنَّ (قُمْ) و (اذهبْ) أصلٌ بنفسه ، وليس الأصلُ فيه ماذكروا لأنَّه لوكانَ كذلك لَلَزِمَ منه حذفُ العامل وحرفِ المضارعة وتغييرُ الصيغة ، وكلُّ ذلك مخالفٌ للأصل ولا سماعَ يدلُّ عليه[1] .

والثاني : يقدّر أنَّ الأصل[2] ماذكروا ، ولكنْ بهذا الحذفِ زالَ شَبَه الفعل بالاسم فعاد إلى البناء .

والثالث : أنَّ الجزمَ يحتاجُ إلى جازم ، وتقديرُ الجازم ممتنعٌ لوجهين :

أحدهما : أنَّه لا يصحُّ ظهورُه مع هذه الصيغة ، فلا تقول : « لاَذهبْ » والمقدّرُ كالمنطوقِ به[3] .

والثاني : الجازمُ أضعفُ من الجارِّ ، والجارُّ لا يبقى عملُه بعد حذفه ، فالجازم أولى .

فأمَّا البيت[4] فهو خبرٌ وليسَ بأمرٍ ، وحذفُ الياء ضرورةٌ ، ولو قدّر أنه حذفَ اللامَ فلا يصح[5] مثله في مسألتنا لوجهين :

أحدهما : أنَّ حرفَ المضارعةِ باقٍ هناكَ وليسَ بموجودٍ هنا ، فلا يلزمُ من حذفِ

= اضرب ، اذهب ... ونحو ذلك ... إلخ . واحتج المؤلف بهذه القراءة في شرحه للإيضاح [١٨/أ] و [٢٢/ب] ، وانظر الإنصاف ٥٢٤/٢ ، ٥٢٥ ، وفيه شواهد على هذه القراءة ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ، والمبسوط ٢٣٤ ، وزاد المسير ٤١/٤ ، والبحر المحيط ١٧٢/٥ ، والنشر ٢٨٥/٢ .

(١) أسرار العربية ٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٢) عبارة (أن الأصل) ساقطة من ح .

(٣) (به) ساقطة من ح .

(٤) إشارة إلى الشاهد السابق (محمد تفد نفسك) .

(٥) في م : ولا .

شيءٍ واحد حذفُ شيئين ، ولا يلزم[1] من حذفِ ماعليه دليلٌ وهو حرف المضارعة حذفُ ما لا دليل عليه .

والثاني : أنَّ ذلكَ شاذٌّ سوَّغته الضرورة .

وأمَّا الوجه الثاني : فليسَ بشيءٍ لأنَّ البناءَ يُذهبُ الحركةَ فيذهبُ الحرفُ القائمُ مقامَها ، وحروفُ العلّة قامتْ مقامَ الحركة على ما نبيِّنه .

مسألة

الفعلُ المضارعُ أُعربَ لِشَبَهِه بالاسم من أوجه[2] :

أحدها : أنَّه يكونُ شائعاً فتخصصَ بالحرف كقولك : زيد يصلِّي ، فيتحمل أنْ يكونَ في الصلاة وأنْ يكونَ لم يشرعْ فيها . وإذا قلت : سيصلي ، اختص ؛ كما أنَّ (رجلاً) يحتملُ غيرَ واحدٍ ثم يختصُّ بواحدٍ بالألف واللام .

والثاني : أنَّ اللامَ تدخلُ عليه في خبرِ (إنَّ) كقوله [تعالى] : ﴿ وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾[3] ، ولا تدخلُ على الأمر والماضي ، وحقّها أنْ تدخُلَ على الاسمِ لأنَّها لامُ الابتداء زُحلِقت إلى الخبر ، فلولا قوةُ الشَّبَه لم تدخلْ على هذا الفعل .

والثالثُ : أنه[4] على زِنَةِ اسم الفاعل عدةً وحركةً وسكوناً ، فـ (يضرِب) مثلُ (ضاربٍ) في ذلك . و (يُكْرِم) مثل (مُكرم) وقد شذَّ عنه (ينصب) فهو (نَصِب) وبابه ، ولما أشْبَهه من هذهِ الأوجهِ الخاصّة أُعطي حُكماً من أحكامه لأنَّ ذلك

(١) كلمة (يلزم) ساقطة من ح .

(٢) انظر موارد المسألة في سيبويه ٤٠٩/١ ، ٤١٠ ، والإيضاح للزجاجي ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، وأسرار العربية ٢٥ ، ٣٢١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٥٩ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ ، المسألة ٧٣ ، وشرح المفصَّل ٦/٧ .

(٣) سورة النحل : ١٢٤/١٦ .

(٤) في م : أنها . وانظر سيبويه ٣/١ .

قضاه الشَّبه ، كما أنَّ الاسمَ لمّا شابه الفعلَ مُنع الصرف[1] . [فإن قيل : لِمَ لَمْ يُجعل من أحكام الاسم غير الإعراب ؟ قيل : الإعراب لا يغيّر معنى الفعل ، وغيره من أحكام الاسم تغيّر معنى الفعل فينبو عن قبوله][2] .

مسألة

إعراب الفعل المضارع[3] استحسانٌ . وقال الكوفيون : أُعْرِب كما أُعْرِبَ الاسمُ[4] . واحتجَّ الأولون بأنَّ معنى الفعلِ واحدٌ في كلِّ حالٍ وهو الدَّلالة على الْحَدث وزمانه ولا يُضاف إليه بالعاملِ الدَّاخلِ عليه معنًى آخر . وإعرابُ الأسماء يَفْرُق بين المعاني المختلفة[5] الحادثةِ العارضةِ على المسمَّى ، وإنما أُعرب الفعل للشبه على ما تقدَّم .

واحتجَّ الآخرونَ بأنَّ الإعرابَ في الفعل يَفْرُق بين المعاني[6] ، ألا ترى أنَّ قولَك : « لا تأْكُلِ السمكَ وتَشْرَبِ اللبنَ » إذا جزمت الثَّاني كان له معنى ، فإذا نصبتَه أو رفعتَه كان له معنًى آخر . وكذلك : « أريدُ أنْ أزورَك فيمنعني البوابُ » فالرفع يدلُّ على خلاف ما يدل عليه النصب . وكذلك : « لا يَسَعُني شيءٌ ويعجزَ عنك » ، وكذلك : « لِتضربْ زيداً » إنْ جزمتَ كانَ أمراً ، وإن نصبتَ كان عِلَّة .

---

(١) ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية وجهين آخرين هما عنده الثالث والرابع ، قال في ص ٢٧ :
والوجه الثالث : أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال ، فأشبه الأسماء المشتركة ، كالعين تطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك .
والوجه الرابع : أن يكون صفة كما يكون الاسم كذلك . تقول : مررت برجلٍ ، كما تقول : مررت برجلٍ ضارب . فقد قام يضرب مقام ضارب .

(٢) العبارة هنا فيها اضطراب في م وح ، وقد استدركنا الصواب بين معقوفتين من نسخة جستربيتي التي وصلتنا بأخرة .

(٣) انظر الإنصاف ٥٤٩/٢ ، المسألة ٧٣ ، ومسائل خلافية ٨٩ .

(٤) في ح : لما أُعرب له الاسم .

(٥) كلمة (المختلفة) ساقطة من ح .

(٦) انظر مسائل خلافية ٩٠ ، والإيضاح للزجاجي ٨٠ .

والجواب : إنَّ اختلافَ المعنى فيما ذكروا حاصل بالإعراب لا بعدم الإعراب[1] ، فإنَّكَ لو سكَّنت في هذه المواضع كلِّها لعرفتَ المعنى بدليلٍ آخر . فالواو في قولك : « لا تأكل السمكَ وتشرب اللبنَ » [للعطف ، فيحتمل أن يُعطفَ على لفظِ الفعلِ الأوَّل فيكونَ نهياً عنهما جميعاً ، مُجْتَمعين ومُنْفَردين ، فعندَ ذلك يُجْزَم على تقدير ولا تشرب اللبن][2] . ويُحتَمل أنْ تُريدَ به العطفَ على الموضع ومعنى الجمع ، ولا يصحّ ذلك[3]
م ١١٣ إلا بإرادة (أنْ) ليصير المعنى لا / تجمعْ بينَ أكلِ السمك وشرب اللبن . ولو ظهرت
ح ٩٦ [أنْ][4] لفُهم المعنى بدون الإعراب . وكذلك لو ظهرتْ (لا) ، فاللَّبْسُ / جاء من حذف العامل ، فأقمتَ الحركاتِ مقامَ ظُهوره ، لا أنَّ معنى الفعل تغيّر بالعامل كما تغيَّر الاسم بالفعل فيكون تارةً فاعلاً وتارةً مفعولاً . والفعل مع عامله قد يكون له موضع الاسم المفرد المفتقر إلى عاملٍ ، ومن هاهنا كان الرفعُ في قولك : فيمنعني البواب . هو الوجهُ ، لأنك لو نصبتَ[5] عطفته على أزورك وذلك مُراد ، والمنعُ ليسَ بمراد ، فيفسد المعنى بسبب العطف الموجب للتشريك ، ولذلك لو سكنتَ لم يفسد المعنى . فقد رأيت الإعراب بالنصب كيف أفسدَ المعنى . ولو نصبتِ العربُ الفاعلَ ورفعتِ المفعولَ لحصلَ الفرْقُ ، ولو نصبتْ هنا لفسدَ المعنى لِمَا ذكرنا ، والرفع فيه لم يتعيَّن ليصحح المعنى بل النصب هو المتعين لِفساد المعنى . وكذلك : (لا يسعني شيء ويعجزَ عنك)[6] ، الرفعُ يُفْسِد المعنى لأنَّه يصير : لا يسعني شيء ولا يعجزُ عنك ، فبوجود الرفع يَفْسُد المعنى . وفي الأسماء بعدم الإعراب يَفْسُد المعنى . وأمَّا قولك : ليضربْ زيد ، فلا يلتبس إذا كانَ هذا الكلام وحدَه ، بل يكون أمراً لا محالة ، فإذا انضمّ إليه كلامٌ آخرُ يَصْلُح أن يكونَ عِلَّةً له فُهِمَ المعنى وإن سكَّنته .

(١) عبارة (لا بعدم الإعراب) ساقطة من ح .
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .
(٣) كلمة (ذلك) ساقطة من ح .
(٤) زيادة يقتضيها المعنى .
(٥) في ح : إذا نصبته .
(٦) انظر مسائل خلافية في النحو ٩٠ .

فصل

لا يصيرُ الفعلُ مضارعاً إلا بزيادة الحروف[1] ، لأنَّ الحركاتِ موجودةٌ في الماضي من ضَمٍّ وفتح وكسر[2] ، وإنَّما زيدت الحروفُ المذكورةُ لأنَّ أوْلى ما زيد حروفُ المدِّ لِمَا ذكرنا في أوَّل الكتاب ؛ إلاَّ أنَّ الألف لِسُكونها لا يُمْكن الابتداءُ بها فَجُعِلت الهمزةُ بدلها[3] إذ كانت أختها في المخرج ؛ والواو لا تزاد أولاً لوجهين :

أحدُهما ثِقَلُها ، ولذلك لم تُزَدْ أولاً في موضعٍ ما .

والثَّاني : أنَّه يؤدي في بعض المواضع إلى اجتماع ثلاثِ واوات ، فاء الكلمة ، وحرف المضارعة وحرف العطف ؛ وذلك مُسْتَثْقَلٌ مستنكر ، فجعلت التاء بدَلها لِما ذكرناه في القَسَم ، ولم يعرِضْ للياء مانع . واحْتِيج إلى حرفٍ آخر لتمام أدلَّة المعاني فزِيدت النون إذ كانت تشبه الواو .

فصل

والفعلُ هنا إمَّا أنْ يكونَ خَبراً عن المتكلِّم وحدَه أو عنه وعَمَّن معه ، أو عن المخاطَبِ أو عن الغائبِ ، ولذلك كانتْ حروفُه أربعةً .

فصل

وإنَّما خُصَّت الهمزةُ بالمتكلم لوجهين :

أحدهما : أنَّها أوَّلُ الحروفِ مَخْرجاً فَجُعِلت دليلاً على المتكلم إذْ كان مَبْدءاً للكلام[4] .

---

(١) انظر سيبويه ٣/١ ، وأسرار العربية ٢٢ .

(٢) كلمة (وكسر) ساقط من م .

(٣) في ح : لها .

(٤) انظر أسرار العربية ٢٤ .

والثَّاني : أنَّ الواحدَ مقابلٌ للجمع ، وعلامةُ الجمع الواو ، فجعل علامةَ الواحد المتكلم الهمزةَ التي مخرجها مقابلٌ لمخرج الواو ، فمخرجها أوَّل ، ومخرج الواو[1] آخر ، وما بينهما وسَطٌ ، كما أنَّ الواحد أوَّلٌ والجمعَ آخِرٌ والتثنية وسط .

فصل

وإنَّما جُعلت النونُ للجمع لوجهين :

أحدهما : أنَّها تُشبه الواوَ ، والواوُ علامةُ الجمع .

والثاني : أنَّها جُعلت ضميراً لجمع المؤنث نحو : ضَرَبْنَ ، فلذلك زيدت أولاً للجمع .

فصل

وأما التاء فمختصٌّ[2] بها المخاطَبُ المذكَّرُ كما جُعلتْ ضميراً له في قولك : ضربت ، وفي المؤنث هي علامة تأنيث الفاعل نحو : قامتْ . فَجُعلت أولاً في المضارع لهذا المعنى .

وأمَّا الياء فجعلت للغائبِ لِما فيها من الْخَفاء المناسب لحالِ الغائب ، ولذلك لم يكن للغائبِ الواحد ضمير ملفوظ به في الفعل نحو : زيد قام .

فصل

وإنَّما جُعلت هذه الحروفُ أولاً لأمرين :

أحدهما : أنها ناقلةٌ للفعل من معنًى إلى معنًى آخر[3] ، فكونها أولاً يدل على المعنى المنقول إليه بأوَّل نظرٍ .

---

(١) في ح : والهمزة .

(٢) في ح : فخصّ . وهو متجه .

(٣) كلمة (آخر) ساقطة من ح .

والثاني : أنَّ الآخِرَ موضعُ الإعراب ؛ والحشوَ موضعُ اختلاف الأبنية فلم يبق سوى الأوَّل .

مسألة

إذا تجرّد المضارعُ عن عامِل الجزم والنصب ارتفعَ لوقوعه موقعَ الاسم . وقال الفرّاء : يرتفعُ لتعرِّيه من الجوازم والنواصب . وقال الكسائيّ : يرتفع بحرف المضارعة[1] .

واحتجَّ الأوَّلون[2] بأن وقوعَه موقع الاسم يُكْسِبه قوَّةً يشبه بها الاسم . وأوَّل أحوال الاسم في الإعراب الرفعُ فيصير كالمبتدأ / في ارتفاعه لأوَّليته وأنَّ الرفعَ أوَّلُ . م١١٤ ولا فرق بين أن يكون ذلك الاسم مرفوعاً أو غيره ، لأنَّه ارتفع لوقوعِه مَوْقِعَ الاسمِ[3] ، من حيثُ هو اسم لا من حيث هو مرفوعٌ .

واحتجَّ الفرّاء من وجهين :

أحدهما : أن تعرّيه من العوامل اللفظية واستقلاله / دونها يدلُّ على قوَّته فأشبه ح٩٧ بذلك المبتدأ .

والثاني : أنَّ ارتفاعَه لوقوعه موقع الاسم باطلٌ بخبر (كاد) فإنه مرفوع ولا يقع موقع الاسم . ومذهب الكسائي فاسدٌ فتعيَّن التعليل بالتعرِّي . واحتُجّ للكسائيّ : بأنَّ الفعل قبل حَرْف المضارعة مبنيّ وبعد وجوده وحدَه مرفوعٌ ، والرفعُ عملٌ لابدَّ له من عاملٍ ، ولم يحدث[4] سوى الحرفِ ، فوجبَ أنْ يُضافَ العملُ إليه ، وإنَّما بطل عمله بعامل آخر لأنه أقوى منه كما إنْ الشرطية يبطل عملها بـ (لم) .

---

(١) انظر أسرار العربية ٢٨ ، ٢٩ ، والإنصاف ٢/٥٥ ، المسألة ٧٤ .

(٢) أي البصريون .

(٣) في ح : ارتفع لأنه واقع موقعه .

(٤) في م : ولا محدث .

والجوابُ عن كلامِ الفرّاء من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه تعليل بالعدمِ المحض ، وقد أفْسَدْناه في باب المبتدأ .

والثاني : ما ذكرتموه يؤول إلى ما قلناه لأنه بيّن قوة الفعل باستقلاله وبذلك وقعَ مَوْقعَ الاسم .

والثالث : أنَّ ما قاله يُفْضي إلى أنَّ أوّلَ[1] أحوالِ الفعلِ مع النَّاصب والجازم ، والأمرُ بعكسه . وأمَّا خبرُ (كاد) فالأصلُ أنْ يكونَ اسماً لِمَا ذكرنا في بابه . وإنَّما أُقيم الفعلُ مقامَه ليدلَّ على قُرْبِ الزَّمان . وأمَّا كلامُ الكسائيّ إنْ حُمل على ظاهره ففاسِدٌ لثلاثةِ أوْجه :

أحدها : أنَّه عدّد[2] حرف الْمُضارعة وغيرَه ، وهو وقوعُه مَوْقعَ الاسم فلم يَلْزم إضافةُ العَمل إلى الحرف .

والثَّاني : أنَّ حَرْفَ الْمُضارعة صارَ من سِنْخ الكلمةِ ، وبعضُ الكلمة لا يعمل فيها .

والثَّالث : أنَّ الناصبَ والجازم يُزيل الرفعَ ، ولو كانَ حرفُ المضارعة عاملاً لما بطل بعاملٍ قبلَه بخلافِ إنْ لأنَّ عملَها بطل بعاملٍ بعدها[3] .

---

(١) كلمة (أول) ساقطة من ح .

(٢) كذا في م وفي ح : تجدد أو يجدد أو يجرد ؟ وسنسوق هذه الأدلة بأسلوب صاحب الإنصاف .

(٣) قال في الإنصاف ٥٥٣/٢ ، المسألة ٧٤ : وأمّا قول الكسائي : « إنه يرتفع بالزائد في أوله » فهو قول فاسد من وجوه :

أحدها : أنه كان ينبغي ألاَّ تدخل عليه عوامل النصب والجزم ، لأنَّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

والوجه الثاني : أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ، لوجود الزائد أبداً في أوله ، فلمّا انتصب بدخول النواصب ، وانجزم بدخول الجوازم دلَّ على فساد ما ذهب إليه .

والوجه الثالث : أن هذه الزوائدَ بعضُ الفعل لا تنفصل منه في لفظ ، بل هي من تمام معناه ، فلو =

مسألة

الأمثلةُ الخمسةُ[1] وهي : تَفْعلان ويَفْعَلان وتَفْعَلُون ويفعلون وتَفْعلين ، مُعْرَبةٌ وليسَ لها حرفُ إعرابٍ . والدليلُ على أنَّها مُعْرَبة من وجهين :

أحدهما : أنَّ المعنى الذي أُعرب به[2] المضارع موجودٌ فيها من غير مانع .

والثَّاني : أنَّ النونَ تثبت في رفعِها وتسقط في غيره .

وهذا الاختلاف[3] إعرابٌ ، والدليلُ على أنه لا حرفَ إعْراب لها ، أنَّه لو كانَ لكانَ إمَّا الحرفَ الذي قَبْلَ حرفِ العلة أو حرف العلة [أو النون][4] . والأوَّل باطل لأنَّه لو كانَ حرفَ إعرابٍ لكانت حركتُه حركةَ إعرابٍ . وليست كذلك ، بل هيَ تابعةٌ لحرفِ العلَّة مناسبةٌ لطبيعته . والثاني باطل [أيضاً][5] لأنَّه اسمٌ في مَوْضعِ رفعٍ ، معمولٌ للفعل فليسَ منه ، ولا علامةَ لشيء هو فيه . والثَّالثُ باطلٌ أيضاً لوجهين :

أحدهما : أنَّ النونَ حرفٌ صحيحٌ تَسْقُط في النَّصب والجزْم ، فلم تكُنْ حرفَ إعراب [كسائر الحروف][6] . والثَّاني أنَّها واقعةٌ بعد الفاعلِ الموصولِ بالفعلِ ، وهذا الحائلُ يُحيل كونَها من الفعلِ لَفْظاً أو حُكْماً . فثبت ما قلنا .

= قلنا : « إنها هي العاملة » لأدَّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه ، وذلك مُحال ، ويخرج على هذا (أن) المصدرية فإنها تعمل في الفعل المستقبل ، وهي معه في تقدير المصدر ، لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل ، وكل واحدٍ منهما ينفصل عن صاحبه ، فبان الفرق بينهما .

(١) انظر أسرار العربية ٣٢٤ ، وسيبويه ٥/١ .

(٢) في ح : له .

(٣) في ح : وهذا اختلاف الإعراب .

(٤) كلمة (أو النون) ساقطة من م .

(٥) كلمة (أيضاً) ساقطة من م .

(٦) عبارة (كسائر الحروف) ساقطة من م .

مسألة

الفعلُ المعْرَبُ[1] يَعْرِضُ له البناءُ لشيئين[2] :

أحدهما : نونُ التّوكيد لأنَّ حركةَ آخره صارتْ دالَّةً على معنى ، وهو كَونُ الفاعلِ واحداً أو جماعةً أو مؤنثاً . فلم يَبْقَ الحرفُ محلاً لحركةِ الإعراب ، فيعودُ إلى أصلِه من البناء .

والثَّاني : نونُ جماعةِ المؤنث نحو : يَضْرِبْن ، لأنَّ هذه النون أوجبت تسكينَ الحرفِ الأخير [في الماضي][3] فوجبَ إسكانُه في المضارع[4] ، وإنما كانَ ذلك لأمرين :

أحدهما : أنَّ الماضيَ سُكِّن لئلاّ تتوالى أربعُ حركاتٍ وكذلك هو في المضارعِ . وسكونُ الثَّاني عارضٌ لا يعتدُّ به ، وإن[5] السّاكنَ غيرُ حَصِين ، وحَرْفُ المضارعة متحرِّكٌ وهو من نَفْسِ الفعلِ . وإنَّ[6] زيادةَ الحرفِ نابَ مَنابَ الحركة .

والثَّاني : أنَّه أشْبَه الماضي في أنَّ حُروفَه باقيةٌ فيه ، وأنَّ أحدَهما يقعُ موقعَ الآخرِ ، فحمْلُه عليه في البناء أقْرَبُ من حَمْل الفعلِ على الاسمِ في الإعراب .

مسألة

م ١١٥ الفعلُ المعتلُّ الآخِر نحو : يَغْزُو ويَرْمي لا يُحرَّكُ آخره بالضمة لِثقَلها / عليه

---

(١) في ح : الفعل المضارع .

(٢) انظر سيبويه ١٥٣/٢ .

(٣) عبارة (في الماضي) ساقطة من م .

(٤) انظر سيبويه ٥/١ ، ٦ .

(٥) في ح : أو أن ؟

(٦) في ح : أو أن ؟

كثِقَلها[1] على الاسمِ المنْقُوص بل أكثر[2] . فأمَّا تقديرُ الضمَّةِ فيحتملُ وجهين كما ذكَرْنا في ياء (قاضي) . وأما الألفُ فتقدَّرُ الحركة عليها البتةَ كالاسم المقصور .

مسألة

تقول : الرجال يَعْفُون والنِّساءُ يَعْفُون . فاللفظُ واحدٌ والتقديرُ مختلف . ففعلُ الرجال حُذِفت منه اللامُ لسكونها وسكون واو الضمير بعدها . كما حذفت الياءُ من يرمون ، والنون علامة الرفع . وفعلُ النِّساء لم يُحذفْ منه شيءٌ لأنَّه مبنيّ . وواوه ـ لامُه ، والنون اسم مضمر ، ولذلك ثبتت في الأحوال / الثلاث على صورةٍ ح٩٨
واحدة .

---

(١) في ح : لثقلها على الاسم المنقوص .

(٢) انظر سيبويه ٢/٢٨٠ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ .

بابُ

نواصب الفعل

أصلها (أنْ) المصدريّة[1] ، وإنَّما عَمِلت لاختصاصها بالفعل . وإنَّما نَصبتْ لأنها أشبهتْ (أنَّ) العاملةَ في الأسماء من أربعة أوجه :

أحدها : أنَّ لفظَها قريبٌ من لفظها . وإذا خُفِّفتْ صارت مثلَها في اللفظ .

الثَّاني : أنَّها وما عَمِلت فيه مصدرٌ مثل[2] (أنَّ) الثقيلة .

والثالث : أنَّ لها وَلِمَا عملتْ فيه موضعاً من الإعراب كالثقيلة .

والرابع : أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تدخلُ على جملةٍ .

---

(١) تحدث سيبويه في كتابه عن (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع في مواضع عدة وتقع في المواضع التالي ذكرها : ٤٠٧/١ ، ٤٠٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٥٧ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، كذلك انتشر الحديث عنها في المقتضب . انظر فهارسه ١٢٢/٤ ، وقد أوجز ابن الأنباري كمال الدين في أسرار العربية القولَ في علة عملها وأخواتها قال : ٣٢٨ :

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل :

إن قال قائل : لِمَ وجب أن تعمل (أن ، ولن ، وإذن ، وكي) النصب ؟ قيل : إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل ، ووجب أن يكون عملها النصب لأن (أنْ) الخفيفة تشبه (أنَّ) الثقيلة ، و (أنَّ) الثقيلة تنصب الاسم ، فكذلك (أن) هذه يجب أن تنصب الفعل ، وحملت (لن ، وإذن ، وكي) على (أنْ) وإنما حملت عليها لأنها تشبهها ، ووجه الشَّبه بينهما أنَّ (أنْ) الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال ، وهذه الحروف تخلّص الفعل المضارع للاستقبال . فلمَّا اشتركا في هذا المعنى حملت عليها . وانظر الأصول ٢٠٧/٢ ، والإنصاف ٥٥٩/٢ ، المسألة رقم ٧٧ .

(٢) كلمة (مثل) ساقطة من ح .

فصل

و (أنْ) والفعل في تقدير المصدر . ولذلك يُقدَّر المصدرُ بأنْ والفعل ، وأنه لا يجوز تقديم معمولِ (أنْ) عليها ، ولا معمولِ معمولها عليها ولا عليه كقولكَ : أريدُ زيداً أنْ تضربَ . ولا أريدُ أنْ زيداً تضرب . لأنَّ الصِّلة لا تتقدَّمُ على الموصولِ[1] .

مسألة

إذا حُذفت (أنْ) فالجيِّد أنْ لا يبقى عملُها[2] إلاَّ أن يكون ثَمَّ بدلٌ مثل الفاء ونحوها[3] . وقال الكوفيون : يبقى عملُها .

وحُجَّةُ الأوَّلين[4] قولُه تعالى : ﴿ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾[5] وبأنَّ عوامل الأفعال ضعيفةٌ ولا تعمل محذوفةً .

واحتجَّ الآخرون[6] بأشياء جاءت في الشعر وهي شاذَّة أو مُتَأوَّلة[7] ، وقد قاسوا

---

(١) وذلك على اعتبار (أن) من الموصولات الحرفية ، فما بعدها صلة لها ، ومن المقرر أن الصلة لا تتقدم على الموصول أي على أداة الوصل سواءٌ أكانت حرفاً مصدرياً أو اسماً موصولاً .

(٢) جاء في أسرار العربية ٣٢٨ ما يلي : « ويُحكى عن الخليل بن أحمد أنه قال : لا ينصب من الأفعال إلا بـ (أن) مظهرة أو مقدّرة ، والأكثرون على خلافه » .

(٣) يبدو أنه يشير إلى إضمار (أن) الناصبة للمضارع بعد فاء السببية و (أو) و (حتى) ولام التعليل .. انظر الإنصاف ٥٥٩/٢ ، المسألة ٧٧ .

(٤) يعني البصريين .

(٥) سورة الزمر : ٦٤/٣٩ والآية : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ الله تأمروني أَعْبُدُ أيها الجاهلون ﴾ ، والاحتجاج هنا بقوله (أعبدُ) بالرفع . وقد وردت فيها قراءة بالنصب على تقدير (أن) ، وذكر هذه القراءة أبو حيان في البحر ٤٣٩/٧ ، ولم ينسبها لأحد ، وكذلك الزمخشري في الكشاف ١١٠/٤ . وانظر معجم القراءات ٢٨/٦ .

(٦) يعني الكوفيين .

(٧) انظر شواهدهم في الإنصاف ٥٦٠/٢ وما بعدها في المسألة ٧٧ . ومن هذه الشواهد بيت طرفة برواية من =

إذا دخلتْ عليها اللامُ كقوله تعالى : ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا ﴾[1] ، إلاَّ أن فيها معنى التعليل ، فلذلك لا يحسنُ أن تقول : أريد كي تقوم .

والوجه الثاني : أن تكونَ حرفَ جرٍّ بدليلِ دخولها على الاسم كقولك : كَيْمَهْ ، بمعنى : لِمَهْ . و (ما) اسم للاستفهام . والهاء لبيان الحركة والألف محذوفة . ولو كانتْ (كي) بمعنى (أنْ) لم تدخل على الاسم . فإذا دخلتْ هذه على الفعل كانتْ (أنْ) بعدَها مضمرةً لأنَّ حرفَ الجرّ لا يعملُ في الفعل فتضمر معه (أنْ) لتصيرَ داخلةً على الاسم في التقدير . وهذا هو حكم اللاَّم ، فإنْ دخلت اللامُ على (كي) وجبَ أنْ تصيرَ / بمعنى (أنْ) لأنَّ حرف الجرّ لا يدخلُ على مثله . م١١٦

فصل

وأمَّا (إذن) فحرف مفرد[2] . وقال الخليل : أصلُها : إذْ أنْ ، فحذفت الهمزة وركِّبا . كما قال في (لن) وهذه دعوى مجرَّدة[3] .

و (إذن) تعمل بخمس شرائط :

أحدها : أن تكونَ جواباً .

والثانية : أنْ لا يكونَ معها حرف عطف .

والثالثُ : أنْ يَعْتَمد الفعل عليها .

والرابعة : أنْ لا يُفْصَل بينها وبين الفعل بغير اليمين[4] .

---

(١) سورة الحديد : ٢٣/٥٧ .

(٢) انظر مبحث إذن في سيبويه ٤١٠/١ وما بعدها ، وفي المقتضب ٧/٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ . وقد جمع شتات الكلام فيها وهذبه ولخصه ابن السراج في الأصول ١٤٨/٢ .
وانظر أسرار العربية ٣٣٠ ، وشرح المفصل ١٢/٩ ، وتحدث عنها بإيجاز ابن فارس في الصاحبي ١٩٨ .

(٣) قوله (دعوى مجردة) أي لا دليل عليها .

(٤) في ح : (إلتمير) وهو تصحيف .

والخامسة : أن يكونَ الفعل مستقبلاً .

فإن قيل : لِمَ عملت (إذن)[1] ؟ ثمَّ لِمَ عملتْ عندَ وُجود هذه الشرائط لا غير ؟ ثم لِمَ عملت النصبَ ؟

والجوابُ عن الأول والثاني أنَّها اختصّت بالفعل عند اجتماع هذه الشرائط[2] ، وكلُّ مختصٍّ يعملُ .

وأما الجوابُ عن الثالث : فلأنَّها أشبهتْ (أنْ) في إخلاص الفعل للاستقبال ، واختصاصِها بالجواب ، واختصاصِ الجوابِ في مثلِ هذا بالفعل . فعلى ما ذكرنا تترتَّب[3] المسائلُ .

مسألة

(إذن) في عواملِ الأفعال كـ (ظننت) في عواملِ الأسماء . لأنَّ (ظننتُ) تعمل / إذا وقعت في رتبتها ، وتُلغى إذا أُزيلت عنها[4] . وكذلك (إذن) لأنَّها إذا ح٩٩
اعتمد الفعل عليها وابْتُدِئ بها في الجواب وقعت في رتبتها كقول القائل : أنا أزورُك ،

---

(١) سقطت (إذن) من ح .

(٢) في ح : عند اجتماع هذه الأشياء .

(٣) في ح : رتبت .

(٤) يوضح هذا الكلام ما ورد في كتاب سيبويه ١/٤١٠ : « اعلم أنَّ إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أُرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك : إذن أجيئَك و إذن آتيك ، ومن ذلك أيضاً قولك : إذن والله أجيئَك . والقسم ههنا بمنزلته في أُرى إذا قلت : أُرَى والله زيداً فاعلاً . ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ، لأن إذن أشبهت أُرى . فهي في الأفعال بمنزلتها في الأسماء ، وهي تلغى وتقدَّم وتؤخَّر ، فلَمَّا تصرفت هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين ، ولم يفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء نحو ضربت وقتلت ، لأنها لاتصرّف تصرّف الأفعال نحو : ضربت وقتلت . ولا تكون إلا في أول الكلام لازمةً لموضعها لا تفارقه ، فكرهوا الفصل لذلك لأنه حرف جامد . =

فتقول مجيباً : إذَنْ أُكرمَك . فإذا قلت : أنا إذنْ أكرمُك ، فقد وقعتْ (إذن) بين المبتدأ وخبره فيبطلُ عملها ويعتمد الفعلُ على (أنا) . وكذلك إن قلت : أنا أكرمُك إذن . فإن قيل : (إذن) هنا يلزمُ إلغاؤها و (ظننت) في مثل هذا لا يلزم . قيلَ : الفَرْقُ بينهما أنَّ عواملَ الأسماء أقْوى من عواملِ الأفعالِ خصوصاً إذا[1] كانت أفعالاً ، وعاملُ الفعل لا يكونُ إلاَّ حرفاً .

مسألة

فإن فصلت بينهما بـ (لا) أو باليمين لم يبطُل عملُها ، لأن (لا) لا تُبطلُ عمل أنْ . واليمينُ مؤكَّدة .

مسألة

فإنْ كانَ معها حرفُ عطفٍ كقولك : فإذنْ أكرمَك ، وإذن أُحسنَ إليك ، جازَ إعمالُها لأنَّ الواو والفاء قد يُبتدأ بهما ، وجازَ إلغاؤها لأنَّ حرفَ العطف يُدْخِلُ ما بعدها في حكم ما قبلها فيبطل الاعتماد عليها ومنه قوله تعالى : ﴿ فإذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً ﴾[2] ، وفي بعضِ المصاحف : ﴿ وإذاً لا يَلْبَثُوا خَلْفَك ﴾[3] ، والجيدُ الإلغاء .

= واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، إن شئت أعملتها كإعمالك أُرى وحسبتُ إذا كانت واحدةً منهما بين اسمين وذلك قولك : زيداً حسِبتُ أخاك . وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك (حسبتُ) إذا قلت : زيدٌ حسبتُ أخوك . فأما الاستعمال فقولك : فإذن آتيَك وإذن أكرِمَك » .

(١) في ح : وإذا .

(٢) سورة النساء : ٥٣/٤ ، وقد احتج بها سيبويه على استعمال إذن ملغاة . قال : وأما الإلغاء فقولك : فإذن لا أجيئُك . وقال تعالى : ﴿ فإذن لا يؤتون الناس نقيراً ﴾ ، الكتاب ٤١١/١ .

(٣) سورة الإسراء : ٧٦/١٧ ، وقد ضبطناها كما ضُبطت في سيبويه ٤١١/١ ، قال سيبويه : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف : ﴿ وإذنْ لا يلبثوا خلْفك إلا قليلا ﴾ . وقد علَّق أستاذنا العلامة المرحوم =

مسألة

إذا حدَّثَكَ إنسانٌ حديثاً فقُلْتَ : إذنْ أظنُّكَ صادقاً ، رَفَعْتَ ، لأنَّ الظنَّ هنا ثابتٌ في الحال . وقد ذكرنا أنَّها لا تعملُ إلا في المستقبل .

مسألة

(إذن) إذا وقعت خَبَراً ووُقِفَ عليها جازَ أنْ تبدلَ نونُها ألفاً لأنها أشبهت[1] التنوين إذْ كانت ساكنةً بعد فتحةٍ .

فصل[2]

تُضْمَر (أنْ) بعد الفاء في جوابِ الأشياء الثمانية[3] : الأمر ، والنَّهي ، والاستفهام ، والنَّفي ، والتمنِّي ، والدُّعاء ، والعرض ، والتحضيض[4] .

= أحمد راتب النفاخ على هذه القراءة بقوله : « هذه قراءة شاذّة عن رسم المصحف ، استشهد بها على جواز النصب بـ (إذن) إذا تقدَّمها واو ، ولم يعزها إلى قارئٍ بعينه ، وإنما ذكر أنه بلغه أنها كذلك في بعض المصاحف ، وأنه سمع بعض العرب قرأها . وقد نسب أبو حيّان في البحر المحيط ٦٦/٦ هذه القراءة إلى أبيّ بن كعب ، وذكر أنها كذلك في مصحف عبد الله . وهي في المصاحف العثمانية : « وإذن لا يلبثون » ، بإثبات النون ، فهرس شواهد سيبويه ٣٠ .

قلت : وقد وردت هذه القراءة في مختصر الشواذ لابن خالويه ٧٧ : « وإذاً لا يلبثوا » ، بإسقاط النون ، ونسبها لأبي بن كعب . وانظر الكشاف ٥٣٥/٢ ، وتفسير الرازي ٢٤/٢١ ، ومعجم القراءات ٣٣٤/٣ .

(١) في م : أشمّت .

(٢) في م : مسألة وفي ح وجستربيتي : فصل .

(٣) هنا المبحث في سيبويه ٤١٨/١ حتى ٤٣١ ، والمقتضب ١٤/٢ وما بعدها ، والإنصاف ٥٥٧/٢ ، المسألة ٧٦ ، وشرح المفصّل ٢٦/٧ وما بعدها ، وسرّ صناعة الإعراب ٢٧٤/١ .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٢٦/٧ : فأمَّا الفاء فينتصب الفعل بعدها على تقدير أن أيضاً ، وذلك إذا وقعت جواباً للأشياء التي ذكرناها وهي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمنِّي والعرض ، ومنهم مَنْ يضيف إليها الدعاء ويجعلها سبعة ، ومنهم من يجتزئ عن كل ذلك بالأمر وحده لأن اللفظ واحد .

وقال الْجَرْمي : تعمل الفاءُ بنفسها . وقال الكوفيون : ينتصب الفعل على الخِلاف[1] .

وحجَّة الأولين أنَّ الفاءَ لا تنفكُّ من معنى العطف والربط ، ولا تختصُّ ، بل تدخلُ على الكلماتِ الثلاث[2] . وما هذا سبيله لا يعمل فعند ذلك يُحتاج إلى إضْمارٍ لاستحالةِ العطف هنا على اللفظ . ألا تَرى أنَّ قولَك : زُرْني ، لا يصحّ أنْ تَعْطِفَ عليه : فأزورَك . لأنَّ العطفَ يُشْرِكُ بين الشيئين . ومعلومٌ أنَّ الأمر لا يشارك الخبر ، وأنَّ الأولَ سببٌ للثاني ، والسببُ والمسَبَّبُ مختلفان ، فعند ذلك يُعدَل إلى العطف على المعنى ، ولا يتحققُ ذلك إلا بإضمار (أنْ) وأنْ يقدَّرَ الأوَّلُ بمصدر ، فالتقدير : لِتكنْ منكَ زيارةٌ فزيارةٌ مِنِّي ، وبذلك يتبين[4] ضعفُ قولِ الْجَرْميّ . وأمَّا مذهَبُ الكوفيِّين فقد أبطلناه في غيرِ موضعٍ .

فصل

وتُضْمَرُ (أنْ) بعد اللاَّم[5] . وقال الكوفيون : هيَ العاملةُ بنفسها[6] .

---

(١) النصب على الخلاف هي عبارة ابن الأنباري في الإنصاف ، وقال ابن يعيش ٢٧/٢ : « والكوفيون يقولون في مثل هذا وأشباهه أنه منصوب على الصرف ، وهذا الكلام إن كان المراد به أنه لما لم يَرِدْ فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الأول صرف عن الفعلية إلى معنى الاسمية بأن أضمروا أن ونصبوا بها فهو كلامٌ صحيح ، وإن كان المراد أن نفس الصرف الذي هو المعنى عاملٌ فهو باطل ، لأن المعاني لا تعمل في الأفعال النصب ، إنما المعنى يعمل فيها الرفع ، وهو وقوعه موقع الاسم ، كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملاً في الاسم فاعرفه » .

(٢) يريد دخول الفاء على الاسم والفعل والحرف .

(٣) عبارة م : لا يعمل فيحتاج .

(٤) كلمة (يتبيّن) ساقطة من م .

(٥) سيبويه ٤٠٧/١ ، ٤٠٨ ، ٤٧٩ .

(٦) انظر الإنصاف ٥٧٥/٢ ، المسألة ٧٩ ، وشرح المفصّل ١٩/٧ ، ٢٠ .

حجّة الأوّلين[1] أنَّ اللامَ حرفُ جرٍّ داخلةٌ للتَّعليل . وهي الَّتي تـدخلُ على المفعول لـه . وحرفُ الجرِّ لا يعملُ في الفعل فتُضْمَر (أنْ) ليصيرَ الفعلُ معهـا في تقـدير الاسم ، فتدخلَ اللاّمُ عليه ، ولذلك يجوزُ أن تظهر (أنْ) معها كقولك : جِئْتُ لأنْ تُكْرِمَني .

واحتجَّ الآخرون[2] من وجهين :

م١١٧ أحدهما : أنَّها / بمعنى (كي) و (كي) تعملُ بنفسها فكذلك ماهو في معناها .

والثـاني : أنَّ جَعْلَهـا جـارَّةً يفسُـدُ من جهـة دخولهـا على الفعل ، وتقـدير (أنْ) لا يصحح ذلك ،
ألا ترى أنـه لا يجـوز أن تقـول[3] : أمَرْتُـكَ تُكْرِمَ زَيْداً ، تريـدُ : بـأن تكرمَ زيـداً . فيتعيَّن أنْ تكونَ هي الناصبة .

والجواب عن الأول من وجهين[4] :

أحدهما : أنَّ (كي) حرفُ جرٍّ أيضاً ، و (أنْ) بعدها مضمرةٌ فلا فَرْقَ بينهما .

والثـاني : يُسْلِم إلى أنَّ (كي) تنصِبُ بنفسهـا . ولكن لَمَ تكـون الـلامُ كـذلـك واتفاقهما في المعنى يوجب[5] اتحادهما في العمل . ألا ترى أنَّ (أنَّ) النـاصبـة للاسم مثل (أن) الناصبة للفعل المستقبل[6] في المعنى . إذ كلّ واحدةٍ منهما مصدريّة يعمل فيهـا[7] ماقبلها ، ولم يلزمْ من ذلـك اتحـادُهمـا ، فـإنَّ تلـكَ تختصُّ بـالأسماء حتّى لو وقعَ الفعلُ

---

(١) أي البصريين .
(٢) أي الكوفيين .
(٣) في م : أنك لاتقول .
(٤) الرد على الكوفيين .
(٥) في ح : لا يوجب .
(٦) كلمة (المستقبل) ساقطة من ح .
(٧) في ح : لا يعمل . وعبارة يعمل فيها تفيد أن ماقبل المصدر المؤول يعمل فيه .

بعدها مخففةً لم تعمل ، بخلاف (أن) الخفيفة . ولذلكَ استُعْمِلت اللامُ معَ صريح المصدر ولم تُستعمل (كي) معه وإنْ كانا سواءً في المعنى .

وأمَّا الفرق بينها[1] وبين الباء فلأنَّ اللاَّمَ تدلُّ على غرض الفاعل ، وما من فاعلٍ إلاَّ وله غرضٌ / في الفعل ، وليسَ كلُّ فعلٍ يكونُ له سببٌ تستعمل الباء معه . فلمَّا ج١٠٠ كَثُرَ استعمالُ اللام جازَ أنْ تُحذفَ (أنْ) لظهورِ معناها كما كَثُرَ حذفُ (رُبَّ) مع الواو والباء في القسم ، وحذفُ (لا) في جوابه .

فصل

وتُضمَرُ (أنْ) بعد الواو في قولك[2] : « لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبنَ » ، إذا نهيتَه عن الجمع . ونَصْبُه عند الكوفيين على الصَّرْف وهو معنى الخلاف .

حُجَّةُ الأوَّلين[3] : أنَّ الواو هنا ليستْ عاطفةً في اللفظ لأنَّ ذلك يُوجبُ كونَ النَّهي عن كلٍّ واحدٍ منهما وعن الجمع بينهما ، وذلك يوجب جزم[4] الثاني ، فإذا لم تُرِدْ هذا المعنى عَدَلْتَ إلى تقديرٍ يصحُّ معه هذا المعنى ، وذلك بإضمارِ (أنْ) ليصير المعنى : لا تأكلِ السَّمَكَ مَعَ أنْ تَشْربَ اللَّبنَ ، لأنَّك تريدُ = لا يُجْمَع بينهما . والواوُ و (معَ) تفيدان الجمع ، ولكنْ لا يصحّ ذلك إلاَّ مع (أنْ) لأنَّ الواوَ لا تعمل بنفسها كما أنَّ (معَ) لا تُضاف إلى الفعل . ومذهبُ الكوفيين مبنيٌّ على النصب على الخلاف وقد بيَّنا فساده .

---

(١) احتجاج البصريين .

(٢) في ح : ولذلك يجزم الثاني .

(٣) أي بين اللام .

(٤) انظر المبحث في سيبويه ٤٢٤/١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، والمقتضب ٢٥/٢ ، والعبارات التي يناقشها العكبري هي نفسها التي أوردها سيبويه ومنه إلى سائر النحاة . وانظر الإنصاف ٥٥٥/٢ ، المسألة : ٧٥ ، وشرح المفصَّل ٢٤/٧ .

مسألة

لو رفعتَ : وتشربُ اللبن ، على أنْ تكونَ في[1] موضعِ الحال استقامَ المعنى والإعرابُ ؛ فأمَّا قول الشاعر : [من الكامل]

١٢٩ـ لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عَلَيكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ[2]

فالنَّصبُ فيه هو الوجهُ ، والجزمُ خطأ ، لأنَّ المعنى يصير : لا تَنْهَ عن قبيحٍ ولا تَفْعَلْ قبيحاً . وتَرْكُ النَّهيِ عن القبيحِ قبيحٌ . وإنَّما أرادَ الشاعرُ أنَّ مَنْ يَنْهى غيرَه عن شيءٍ وهو يَرْتَكِبُه فقد غَشَّ نفسَه ونصحَ غيره . والرفعُ في البيت جائزٌ في المعنى واللفظ .

مسألة

تقولُ : لا يَسَعُني شيءٌ ويعجزَ عنك[3] . فتنصِبُ ما بعدَ الواو بـ (أن) مضمرة ،

---

(١) كلمة (في) ساقطة من ح .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ٤٢٤/١ ، ونسبه للأخطل . قال الأعلم : ويروى لأبي الأسود الدؤلي ، والشاهد فيه : نصب (وتأتيَ) بإضمار (أن) لأنه أراد : لا تجمع بين النهي والإتيان ، والمعنى : لا يكن منك أن تنهى وتأتي . ولو جزم الآخر على النهي لفسد المعنى لقطْعه على أن لا ينهى البتة عن شيء ولا يأتيه ، وإنما أراد : إذا نهيت عن قبيحٍ فلا تأته فإنَّ ذلك عارٌ عليك .
ونسب ابن السيرافي البيت لحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ١٨٨/٢ في الشاهد ٤٥٤ ، ونسبه الآمدي في المؤتلف ١٧٩ إلى المتوكل الليثي من شعراء بني أمية (ت ٨٥ هـ) .
وقد وجدت البيت في ديوان أبي الأسود الدؤلي ـ نشرة الشيخ آل ياسين ـ ص ١٣٠ ، ق ١٠٨ ، ب ٩ .
وقد قدَّم لها المحقق بقوله : ومما ينسب له وكذلك وجدته في شعر المتوكل الليثي في قسم المنسوب له ص ٢٨٤ ، وكتب محققه الدكتور يحيى الجبوري كلاماً طويلاً في تخريجه فليراجع .
وقال الغندجاني في فرحة الأديب ١٣٥ : ليس هذا البيت لحسان إنما هو لغيره ، وهو المتوكل الليثي يعظ ابنه ، وهو شعر معروف لا يخفى على الضبع ، يريد أنه لا يخفى على أحد .
وانظر المقتضب ١٦/٢ ، ومعجم الشعراء ٤١٠ ، وشرح المفصَّل ٢٤/٧ ، وخزانة الأدب ٦١٧/٣ .

(٣) قال سيبويه ٤٢٥/١ : وتقول : لا يسعني شيء ويعجزَ عنك . فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء ، إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء . وانظر العبارة نفسها في =

والمعنى : لا يجتمع في شيءٍ واحدٍ أنْ يسعَني وأن يضيق عنك . أي : أنا وأنت [مشتركان فيما يحسن ويقبح ويضيق ويتسع فكيف نفترق في ذلك ؟][1] ، ولو رفعت لصار المعنى[2] نفياً ، وآل المعنى إلى أنَّه لا يَسَعُني شيءٌ ولا يضيقُ عنك وهذا عكس المعنى .

مسألة

إذا عطفتَ الفعلَ على مصدرٍ أضمرتَ معه (أنْ)[3] ونصبتَه ليصيرَ عطفَ اسمٍ على اسم[4] وبقّيت النصبَ لِيَدُلَّ على العاملِ المراد . ومنه : [من الوافر]

١٣٠- وَلُبْسُ[5] عَبـــــــــاءةٍ وتقرَّ عَيني أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفـــــوفِ[6]

مسألة

والواوُ الَّتي تُضمرُ بعدَها (أنْ) بمعنى الجمع . يقالُ : هي بمعنى الجواب ، لأنَّ

= المقتضب ٢٥/٢ ، ٢٦ ، وتحليل المبرد لها .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من ح .

(٢) في ح : لصار الثاني .

(٣) عبارة (أضمرت معه أن) مكررة في ح .

(٤) في ح : عطف اسم على مصدر .

(٥) في ح : للبس .

(٦) قال سيبويه ٤٢٦/١ : « ومن النصب أيضاً قوله :

لَلُبْس عبـــــــــاءة وتقرَّ عيني أحبُّ إليّ من لبس الشّفـــــــوف

لمّا لم يستقم أن تحمل (وتقرُّ) وهو فعلٌ على (لُبْس) وهو اسم لمّا ضممته إلى الاسم ، وجعلت (أحبّ) لهما ، ولم تَرُدْ قطعه ، لم يكن بدٌّ من إضمار أن » . وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب (تقرَّ) بإضمار (أن) لأنَّ أن وما بعدها اسم ، فعطف اسماً على اسم ، وجعل الخبر عنهما واحداً وهو أحبّ ، والمعنى : للبس عباءة مع قرة العين وصفاء العيش ، أحبّ إليّ من لبس الشفوف مع سخنة العين ونكد العيش . والعباءة : جبّة الصوف . والشّفوف : ثياب رقاق تصف البدن واحدها : شف .

والبيت في المقتضب ٢٧/٢ . قال محققه العلامة محمد عبد الخالق عضيمة : « وفي الخزانة ٥٩٣/٣ : في غالب كتب النحو : للبس ، بلامين ، وهو خلاف الرواية الصحيحة (ولبس) .

المعنى : إذا أكلتَ السَّمكَ فلا تشربِ اللَّبنَ[1] ، وإنْ شربتَ اللَّبنَ فلا تأكلِ السمكَ وإنْ وسعني وسعَكَ .

فصل

وتُضْمَرُ (أنْ) بعد (أو)[2] إذا كانتْ بمعنى (حتَّى) و (إلاّ) كقولك : سَأزُورُكَ أوْ تَمْنَعَني ، لأنَّك أردتَ : إلاَّ . فلا بُدَّ من إضمار (أنْ) ليصير التقديرُ على وَفْق المعنى ، أي : سأزورك إلاَّ مع منعِك ، أو إلا عند منعك . ولو رفعتَ لصارتْ لأحدِ الشيئين ، أي : سأزورُك أو سَتَمْنَعُني .

مسألة

م١١٨ تقول : ما تأْتينا فتحدّثُنا[3] . فيجوزُ الرفعُ على مَعْنَيين / :

أحدُهما : نَفْيُ الأمرين جميعاً ، أيْ : ما تأتينا وما تُحَدِّثُنا .

والثَّاني : أنْ تكونَ نفيتَ الإتيانَ وأثبتَّ الحديثَ ، أي : أنتَ تحدِّثُنا وما تأتينا .

والنَّصْب جائزٌ على مَعْنيين أيضاً :

أحدُهما : أنْ تريدَ نفيَهما على سبيلِ الإنكار على مُدَّعي الإنكار[4] ، أي : أنت ما تأتينا فكيفَ تحدِّثنا ؟!

---

(١) عبارة « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » تجد تحليلها في سيبويه ٤٢٥/١ ، والمقتضب ٢٥/٢ .

(٢) انظر هذا المبحث في سيبويه ٤٢٧/١ ، قال الأعلم : « اعلم أنَّ ما انتصب بعد (أو) فإنَّه ينتصب على إضمار (أن) كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها ، ولا يُستعمل إظهارها كما لم يُستعمل في الفاء والواو ، والتمثيل ههنا مثله ثَمَّ ، تقول إذا قال لألزمنّك أو تُعطيَني ، كأن يقول : ليكوننّ اللزوم أو أن تعطيني » ، وانظر المقتضب ٢٨/٢ وما بعدها .

(٣) انظر تحليلاً مفصّلاً لهذه العبارة في سيبويه ٤١٩/١ وما بعدها ، والمقتضب ١٦/٢ وما بعدها ، وشرح المفصّل ٢٧/٧ ، و ٣٦ ، و ٣٧ .

(٤) في ح : على مدّعي الحديث .

والثاني : أنْ تنفيَ الحديثَ وتُثْبِتَ الإتيانَ أي : ما تأتينا إلا لم تحدّثنا ، وإنَّما أضمرتَ (أنْ) هاهنا ليصيرَ المصدرُ معطوفاً على المعنى إذْ كان معنى الثاني مخالفاً لمعنى الأوّل .

فصل

وتُضْمَرُ (أنْ) بعد (حتّى) [1] إذا [2] كانت غايةً ، أو كانَ ما قبلها سبباً لِمَا بعدَها .

فالأوّلُ كقولك : لأَنْتَظِرَنَّه حتَّى يقدمَ ، فالانتظار يتّصل بالقدوم ، لأنَّ المعنى : إلى أنْ . فحتَّى هاهنا جارّة فلذلك أضمرتَ بعدها أنْ .

وأمَّا الثاني : فكقولك : أطعِ الله حتَّى يُدْخِلَكَ الجنَّةَ . أي : كي يُدْخِلَك . فالطَّاعةُ سببٌ للدُّخول ، ولا يَلْزَم امتدادُ السببِ إلى وجود المسَبّب . وكما أنَّ كي واللام تُضْمَرُ بعدَها (أنْ) كذلك (حتَّى) .

وقال الكوفيون : « حتَّى » هي النَّاصبةُ لأنَّ « أنْ » لا تظهر معها في غالب الاستعمال / فصارت بدلاً منها . ح١٠١

وقال الكسائيّ [3] : النصب بـ (إلى) و (كي) بعد (حتى) لأن المعنى عليهما ، و (حتّى) غَيرُ عاملة ، ولذلك تدخل على الجملة [4] فلا تعمل فيها .

---

(١) انظر هذا المبحث في سيبويه ٤٠٨/١ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، والمقتضب ٣٨/٢ وما بعدها ، والإنصاف ٥٧٩/٢ ، المسألة ٨٠ ، وشرح المفصّل ٣٠/٧ .

(٢) في ح : إذ .

(٣) في م : وقال الكوفيون . وفي ح : وقال الكسائي . وهو الصواب بدليل ما جاء في الإنصاف ٥٩٧/٢ ، المسألة ٨٣ : ... وذهب أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة . وبدليل سياق الكلام في آخر الفصل .

(٤) في ح : على الجمل .

والمذهبُ الأوّلُ فاسدٌ لأنَّ (حتَّى) حرفُ جرّ بمعنى (إلى) وبمعنى اللام ، وليستْ بَدَلاً من (أنْ) . أمَّا عندنا[1] فلأنَّها جارّة و (أنْ) ناصبة .

وأمَّا عندهم فيجوز إظهارُ (أنْ) معها ، ولو كانتْ بدلاً منها لما جُمِع بينهما . وأمَّا مذهبُ الكِسائيّ فقد بيَّنا في باب (حتَّى) فساده بأنَّها جارّة بنفسها .

مسألة

ينتصبُ الفعلُ بعد (حتَّى) على المعنيين المذكورين . ويرتفعُ على مَعْنَيين[2] :

أحدهما : أنْ يكونَ الفعلُ الذي بعدَها وسببُه ماضيين كقولك : سرتُ حتَّى أدْخُلَها ، إذا كُنتَ قد سِرتَ ودخلتَ ، فكأنَّك قلتَ : سرتُ فدخلتها ماضياً[3] .

والثَّاني : أن يكونَ السببُ ماضياً وما بعدها حالاً كقولكَ : سرتُ حتَّى أدخلُها ، إذا قلتَ ذلكَ وأنتَ في حال الدخول . وإنَّما رفعتَ فيهما لأنَّ النصبَ يكونُ بإضمارِ (أن) و (أنْ) تخلّصُ الفعلَ للاستقبال ، فلذلك إذا كانَ ماضياً أو حالاً لم ينتصبْ لأنَّ (أنْ) لا تصلحُ فيه ؛ وكذلك لا يرتفع[4] بعدَ النفيِ والاستفهام لأنَّهما غيرُ سَببين في الحال كقولك : ما سرتُ حتَّى أدخلَها . و : أسرتَ حتَّى تدخلَها ؟ وكلّ ما في معنى النفي نفي[5] . فإنْ قلتَ : مَنْ سارَ حتَّى يدخلَها ، جاز الرفعُ ، لأنَّ الاستفهامَ عن السائر لا عن السير . فإنْ قلتَ : كان سيري حتَّى أدخلَها ، لم يجزِ الرفعُ لأنَّه خبر كان ، والرفع على معنى العطف ، فيصيرُ داخلاً في المعطوف عليه ولا يبقى لِكان خبر . فإنْ قلتَ : كانَ سيري أمسِ حتى أدخلها[6] ، جاز الأمران .

---

(١) يعبّر العكبريّ عن رأي البصريين بقوله : « عندنا » ، وعن رأي الكوفيين بقوله : « عندهم » .

(٢) انظر أسرار العربية ٢٦٥ ، وشرح المفصّل ٣٠/٧ ، ٣١ .

(٣) كلمة (ماضياً) سقطت من ح .

(٤) في ح : لاترفع .

(٥) كلمة (نفي) ساقطة من م ، وانظر تحليل هذه العبارات في شرح المفصّل ٣٢/٧ .

(٦) عبارة « حتى أدخلها » ساقطة من م ، وانظر تحليل هذه العبارات في شرح المفصل ٧ : ٣٢ .

مسألة

لا يجوزُ إظهارُ (أنْ) بعد (حتَّى)[1] لأنَّ ذلك لم يُنْقَلْ إلا في شاذٍّ لا يُعتدُّ بـه . ووجْهُه من القياس أنّ (حتَّى) لَمّا كانتْ عـاملـةً في موضعٍ وغيرَ عـاملـةٍ في آخر ، كانَ معناها الغايةَ في كُلِّ موضع أشبهتْ بذلـك واو القَسَم فلمْ يَظْهرِ الفعلُ معـه وهو العـاملُ الذي يتعلَّقُ به الجار . وكذلك عاملُ الظَّرف وخبرُ المبتدأ في لولا[2] ، وفي لعمرك .

مسألة

لا يجوزُ إظهارُ (أنْ) مع لام كي في النفي[3] كقولـه تعـالى : ﴿ مـا كانَ اللهُ لِيَـذَرَ المؤمنينَ ﴾[4] ، وأكثَرُهم يخصُّ التمثيل بكان . وأجاز الكوفيُّون إظهارَها .

وحجّة الأوَّلين من وجهين :

أحـدهمـا : أنَّ النفيَ هنـا جوابُ إثْبـات فعلٍ لا يَظْهَرُ معـه ، والجـوابُ على وَفْـق الْمُجاب عنه فكأنَّ قائلاً قال : سَيَذَرُ المؤمنين ، فقال : ما كانَ لِيَذَر المؤمنين .

والثَّـاني : أنَّ الكلامَ طـالَ[5] بـالنفي ، فلم يُـزَدْ عليـه شيءٌ آخر مع ظهـور الْمُراد كما في خبر لولا وخبر لَعَمْرُك . ومنَ العجبِ إجـازةُ الكـوفيين إظهـارُ (أنْ) بعـدهـا في قولهم : اللّامُ هي العاملة .

---

(١) انظر المسألة في الإنصاف ٥٩٧/٢ ، المسألة ٨٣ .

(٢) في م : (لولاك) .

(٣) انظر الإنصاف ٥٧٩/٢ ، المسألة ٨٣ .

(٤) سورة آل عمران ١٧٩/٣ ، قال أبو حيان في البحر ٣٢٦/٣ :

« واللام في قوله : ليذرَ ، هي المسمّاة لام الجحود ، وهي عنـد الكوفيّين زائـدة لتـأكيـد النفي ، وتعمل بنفسها النصبَ في المضارع ، وخبر (كان) هو الفعل بعدها فتقول : ما كان زيدٌ يقومُ ، ومـا كان زيـدٌ ليقـومَ ، إذا أكَّـدت النفي . ومـذهب البصريين أن خبر كان محـذوف ، وأن النصب بعـد هـذه الـلام بـ (أنْ) مضمرة واجبة الإضمار ، وأنَّ اللام مقويةٌ لطلب ذلك المحذوف لما بعدها ، وأن التقدير مـا كان الله مريداً ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه . أي ما كان مريداً لترك المؤمنين » .

(٥) كلمة (طال) ساقطة من م .

باب الجوازم

م ١١٩ الجزمُ في اللغة / القطعُ ، فلذلك كانَ في الكلام حذفَ الحركةِ أو ما قامَ مقامها[١] .

فصل

إنَّما أُعملت[٢] (لم) لأنَّها اختصَّت ، وإنما جَزَمتْ لثلاثة أوجهٍ[٣] :

أحدها : أنَّ الفعلَ في نفسه ثقيلٌ ، و (لم) تنقُله إلى زمنٍ غير زمن لفظه فيزداد ثِقَلاً ، فناسبَ أنْ يكونَ عملُها الحذفَ .

والثاني : أنَّها تشبه (إنْ) الشرطية من حيثُ أنَّها تنقلُ الفعل من زمان إلى زمان ، فجزمتْ كما تجزمُ إنْ .

والثالث : أنَّ (لم) تردُّ المضارعَ إلى معنى المضيِّ ، فالفعلُ باعتبارِ لفظه يستحقُّ الحركةَ الإعرابية ، وباعتبار معناه يستحقُّ البناءَ ، فَجُعل له حكمٌ متوسطٌ وهو السكون الذي هو في المبنيّ بناءٌ ، وفي المعرب حاصلٌ عن عامل .

---

(١) نقل ابن الأنباري في أسرار العربية عن أبي بكر بن السراج أنه شبَّه الجازم بالدواء ، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء ، وكما أن الدواء إذا صادف فضلةً حذفها ، وإن لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم ، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل ، إن وجد حركة أخذها ، وإلا أخذ من نفس الفعل . انظر أسرار العربية ٣٢٣ .

(٢) في ح : عملت .

(٣) انظر مباحث (لم) في كتاب سيبويه ٦٨/١ ، ٤٠٨ ، ٣٠٥/٢ ، ٤٦٠ ، والمقتضب ٤٦/١ ، ٤٧ ، وأصول ابن السراج ١٥٧/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٣ ، وشرح المفصَّل ٤١/٧ ، ١٠٩/٨ ، وشرح الكافية ٨١/٤ ، ومغني اللبيب ٣٦٥/١ ، ودراسات لأسلوب القرآن ٦٠٣/٢ .

فصل

فـإنْ[1] دخـلَ حرفُ الشَّرط على (لم) أقرَّ معنى الاستقبـال فيـه ، لأنَّ الشرطَ لا يكونُ إلاَّ بالمستقبل ، فلذلك قدّم عليها وبقيت (لم) للنفي فقـط . فبـ (إنْ) بطل أحد معنييها ، ولو بقيَ المضيُّ لم يبقَ لـ (إنْ) معنىً . وكلُّ أمر يُحافـظ فيـه على معنى اللفظين ولو من وجهٍ ، أولى من أمرٍ يَلْزمُ منه حذف أحد المعنيين بالكلِّيَّة .

فصل

وأمَّا (لَمَّا)[2] فهي (لم) زيدت عليها (ما) وصـار لهـا معنى آخر[3] ، فـإذا وقع المستقبلُ بعـدهـا جزمتـه ، وجـاز أن تقفَ عليهـا كقولـك : تكلمتَ ثُمَّ قطعتَ ولَمّـا ؛ أي : ولمـا تُنْـهِ . ولا يجوز ذلـك في (لم) . / وإنْ وقـعَ بعـدهـا المـاضي صـارتْ ظرفـاً ١٠٢ح واقتضت جواباً[4] كقوله تعالى : ﴿ ولما تَوَجَّهَ تِلْقـاءَ مَـدْيَنَ ﴾[5] ، ولولا (مـا) لم يجز ذلك .

---

(١) في ح : إذا .

(٢) انظر مبحث (لمـا) في سيبـويـه ٣٠٧/٢ ، والمقتضب ٤٤/٢ و ٨٤/٤ ، والأصـول لابن السراج ١٥٧/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٣ ، وشرح المفصّل ١٠٩/٨ وما بعدها ، وشرح الكافية ٨١/٤ ، ومغني اللبيب ٣٦٧/١ .

(٣) قال سيبويه ٣٠٧/٢ : (مـا) في (لمـا) مغيرة لهـا عن حـال (لم) كما غيرت (لو) إذا قلت : (لومـا) ألا ترى أنك تقول : (لما) ولا تتبعها شيئاً ، ولا تقول ذلك في (لم) .

(٤) (لما) هنـا هي حرف عنـد سيبويـه قـال ٣١٢/٢ فهي الأمر الـذي وقع لوقوع غيره ، وإنمـا تجئ بمنزلـة (لو) .
وقال ابن مالك في التسهيل ٢٤١ : « إذا ولي (لَمّا) فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب » .
وانظر دراسات لأسلوب القرآن ٦٢٤/٢ .

(٥) سورة القصص ٢٢/٢٨ ، وتتمة الآية : ﴿ ... قال : عسى ربّي أن يهديني سواء السبيل ﴾ .

فصل

وأمَّا (لامُ الأمر)[1] فعملت لاختصاصها ، وإنَّما جَزَمتْ لأمرين :

أحدهما : ما تقدم من أنّها أحدثت في الفعل معنىً زاد ثِقَلَه به .

والثاني : أنَّ الأمر طلبٌ وهو غرض للآمر ، فأشبهت لامُه لام المفعول له ، وتلك جارّة ، فيجبُ أنْ تكون هذه جازمةً لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء ، ولشبهها بها كُسِرت[2] .

فصل

فإنْ دخلتْ عليها الواوُ والفاءُ سُكِّنت في اللغة الجيِّدة لئلا تتوالى الحركاتُ[3] . فإنْ دخلت عليها (ثمّ) فالجيّد كسرها لأنَّ (ثمَّ) منفصلة . وقد سكَّنها قومٌ لشبهها بالواو .

---

(١) انظر لام الأمر في سيبويه ٤٠٨/١ ، ٢٧٤/٢ ، والمقتضب ٤٤/٢ ، والأصول ١٥٧/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٣ ، وشرح المفصّل ٢٤/٩ .

(٢) سيبويه ٤٠٩/١ .

(٣) قال سيبويه ٢٧٤/٢ : واعلم أن كل شيء كان أوّل الكلمة وكان متحركاً سوى ألف الوصل فإنه إذا كان قبله كلام لم يُحذف ولم يتغيّر ، إلا ما كان من : هو وهي ، فإن الهاء تسكّن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام ، وذلك قولك : وَهْو ذاهب ولَهْوَ خيرٌ منك ، فَهْوَ قائم . وكذلك هي ، لَمَّا كثرتا في الكلام ، وكانت هذه الحروف لا يُلفظ بها إلا مع ما بعدها ، صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف فأسكنوا ، كما قالوا في فخِذ فَخْذ ورَضِي رضْي وفي حذِر حذْر وسَرُو سَرْو ، فعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم وصارت تستعمل كثيراً ، فأسكنت هذه الحروف استخفافاً . وكثير من العرب يدعون الهاءَ في هذه الحروف على حالها ، وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثلَ ذلك لأنها كثرت في كلامهم ، وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يُلفظ بها إلا مع ما بعدها وذلك قولك : فَلْيَنْظُرْ وَلْيَضْرِبْ ، ومَنْ ترك الهاء على حالها في (هي) و (هو) ترك الكسرةَ في اللام على حالها .

فصل

وأمَّا (لا) في النهي فعمِلت لاختصاصها وجَزمت لِمَا جزمتْ له اللامُ . وقيل[1] : النّهي كالأمرِ من طريق المعنى فصح حمله عليه في الجزمِ[2] .

فصل

وأمَّا (إنْ) الشَّرْطيّة فهي أُمُّ أدواتِ الشرطِ لوجهين[3] :

أحدهما : أنها حرفٌ وغيرها من أدواته اسمٌ ، والأصلُ في إفادةِ المعاني الحروفُ .

والثاني : أنها تُستعمل في جميعِ صُوَرِ الشَّرطِ ، وغَيْرُها يَخُصُّ بعضَ المواضع ، فـ (مَنْ) لمن يَعْقِل ، و (ما) لما لا يَعْقِل . وكذلك باقيها كلٌّ منها ينفردُ بمعنىً . و (إنْ) مفردةً تصلحُ للجميع .

مسألة

فعلُ الشَّرطِ والجزاء مُعْربان . وحُكي عن المازني أنَّهما مبنيّان[4] . وحجّة الأوّلين : أنَّ المعنى الذي أُعرب له الفعل موجودٌ ، ودخولُ معنى التعليق فيه لا يُبطِلُ ذلك كما لا تُبطله (أن[5] ولم ولن) .

---

(١) في ح : قيل .

(٢) قال سيبويه ٤٠٨/١ : هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها : وذلك لم ولَمّا واللام التي في الأمر وذلك قولك : ليفعلْ ، و (لا) في النهي ، وذلك قولك : لا تفعلْ ، فإنما هما بمنزلة لم . واعلم أن هذه اللام و (لا) في الدعاء بمنزلتها في الأمر والنهي وذلك قولك : لا يقطعِ اللهُ يمينك ، وليجْزِك الله خيراً . واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةً ، وكأنهم شبهوها بأنْ إذا عملت مضمرة .

(٣) قال سيبويه ٤٣٥/١ : وزعم الخليل أنَّ (إنْ) هي أُمُّ حروف الجزاء . فسألته : لِمَ قلتَ ذلك ؟ فقال : من قبَل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفْنَ فَيكُنَّ استفهاماً ، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارق المجازاة . وانظر أسرار العربية ٣٣٦ .

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٠٢/٢ ، المسألة ٨٤ ، وأسرار العربية ٣٣٧ ، وشرح المفصّل ٤١/٧ وما بعدها .

(٥) في ح : أن المصدرية .

واحتجَّ الآخرون : بأنَّ الفعلَ هنا لا يقعُ موقعَ الاسم فكان مبنيّاً كالأمر .

وهذا لا يصحُّ لوجهين :

أحدهما : أنَّه لم يُعربْ لوقوعه موقعَ الاسم حتّى يُبنى لزوال ذلك ، وإنما رُفع لهذا الموقع .

والثاني : هو باطل بـ : لن يفعل . فإنه لا يقع موقع الاسم وهو معرب .

مسألة

واختلف الأولونَ في الجازم لفعلِ الشرط وجوابه[1] . فقالَ محققو البصريين : (إنْ) هي الجازمة لهما . وقال بعضُهم : (إنْ) تجزم الأوَّل ثم تجزمان الجواب . وقالَ بعضُهم : (إنْ) تَجْزِمُ الأوَّلَ ثمَّ يُجْزِمُ الأوَّلُ الجوابَ .

وقال الكوفيون : (إنْ) تجزم الأوَّل وينجزمُ الجوابُ على الجوارِ .

وحجة الأوّلين : أنَّ (إنْ) تقتضي الفعلين فعملتْ فيهما كالابتداء وككان وإنَّ وظننتُ .

واحتج القائل الثاني : بأنَّ (إنْ) ضعيفةٌ فلا تعمل في شيئين فتقوّى بالثاني كما ذكرْنا في عاملِ الخبر .

واحتج الثالث : بأنّ[2] الفعلَ الأولَ يقتضي الثاني فعملَ فيه .

م ١٢٠ واحتجّ الرابع : بأنَّ الحرفَ ليسَ في قوّتهِ العملُ / في الفعلين ، والفعلُ لا يعملُ في الفعل ، فتعيَّن أنْ يكونَ على الجوارِ لما فيه من مشاكلة للأوَّل ، وقد جاء الإعراب على الجوار كثيراً .

---

(١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٦٠٢/٢ ، للمسألة ٩٤ ، وأسرار العربية ٣٣٦ وما بعدها ، وشرح المفصَّل ٤١/٧ وما بعدها .

(٢) في ح : أنَّ .

والجـواب : إنَّ عـملَ الفعـلِ في الفعـل غيرُ سـائـغٍ لأنَّ الفعـلَ لا يقتضي الفعــلَ ، ولا عملَ بدون اقتضاء العاملِ للمعمول ، وهذا يمنعُ أن يعمل وحـدَه أوْ مع غيره . وأمَّـا الإعراب على الجوارِ فلا يُصار إليه إلاّ عند الضرورة ولا ضرورةَ .

مسألة

إذا دخلت (إنْ) على (لم) كان الجــزمُ بـ (لم) لا بهـا . وإنْ دخلت على (لا) كانَ بهـا لا بـ (لا) . والفرق بينهما أنَّ (لم) عـامـلٌ يلـزمـه معمـولُـه ولا يفرّق بينهما بشيء . و (إنْ) يجوزُ أن يفرّق بينهـا وبين معمولها بمعمولِ معمولِهـا نحـو : إنْ زيـداً تضربْ أضْربْـه . وتـدخـل أيضـاً على المـاضي فـلا تعمـل في لفظـه . و (لم) لا تفـارقُ العمـل . وأمَّـا (لا) فليست عـاملـةً في النفي ، فـأضيف العمـل إلى (إنْ) . فـالأوَّل كقوله : ﴿ وإنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾[1] ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ وإلاَّ تَغْفِرْ لِي ﴾[2] .

مسألة

لا تكون (إنْ) بمعنى (إذْ) ، وأجازه الكوفيّون[3] .

حجّة الأوَّلين من وجهين :

أحــدهمــا : أنَّ (إذْ) اسمٌ و (إنْ) حرف . ووقـوع الحرف بمعنى الاسم بعيــدٌ في السماع والقياس .

والثاني : أنَّ معنى (إنْ) مخالفٌ[4] معنى (إذْ) .

---

(١) سورة المائدة : ٧٣/٥ .

(٢) سورة هود : ٤٧/١١ ، وتمتها : ﴿ وترحمني أكن من الخاسرين ﴾ ، وانظر سيبويه ٤٣٦/١ .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٣٢/٢ ، المسألة ٨٨ ، ومغني اللبيب ٣٩/١ ، وخزانة الأدب ٦٥٦/٣ .

(٤) في ح : يخالف .

واحتجَّ الآخرون بقوله تعالى : ﴿ وإنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾[1] ، والمعنى : إذْ كنتم ، لأنَّ (إنْ) للمتردِّد ، ولم يكن في ريب اليهود تردُّد .

والجواب : أنَّ العرب تَذْكُرُ مثلَ ذلك على جهة الاحتجاج والإلزام للخصم حتَّى يعترف . وكذلك يقولُ الرجل لابنه : إنْ كنتَ ابني فأطعني . ويدلُّ على أنَّها للشرط مجيء الفاء في جوابها وأنَّه لا يعمل فيها ما قبلها .

فصل /

ح ١٠٣

ولما كانت (مَنْ)[2] للعموم ، وفي العموم إبهامٌ وقعت شرطاً لشبهها بإنْ في هذا المعنى ، وكذلك بقيَّةُ أدوات الشرط ، إلا أنَّ في (مَنْ) وأخواتها ما ليس في (إنْ) إذْ كانت اسماً يقع مبتدأ ومفعولاً ومجروراً .

فصل

وأمَّا (مَهْما) ففيها قولان :

أحدهما : هي اسم مفردٌ للعموم ، لأنَّ الأصل عدم التركيب[3] .

والثاني : هي مركبة . وفي أصلها قولان :

أحدهما : أصلها = ماما . فالأولى شرطية ، والثانية للتوكيد مثلها في إنْ ما = إمَّا وأينما . إلا أن الألف الأولى قلبت هاءً لئلا يستنكر تكرير اللفظ ، وهو قول الخليل[4] .

---

(١) سورة البقرة : ٢٣/٢ .

(٢) انظر سيبويه ٤٣٨/١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٣) قال ابن هشام في المغني ٤٣٦/١ بأنها بسيطةٌ لامركبة من مه وما الشرطية ، ولا من ما الشرطية وما الزائدة ... خلافاً لزاعمي ذلك .

(٤) قال سيبويه ٤٣٣/١ : سألت الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ما تأتيني آتك ... واستقبحوا أن يكرروا حرفاً واحداً فأبدلوا الهاء من الألف .

والثاني : أن أصلها (مه) التي بمعنى اكفف ، و (ما)[1] شرطية ، والمعنى : اكفف عن كل شيء ، ما تفعل افعل . .

ويدلُّ على أنَّ (مهما) اسمٌ ، أو فيها اسمٌ ، عودُ الضمير إليها في مثل قوله تعالى : ﴿ مهما تأتنا به من آية ﴾[2] .

فصل

وأمَّا (حيثُ) فلا تَجْزِمُ إلاَّ إذا كانتْ معها (ما)[3] لوجهين :

أحدهما : أنَّ (حيث) تلزم إضافتها إلى الجمل ، والمضاف يعمل الجر ، وهو من خصائص الأسماء ، فلا يعملُ الجزمَ المختصَّ بالأفعال .

---

(١) قال سيبويه ١/٤٣٧ : وقد يجوز أن يكون (مه) كإذ ضمّ إليها (ما) .

(٢) سورة الأعراف : ٧/١٣٢ ، قال الإمام الزمخشري في تفسير هذه الآية في الكشاف ٢/١١٤ : « (مهما) هي (ما) المضمَّنة معنى الجزاء ، ضمَّت إليها (ما) المزيدة المؤكدة للجزاء في قولك : متى ما تخرجْ أخرجْ ، ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ ، ﴿ فإمَّا نذهبنَّ بك ﴾ ، إلا أن الألف قلبت هاءً استثقالاً لتكرير المتجانسين ، وهو المذهب السديد البصريّ ، ومن الناس من زعم أن « مه » هي الصوت الذي يصوّت به الكافّ ، و (ما) للجزاء ، كأنه قيل : كفّ ما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين . فإن قلت : ما محلّ مهما ؟

قلت : الرفع بمعنى : أيُّما شيء تأتنا به . أو النصب بمعنى : أيَّما شيء تحضرْ تأتنا به . و (من آية) تبيين لمها . والضميران في (به) و (بها) راجعان إلى مهما ، إلا أنَّ أحدهما ذكّر على اللفظ ، والثاني أُنّث على المعنى لأنه في معنى الآية . ونحوه قول زهير :

ومهما يكنْ عند امرئٍ من خليقةٍ وإن خالها تخفى على الناس تُعلمِ

وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرِّفها من لا يد له في علم العربية ، فيضعها في غير موضعها ، ويحسب مهما في معنى : متى ما ، ويقول : مهما جئتني أعطيتك . وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء ، ثم يذهب فيفسِّر ﴿ مهما تأتنا به من آية ﴾ بمعنى الوقت ، فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر ، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثوّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه » .

(٣) قال سيبويه : ١/٤٣١ ـ ٤٣٢ : هذا باب الجزاء ... ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذْ حتّى يضمّ إلى كل واحدٍ منهما (ما) فتصير إذْ مع ما بمنزلة : إنما وكأنما ، ليست (ما) فيهما بلغْوٍ ، ولكن كل واحدٍ منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد .

والثاني : أنَّ حيثُ تقعُ بعدها الأسماءُ والأفعالُ ، فلم تختصّ فأدخلت عليها (ما) لتقطعها عن الإضافة فتهيء لها العمل في الفعل بخلاف أين ومتى فإنها يَجْزِمان من غير (ما) لأنها لا يضافان[1] .

فصل

أصلُ (إذْما) عند سيبويه[2] (إذْ) الزمانية رُكِّبت معها (ما) فنقلَتها عن الاسميّة فهما حرفٌ . ولّما نُقلت عن ذلك جُعلتْ شرطيّة لأنَّها في الأصل ظَرْفُ زمانٍ ماضٍ ، فلمّا نُقلتْ استعملتْ فيما مقتضاه الزمان . وقال غيره : ليست مركبة[3] .

فصل

ولا يجازى بـ (إذا) في الاختيار[4] لأنَّها تُستعمل فيما لابدَّ من وقوعه كقولك :

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٥٤/٢ : و (حيث) اسم من أسماء المكان مبهم يفسّره ما يضاف إليه ، فحيث في المكان كحين في الزمان ، فلمّا ضارعَتْها أُضيفت إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر ، أو الفعل والفاعل . فلما وصلتها بـ (ما) امتنعت من الإضافة فصارت كـ (إذْ) وصلتها بـ (ما) . وانظر مغني اللبيب ١٧٦/١ .

(٢) انظر التعليقات السابقة على (حيث) .

(٣) قال ابن هشام في المغني ١٢٠/١ : إذما : أداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إنْ) الشرطية ، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي ، وعملها الجزم قليل ، لا ضرورة ، خلافاً لبعضهم . قال المبرد في المقتضب ٥٤/٢ : « أما (إذْ) فتنبئ عن زمان ماضٍ ، وأسماء الزمان تضاف إلى الأفعال ، فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد ، ومتى جزمتها فصلت منها ، ألا ترى أنك تقول : جئتك يومَ خرج زيد ، وهذا يومُ يخرج زيد ، و ﴿هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم﴾ ، فلما وصلتها بـ (ما) جعلتها شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت » .
قلت : كلام المبرِّد هنا لا يحتَم ظرفية (إذما) وإنما ظرفية (إذ) ودليل هذا قوله في المقتضب ٤٦/٢ : ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إنْ ، و إذْما .

(٤) قال سيبويه ٦٨/١ : إذا اضطرَّ الشاعر فجازى بإذا أجراها مجرى (إنْ) وانظر أيضاً سيبويه ٤٣٢/١ و ٤٣٤ .

إذا احمرَّ البُسْرُ تأتينا . فاحمراره كائنٌ لا محالةَ . ووقتها معين[1] فيما تضاف إليه ، وبابُ الشرط مختصٌّ بما هو محتملٌ للكونِ . وقد جاء الجزمُ بها في الشعر[2] .

مسألة

لا يجوزُ أنْ يعملَ في أدوات الشرط شيءٌ قبلها[3] إلاَّ حرفُ الجرِّ ، لأنَّ أداةَ الشرط تُثبت فيما بعدها معنىً فكان لها صدر الكلام كأداة الاستفهام والنفي[4] . فأمَّا قولُ الشاعر : [من الخفيف]

١٣١ـ إنَّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حَسّـ ـانَ أَلمّه وأعْصِه في الْخُطُوبِ[5]

---

(١) في ح : يتعيَّن .

(٢) قال سيبويه ٤٣٤/١ :

« وقد جازَوْا بها ـ أي بإذا ـ في الشعر مضطرين ، شبهوها بإنْ حيث رأوها لما يُستقبل ، وأنه لا بدّ لها من جواب ، قال قيس بن الخطيم الأنصاري :

إذا قصَرتْ أسيافُنا كان وصلُها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

وقال الفرزدق :

ترْفعُ لي خِندفٌ والله يرفع لي ناراً إذا خمدت نيرانهم تقدِ

وقال بعض السلوليين :

إذا لم تزل في كلِّ دارٍ عرفْتَها لها واكفٌ من دمع عينك يسجُمِ

فهذا اضطرار ، وهو في الكلام خطأ » . وواضح أن الشواهد الثلاثة تبيِّن مذهب الجزم بإذا على أنها بمعنى (إنْ) ضرورةً .

(٣) في ح : فيها .

(٤) انظر المقتضب ٦١/٢ ، وتعليقات محققة في الموضع نفسه . قال الرضي في شرح الكافية ١٠٢/٤ : لا يجوز أن يتقدَّم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين : أحدهما : أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل . والثاني : أن يُحدث في الجملة التي هو من تمامها معنى من المعاني ، وذلك مثل : إنَّ وكأنَّ وظنَّ وأخواتها وما النافية . لا تقول : ما مَنْ يضربْ أضربْ وما إنْ تقعدْ أقعد .

(٥) البيت للأعشى في ديوانه ق ٦٨ ب ١٢ ص ٣٣٥ ، وروايته فيه :

مَنْ يلُمْن على بني آبنة حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب

ولا شأن لنا بهذه الرواية ، وإنما المهم رواية النحاة ... والبيت في سيبويه ٤٣٩/١ ، وأمالي ابن الشجري =

ففي (إنَّ) ضميرُ الشأن . و (مَنْ) مبتدأ كقوله تعالى : ﴿ إنَّه مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً ﴾[1] .

فصل /

م١٢١

وإذا وقع بعد أداةِ الشَّرط اسمٌ كانَ العاملُ فيه فعلاً[2] . إمَّا الذي يليه كقولك : إنْ زيداً تضربْ أضربْه . أو فعل محذوف[3] يفسره المذكور كقوله تعالى : ﴿ وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ استَجارَكَ ﴾[4] ، فـ (أحدٌ) فاعل . أي : إن استجارَ أحدٌ . وقال الكوفيون : يرتفع بالعائد[5] . وقال بعضهم : هو مبتدأ .

ودليلُ الأوَّل : أنَّه لا معنى لـ (إنْ) إلاَّ في الأفعال ، ولذلك لا تقعُ بعدها جملةٌ من اسمين ، فإذا لم يكن[6] مذكوراً قُدِّر لتصحيح المعنى ، ولذلك يبقى الجزمُ في الفعلِ بعدَ الاسم كقولِ الشاعر : [من الرمل]

١٣٢ـ صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائرٍ أيْنَما الريحُ تميْلُها تَمِلْ[7]

= ٢٩٥/١ ، والإنصاف ١٨٠ ، وشرح المفصَّل ١١٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٦٨/٢ و ١٠٥/٤ ، ٣٧٥ ، وخزانة الأدب ٤٦٣/٢ . قال الأعلم : الشاهد في جعل (مَنْ) للجزاء مع إضمار المنصوب بـ (إنَّ) ضرورة . ولذلك جزم (أَلْمُه) ، والتقدير : أنه مَنْ يلمني في تولِّي هؤلاء القوم والتعويل عليهم في الخطوب ألمه وأعْصِ أمره في كلِّ خطبٍ يصيبني .

(١) سورة طه : ٧٤/٢٠ ، وكلمة (مجرماً) ساقطة من ح . وانظر سيبويه ٤٣٩/١ .

(٢) انظر سيبويه ٤٥٧/١ ، والمقتضب ٧٤/٢ . وقد عقد صاحب الإنصاف ٦١٥/٢ ، المسألة ٨٥ للبحث في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إنْ الشرطية . وانظر أيضاً سيبويه ٦٧/١ ، وشرح المفصَّل ١٠/٩ .

(٣) في ح : (أو فعلاً محذوفاً) وهو صواب أيضاً .

(٤) سورة التوبة : ٦/٩ ، وتمامها : ﴿ .. فأجِرْه حتَّى يسمع كلام الله ، ثم أبلغه مأمنه ، ذلك بأنهم قوم لا يعلمون ﴾ .

(٥) أي يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل . وهذه عبارة الإنصاف ٦١٦/٢ .

(٦) أي : فإن لم يكن الفعل مذكوراً .

(٧) البيت من شواهد سيبويه ٤٥٨/١ ، والشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل في أينما ومعناها الشرط ، ووقع =

وقال عديّ : [من الخفيف]

١٣٣- ومتى واغِـــــلٌ يَنُبْهُمْ يجيّـــــــو ه وتُعْطَفْ عليـــه كأسُ السَّـــاقي[١]

فصل

والجزاءُ يكونُ بـالفعلِ المجزومِ ولا يحتـاجُ إلى الفـاء ، لأنَّ حكمَ الفعل المعلَّق بفعـل الشرط أن يعقبه ، فاستُغْنِيَ عن حرفٍ يدلّ على التعقيب ، فإذا لم تجزمْ أو جئتَ بـاسم جئت بـالفـاء في الجواب لتـدلَّ على التعقيب الـذي هو حكمُ الجزاء . وربّما حُـذِفَتْ وهو قليل . وأكثر مـا يـأتي حَـذْفُهـا[٢] إذا كان فعلُ الشرط مـاضيـاً كقولـه تعـالى : ﴿ وَإِنْ أطعْتُموهم إنَّكم لَمُشْرِكون ﴾[٣] ، وقد جاء مع المستقبل كقول الشاعر : [من البسيط]

= بعد الاسم المرفوع فعل مضـارع مجزوم ضرورة . وقـد ارتفع الاسم بفعل محـذوف يـدل عليـه المـذكور . قال الأعلم : وصف امرأة شبَّه قدَّها بالصعدة وهي القنـاة ، وجعلهـا في حـائر لأن ذلـك أنعم لهـا وأشـدّ لتثنيها إذا اختلفت الريح . والحائر : القرارة من الأرض يستقرّ فيها السيل فيتحيّر ماؤه ، أي يستـدير ولا يجري قُدماً .

والبيت لكعب بن جُعيـــــل . وانظره في المقتضب ٧٥/٢ ، وأمـــــالي ابن الشجري ٣٣٢/١ ، ٣٤٧ ، والإنصـاف ٦١٨ ، وشرح المفصّـل ١٠/٩ ، وخـزانـة الأدب ٤٥٧/١ و ٦٤٠/٣ ، ٦٤٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٢/١ و ٩٢/٤ ، ٩٣ .

(١) البيت لعدي بن زيد وهو من شواهد سيبويه ٤٥٨/١ ، وفيه : فمتى . وارتفاع الاسم بعدهـا بـإضمار فعل يفسره الظاهر ، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل كما تقـدَّم . والواغل : الـداخل على الشَّرْب ولم يـدْع . ومعنى ينُبْهم : ينزل بهم .

وانظر البيت في المقتضب ٧٦/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٣٢/٢ ، والإنصاف ٦١٧ ، وشرح المفصل ١٠/٩ ، وشرح الرضي ٤٦١/١ و ٩٢/٤ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/١ و ٦٣٩/٣ .

(٢) في ح : وأكثر ما يأتي حذفها وهو قليل .

(٣) سورة الأنعام : ١٢١/٦ .

١٣٤ـ مَنْ يَفْعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها والشرُّ بالشرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ[١]

ولا يقاس عليه .

فصل

وتُقامُ (إذا) التي للمفاجأة مقام الفاء[٢] كقوله تعالى : ﴿ وإنْ تُصِبْهُمْ سيئةٌ بما قدَّمت أيديهم إذا هُمْ يَقْنَطون ﴾[٣] لأنَّ المفاجأة تعقيبٌ .

فصل

فأما قول الشاعر : [من الرجز]

١٣٥ـ يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ يُصرعْ أخوك تصرعُ[٤]

فمذهبُ سيبويه أنَّ (تصرعُ) خبر (إنَّ) والشرط معترض بينهما وجوابه محذوفٌ أغنى عنه ما قبلَه . ومذهبُ المبرِّد : هو خبر مبتدأ محذوف أي : فأنتَ تصرعُ[٥] .

---

(١) من شواهد سيبويه ٤٣٥/١ ونسبه لحسان بن ثابت . قال الأعلم : والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب ضرورة ، والتقدير : فالله يشكرها .

(٢) انظر سيبويه ٤٣٥/١ .

(٣) سورة الرُّوم : ٣٦/٣٠ ، قال سيبويه ٤٣٥/١ : « وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ : ﴿ وإنْ تصبهم سيئةٌ بما قدَّمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ههنا في موضع قنطوا ، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل » .

(٤) البيت من شواهد سيبويه ٤٣٦/١ ، قال سيبويه بعد إنشاده : أي إنَّك تصرعُ إن يصرعْ أخوك . وقال الأعلم : الشاهد فيه على مذهبه تقديم تصرع في النية وتضمنه الجواب في المعنى ،والتقدير إنك تصرعُ إن يصرع أخوك ، وهذا من ضرورة الشعر لأن حرف الشرط قد جزم الأول فحكمه أن يجزم الآخر ، وهو عند المبرد على حذف الفاء كما تقدَّم . والرجز لجرير بن عبد الله البجلي ، وانظر المقتضب ٧٢/٢ ، الأمالي الشجرية ٨٤/١ ، الإنصاف ٦٢٣ ، شرح المفصَّل ١٥٧/٨ ، شرح الكافية ٣٧٧/٣ و ٩٦/٤ و ١٠٥ . ونسبه بعضهم لعمرو بن خثارم العجلي ، والخزانة ٣٩٦/٣ ، ٦٤٣ و ٤٥١/٤ .

(٥) انظر المقتضب ٧٢/٢ .

فصل

ح١٠٤ ويجوز أنْ يُحذفَ جوابُ الشرطِ تارةً وفعلُ الشرط أخرى فمثالُ الأوَّل / : [من الطويل]

١٣٦ـ أقيموا بَنِي النُّعْمانِ عنّا صدورَكم وإلاَّ تُقِيموا صاغرينَ الرؤوسا[1]

أي : إنْ لا تقيموها مختارين تقيموا الرؤوسَ صاغرين . ومن الثاني قول الآخر : [من الوافر]

١٣٧ـ فطلِّقْها فلستَ لها بكفءٍ وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسامُ[2]

أي : إلاَّ[3] تطلِّق . ويجوزُ في البيت الأول مثل هذا .

فصل

و (مَنْ) و (ما) وما أشبههما إذا وقعت[4] مبتدأ في الشرط فالخبر فعلُ الشرط وحدَه . وقال بعضهم : الخبرُ الشرطُ والجزاءُ[5] .

---

(١) البيت ليزيد بن الخذّاق الشنّي من قصيدة له في المفضليات ٢٩٨ ق٧٩ ب٩ ، وقوله : أقيموا صدوركم أي أزيلوا عوجها ، وعدّى (أقيموا) بـ (عن) لأنّ فيه معنى نَحُّوا أو أزيلوا . وإلاّ تقيموا : يعني وإلا تقيموا رؤوسكم عنّا مكرهين .
والبيت في الأمالي الشجرية ٢٨٣/١ و ٢٤١ ، وشرح المفصّل ١١٥/٦ ، والعقد ٤٧٨/٥ .

(٢) البيت للأحوص الأنصاري من قصيدة رواها محمد بن سلام الجمحي في طبقات فحول الشعراء ٦٦٦/٢ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ورواية عجز البيت فيه :
وإلا عضّ مفرقك ...
وانظر الأغاني ٢٩٢/١٥ ، والإنصاف ٧٢ ، ومغني اللبيب ٨٤٨/٢ برقم ١١٠٥ ، وشرح أبيات المغني ٥/٨ برقم ٨٨٣ ، وشعر الأحوص ق١٥٨ ب١٣ ص١٨٤ .

(٣) في ح : وإلاّ تطلّق .

(٤) في م : رُفعت .

(٥) انظر هذه المسألة في شرح الكافية للرضي ٢٣٤/١ ، وانظر كذلك المباحث الرضية المتعلقة بـ (مَنْ) =

وحجَّة الأوَّلين أنْ (مَنْ) اسمٌ تام ، وفعل الشرط فيه ضميرٌ يعود عليه لا محالةَ . ولا يلزم في الجواب أن يكون فيه ضميره ، وهذا حكم الخبر كقولك : مَنْ يقم ؟ يقم زيدٌ .

وحُجَّةُ الآخرين أنَّ الكلامَ لا يتمُّ إلا بالجواب ، فكان داخلاً في الخبر ويصير كقولك : زيدٌ إنْ يَقُمْ أقُمْ معه . فالشرط والجواب جميعاً الخبر .

وقد أُجيبَ عن هذا بأنَّ الجوابَ هنا أجنبيٌّ عن المبتدأ ، و (مَنْ) يعملُ الفعلَ فيها بعدَها النصبَ كقولك : مَنْ تضربْ أضربْ . فيكونُ هو الخبَرَ عنها ، كقولك : زيدٌ ضربته . لأنَّه لو تجرَّد عن ضمير المفعول كانَ ناصباً لزيدٍ ، وأمَّا افتقارُ الكلامِ إلى الجواب فشيءٌ أوجبَهُ التعليقُ . ألا ترى أنَّ قولك : لولا زيدٌ لأكرمتك ، لا يتمّ فيه

= الشرطية لابن هشام ، وللهم في هذه الرسالة هو الملحق الذي صنعه محققها الدكتور مازن المبارك وبحث فيه الخلاف في خبر اسم الشرط ص ٤٣ وما بعدها ، عرض فيه آراء النحاة : الهروي ، ابن يعيش ، ابن هشام ، السيوطي ، الصبان ، الخضري ، الغلاييني ، محيي الدين عبد الحميد ، عباس حسن ، سعيد الأفغاني ، وانتهى الدكتور المبارك بعد المناقشة إلى ما يلي :

١ ـ إن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فجملة الشرط وحدها هي الخبر . وبذلك يبقى للقاعدة اطرادها ، وللمنهج سداده ، ولاصطلاح (الجملة) معناه ووضوحه . وليس في شيء من ذلك كله خروج عمّا أصله جمهور النحاة ، بل هو توضيح لما أرادوه وذهبوا إليه ..

٢ ـ إنَّ في العربية أساليب لا يتمّ الكلام ـ وهو المفيد ـ فيها بمجرد قيام علاقة الإسناد بين كلمتين ، لأن العلاقة الإسنادية تمّ (الجملة) التي قد تكون مفيدة أو ناقصة المعنى لحاجتها إلى غيرها وذلك كما في تراكيب الموصول وصلته والقسم وجوابه والشرط وجوابه .

٣ ـ إن للشرط في العربية وظيفتين : أولاهما معنوية ، وهي إضافة معنى الشرط إلى الجملة الخبرية . وثانيتهما وظيفة أسلوبية أو تركيبية ، وهي جعل الجملة الثانية معلقة بالجملة الأولى تعليق المسبّب بالسبب ، أو المعلول بالعلّة ، أو الملزوم باللازم .

ومراجع المسألة كما ذكرها الدكتور المبارك : الأزهية ١٠٠ ، وشرح المفصَّل ٤٤/٧ ، ومغني اللبيب ٤٣٣ و ٦٠٧ و ٦٠٨ ، وهمع الهوامع ٦٤/٢ ، وحاشية الصبان ٥٠/٣ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١٢١/٢ ، وجامع الدروس العربية ٢٠٩/٢ ، وهداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : في إعراب الشاهد ٢٥٥ ، والنحو الوافي ٤١٨/٤ ، ومذكرات في قواعد اللغة العربية ٤٣

م١٢٢ الكلام إلاَّ بالجواب . وليسَ الجوابُ داخلاً في الخبر ، ولذلك جعلت الخبر في / الاستفهام هو الفعل كقولك : مَنْ قام ؟ لَمَّا لم يُحْتَجْ إلى التمام بالجواب .

مسألة[1]

لا يُجازَى بـ (كيف)[2] . وقال الكوفيون : يُجازى بها .

حجَّة[3] الأولين : أن (كيف) لو جوزي بها إما أن يعرف ذلك بالسماع أو بالقياس[4] على المسموع . لا وجه إلى الأول فإنَّه لا يَثْبتُ فيه سماعٌ . ولا وجهَ إلى الثاني لثلاثةِ أوجه :

أحدها : أنَّ معنى أدوات الشرط تعليقُ فعلٍ بفعل . و (كيف) لو عَلِّقت لعلّقت حالَ الفاعل أو[5] المفعول بحالٍ أخرى ، والفعل يمكن الوقوفُ عليه لظهورِه والحالُ لا يمكنُ ذلك فيها لخفائها .

والثَّاني : أنَّ من الأحوالِ ما لا يدخلُ تحتَ الاختيار ، فلا يصحُّ أن يعلَّقَ عليها حال ، ألا ترى أنَّه لو قالَ : كيفَ تذهبْ أذهبْ ؛ فذهبَ مكرهاً أو مغموماً لم يصحّ

---

(١) هذه المسألة خصها ابن الأنباري بالبحث في الإنصاف ٦٤٣/٢ المسألة ٩١ : هل يُجازى بكيف ؟ وابن هشام في المغني ٢٧٠/١ .

(٢) قال سيبويه ٤٣٣/١ : سألت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أصنعْ . فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء .
وانظر مبحث (كيف) في شرح المفصَّل ١٠٩/٤ ـ ١١٠ ، قال ابن يعيش : ولا يُجازى بـ (كيف) كما جوزي بـ (أين) لضعفها ونقصها عن تصرف أخواتها بكونها اسماً ولا يخبر عنها .. ولا يعود إليها ضمير ، ولا يكون جوابها إلا نكرة ، وجواب أخواتها يكون معرفة ونكرة .. فلما نقص تصرفه عن تصرُّف أخواته لم تكن ثمّ ضرورة تدعو إلى المجازاة به .

(٣) في ح : وحجة .

(٤) في ح : والقياس .

(٥) في م : والمفعول .

تكلُّفُ ذلك في جواب الشرط . ومثلُ ذلك لو كانَ فعلاً لم يصحّ المجازاة به كقولك : إنْ متَّ متُّ .

والثَّالث : أنَّ تلك الأدواتِ التي هي أسماءٌ يَرْجِعُ إليها ضميرٌ لا محالةَ ، و (كيفَ) اسمٌ لا يصحُّ أنْ يرجعَ إليها ضميرٌ فلم يصحّ قياسها عليها ، ولا يصحّ قياسُها على الحرف في عدم الضمير كما تقاس[1] بقية الأسماء[2] على (أنْ) في عدم عود الضمير إليها .

واحتج الآخرون بأنه يصحّ أن يقال[3] : كيف تصنعُ أصنعُ بالرفع ، فكذلك في الجزم . والجوابُ عنه من وجهين :

أحدُهما : أنَّ استعمالَ مثلِ هذا بعيد ، ولو وردَ عن ثقةٍ فوجهه[4] أنَّه قصدَ حالاً معلومة بقرينةٍ تُميّزها عندَه ، وهذا يصحّ مع الرفع لا معَ الجزم . لأنَّ أسماءَ الجزم حكمها العموم إذا جَزمتْ[5] .

---

(١) في ح : كما لم تقس .

(٢) يعني أسماء الشرط وانظر التبيين للعكبريّ ١٢٩ .

(٣) في ح : تقول .

(٤) في ح : فوجهه أنه محمول على أنه قصد .

(٥) لم يذكر العكبري إلا وجهاً ، وقد جمع ابن الأنباري الوجهين معاً وسنورد ما قاله من الإنصاف ٦٤٥/٢ .
قال البصريون في الردّ على الكوفيين :
وأمَّا قولهم : « إن هذا يلزمكم في تجويزكم كيف تكونُ أكونُ بالرفع ؛ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعتموه » .
قلنا : ـ أي البصريون ـ: الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدّر أن هذا الكلام قد خرج على حالٍ علمها المُجازي ، فانصرف اللفظ إليها ، فلذلك صحَّ الكلام ، ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة ، لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوماً ، لأن الأصل في الجزاء أن يكون بـ (إنْ) وأنت إذا قلت : « إن قمتُ قمتَ » فوقت القيام غير معلوم ، فلمَّا كان الأصل في الجزاء أن يكون غيرَ معلوم ، بطل أن تقدّر كيف في الجزاء واقعة على حال معلومة ، لأنها تخرج من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء ، فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حالٍ معلومة .

فصل

فإذا حُذِفت (الفاء) جزمْتَ في جميعها إلاَّ في النفي ، لأنَّ النفيَ عدمٌ ، والعدمُ لا يُجازَى به ، أو لا يصحّ التعليق به ولا يكون سبباً لغيره ، والفاء تدلُّ على أنَّ الأول سببٌ للثاني[1] .

مسألة

تقول : لا تدنُ من الأسدِ تَسْلَمْ منه[2] . فتجزمُ ، والتقدير : إنْ لا تدنُ تسلمْ ، فالتباعد منه سببُ السَّلامة . فإن قلت : لا تدنُ من الأسدِ يأكُلْك ، لم يجزْ . لأن تقديره : إلاَّ تدنُ منه يأكُلْك ، والتباعدُ منه ليسَ بسببٍ في أكله . فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ[3] يُقدّر : إنْ تدْنُ ؟ قيلَ : يجبُ أنْ يكونَ المقدَّرُ من جنس الملفوظِ به ، فكما لا تقدِّر في الأمر النهي[4] ، كذلك لا تقدِّرُ في النهي الإيجابَ . ألا تراك لا تقول : ابعُدْ من الأسد يأكُلْك ، تريد : إلاَّ تبعدْ يأكُلْك .

---

(١) انظر ما يتعلق بالفاء في جواب الشرط في شرح الكافية للرضي ١٠٩/٤ وما بعدها .

(٢) هذه العبارة وتحليلها في المقتضب ٨٣/٢ ، والأصول لابن السراج ١٨٠/٢ ، ١٨٣ .

(٣) في ح : لِمَ لا .

(٤) في ح : النفي .

مسألة

الأمرُ والنهيُ ونحوهما لا يُجزَمُ بأنفسِهما بل بشرط مقدَّرٍ ، لأنَّ الكلامَ تمَّ عليهما بدونِ الجواب كقولك : زرْني ولا تُهنّي ، جملة تامة بخلاف إنْ ومَنْ[1] .

---

(١) ماذهب إليه أبو البقاء هنا هو مذهب سيبويه ، ومذهب الخليل أن الجازم هو الطلب نفسه . قال سيبويه ٤٤٩/١ : « وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ (إن تأتني) لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن (إن تأتني) غير مستغنية عن أتك . وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : (ائتني آتك) فإنَّ معنى كلامه : إنْ يكنْ منك إتيان آتك . وإذا قال : أين بيتك أزرْك ؟ فكأنه قال : إنْ أعلمْ مكان بيتك أزرْك ، لأن قوله : أين بيتك ؟ يريد به أعلمْني . وإذا قال : ليته عندنا يحدثنا ، فإن معنى هذا الكلام : إن يكنْ عندنا يحدثنا .. وإذا قال : لو نزلت . فكأنه قال : انزل » .
وانظر رأي المبرد الموافق للخليل في المقتضب ١٣٥/٢ ، وانظر شرح الرضي على الكافية ١١٦/٤ وما بعدها .

باب النُّونين[1]

مسألة

لا تدْخلُ هاتانِ النونان على غيرِ الأفعال[2] ، لأنَّ الْمُرادَ منهما توكيدُ مالم يقعْ ، ليكونَ حاملاً على الإيقاع ، ولذلكَ اختصَّا بالقَسم والأمر والنهي والاستفهام[3] ، وهذا لا يتحققُ في غيرِ الفعل .

مسألة

١٠٥ الفعل المضارعُ يُبنى مع نونِ التوكيد لأنَّها تؤكِّد فعليته / فيعود إلى أصله من البناء[4] . وقد ذكرنا ذلك قبل بأشبع من هذا .

---

(١) هما نون التوكيد الثقيلة والخفيفة . انظر شرح الكافية للرضي ٤٨٤/٤ .

(٢) ودخلت في بعض الشواهد على اسم الفاعل لشبهه بالفعل . قال ابن جني في سرّ صناعة الإعراب ٤٤٧/٢ :

« وتزاد ـ النون ـ للتوكيد في الأفعال خفيفة وثقيلة ، في نحو : لتقومَنّ ولتقعُدَنَّ و ﴿ لتركَبُنَّ طبقاً عن طبق ﴾ [الانشقاق : ١٩/٨٤] ، و ﴿ لَنَسْفَعَنْ بالنَّاصية ﴾ [العلق : ١٥/٩٦] ، وشبَّه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل ، فألحقه النون توكيداً قال :

أريتَ أن جئتُ به أملودا مرجَّلاً ويلْبَسُ البرودا

أقائلُنَّ احضروا الشهودا

يريد : أقائلون . فأجراه مجرى أتقولون . وقال الآخر :

يا ليت شعري عنكم حنيفا أشاهرنَّ بعدنا السيوفا

(٣) انظر سيبويه ١٤٨/١ ، ١٥٣/٢ و ١٤٩/٢ ، وفيه : من مواضعها الفعل الذي للأمر والنهي .. و ١٥٠/٢ : الدعاء بمنزلة الأمر والنهي .. وانظر أيضاً ١٥١/٢ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ففيها نص على مواضع نوني التأكيد .

(٤) انظر سيبويه ١٥٣/٢ ، ١٥٤ .

مسألة

إنَّما فُتح ماقبلَ هذه النون في الواحدِ لأمرين :

أحدهما : أنَّ الضمة تدلُّ على الجمع ، والكسرةَ تدلُّ على التأنيث ، والسكونَ على جمع المؤنث ، فبقيت الفتحةُ للواحد .

والثاني : أنَّ وقوع[1] هذه النون في الواحد أكثر ، فاختيرَ له الفتح تخفيفاً[2] .

مسألة

الحركة قبل النون بناء . وقال قوم : هي لالتقاء الساكنين[3] . وحجَّة الأولين أنّها لو كانت لالتقاء السَّاكنين لم يُرَدَّ المحذوف قبلها نحو : بيعَنّ وقُولنَّ ، لأنَّ حركةَ التقاء الساكنين غيرُ لازمةٍ فيصير كقوله : ﴿ قمِ اللَّيلَ ﴾[4] ، وبعِ المتاع . ولَمَّا قلت : قومنَّ وبِيعنّ صحَّ ماذكرنا .

مسألة

م ١٢٣ النون الخفيفة أصلٌ ، كما أن الثقيلة أصلٌ[5] . وقال الكوفيون : هي مخففةٌ من الثقيلة[6] .

---

(١) كلمة (وقوع) ساقطة من ح .

(٢) انظر سيبويه ١٥٣/٢ .

(٣) قال الرضي ٤٩٠/٤ : والبناء على الفتح مذهب سيبويه والمبرِّد وأبي عليّ . وذهب الزجَّاج والسيرافي أن الحركة لالتقاء الساكنين معرباً كان الفعل أم مبنياً .. إلخ .

(٤) سورة المزمل : ٢/٧٣ .

(٥) هذا رأي البصريين ، وعبارتهم كما وردت على لسان ابن الأنباري :
« وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة » قلنا : لانسلّم ، بل كلّ واحدٍ منهما أصل في نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، فالنون الشديدة والخفيفة ، وإن اشتركا في التأكيد فهما متغايران في الحقيقة ، وكلتاهما لتأكيد الفعل ، وإخراجه عن الحال ، وإخلاصه للاستقبال ، والثقيلة آكدُ في هذا المعنى من الخفيفة . الإنصاف ٦٥٣/٢ ، المسألة : ٩٤ .

(٦) الإنصاف ٦٥٠/٢ ، المسألة : ٩٤ .

وحجّةُ القولِ الأوّل أنَّ الثقيلةَ أشدُّ توكيداً من الخفيفة[1] . وأصلُ التوكيدِ سابقٌ على زيادتِه . والسابقُ أصلٌ للمسبوق . وتخفيفُها من الأخرى يدلُّ على أنَّ الثقيلةَ أصلٌ فهي بأنْ تكونَ فرعاً على الخفيفةِ أولى من العكس . ولأنَّ التخفيفَ تصرّفٌ والحروف تبعد عنه .

مسألة

لا تدخلُ النونُ الخفيفةُ على فعلِ الاثنين وجماعةِ النسوة[2] . وقال يونس والكوفيون : يجوز[3] .

وحجَّة الأوّلين [من وجهين أحدهما أنَّ][4] السماعَ لا يشهدُ به ، والقياسُ على الثقيلة متعذِّرٌ لأنَّ كلاً منها أصلٌ يفيد غير ما يفيده الآخر ، ولا بدَّ في الأصلِ المقيس عليه من اتِّحاد العلَّة فيها وتماثلِ الحكمين .

والثاني : أنه يلزم من ذلك الجمعُ بينَ ساكنين والثاني غيرُ مدغم ، وذلك لا يجوز ، ولا يجوزُ تحريكُ الثَّاني لأنَّه يُخرج النون عن حكمها وهو السكون ، فلذلك لم تحرك هذه النون لساكن بعدها .

واحتجَّ الآخرون[5] بأنها نون توكيد فلحقت ما تلحقه الثقيلة ، واعترضوا على ما ذكرنا من وجهين :

أحدهما : أن الألف فيها مدّ يشبه الحركة فيجوز وقوع الساكن بعدها[6] .

---

(١) عبارة (من الخفيفة) ساقطة من ح .

(٢) في ح : المؤنث .

(٣) انظر المقتضب ١٧/٣ وما بعدها ، وسيبويه ١٥٤/٢ ، ١٥٧ ، والمسألة التي ذكرها أبو البقاء هنا هي من مسائل المقتضب ٢٣/٣ ، والإنصاف ٦٥٠/٢ ، المسألة : ٩٤ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) أي الكوفيون .

(٦) انظر الإنصاف ٦٥١/٢ .

والثاني : أن الجمع بين ساكنين قد ورد كقولك : « التقتْ حلقتا البِطـان »[1] وغير ذلك .

والجواب أنَّا قد بيَّنا الفرق بين الخفيفة والثقيلة . وأمَّا مـدة الألف فلا تجري مجرى الحركـة لاستحـالـة تحرك الألف ، ولأنهـا لـو كانت كالحركـة لجـاز أن يليهـا كلّ سـاكنٍ [وليس كذلـك][2] . وأمَّـا وقوع المـدغم بعـدهـا نحو : دابّـة ، وأصيّم ، وتُمودّ الثوبُ ، فسبب ذلك أن المـدغم حرف واحـد متحرك في اللفـظ[3] وإن كان في التقـدير حرفين ، ولـذلـك حسُن فيـه ولم يحسن في غير المـدغم . وقـد دعـا توهّم الجمع بين سـاكنين[4] هنـا بعضَهم إلى قلب الألف همزةً مفتوحةً ، فقال : دَأَبّةٌ وشَأَبّةٌ . وأمَّا (حَلْقَتَا البِطان) فشاذٌّ لا يقاس عليه[5] .

مسألة

النونُ الثقيلةُ تفتحُ إلاَّ أنْ تقعَ قبلها ألفٌ نحو : تضربانِّ واضربنـانِّ ، وإنَّما حُرِّكت

---

(١) (التقت حلْقتا البطان) مَثَلٌ يضرب في تناهي الشرّ إلى الغاية ، وفسَّره الزمخشري بقوله : هو أن يغـذّ الرجل هارباً في السير ، فيضطرب حزام رحْله ويستـأخر حتى تلتقي عروتـاه ، وهو لا يقـدر فَرَقـاً أن ينزل فيشدّه . قال أوس بن حجر :

وازدحمت حلقتا البِطانِ بأقوامٍ وطارت نفوسهم جَزَعاً

عن المستقصى ٣٠٦/١ ، المثل : ١٣١٦ .

(٢) عبارة (وليس كذلك) ساقطة من م .

(٣) في ح : اللفظة .

(٤) في ح : الساكنين .

(٥) جـاء في الإنصـاف ٦٦٦/٢ : وأمّـا مـا حُكي عن بعض العرب من قولـه « التقت حلقتـا البطـان » وقول الآخر : « ثلثا المال » فغير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من « حلقتـا البطـان ، وثلثـا المال » وما أشبههما لالتقاء الساكنين . وإن صحّ مـا حكيتموه عن أحـد من العرب فهو من الشـاذّ النـادر الذي لا يقاس عليه ، ولا يعتدّ به لقلّته .

لئلا يجتمعَ ساكنـان ، وفُتحت طلبـاً للتخفيف خصوصـاً مع المثلين . وإنمـا كُسرت بعـد الألف تشبيهاً بنون تضربانِ وهو الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين[1] .

مسألة

إنَّما زيـدت الألفُ قبلَ نونِ التوكيـد في فعلِ جمـاعـة النسوة[2] لئلاّ تتـوالى ثـلاثُ نُوناتٍ زوائد على الفعل[3] ففُصل بـالألف بينهما . فـإنْ قيل : فقـد قـالوا في المضـارع : تَحْنِنَّ من حنَّ يحِنُّ ، وفي الماضي : حَنَنَّ . وهي ثلاثُ نونات ؟ قيل : ثِنْتـان منهـا من نفسِ الفعل ، وواحدةٌ ضميرٌ بخلاف التوكيد .

فإنْ قيل : كيفَ تؤكِّد جمعَ المؤنث من هذا الفعل ، هل تقول : احننّانّ ؟ فمعـك الآن خمسُ نونات : ثِنتان من نفس الفعل ، وواحدة ضمير ، وثنتان للتوكيد .

فإنْ قيلَ : فإنْ كان هذا الأمر من أنَّ يئِنُّ كيفَ يُلفظُ به قيل : يقال : ايننـان ، فتقلب الهمـزة يـاءً لسكـونهـا وانكسـار مـا قبلهـا . فـإنْ أردتَ ذلـك من وَدَّ ، قلتَ : ايدَدنان ، فتقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها . فـإنْ أردتَ ذلـك من سنَّ يسُنّ قلت : اسنُنْنانّ ، وإنْ أردته من وَضُؤَ يَوْضُؤ قلت : أُوْضؤنـانّ . وإن أردتـه من أزّ يئزّ قلت : أُوْزُزْنـانّ . فـإن أردتَ ذلـك من وقـع قلت : قَعْنَـانّ . (وإنْ أردتَـه من رأى قلت : رِيْنانّ ، ووزنه : فينانّ . فالمحـذوف عين الكلمـة ولامهـا)[4] . فـإنْ أردتـه من

---

(١) انظر المسألة في سيبويـه ١٥٥/٢ ، ١٥٦ ، والمقتضب ٢٣/٣ ، قـال المبرّد : « اعلم أنـك إذا أمرت الاثنين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربانّ زيداً . تكسر النون لأنها بعـد ألف ، فهي كنون الاثنين ، والنون الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجزٍ حصينٍ لسكونها ، وكذلك : والله لتضربـانّ زيـداً ، وجميع مـا تصرفت فيـه ، فهـذا سبيلهـا في الاثنين ، قـال الله عزَّ وجـلَّ : ﴿ ولا تتَّبعـانّ سبيـلَ الـذينَ لا يعلمـون ﴾ [يونس : ٨٩/١٠] » .

(٢) في ح : المؤنث والمسألة في سيبويه ١٥٧/٢ ، والمقتضب ٢٣/٣ .

(٣) في ح : الألف .

(٤) مابين القوسين ساقط من ح .

خاف وقام قلتَ : خافنّ يا زيدُ وخافُنّ وخافِنّ وخَفْنَانِّ . وإذا تفطَّنتَ لهذه المسائل وقفتَ على حقيقة الباب إن شاء الله تعالى .

مسألة

ح١٠٦ إذا وقفتَ على النون الخفيفة المفتوح ما قبلها أبدلت / منها ألفاً[١] كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾[٢] ﴿ وليكوناً من الصاغرين ﴾[٣] ، لأنَّ هذه النون[٤] أشبهتِ التنوينَ في نصب الأسماء ، فإنْ وقفتَ على المضموم ما قبلها والمكسور لم تبدل منها شيئاً بل

م١٢٤ تحذفها وتردُّ الكلمةَ / إلى أصلها فتقول : اضربوا واضربي وهل تضربونَ ، لأنَّ التنوينَ لا يُبْدَل منه مع غير الفتحة . فالنونُ في الأفعال أولى[٥] .

---

(١) قال سيبويه ١٥٤/٢ ، ١٥٥ : هذا باب الوقف عند النون الخفيفة . اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثم وقفتَ ، جعلتَ مكانها ألفاً كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت . وذلك لأنَّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما أنَ التنوين ساكن ، وهي علامة توكيد كما أن التنوين علامة المتكن ، فلمَّا كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف ، وذلك قولك : اضربا ، إذا أمرتَ الواحد ، وأردت الخفيفة . وهذا تفسير الخليل .

(٢) سورة العلق : ١٥/٩٦ : والآية : ﴿ كلاّ لئن لم ينتهِ لنسفعاً بالناصية ﴾ ، قال الزمخشري في الكشاف ٦٢٠/٤ : ﴿ لنفسعاً بالناصية ﴾ لنأخذن بناصيته ولنسحبنّه إلى النار . والسفْع : القبض على الشيء وجذبه بشدة . وقرئ : لنسفعنّ ـ بالنون المشددة . وقرأ ابن مسعود : لأسفعاً . وكتْبتها في المصحف بالألف على حكم الوقف .

(٣) سورة يوسف : ٣٢/١٢ ، وعبارة ﴿ من الصاغرين ﴾ ليست في ح . والضمير في ﴿ ليكونن ﴾ عائد على (يوسف) . قال الزمخشري في الكشاف ٢٦٤/٢ : ﴿ وليكوناً ﴾ بالتشديد والتخفيف . والتخفيف أولى لأن النون كتبت في المصحف ألفاً على حكم الوقف ، وذلك لا يكون إلاّ في الخفيفة .

(٤) في م : النونات .

(٥) قال سيبويه ١٥٥/٢ : وإذا وقفت عندها وقد أذهبت علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام رددتها كما تردّ الألف التي في : هنا مثنًى ، كما ترى إذا سكتَّ . وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة ـ أي نون التوكيد الخفيفة ـ : اضربي وللجميع : اضربوا وارموا وللمرأة ارمي واغْزي . فهذا تفسير الخليل وهو قول العرب ويونس .

مسألة

إذا وقفت على بَدَل النون ثم أجريت الوصلَ مُجرى الوقف حذفتَ الألفَ من اللفظ لالتقاء الساكنين ، ولا تُثبتُ النونَ التي هي أصل . لأنَّك لوأثبتَّها لحرَّكتها وذلك لا يجوز بخلاف التنوين فإنَّه يحرِّك لالتقاء الساكنين . والفرْقُ بينهما أنَّ التنوين أكثر تصرّفاً من النون وهو واقع في الأسماء التي هي الأصل ، وللأصول من التصرف ماليس للفروع[1] .

فصل

إذا وقعتْ نونُ التوكيد بعدَ الواو حركتَها بالضمّ ، وبعدَ الياء حركتها بالكسر نحو : اخشوُنَّ ولا تَرْضَينّ[2] ، فالواو هاهنا ضمير الجماعة ، ولامُ الكلمة محذوفةٌ ، والفتحةُ تدلُّ على الألف المنقلبة عن اللام ، ولم يَجُزْ حذفُ الضمير لأنَّك قد حذفتَ اللام ، فلو حذفتَ الضمير لضممت ماقبلَ النون أو كسرته فلا يبقى على الألف دليلٌ ، وليس كذلك قولك : اِرْمُنّ واَرْمِنّ ، لأن ضمة الميم تدلُّ على الواو ، والكسرة تدلُّ على الياء المحذوفة .

مسألة

إذا أمرْتَ جماعةَ النساء وأكَّدته من قولك : وأى[3] ، قلت : اينانّ . أمّا الواو التي هي فاء الفعل فحذفت لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ في قولك : ءُئي ، وبقيت الهمزةُ والياءُ ، والنونُ بعد الياء ضمير والأخيرة للتوكيد . فإن كانْ ذلك من (أوى) قلت :

---

(١) انظر التعليق (١) في الصفحة السابقة .

(٢) انظر المسألة في سيبويه ١٥٧/٢ ، ١٥٨ ، والمقتضب ٢٢/٣ .

(٣) وأي يئيَ وأياً : وعد .

ايوينانّ . فالأولى همزة وصل ، واليـاء بـدل من الهمزة الأصليّـة . فـإنْ أكَّـدت فعـل الواحدة قلت من وأى : إنَّ ياهندُ[1] . ففاء الكلمة محذوف فبقيَ اِيْ ، فحـذفت اليـاء لسكونها وسكونِ النون بعدها . وتقول من أوى : ايْوَنَّ .

(١) هذا مما أشار إليه ابن هشام في المغني ٢٧/١ قال : قد تقع الهمزة فعلاً ، وذلك أنهم يقولون (وأى) بمعنى وعد ، ومضارعه يئي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة . كما تقول : وفي يفي ووفى يني ، والأمر منه : إهْ ، بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف ، وعلى ذلك يتخرَّج اللغز المشهور وهو قوله :

إنَّ هنـــدُ المليحـــةُ الحسنـــاء وأُيَ مَنْ أضمرت لخـــلٍّ وفـــاءَ

فإنه يقال : كيف رفع اسم (إنَّ) وصفته الأولى ؟ والجواب أن الهمزة فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والأصل : إينّ بهمزة مكسورة ، وياء ساكنة للمخاطبة ، ونون مشدَّدة للتوكيد ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة . وهند : منادى ..

بابُ

الإعراب والبناء

قد ذكرنا في أوَّل الكتاب معنى الإعراب وحدَّه ، ونحنُ نذكر في هذا الباب معنى البناء ، وحدَّه ، وعِلَله ، والحركاتِ التي تُبنى الكلمة عليها ، وامتناعَ الجمع بين الساكنين ، ولِمَ كان الأصل في التحريك الكسرَ .

أمَّا معنى البناء فهو الثُّبوتُ واللزومُ كبناء الحائط . وحدُّه في النحو : لزومُ آخرِ الكلمة سكوناً أو حركةً . وإن شئت قلتَ : هو أنْ لا يختلفَ آخرُ الكلمة[1] لاختلافِ العامل فيها[2] .

فصل

والحروفُ كلُّها مبنيَّة ، وكذلكَ الأصلُ في الأفعال ، ولا يفتقرُ ذلك إلى علَّةٍ لأنَّ الكلمةَ موضوعةٌ عليه ، وإنَّما يُعلَّلُ الإعراب لأنَّه زائدٌ على الكلمة[3] . ولَمّا كان الأصلُ في الأسماء أنْ تُعربَ لِمَا بيَّنا في أول الكتاب احتيج إلى تعليل مابُني منها[4] . ولَمّا كانَ الأصلُ في كلّ مبنيّ السكونَ احتيج إلى تعليل ما حُرِّكَ منه ، وإلى تعليلِ تعيينِ حركةٍ دونَ غيرِها . وسأبيّنُ ذلك إنْ شاء الله تعالى .

---

(١) لفظ (الكلمة) ساقط من ح .

(٢) يذكر المؤلف هنا فحوى كلام سيبويه وخلاصته . انظر الكتاب ٢/١ ، ٣ ، والمقتضب ٣/١ ، ٤ ، ولزيادة التفصيل والمناقشة انظر شرح الكافية للرضي ٥٥/١ و ٣٩٧/٢ ، ٣٩٨ ، وأسرار العربية ١٨ وما بعدها .

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ٧٧ .

(٤) كلمة منها ساقطة من ح .

فصل

وإنَّما كانَ الأصلُ في البناء السكونَ لأمرين :

أحدُهما : أنَّهُ ضدُّ الإعراب ، والإعرابُ يكون بالحركةِ فضدّه بضدّها[1] .

والثاني : أنَّ الحركةَ زائدةٌ . والأصلُ أنْ لا يُزاد شيءٌ إلا للحاجة إليه .

فصل

وإنَّما يُحرّكُ المبنيّ لأمرين :

أحدهما : التقاء الساكنين[2] . والآخر : شَبَهه بالمعرب[3] .

وإنَّما احتيج إلى تحريك الثاني لالتقاء الساكنين لأنَّك إذا نطقت بالسَّاكن الأوَّل صار كالموقوف عليه ، فإذا أردتَ النطقَ بالثاني كنتَ كالمبتدئ به[4] ، والابتداءُ بالساكن ممتنعٌ .

فصل

والأصلُ في التحريك لالتقاء الساكنين الكسرُ لأربعة[5] أوجهٍ :

أحدها : أنَّ الكسرة علامةُ الجر ، والسكونَ علامةُ الجزم . والجرُّ والجزمُ نظيران ، إذ الجرُّ مختصٌّ بالأسماء والجزمُ بالأفعال ، فعند الحاجة إلى تحريك المجزوم حُرِّك بحركة نظيره ثم حُمِل بقيّةُ السواكن عليه لاتِّفاقهما في السكون .

---

(١) انظر سيبويه ٤/١ وبهامشه ماكتبه السيرافي . وقال ابن الأنباري في أسرار العربية ٣١٧ : والأصل في البناء أن يكون على الوقف .

(٢) انظر سيبويه ٢٧٥/٢ .

(٣) وذلك كشبه الفعل المضارع بالاسم . انظر أسرار العربية ٢٥ ، وإيضاح علل النحو ٨٦ .

(٤) كلمة (به) ساقطة من ح .

(٥) انظر سيبويه ٢٧٥/٢ ، وانظر تفصيل القول في هذه المسألة في شرح الشافية للرضي ٢٣٥/٢ .

والثاني : أنَّ الكسرةَ أقلُّ من الضمَّةِ والفتحة ، لأنَّها يكونان في الأسماء والأفعال إعراباً وبناءً ، ولا كسر في الأفعال ولا فيما لا ينصرفُ من الأسماء / والحملُ على الأقلّ عند الحاجة أولى .

والثالثُ : أنَّ الضمةَ ثقيلةٌ جداً ، والفتحة قريبة من السكون جداً . والكسرُ وسطٌ بينهما . /

والرابع : أنَّ الفعلَ يدخله الضمُّ والفتحُ مع الاختيار ، فكُسِر عند الاضطرار لتكمّل له الحركات .

فصل

وتحريكُ أحدِ السَّاكنين أوْلى من حذفِه لأنَّ الضرورةَ تندفعُ به مع بقاء حروفِ الكلمة ، والحذف يُنقصها فلا يُصارُ[1] إليه إلا للضرورة .

فصل

والأصلُ تحريكُ الساكنِ الأوَّل ، لأنَّه به يُتوصَّل إلى النطقِ بالثاني[2] فهو كهمزة الوصل . وقال قوم : الأصلُ تحريكُ ما هو طرفُ الكلمة أوَّلَ الساكنين كانَ أو ثانيهما ، لأنَّ الأواخرَ مواضعُ التغيير ، ولذلك كانَ الإعرابُ آخِراً[3] .

---

(١) في ح : ولا .

(٢) في ح : بالساكن .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ١٣١/٢ .

باب حيثُ[1]

وهي ظرف مكان . وقال الأخفشُ : تكون زماناً أيضاً كقول طَرَفة : [من المديد]

١٣٨ـ للفتى عقلٌ يعيشُ بهِ حيثُ تهدي ساقَه قدمُه[2]

أي : مدّةَ حياتِه . وهذا غيرُ لازمٍ ، إذ يمكن أن يكون المعنى : في أيِّ مكانٍ كان[3] .

---

(١) انظر ما يتعلق بحيث في سيبويه ٤١/١ ، ٥٤ ، ٤٨/٢ ، ٣١٢ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، ١٧٣/٣ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ٣٣٤/٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٦ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٣١١/٢ ، وشرح للمفصّل ٩١/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٥٠٠/١ ، ١٨٢/٣ ، ومغني اللبيب ١٧٦/١ .

(٢) البيت لطرفة بن العبد من قصيدة في ديوانه ٧٤ ، والبيت من أبيات الشواهد المتعاورة ، انظر تخريجه في شعر طرفة ٢٢٣ . ومن كتب النحو التي استشهدت به : مجالس ثعلب ٣٢٨ ، والأمالي الشجرية ١٦٢/٢ ، وشرح المفصّل ٩٢/٤ ، وخزانة الأدب ١٦٢/٣ ، والهمع ٢١٢/١ ، والدرر ١٨١/١ .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ١٦٢/٣ بعد أن أنشد البيت :

« على أن الأخفش قال : إن حيث قد تأتي بمعنى (الحين) أي : ظرف زمان كما في هذا البيت . قال أبو علي في إيضاح الشعر : زعم أبو الحسن أن (حيث) قد يكون اسماً للزمان وأنشد (للفتى عقل يعيش به ... البيت) فجعل (حيث) فيه حيناً . فإن قلت : فهل يجوز على هذا أن يكون موضع الجملة بعد حيث جراً لإضافة حيث إليه كما تضاف أسماء الزمان إلى الجمل ؟ فالجواب : أن ذلك لا يمتنع فيه إذا كان زماناً .

وقال ابن مالك : لا حُجّة للأخفش فيه لجواز إرادة المكان على ما هو أصله ، ويدل لما قاله أن المعنى على الظرفية المكانية إذ المعنى : أين مشى لاحين مشى » . انتهى . وانظر شرح الأبيات المشكلة للفارسي ٢٠٩ ، ٢١٠ .

فصل

وهي مبهمةٌ يبيِّنُها مابعدها ، ولا تكادُ العرب تُوقِعُ بعدها المفردَ بل تبيّنُها بالجملة ، وذلك لشدة إبهامها ، وإرادة تعيّنها بإضافتها إلى المعيّن . وذلك لأنَّك لوقلتَ : جلستُ حيثُ الجلوسِ أو حيثُ زَيدٍ ، لم يكن في ذلك إيضاحٌ تامٌّ لاحتمالِه ، فإذا قلتَ : حيثُ جلسَ زيدٌ ، لم يبقَ فيه احتمالٌ . وقد جاء المفردُ بعدها في الشعر كقول الراجز :

١٣٩- أمَا ترى حيثُ سهيلٍ طَالِعَا[١]

ويروى (سُهيلٌ) بالرفع[٢] على الابتداء والخبر محذوف دلَّت عليه [الحال][٣] ، وهي قوله (طالعاً) . ويُروى بالجر ، فمنهم من يقول بإضافتها إلى المفرد وهي مبنيّةٌ كقوله تعالى : ﴿ مِنْ لَدُنْ حكيمٍ خبيرٍ ﴾[٤] ، ومنهم من ينصب[٥] (حيث) ويُعربها ويجرّ مابعدها بالإضافة .

[فصل

وأمَّا حالُها في الشَّرط فتُكفّ عن الإضافة[٦] على مابيَّناه] .

---

(١) وتمامه : نجماً يضيء كالشهاب لامعا . وانظر مناقشة إعراب هذا الشاهد في خزانة الأدب ١٥٥/٣ ، ١٥٦ ، وانظر شرح المفصَّل ٩٠/٤ ، ومغني اللبيب برقم ٢١٩ ، وشرح شواهد الألفية للعيني ٢٨٤/٣ ، والهمع ٢١٢/١ ، والدرر ١٨٠/١ .

(٢) كلمة (بالرفع) ساقطة من ح .

(٣) كلمة (الحال) زيادة من ح .

(٤) سورة هود : ١/١١ .

(٥) قال سيبويه ٤٤/٢ : فأمَّا ما كان غايةً نحو : قبلُ وبعدُ وحيثُ ، فإنَّهم يحركونه بالضمة . وقد قال بعضهم : حيثَ ، ـ بفتح الثاء ـ شبهوه بأين . وانظر المقتضب ١٧٨/٣ .

(٦) مابين المعقوفتين ساقط من ح . وانظر المقتضب ٥٤/٢ .

فصل

وهي مبنيةٌ على الضمِّ في اللغة الجيدة[1] ، وفيه ثلاثة أوجه :

أحدُها : أنها ناقصةٌ لا تتمّ إلاَّ بجملةٍ توضحها فهي كالذي .

والثاني : أنَّها خرجت عن نظائرها من أسماء الأمكنة فإنَّ مُبْهَمها يتَّضح بالإضافة إلى المفرد نحو : خلفك وقدامك .

والثالث : أنَّها تضمَّنت معنى حرفِ الإضافة ، إذْ من حكم كل مضافٍ أن يَظْهَر بعده حرفُ الإضافة نحو : غلامُك ، وثوبُ خزٍّ وقدّام لك . فلَمّا لم يظهر كانَ متضمناً لها ، والاسم إذا تضمَّن معنى الحرف بُني .

---

(١) انظر سيبويه ٤٤/٢ ، والمقتضب ١٧٥/٣ . قال المبرد : و (حيثُ) فيمن ضمّ وهي اللغة الفاشية . والقراءة المختارة ﴿ سنستدرجهم من حيثُ لا يعلمون ﴾ [الأعراف : ١٨٢/٧] . فهي غاية ، والذي يعرّفها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر .

قال المبرّد في المقتضب ٣٤٦/٤ : وأما قولنا في (حيث) إنها لا تتمكن فإنها تحتاج إلى تفسيرٍ على حيالها . فذلك لأن (حيث) في الأمكنة بمنزلة (حين) في الأزمنة ، تجري مجراها ، وتحتاج إلى ما يوضحها ، كما يكون ذلك في الحين ، إلا أن (حين) في بابها ، وهذه مُدْخلة عليها ، فلذلك بنيت ، وذلك قولك : قمتُ حيث زيدٌ قائم ، وقمت حيث قام زيد ، ولا يجوز قمت حيث زيدٍ ، كما تقول : قمت في مكان زيدٍ ، وإنَّما يوضِّحها ما يوضِّح الأزمنة . ألا ترى أنَّك تقول : آتيك إذا قام زيد ، وجئتك إذا قام زيد ، وحين قام زيد ، وجئتك حين زيد أمير ، ويومَ عبدُ الله منطلق . فهذا تأويل بنائها .

وقال ابن يعيش في شرح المفصَّل ٩٠/٤ : « والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست .. وعلى كل مكان .. فضاهت إبهامها في الأمكنة (إذْ) المبهمة في الأزمنة الماضية كلها ، فكما كانت (إذْ) مضافة إلى جملة توضحها ، أوضحت (حيث) بالجملة التي توضّح بها (إذ) من ابتداء وخبر وفعل وفاعل ، وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت الذي ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها ، فبنيت كبناء الموصولات » .

قال محقق المقتضب ٣٤٦/٤ : « والجمهور على أن (حيث) ظرف غير متصرف . ويرى أبو الفتح في الخصائص ٥٧/٣ أن (حيث) فاعل في قولك : يسعني حيث يسعك » .

فصل

وإنَّما حُرِّك آخرها لئلا يلتقي ساكنان ، فأمَّا من ضمّها فله في ذلك وجهان[1] :

أحدهما : أنَّها أشبهت قبلُ وبعدُ في وقوعها على كلِّ الجهات وأبعاضِها فأُلحقت بهما[2] .

والثاني : أنَّ معظمَ أسماء الأمكنةِ مُعْرَبٌ يتَّضح بالمفرد ، فلَمَّا خالفت أخواتِها قوّيتْ بأنْ بُنيت على الضمِّ تنبيهاً على أنَّ حقَّها الإعراب . ومن العربِ مَنْ يبنيها على الفتحِ طَلَباً للخفَّة[3] ، ومنهم مَنْ يَبْنيها على الكسرِ ، وهو الأصلُ في التقاء الساكنين[4] .

---

(١) نذكر هنا ماقاله ابن يعيش ٩١/٤ .. إن (حيث) لَما كانت ساكنة الآخر إلا أنه التقى في آخرها ساكنان وهما الياء والثاء ، فمنهم مَنْ فتح طلباً للخفّة لثقل الكسرة بعد الياء كأين وكيف ، ومنهم مَنْ شبهها بالغايات فضمَّها كـ (قبلُ) و (بعدُ) . ووجه الشبه بينهما أن حقّ (حيث) من جهة أنها ظرف أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة نحو : أمامك وقدامك ونحوهما ، فلمّا أضيفت إلى الجملة صارت إضافتها كلاإضافة ، فأشبهت قبل وبعد في قطعهما عن الإضافة ، إلا أن الحركة في (حيث) لالتقاء الساكنين . وفي قبل وبعد للبناء .

(٢) كلمة (بهما) ساقطة من ح .

(٣) شرح المفصَّل ٩١/٤ .

(٤) قال ابن يعيش ٩١/٤ : وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسرَ في (حيث) فيقول : ﴿ من حيثِ لا يعلمون ﴾ [الأعراف : ١٨٢/٧] ، فكسرها مع إضافتها إلى الجملة . ووجه هذه اللغة أنهم أجروا حيث وإن كانت مكاناً مجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل ، وإذا أضيفت إلى الجملة كان فيها وجهان : الإعراب والبناء نحو :

على حينَ عاتبت المشيب على الصِّبا ... فقلت ألَمّا أصحُ والشيب وازع

ويروى على حين بالكسر ، فمن فتح بناه ، ومن كسر أعربه ، ويجوز أن يكون من قال : (حيث) بناه أيضاً إلا أنه كسر على أصل التقاء الساكنين ولم يبال الثقل كما قالوا : جيرِ وويب .

باب قبلُ و بعدُ[1]

وهما ظرفانِ على حسبِ ما يضافانِ إليه . إنْ أُضيفا إلى المكان كانا مكانين ، وإنْ أضيفا إلى الزمان كانا زمانين ، وقد يُحذفُ الزمانُ بينهما وبينَ ما يضافانِ إليه كقولك : جئت قبلَ زيدٍ ، أي : قبل مجيء زيدٍ[2] .

فصل

وهما مبهمانِ إذا كانا ظرفين ، فلا يَبينُ معناهما إلا بذكرِ ماهما ظرفانِ له ، ومِنْ هنا لزمَتْهُما الإضافةُ لفظاً أو تقديراً .

فصل

و يضافانِ إلى المفرد لأنَّ الإبهام يزولُ به إذا كانا بعضَه أو مضافين له مِنْ جنسه .

فصل

م ١٢٦ ويعربانِ في الإضافةِ إذا لم توجد فيهما علّةُ / البناء ، فخرجا على الأصل .

---

(١) انظر ما يتعلق بها في سيبويه ٤٤/٢ ، ٣١١ ، والمقتضب ١٧٤/٣ ، ١٧٥ ، وأسرار العربية ٣١ ، وشرح المفصّل ٨٨/٤ ، وشرح الكافية ١٦٧/٣ .

(٢) كتب في هامش النسخة م ما يلي :
فـ (بعد) إن أضيفت إلى الماضي تمحضت للحال ، وكونها للاستقبال احتمال عقلي . وإن أضيفت لها الحال تمحضت للاستقبال بلا احتمال ، بخلاف قبل ، فإنها إن أضيفت إلى الحال تمحضت للماضي ، وإن أضيفت إلى الاستقبال تمحضت للحال ، وكونها للماضي احتمال عقلي أيضاً .

وبينيانِ إذا قُطعا عن الإضافةِ كقوله تعالى : ﴿ للهِ الأمرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بَعْدُ ﴾[1] ، وفي ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّها تنزّلا منزلةَ بعضِ الكلمة إذْ كانا مبهمين لا يتَّضحان إلا بالمضافِ إليه ، فإذا قُطعا عنه لم يَزُل الإبهامُ إلاَّ بالنَّظر في معنى الكلام ، وإذا أُضيفا فُهِمَ معناهما باللفظِ المتَّصل بها ، وليسا كالحروفِ التي معناها في غيرِها ؛ ولا كالذي المفتقرة إلى الجملةِ .

ح١٠٨ والوجهُ[2] الثاني : أنَّها تضمّنا معنى لامِ الإضافةِ إذْ كانا / مختصين مع القطع كاختصاصها مع ذِكْرِ المضافِ إليه . والإضافةُ مقدَّرةٌ بالّلام ، وبتقديرها يتضمنانِ معناها . والاسم إذا تضمَّن معنى الحرف بُنيَ .

والثالثُ : أنَّه[3] لا يُخبر بها ولا عَنْها بعد قطعِها عن الإضافةِ ، ولا يتمُّ بها الصلة[4] ، فَجَريا[5] مجرى الحرف .

فصل

وحُرِّكا تنبيهاً على أنَّ بناءَهما عارضٌ فلها تمكّنٌ ، ولم يحرّكا لاجتماع الساكنين . ألا ترى أنَّ قولك : يا حكمُ ، في النداء محرّكٌ ، ولا ساكنَ قبل الطَّرف لكن لِمَا ذكَرْنا .

---

(١) سورة الروم : ٤/٣٠ ، وفي الآية قراءات أُخر . قال ابن يعيش ٨٨/٤ : وقرئ ﴿ لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ ﴾ بالجرِّ والتنوين على إرادة النكرة ، وقطع النظر عن المضاف إليه . وقرأ الجحدري وعون العقيلي ﴿ من قبلِ ومن بعدِ ﴾ بالجرِّ من غير تنوين على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده .

(٢) كلمة (الوجه) ساقطة من ح .

(٣) في ح : (أنها) وهي صحيحة أيضاً .

(٤) عبارة (ولا يتم بها الصلة) ساقطة من ح .

(٥) في م : فجرت .

فصل

وحُرِّكا بالضمِّ لثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أنَّ الضمَّ أقوى مِنْ غيره ، فاختير زيادة في التنبيه على تمكّنها .

والثاني : أنَّها في حال الإضافة يُحركانِ بالفتح والكسرِ دونَ الضمّ ، فضُمّتا في البناء لتتكمّل لهما الحركاتُ .

والثالثُ : أنَّهما لَمّا اقتضيا المضافَ إليه وحُذف عنهما ، عُوِّضا منه أقوى الحركات[1] .

فصل

ويُسمّى قبلُ وبعدُ وفوقُ وتحتُ وبقية الجهات الست غاياتٍ ، وفيه جهان :

أحدهما : أنَّها حدودٌ ونهاياتٌ لما تحيط به ، وغايةُ الشيء آخره ، فسمّيت بمعناها .

والثاني : أنَّ تمام الكلام يحصل بالمضاف إليه بعدها ، فإذا قُطعا عنه صارتْ هي آخراً وغايةً نائبةً عن غيرها .

---

(١) قال ابن الأنباري في أسرار العربية ٣١ : فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ؟ قيل : لوجهين : أحدهما أنه لَمّا حذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات وهي الضمة تعويضاً عن المحذوف وتقويةً لهما .
والوجه الثاني : إنَّما بنوهما على الضم لأن النصب والجر يدخلها نحو : جئت قبلَك ومن قبلِك . وأما الرفع فلا يدخلها البتة ، فلو بنوهما على الفتح والكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوهما على حركة لا تدخلها وهي الضمّة ، لئلا يلتبس حركة الإعراب بحركة البناء .

باب قط

أمَّا المخففةُ فبمعنى حَسْبُ[1] ، وبُنيت لأنَّها وقعتْ موقعَ المبنيّ وهو فعلُ الأمر مثل : صه ومه ، وسكِّنت على الأصل ، ومثلها : قدْ ، بمعنى حسبُ . ولا تنوّن في المعرفة ، وتنوّن في النكرة . فإذا أدخلتها على ياء المتكلم قلت : قَطِي وقَدِي[2] ، فلم تُلحق النون لأنَّها اسمان . ومن العرب مَنْ يُلْحِقُ النونَ فيقول : قطْني وقدْني[3] ، لتسلمَ السكونُ .

---

(١) قال سيبويه : قط كحسْب ، وإن لم تقع في جميع مواقعها . ولو لم تكن اسماً لم تقل : قطك درهمان ، فيكون مبنياً عليه ، كما أنَّ (على) بمنزلة (فوق) وإن خالفتها في أكثر المواضع ٣٥/٢ .
وقال أيضاً معللاً بناء (قط) وإعراب (حسب) ٣٥/٢ : قالوا : حسبك درهمٌ وقطك درهمٌ ، فأعربوا (حسبك) لأنها أشدّ تمكناً ، ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجرّ ، تقول : بحسبك ، وتقول : مررت برجل حسبك ، فتصف به . و (قط) لا تمكن هذا التمكن .
وقال أيضاً ٣٠٩/٢ : قط : معناها الاكتفاء . وانظر المقتضب ٤٥/١ .

(٢) قال أبو نخيلة :

قدْني من نصر الخبيبين قدي ... ليس الإمام بالشحيح الملحدِ

قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١٢٤/٣ : والشاهد فيه حذف النون من (قدي) تشبيهاً لها بحسبي إذ كان معناها واحداً ، وإثباتها هو المستعمل لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة (من) و (عن) فألزموها النون قبل الياء لئلا يغيّر آخرها عن السكون .
والشاهد المذكور هنا تجده في سيبويه ٣٨٧/١ ، والمحتسب ٢٢٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٤/١ و ١٤٢/٢ ، والإنصاف ١٣١ ، والخزانة ٤٤٩/٢ ، ٣٤/٣ ... إلخ .

(٣) قال ابن يعيش : وقد يدخل قدْ وقطْ نونُ الوقاية فيقال : قدني وقطني محافظةً على سكونها وصيانة لاخرها عن الكسر كما قالوا : مني وعني ، فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر :

امتلأ الحوضُ وقال قطْني ... مهلاً رويداً قد ملأتَ بطني

انظر شرح المفصّل ١٣٠/٢ و ١٣١ ، والشاهد المذكور تجده في الخصائص ٣٢/١ ، والأمالي الشجرية ٣١٣/١ ، ١٤٠/٢ .

فصل

فأمَّا (قطُّ) المشدَّدة فمعناها ما مضى من الزمان دون المستقبل . وبنيت لوجهين[1] :

أحدهما : أنَّها أشبهتِ الفعلَ الماضي إذ كانتْ لا تكون إلاَّ له .

والثاني : أنها تضمنت معنى (في) لأنَّ حكمَ الظرف أن تحسن فيه (في) ولمّا لم تحسن هاهنا كانَ الظرف متضمناً لها . وقيل : تضمنت معنى (منذُ) التي تقدَّر بها المدة أو ابتداء المدة . لأنَّ قولك : ما رأيته قطُّ . أي : منذ خلقتُ وإلى الآن .

فصل

وحرِّكت لئلا يجتمعَ ساكنان . وضُمَّت لأنَّها أشبهت (منذُ) . وقيلَ : قُوِّيت بالضمِّ إذْ كانت نائبة عن (مُنذُ) وما بعدها .

فصل

وإذا حذفت المضاف إليه مع : فوقُ وتحتُ وعلُ ، بنيت الباقي على الضمِّ للعلَّة التي ذكرناها في (قبلُ)[2] .

---

(١) قال سيبويه في باب الظروف المبهمة غير المتكنة ٤٥/٢ .. وكذلك قطّ وحسب إذا أردت ليس إلا وليس إلا ذا ، وذا بمنزلة قطّ إذا أردت الزمان ، لمّا كنّ غير متكنات فُعل بهنّ ذا . وحرّكوا قطُّ وحسْبُ بالضمّة لأنها غايتان ، فحسب للانتهاء ، وقطّ كقولك : منذُ كنتُ .

(٢) قال سيبويه ٤٦/٢ : وسألته ـ أي سألت الخليل ـ عن قوله : من دونٍ ومن فوقٍ ومن تحتٍ ومن قبلٍ ومن بعدٍ ومن خلفٍ فقال : أجروا هذا مجرى الأسماء المتكنة لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف . ومن العرب مَنْ يقول : من فوقُ ومن تحتُ يشبهه بـ (قبلُ وبعدُ) .

فصل

و (أينَ) مبنيـةٌ لتضمُّنِهـا معنى حرفِ الاستفهـام[1] والشَّرط ، وحُرِّك آخِرُهـا لئلا يلتقيَ سـاكنـانِ ، وفتحَ ولم يكْسِرْ على الأصلِ فِراراً من اجتماع اليـاء والكسرةِ مع كَثْرةِ الاستعمال .

فصل

و (كيفَ) مبنيـــةٌ مثـل (أينَ)[2] وهي اسمٌ . والـــدليـــل على ذلـــك السّماعُ والقياس[3] . فالسماعُ قول بعض العرب : على كيف تبيع الأحمرين[4] .

وقال الآخر : انظر إلى كيف تصنع[5] . وهذا شـاذٌّ الاستعمال . والحكايـة الثـانيـة شـاذّةٌ في القيـاس أيضـاً ، لأنَّ (كيف) استفهـامٌ ، والاستفهـام لا يعمـلُ فيـه مـا قبلـه

---

(١) في ح : أو الشرط .

(٢) قال في أسرار العربية ٣٢ : وأمَّا أين وكيف فإنما بنيا على الفتح لأنها تضمنا معنى حرف الاستفهام ، لأن (أين) سؤال عن المكان ، و (كيف) سؤال عن الحال ، فلمّا تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب أن يبنيا ، وإنما بنيا على حركةٍ لالتقاء الساكنين ، وإنما كانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات . وانظر سيبويه ٤٤/٢ ، وشرح المفصَّل ١٠٤/٤ .

(٣) تحدث سيبويه عن كيف في مواضع انظر كتابه ٢١٦/١ ، ٢١٩ ، ٢٧٨ ، ٤٣٣ ، ٤٥٩ و ٣٥/٢ ، ٤٤ ، ٣١٢ . وانظر الحاشية السابقة ، وشرح المفصَّل ١٠٩/٤ ، وفيه كلام مفصَّل فيها . وقد خصَّها العكبري في كتابه التبيين ١٢٩ بمسألة وحدها سمّاها : مسألة اسمية كيف .

(٤) الأحمران هما الخمر واللحم . وقال الأصمعي : يقال : أهلك النساء الأحمران : الزعفران والذهب . كتاب المثنّى لأبي الطيب اللغوي ٣٩ .

(٥) قال محقق التبيين معلقاً على هذه العبارة ص ١٣٠ ص ٥ : لغة حكاها قطرب عن العرب . شرح اللمع ورقة ٧ ، وزاد هنا أيضاً ، وكقول الشاعر :

سـائـل فـوارس يربـوعٍ بشـدّتنـا ... عن كيفَ صقعتنـا ذُهْـلَ بنَ شيبـانـا

وهذا البيت ينسب إلى السفاح في شرح السكري لديوان الأخطل ١٢٥ بتحقيق د . فخر الدين قباوة ، وبرواية أخرى هي : أن كيف صَقْعتنا ذُهْلَ بن شيبانا ، كما يوجد البيت برواية كرواية السكري في نقائض جرير والفرزدق ٤٥٧ ، وشرح المفضَّليات ٤٣٣ .

إلاّ حرفُ الجرِّ إذا تعلَّقَ بما بعده . وها هنا قد تعلّق بما قبله . وأمّا القياسُ فمن ثلاثة أوجه :

م ١٢٧ أحدها : أنَّ الاسمَ يُبدلُ منها كقولك : كيفَ زيدٌ أصحيحٌ أم مريضٌ ؟ والاسمُ لا يُبدل إلاّ من الاسم / .

والثاني : أنَّ الاسم يُجاب به عنها كقولك : كيفَ زيد ؟ فتقول : صحيحٌ ، ولو كانت حرفاً لَما أجيب[1] عنها إلا بالحرف .

والثالث : التقسيم[2] ، وهو أنْ يقالَ : لوكانت حرفاً لَما تمَّ الكلام بها مع اسمٍ واحدٍ مع أنَّها ليست حرفَ نِداء ، ولو كانت فعلاً لَمَا وليها الفعلُ من غير حاجزٍ بينهما ، وقد وليها كقولك : كيف صنعتَ ؟ فتعيّن أن تكونَ اسماً لأنَّه الأصل .

فصل

وأمَّا (أيّان) فهي بمعنى (متى)[3] وبُنيت لتضمُّنها معنى حرفِ الاستفهام ، وفتح آخرها لأنَّه أخفّ بعد الياء . والألف التي بينهما حاجزٌ غير حصين .

---

(١) في ح : أجبت .

(٢) عبارته في التبيين وردت كما يلي : ص ١٣١

.. والخامس أنَّ دليل السبر والتقسيم أوجب كونها اسماً وذلك أن يقال : لا تخلو كيف من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، فكونها حرفاً باطلٌ ، لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك : كيف زيدٌ . والحرف لا تنعقد به بالاسم جملةٌ مفيدة .

(٣) انظر سيبويه ٣١٢/٢ .

قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ١٠٦/٤ : أما أيّان فظرفٌ من ظروف الزمان مبهم بمعنى (متى) والفرق بينها وبين (متى) أن (متى) لكثرة استعمالها صارت أظهر من أيان في الزمان . ووجه آخر من الفرق أن (متى) يستعمل في كلِّ زمان ، وأيان لا يستعمل إلا فيما يُراد تفخيم أمره وتعظيمه نحو قوله تعالى : ﴿ أيّان مرساها ﴾ [النازعات : ٤٢/٧٩] ، أي متى مُرساها . وقال تعالى : ﴿ يسأل أيّان يوم القيامة ﴾ [القيامة : ٦/٧٥] ، وبني لتضمنه همزة الاستفهام ، وحرّك آخره لالتقاء الساكنين ، وفتح

فصل

وأمّا (الآن)[1] فاسمٌ لدخول الجار عليها كقولك : من الآن وإلى الآن ، وكذلك الألف واللام .

ح١٠٩ وقال الفرّاء : هي فعلٌ ؛ وهذا بعيدٌ / لأنّها لو كانت فعلاً لم تدخل عليها اللامُ ، ولا عبرةَ باليجدّعُ واليتقصّعُ[2] لشذوذهما ، ولأنه لو كان فعلاً لكان فيه ضمير الفاعل ، ولا يصح تقدير ذلك فيه . وهي اسم للوقت الحاضر . وقال قوم : (الآن) حدّ [مابين][3] الزمانين ، أي : طرف الماضي وطرف المستقبل [وقد يتجوز بها عمّا قرب من الماضي ويقرب من المستقبل][4] . وألفها منقلبة[5] عن ياءٍ لأنّها من آن يـأْيَن إذا قرب . وقيل : أصلها = أوان ، فقلبتِ الواوُ ألفاً ثم حُذفت لالتقاء الساكنين ، وهذا بعيدٌ لأنّ الواو قبل الألف لا تُقلب كالجواد والسَّواد ، واتفقوا على بنائها . فعلى قول الفرّاء : هي فعلٌ ماضٍ ، فلا ريبَ في بنائها . واختلفَ الباقون في علّة البناء فقال

= على طريق الإتباع لما قبله ، إذ الألف من جنس الفتحة ، أو إتباعاً للفتحة قبله ، إذ الألف حاجز غير حصين ، كما فعلوا في شتّان كذلك .

(١) انظر مسألة الآن في الإنصاف ٥٢٠/٢ ، للمسألة ٧١ ، وشرح المفصّل ١٠٢/٤ ، ١٠٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٩/٣ ، وارتشاف الضَّرَب ٢٤٦/٢ .

(٢) اليجدّع واليتقصّع فعلان مضارعان تصدرتها أل للوصولية في قول ذي الخِرَق الطُّهوي :

يقـول الخنى وأبغض العجم نـاطقـاً إلى ربِّنـا صـوتُ الحمـار اليجـدّعُ

فيستخرج اليربـوع من نـافقـائـه ومن جُحْرِهِ بـالشيحـة اليتقصّعُ

انظر النص وشرحه والتعليق على موضع الشاهد في الخزانة ١٦/١ وما بعدها . وخلاصة القول : إن أل موصولية ودخولها شاذّ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة شعرية . والنص في نوادر أبي زيد ٦٦ .

(٣) [مابين] زيادة من ح .

(٤) مابين المعقوفتين زيادة من ح .

(٥) في ح : (وألفها منقلبة في عن واو لأنها بمعنى الأوان) والنص مضطرب . والصواب ماورد في م وهو ماأثبتناه .

المبرّد وابن السّراج : خالفت نظائرها لأنّها نكرة في الأصل استُعملت من[1] أوّل وضعها بالألف واللام وباب اللام أن تدخل على النكرة . وقال الزجّاج : بُنيت لتضمُّنها معنى حرف الإشارة ، لأن المعنى في قولك : فلانٌ يصلّي الآن ، أي : في هذا الوقت . وقال أبو عليّ : بنيت لتضمُّنِها معنى لام التعريف لأنّها استُعملت معرفةً وليست عَلَماً ، والألف واللام فيها زائدتان .

فصل

في (هلمّ)[2] قولان :

أحدهما : هي اسم للفعل فلا يظهر فيه[3] علمُ التثنيةِ والجمع والتأنيث ، وبها جاء القرآنُ ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ هلمَّ شُهداءَكم ﴾[4] ، وفي آية أخرى : ﴿ والقائلينَ لإخوانهم هَلُمَّ إلينا ﴾[5] .

والقول الثاني : هي فعلٌ تظهر فيه علامةُ التثنيةِ والجمعِ والتأنيث نحو : هلمّا

---

(١) في ح : (في أول) .

(٢) انظر سيبويه ١٢٣/١ وفيه : ومنها ـ أي من أسماء الفعل ـ هلمّ زيداً ، إنما تريد : هاتِ زيداً ، وانظر أيضاً : ١٢٥ ، وقال في ١٢٧/١ : ناس من العرب يجعلون (هلمّ) بمنزلة الأمثلة ـ أي الأفعال ـ التي أخذت من الفعل . يقولون : هلمّي وهلمّا ، وهلمّوا . وفي ٦٧/٢ ، ١٥٨ أن الأصل : لمّ ثم أدخلت هاء التنبيه .
وفي المقتضب ٢٥/٣ : أن أهل الحجاز يقولون (هلمّ) للواحد وللاثنين وللجماعة . ولذلك لا يدخلها نون التوكيد ثقيلةً ولا خفيفة .
أما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها ، لأنهم يقولون للواحد : هلمّ ، وللاثنين : هلمّا ، وللجماعة : هلمّوا ، ولجماعة النِّسوة : هلممن .. إلخ .
وجاء مثل ذلك في المقتضب أيضاً ٢٠٢/٣ ، وانظر شرح المفصّل ٤١/٤ ، وشرح الكافية ١٠٠/٣ .

(٣) في ح « فيها » .

(٤) سورة الأنعام : ١٥٠/٦ ، قال الزمخشري في الكشاف ٦١/٢ : هلمّ : يستوي فيه الواحد والجمع ، والمذكر والمؤنث عند الحجازيين ، وبنو تميم تؤنث وتجمع . والمعنى : هاتوا شهداءكم وقرّبوهم .

(٥) سورة الأحزاب : ١٨/٣٣ .

وهلُمّوا وهلُمّي . وأمّا جماعة النسوة[1] فالجيد فيها : هَلْمُمْنَ . وقد قيلَ غيرُ ذلك ولا يُعرّج عليه .

فإذا جُعلت اسماً للفعل فمعناها : احضُروا أو أقبلوا ، وهي مركّبة إذا كانت فعلاً من (ها) و (لمّ) فأصلها : هالمم ، فحذفت ألفُها وهمزةُ الوصل فلزم الإدغام لمّا تحركت اللام . وبُنيت إذا كانت اسماً لوقوعها موقع المبنيّ . وفتحت لطول الكلمة ، وثَقُلَ الضمُّ للإدغام[2] .

فصل

ومن أسماء الفعل (هاِ)[3] بمعنى : خُذْ ، وفيها لغاتٌ :

إحداها : (هاءَ) بهمزةٍ مفتوحةٍ للمذكر ، وفي المؤنث : (هاءِ) . وفي التثنية : (هاءا) ، وفي الجمع : (هاؤوا) . ومنه قوله : ﴿ هَاؤُمُ اقرَؤوا ﴾[4] .

واللُّغةُ الثّانيةُ : (ها) بغير همزٍ في كلّ حال .

والثّالثةُ : (هاكَ) فَيُجْعَلُ مكانَ الهمزةِ كافاً . وبُنيت لوقوعِها موقعَ الأمر .

---

(١) في ح : (المؤنث) .

(٢) في ح : (والإدغام) .

(٣) انظر سيبويه ١٢٤/١ ، ١٢٧ .
وانظر شرح المفصّل ٣٠/٤ . وتحدث عن لغاتها بالتفصيل شارح الكافية ٩٢/٣ ، وذكر لها ثماني لغات فلتراجع .

(٤) سورة الحاقة : ١٩/٦٩ ، قال الزمخشري في الكشاف ٤٨٢/٤ : (ها) : صوتٌ يصوّت به ، فيفهم منه معنى (خذ) .

فصل

وأما (هيت)[1] فاسمٌ للفعلِ ومعناه : هَيْتَ لكَ . فبُني لوقوعِه موقعَ الفعل[2] الماضي . وقيلَ لوقوعِه موقعَ الجملةِ . وقيلَ : هو مقدَّر بمبتدأ وخبر ، أي : أنا متهيّئةٌ لك . وقيلَ هو واقعٌ موقعَ الأمرِ ، أي : ايتني .

فصل

وأما (هاتِ)[3] ففعلٌ صريحٌ . يقالُ : هاتَا يُهَاتي مهاتاةً مثل رامى وحامى .

فصل

وأمَّا (هُنا)[4] فاسمٌ للمكان الحاضر ، وقد تُستعمل في الزمان مجازاً كقوله تعالى :

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٩٦/٣ : (هيت) : مفتوح الهاء مثلث التاء ، كثاء حيث . وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء . ومعناه : أقبلْ وتعالَ ، وقال الزمخشري : أسرع . وإذا بُيّن باللام نحو : ﴿ هيتَ لكَ ﴾ [سورة يوسف : ٢٣/١٢] ، فهو صوت قائم مقام المصدر كـ ﴿ أُفٍّ لكُما ﴾ [الأحقاف : ١٧/٤٦] إلا أن (أف) يجوز إعرابه إعراب المصادر نحو أفّاً لك . و (هيت) واجب البناء ، نظراً إلى الأصل مع كونه مصدراً ، وإذا لم يبيّن باللام فهو صوت قائم مقام المصدر القائم مقام الفعل ، فيكون اسم فعل . مع أنّا قد بيّنا في المفعول المطلق أن جميع الأصوات القائمة مقام المصادر التي يقال إنها أسماء أفعال يجوز فيها : أن يقال ببقائها على مصدريتها ؛ وبناؤها ، نظراً إلى أصلها حين كانت أصواتاً .

(٢) كلمة (الفعل) ساقطة من ح .

(٣) قال الرضي ٩٣/٣ : هاتِ ، بمعنى أعطِ ، وتتصرف بحسب المأمور ، إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيثاً ، فتقول : هاتِ ، هاتيا ، هاتوا ، هاتي ، هاتِينَ ، وتصرّفه دليل فعليته . تقول : هاتِ لا هاتيت ، وهاتِ إن كان بك مهاتاة ، وما أهاتيك ، كما أعاطيك . قال الجوهري : لا يقال منه : هاتيت ، ولا ينهى عنه ، فهو ، على ما قال ، ليس بتامّ التصرّف . وقال الخليل : أصل هاتِ : آت ، من آتى يؤتي إيتاءً ، فقلبت الهمزة هاءً . ومن قال : هو اسم فعل قال : لحوق الضمائر به لقوّة مشابهته لفظاً للأفعال ، ويقول في نحو مهاتاة ، وهاتيت : إنه مشتق من هات كأحاشي من حاش وبسمل من بسم الله .

(٤) انظر شرح المفصّل ١٣٧/٣ ، وشرح الكافية ٤٨٤/٢ ، وارتشاف الضرب ٥١١/١ . =

﴿ هنالك دَعا زكريّا ربَّه ﴾[1] ، فإذا دخلت[2] عليها الكافُ صارَ للمكان البعيد ، لأنَّ الحاضرَ يعرفُه المخاطب ، وإذا لم يعرفه كانَ بعيداً وصارَ بمنزلة هذا ، فإن زدتَ اللام فقلت[3] : هنالك ، كانَ أبعدَ كما ذكر في (ذلك) وإنَّما بُنِيت (هنا) لتضمُّنها معنى حرفِ الإشارة .

م ١٢٨

فصل /

وأمَّا (ثَمَّ)[4] فاسمٌ للمكانِ البعيدِ عنك ، وبُني لتضمّنه معنى حرف الإشارة أيضاً . ولا يجوزُ : ثَمّكَ ، كما جازَ هناك ، لأن (ثَمَّ) للبعيدِ ، فلا حاجةَ إلى إدخالِ الكافِ عليه ، لأنَّ من شأنِها أن تنقل القريب إلى البعيد .

فصل

أسماءُ العدد إذا استُعملتْ في العدِّ مَبْنِيَّةٌ[5] كقولك : واحد ، اثنان ، ثلاثة .. لأن الغرض منها العدُّ فقط فهي كالأصوات ، فإنْ وصلتَ بعضَها ببعضٍ أبقيتَ الهاءَ على لفظها ، وإن اجتمع ساكنان حركتَ الأوَّلَ كقولك : واحدِ ٱثنان . والجيِّدُ أن تحركَ

= قال ابن يعيش : اعلم أنَّ هذه الأسماء (هنا وهنَّا وثَمَّ) من أسماء الإشارة أيضاً ، فهي مشارٌ بها كما يشار بهذا وهؤلاء إلا أن هذه الأسماء لا يُشار بها إلاَّ إلى ما حضر من المكان وتلك يُشار بها إلى كلّ شيء ، وهي مبنية كبناء ذا وذه على السكون . والعلّة في بنائها كالعلّة في بناء ذا وذه وهو تضمنها معنى حرف الإشارة أو شبهها بالمضمرات . عن شرح المفصَّل ١٣٧/٣ .

(١) سورة آل عمران : ٣٨/٣ . وكلمة (ربّه) ليست في ح .

(٢) في ح : فإن أدخلت .

(٣) في م : قلت .

(٤) انظر أيضاً شرح المفصَّل ١٣٧/٣ ، وشرح الكافية ٤٨٤/٢ ، وارتشاف الضرب ٥١١/٢ .

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ٢٨/٦ : أسماء العدد إذا عددتها فإنها تكون مبنيةً على الوقف ، لأنها لم تقع موقع الأسماء فتكون فاعلة ومفعولة ومبتدأة لأن الإعراب في أصله إنما هو للفرق بين اسمين لكل واحدٍ منهما معنىً يخالف معنى الآخر فلمّا لم تكن هذه الأسماء على الحدّ الذي يستوجب الإعراب سكنت وصارت بمنزلة صوت تصوته نحو : صه ومه ..

الدالَ بالكسرِ على الأصل . وربَّما[1] يجوز أن تلقيَ حركةَ الهمزةِ على الهاء في : ثلاثة أربعة[2] فتفتح الهاء . فإنْ أخبرتَ عن العدد أو وصفته أعربته .

فصل

وحروف التهجي إذا أردت بها الهجاء فقط مبنيّةً لأنها كالعدد فيما ذكرنا [من حيث الغرض منها العدّ فهي كالأصوات][3] ، فإن أخبرت بها أو عنها أو وصفتها أعربتَها . وما كان آخره ألفاً نحو : با ، تا ، ثا ، تزيدُ عليه ألفاً / أُخرى ليُكّمَلَ اسماً ثم تحرّكُ الثانيةَ فتقلب همزة[4] .

فصل

والأصوات المحكيّة مبنيّة[5] كـ (غاق) في حكاية صوت الغراب و (عَدَسْ) في زجْر البغال ، لأنَّ الغرضَ منها نفسُ الحكاية . والإعرابُ يُراد للفرق بين المعاني .

---

(١) في ح : ويجوز .

(٢) شرح المفصل ٢٨/٦ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من م .

(٤) سيبويه ٣٤/٢ ، ونورد ماقاله المبرد في المقتضب لوضوحه ٢٣٦/١ : ... وكذلك كلّ ما كان على حرفين ثانيه ياءٌ أو واوٌ أو ألف . ألا ترى أنَّ حروف التهجّي موضوعة على الوقف نحو : با ، تا ، ثا وكذلك رأوها . إنما هي موقوفات غير منونات لأنهنَّ علامات ، فهنَّ على الوقف . ألا ترى أنك تقول : واوْ ، زاي ، صادْ فتسكّن أواخرها لأنك تريد الوقف ، ولولا الوقف لم يجمع بين ساكنين ، كما تقول في الوقف هذا زيدْ ، وهذا عمروْ .

فإذا جعلتهنّ أسماءً قلت : باءٌ وتاءٌ فزدت على كل حرف مثله على ما وصفتُ لك . قال رجلٌ من الأعراب يذمّ النحويين إذ سمع خصومتهم فيه :

إذا اجتمعوا على ألف وباء ... وتاء ، هاج بينهمْ قتالْ

فأعربها على ماذكرت لك حين جعلها اسماً .

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٧٦/٤ : واعلم أنّ الأصوات كلها مبنية محكية لأنَّ الصوت ليس فيه معنى فجرى مجرى بعض حروف الاسم ، وبعض حروف الاسم مبنيّ .

وما التقى فيه ساكنان حُرِّكَ الثاني بالكسر على الأصل إلاَّ أن يعرِض فيه ثِقَلٌ فيحرّك بالفتح نحو : (هَيْدَ) في زجر الإبل[1] .

فصل

وأمَّا (جَيْرِ)[2] فبمعنى (نَعَمْ) في أكثرِ الاستعمال فهي حرف كـ (نَعَمْ) وحُرِّكَ بالكسرِ لالتقاء الساكنين ، ولم يكثر استعمالُها ففتح كما فتحت أين .

فصل

ومن أسماء الفعلِ (إيهِ)[3] بمعنى : حدّثنا ، وتنوّن في التنكير على ما هو أصلُ الباب . فإنْ أردتَ أن تكفَّه عن الحديث قلت : إيهاً ، وفتحتَ هذه للفرْقِ بين طلبِ الحديث وطلبِ السكوت .

---

(١) انظر شرح المفصّل ٧٩/٤ وما بعدها .

(٢) في شرح المفصّل ١٢٤/٨ ، وأمّا جيرِ فحرف معناه أجلْ ونعم ، وربما جمع بينهما للتأكيد .. وأكثر ما يستعمل مع القسم يقال : جيرِ لا أفعلنّ أي نعم والله ، وهو مكسور الآخر وربما فتح ، وحقّه الإسكان كأجلْ ونعمْ وإنما حرّك آخره لالتقاء الساكنين : الراء والياء كأين وكيف وليت ، والكسر فيه على أصل التقاء الساكنين ، والفتح طلباً للخفّة لثقل الكسرة بعد الياء . فإن قيل : فما بالهم فتحوا في أين وكيف وليت وكسروا (جير) وفيها من الثقل ما في ليت وأخواته ؟
قيل : على مقدار كثرة استعمال الحرف يُختار تخفيفه ، فلمّا كثر استعمال أين وكيف وليت مع العلّة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء آثروا الفتحة لذلك . ولمّا قلّ استعمال جير لم يحفلوا بالثقل وأتوا فيه بالكسر الذي هو الأصل فاعرفه .

(٣) في سيبويه ١٢٣/١ : ما لا يتعدّى : مه ، صه ، آه ، إيه ، وما أشبه ذلك ، وفي ٣٠٩/٢ : أما ما هو في موضع الفعل فقولك مه وصه وحلْ للناقة وسأ للحمار . قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٣١/٤ : وحال (إيه) كحال صهْ ومهْ في البناء ، وكان القياس أن تكون ساكنة الآخر كصه ومه إلاَّ أنه التقى في آخرها ساكنان : الياء والهاء ، فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين واحتمل ثقل الكسرة بعد الياء ، إذ لوفتحت لالتبست بإيهاً التي للكف . وهي نائبة عن زدْ أو حدّث .

فصل

والمضافُ إلى ياء المتكلِّم مبنيّ عند الجمهور[1] لثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّ الاسمَ المعرَبَ صار تابعاً لليـاء ، إذْ لا يكون ما قبلَها إلاّ مكسوراً ، وإذا صارَ تابعاً في الحركة صارَ تابعاً للمضمر في البناء .

والثاني : أنه خرج[2] عن نظائرِه من المضافات إذْ ليس فيها ما يتبَعُ غيرَه .

والثالث : أنَّ الإعرابَ اختلافُ آخر[3] الكلمة ، وهذا ممتنع ها هنا لفظاً وتقديراً ، فكانَ مبنيّاً بخلافِ المقصور . فإنَّ المانعَ من ظهور الحركةِ الألفُ ، فَلوْ خرجَ المقصورُ على أصلِه لأمكنتْ فيه الحركةُ . وحرفُ الإعراب في (صاحبي) وما أشبهه قابلٌ للحركات بنفسِه ، وإنما امتنع لغيره فافترقا[4] .

---

(١) ليس صحيحاً ما ذهب إليه أبو البقاء من أنَّ المضاف إلى ياء المتكلِّم مبنيّ عند الجمهور ، والصواب خلافه . فمذهب الجمهور أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب في الأحوال الثلاثة . وذكر أبو حيان أن القول ببنائه هو مذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي ، وذكر مذهباً ثالثاً نسبة لابن جنّي فحواه أن المضاف إلى ياء المتكلم ليس معرباً وليس مبنيّاً . انظر ارتشاف الضرب ٥٣٥/٢ ، ٥٣٦ ، وشرح المفصّل ٣١/٣ .

(٢) في م : خروج .

(٣) في م : أواخر .

(٤) انظر نقض ما ذهب إليه أبو البقاء في شرح المفصّل ٣١/٣ وما بعدها . وقد ذكر ابن يعيش آراء الذين قالوا بالبناء ، وفنّدها ذاهباً مع الجمهور إلى أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم معرب وليس مبنياً . وانظر كلام أبي البقاء في التبيين ١٥٠ ، فقد خصص مسألة للمضاف إلى ياء المتكلم . ولم يقطع برأي هناك .
وانظر الخصائص لابن جنّي ٣٥٦/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤/١ ، والمرتجل لابن الخشاب ٣٤ ، ١٠٩ ، والتسهيل لابن مالك ١٦١ .

باب

ما يجوز في ضرورة الشعر

اعلم أن ضرورة إقامة الوزن تدعو إلى جوازِ ما تمهّد في القواعد الكلية خلافُه ، ولذلك جاز للشاعر زيادةُ[1] كلماتٍ يُقوَّم بها الوزن وحذف شيء ليُصَحَّحَ[2] ، كما قال لبيد : [من الكامل]

١٤٠ـ درسَ الْمَنا بمتالعٍ فأبانِ[3]

يريد المنازل . وقال العجاج : [من الرجز]

١٤١ـ قواطناً مكَّةَ من وُرْقِ الْحَمِي[4]

---

(١) في ح : زيادات .

(٢) في م : وحذف (كلمة شيء) ويصح ؟!

(٣) هذا صدر بيت للبيد . وتتمته : « وتقادمت بالْحُبس فالسّوبان » ، وهو مطلع قصيدة له . انظر الديوان ص ١٣٨ ق ١٦ ب ١ .
والبيت تعاورته كتب ضرائر الشعر . قال السيرافي في كتابه : ضرورة الشعر ص ٨٨ : ... والوجه الثاني من الترخيم أن ترخِّم الاسم ، فيبقى من حروفه ما يدلُّ على جملة الكلمة من غير مذهب ترخيم الاسم المنادى ، وهذا أيضاً من ضرورات الشعر . قال لبيد : (درس المنا بمتالع فأبان) ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٢ ، والضرائر للألوسي ٦٠ ، ورسالة الملائكة ٢٧٦ ، والوساطة ٤٦٣ ، ومشكل القرآن ٢٣٦ ، والخصائص ٨١/١ و ٤٣٧/٢ ، والمحتسب ٨٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ٣٩٧/٤ .
قال شارح الديوان : المنا : منزل . ومتالع : موضع . وأبان : جبل . وقالوا : المنا : أراد المنازل ، ثم حذف الزاي واللام .

(٤) الرجز للعجاج من أرجوزة في ديوانه ٤٥٣/١ ق ٢٤ ب ٤٧ ، وهو أيضاً من الأبيات التي استشهدت بها كتب ضرائر الشعر . وأول من احتج به سيبويه ، قال ٨/١ : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في =

يريد الْحَمام . وسنذكرُ في هذا الباب ما يجوزُ للشاعر عند الضرورة مفصَّلا[1] إن شاء الله تعالى . واعلم أنَّ معظمَ ما يجوزُ في ضرورةِ[2] الشعر يَرْجعُ إلى أصلٍ قد رَجَحَ عليه أصلٌ آخر ، فالشَّاعر يحاولُ ذلك الأصلَ المتروكَ عند الضرورةِ .

فصل

فمن ذلك صرفُ ما لا ينصرف ، وقد ذكرناه في بابه ، وكذلك تركُ صرفِ ما ينصرف[3] .

فصل

ويجوز للشاعر قصر الممدود مطلقاً[4] . وقال الفرّاء : لا يجوز إلا إذا كان له بعد القصر نظيرٌ في الأبنية[5] .

= الكلام ، من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه ، بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء ، وحذفِ ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً ، كما قال العجاج :

(قواطناً مكة من ورق الحمي)

يريد الحمام . وانظر ضرورة الشعر للسيرافي ٩١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ٢١١ ، وضرائر الشعر ١٤٣ ، والضرائر ٦١ ، وانظر أيضاً الخصائص ١٣٥/٣ ، والمحتسب ٧٨/١ ، ورسالة الملائكة ١٩٧ ، والإنصاف ٢٩٩ .

(١) الكلمة ساقطة من ح .

(٢) الكلمة ساقطة من ح .

(٣) انظر ضرورة الشعر ٣٩ وما بعدها . وما يجوز للشاعر للقزاز ١٥٥ ، وضرائر الشعر ٢٢ ، والضرائر للألوسي ١٣٣ و ١٣٤ .

(٤) قال السيرافي : وقد أجمع على جوازه النحويون . ضرورة الشعر ٩٢ .

(٥) عرض السيرافي آراء الفراء في كتابه ضرورة الشعر ص ٩٣ وسأسرد هنا ما أورده لأنه بمنزلة الشرح لما أوجزه العكبري :

« وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يُقصر من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً ، نحو : حمراء وصفراء ، لا يجوز أن تجيء مقصورة لأن مذكرها (أفعل) ، وإذا كان المذكر (أفعل) لم يكن المؤنث =

وحجَّةُ الأوَّلين : أنَّ القصرَ جازَ للضَّرورةِ وهو حَذْفُ الزائدِ والرجوع إلى الأصلِ ، فسوّيَ فيه بينَ ماله نظيرٌ وما لا نظيرَ له .

واحتجَّ الفرَّاء بأن الضرورةَ تردُّ إلى أصل . وجوابُه من وجهين :

أحدُهما : أن هذا لا يطرّد في كلِّ موضعٍ ولذلك جازَ تأنيث المذكر ، وهو رجوعٌ من الأصل إلى الفرع[1] .

١٢٩ والثَّاني : أن قصْرَ الممدود ردٌّ إلى الأصل من وجهٍ ، وهو حذفُ / الزائد ولا يُعْتَبَر أن يكونَ ردّاً[2] إلى كلِّ الأصول ، إذْ ذلك محال .

فصل

وأما مدّ المقصور فغير جائزٍ عند البصريين لأنَّه زيادة في الكلمة ، ولذلك لم يُسغ للشاعر أن يزيد أيّ حرفٍ شاء بخلاف قصْر الممدود فإنه حذف الزائد ، والأصل عدم الزيادة[3] .

= إلا (فعلاء) ممدودة . وكذلك لا يقصر (فقهاء) لأنه جمع (فقيه) ، وما كان من (فُعلاء) جمعَ (فعيل) لم يكن إلا ممدوداً ، نحو : (كريم) و (كُرماء) لم يجئ غير ذلك .
فقد منعَ القياسُ الذي ذكرناه مجيء الممدود الذي وصفناه مقصوراً ، فلا يجوز عنده في الشعر أن يجيء مقصوراً . وكذلك ما كان من المقصور له قياسٌ يوجب قصْرَه ، لم يجئ في الشعر ممدوداً عنده ، وهو يجيز أن يمدّ المقصور ، وإنما يجيز قصر الممدود الذي يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً ، نحو : (الْحَداء والدعاء) ، لأنه قد جاء (البكا) مقصوراً أو نحو : (الغطاء والكساء والعطاء) لأنها أسماء لأشياء لا يوجب القياسُ مدَّها ، ولها نظائر مقصورة نحو : (الْمِعى والعصا والهدى) ولا يجيز أيضاً مدَّ (سكرى وغضبى) لأن مذكرهما سكران وغضبان ، وهما يوجبان قصر مؤنثها . ويجوز عنده مدّ (الرحا) و (العصا) لأنَّ مثلها في الأسماء : (العطاء والسماء) .
وانظر في هذه المسألة : ما يجوز للشاعر للقزاز ٢١٦ ، وضرائر الشعر ٣٦ ، والضرائر ١٨٢ .

(١) في ح : إلى الفرع عن الأصل .

(٢) في م : ردٌّ .

(٣) في ح : الزوائد .

وقال الكوفيون : هو جائز واحتجوا بقول الشاعر : [من الوافر]

١٤٢ـ سَيُغْنِيني الـــذي أغْنـــاكَ عنِّي فـــلا فَقْرٌ يَـــدُومُ ولا غنـــاءُ [١]

فمدَّ (الغنا) وهو مقصور .

والجواب أنَّه يُروى بفتح العين على أنه مصدر أغنيت عنه غَناءً وإغناءً ، ومَنْ رواه بالكسر جعلَه مصدَر غانيتُ وتَغانيت ، مثل قولك : قاتلتُه قتالاً ، وترامينا رماءً ، أي : ترامياً .

فصل

ويجوز له إظهارُ المدْغَم لأنه الأصلُ[٢] ، كما أنَّ الأصلَ التصحيحُ ، ومنه قولُ الشَّاعر : [من الرجز]

١٤٣ـ الحمدُ لله العليِّ الأجْلَل [٣]

وقال الآخر : [من البسيط]

---

(١) قال السيرافي ص ٩٥ : وأنشد الأخفش وغيره من البصريين في مدِّ المقصور قوله ... ولا غناء ـ بكسر الغين ـ والغنى مقصور . وليس له في ذلك حجة من وجهين : أحدهما أن البيت يجوز إنشاده بفتح الغين . والغناء ممدود ومعناه معنى الغنى . ويجوز أن يكون (غناء) مصدر (غانيتُه) أي : فاخرته بالغنى .. وانظر ضرائر الشعر ٤٠ ، وعبث الوليد ٢١ ، والإنصاف ٧٤٧/٢ ، والموشح ١٤٥ ، والضرائر ١٨٣ .

(٢) أصل المسألة في سيبويه ١٠/١ ، وانظر ضرورة الشعر للسيرافي ٥٧ وما بعدها ، وما يجوز للشاعر ٢٧٠ ، وضرائر الشعر ٢٠ ، والضرائر ١٣٧ .

(٣) البيت مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي ، وروي في الطرائف الأدبية (الحمد لله الوهوب المجزل) ، ولا شاهد فيه عندئذٍ . والرواية المتداولة هي التي ذكرها العكبري .
انظر ضرورة الشعر ٥٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٠ ، وضرائر الشعر ٢١ ، والموشح ١٤٨ ، والضرائر ١٣٧ .

١١٠ ١٤٤ـ مهلاً أعَاذِلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقِي أنِّي أَجُودُ لأقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا[١] /

أي : الأجلّ ، وإن ضنّوا . وهذا أحسنُ من الزيادة والنقصان .

فصل

ويحذف التنوين في الشعر لالتقاء الساكنين[٢] . قال أبو الأسود الدؤلي : [من المتقارب]

١٤٥ـ فألفيتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلاَّ قليلا[٣]

بنصب اسم (الله) . وقرأ بعض القرّاء : ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهارَ ﴾[٤] بالنصب ، أي : سابقٌ النهار .

فصل

ومن ذلك حذف الياء بعد الكسرة والواو بعد الضمّة[٥] ، فمن الأوّل قول الشاعر : [من الوافر]

---

(١) البيت لقعنب بن أم صاحب من قصيدة وردت في مختارات ابن الشجري ص ٨ ، واحتج به سيبويه ١١/١ و ١٦٢/٢ . وورد في المصادر : ضرورة الشعر ٥٨ ، وضرائر الشعر ٢٠ ، والموشح ١٤٨ ، وما يجوز للشاعر ١٣٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٩٠ ، والضرائر ١٣٨ ، وقد رسمت (ضننوا) في ح : ظننوا .

(٢) أصل المسألة في سيبويه ٨٥/١ ، وانظر ضرورة الشعر ١٠٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٩ ، وضرائر الشعر ١٠٥ ، والضرائر ١١٢ .

(٣) البيت في سيبويه ٨٥/١ ، وضرورة الشعر ١٠٣ ، والموشح ١٥٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٩ ، وعبث الوليد ٣٨٥ ، وضرائر الشعر ١٠٥ ، والضرائر ١١٢ .

(٤) سورة يس : ٤٠/٣٦ ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٣٣٨/٧ : وقرأ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي (سابقُ) ـ بغير تنوين ـ (النهارَ) بالنصب . قال المبرد : سمعته يقرأ ، فقلت : ما هذا ؟ قال : أردت سابقٌ النهار ، فحذفت لأنه أخف . انتهى . قال أبو حيان : وحذف التنوين فيه لالتقاء الساكنين .

(٥) انظر كتاب سيبويه ١ : ٩ وضرورة الشعر ٢١٤ ، وما يجوز للشاعر ١١٤ ، وضرارئر الشعر ١١٩ .

١٤٦ـ فَطِرْتُ بِمُنْصُلي في يَعْمَـــــــلاتٍ دوامي الأيْـدِ يَخْبَطْنَ السَّرِيحـا[١]

أي : الأيدي . ومن الثاني قولُ الشاعر : [من الطويل]

١٤٧ـ فبينـاهُ يشْري رحْلَـه قـالَ قـائـلٌ : لِمَنْ جمـلٌ رِخـوُ المِـلاطِ نجيبُ[٢]

وقال آخر في حذف الياء : [من الرجز]

١٤٨ـ دارٌ لسُعْدى إذْهِ مِنْ هَوَاكا[٣]

وإنَّما ساغ ذلك لدلالة الكسرة والضمَّة على المحذوف .

فصل

ويجوز حذفُ حركـةِ اليـاء (هيَ) و (هُوَ)على إجْراء الوصلِ مجرى الوقْفِ كقول الشاعر : [من البسيط]

١٤٩ـ ..... ثمَّ انصرفْتُ وهيْ منِّي على بـــال[٤]

---

(١) اختلف في نسبة هذا البيت ، فقد ذكر أنه ليزيد بن الطثرية كما ذكر أنه لمضرِّس بن ربعي الأسدي . انظر سيبويه ٩/١ ، وضرورة الشعر ٢١٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٤ ، ٢٠٨ ، ٢٣٣ ، وضرائر الشعر ١٢٠ ، وعبث الوليد ٧٦ ، ٢٢٨ ، والإنصاف ٥٤٥ ، واللسان : يدي .

(٢) وهـذا البيت مختلف في عـزْوه أيضـاً ، فمنهم من نسبـه إلى العجير السلـولي ومنهم من جعلـه للمخلب الهـلالي . انظر ضرورة الشعر ٤٧ ، ومـا يجـوز للشـاعر ٢٤٣ ، وضرائر الشعر ١٢٦ ، والمـوشـح ١٤٦ ، والخصائص ٦٩/١ .

(٣) قال السيرافي في ضرورة الشعر ١١٠ .. وأقبح من هذا حذف الواو والياء من (هو) و (هي) وذلك أنَّ الواو والياء فيهما متحركتان يثبتـان في الوقف . قـال : (دار لسُلمى إذْهِ من هواكا) أراد : إذْ هيَ من هواكا ، والرجز في سيبـويـه ٩/١ ، والخصـائص ٨٩/١ ، ومـا يجـوز للشـاعر في الضرورة ٢٤٤ ، وضرائر الشعر ١٢٦ ، والإنصاف ٦٨٠ ، وشرح الشافية ٣٤٧/٢ ، وللوشح ١٤٧ ، والضرائر ٧٨ ، ٧٩ .

(٤) لم أقع على هذا الشعر فيما رجعت إليه .

فصل

ومن ذلك تذكيرُ المؤَّنث ، لأنَّ الأصلَ هو المذكَّر ، فروجع فيه الأصل ، ولأن المؤنث والمذكّر يشتركان في اسمٍ آخر مذكر كالمنزل والدار ، فإنَّ الدارَ منزلٌ . فمن ذَكَّرها حَمَله على معنى المنْزِل[1] . ومما جاء في ذلك من المؤَّنث الذي ذكّر وهو لمن يعقِل قولُ الشاعر : [من السريع]

١٥٠ـ قامتْ تُبَكّيه على قبره ... مَنْ ليَ من بعْدِك يا عامرُ

١٥١ـ تركتني في الدار ذا غُربةٍ ... قد ذلَّ مَنْ ليس له ناصرُ[2]

أرادت ذات غربةٍ . وجاز لمّا كانت المرأةُ إنساناً . وقال آخر : [من الهزج]

١٥٢ـ وممّن ولدوا عامـ ... رُ ذو الطول وذو العرضِ[3]

يريد : ذات الطول ، لأنَّ (عامر) قبيلةٌ ولذلك لم يصرف . وقال آخر : [من المتقارب]

١٥٣ـ فلا مزنةٌ وَدَقَتْ ودْقَها ... ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها[4]

---

(١) أصل المسألة في سيبويه ١٧٣/٢ ، وانظر ضرورة الشعر ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧١ ، وضرائر الشعر ٢٧١ و ٢٧٦ ، والضرائر ١٢٧ .

(٢) ورد البيتان في ضرورة الشعر للسيرافي ص ٤٦ ولم يعزهما ، وعزاهما ابن سيده في المحكم ١٠٩/٢ إلى الأعشى ، وليسا في ديوانه ، ونسبا لأعرابية وقفت على قبر ابنها . وانظر البلغة لابن الأنباري ٦٥ ، وما يجوز للشاعر ١٩٤ ، والعقد الفريد ٣٩٠/٥ ، ومجاز القرآن ٧٦/٢ ، والإنصاف ٥٠٧/٢ ، والأشباه للسيوطي ٧٢/٣ ، ١٠١ ، ١١١ ، وشرح المفصّل ١٠١/٥ ، وإعراب الحديث النبوي ٥١٤ .

(٣) البيت لذي الإصبع العدواني من قصيدة له ذكرها أبو الفرج في كتاب الأغاني ٩٢/٣ ، والبيت في ضرورة الشعر ٤٤ ، وما يجوز للشاعر ١٩٣ ، وعبث الوليد ١٥٤ ، وضرائر الشعر ١٠٢ ، والإنصاف ٥٠١ ، وشرح المفصّل ٦٨/١ ، واللسان والتاج : عمر .

(٤) البيت من شواهد سيبويه ٢٤٠/١ . والبيت من أبيات لعامر بن جوين الطائي رواها الغندجاني في فرحة الأديب ١٠٢ ، والبغدادي في الخزانة ٢٤/١ ، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١ . =

فإن قيل : كان يمكن أن يقول : أبقلتِ إبقالها . فيلقي كسرة الهمزة على التاء . قيل : الجواب عنه من أوجه :

أحدها : أنَّ إلْقاء حركةِ الهمزةِ يلزَمُ منه حذفُ أصلٍ أو كالأصل . وحذفُ التاء حذفُ زائدٍ .

والثاني : أن الإلقاء أقلّ في الاستعمال من حذف التاء في مثل / هذا .

م١٣٠ والثالث : أن هذا طريقٌ والإلقاء طريق[1] ، فلا يُتخيَّر على اللغوي أحدهما ، وقال : [من المتقارب]

١٥٤ـ فإمَّا تَرَيْنِي وَلي لَمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أوْدَى بها[2]

أي : أودتْ ، فجاز ذلك لَمّا كان الحوادث والحدثان بمعنىً . والجمع هنا للجنس ، والمفرد جنسٌ . فإنْ قيل : لوقال : أودت ، لاستقام الوزن . قيل : نعم ، ولكن يلزم منه حذف الرِّدْف . والقافية[3] مُرْدَفَة .

فصل

فأمَّا تأنيثُ المذكر فأضعفُ من عكسه ، إذْ كان تَرْكَ الأصل إلى الفرع مع أنَّه قد

= والبيت في الكامل ٨٤١ ، ٩٩٤ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، ومجاز القرآن ٦٧/٢ ، وضرورة الشعر ٢١٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١ ، والخصائص ٤١١/٢ ، وضرائر الشعر ٢٧٥ ، والضرائر ١٣١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٦ ... إلخ .

(١) في ح : أن الإلقاء طريق وهذا طريق .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ٢٣٩/١ ، وهو للأعشى من قصيدة في ديوانه ص ١٧١ ق ٢٢ ب ٣ ، وضرورة الشعر ٢١١ ، وما يجوز للشاعر ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، وشرح المفصّل ٩٥/٥ ، ٦/٩ ، ٤١ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، وخزانة الأدب ٥٧٨/٤ .

(٣) في م : والباقية .

جـاء حمْلاً على المعنى . فمن ذلـك قراءة بعض القرّاء : ﴿ تَلْتَقِطْـه بعضُ السيّـارةِ ﴾[1] ، فـأنّث والفـاعـلُ (بعضُ) لمـا كان بعض السيـارة سيـارةً . وقـالـوا : ذهبتْ بعضُ أصابعِه[2] . وقال جرير : [من الوافر]

١٥٥ـ إذا بعضُ السنينَ تعرّقتنـــــــــا كفى الأيتـــامَ فقْـــدَ أبي اليتيمِ[3]

وقال آخر : [من الكامل]

١٥٦ـ لَمّـــا أتى خبرُ الـزبيرِ تـواضعت[4] سُـوُرُ المـدينـةِ والجبـالُ الْخُشَّـعُ[5]

وفي التأنيث هنا وجهان :

أحدهما : أنه ذهب بالسّور مذهب الجدران .

والثّاني : أنّه لَمّـا أضـافـه إلى المؤنّث جعل لـه حكمـه كما قـال تعـالى : ﴿ مَنْ جـاءَ

---

(١) سورة يوسف : ١٠/١٢ ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٨٤/٥ : وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء (تلتقطـه) بتـاء التـأنيث . أنّث على المعنى . وفي مختصر شـواذ القرآن لابن خـالـويـه ٦٢ : (تلتقطـه بعض) بالتاء : الحسن وعن ابن كثير وقتادة . وانظر إتحاف فضلاء البشر ٣١٣ .

(٢) ضرورة الشعر ٢٠٨ .

(٣) قال السيرافي في ضرورة الشعر ٢٠٩ : وإنما الوجه أن يقول : تعرّقنا ، لأن الفعل للبعض ، وهو مذكر . والبيت لجرير من قصيدة في ديوانه ٢١٧/١ ، ق ٢٨ ب ١٨ ، يمدح بها هشام بن عبد الملك وأولها :

أَلَمْتِ ومـــا رفَقْتِ بـــأن تلـــومي وقلتِ مقـــالـــةَ الْخَطِـل الظَّلـومِ

والبيت في سيبـويـه ٢٥/١ ، وضرورة الشعر ٢٠٩ ، والكامـل ٦٦٦ ، وسرّ الصنـاعـة ١٢/١ ، ومـا يجوز للشاعر ١٧٢ ، وشرح المفصّل ٩٦/٥ ، ولسان العرب : (عرق) .

(٤) في ح : تضعضعت .

(٥) البيت من شواهد سيبويه ٢٥/١ ، وهو لجرير من قصيدة في ديوانه ٩٠٩/٢ ق ٢٧ ب ٤٨ ، وأولها :

بـــان الخليـــط برامتين فـودّعـوا أوكلّما رفَعـــــوا لبينٍ تجـــــزعُ

والبيت مما احتجت بـه كتب اللغـة والنحـو ، انظر الكامـل ٦٦٩ ، ومجـاز القرآن ١٩٧/١ ، ١٦٣/٢ ، والأضداد لابن الأنباري ٢٩٦ ، وفيه : (تضعضعت سُوُر) ، وما يجوز للشاعر ١٧١ ، وغير ذلك كثير .

بالحسنةِ فلهُ عشرُ أمثالها ﴾[1] ، فأنَّث العشرَ ، والأمثالُ مذكّرة ، ولكنْ أضيفتْ إلى ضميرِ الحسنةِ . وروي عن بعض الفصحاء أنَّه قالَ : ألم ترَ إلى ما كان من فلانٍ ؟ فقيل له : ماذا ؟ فقال / : جاءته كتابي فاحتقرها . فأُنْكِرَ ذلك عليه ، فقال : أليسَ صحيفةً[2] ؟! ح١١٢

فصل

وقد يشدَّد المخفف في نحو قول الشاعر : [من الرجز]

١٥٧ـ ببازلٍ وجْناءَ أو عَيْهَلِّ[3]

وقول الآخر : [من الرجز]

١٥٨ـ تعرَّضتْ لي بمكانٍ حِـــــــــلِّ تعرّضَ المُهْرة في الطِّـــــــــوَلِّ[4]

وكقول الآخر : [من الرجز]

---

(١) سورة الأنعام : ١٦٠/٦ ، قال أبو حيان في البحر ٢٦١/٤ : وأنّث (عشراً) وإن كان مضافاً إلى جمع مفرده (مثل) وهو مذكر ، رعياً للموصوف المحذوف ، إذ مفرده مؤنث ، والتقدير : فله عشر حسنات أمثالها . ونظيره في التذكير : مررت بثلاثة نسّابات ، راعى الموصوف المحذوف ، أي : بثلاثة رجال نسّابات . وهناك أقوال أُخر فلتراجع .

(٢) انظر الخبر في الخصائص ٢٤٩/١ و ٤١٦/٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ١٤/١ ، وضرائر الشعر ٢٧٥ .

(٣) الرجز في نوادر أبي زيد ٥٣ لمنظور بن مرثد الأسدي وانظر : تهذيب الألفاظ ٤١٢ ، ومجالس ثعلب ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، والمحتسب ١٠٢/١ ، ١٣٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٦٥ ، والإنصاف ٧٨٠/٢ ، وضرائر الشعر ٥١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٦ ، وسرّ الصناعة ١٦١/١ .
ومما يجدر نقله في هذا الموضع قول السيرافي في ضرورة الشعر ٤٨ : « ومما زيد عليه حرفٌ للضرورة قولهم في الشعر : (رأيت جعفرّاً) و (مررتُ بجعفرٍّ) ، و (هذا جعفرٌّ) ... وإنما يفعلون هذا فيما كان قبل آخره متحرك ، مثل (خالد) و (جعفر) إذا وقفوا عليه ، لئلا تتوالى ثلاثة سواكن ، فإذا وصلوا ردّوا الكلام إلى أصله .. فإذا اضطر الشاعر إلى تشديده في الوصل شدده وأجراه مجرى الوقف » ، انتهى ملخصاً .

(٤) هذا الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي من أرجوزة ذكرها ثعلب في مجالسه ٥٣٣ ، وذكر بعضها البغدادي =

١٥٩ـ ضخم يحبُّ الخلق الأضخمّا[١]

والأصل تخفيف هذه الأواخر ، والوجه في تشديدها[٢] أنه أراد الوقف ، ومذهب كثيرٍ من العرب الوقفُ على المشدَّد ، على أن تجعل التشديد بدل الحركة أو التنوين . إلا أن الشاعر أجرى الوصلَ مُجرى الوقف .

فصل

ويجوز له تخفيف المشدَّد وذلك في القوافي[٣] كقول امرئ القيس : [من المتقارب]

١٦٠ـ ..... تحرَّقتِ الأرضُ واليـــــــومُ قَرْ[٤]

ومنها :

١٦١ـ ..... وَيْحَـــــــكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرْ[٥]

وهذا أسهلُ من الذي قبلَه . ومنه قولُ الفرزدق : [من الطويل]

= في شرح شواهد الشافية ٢٤٦ ، ٢٥١ ، وانظر العسكريات ١١٧ ، وسرّ الصناعة ١٦٠/١ ، ١٦١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٩ ، واللسان : (طول وقتل) .

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ق ٨٨ ب ٤ ص ١٨٣ ، وهو من شواهد سيبويه ١١/١ ، وانظر ضرورة الشعر ٢١٧ ، وضرائر الشعر ٥١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٤ ، وسرّ الصناعة ١٧٩/١ ، والمنصف ١٠/١ ، والمحتسب ١٠٢/١ ، ٢٣٩/٢ ، والصحاح واللسان : (ضخم) .

(٢) في م : (تقديرها) .

(٣) قال السيرافي في ضرورة الشعر ٧٩ : « اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام ، لتقويم الشعر ، كما يزيد لتقويمه . فمن ذلك ما يحذفه من القوافي الموقوفة من تخفيف المشدد » . وأورد السيرافي بعض أبيات لامرئ القيس .

(٤) عجز بيت لامرئ القيس ، وصدره : (إذا ركبوا الخيل واستلأموا) ، ديوانه ص ١٥٤ ق ٢٩ ب ٤ .

(٥) عجز بيت لامرئ القيس ، صدره : (وقد رابني قولُها يا هناهُ) ، ديوانه ص ١٦٠ ق ٢٩ ب ١٩ .

١٦٢ـ تنظَّرتُ نَصْراً والسّماكينِ أيْهُما عليَّ مـعَ الغيثِ استهلَّتْ مـواطرُه[١]

يريد : أيّهما .

فصل

ومن ذلك حذف الهمزة تخفيفاً كقوله : [من البسيط]

١٦٣ـ ويـل أمّهـا في هـواء الجـوِّ طـالعـةً ولا كهذي الذي في الأرض مطلوبُ[٢]

أي : ويلُ أمّها .

فصل

ومن ذلك قلب الهمزة ألفاً إذا انفتح ما قبلها ، وياءً إذا انكسر ، وواواً إذا انضمّ . إلا أن هذا قريبٌ إلى القياس وقرئ به القرآن[٣] .

فصل

ومن ذلك قطع ألف الوصل كقول الشاعر : [من الطويل]

---

(١) البيت من قصيدة في ديوانه يمدح بها نصر بن سيّار . ديوانه ٢٨١/١ ، ط. دار صادر . والشاهد في البيت تخفيف (أي) الاستفهامية .
انظر المحتسب ٤١/١ ، ١٠٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٤٦/٢ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو من شواهد سيبويه ٣٥٣/١ ، والديوان ص ٢٢٧ ق ٤٨ ب ١٢ . قال القزاز : « فحذف الهمزة من (أمها) قال أبو إسحاق : ما أعرف لهذا نظيراً في كلام العرب إلا شيئاً حكاه الفرّاء من قولهم (أشٍ عندك) يريد : (أيّ شيء عندك) . وقال قوم في هذا البيت : إنما هو (ويْ) مفصولة ، و (لأُمّها) بضم اللام ، على أن تكونَ ألغيتَ حركة الهمزة على اللام وحذفتها . وهذا أيضاً لا يصلح إلا إذا كان الحرف الذي قبل الهمزة ساكناً » . عن كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص ٣٥٤ .

(٣) عبارة ح : وقد قرئ به في القرآن . وانظر تفصيل ما أشار إليه في كتاب التبصرة في القراءات ٩١ وما بعدها .

١٦٤ـ فَمَـا تربُ أثْرى لـوجمعتَ تُرابَهـا بـأكثرَ من إبني نـزارٍ على العـدّ[١]

وكقول الآخر : [من الطويل]

١٦٥ـ إذا جـاوز الإثنين سرٌّ فـإنَّـه بِنَشْرٍ وإفشـاء الحـديثِ قمينُ[٢]

والوجـه فيـه أنَّه أجْرَى الوصلَ مُجْرَى الابتـداء ، كما أُجْرِيَ مُجرى الـوقف . وأمَّـا وصلُ همزةِ القَطْع فيكونُ بالإلقاء ويُذكَر في موضعه .

فصل

وأمَّا الترخيمُ في غيرِ النداء ، ونصبُ مابعد الفاء في غيرِ جوابِ الأشياء السبعـةِ[٣] ، وحذفُ الفاء في الجوابِ فقد ذُكِرَ في موضِعه .

فصل

م١٣١ وأمَّا إبدالُ أحدِ الحرفين / في التَّشْديد فيُذكَرُ في التصريف إن شاء الله .

فصل

ويجوز إبقاء حروف المدّ في الفعل المجزوم[٤] كقول الشاعر : [من البسيط]

---

(١) البيت للعديل بن الفرخ العجلي من قصيدة ذكرها أبو تمام في حماسته ، انظر الحماسة بشرح المرزوقي ٧٣٨/٢ ق ٢٤٩ ب ١٨ .

(٢) الشاهد فيه قطع همزة (الإثنين) والبيت لقيس بن الخطيم ص ١٠٥ ق ١٣ ب ١ . وهو في ضرورة الشعر ٧٢ ، ونوادر أبي زيد ٢٠٤ ، وشرح المفصّل ١٩/٩ ، وضرائر الشعر ٥٤ ، وعبث الوليد ٨٢ ، ١٥٤ ، وشرح شواهد الشافية ١٨٣ ، والكامل ٨٨٣ .

(٣) يشير إلى النصب بـ (أنْ) مضمرة بعد فاء السببية ، والأشياء السبعة هي : النفي ، والأمر ، والحض ، والعرض ، والتمني ، والترجي ، والاستفهام .

(٤) قال القزاز : ويجوز للشاعر أن يجري المعتلّ من الأفعال مجرى السالم ، فيجزم ولا يحذف حروف الاعتلال ، وذاك أن العرب استثقلت الحركات في الياء والواو ، فحذفتها عنهما ، وأبقتهما سواكن في =

١٦٦ـ هجـوتَ زبّـانَ ثم جئتَ معتـذراً من هجـوِ زبّـانَ لم تهجـو ولم تـدعِ[١]

فلم يحذف الواو . ومن الألف قول الآخر : [من الرجز]

١٦٧ـ إذا العجـوزُ غضبتْ فطلّـقِ ولا تَرَضّـاهـا ولا تملّـقِ[٢]

وقال آخر : [من الطويل]

١٦٨ـ وتَضْحَـكُ مني شيخـةٌ عَبْشَمِيَّـةٌ كأنْ لم تَرَى قَبْلي أسِيراً يمـانيـا[٣]

ومن الياء : [من الوافر]

١٦٩ـ ألَمْ يـأتيـكَ والأنبـاءُ تَنْمي بمـا لاقتْ لَبـونُ بني زيـادِ[٤]

ووجْهُ ذلك أنّه أخرجَ الأفعالَ على الأصل ، وجعل الجزم في الحركات المستحقّة في الأصل . وقال قوم : لامات هذه الأفعال محذوفةٌ بالجزم ، والحروف الموجودة الآن

= الرفع ، إذا قلت : هو يدعو وهو يرمي ، فإذا جزمتَ حذفتها فقلت : لم يدعُ ولم يرمِ . فإذا احتاج الشاعر أجرى هذا المعتل مجرى السالم ، فأثبت الياء في الجزم ، كأنّه يتوهم أنها كانت متحركة فسكّنها .

(١) أنشده الفرّاء في معاني القرآن ١٦٢/١ و ١٨٨/٢ ، ولم يعزه . ونسب لأبي عمرو بن العلاء ، قاله مخاطباً الفرزدق . انظر نزهة الألباء ٣١ ، ومعجم الأدباء ١٥٨/١١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٩ ، وضرائر الشعر ٤٥ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٦ ، والضرائر ١٧٤ .

(٢) الرجز لرؤبة في ملحقات الديوان ١٧٩ ، وانظر الخصائص ٣٠٧/١ ، وشرح الأبيات المشكلة للفارسي ٢٣٣ ، والعسكريات ١٤٩ ، والعضديات ٣٨ ، والحلبيات ٨٦ ، والمنصف ١١٥/٢ ، والإنصاف ٢٦ ، وشرح المفصّل ١٠٤/١٠ و ١٠٦ ، وضرائر الشعر ٤٦ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٩ ، ورسالة الملائكة ٢١٨ ، والضرائر ١٧٤ .

(٣) البيت لعبد يغوث الحارثي من قصيدة له في المفضّليات ١٥٥ ق ٣٠ ب ١٢ ، وقد احتجت به كتب النحو وكتب ضرائر الشعر . انظر ضرورة الشعر ٦٢ ، وضرائر الشعر ٤٧ ، وسرّ صناعة الإعراب ٨٦/١ ، وشرح المفصّل ١٠٦/١٠ و ٩٧/٥ ، وغير ذلك كثير .

(٤) البيت من شواهد سيبويه ٥٩/٢ ، وقد تعاورته كتب النحو . انظر ضرورة الشعر ٦١ ، وضرائر الشعر ٤٥ ، وما يجوز للشاعر ١٥٨ ، والبيت لقيس بن زهير وانظر الخزانة ٥٣٤/٣ .

فاشية عن إشباع الحركات . فأمَّا فاعل[1] (يأتيك) في البيت الأخير فقيل : هو مضمر دلَّ عليه[2] ما قبله . وقيل : فاعله بما لاقت والباء زائدة .

فصل

وقد حذف الإعراب في الشعر ورُويت في ذلك أبياتٌ منها : [من الرجز]

١٧٠ـ لَمَّـــا رأى أنْ لادَعَـــهْ ولا شِبَـــعْ مـال إلى أرطـاةِ حِقْفٍ فـاضطجـعْ[3]

وقول الآخر : [من الرجز]

١٧١ـ إذا اعوججنَ قلنَ صاحِبْ قوّمِ[4]

فأجرى الوصل مجرى الوقف[5] . والمبرِّد والزجَّاج ينكران ذاك ولا يعتدان بالأبيات الواردة فيه لشذوذها وضعف الرواية فيها . وقال آخر : [من السريع]

١٧٢ـ فـــاليـــومَ أشْرَبْ غير مستحْقِبٍ إثمـــــاً من الله ولا واغـــلِ[6]

[فسكن ، وقالوا : الرواية : فاشربْ][7] .

---

(١) كلمة (فاعل) سقطت من ح .

(٢) كلمة (عليه) سقطت من ح .

(٣) الرجز لمنظور الأسدي . انظر ضرورة الشعر ١٢٧ ، وضرائر الشعر ٣٠٠ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٣٨٨/١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٧٤ ، والخصائص ١٦٣/٣ .

(٤) هذا الرجز من شواهد سيبويه ٢٩٧/٢ ، والشاهد فيه تسكين الباء في (صاحب) ضرورة ، وهو يريد : يا صاحبُ أو يا صاحبي ، وانظر ضرورة الشعر ١٢٠ ، ١٢٢ ، وما يجوز للشاعر ٢٢٦ ، وضرائر الشعر ٩٧ ، والرجز لأبي نخيلة .

(٥) قال السيرافي إنهم قد يجرون هاء التأنيث في الوصل مُجراها في الوقف فلا يقلبونها تاءً ، ولا سبيل إلى هذا إلاَّ بالتسكين ، لأنهم متى حرّكوا وجب القلب . ضرورة الشعر ١٢٧ .

(٦) البيت لامرئ القيس من قصيدة في ديوانه ٢٥٨ ق ٥٥ ب ٢٤ وفيه : فاليومَ فاشربْ . وانظر ضرورة الشعر ١١٩ و ١٢٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٥ ، وضرائر الشعر ٩٤ ، والبيت من شواهد سيبويه ٢٩٧/٢ ، وانظر الخصائص ٧٤/١ ، ٣٨٨ و ٣١٧/٢ و ٩٦/٣ .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

فصل

ح١١٣ ومما جاء في ذلك من الشعر ضرورةً حَذْفُ الضمير / من الفعل لدلالة الضمّةِ عليه كقول الشّاعر : [من الوافر]

١٧٣ـ فلو أنَّ الأطبّا كانَ حَوْلي وكانَ مع الأطبّاء الأُساةُ[١]

أي : كانوا . وقد جاء أشدُّ من هذا كقول الآخر : [من الرجز]

١٧٤ـ لوأنَّ قومي حين أدعوهم حَمَلْ على الجبالِ الصمِّ لارفضّ الجبلْ[٢]

أي : حَمَلوا هذا مع الإسكان .

ومما جاء للضرورة حذف بعض الكلمة كقول لبيد : [من الكامل]

١٧٥ـ درس المنا بمتالعٍ فأبان[٣]

أي : المنازل . وقال العجاج : [من الرجز]

١٧٦ـ قواطناً مكّة من وُرْقِ الْحَمِي[٤]

أي : الْحَمام . فحذف الألف والميم وكسر الميم الأخرى . وقيل : حذف الميم الأخيرة وحدها ، وكسر الأولى فصارت الألف ياءً . وقال آخر : [من الطويل]

---

(١) هذا البيت شاهد على جواز قصر الممدود . وقد ورد البيت غير منسوب في عددٍ من المصادر منها : معاني القرآن للفرّاء ٩١/١ ، وأسرار العربية ٣١٧ ، ومجالس ثعلب ٨١/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٩٨ ، وضرائر الشعر ١٢٧ ، وخزانة الأدب ٣٨٥/٢ ، وشرح المفصّل ٥/٧ ، ٨٠/٩ ، وضرورة الشعر ٩٦ ، ١١٢ .

(٢) البيت شاهد على أن العرب قد يحذفون واو الضمير اجتزاءً بما قبلها من الضم . وموضع الاستشهاد (حملْ) أصلها : حملوا . وقد ورد هذا البيت غير معزوّ في عدد من المصادر . انظر : ضرورة الشعر ١١٢ ، وشرح المفصّل ٨٠/٩ ، وضرائر الشعر ١٢٨ .

(٣) سبق ذكره برقم ١٤٠ .

(٤) سبق ذكره برقم ١٤١ .

١٧٧ـ فلستُ بـــآتيـــه ولا أسْتطيعُـــه ولاكِ اسقِني إنْ كان مـاؤك ذا فَضْلِ[1]

أي : ولكن .

وضرورةُ الشّعرِ أكثرُ من هذا وقد نبَّهْنا على أصلها .

---

(١) البيت للنجاشي الحـارثي ، وهو من شواهـد سيبويـه ٩/١ ، وانظر ضرورة الشعر ٩٩ ، ٢١٦ ، ومـا يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٧ ، وضرائر الشعر ١١٥ ، والخصائص ٣١٠/١ ، وخزانة الأدب ٣٦٧/٤ .

باب

الموصول والصِّلة

الموصولُ أسماءٌ وحروفٌ . فالأسماءُ : الَّذي والَّتي وفروعُها ، ومَنْ ومَا وأي . وأمَّا[1] الحروف فـ : ما وأنَّ الثقيلة والخفيفة .

فصل

وإنَّما سُمِّيت هذه موصولات لأنَّها نواقص تتمُّ[2] بما تُوصل بـه ولـذلـك بُنيت لأنَّهـا كبعضِ الكلمة أو كالحرفِ الذي يفتقر إلى جملة[3] .

فصل

والغرضُ من الإتيانِ بالذي والتي ، وصفُ المعارف بالْجُمل ، إذ كانت الْجُملُ تفسّرُ بـالنكرات . وينبغي أنْ يُتوصَّل إلى وصف المعرفـة بـالجملـة لئلاّ يكون للنكرةِ مـاليس للمعرفة . وهذا كجعلهم (ذو) وُصلةً[4] إلى الوصفِ بـالأجنـاس ، و (أي) وُصلـةً إلى نداء ما / فيه الألف واللام . فإنْ قيلَ : فـ (مَن و ما وأيّ) أسماء موصولـة ولا يوصف بها قيل : عنه جوابان[5] : م١٣٢

---

(١) عبارة (وأما) ساقطة من ح .

(٢) في ح : وتتمّ .

(٣) انظر شرح المفصَّل ١٣٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٥/٣ وما بعدها .

(٤) في ح (صلة) .

(٥) انظر شرح المفصَّل ١٤٤/٣ .

أحدهما : أنَّ (مَنْ) و (ما) على حرفين وليسَ لهما في الصفات نظيرٌ بخلاف (الذي) ولذلك ثُنّي (الذي) وجُمع دونَ (مَنْ) و (ما) . وأمَّا (أيّ) فلزمتها الإضافة وحكم الصفةِ أنْ تستقلّ وتعرّفَ بالألف واللام ، والإضافة تمنع من ذلك .

والثاني : أنَّ (مَنْ) و (ما) تختصان[1] ، فـ (مَنْ) لمن يعقلُ ، و (ما) لِما لا يعقل . و (الذي) تصلحُ لهما . والأصلُ في الصفة أن تكونَ مشتقَّةً من الفعل ، والفعلُ لا يختصُّ فالمشتقُّ منه كذلك . فـ (مَنْ) و (مَا) لاختصاصها أشبها الأعلامَ فلم يوصفْ بهما .

فصل

والياءُ واللَّام في (الذي) أصْلان . وقال الكوفيون : الاسمُ الذالُ وحدَه وما عداه زائدٌ[2] .

وحجَّةُ الأوَّلين[3] أنَّ (الذي) اسم ظاهر فلم يكنْ على حرف واحدٍ ، كسائر الأسماءِ الظاهرة . يدلُّ عليه أنَّ الذالَ لم تستعمل في هذا الاسم وحدَها . فلو كانتِ الياءُ واللامُ زائدتين لجاز حذفُهما في هذا الجنس .

واحتجَّ الآخرون[4] من وجهين :

أحدهما : أنَّ الياءَ تسقطُ في التثنية فلو[5] كانت أصلاً لم تسقط ، وأمَّا اللامُ فزيدت ليمكن النطقُ بالذال ساكنةً ، ولتدخل الألف واللام على متحرك .

---

(١) في ح : يختصان .

(٢) هذه القضية من المسائل الخلافية ، انظر الإنصاف ٦٦٩/٢ ، المسألة ٩٥ ، وشرح المفصَّل ١٣٩/٣ وما بعدها ، وشرح الكافية ١٧/٣ ، وارتشاف الضَّرَب ٥٢٥/١ .

(٣) أي حجّة البصريين .

(٤) أي : الكوفيون .

(٥) في ح : ولو .

والثَّاني : ماجاءَ في الشعر من حذف الياء وتسكين الذال كقول الشاعر : [من الرجز]

١٧٨ـ ..... كالّلذْ تزبّى زُبْيةً فاصْطِيدا[١]

ولا نظيرَ له فيما هو على أكثرَ من حرف .

والجوابُ : أمَّا حذفُ الياء في التثنيةِ فقد أجبنا عنه في باب التثنية . وحَذْفُ الياء في الشعرِ شاذٌّ لا يدلّ على أنّها زائدة لأنَّه قد حُذف في الشعر كثيرٌ من الأصول كقوله :

١٧٩ـ دَرَسَ الْمَنَا ... ...[٢]

و :

١٨٠ـ ... ... من وُرْقِ الْحَمِي[٣]

وقد تقدَّم ذكر ذلك .

فصل

والألفُ واللّام في (الذي) زائدتان لا للتعريف لوجهين[٤] :

---

(١) الرجز في الكامل ٢٧/١ . وورد في شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ لرجل من هذيل لم يسمّ . والزُّبْية مصْيدة الأسد ، ولا تتخذ إلا في قلّة أو رابية أو هضْبة .

فظلْتُ في شرٍّ من الّلـــــــــذْ كيـــــــــــــدا ... ...

ومعنى الرجز : لقد ظللت في شرٍّ من الذي كدت في حقه ، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد ، فإذا هو واقع فيها . ومحل الاستشهاد من هذين البيتين قوله : (في شرٍّ من الّلذْ) وقوله : (كالّلذْ تزبّى) حيث وردت كلمة (الّلذْ) في الموضعين محذوفة الياء ساكنة الذال . عن محقق الإنصاف ٦٧٢/٢ ، وانظر شرح المفصّل ١٤٠/٣ ، والخزانة ٤٩٨/٢ ، وفي الإنصاف ٦٧١/٢ ، عدة شواهد على هذه المسألة .

(٢) سبق الكلام عليه في مبحث (باب ما يجوز في ضرورة الشعر) برقم ١٤٠ .

(٣) أيضاً سبق الكلام عليه في الموضع السابق برقم ١٤١ .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١٤٠/٣ : وأمَّا الألف واللام في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فذهب قوم =

أحدهما : أنَّ تعريفَ (الذي) بالصلة ، بدليل تعرّف (مَنْ) و (ما) بهـا ، إذْ لا لام فيهما . وما يُعرّفُ في موضعٍ بشيءٍ يُعرّف في موضع آخر بذلك الشيء .

والثَّاني : أنَّ الألفَ واللامَ لوحَصّلا التعريفَ لكان الاسمُ مستعملاً بـدونها نكرةً إذ جميعُ ماتدخلُ عليه لامُ التعريف كذلك . فإنْ قيلَ : لوكانـا زائـدتين لجـازَ حـذْفُهما .

ح١١٤ قيلَ : من الزوائد ما يلزمُ كالفاء في قولك : خرجتُ فإذا زيد . ونحوها . /

فصل

وإنَّما تعرفتْ هذه الأسماءُ بالصِّلاتِ ، لأنَّ الصِّلاتِ تخصِّصُها . لأنَّ الصلةَ جملـةٌ من فعلٍ وفاعلٍ أو مبتـدأ وخبر . وكلاهمـا خـاصّ ، فَجَرَيـا مجرى الصفـةِ المخصصـة نِهـايـةَ التخصيص[1] .

فإنْ قيلَ : كيفَ تُعرِّفُ الجملةَ وهي نكرةٌ ولذلك تفسّر بالنكرة ؟ ففيه جوابان :

أحدهمـا : أنَّ الجملـةَ التي هي صلـةٌ لا تخلو من ضمير هو الموصول في المعنى ، والضمير

= إلى أنها زائدة للتعريف على حدّهـا في (الرجل والغلام) لأنهـا معـارف والألف واللام معرّفـان ، فكان إفادة التعريف بها . والذي عليه المحققون أنها زائـدتـان . والمراد بها لفـظ التعريف لامعنـاه . والـذي يدل أنها ليستا لمعنى التعريف أمران :

أحدهما : أن الألف واللام في الموصولات زيـادة لازمـة ، ولام التعريف لانعرفهـا جـاءت لازمـة ، بل يجوز إسقـاطهـا نحو : الرجل والغلام ، ورجل وغلام ، ولم نجـدهم قـالوا : لـذ ، كما قـالوا غـلام . فلَمَّـا خالفت ماعليه نظائرها دلَّ على أنها زائدة لغير معنى التعريف كما يزاد غيرها من الحروف .

والأمر الثاني : أنا نجد كثيراً من الأسماء الموصولـة معرّاة من الألف واللام وهي مع ذلـك معرفـة وهي : مَنْ وما وأي ... فهذه الأشياء كلها معارف ولا ألف ولام فيها .. وإنما تعرّفها بـا بعـدهـا من صلاتهـا . وإذا ثبت أن الصلة معرفة ، لم يكن الألف واللام فيما دخلا عليه من الموصولات معرفة أيضاً لأن الاسم لا يتعرَّف من جهتين مختلفتين . وإذا ثبت أنَّ الألف واللام لا يفيـدان هنـا التعريف ، كان زيـادتهما لضرب من إصلاح اللفظ ... إلخ .

(١) شرح المفصَّل ١٤١/٣ .

معرفةٌ فتخصصت الجملةُ به . وكانَ الفعلُ من الجملة يلزمه الفاعلُ وهو معرفةٌ وكذلك المبتدأ ، وصارت الجملة مع (الذي) بمنزلةِ وصْفٍ معرَّف بالألف واللَّام .

والثاني : أنَّ الجملة ليستْ نكرةً باعتبارِ نفسها بل تقدَّر باسم نكرة ، فإذا انضمَّ إليها (الذي) صارَ في حكم المركَّب . فالجملة كالمفرد النكرة و (الذي) نعتٌ لِما قبلها ، فحدثَ عند التركيب معنىً لم يكن للمفرد على ماهو المألوف في المركَّبات[1] .

فصل

وإنَّما كانت الصلةُ جملةً خبريّةً لأربعةِ أوجه[2] :

أحدها : أنَّ الغرضَ منها إيضاحُ الموصولِ . وغيرُ الخبريّة من الأمر والاستفهامِ مبهمٌ فلا يحصل الإيضاح .

والثاني : أنَّ (الذي) اسمٌ ظاهرٌ والأسماءُ الظاهرةُ للغيبةِ ، فلو وُصلت بالأمر والنهي لِلْمُواجه لتناقضا لأنَّ المواجهة خطابٌ . وإنْ كانا للغائبِ لزمَ أنْ يكونَ فاعلُها غيرَ الذي ، والضمير العائد على (الذي) هو (الذي) في المعنى فيتدافعان وكذلك الاستفهام . م١٣٦

والثالث : أنَّ (الذي) وصلته مقدّران[3] باسمٍ واحدٍ ، والاسمُ الواحدُ لا يدلُّ على الأمرِ والنهي والاستفهام مع / دلالته على مسمًّى آخر . م١٣٣

والرابعُ : أنَّ (الذي) وصلَته يُخْبَرُ عنها تارةً وبها أخرى . والأمرُ والنهيُ والاستفهامُ لا يصحّ فيها ذلك . فإن قيلَ : فما تقول في بيت الفرزدق : [من الطويل]

---

(١) انظر شرح المفصَّل ١٤١/٣ .

(٢) انظر شرح المفصَّل ١٥٠/٣ ، ١٤١

(٣) في ح : مقدَّر .

١٨١ـ وإنّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَـــــــــلَ الَّتي لَعلِّي وإنْ شَطَّتْ نَـواهـا أَزُورُهـا[١]

فجعلَ الصِّلةَ (لعلّ) . قيل : هو شاذّ وتأويلُه أنّه حذف القول . وتقديره : التي أقول لعلّي . وما جاء من ذلك فهذا سبيله .

فصل

وفي (الذي) أربعُ لغات . الجيدةُ (الذي) بسكون الياء . والثانيةُ : حذفُها اجتزاءً بالكسرة عنها . والثالثةُ : تسكينُ الذّال على إجراء الوصل مجرى الوقف . والرابعةُ : تشديد الياء على المبالغة كما زيدت في الصفات كأحمريّ ودوّاريّ[٢] .

فصل[٣]

واللغةُ الجيدةُ في تثنيتها حذفُ الياء[٤] ، لأنَّ الكلمة طالت بالصِّلة وزيادة حروف[٥] التثنية فَخُفِّفتْ بالحذف . وقد حُذفت نونُها في الشعر تخفيفاً[٦] . وأما الجمعُ

---

(١) رواية البيت في ديوانه ١٠٦/٢ :

وإنّي لرامٍ نظْرةً قبـــــــــل التي لعـلّ ، وإن شقّت عليّ ، أنـــالهـــا

وما ذكره أبو البقاء هو رواية النحاة . وانظر البيت في مغني اللبيب ٥٠٧/٢ برقم ٧١٩ وبرقم ٧٢٨ و ٩٩٣ ، وشرح أبيات المغني ١٩١/٦ ، وشرح الكافية ١٠/٣ ، ٦٧ ، والخزانة ٤٨١/٢ ، ٥٥٩ ، قال البغدادي في الخزانة بعد أن ذكر البيت .. « على أن جملة (لعلّي) إلخ .. صلة التي ، بتقدير القول ، أي التي أقول : لعلّي أزورها ، وإنما قدّر أقول لأنها إنشائية لا يصحّ وقوعها صلة ، فقدّر القول لتكون خبرية . وينبغي أن يقول : التي أقول فيها لعلّي ، ليحصل عائد الموصول . وانظر أيضاً شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ٤٣٥ .

(٢) انظر شرح المفصّل ١٤١/٣ .

(٣) كلمة (فصل) ساقطة من ح .

(٤) انظر شرح المفصّل ١٤١١/٣ .

(٥) في ح : حرف .

(٦) قال في الارتشاف ٥٢٦/١ : ويجوز حذف النون منها فتقول : اللّذا واللتا واللّذَيْ والتَيْ ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة .

فالجيِّد (الذين) في كلِّ حال ، وياء الأصل محذوفة من أجل ياء الجمع . ومن العرب مَنْ يجعلها في الرفع بالواو ، وفي الجرِّ والنصبِ بالياء ، وليس ذلك إعراباً ، بل تشبيهٌ له بالمعْرَب[1] .

فصل

والأصلُ في (اللاتي) أنَّه اسمٌ وضع للجمع ، ووزنه (فاعل) مثل : الجامل والباقر ، ويُجمع على (اللّواتي) على (فواعل) ، وأمَّا (اللائي) فعلى : فاعل أيضاً . ومن العرب من يحذف منه الياء وهي لام الكلمة[2] .

فصل

و (الأُلى) بمعنى : الذين ، كقولك : هم الأُلى قالوا كذا ، أي : الذين[3] .

و (ذو) في لغة طيء تكون بمعنى (الذي) . وتكون في المؤنث والمذكر والواحد وما زاد عليه بلفظ واحدٍ وبالواو في كل حال[4] .

---

(١) انظر مغني اللبيب ٥٣٥/٢ في مبحث الجملة السادسة الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرف ، وشرح أبيات المغني ٢٥٣/٦ ، وانظر ارتشاف الضَّرب ٥٢٦/١ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ١٤٢/٣ .. ويقولون في جمع (التي) : اللاتي ، على وزن القاضي ، و (اللائي و اللاء) بغير ياء ، كما قالوا في الذي الألى ، فأتوا به على غير لفظ الواحد ، قال الله تعالى : ﴿ واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهنّ ثلاثة أشهر ، واللائي لم يحضْنَ ﴾ [الطلاق : ٤/٦٥] ، وربَّما قالوا : (اللوائى واللّواء) بغير ياء كما قالوا : اللواتي واللّواتِ .

(٣) قال ابن يعيش ١٤٢/٣ : وأمَّا الأُلى بمعنى الذين فهو جمع الذي من غير لفظه كـ (رجل ونفر ، وامرأة ونسوة) . وانظر الارتشاف ٥٢٦/١ .

(٤) قال ابن يعيش ١٤٧/٣ : وأمّا (ذو) فإنَّ طيئاً تقول : هذا ذو قال ذاك . يريدون : الذي قال ذاك . وهي ذو التي بمعنى صاحب نقلوها إلى معنى الذي ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصل بها الذي ، وبنوها لاحتياجها إلى مابعدها كما كانت مبنية فقالوا : هذا زيدٌ ذو قام ، ورأيت زيداً ذو قام ، ومررت بزيدٍ ذو قام أبوه ، فيكون في حال الرفع والنصب والجر بالواو ، وهذه الواو عين الكلمة ، وليست علامة الرفع . وتقول : مررت بالمرأة ذو قامت ، وبالرجلين ذو قاما ، وبالرجال ذو قاموا ، فيستوي فيه التثنية والجمع والمؤنث .

مسألة

اسم الإشارة غيرُ موصول[1] .وقال الكوفيون : هو موصولٌ .

وحُجَّة الأوَّلين[2] أنَّه اسمٌ تـامّ بنفسِـه يَحْسُن الوقف عليـه فلم يكن موصولاً كسـائر الأسماء الظاهرة ، ولذلك يَحْسُنُ أنْ يجمعَ بينه وبين (الـذي) فيقـال : إنَّ هـذا الـذي عندنا كريمٌ .

واحتـجَّ الآخرون[3] بقـولـه تعـالى : ﴿ ثمّ أنتم هـؤلاء تقتلـون أنفسكم ﴾[4] ، و ﴿ هَأَنْتُم أُولاء تحبُّونهم ﴾[5] ، وبقول الشاعر : [من الطويل]

١٨٢ـ عَـدَسْ مـا لعبّـادٍ عليـك إمـارةٌ نَجَـوْتِ وَهـذا تَحْمِلينَ طَلِيـقُ[6]

(١) هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين . انظر الإنصاف ٧١٧/٢ ، المسألة ١٠٣ ، وشرح المفصَّل ٢٤/٤ ، وشرح الكافية ٦٤/٣ .

(٢) أي : البصريون .

(٣) هم الكوفيون .

(٤) سورة البقرة : ٨٥/٢ ، قال أبو البقاء في (إملاء ما منَّ به الرحمن) : ﴿ ثمَّ أنتم هؤلاء ﴾ أنتم : مبتدأ ، وفي خبره ثلاثة أوجه :
أحدها : تقتلون ، فعلى هذا في (هؤلاء) وجهان : أحدهما في موضع نصب بإضمار أعني ، والثاني : هو منادى ، أي يا هؤلاء ، إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه لأنَّ أولاء مبهم ولا يحذف حرف النداء مع المبهم .
والوجه الثاني : أنَّ الخبر (هؤلاء) على أن يكون بمعنى الذين ، و (تقتلون) صلته . وهذا ضعيف أيضاً لأن مذهب البصريين أن أولاء هذا لا يكون بمنزلة الذين ، وأجازه الكوفيون .
والوجه الثالث : أن الخبر (هؤلاء) على تقدير حذف مضاف تقديره ثم أنتم هؤلاء كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة . فعلى هذا (تقتلون) حال يعمل فيها معنى التشبيه .

(٥) سورة آل عمران : ١١٩/٣ ، وقد ذكر العكبري هذه الآية في (إملاء ما منَّ به الرحمن) وأحال إلى كلامه السابق المذكور آنفاً في سورة البقرة .

(٦) البيت لليزيد بن مفرّغ الحميري ، وهو مطلع أبيات قالها لما خرج من الحبس ، وقد قرّبت إليه بغلة من بغال البريد ، فركبها واستوى على ظهرها . وعبّاد هو عبّاد بن زياد .
والبيت في شعره ١١٥ ق ٣٩ ب ١ ، وهو مما احتجّ به النحاة ، انظره على سبيل المثال في المحتسب =

والجوابُ عن الآية أنَّ ﴿ تقتلون ﴾ و ﴿ تحبُّونهم ﴾ حالٌ وليس بصلة ، وقد استوفيتُ القولَ على ذلك في (إعراب القرآن)[1] ، وأمّا البيتُ ففيه ثلاثة أوجه :

ح١١٥ أحدُها : أنَّ (طليقاً) خبر (هذا) و (تحملين) حال / من الضمير في (طليق) والعائد محذوف . أي : تحملينه .

والثّاني : هو خبرٌ بعد خبرٍ .

والثالثُ : أن يكونَ حالاً والعاملُ فيه معنى الإشارة .

مسألة

الاسم الظاهرُ إذا دخلت عليه الألفُ واللام لم يكن موصولاً لما ذكرنا من قبل[2] . وقال الكوفيونَ : يكون موصولاً . واحتجّوا بقول الشاعر : [من الطويل]

١٨٣ـ لَعَمْري لأنْتَ البيتُ أُكرِمُ أهلَـــــه وأجْلِسُ في أفيـائِـه بـالأصـائـلِ

أي : أنتَ الذي أُكرم . وجوابه من وجهين :

أحدهما : أنَّ (البيت) مبتدأ ثانٍ و (أُكرم أهله) [الخبرُ .

والثّاني : أنه أرادَ : البيت الذي أُكرم][4] ، فحذفَ (الذي) للضرورة .

= ٩٤/٢ ، والأمالي الشجرية ١٧٠/٢ ، والإنصاف ٧١٧ ، وشرح المفصّل ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٢٤ ، ٧٩ ، والخزانة ٥١٤/٢ ، ٨٩/٣ .

قال ابن يعيش ٢٤/٤ : والشاهد فيه قوله : وهذا تحملين ، جعل هذا بمعنى الذي موصولاً وتحملين صلته . ولم يقرّ ابن يعيش هذا التوجيه وعارض الكوفيين مؤيداً مذهب البصريين .

(١) سبقت الإحالة عليه في الحاشيتين ٤ ، ٥ في الصفحة ١٢٠ .

(٢) انظر المسألة في الإنصاف ٧٢٢/٢ ، المسألة ١٠٤ ، وشرح الكافية ١٥/٣ ، و ٧٠ ، ٧١ .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في شرح أشعار الهذليين ١٤٢/١ ق ١٢ ب ٩ ، وانظر الإنصاف ٧٢٣/٢ ، وشرح الكافية ١٥/٣ و ٧٠ ، والخزانة ٤٨٩/٢ ، ٥٦٤ ، وفيها كلام مفصّل .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

مسألة

(ماذا) تكون على وجهين[1] :

أحدهما : هما اسمان فـ (ما) استفهام و (ذا) بمعنى الذي ، فعلى هذا يكون الجواب مرفوعاً[2] كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْئَلُونَكَ مَاذا يُنْفِقُونَ ؟ قُلِ : العَفْوُ ﴾[3] في قراءةِ مَنْ رفع .

---

(١) انظر سيبويه ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ ، وشرح المفصّل ١٤٩/٣ ، وشرح الكافية ٦٤/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٣٩/١ .

(٢) في ح : مرفوعاً علية .

(٣) سورة البقرة : ٢١٩/٢ ، قال ابن مجاهد في كتاب السبعة ١٨٢ : واختلفوا في فتح الواو وضمّها من قوله : ﴿ قلِ العفوَ ﴾ فقرأ أبو عمرو وحده : (قل العفوُ) رفعاً وقرأ الباقون نصباً . قال أبو بكر ـ أي ابن مجاهد ـ : أرى ابن عامر نصب أيضاً . قال : وحدثني عبد الله بن عمرو بن أبي سعد الورّاق ، قال : حدثنا أبو زيد عمر بن شبّة ، قال : حدثنا محبوب ، عن إسماعيل المكّي عن ابن كثير أنه قرأ : (قُل العفوُ) رفعاً . والمعروف عن المكيين النصب . وانظر التبصرة ١٦٠ ، وتلخيص العبارات ٧١ .
قال أبو علي الفارسي في الحجّة للقرّاء السبعة ٣١٦/٢ : العفوُ : ما فضل عن أهلك . قال : اعلم أن قولهم : (ماذا) تستعمل على وجهين : أحدهما أن يكون (ما) مع ذا اسماً واحداً ، والآخر : أن يكون ذا بمنزلة الذي ، والدليل على جعلها جميعاً بمنزلة اسمٍ واحدٍ قول العرب : عمَّاذا تسأل ؟ فأثبتوا الألف في (ما) ، فلولا أنَّ (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد لقالوا : عمّ ذا تسأل ؟ فحذفوا الألف من آخر (ما) كما حُذف من قوله : ﴿ عمَّ يتساءلون ﴾ [النَّبأ : ١/٧٨] ، و ﴿ فيمَ أنت من ذكراها ﴾ [النَّازعات : ٤٣/٧٩] فلمّا لم يحذفوا الألف من آخر (ما) علمت أنه مع ذا بمنزلة اسمٍ واحد ، فلم تحذف الألف منه لمّا لم يكن في آخر الاسم ، والحذف إنما يقع إذا كانت الألف آخراً إلا أن يكون في شعر كقول الشاعر :

على مـــا قـــام يشتمني لئيمٌ كخنزيرٍ تمرّغ في دمـــان

فإذا تبيَّن بما ذكرنا أن (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد كان قوله تعالى : ﴿ ماذا ينفقون ﴾ بمنزلة قوله : ﴿ ما ينفقون ﴾ ، وقوله ﴿ ماذا ﴾ في موضع نصب ، كما أن (ما) في قولك : ما ينفقون ؟ وأياً في قولك : أياً ينفقون ؟ كذلك . فجواب هذا (العفوَ) بالنصب كما تقول في جواب : ماأنفقتَ ؟ درهماً . أي : أنفقتُ درهماً . فهذا وجه قولِ مَنْ نصب (العفوَ) في الآية .
وأما وجه قول مَنْ رفع فقال (قل العفوُ) فإنّ (ذا) تُجعل بمنزلة الذي بعد ما ، ولا يُجعل معها بمنزلة اسم واحد ، فإذا قال : ﴿ ماذا أنزل ربكم ﴾ [النَّحل : ٢٤/١٦] ، فجواب هذا : قرآنٌ وموعظةٌ =

والوجه الثاني : أن يكون (ما) و (ذا) اسماً واحداً للاستفهام بمعنى : أيُّ شيءٍ . فعلى هذا انتصب (العفوَ)[1] في الآية ، ويكون موضعُ (ماذا) نصباً بـ (ينفقون) . فإن قيلَ : كيفَ جاءت (ذا) بمعنى (الذي) هنا ؟ قيلَ : لَمّا رُكِّبا حدثَ لهما معنىً وحكمٌ لم يكن في الإفراد على ما عُرف في[2] تركيبِ الحروفِ وغيرها ، وإنَّما كانت مع (ما) بهذا المعنى لأنَّ (ما) في الاستفهام[3] في غايةِ الإبهام فأخرجت (ذا) من التخصيص إلى الإبهام / وجذبتْها إلى معناها وأصارتها إلى إبهام (الذي) . فإنْ قيل : أفيجوزُ مثلُ ذلك في : مَنْ ذا ؟ قيلَ : لا ، لأنَّ (مَنْ) تخصّ مَنْ يعقلُ فليس فيها إبهامُ (ما)[4] . م١٣٤

مسألة

(أيُّهم) يكون بمعنى (الذي)[5] فإنْ وُصِلت بجملةٍ كانتْ معربةً[6] اتفاقاً كقولهم : لأضربنّ أيَّهم هو أفضل . فإنْ وصلتَها بمفردٍ كانت مبنيَّةً عند سيبويه . وذهبَ بعضُ البصريين ، والكوفيون[7] إلى أنّها معربةٌ .

وحُجَّة الأوَّلين[8] : أنَّ الأصلَ في (أيّ) أنْ تكونَ مبنيةً في الشرط والجزاء

= حسنة . فتضمر المبتدأ الذي كان خبراً في سؤال السائل ، كما تقول في جواب : ما الذي أنفقته ؟ مالُ زيد . أي : الذي أنفقتُه مالُ زيد . انتهى بتصرف .

(١) انظر التعليق السابق .

(٢) كلمة (ما عرف) ساقطة من ح .

(٣) كلمة (ما) زائدة بعد (الاستفهام) في ح ولا وجه لها .

(٤) (ما) ساقطة من ح .

(٥) انظر مباحث (أيّ) في سيبويه ٣٩٧/١ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٩/٢ ، المسألة ١٠٢ ، والمقتضب ٢٩٠/٣ ، ٢٩١ ، وشرح المفصَّل ٢١/٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٥٩/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٣٠/١ وما بعدها ، ومغني اللبيب ١٠٧/١ .

(٦) في ح : (معرفة) وهو تصحيف .

(٧) في ح : والكوفيين .

(٨) أي حجة البصريين .

والاستفهام لتضمُّنها معنى الحرف . وإذا كانت بمعنى (الذي) يجبُ أن تُبنى لنقصانها . إلاَّ أنَّ ذلك خُولفَ لِما نذكره في الاستفهام . وإذا حُذِف من صِلتها شيءٌ خالفتْ بقيّةَ أخواتها فازداد نقصانُها ومخالفتُها للأصل ، فيجبُ أن ترجعَ إلى حقّها من البناء واحتُجَّ بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعنّ من كلِّ شِيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمنِ عِتيّاً ﴾[1] .

واحتجَّ الآخرونَ بما قال الْجَرْميّ : خَرجتُ من البصرة فلم أسمعْ منذُ فارقتُ الخندقَ إلى مكّة أحداً يقول لأضربنّ أيُّهم أفضل ، بالضم ، بل بنصبها[2] . ولأنَّ (أيّهم) معربةٌ في غير هذا الموضع فتكون معربةً هاهنا . قالوا : والآيةُ محمولةٌ على غير ما ذكرتم[3] ، وفي هذه المسألة أقوالٌ قد ذكرناها في (إعراب القرآن)[4] .

---

(١) سورة مريم ٦٩/١٩ ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٠٨/٦ : وقرأ الجمهور (أيُّهم) بالرفع ، وهي حركة بناء على مذهب سيبويه ، فأيُّهم مفعول بننزعنّ ، وهي موصولة . وأشدّ خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة لأيّهم . وحركة إعراب على مذهب الخليل ويونس على اختلاف في التخريج . وأيّهم أشدُّ : مبتدأ وخبر محكيّ على مذهب الخليل ، أي الذين يقال فيهم : أيّهم أشدّ ، وفي موضع نصب ، فيعلَّق عنه لننزعنّ على مذهب يونس . والترجيح بين هذه المذاهب مذكور في علم النحو .
وفي البحر ١٢٩/٦ : وقرأ طلحة بن مصرّف ومعاذ بن مسلم الهرّاء أستاذ الفرّاء وزائدة عن الأعمش (أيَّهم) بالنصب مفعولاً بـ (لننزعنّ) . قال أبو حيان : وهاتان القراءاتان تدلاّن على أن مذهب سيبويه أنه لا يتحتَّم فيها البناء إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، وقد نقل عنه تحتّم البناء . وينبغي أن يكون فيه على مذهبه البناء والإعراب ، وانظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٨٦ ، وإملاء ما منَّ به الرحمن ٦٣/٢ .

(٢) انظر البحر المحيط ٢٠٩/٦ .

(٣) عبارة (ح) على غير ما ذكرتها في إعراب القرآن .. وعبارة م هي الصحيحة .

(٤) قال أبو البقاء في إعراب القرآن ؛ (إملاء ما منَّ به الرحمن) ٦٣/٢ : « ﴿ أيّهم أشد ﴾ يقرأ بالنصب شاذاً ، والعامل فيه ﴿ لننزعنّ ﴾ وهي بمعنى الذي . ويقرأ بالضمّ وفيه قولان : أحدهما أنها ضمة بناء وهو مذهب سيبويه ، وهي بمعنى الذي ، وإنما بنيت ههنا لأنَّ أصلها البناء ، لأنها بمنزلة (الذي ومَنْ) من الموصولات ، إلا أنها أعربت حملاً على كلٍّ أو بعض ، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب ، وإذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها بقية الموصولات ، فرجعت إلى حقّها من البناء بخروجها عن نظائرها وموضعها نصب بننزع » .
والقول الثاني : هي ضمة الإعراب . وفيه خمسة أقوال : =

والجوابُ : أمَّا حكاية الجرْمي فيجوزُ أن يكونَ ما سمعه لغةً لبعض العرب ، فإنَّ سيبويه حكى خلافَها ، فيُجمع بين الحكايتين ويُحمل الأمرُ فيها على لُغتين ، إلاَّ أنَّ الأقيسَ البناءُ . وأمَّا قياسُها عليها في الاستفهام والجزاء فلا يصحُّ لأنَّها هناكَ تامَّةٌ وهي هاهنا ناقصةٌ مخالفةٌ لأخواتها من الموصولات .

مسألة

لابدَّ في الصلة من عائدٍ على الموصول[1] لأنَّ (الذي) يصلح وصله لكلّ جملة ، والجملةُ في نفسها تامّة ، فلا تصير الجملةُ تماماً لـ (الذي) وكالجزء منه إلاَّ بالضمير الرابطِ لأحدهما بالآخر كما في الجملة التي هي خبر المبتدأ .

فصل

ويجوزُ حذفُ العائدِ المنصوب[2] كقولهِ تعالى : ﴿ أهذا الذي بَعثَ اللهُ

= أحدها : أنها مبتدأ وأشدّ خبره ، وهو على الحكاية ، والتقدير : لننزعنّ من كلّ شيعة الفريق الذي يقال : أيّهم . فهو على هذا استفهام . وهو قول الخليل .

والثاني : كذلك في كونه مبتدأ وخبراً واستفهاماً إلاّ أن موضع الجملة نصب بـ (ننزعنّ) ، وهو فعل معلّق عن العمل ، ومعناه التمييز ، فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه كقولك : علمت أيّهم في الدار . وهو قول يونس .

والثالث : أن الجملة مستأنفة ، وأيّ : استفهام ، و (من) زائدة . أي لننزعنّ كلّ شيعةٍ . وهو قول الأخفش والكسائي . وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب .

والرابع : أن (أيُّهم) مرفوع بـ (شيعة) لأنَّ معناه : تشيع . والتقدير : لننزعنّ من كل فريق يشيع أيّهم .. وهو على هذا بمعنى الذي . وهو قول المبرد .

والخامس : أن ننزع علّقت عن العمل ، لأنَّ معنى الكلام معنى الشرط . والشرط لا يعمل فيه ما قبله . والتقدير : لننزعنّهم تشيَّعوا أو لم يتشيَّعوا أو إن تشيَّعوا . ومثله لأضربنّ أيُّهم غضب ، أي إن غضبوا أو لم يغضبوا . وهو قول يحي عن الفرّاء . وهو أبعدها عن الصواب » . وانظر شرح المفصّل ١٤٥/٣ ، ١٤٦ .

(١) انظر شرح المفصل ١٥٠/٣ وما بعدها ، وشرح الكافية ٧/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٢٣/١ .

(٢) انظر سيبويه ٤٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٢/٣ ، وشرح الكافية ٢٤/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٣٢/١ .

رسولاً ﴾[1] ، لأنَّ الاسمَ طالَ لاجتماعِه من أربعة أشياء : الذي والفعل والفاعل والمفعول . ولا يجوزُ حذفُ المرفوع لأنَّه فاعلٌ والفاعلُ لا يُحذف ، ولا المجرورُ لأنَّه كجزءٍ من الجارّ ولذلك لم يكن إلاَّ متَّصلاً ، وقد جاء حذفُ المجرور أيضاً قليلاً إذا كانَ الفعلُ موجوداً ، وطريقُه أنَّه يعدِّي الفعلَ بنفسه بعد حذفِ الحرفِ ثم يَحْذِفُ الضميرَ وذلك كقوله تعالى : ﴿ فاصْدَعْ بِما تُؤمَرُ ﴾[2] ، أي : به . ثمّ حُذفتِ الباء فبقي : بما تُؤمَرُه . ثم حذفتِ الهاء . هذا إنْ جعلتَ (ما) بمعنى (الذي) أو موصوفةً . وإنْ جعلتَها مصدريَّةً لم تحتجْ إلى تقدير ضمير . ومنهم مَنْ يحذفُ الجارَّ والمجرورَ دفعةً واحدة .

فصل

ح١١٦ وأمَّا (أنَّ) الثقيلةُ المفتوحةُ و (أنْ) الناصبةُ للفعل [فهما][3] موصولتان / وهما حرفانِ بلا خلاف . فأمَّا (ما) المصدريّة فموصولةٌ أيضاً وهي حرفٌ . وقال الأخفشُ : هي اسمٌ[4] .

وحجّةُ الأوَّلين : أنه لا يعود إليها ضمير ، ولو كانت اسماً لاحتاجت إليه .

واحتجّ الآخرون : بأنَّها موصولةٌ غيرُ عاملةٍ ، فكانت اسماً كأمثالها من الموصولات .

والجوابُ : أنَّ الاسميَّةَ لا تثبتُ من حيثُ كانت موصولةً غيرَ عاملة ، فإنَّ ذلك

---

(١) سورة الفرقان : ٤١/٢٥ ، والشاهد في هذه الآية حذف العائد المنصوب ، والتقدير : بعثه .

(٢) سورة الحِجْر : ٩٤/١٥ ، قال الزمخشري في الكشاف ٤٥٩/٢ : والمعنى : بما تؤمر به من الشرائع ، فحذف الجارّ كقوله :

أمرتك الخير فافعلْ ما أُمرت به

ويجوز أن تكون (ما) مصدرية ، أي بأمرك ، مصدر من المبني للمفعول .

(٣) انظر بشأن (أنَّ) شرح المفصل ٥٩/٨ ، وبشأن (أنْ وما) ١٤٢/٨ ، وانظر ارتشاف الضرب ٥١٨/١ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٤٢/٨ .

ليس من حدِّ الأسماء ولا علاماتها ، لأنَّ كونَها موصولةً يخرجُها عن حكمِ الأسماء إذْ من حكمِ الأسْماء التَّمام . وكونها لا[٢] تعم حكمُ أكثرِ الحروف فعُلِمَ أنَّ الاسمية تثبت بدليلٍ غيرِ هذا . وقد ذكرنا ما يصلح أن يكون[٣] دليلاً على حرفيتها .

مسألة

الألفُ واللاّمُ بمعنى الَّذي اسمٌ . وحُكِيَ عن الأخفش أنها حرفٌ[٤] .

وحجَّةُ الأوَّلين : احتياجُها إلى عَوْدِ الضميرِ إليها على ما سبق .

واحتجَّ الآخرون بأنَّها تفيدُ التعريفَ فكانت حرفاً كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضةِ . وسببُ ذلك أنَّ الاسمَ الموصولَ تعرِّفه / صلتُه ، والألفُ واللامُ يُعرِّفان ما يدخلان عليه . م١٣٥

والجوابُ : أنَّ الألفَ واللاَّمَ ليستْ للتعريفِ هنا ، بل هي كـ (الَّذي) . والفرقُ بينهما[٥] وبينَ اللاَّم[٦] المعرِّفة ، أنَّ حرفَ الجرِّ إذا وقعَ قبل الموصول[٧] لم يتعلَّق بالصِّلةِ كقوله تعالى : ﴿ وكَانُوا فيهِ من الزَّاهدينَ ﴾[٨] ، وإنْ جعلتَ الألفَ واللامَ للتعريفِ جازَ أن يتعلَّق الجارّ بما دخلت عليه إذا صلح للعمل .

---

(١) عبارة (ح) : يخرجها من حكم الأشياء التامة .

(٢) (لا) ، ساقطة من م .

(٣) عبارة (أن يكون) ساقطة من ح .

(٤) انظر المقتضب ١٣/١ ، ١٩ ، وشرح المفصَّل ١٤٤/٣ ، وشرح الرضي ١١/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٣١/١ .

(٥) في ح : بينها .

(٦) كلمة (اللام) ساقطة من ح .

(٧) في ح : الموصولة .

(٨) سورة يوسف : ٢٠/١٢ .

فصل

ولا يتقدَّمُ شيءٌ من الصِّلةِ على الموصول[1] ، لأنَّ الصلةَ كَجُزْء من الاسم ، وتقديمُ بعض أجزاء الاسم على بعضٍ ممتنع وذلك قولك : سرّني ما صنعتَ اليومَ . إنْ نصبتَ : اليومَ سرّني ، جازَ تقديمُه وتأخيره ، وإنْ جعلْتَه ظرفاً لـ (صنعت) لم يجزْ تقديمُه بحال . وللعلّة التي ذكرنا لم يجز إيقاع الأجنبيّ بين الموصول والصلة [ولا إيقاع الصفة والبدل والعطف قبل تمام الصلة][2] ، كقولك : عجبت من الضاربين إخوتك الظريفين وزيدٍ .. ونحو ذلك . فلو[3] قدمتَ هذه الأشياءَ على (إخوتِك) لم يجزْ . فإن قلتَ : من الضاربين أجمعون إخوتك ، فجعلت أجمعين تأكيداً للضميرِ في الضاربين جازَ لأنه لا فصلَ فيه إذْ كان تابعاً لمعمول الموصول .

---

(١) انظر المقتضب ١٩٣/٣ ، وشرح المفصّل ١٥٠/٤ ، ١٥١ ، وارتشاف الضرب ٥٥٣/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من ح .

(٣) في ح : فإن .

باب الاستفهام

الاستفهامُ : طلبُ الإفهام . والإفهام : تحصيلُ الفَهْم . والاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنىً واحدٍ[1] . وقد يكونُ الاستفهامُ لفظاً وهو[2] في المعنى توبيخٌ أو تقريرٌ . فالتوبيخُ كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرونَ بِاللهِ ﴾[3] . والتقريرُ كقوله[4] : ﴿ وما تِلْكَ بيمينِكَ يامُوسَى ﴾[5] فقرَّره ليقول : ﴿ هيَ عَصَايَ ﴾[6] ، فإذا رآها صارَتْ حَيَّةً لم يَخَفْ لِعلمه أنَّ الله تعالى جعلَ ذلك آيةً له .

فصل

وحروفُ الاستفهام ثلاثة[7] : الهمزةُ و (أم) ، وقد ذُكِرا في العطف ، و (هَلْ) .

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ١٥٠/٨ : الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد ، فالاستفهام مصدر استفهمت أي طلبت الفهم ، وهذه السين تفيد الطلب ، وكذلك الاستعلام والاستخبار مصدر استعلمت واستخبرت ، ولما كان الاستفهام معنى من المعاني لم يكن بدّ من أدوات تدلّ عليه ، إذ هذه الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني . وحروفه ثلاثة : الهمزة وهل وأم .

(٢) في ح : وفي المعنى ..

(٣) سورة البقرة : ٢٨/٢ ، قال الزمخشري في الكشاف ٩١/١ : معنى الهمزة التي في (كيف) مثله في قولك : أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر ويدعو إلى الإيمان ، وهو الإنكار والتعجب ، ونظيره قولك : أتطير بغير جناح ، وكيف تطير بغير جناح ؟

(٤) في ح : ومن التقرير .

(٥) سورة طه : ١٧/٢٠ ، قال الزمخشري في الكشاف ٤٤/٣ : إنما سأله ليريه عظم ما يخترعه عزّ وعلا في الخشبة اليابسة من قلبها حيّةً نضناضةً ، وليقرر في نفسه المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب إليه ، وينبهه على قدرته الباهرة .

(٦) سورة طه : ١٨/٢٠ .

(٧) انظر المقتضب ٢٨٩/٣ ، وشرح المفصَّل ١٥٠/٨ ، وشرح الكافية ٤٤٦/٤ .

إلاَّ أنَّ (هل) قد تكونُ بمعنى (قَدْ) ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلْ أتى على الإنْسَانِ حِينٌ من الدَّهْرِ ﴾[1] في أحدِ القولين .

فصل

وقد شُبِّهتْ بهذه الحروفِ أسماءٌ وظروف ، فالأسماءُ (مَنْ) ويُسْتَفْهَمُ بها عمّن يَعْقِل ، وتستعملُ في غيرِه مجازاً . و (ما) لِما لا يعقل[2] ، وقد جاءتْ لمن يعقل . و (أيْ) تصلح لهما[3] . و (أينَ)[4] في المكان ، و (مَتَى)[5] في الزمان ، و (كَمْ)[6] في العدد ، و (كيفَ)[7] في الحال . و (أنَّى)[8] تكون بمعنى : متى ، وكيفَ ، ومِنْ أينَ ، فمن الأوَّل قوله تعالى : ﴿ أنَّى يُحْيِي هذهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِها ﴾[9] ،

---

(١) سورة الإنسان : ١/٧٦ ، قال الزمخشري في الكشاف ٥٣٢/٤ : هل بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة ، والأصل : أهل . بدليل قوله :

أهل رأونا بسفحِ القاعِ ذي الأكم

فالمعنى : أقد أتى ؟ على التقرير والتقريب جميعاً ، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب .

(٢) قال سيبويه ٣٠٩/٢ : ومَنْ وهي للمسألة عن الأناسي ويكون بها الجزاء للأناسي ، وتكون بمنزلة الذي للأناسي ... و (ما) مثلها ، إلا أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء . وانظر شرح المفصَّل ١٤٤/٣ .

(٣) سيبويه ٣٩٧/١ وما بعدها ، وشرح المفصَّل ١٤٥/٣ .

(٤) قال سيبويه ١١٢/١ : نظير (متى) من الأماكن (أين) فلا يكون (أين) إلا للأماكن ، كما لا يكون (متى) إلا لليالي والأيام . وقال في ٢٧٨/١ : معنى أين : في أي مكان . وقال في ٤٤/٢ : أين من الظروف التي لا تتصرف . وانظر شرح المفصَّل ١٠٤/٤ .

(٥) قال سيبويه في (متى) ١١١/١ : إنَّما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً ، فإنما الجواب فيه : اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا .
وقال في ٤٤/٢ : متى من الظروف التي لا تتصرف ، وقال في ٣١٢/٢ : متى : أي حين . وانظر شرح المفصّل ١٠٤/٤ .

(٦) عقد سيبويه باباً لـ (كم) ٢٩١/١ وما بعدها . وانظر شرح المفصَّل ١٢٦/٤ .

(٧) انظر سيبويه ٢٧٨/١ و ٣٥/٢ ، وشرح المفصَّل ١٠٩/٤ .

(٨) انظر سيبويه ٣١٢/٢ .

(٩) سورة البقرة : ٢٥٩/٢ ، وأنَّى هنا بمعنى كيف .

ومن الثاني قولُه تعالى : ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُم أَنَّى شِئْتُم ﴾[1] ، ومن الثالثِ قولُه : ﴿ أَنَّى لكِ هذا ﴾[2] ، ومنه قول الراجز :

١٨٤ـ

مِنْ أينَ عِشْرونَ لها مِنْ أَنَّى[3]

فصل

والغرضُ من الاستفهامِ بهذهِ الأسماء عمومُ السؤال المقتضي للجواب بالمسؤول عنه ، وهذا[4] لا يحصلُ من الاستفهامِ بالحرف ، لأنَّ الْمُسْتَفهَمَ عنه يختصُّ ببعضِ الجنس كقولك : أزيدٌ في الدار ؟ فيمكنُ المجيب أن يقول : لا . ولا يلزمه شيءٌ آخر بمقتضى هذا السؤال ، فيحتاج أن يحددَ سؤالاً آخر[5] وربَّما تسلسل . فإذا قلتَ : مَنْ في الدارِ ؟ ألزمتَ المسؤولَ الجوابَ بالمطلوب / بأوَّل مرة . ح١١٧

فصل

وأسماءُ الاستفهامِ تامَّة[6] لأنَّ الجملة تتمّ بها وبجزءٍ آخر بخلافِ الموصولة ، وكذلك هي في الجزاء تامّة .

---

(١) سورة البقرة ٢٢٣/٢ قال الزمخشري في الكشاف ٢٠٢/١ ﴿ فأتوا حرثكم أنّى شئتم ﴾ تمثيل ، أي فأتوهنّ ـ أي النساء ـ كما تأتون أراضيكم التي تريدون أن تحرثوها من أيّ جهة شئتم ، ولا تحظر عليكم جهة دون جهة . والمعنى : جامعوهنّ من أيّ شقّ أردتم ، بعد أن يكون المأتى واحداً وهو موضع الحرث .

(٢) سورة آل عمران : ٣٧/٣ ، قال الزمخشري في الكشاف ٢٧٥/١ : ﴿ أنّى لك هذا ﴾ : من أين لك هذا الرزق الذي لا يشبه أرزاق الدنيا .

(٣) البيت من أرجوزة رواها أبو زيد في نوادره : ٥٠ عن ثعلب ولم ينسبها . وهي في خزانة الأدب ١٨٧/٣ لمدرك بن حصين . وقبله :

لأجْعَلَنْ لأبنة عَمْ فنّا

(٤) في ح : ولهذا المعنى .

(٥) كلمة (آخر) ساقطة من ح .

(٦) أي لا تحتاج إلى صلة كالأسماء الموصولة .

فصل

وإعرابُ الجواب مثلُ إعراب السّؤال[1] كقولك : مَنْ عندَك ؟ فهذا مبتدأ وخبر . فإذا قلتَ : زيدٌ عندي[2] ، كان زيدٌ[3] مبتدأ ، كما كانت (مَنْ) لأنّها سؤالٌ عنه . وهو جوابٌ لها . وإذا قلتَ : مَنْ رأيتَ ؟ قلتَ : زيداً . أي رأيتُ زيداً . فتقدّرَ العاملَ المذكورَ في السؤال . فإذا قلتَ : بمن مررتَ ؟ قالَ : بزيدٍ . فيلزمُ إعادةُ الجارّ لأنّه لا يعمل مضمراً لضعفِه لاحتياجه[4] إلى ما يتعلّقُ به ، فلو حذفتَه حذفتَ شيئين .

فصل

فإنْ كانَ الجارُّ اسماً[5] بقيَ الاستفهامُ في اللفظ على حاله كقولك : لأضربنّ غلامَ[6] أيّهم في الدار . وقال كثيرٌ من النحويين : هو ضعيفٌ ، لأن الجار لا يعلّق عن العمل بخلاف الناصب والرافع .

فصل

ولا يَعْملُ في الاستفهامِ ما قبلَه ، لأنَّ أداةَ / الاستفهام لها صدرُ الكلام ، إذْ كانت تفيدُ في الجملة معنىً لم يكُنْ . فلو أعملتَ فيها ما قبلَها لصارت وسطاً وذلكَ ممتنعٌ كما يمتنعُ قولك : لأضربنّ أزيداً[7] في الدار .

---

(١) انظر مثل هذا في شرح المفصّل ١٠/٤ .
(٢) كلمة (عندي) ساقطة من م .
(٣) كلمة (زيد) ساقطة من م .
(٤) في ح : باحتياجه .
(٥) يعني هنا الجر بالإضافة .
(٦) كلمة (غلام) ساقطة من ح .
(٧) في ح : زيداً .

فإنْ قيلَ فقد جاءَ في الحديث : صنعتَ ماذا[1] ؟ قيل : هو محمولٌ على أنَّه قدَّرَ حذفَ الفعل وتركه ثم ابتدأ وقال : ماذا ؟ ولم يذكر بعدَه فِعْلاً لدلالة المذكور المقدَّر الحذفِ عليه . وقيل : أراد : ماذا صنعتَ ؟ فحذفَ (ماذا) ثم جاءَ بماذا بعدها[2] دليلاً على المحذوف .

وقيل : التقدير : أصنعتَ ؟ ثم استأنف استفهاماً آخر ، وقد حذفت أداة الاستفهام لدلالة الكلام عليها كقول الشاعر : [من الكامل]

١٨٥ـ كَذَبَتْكَ عَيْنُك أمْ رأيتَ بواسطٍ غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّبابِ خَيالا[3]

أي : أكذبتك عينُك ؟ وعلى هذا حُملت قراءة مَنْ قرأ : ﴿ اتَّخَذْناهُم سِخْرِيّاً ﴾[4] بكسر الهمزة .

---

(١) لم أجد هذا التعبير فيما رجعت إليه من كتب الحديث ، لكنه شائع في كتب النحاة . ووجدت شبيهاً به في شواهد التوضيح والتصحيح ٢٥٩ : في صحيح البخاري ١٣٥/٦ ، ط البابي الحلبي ١٣٧٧ هـ : أن عائشة قالت : « فالتفتُّ إلى أمي فقلت : أجيبيه . فقالت : أقول ماذا ؟ » .
قال ابن مالك في شواهد التوضيح ٢٦١ : وفي (أقول ماذا) شاهد على أن (ما) الاستفهامية إذا ركبت مع (ذا) تفارق وجوب التصدير ، فيعمل فيها ماقبلها رفعاً ونصباً ، فالرفع كقولهم : كان ماذا ؟ والنصب كقول أم المؤمنين رضي الله عنها : « أقول ماذا » .
وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزاً ، كقولك لمن قال : (عندي عشرون) : عشرون ماذا ؟

(٢) في ح : (وحدها) .

(٣) مطلع قصيدة للأخطل . شعر الأخطل ١٠٥/١ ق ١٠ ب ١ .
والبيت في سيبويه ٤٨٤/١ ، والخزانة ٥٠٢/٢ و ١٣/٣ و ٤٥٢/٤ ، ٤٥٥ ، وواسط : قرية غربيّ الفرات في الجزيرة . والغلس : الاختلاط ، أراد ظلمة آخر الليل ، والرباب : اسم امرأة . قال الأعلم : الشاهد فيه إتيانه بأم منقطعة بعد الخبر ـ أي بمعنى بل ـ حملاً على قولهم : (إنها لإبلٌ أم شاء) ، ويجوز أن تحذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها . والتقدير : أكذبتك عينك أم رأيت . هامش سيبويه ٤٨٤/١ .

(٤) سورة ص : ٦٣/٣٨ ، قال في كتاب السبعة ٥٥٦ : « قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم : (سِخْرِيّا) كسراً . وروى المفضَّل عن عاصم : (سُخْرِيّا) ضمّاً . وقرأ نافع وحمزة والكسائي : (سُخْرِيّا) ضمّاً » ، وهما لغتان . وانظر حجة القراءات لابن زنجلة ٤٩٢ ، وقال ابن خالويه في =

فصل

وجميعُ أسماء الاستفهام مبنيَّةٌ لتضمُّنها معنى الهمزة[1] إلاّ (أيّاً)[2] فإنَّها معربةٌ . قالوا : لأنَّها حُملت على نظيرِها وهو : بعضٌ ، ونقيضِها وهو : كلّ ، لأنَّها لا تنفكُّ عن الإضافةِ كما لا ينفكَّان عنها . والإضافةُ من أحكام الأسماء ، فإذا لزمت عارضتْ ما فيه من معنى الحرف فلم يُقوَ على بنائه .

= الحجّة ٢٣٤ : قوله تعالى : (سخريا) يُقرأ بكسر السين وضمها ، فالحجّة لمن كسر أنه أخذه من (السِّخْرِيّا) ، والحجّة لمن ضمَّ أنه أخذه من (السُّخْرة) ، وانظر الإتحاف ٣٨٩ و ٤٥٧ . ومما يجدر ذكره أن (سخريا) وردت بالقراءتين في (سورة المؤمنون) ١١٠/٢٣ ، وانظر كتاب السبعة ٤٤٨ .

(١) انظر أسرار العربية ٣٠ .

(٢) سبق التعليق عليها في مبحث الأسماء الموصولة ص ٧٨ .

بابُ الحكاية[1]

معنى الحكاية أنْ يأتيَ الاسمُ أو ما قامَ مقامَه على الوصف الذي كانَ عليه قبلَ ذلك . والحكايةُ تكونُ في المعارفِ والنكرات .

فالمعارفُ المحكيَّةُ مختصَّةٌ بالأعلام والكُنى عند أكثر العرب نحو : زيد وأبي محمّد .. وعلَّةُ ذلك من وجهين :

أحدهما : أنَّها أكثرُ دَوْراً في الكلام إذ كانت التعريفاتُ على الاختصارِ لا تحصلُ إلاَّ بها ؛ وما كثُر استعمالُه يُخصُّ بأحكامٍ لا توجدُ فيما قلَّ لأنَّه لا يلْتبِس .

والثَّاني : أن الأعلامَ قد غُيِّرت كثيراً نحو : مَحْبَب ومَكْوَزَة ومَوْهب وتَهْلَل . والحكايةُ تغيير ، فهو من جنس ما لحقها من التغيير .

فصل

فإذا قالَ القائلُ : جاءني زيدٌ . قلتَ : مَنْ زيدٌ ؟ رَفَعْتَ في السؤال البتةَ . وفي رفعه وجهان :

أحدهما : هو خبرُ مَنْ .

والثاني : هو فاعلُ فعلٍ محذوفٍ كأنَّك قلتَ : أجاءَك زيدٌ الذي من صفته كذا .. ليكونَ محكياً . لأنَّ الأوَّل فاعلٌ فيكونُ في الحكاية فاعلاً كما في النصب . وإذا قال :

---

(١) انظر مبحث الحكاية في سيبويه ٤٠١/١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، وفي المقتضب ٣٠٢/٢ وما بعدها ، وفي شرح المفصَّل ١٤/٤ ، وشرح الكافية ٧١/٣ وما بعدها ، وارتشاف الضرب ٣١٩/١ .

رأيتُ زيداً ، قلتَ : مَنْ زيداً[1] ؟ فـ (مَنْ) مبتدأ ، و (زيداً) مفعولٌ ، سَدَّ مسدَّ الخبر ، وكذلك في الجرِّ .

فصل

وإنَّما حكى الإعرابَ أهلُ الحجاز ، لأنَّ السامِعَ لهذا السؤال قد لا يكونُ سَمِع الكلامَ الأوَّلَ ، فأراد المتكلِّمُ أنْ ينبِّهه على أنَّ هناك كلاماً متقدِّماً هذا جوابُه وإعْرابُه . فأمَّا بنو تميمٍ فلا يحكون بل يرفعونَ بكلِّ حال[2] .

فصل

فإنْ عطفتَ أو وصفتَ لم يُحْكَ كقولك : ومَنْ زيدٌ[3] ، أو مَنْ زيدٌ الظريف . وعلَّته أنَّ الواو تعلّق مابعدها بما قبلها فلا يُحتاج / في ذلك إلى حكاية الإعراب . ١
والوصفُ يخصِّص فينبّه على كلام قبله[4] .

فصل

ولا تُحكى النكرةُ ، لأنَّ النكرةَ إذا أُعيدتْ أُعيدت بالألف واللام لئلا يُتوهَّم أنَّها غيرُ الأوَّل ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ كَمَا أرسَلْنا إلى فِرْعَونَ رَسُولاً فَعَصَى فِرعونُ

---

(١) سيبويه ٤٠٣/١ .

(٢) قال سيبويه : إذا قال الرجل : رأيت زيداً . فأهل الحجاز يقولون : من زيداً ؟ وإذا قال : مررت بزيدٍ . قالوا : من زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا زيدٌ . قالوا : من زيدٌ ؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، وهو أقيس الوجهين .

(٣) في ح : ومَنْ زيداً .

(٤) قال سيبويه ٤٠٤/١ : إن أدخلت الواو والفاء في (مَنْ) لم يكن فيما بعده إلا الرفع وانظر المقتضب ٣٠٩/٢ ، ٢٥٦/٤ .

الرَّسولَ ﴾[1] ، ومن هنا قال ابن عبَّاس : « لن يغلبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن »[2] ، والمعنى أنَّ قوله تعالى : ﴿ إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً ، إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً ﴾[3] ، فاليُسْرُ نكرة في الموضعين ، والثَّاني غيرُ الأوَّل . والعُسْر بالألف واللام فيهما فهما واحدٌ .

ومن العربِ مَنْ يحكي النكرةَ ، ومنه قولُ بعضِهم : تَكْفيني تمرتان . فقالَ له الآخرُ : دَعْنا من تمرتان . وقال آخرُ : ما أنتَ قرشياً . فقال : لستُ بقرشياً[4] .

فصل

وإذا أردتَ أن تحكيَ النكرةَ حكيتَها بـ (مَنْ) و (أي)[5] . فـ (مَنْ) تزيدُ عليها في الرفع واواً ، وفي النصب ألفاً ، وفي الجرِّ ياءً ، وتثنَّى / وتُجمعُ جمعَ التصحيح مذكراً كان[6] أو مؤنثاً ، وكلُّ ذلك في الوقفِ . فإذا قال : جاءني رجلٌ ، قلت : مَنُو . م١٣٧

---

(١) سورة المزمّل : ١٥/٧٣ ، ١٦ ، قال الزمخشري في الكشاف ٥١٣/٤ : فإن قلت : لِمَ نكّر الرسول ثمَّ عَرَّف ؟ قلت : لأنه أراد : أرسلنا إلى فرعون بعض الرسل ، فلَمَّا أعاده وهو معهود بالذكر أدخل لام التعريف إشارة إلى المعهود بعينه .

(٢) للزمخشري كلام نفيس في تفسير الآية ﴿ فإن مع العسر يسرا ، إن مع العسر يسرا ﴾ فليراجع في الكشاف ٦١٤/٤ ، ٦١٥ ، وهذه العبارة « لن يغلب عسر يسرين » رويت عن ابن مسعود وابن عباس . انظر زاد المسير ١٦٤/٩ ، وذكرها الزمخشري في حديث مرفوع إلى النبي ﷺ في الكشاف ٦١٥/٤ ، وتخريجه في الحاشية . قال الزمخشري : وإنما كان العسر واحداً ، لأنه لا يخلو إمَّا أن يكون تعريفه للعهد وهو العسر الذي كانوا فيه فهو هو .. وإما أن يكون للجنس الذي يعلمه كل أحد هو هو أيضاً . وأمَّا اليسر فمنكّر متناولٌ لبعض الجنس ، فإذا كان الكلام الثاني مستأنفاً غير مكرر فقد تناول بعضاً غير البعض الأول بغير إشكال .

(٣) سورة الشرح : ٥/٩٤ ، ٦ ، وسقطت الآية الثانية من ح .

(٤) قال سيبويه ٤٠٣/١ : وإذا قال : رأيت أخا زيدٍ ، لم يجز مَنْ أخا زيد ؟ إلا على قول من قال : دعْنا من تمرتان ، وليس بقرشياً ، والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالب .

(٥) انظر سيبويه ٤٠١/١ .

(٦) كلمة (كان) ساقطة من ح .

ورأيتُ رجلاً ، قلت[1] : مَنَا . ومررتُ برجلٍ ، قلت[2] : مَنِي . وجاءني رجلان ، فتقول : مَنَان . وفي الجرِّ والنصب : مَنين . [وجاءني رجالٌ . فتقول : منون ، وفي الجرِّ والنصب : مَنين][3] . وتزيدُ الهاءَ للمؤنث فتقول : مَنَهْ ومَنْتان ومنْتين ـ بسكون النونين ـ ومَنَات .

فصل

و (مَنْ) في جميعِ ذلك مبنيّةٌ[4] ، وحروفُ المدِّ علاماتٌ على الإعراب ، وليستْ إعراباً ولا حروفَ إعراب . والدَّليلُ على ذلكَ[5] من ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدها : أنَّ (مَنْ) تضمَّنتْ معنى الحرفِ ، وذلك مستمرٌّ فيها فيستمرّ البناء .

والثاني : أنَّ هذهِ العلاماتِ لا تثبتُ إلاَّ في الوقْفِ ، والإعراب يزولُ في الوقف . وأما قول الشاعر : [من الوافر]

١٨٦ـ أَتَوْا نـــارِي فقلتُ : منــون أنتم[6] .....

فمن إجراء الوصْلِ مجرى الوقف اضطراراً .

والثالث : أنَّ هذه الحروفَ لو كانتْ إعراباً ، لكان الكلامُ تامّاً وليس كذلك . فإنْ

---

(١) كلمة (قلت) ساقطة من ح .

(٢) كلمة (قلت) ساقطة من ح .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٤) انظر سيبويه ٤٠٣/١ .

(٥) كلمة (ذلك) ساقطة من م .

(٦) البيت بتمامه :

أتــوا نـــاري فقلت مَنُـــونَ أنتم فقالوا : الجنّ ، قلتُ : عِموا ظلاما

والبيت من شواهد سيبويه ٤٠٢/١ ، قال الأعلم : « الشاهد فيه (منون أنتم) وجمعه لـ (مَنْ) في الوصل ، وإنما يُجمع في الوقف ، وجاز ذلك ضرورة . وصف أن الجنّ قد طرقته ، وقد أوقد ناراً =

قيلَ : فقد قالَ بعض العرب : ضَربَ مَنٌ مناً . قيل : هذا شاذٌّ لا يعوّل عليه[1] .

فصل

إذا[2] حكيتَ بـ (أيّ) أعربْتَهـا[3] فتقـول إذا قـال : جـاءني رجـلٌ ، : أيٌّ[4] . وكـذلـك في النصب والجرِّ ، وتُثنّى وتجمع فتقول : أيّـان وأيّيْن . وأيُّون وأيِّيْن ، وأيّـة وأيَّتان وأيّتين وأيّات .

فصل

فإذا وصلت (مَنْ) و (أيّاً) بشيءٍ بعدها بطلتِ الحكايةُ وكان الكلامُ مستأنفاً .

فصل

وأمَّـا الجمـلُ فتحْكَى بلفظهـا سمّيتَ بهـا أو لم تُسمِّ ، فمما سُمِّي بـه : تـأبَّـطَ شرّاً ، وذرّى حبّاً . وما لم يُسَمَّ به كقولِكَ : جاءَني زيدٌ ، ونحوه . ومِمَّا يُحكى ما يُرى مكتوباً على خاتمٍ ونحوه فإنَّه يُنطقُ به بصورتِه فمِمَّا جاءَ من ذلك : [من المتقارب]

= لطعامه . ونصب (ظلاماً) على التمييز ، كما تقول : انعموا بالاً ، والمعنى : نعم بـالكم ، ونعم ظلامكم على الاتساع ، ويجوز نصبه على الظرف » .

والبيت من أبيات متنازع في نسبتها ، وسيبويه لم ينسبه إلى أحد ، ونسبـه ابن السيرافي في شرح أبيـات سيبويه لسُمير الضبي ، وفي الخزانة ٣/٣ لشُمير ، وفيه ٦/٣ أنه لجذع بن سنان .. إلخ .

(١) قال سيبويه ٤٠٢/١ : وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : (ضَرب مَنٌ مَنـاً) ، وهـذا بعيـد لاتتكلم بـه العرب ، ولا يستعمله منهم ناس كثير .

(٢) في ح : فإن .

(٣) انظر سيبويه ٤٠١/١ باب أي إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة . والمواضع السابقة المشار إليها في حاشيتنا في أول باب الحكاية .

(٤) في ح : أيٌّ يافتى . وهي صحيحة . انظر سيبويه ٤٠١/١ .

١٨٧ـ وأصفر من ضَرْبِ دارِ الملـــــــــوكِ يلـــوحُ على وجْهِـــــه (جَعْفَرا)[1]

قيلَ : كانَ على الدينارِ مكتوبٌ (جعفراً) أي : اقصُدوا جعفراً .

وقيل : (جعفراً) منصوب بفعل محذوف دلَّ عليه (يلوحُ) ، والتقدير : يلوحُ المكتوبُ فيبيِّنُ جعفراً . وقيل : هو منصوبٌ بالمصدر ، أي مِنْ أنْ ضربَ صاحبُ دارِ الملوك جعفرا ، وهذا بعيدٌ ، لأنَّ (يلوحُ) يفصل بين المصدرِ ومعمولِه .

---

(١) قال ابن عقيل في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد ٣٧٩/١ :
إذا تعلّق للفرد الذي هو في التقدير بعض جملة بغير القول ، ونوي تمام الجملة جيء به أيضاً محكياً ، فتقول إذا رأيت على خاتم (محمدٌ) منقوش ، قرأت (محمدٌ) بالرفع ، لأن مراد ناقشه : صاحبه محمدٌ أو نحو ذلك ، فيحكى مقصوده ، ولو أدخلت رافعاً ، وكان هو منصوباً جئت به منصوباً حكايةً له ولناصبه المنويّ ، ومنه قول الشاعر يصف ديناراً نقش عليه اسم جعفر البرمكي منصوباً :
وأصفر من ضرب دار الملـــــــــوكِ يلـــوح على وجهـــــه (جعفرا)
أراد الناقشُ : أذكر جعفراً أو نحوه ، فأسند الشاعر (يلوح) إلى الجملة مراعياً لقصد الناقش . ولم أقع على قائل البيت .

باب الخطاب

حرفُ الخطاب الكافُ في[1] ذاك[2] ، وقد دَلَلْنا على أنَّها حرفٌ في باب المعرفة . فإنْ قيلَ : فكيف تثنَّى وتُجْمَع وهي حرفٌ ؟ قيل : فيه جوابان :

أحدُهما : أنَّ ذلك ليس بتثنيةٍ ولا جمعٍ[3] بل صيغةٌ وضعتْ لها كما ذكرنا في أنتما وأنتم .

والثاني : أنَّ الكافَ في الأصلِ اسمٌ مضمرٌ ، ثُمَّ خُلِعَتْ دلالةُ الاسميةِ عنها وبقيتْ لمجرّدِ الخِطاب ، فبقيَ عليها اللفظُ الذي كانَ لها وهي اسمٌ ، وهذا يرجعُ إلى معنى الأوَّل ، لأنَّ الاسم المُضْمَر لا يُثنّى ولا يُجمع على التحقيق[4] .

فصل

ومقصودُ هذا البابِ أنَّك إذا سألتَ عن شيءٍ جعلتَ أوَّلَ كلامِك للمسؤولِ عنه اهتماماً به ، وجعلتَ آخرَه للمسؤول المخاطبِ فتفرد وتثنّي وتجمع وتؤنِّث على حسب ذلك كقولك : كيفَ ذلك الرجلُ يا رجلُ . فـ (ذا) للغائب المسؤول عنه ، والكاف للمسؤولِ المخاطب فتفتحُه في المذكر وتكسرُه في المؤنث . وجميعُ ما يُتَصوَّرُ من المسائل

---

(١) في ح : في نحو ذاك .

(٢) انظر هذا المبحث في سيبويه ١٢٤/١ ، ١٢٥ ، والمقتضب ٤٠/١ ، ٢٠٩/٣ ، ٢١٠ ، ٢٧٧ ، وشرح المفصّل ١٣٤/٣ .

(٣) في ح : ولا يجمع .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١٣٤/٣ : والذي يدل على تجردها ـ أي كاف الخطاب ـ من معنى الاسمية أنها لو كانت باقية على اسميتها لكان لها موضع الإعراب ، إما رفع وإما نصب وإما خفض ، وذلك ممتنع هاهنا .

ستٌّ وثلاثون مسألة / . وهذا المقدارُ أدَّت إليه القِسْمةُ الضروريّة ، لأنَّك إذا سألتَ عن ١١٥
رجلٍ كانَ في المخاطب ستٌّ مسائلَ ، وهي أنْ يكون المخاطبُ رجلاً ورجلين ورجالاً ،
وامرأةً وامرأتين ونساءً ، فتقول : كيف ذاكَ ؟ وذاكُما وذاكُمْ . وذاكِ وذاكُما وذاكُنَّ .
وإنْ كانَ المسؤولُ عنه رجلين فكذلك تقولُ : كيفَ ذانِك الرجلانِ يا رجلُ ؟ وكيف
ذانِكما وذانكم . وذانِكِ وذانكما وذانكنّ . وإنْ كانوا رجالاً / قلتَ : أولئك وأولئكما ١٣٨
وأولئكم ، وأولئكِ وأولئكما وأولئكنّ . وإنْ كان المسؤولُ عنه امرأة قلتَ : كيفَ
تِلك ؟ وتلكما وتلكُم ، وتلكِ ـ بكسر الكاف ـ وتِلكُما وتِلْكُنّ . وكذلك كيفَ
تانِكَ ؟ وتانِكما وتانِكم . وتانكِ وتانِكما وتانكنّ . وإن كانوا نساءً كانت الإشارة بأولاء
كالرجال فتقول : أولئكَ وأولائِكما وأولئكم . وأولئكِ وأولئكما وأولئكنّ . والرجلُ
وصفٌ لذا أو بيانٌ .

بابُ النَّسَب

ويُسمَّى إضافةً . ومعناها أن يضيفَ شيئاً إلى بلدٍ أو قبيلةٍ أو صناعة إضافةً معنويّةً كقولك : مكيّ وتميميّ[1] . وإنَّما سمِّي نَسَباً لأنَّك عرَّفته بذلك كما تعرِّفُ الإنسانَ بآبائه .

فصل

وإنَّما زيد على الاسم في النَّسَب حرفان لنقْلِه[2] إلى المعنى الحادث ، كتاء التأنيث وعلامةِ التثنيةِ والجمع ، وإنَّما زيدت الياء دون غيرِها من حروف المدّ لأوجه :

أحدها : أنَّ الواو والألفَ لو زيد أحدُهما لم[3] يبقَ لفظُه من أجل الإعراب ، والياء يبقى لفظُها معه .

والثاني : أنَّ علامةَ النَّسب تشبه علامةَ التأنيثِ لِمَا نبيِّنه من بعدُ ، والياءُ أشبهُ بتاء التأنيث .

---

(١) قال سيبويه ٦٩/٢ : هذا باب الإضافة وهو باب النسبة . اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجلٍ فجعلته من آلِ ذلك الرجل ، ألحقت ياءي الإضافة ، فإن أضفته إلى بلدٍ فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة ، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيّ أو قبيلة .
وقد ميّز ابن يعيش بين الإضافة والنسبة بقوله في شرح المفصّل ١٤١ بأن النسبة هي إضافة من جهة المعنى وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ ، وذلك أنك في الإضافة تذكر الاسمين وتضيف أحدهما إلى الآخر نحو : غلام زيد ، وصاحب عمرٍو ، وفي النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده ثم تزيد عليه زيادة تدلّ على النسب ، وتكتفي بتقدُّم الموصوف عن ذكر المنسوب .

(٢) في ح : حرف لِنقله .

(٣) في ح : لو زيدا لم يبق .

والثالثُ : أنَّ الياءَ أخفُّ من الواو . والألفُ لو زيدت لصار[1] كالمقصور[2] .

فصل

وإنَّما كانت مشددةً لأمرين[3] :

أحدهما : أنَّها إذا شُدِّدت احتملتِ الإعرابَ ، وإذا كانت واحدةً لم تحتملْه إذا تحرَّك ما قبلَها .

والثَّاني : أنَّ النسبَ إضافةُ شيءٍ إلى شيء في المعنى ، فأشبه التثنية والجمعَ ، وكما زيدَ عليهما حرفانِ كذلك زيدَ هاهُنا .

فصل

وإنَّما كُسِرَ ما قبلَ الياء لأمرين[4] :

أحدهما : أنَّ الكسرةَ من جنْسِ الياء فهي معها أخفُّ من غيرها .

---

(١) في ح : لصارت .

(٢) انظر هذه العلل مبسوطةً في شرح المفصَّل ١٤١/٦ ، ١٤٢ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ١٤٢/٥ . وإنما كانت ياء النسب مشددة لأمرين : أحدهما : أن لا تلتبس بياء المتكلم . والثاني : أنها لو لحقت خفيفة وما قبلها مكسور لثقل عليها الضمة والكسرة ، كما ثقلتا على القاضي والداعي ، وكانت معرَّضةً للحذف إذا دخل عليها التنوين ، فحصّنوها بالتضعيف ، ووقع الإعراب على الثانية ، فلم تثقل عليها ضمة ولا كسرة لسكون الياء الأولى .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ١٤٢/٥ : وإنما كان ما قبلها مكسوراً لأمرين : أحدهما : أنها مدّة ساكنة ، وإنما ضوعفت خوف اللبس ، وحرف المدّ لا تكون حركة ما قبله إلاَّ من جنسه . الأمر الثاني : أنه لَمّا وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يفتح ، لئلا يلتبس بالمثنى ، فكانت الكسرة أخفَّ من الضّمة فعدلوا إليها .
فإن قيل : فهل هذه الياء حرف أو اسم ؟ فالجواب أنها حرف كتاء التأنيث لا موضع لها من الإعراب . وذهب الكوفيون إلى أنها اسم في موضع مجرور بإضافة الأوّل إليه ، واحتجُّوا بما يحكى عن العرب « رأيت التيميَّ تيم عديٍّ » بجرِّ تيم الثاني ، جعلوه بدلاً من الياء في التيمي ، وإذا كان بدلاً منه كان اسماً ، لأنَّ =

والثاني : أنه[1] لوضُمَّ لوجبَ تحويلُها إلى الكسرِ لأنَّ اليـاءَ السـاكنـةَ لا تثبتُ بعـد الضمَّة ، ولو فُتح لالتبسَ بالمثنى والمضاف فلم يبقَ سوى الكسر .

فصل

ويشْبه النَّسَبُ التثنيةَ من ثلاثةِ أوجه[2] :

أحدها : أنَّ في آخرِ كُلِّ واحدٍ منهما زائدين .

والثاني : أنَّ كلَّ واحدٍ منهما منقولٌ ، فالتثنيـة نقلتِ المعرفـةَ إلى النكرة ، والنسبُ نقلٌ من الجمود إلى الوصف .

والثالثُ : أنَّ حرفَ الإعراب في كلِّ واحدٍ منهما هو الزائـد دون مـا كان قبل ذلـك حرفَ إعراب .

فصل

وتشبه ياءُ النَّسبِ تاءَ التأنيث من ثلاثةِ أوجهٍ[3] :

أحـدهـا : أنَّـه ينقلُ الجنسَ إلى الواحـد مثل : زَنْج وزَنْجيّ ، ورُوم ورُوميّ ؛ كما تقول : تَمْرٌ وتَمْرةٌ ، ونَخْل ونَخْلَة .

= حكم البدل حكم المبدل منه ، وهو فاسد من قبل أن الياء حرف معنى دالّ على معنى النسب ، كما أنّ تـاء التأنيث حرف دالّ على معنى التأنيث وليست كناية عن مسمّى فيكون لهـا موضع من الإعراب ، مع أن الاسم الـذي لـه موضع من الإعراب هو الـذي يتعـذّر ظهور الإعراب في لفظـه فيحكم على محلّـه . وأمّـا ما حكوه من قولهم : (رأيت التيميّ تيمِ عديّ) فإن صحت الرواية فهو محمول على حذف المضاف .

(١) كلمة (أنه) ساقطة من م .

(٢) انظر شرح المفصّل ١٤٤/٥ .

(٣) انظر شرح المفصّل ١٤٢/٥ .

والثَّاني : أنَّها تنقل الاسمَ من الأصلِ إلى الفرع . فالأصلُ : الاسم ، والفرعُ : الصِّفةُ ، كما تنقل التاءَ من التذكير إلى التأنيث .

والثالثُ : أنها تصيرُ حرفَ الإعراب كما أنَّ التَّاء كذلك .

فصل

وإذا نسبتَ إلى اسمٍ أقررتَه على حاله إلاَّ ما أستثنيه . والْمُسْتثنى من ذلك ضربان : مقيسٌ ، ومسموعٌ لا يقاس عليه .

فمن الْمَقِيسِ الثلاثيُّ المكسورُ العين مثل : نَمِر وَشَقِرة[1] ، فإنَّ عينَه تُفتحُ في النَّسب فِراراً من تَوالي الكسرتين والياءين[2] .

فصل

فإن[3] كانَ المكسورُ العين أربعةَ أحْرُفٍ مثل : المُغْرِب وتغْلِب ، فأكثرهم يقرّ الكسرةَ[4] في النَّسب لوجهين :

---

(١) ذهب سيبويه إلى أنَّ كسرة العين تقلب فتحة عند النسب إلى مكسور العين الثلاثي نحو : نِمر ونَمَريّ ، وشَقِرة وشَقَريّ ، وسلمِة وسَلَميّ ، ودُؤلي في الدّئل . الكتاب ٧٣/٢ ، وعلل ذلك ابن الأنباري في أسرار العربية ٣٧٣ بأنه لطلب التخفيف ، وانظر شرح المفصَّل ١٤٥/٥ ، وشرح الشافية ١٧/٢ ، ١٨ .
والنمريّ نسبة إلى بني نمر ، والشَّقَريّ نسبة إلى شَقِرة ، وهي شقائق النعمان ، وهو نبات له نَوْر أحمر واسمه العلمي Anemone ، أما الدؤلي والسَّلَمي فنسبة إلى قبائل .

(٢) هذه العبارة بدءاً من (فراراً) ساقطة من ح .

(٣) كلمة (فإن) ساقطة من ح .

(٤) انظر سيبويه ٧٣/٢ ، وشرح المفصَّل ١٤٦/٥ ، وشرح الشافية ١٨/٢ ، ١٩ .
قال ابن يعيش : فأمَّا مثل تغلب ويثرب مما هو على أربعة أحرف ، فالباب أن تأتي به على لفظه من غير تغيير ، فتقول : تغلبيّ ، ويثربيّ ، ومغربيّ ، لأن فيه حرفين غير مكسورين ، التاء من تغلب مفتوحة والغين ساكنة ، ومنهم من يفتح ويقول : تَغْلَبيّ ويَثْرَبيّ ومَغْرَبيّ ، ويشبهون المكسور منه بالمكسور في شقِرة ونمِر ، ولم يحفلوا بالساكن ، كأنهم نسبوا إلى تلِب من تغلب ، وأهملوا الغين لسكونها ، =

أحدهما : أنَّه لما سكّن ما قبل العين صارَ المتحرك بمنزلة أوَّل كلمةٍ ، والذي قبله كآخر كلمة موقوفٍ عليها فيقرّ الكسرة كالنسبِ إلى عِدة : عِدِيّ[1] .

والثاني : أنَّ كثرة الحروف والفصل بالسَّاكن غلبا على الكسرة وصارت كالمنسيّ
ح ١٢٠ معها . ومن العربِ مَنْ يفتحُها قِياساً على الثّلاثيّ . /

فصل

إذا[2] نسبتَ إلى مقصورٍ ثلاثيّ قلبتَ ألفَه واواً[3] لأنَّ ياء النسب لا يسكّن ما قبلها ، والألفُ لا تكونُ إلاَّ ساكِنةً ، وقُلبت واواً لا غير سواء كان أصلُها الواوَ
م ١٣٩ أو غيرها ، لأنَّها مع ياءِ النَّسب أخفُّ من الياء ، ولم تُحذفِ / الألفُ لالتقاء الساكنين ، لأن الاسم [الثلاثيّ][4] أقلّ الأصول ، فالحذفُ منه إجحافٌ به ومؤدٍّ إلى اللبسِ[5] .

فصل

فإنْ كانَ المقصورُ أربعةَ أحرفٍ[6] ففيه القلبُ ، لأنَّ الاسمَ لم يبلغْ غايةَ الأصول فخرجَ على الأصل وجاز[7] الحذفُ لأنَّه يبقى على زِنَةِ أقلِّ الأصولِ ، ويصير بالزيادة

= وكذلك ما كان مثله . وليس ذلك بقياسٍ عند سيبويه والخليل ، وهو عند أبي العبَّاس المبرِّد قياسٌ مطَّرد . شرح المفصَّل ١٤٦/٥ .

(١) انظر شرح المفصَّل ٣/٦ .

(٢) في ح : فإن .

(٣) سيبويه ٧٢/٢ ، وعللُ أبي البقاء هنا مأخوذة عن سيبويه بتصرف . وانظر شرح المفصل ١٤٩/٥ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) من أمثلة ذلك قولك : عصا : عصويّ . رحى : رحويّ ، حصى : حصويّ . فتى : فتويّ ، انظر شرح المفصَّل ١٤٩/٥ .

(٦) كلمة (أحرف) ساقطة من ح .

(٧) في ح : (جاز) .

على زِنة أكثرِها . ومنهم مَنْ يزيدُ الواوَ فيقول دُنياوِيّ وهو شاذّ[1] ضعيف في القياس وهو يشبه مدّ المقصور[2] .

فصل

فإن كانَ[3] خمسة أحرفٍ حذفت لا غير[4] نحو قولك في : مرتجى : مُرْتجيٌّ ، لأن الاسم بلغ أكثر الأصول وبالزيادة[5] يصير سبعة أحرف .

---

(١) في م : منآد .

(٢) انظر سيبويه ٧٧/٢ ، وشرح المفصّل ١٤٩/٥ ، وشرح الشافية ٣٩/٢ ، ٤٠ .
قال ابن يعيش : فإن كان المقصور على أربعة أحرف ، والحرف الثاني ساكن ، فلا تخلو الألف في آخره من أن تكون منقلبة أو زائدة للتأنيث نحو : حُبْلى وسَكْرى وعطشى وحزوى ، فالأجود في هذا حذف الألف فيقال : حُبْليّ وعطشيّ ، وذلك أنّهم شبّهوا ألف التأنيث بتاء التأنيث في الحذف ، فحذفوها كحذفها . ويجوز مدُّها فيقال : حُبلاويّ وسكراويّ تشبيهاً بالمؤنث الممدود نحو : حمراء وصفراء ، ويجوز قلب الألف واواً فيقال : حُبلويّ وسكرويّ كما يقال : كسرويّ ، شبهوها بالمنقلبة في نحو : ملهويّ ومغزويّ ، فهذه ثلاثة أوجه ، أحدها : حُبليّ بحذف الألف وهو أجودها ، ثم حبلاويّ ثم حُبلويّ .
« فإن كانت الألف لغير التأنيث ، وهو على أربعة أحرف ، والرابع ألف مقصورة وثانيها ساكن ، ففي المنقلبة نحو : ملهى ومغزى ومحيا وأعشى ، ثلاثة أوجه ، أجودها أن تقلب الألف واواً ، فيقال في النسب إلى (ملهى) : ملهويّ ، وإلى (محيا) : محيويّ ، وإلى (أعشى) : أعشويّ .. والثاني أن تمدّ وهو ضعيف فتقول : ملهاوي ومغزاويّ تشبيهاً بالزائدة الممدودة للتأنيث . والثالث أن تحذف الألف فتقول : ملهيّ ومغزيّ » ، عن شرح المفصّل ١٤٩/٥ ، ١٥٠ بتصرف محدود .

(٣) أي الاسم المقصور .

(٤) قال سيبويه ٧٨/٢ : هذا بابُ الإضافة (النسبة) إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف ، تقول في حُبارى : حُباريّ ، وفي جُمادى : جُماديّ ، وفي قرْقرى : قرْقريّ . وكذلك كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف .. وإنما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذفَ ، لأنه حين كان رابعاً في الاسم بزنة ما ألفه منه ، كان الحذف فيه جيداً ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه ، فلَمّا كثر العدد كان الحذف لازماً .
وانظر شرح المفصّل ١٥٠/٥ ، وشرح الشافية ٤٠/٢ .

(٥) في ح : فبالزيادة .

فصل

فإنْ نسبتَ إلى منقوصٍ ثلاثيّ نحو : عَمٍ وشَجٍ ، أبدلتَ من الكسرة فتحةً كما فعلتَ في نمِر ، فتقلبُ الياءَ ألفاً فيصير كالمقصور[1] .

فصل

فإن كانَ أربعةَ أحرفٍ نحو : قاضٍ جازَ إبدالُ الكسرةِ فتحةً ، فتقلب الياء ألفاً ثم واواً لأنّه أوسطُ الأصول . وجازَ حذفُ الياء وتبقى الكسرةُ كما ذكرنا في المقصورِ الرُّباعيّ[2] . فإنْ كان خمسةَ أحرفٍ فالحذف للطّول لا غير[3] .

فصل

فإنْ كانَ قبلَ الطَّرف ياءٌ مشدَّدة نحو : أُسيِّد وحُميِّر[4] ، حذفت الثانيةَ المتحركةَ لئلاّ تتوالى الكسرتانِ والياءان ، والتي[5] تبقى الساكنة . فإنْ كانَ بعدَ المشدَّدةِ ياءٌ

---

(١) أي تقلب الألف المشار إليها إلى واو . قال سيبويه ٧٢/٢ : وإذا كانت الياء ثالثةً وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً ، فإنّ الإضافة إلى ذلك الاسم تصيّره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه ، وذلك قولهم في عمٍ : عَمَويّ . وفي رَدٍ : ردويّ ، وقالوا كلهم في الشجي : شجويّ . وانظر شرح الشافية ٤٢/٢ .

(٢) انظر سيبويه ٧١/٢ ، وشرح المفصّل ١٥١/٥ ، قال ابن يعيش : فأما إذا كانت (الياء) رابعة فإن الباب فيه عند سيبويه حذف الياء لالتقاء الساكنين . تقول في قاضٍ ورامٍ ورجل يسمّى (يرمي) : قاضيّ وراميّ ويرميّ ، ويجوز قاضويّ .

(٣) انظر سيبويه ٧١/٢ ، وشرح المفصّل ١٥٣/٥ ، وشرح الشافية ٤٠/٢ ، وأمثلة ذلك : حُبارى : حُباريّ . مصطفى : مصطفيّ .

(٤) قال سيبويه ٨٥/٢ : هذا باب الإضافة إلى كلّ اسمٍ وليَ آخرُه ياءين مدغمةً إحداهما في الأخرى وذلك نحو : أسيّد وحُميّر ولُبيّد ، فإذا أضفت إلى شيء من هذا ، تركتَ الياء الساكنةَ وحذفت المتحركةَ لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء ، والتي في آخر الاسم ، فلَمّا كثرت الياءات وتقاربت ، فتوالت الكسرات التي في الياء والدال ، استثقلوه فحذفوا ، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم . وانظر تتة التعليل في سيبويه . وانظر أيضاً شرح المفصّل ١٤٧/٥ .

(٥) في م : الذي .

ساكنة لم تحذِفْ شيئاً كقولك في تصغير مُهوِّم : مهيِّم مهيّميّ[1] ؛ لأنَّ الطَّرَف لا كسرةَ تليه .

فصل

فإنْ كانَ في آخر الاسم ياءٌ مشدَّدةٌ قبلها حرفٌ واحدٌ نحو : حيّ[2] فككتَ الإدغامَ وقلبتَ الياءَ الثانيةَ ألفاً ثم واواً فتقول : حَيَوِيّ[3] . وإنَّما فعلت ذلك لئلاّ يتوالى أربعُ ياءات . وتقول في لَيٍّ وطيّ : لوويّ وطوويّ ، فأظهرتَ الواو التي هي عينٌ لزوالِ الموجب لِتَغييرِها ، وقُلبتِ الياءُ على ما ذكرنا .

فصل

فإنْ كانَ قبلَ الياء المشدَّدةِ حرفان مثل : عَدِيّ وقَصِيّ[4] ، فمن العرب مَنْ يُقرُّه

---

(١) انظر سيبويه ٨٦/٢ ، وشرح المفصَّل ١٤٧/٥ ، قال ابن يعيش : وأما (مُهيّم) فهو على ضربين ، يكون تصغير مهوّم من قولهم : هوّم يهوّم إذا نام ، وذلك لأنك لما صغرته حذفت إحدى الواوين لأنها زائدة ، يخرج بها الاسم عن بناء التصغير ، كما تحذف إحدى الدالين من مقدّم ، فيصير : مُهَيْوِم ، فتقلب الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها ، كما قلبتها في أُسيّد . ثم لك وجهان إن شئت أن تعوّض وإن شئت لا ، فإذا نسبت إليه لزم التعويض لتفصل الياءُ الساكنة بين الياءين الثقيلتين ولم يحذفوا الياء الخفيفة لئلا يصير إلى مثال حميريّ فيلزم فيه حذف ياءين فتقول : مهيمي خفيفة ، والذي فيه عندي أنك لما صغّرت (مهوّماً) لم تحذف منه شيئاً لأنَّ الواو الثانية وقعت رابعة موضع العوض ، ولم تحذف وقلت : مهيّم ، كما تقول في كِديون : كديّين ، فإذا نسبت إليه قلت : كديّنيّ فكذلك تقول : مهيّميّ . وأما مهيّم من هيّمه الحبّ فهو اسم فاعل على زنة مفعّل ، وليس بمصغّر فتحتاج فيه إلى تعويض . فإذا نسبت إليه قلت : مهْيميّ فتعمل فيه ما عملت بحميريّ . وانظر أيضاً شرح الشافية ٣٣/٢ .

(٢) في م : حتّى ؟!

(٣) انظر سيبويه ٧٣/٢ ، وشرح الشافية ٤٩/٢ ، وشرح المفصَّل ١٥٤/٥ .

(٤) سيبويه ٧٣/٢ قال : وذلك قولك في عَدِيّ : عَدَويّ . وفي غنيّ : غنويّ ، وفي قُصيّ : قُصَويّ ، وفي أمية : أُمويّ ، وذلك أنهم كرهوا أن توالى في الاسم أربع ياءات فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سُلَيم وثقيف ، حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة .. وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : أميّيٌّ فلا يغيّرون .. وانظر شرح المفصَّل ١٤٨/٥ ، وشرح الشافية ٣٠/٢ .

على حاله ، ويجمعُ بين أربع ياءات[1] ، وهو مستثقلٌ . والأكثر الأقيسُ أنْ تحذفَ اليـاءَ الساكنةَ وهي ياء فعيل ، وتُبدل من الكسرة فتحةً ، فتقلب الياء المتحركة ألفـاً ثم واواً فتصير إلى عَدَويّ فِراراً من الثقل .

فصل

فإنْ سُكِّن ماقبلَ الياء نحو : ظَبْيٌ ، أقررتَ الياءَ فقلتَ : ظَبْيِيٌّ[2] ، لا خلاف في هذا . فإنْ نسبتَ إلى ظبية فكذلك . إلا عند يونس فـإنـه يقول : ظَبَوِيّ[3] . ووجهـه على ضعفه أنَّه قدَّره : فَعِلة ـ بالكسر ـ فأبدل من الكسرةِ فتحـةً فـانقلبت اليـاءُ ألفـاً ثم واواً احتيالاً على الأخفّ ، وخصَّ ذلك بـالمؤنث لأنَّـه موضعُ التغيير . وقـالَ في عُرْوَة : عُرَوِيّ ـ بفتح الرَّاء ـ وهو بعيدٌ ، لأنَّه لا يستفيد بـذلـك خفَّـةً ، فـإنَّـه إذا كسر الرَّاءَ ثم فَتَحها فالواو باقيةٌ بحالها فالسكون أخفّ .

فصل

فإنْ نسبتَ إلى ممدودٍ لم تحذِفْ منه شيئاً[4] لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ ولذلـكَ تثبتُ في الجزم ، وتـدخلهـا الحركاتُ الثلاثُ مع تحرّك مـاقبلهـا ، وهمـزةُ الممـدود على أربعـةِ أضرب :

---

(١) هذا ماذُكر عن يونس . انظر التعليق السابق .

(٢) سيبويـه ٧٤/٢ ، وفيـه : ظَبْي ورَمْي وغـزوّ ، تقـول : ظَبْيّ ورمْيّ وغَـزْويّ ونحـويّ . ولا تغيّر اليـاء ولا الواو في هذا الباب لأنه جرى مجرى غير المعتل .

(٣) سيبويه ٧٤/٢ ، وانظر شرح الشافية ٤٧/٢ ، وشرح المفصّل ١٥٣/٥ .

(٤) سيبويه ٧٩/٢ قال : هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم ممدود لا يدخلـه التنوين كثير العـدد كان أو قليلَـه ، فالإضافة إليه أن لا يُحذف منه شيء ، وتبدل الواو مكان الهمزة ليفرقوا بينـه وبين المنوّن الـذي هو من نفس الحرف وما جعل بمنزلتـه وذلـك قولـك في زكريـاء زكريّـاويّ وفي بروكاء بروكاويّ . وانظر شرح المفصّل ١٥٥/٥ ، وشرح الشافية ٥٥/٢ . والاسم الممدود في كل اسم في آخره همزة قبلها ألف زائدة وذلـك على أربعة أضرب : =

أحدُها : أصلٌ نحو : قُرّاء ، فهذه تُقرُّ في النَّسب[1] وقد أُبدِلت واواً شاذّاً ، شُبِّهت في ذلك بالزائدة .

والثَّاني : أن تكونَ بَدَلاً من أصلٍ نحو : كِساء ورِداء ، فالوجْهُ إقرارُها ، لأنَّ بدلَ الأصل أصلٌ . ومنهم مَنْ يقلبها واواً لضعفها بالإبدال ، فقد أشبهت الزائدة[2] .

والثالث : أن تكونَ بدلاً من مُلحق نحو : عِلْباء وحِرْباء[3] ، ففيها الإقرارُ لأن الملحق كالأصليِّ في جريان أحكامه عليه . وفيه الإبدال لأنَّه بَدَلٌ من زائدٍ فَضَعُف .

والرابعُ : أن تكون زائدة للتأنيث نحو : حَمْراء وصَحْراء ، فالوجهُ القلبُ ، لأنها كالمقصورةِ في دلالتها على التأنيث وذلك نحو: حمراويّ وصحراويّ[4] .

فصل

فإن نسبتَ إلى اسمٍ على حرفين قد حُذفتْ فاؤه نحو : عِدة[5] ، لم يُردَّ المحذوفُ لأنَّه

= ١ ـ ضرب همزته أصلية نحو : قُرّاء ووُضّاء .

٢ ـ ضرب همزته منقلبة عن حرف أصليّ نحو : كساء ورداء .

٣ ـ ضرب همزته منقلبة عن ياء زائدة نحو : علباء وحرباء .

٤ ـ ضرب همزته منقلبة عن ألف التأنيث نحو : حمراء وصفراء .

(١) أي تقول : قُرّائيّ . وانظر شرح المفصّل ١٥٥/٥ . والقُرّاء : الناسك المتعبد . ونسبتها الشاذة : قُرّاويّ . انظر شرح الشافية ٥٥/٢ .

(٢) شرح المفصّل ١٥٥/٥ ، وشرح الشافية ٥٥/٢ .

(٣) العلباء : عصب عنق البعير ، ويقال الغليظ منه خاصة .
والحرباء : ذكر أمّ حُبين ، ويقال : هو دويّبة نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت .
وانظر شرح المفصّل ١٥٦/٥ ، وشرح الشافية ٥٥/٢ .

(٤) شرح المفصّل ١٥٦/٥ .

(٥) قال سيبويه ٨٥/٢ : هذا باب الإضافة [النسب] إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين وذلك : عِدَة وزِنة ، فإذا أضفت قلت : عِدِيّ وزِنِيّ . ولا تردّه الإضافة [النسب] إلى أصله لبعدها من ياءي =

بعيدٌ من موضع الياء . وإن كانَ المحذوفُ لامَه نحو : شفة ، رددت المحذوفَ[1] فقلت :
م١٤٠ شفهيّ / وتقول في شاةٍ / : شاهيّ[2] . وتقول في شِية على قول سيبويه[3] : وشويّ ،
ح١٢١ فتردّ الواوَ وتقلبُ الياءَ ألفاً ثمّ واواً ، لأنَّ ما قبلَها لزمته الحركةُ بعدَ الحذف ، وردُّ المحذوف عارضٍ فلا تُعيده إلى السكونِ الذي هو الأصل[4] . وكذلك مذهَبُه في يدٍ يَدَويّ[5] . وقالَ أبو الحسن يُردّ المحذوف والسكون فتقول : وشْيِيّ ويَدْيِيّ ، لأنَّ الحركةَ عرضتْ بعد الحذف ، فردُّ المحذوفِ يردُّ الأصلَ .

فصل

إذا نسبتَ إلى فَعيلة كَحنيفة أو فُعيلة كَجُهينة[6] ، حذفتَ الياءَ والتاءَ ، وأبدلتَ من الكسرة فتحةً فِراراً من توالي الكسراتِ والياءات . ولَمَّا حُذفت الياءُ بقي مثل : شَقِرة ، فأبدلتها فتحةً ، واختصَّ ذلك بالمؤَنّث لأنَّ ياءَه يلزمُ حذفُها في النسب ،

= الإضافة ، لأنها لوظهرتْ لم يلزمها ما يلزم اللام [لام الكلمة] من التغيير لوقوع الياء عليها . وانظر شرح المفصل ٣/٦ ، وشرح الشافية ٦٢/٢ .
قال ابن يعيش : ويؤيد ذلك ـ أي ما ذكره سيبويه ـ أنَّ العرب لم تردّ المحذوف إذا كان فاءً في شيءٍ من كلامها .. إلا لضرورة .

(١) قال سيبويه ٧٩/٢ : كل اسم على حرفين ذهبت لامه ، ولم يردّ في التثنية إلى الأصل ، ولا في الجمع بالتاء ، فإنك فيه بالخيار ، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه ، وإنْ شئت غيّرته ، فرددت دمويّ ويدويّ ، كما قالت العرب في غد : غدويّ . وفي ٨٠/٢ : وفي شفة : شفيّ وشفهيّ . انظر شرح المفصّل ٣/٦ ، ٤ ، وشرح الشافية ٦٣/٢ ، ٦٤ .

(٢) سيبويه ٨٤/٢ قال : إذا أضفت إلى شاة قلت : شاهيّ ، تردّ ما هو من نفس الحرف وهو الهاء ، ألا ترى أنك تقول : شويهة ، وانظر شرح المفصّل ٤/٦ .

(٣) في م : يونس . والصواب ماأثبتناه . انظر سيبويه ٨٥/٢ .

(٤) قال سيبويه : وكذا قول يونس ، ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك . الكتاب ٨٥/٢ ، وانظر رأي الأخفش في شرح المفصّل ٤/٦ ، وشرح الشافية ٦٣/٢ ، والمقتضب ١٥٦/٣ .

(٥) سيبويه ٧٩/٢ .

(٦) سيبويه ٧٠/٢ ، ٧١ ، والمقتضب ١٣٤/٣ ، وشرح المفصّل ١٤٦/٥ ، وشرح الشافية ٢٨/٢ت

والتغييرُ يؤنسُ بالتغيير . أوْ لأنَّ المؤَنَّثَ يُخفَّفُ لئلاّ يجتمعَ ثِقَلُ اللفظ والمعنى[1] . فإنْ كانتِ العينُ واواً نحو : حَويزة ، لم يُحذَف لئلا تنقلب الواو[2] ألفاً لتحركها وانفتاحِ ماقبلها . وإنْ كانَ مضاعَفاً نحو : مُديدة لم يُحذف كيلا يلزمَ الإدغام . وقد خرجَ منه شيءٌ على الأصل فقالوا في السَّليقة : سَليقيّ[3] . فأمَّا فَعُولة نحو : شَنُوءة ، فمذهب سيبويه الحذفُ والفتحُ[4] فتقول : شَنَئيّ فِراراً من ثِقَل الضمِّ والواو والكسر والياء . وقال المبرِّد : لا يُغيَّر ، لأنَّ الواو لا تَثْقُل في النسب[5] .

فصل

وأمَّا ما لا تاءَ فيه نحو : ثَقيف وقُريش[6] ، فالجيِّد أنْ لا يُغيّر لِمَا ذكرنا من أن النقل مع التأنيث[7] أكثر ، وأن التغيير يؤنس بالتغيير . وقد جاء شيء منه محذوفاً ، قالوا : ثقفيّ وسُلَميّ تشبيهاً له بفَعِيلة .

فصل

فإنْ نسبتَ إلى جمعٍ[8] مثل : رِجالٍ وفرائضَ[9] ، رددته إلى الواحد لوجهين :

---

(١) في ح : المعنى واللفظ .

(٢) في م : الياء .

(٣) انظر سيبويه ٧١/٢ ، وشرح المفصَّل ١٤٦/٥ ، والمقتضب ١٣٤/٣ .

(٤) الكتاب ٧٠/٢ ، ٧٤ .

(٥) انظر رأي المبرد في شرح المفصَّل ١٤٦/٥ ، ١٤٧ .

(٦) سيبويه ٦٩/٢ ، وشرح الشافية ٢٩/٢ ، وشرح المفصَّل ١٠/٦ ، ١١ .

(٧) في م : التذكير .

(٨) انظر سيبويه ٨٦/٢ ، وشرح المفصَّل ٩/٦ ، وشرح الشافية ٧٨/٢ وما بعدها .

(٩) تقول : رَجُليّ وفَرضيّ . ومن العلل التي ذكرها ابن يعيش هنا قوله : « وإنما اختاروا النسب إلى الواحد دون لفظ الجمع ، كأنهم فرقوا بين ما كان اسماً لشيء واحد ، وبينه إذا لم يُرد به إلاّ الجمع ، وساغ لهم ذلك لأنَّ المنسوب ملابس لكلِّ واحدٍ من آحاد ذلك ، ولفظ الواحد أخفّ فنسبوا إليه . شرح المفصَّل ٩/٦ .

أحدهما : أنَّ النسبَ يُنقل إلى الوصف ، والوصفُ هنا يصير واحداً لأنَّ الموصوفَ واحدٌ ، فينبغي أن يكونَ اللفظُ مفرداً ليطابقَ المعنى .

والثَّاني : أنَّ الجمعَ والنسبَ معنيان زائدان فلم يُجمعْ بينهما فِراراً من الثَّقل ولا لَبْس . لأنَّ الواحدَ المنسوبَ إليه يشتملُ على الجمع ، وليسَ المرادُ في النسبِ الدَّلالةَ على الجمع ، بل النسب إلى الجنس فيصير في ذلك[1] كالتمييز . فإنَّ الواحد فيه يُغْني عن الجمع . فأمَّا مدائِنيّ وأنباريّ فجازَ لَمَّا سُمِّي الواحدُ بالجمع[2] .

فصل

وما شَذَّ في النَّسب يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه[3] . فمن ذلك قولُهم : طَائيّ[4] ، وأصلُه : طَيْئِيّ ، لأنَّ المنسوبَ إليه : طيّء . فحذفت الياء الثانية وأُبدِلت الساكنةُ ألفاً . وكأنَّهم[5] هربوا من الأصلِ لما فيه من الثِّقل بكثرةِ الياءات وأنَّ في الهمزة ثقلاً .

---

(١) (في ذلك) زيادة من ح .

(٢) قال سيبويه ٨٩/٢ : المسمّى بالجمع ينسب إلى لفظه نحو : أنمار : أنماريّ ، وكلابيّ في كلاب . وانظر شرح المفصَّل ٩/٦ .

(٣) قال سيبويه ٦٩/٢ : قال الخليل : كل شيء من ذلك ـ أي شواذ النسب ـ عدلتْه العرب ، تركْتَه على ماعدلتْه عليه ، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهم على القياس . وقد عبَّر ابن يعيش عن ذلك بقوله في شرح المفصَّل ١٠/٦ : « اعلم أنَّ العرب قد نسبت إلى أشياء ، فغيَّروا لفظ المنسوب إليه ، فاستعملَ ذلك كما استعملته العرب ، ولا يُقاس عليه غيره ، فما جاء مما لا نعلم مذهب العرب فيه فهو على القياس . وهذا الشذوذ يجيء على ضروب : منها : العدول عن ثقيل إلى ما هو أخفّ منه ، ومنها الفرقُ بين شيئين على لفظ واحد ، ومنها التشبيه بشيء في معناه .. وانظر المقتضب ١٤٥/٣ ، وشرح الشافية ٨١/٢ .

(٤) سيبويه ٦٩/٢ ، وشرح المفصَّل ١٠/٦ .

(٥) في ح : كأنهم .

ومن ذلك قولُهم في النسبة إلى الدَّهر : دُهْرِيّ[1] ـ بضمّ الدّال ـ وفي السهل : سُهليّ[2] ـ بضمّ السين ـ . ومنه : إمْسِيّ[3] ـ بكسر الهمزة ـ والأصل فَتْحُها ، ولكن أتْبعوا . ومنه[4] : حِرْميّ[5] ـ بكسر الحاء وسكون الراء ـ والأصلُ فتحُها لأنَّه منسوبٌ إلى حَرَم مكَّة . ومنه مَرْوَزيّ[6] ، فزادوا الزَّاي والأصلُ : مَرْويّ ، منسوب إلى مَرْو .

فصل

فإذا نسبتَ إلى مُسمّىً بجملةٍ مثل : (تأبَّط شرّاً) نسبتَ إلى صدرِها فقلت : تأبطيّ[7] ، فتنقلُ الفعل إلى الصّفة ، وذلك يكفي في تعريف المنسوب . فإنْ نسبتَ إلى مضافٍ[8] ومضافٍ إليه مثل : ابن الزُّبير ، وعبد القيس ، نسبت إلى ما حصلَ به الشهرة فتقول : زُبيريّ وقَيسيّ[9] . وقالوا في عبدِ الدَّار : عَبْديّ وعبدريّ[10] . وفي

(١) سيبويه ٦٩/٢ ، وفي شرح المفصّل ١٠/٦ : وأمّا الدهر فإذا نسبوا إليه رجلاً قد أتى عليه الدهر وطال عمره قالوا : دُهْريّ ، وإذا كان رجلاً يقول بقِدم الدهر ولا يؤمن بالمعاد قالوا : دَهْريّ بالفتح . فصلوا بينهما بذلك . وانظر شرح الشافية ٨٢/٢ .

(٢) سيبويه ٦٩/٢ ، قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١٠/٦ : فالسُّهليّ منسوب إلى السهْل الذي هو خلاف الحزْن ، وإذا نسبوا إلى رجل اسمه سهْل قالوا : سَهليّ بالفتح . كأنهم أرادوا الفرق بينهما . وانظر شرح الشافية ٨٢/٢ .

(٣) في لسان العرب (أمس) : والنسبة إليه إمسيّ على غير قياس .

(٤) في ح (منه) .

(٥) جاء في اللسان : حرم : والنسب في الناس إلى الْحَرَم حِرْميّ ، بكسر الحاء وسكون الراء . يقال : رجلٌ حِرْميّ . فإذا كان في غير الناس قالوا : ثوب حَرَميّ .

(٦) في شرح الشافية ٨٤/٢ : وقالوا في مَرْو : مَرْوزيّ ، وفي الرّي : رازيّ .

(٧) انظر سيبويه ٨٧/٢ وفيه : باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر . كان الخليل يقول : تلقي الآخر منهما ، كما تلقي الهاء من حمزة وطلحة . ومن ذلك خمسة عشر ، ومعديكرب في قول من لم يضف ـ ينسب ـ فإذا أضفت قلت : معديّ وخمسيّ .

(٨) في ح : مضاف إليه .

(٩) انظر سيبويه ٨٧/٢ ، وشرح المفصّل ٨/٦ .

(١٠) انظر سيبويه ٨٨/٢ ، وشرح المفصّل ٨/٦ ، قال سيبويه : ليس هذا بالقياس .

عبد الشمس : عَبْشميّ . وقالوا أيضاً في عبد القيس : عبقسيّ[1] ، فنحتوه من أصلين . وذلك يُسْمَعُ ولا يُقاس عليه[2] .

---

(١) شرح المفصّل ٨/٦ .

(٢) قال سيبويه ٨٨/٢ : وليس هذا بالقياس .

باب التصغير

التَّصْغير[1] : التحقيرُ . ويقعُ في الكلام على ثلاثةِ أضْرُبٍ :

١ ـ تحقيرُ ما يُتوهَّم عَظيماً كقولك : رُجَيل .

٢ ـ وتقليلُ ما يُتوهَّم كثيراً كـ : دريهمات .

٣ ـ وتقريبُ ما يُتوهّم بعيداً كقولكَ : قُبيل العصر ، وبُعيدَ الفجر .

م١٤١ وقال الكوفيون : في كلامِهم تحقيرُ التعظيم كقول الشاعر : / [من الطويل]

١٨٨ـ وكلُّ أُنـاسٍ سَـوْفَ تـدخـلُ بينهم دُوَيْهيَـةٌ تصفرُّ مِنهـا الأنـامِـلُ[2]

وهـو عنـدنـا[3] على التحقير ، أيْ أنَّ أصغر الـدَّواهي تُفْسِـد الأحـوالَ العِظـام .

ح١٢٢ وكذلك / قول الآخر : [من الطويل]

---

(١) قـال سيبـويـه ١٠٥/٢ : اعلم أن التصغير إنما هـو في الكـلام على ثـلاثـة أمثلـة : على فُعيـل وفعيعـل وفُعيعيل .

وقـال ابن يعيش في شرح المفصَّـل ١١٣/٥ : اعلم أن التصغير والتحقير واحـد ، وهـو خـلاف التكبير والتعظيم ، وتصغير الاسم دليل على صِغر مسمّاه فهو حلية وصفة للاسم . وانظر شرح الشافية ١٩٠/١ .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري من قصيـدة في ديوانـه ص ٢٥٦ ق ٣٦ ب ١٠ . قـال شـارح الـديوان : « البيت شاهد على تصغير (دويهيـة) للتعظيم ، والـدليل على أنـه أراد بهـا الموت . قولـه (تصفرّ منهـا الأنامل) والمراد من الأنامل الأظفار فـإن صفرتهـا لا تكون إلا بـالموت . وقـال الطوسي في شرح ديوان لبيـد : إذا مـات الرجل أو قتل اصفرّت أنـاملـه واسودّت أظـافره ، وروى : تـدخـل بيتهم ، وروى : خويخية . وهي الداهية . رواها الطوسي عن أبي عمرو . قـال يقول : ينفتح عليهم بـابٌ يـدخل عليهم منـه الشر . وسـوف هنـا للتحقيـق والتـأكيـد . والبيت في الأمـالي الشجريـة ٢٥/١ ، ٤٩/٢ ، ١٣١ ، والإنصاف ١٣٩ ، وشرح المفصَّل ١١٤/٥ ، وخزانة الأدب ٥٦١/٢ ، وشرح شواهـد الشـافيـة ٨٥ ، والبيت في المغني برقم ٦٦ ، ٢٢٦ ، ٣٥٦ ، ١٥٩ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٨١/١ برقم ٦١ .

(٣) أي عند البصريين . انظر شرح المفصَّل ١١٤/٥ ، وشرح الشافية ١٩١/١ ، وشرح شواهده ٨٥ .

١٨٩ـ فُـويـقَ جُبيـلٍ سـامـقِ الرأسِ لم تكنْ لِتَبْلُغَـــه حتَّى تَكِـلَّ وتَعْمَـلا[١]

أي إنَّه جبلٌ صغير العَرْض دقيقٌ طويلٌ في السماء ، شاقّ المصعدِ لطوله .

وأمَّـا قولهم : فلانٌ أُخيّ وصَـديقيّ فهـو من لطف المنزلـة وصِغر الأمر الـذي أحكم الوصلةَ بينهما[٢] .

فصل

والتَّصغير كالـوصفِ لأنَّ قـولـك : رُجيـل ، في معنى : رجـلٌ حقير ، ولـذلـك إذا صغّرت المصدر و[٣] اسمَ الفاعل لم[٤] يعمل كما لا[٥] يعمل مع ظهور الوصف[٦] .

---

(١) البيت لأوس بن حجر من لاميته المشهورة . وهـو في ديـوانـه ص ٨٧ ق ٣٥ ب ٢٣ ، ويستـدلـون بـه شاهداً على مجيء التصغير للتعظيم وردّه ابن يعيش انظر شرح المفصّل ١١٤/٥ ، ١١٥ ، قـال : (فقـال : جبيـل ، ثم قـال : شـاهـق الرأس ، وهـو العـالي ، فـدلَّ على أنـه أراد تفخيم شـأنـه ، وقـالـوا : يـا بُنيّ ويـا أخيَّ ، ويريـدون المبـالغـة . وهـذا ليس من أصول البصريين ، وجميع مـاذكروه راجـع إلى معنى التحقير .. وأمـا قولـه : (فويق جبيل) فـالمراد أنـه صغير العرض دقيـق الرأس شـاقّ المصعـد لطـولـه وعلوّه) . وقوله : تكِلّ من الكلال وهو التعب والإعياء . وقوله : (وتعملا) : أي تجتهد في العمل . وانظر الأمالي الشجرية ٢٥/١ ، والمغني برقم ٢٢٥ ، وشرح أبياته ١٧٧/٣ برقم ٢٠٩ .

(٢) انظر شرح المفصّل ١١٥/٥ .

(٣) في ح : أو .

(٤) كلمة (لم) ساقطة من م .

(٥) كلمة (لا) ساقطة من م .

(٦) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١١٣/٥ : والذي يدلّ على أن التصغير أصله الصفة أن حكم الصفة قـائم ، ألا ترى أن مَنْ أعمل اسم الفاعل فقال : هذا ضاربٌ زيـداً ، لم يستحسن إعمـالـه إذا صغّر ، فلا يقول : هذا ضويربٌ زيداً . كما لم يستحسن إعماله إذا وصفه . ولذلك لا يصغّر من الأعلام إلا ما يجوز وصفه مما يتوهم فيه الشركة . ولذلك قال أصحابنا : إنه ليس البـاب أن يصغّر الأعلام . وانظر التكملـة لأبي علي الفارسي ١٩٦ .

فصل

وعلامةُ التَّصغير ياءٌ تقعُ ثالثةً ، وتضمّ أوَّلَ الاسم وتَفْتح ثانيهِ وتكسِرُ ما قبلَ آخِره فيما زاد على الثَّلاثة . وإنَّما حرّك بهذه الحركات لوجهين :

أحدهما : أنَّه قُصد بذلك صيغةٌ تَخْلُص للتَّصغير من غيرِ مشاركةٍ . ولم يوجد سوى هذه الصيغة .

والثاني : أنَّ المصغَّر لَمَّا جمع الوصف والموصوف[1] في المعنى بلفظٍ واحدٍ جُمعت له الحركات . وأمَّا زيادةُ الياء دون غيرها فلأنَّها أخفُّ من الواو هنا . لأنَّ الواوَ لو كانت هنا لم يخلصِ المثالُ للتصغير لأنَّه كان يصيرُ (فُعولاً) ونحوه . وأمَّا الألف فلا يَخْلُص بها المثالُ للتَّصغير ، بل كانَ يصيرُ (فُعالاً) ونحوه ، ولأنَّ الألف خصَّ بها التكسير[2] .

---

(١) في ح : الموصوف والوصف .

(٢) قدم ابن يعيش في شرح المفصل ١١٥/٥ عللاً مبسوطة لما أوجزه العكبري هنا ، ولما كان الكتاب هذا كتاب علل فقد استحسنا إيراد ماذكره شارح المفصل بطريقة السّبر والتقسيم قال : فإن قيل : ولِمَ كانَ إذا صغروا الاسمَ يُضمُّ أوّله ؟

قيل : لأنَّا إذا صغَّرنا الاسمَ فلا بدّ من تغييره بعلامةٍ تدلُّ على المصغَّر ، وكان الضمّ أولى لأن الفتحة للجمع في نحو : مساجد وضوارب فلم يبق إلا الكسر والضمّ ، فاختاروا الضمّ لأن الياء علامة التصغير وما بعدها مكسور فيما زاد على الثلاثة ، فكرهوا كسر الأول لثقل اجتماع كسرتين مع الياء وكانت عنه مندوحة إلى الضة . وقال بعضهم : إنما ضمُّوا الأول من المصغَّر تشبيهاً بفعل ما لم يسمّ فاعله ، فكما ضمّوا أوّل ضُرب ، كذلك ضمُّوا الأول من المصغَّر في نحو : حُجير . والجامع بينهما أن المكبر يكون على أبنية مختلفة وهو الأصل . ولم يفتقر الكلام معه إلى علامة تدلُّ على التكبير ، لأن العلامات إنما يؤتى بها عند تغيير الكلام عن أصله . وأمَّا التصغير فيفتقر إلى علامة لأنه حادث لنيابته عن الصفة على ما قدمنا .. والمعتمد أن الغرض صيغة تخلص للتصغير من غير مشاركة ، ولم يوجد سوى هذه الصيغة .

فإن قيل : فلم كان المزيد ياءً دون غيرها من الحروف ؟ فالجواب أن الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المدّ واللين لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم ، فنكبوا عن الألف لأن التكسير قد استبدَّ بها في نحو مساجد ودراهم ، ولأنه قد لا يخلص البناء للتصغير لأنه يصير على فُعال كغراب ، فعدلوا إلى الياء لأنها أخفّ من الواو . (انتهى عن شرح المفصّل بتصرُّف) .

فصل

وإذا كانَ المصغّرُ ثُلاثياً مؤنَّثاً بالألفِ المقصورة أو الممدودة[1] أو بالتاء أقررته كقولك في حُبلى : حُبيلى[2] . وفي حمراء : حُميراء[3] . وفي طلحة : طُليحة[4] . وإنَّما كان كذلك لأنَّ علامة التأنيث دخلت لمعنىً ، فلا ينبغي أن تُحذفَ لئلا يبطل معناها . ولم يُكسر ما قبلَها لأنَّ الألفَ تنقلبُ ياءً بعد الكسرة فيبطلُ لفظُ العلامةِ ، لأنَّ[5] علامةَ التأنيث مفتوحٌ ما قبلها أبداً ، فهي كاسمٍ ضمّ إلى اسمٍ[6] فيبقى الصدرُ بحاله .

فصل

فإن كان الاسمُ على (فعلان) عَلماً أو نكرةً ، مؤنَّثة (فَعلى) أُقرَّ ما بعد ياء التَّصغير كقولك في عُثمان : عُثيمان . ولا يجوز : عُثيمين . وفي سكران : سُكَيران لا سُكَيرين . لأنَّ الألفَ والنون هنا ضارعتا ألفي التأنيث لما ذكرنا فيما لا ينصرف[7] .

---

(١) كلمة (أو الممدودة) زيادة من ح .

(٢) سيبويه ١٠٧/٢ .

(٣) سيبويه ١٠٧/٢ .

(٤) سيبويه ١٠٧/٢ .

(٥) في ح : (ولأن) .

(٦) في ح : فيجب أن يبقى الصدر بحاله .

(٧) قال سيبويه ١٠٨/٢ : واعلم أنَّ كل شيء كان آخره كآخر فعلان الذي له (فَعْلى) ، وكانت عدّة حروفه كعدّة حروف فَعْلان الذي له (فعْلى) توالت فيه ثلاث حركاتٍ أو لم يتوالين ، اختلفت حركاته أو لم يختلفن ، ولم تكسّره للجمع حتى يصير على مثال مفاعيل ، فإنه تحقيره كتحقير فعلان الذي له (فعلى) ، وإنما صيروه مثله حين كان آخره نوناً بعد ألف ، كما أنَّ آخر (فعْلان) الذي له (فعلى) نون بعد ألف . وكان ذلك زائداً ، كما كان آخر (فعلان) الذي له (فعلى) زائداً ولم يكسّر على مثال مفاعيل ، كما لم يكسّر (فعلان) الذي له (فعلى) على ذلك ، فشبهوا ذا بـ (فعلان) الذي له (فعلى) كما شبهوا الألف بالهاء . وانظر التكملة للفارسي ٢٠٢ .

فأمَّا سِرْحان فتقول فيه : سُرَيْحِين[1] ، فتقلبُ الألفَ ياءً لانكسار ما قبلها لأنها لم تشبه ألف التأنيث لتفتح ما قبلها[2] . فأمَّا عُريان فتقول فيه : عُرَيّان[3] ، لأنك لا تقول في تكسيره : عرايين بل عراة[4] .

فصل

فإنْ كانَ المؤنَّثُ بالألف رُباعياً مثل (قَرْقَرا) حَذَفْتَ ألفَ التأنيث فقلتَ : قُرَيْقِر[5] . لئلاّ يصيرَ بناءُ التصغير ستةَ أحرفٍ ، ويكون عَجزُ الكلمةِ مُساوياً لصدرها . ومن شأنِ الصدرِ أن يكونَ أكثرَ من العَجُز . وجازَ حذفُ علامةِ التأنيث للثِّقل وأنَّ التصغير عارضٌ بعد مَعْرفةِ المكبّر فلا لَبْسَ إذن .

فصل

فإنْ كانَ المؤنَّثُ خمسةً مثل (حُبَارَى) كنتَ مخيَّراً[6] إنْ شئتَ حذفتَ الألفَ الأولى فقلت : حُبَيْرى ، لأن في ذلك تخفيف الكلمة والمحافظة على علامةِ التأنيث ، وإنْ شئتَ حذفت ألف[7] التأنيثِ لِتَطرّفِها ، كما حذفتَ ألفَ (قرقرا) ، وفي ذلك

---

(١) انظر سيبويه ١٠٩/٢ .

(٢) عبارة : (لأنها لم تشبه) ساقطة من م .

(٣) قال الاسترابادي في شرح الشافية ١٩٧/١ : وإن كانتا ـ الألف والنون ـ في صفة لا تمتنع من التاء كالعُرْيان والنَّدْمان والصَّمَيان للشجاع ، والقطَوان للبطيء ، شبّهتا بالألف والنون في باب سكران ، لكونها صفات مثله وإن لحقتها التاء ، فقيل : عُرَيّان ونُدَيمان وصُمَيّان وقُطَيّان .

(٤) العبارة من : فأما عُريان ... إلى قوله : عراة ساقطة من ح .

(٥) قال سيبويه ١٠٧/٢ : الألف الخامسة تحذف سواء كانت للتأنيث أم لغيره نحو : قرقرى : قريقر . حبركى : حبيرك . وانظر التكملة للفارسي ٢٠٠ .

(٦) انظر سيبويه ١٢/٢ ، ٢٠ ، والتكملة للفارسي ٢٠٥ ، وشرح الشافية ٢٤٦/١ .

(٧) في ح : حذفت علامة .

محافظةً على ألفِ المدّ . وأجازَ بعضُهم حذفَ ألفِ التأنيث وقَلْبَ ألف المدّ ياءً وزيادةَ تاء[1] التأنيثِ فيقول : حُبَيْرَة[2] ، لأنّه ألحقَه بعد حذفِ الألف بعِمامة .

فصل

فإنْ صغَّرتَ (لُغَيْزَى)[3] حذفتَ ألفَ التأنيثِ وفككتَ الإدغام فقلت : لُغَيْغِيزٌ فصارَ كسُفَيْرِج . وإنْ صغَّرتَ (قَبَعْثَرى) قلتَ : قُبيعِث[4] ، فحذفتَ الألفَ والراءَ ، لأنَّ خمسةً منها أصول ، والألفُ زائدة ، والخماسيّ يُحذفُ منه آخره وهو أصل ، فأولى أن يُحذفَ منه الزائدُ .

فصل

والخماسيُّ الذي كلّه أُصول نحو : سَفَرْجَل[5] ، يُحذف منه الحرفُ الخامسُ ، لأنَّ الخمسةَ أكثرُ الأصول ، وياءُ التَّصْغير صارت كالأصليّ ، لأنَّها دلَّتْ مع الصيغةِ على معنىً

(١) كلمة (تاء) ساقطة من ح .

(٢) انظر التكملة للفارسي ٢٠٥ .

(٣) انظر سيبويه ١١٧/٢ ، وشرح الشافية ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ، وقال الاسترابادي إن مذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً أبدل منها تاءً نحو : حُبيرة في حُبارى ، ولُغَيْغيزة في لغَيْزَى ، ولم ير ذلك غيره من النحاة ، إلا ابن الأنباري فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعداً ويبدل منها التاء كالمقصورة ، ولم يوافقه أحد في حذف الممدودة . عن شرح الشافية ٣٣٤/١ .

(٤) سيبويه ١٠٦/٢ ، والقبعثرى : العظيم الشديد ، والأنثى : قبعثراة .

(٥) سيبويه ١٠٦/٢ ، قال : هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف ولم يكن رابعه شيئاً مما كان رابع ماذكرنا مما كان عدّة حروفه خمسة أحرف ، وذلك نحو : سفرجل وفرزدق وقبعثرى وشمردل وجحمرش وصهْصلق فتحقير العرب هذه الأسماء : سُفَيْرج وفُريزد وشُميرد وقُبَيْعث وصهيصل . وإن شئتَ ألحقت في كلّ اسمٍ منها ياءً قبل آخر حروفه عوضاً . وإنما حملهم على هذا أنّهم لا يحقّرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلاّ على زنته وحاله لو كسّروه للجمع ، إلا أن نظير حرف اللين الثالث الذي في الجمع الياءُ في التصغير ، وأوّل التصغير مضموم وأوّل الجمع مفتوح لما ذكرت لك ، فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين ، وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث ، وانفتاحه قبل حرف اللين ، إلا أن أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك ، فالتصغير والجمع من وادٍ واحد .

م١٤٢ غيرِ التكبير ، فلو أقرَّ بحاله لصارتْ ستةَ أحرفٍ في حكم الأصولِ / وليسَ لنا أصلٌ على هذه العدّة ؛ ولأنَّ ياءَ التصغير تقعُ ثالثةَ فيصيرُ ماقبلها صَدْراً وما بعدَها عَجُزاً . فلو لم يُحذف من الأخير لزادَ العَجُز على الصَّدْر ، وهو إلى أنْ يَنْقُصَ عنه أقْرَبُ . فإنْ قيل : فكيفَ جاز أن يكون على ستةِ أحرف في مثل : صُنَيْديق ودُنَيْنير ؟ قيل : لَمَّا كانت الياء[١] الأخيرةُ حرفَ مدٍّ ساكناً بعد كسرةٍ خَفَّ النطقُ به .

ح١٢٣ **فصل /**

فإنْ صغّرتَ ماهو على حَرْفين رددتَه إلى أصله نحو : يَدٍ ودَمٍ . تقولُ فيهما : يُديّه ودُميّ[٢] . لأنَّ ياءَ التصغير تكونُ ثالثةً ساكنةً ، فلا بُدَّ من رَدِّ المحذوف لئلا تقع ثانية أو أخيرةً ، وذلك يُوجب قلْبَها أو حذْفَها . وتقولُ في عِدة : وُعَيْدة[٣] ، فتردّ الواو ، لأنَّك لوأوقعتَ الياءَ بعد الدَّال لحرَّكتها لوقوع تاء التأنيث بعدها .

وتقول في (شاة) : شُويْهة[٤] ، تقلب[٥] الألفَ واواً وهو أصلُها وتردُّ الهاءَ المحذوفةَ .

وتقولُ في (فم) : فُوَيْهٌ . لأنَّه في الأصل : فُوْهٌ[٦] .

وتقولُ في (شفة) : شُفَيهة[٧] . وعلى هذا فَقِسْ .

---

(١) كلمة (الياء) ساقطة من م .

(٢) سيبويه ٦٢/٢ ، ٨٠ ، ١٢٢ .

(٣) سيبويه ٨٥/٢ .

(٤) سيبويه ٨٤/٢ .

(٥) في ح : فتقلب .

(٦) في سيبويه ١٢٣/٢ : فم : تقول : فويه . يدلك على الذاهب منه قولهم : أفواه ، ومثله : مويه . وانظر شرح الشافية ٢١٤/١ .

(٧) في سيبويه ١٢٢/٢ : شفة : تقول : شفيهة ، يدلك على أن اللام هاء شفاه وشافهت .

فصل

فإنْ كانَ الاسمُ على ثلاثةِ أحرف ، أوسَطُه ألِفٌ ، وعرفتَ أصلَها رددتها إليه فتقول في باب : بُوَيْب . وفي حال : حُويلة وحُويلٌ فيمن ذكّره . وفي مالٍ : مُوَيل . وفي ناب : نُيَيْب[1] ، لقولك : نِبتٌ[2] فيه ، وفي الجمع : أنياب[3] ، وفي عاب : عُييب لأنَّ العَابَ والعيبَ بمعنىً .

فصل

فإنْ كانت الألفُ مجهولةً حملتَها على الواوِ لأنَّه الأكثرُ في هذا الأصل . فتقول في آءة[4] وهي شَجَرة : أُوَيأة . وفي صَابٍ ـ وهو شجر مرّ ـ : صُوَيب[5] .

سيبويه ١٢٧/٢ قال : باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه : إن كانت بدلاً من واو رددت الواو ، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء نحو : باب : بويب ، ناب : نييب . وقال : لوحقَّرت رجلاً اسمه : سارَ أو غاب لقلت : غُييب وسُيير لأنها من الياء ، وقال : لوحقَّرت : السار ، وأنت تريد السائر لقلت : سوير لأنها ألف فاعل الزائدة .

(٢) الكلمة غير واضحة ويمكن أن تقرأ : نيّبَ بمعنى نيّب سهمه أي عجم عوده ، وأثّر فيه بنابه . كما تحتمل قراءة : نِيب ، بكسر النون على أنها جمع ناب ، وتحتمل : نُيب بضم النون ، كما تحتمل نِبته أي أصبت نابه ، وكسرة النون دليل على الياء المحذوفة . انظر اللسان : نيب .

(٣) قال سيبويه ١٢٧/٢ : إن جاء اسم نحو الناب ، لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو ، حتى يتبيّن لك أنها من الياء ، لأنها مبدلة من الواو أكثر .. من العرب من يقول في ناب : نويب . وهو غلط منهم . وانظر التكملة ١٩٨ ، وشرح الشافية ٢٠٩/١ ، وشرح المفصّل ١٢٣/٥ ، وشرح اللمع ٦٥٠/٢ .

(٤) الآء شجر واحدته آءة ، وهو الدِّفْلى كما فسّره أبو عمرو وذهب آخرون إلى أن الآء ثمر السرح ، وهو عنب أبيض يأكله الناس ... إلخ .
قال ابن بري : الدليل على أنَّ أصل هذه الألف التي بين الهمزتين واو ، قولهم في التصغير : آءة أويأة . وانظر شرح اللمع ٦٥٠/٢ .

(٥) في اللسان : صوب : وقيل : الصاب : شجر مرّ ، واحدته صابة ، وقيل : هو عصارة الصَّبر . قال ابن جنّي : عين (الصاب) واوٌ ، قياساً واشتقاقاً ، أمّا القياس فلأنها عين والأكثر أن تكون واواً . وأمّا الاشتقاق فلأنَّ الصاب شجرٌ إذا أصاب العين حلبَها ، وهو أيضاً شجرٌ إذا شُقَّ سال منه الماء . وكلاهما في معنى صاب يصوب إذا انحدر . وانظر شرح اللمع ٦٤٩/٢ .

فصل

[فإن كانت الألفُ ثالثةً نحو : حِمار ، قلبتَها ياءً لأنَّها صارت في موضعِ حرفٍ مكسور لوقوعِه بعد ياء التصغير قبل الطَّرف وأدغمتَ فيها ياءَ التَّصغير] [1] .

فصل

فإنْ كانت الياءُ وسَطاً رَدَدْتَها إلى أصلِها ، تقولُ في رِيح : رُوَيْحة ، كما تقول في الجمع : أرْوَاح [2] .

فأمَّا عِيد فتقولُ فيه : عُيَيْد ، كما تقولُ في جَمْعه : أعْيَاد . وأصلها واوٌ ، ولكنّها أُبْدِلت بَدلاً لازماً لِيُفْرقَ به بين جمعه وتصغيره في الموضعين ، وبين جمع عُودٍ وتصغيره فتقول في عَوْد : أعواد وعُويد ، وفي عِيد : أعْياد وعُييد [3] .

فصل

فإن كانت الياءُ أصلاً لم تُغيّرها نحو : عَيْن وشَيْخ [4] ، وفي تصغيرِه ثلاثَةُ مذاهب :

أحدُها : شُيَيْخ ، بضمّ الأوّل على الأصل [5] مثل : فُليس .

والثاني : كَسْرُ الأوّل إتباعاً للياء .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٢) جاء في المقتضب ٢٨٢/٢ : وكذلك (ريح) لوحقّرتها لقلت : رُوَيحة لأنّها من روّحت ، وإنما انقلبت الواو ياءً للكسرة قبلها ، وأنها ساكنة ألا ترى أنك تقول في الجمع : أرْوَاح . وانظر شرح اللمع ٦٤٩/٢ .

(٣) انظر شرح المفصل ١٢٤/٥ ، وسيبويه ١٢٥/٢ ، ١٢٦ ، وفي شرح اللمع ٦٤٩/٢ : إلا أنهم قالوا في عيد : عُييد وأعْياد ، فألزموا البدل ، وقياسه : عُويد وأعواد ، لأنه من عاد يعود .

(٤) قال سيبويه ١٣٦/٢ : هذا باب تحقير كل اسمٍ كان ثانيه ياءً تثبت في التحقير وذلك نحو : بيت وشيخ وسيّد ، وأحسنه أن تقول : شُييخ وسُييد ، فتضمّ لأن التحقير يضمُّ أوائل الأسماء ، وهو لازمٌ له ، كما أنَّ الياء لازمة له . ومن العرب مَنْ يقول : شِييخ وبِييت وسِييد ، كراهية الياء بعد الضة .
وانظر شرح اللمع لابن برهان ٥٣٤/٢ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ثم ٦٤٨ ، ٦٥٠ .

(٥) عبارة (على الأصل) ساقطة من ح .

والثالثُ : ضَمُّ الأوّل وإبدالُ[1] الياء واواً من أجل الضمّة قبلها وهو ضعيفٌ جداً .

فصل

فإن كانت الواوُ ثالثةً قُلبت ياءً وأُدغمتْ نحو : قَسْوَر وأسْوَد ، تقول : قُسَيِّرٌ وأُسَيِّدٌ[2] . ويجوز أنْ تُقرّ الواوَ فتقول : قُسَيْوِرٌ حَمْلاً على قَسَاور[3] . فأمّا عُرْوة وغَزْوة فتصغيرهما : عُرَيّة وغُزَيّة[4] بالإبدال والإدغام لا غير[5] لأن الواو لم تصحّ في الجمع .

فصل

فإنْ كانَ في الخماسيّ حرفٌ زائدٌ ليس بحرف مدّ ، حذفتَه أينَ كانَ . لأنَّ الحرفَ الخامسَ الأصليَّ يُحذف البتةَ ، فإذا وُجد الزائدُ لم يُحذفْ سِواه ، سواء كانَ لمعنىً أو لغيرِ معنى ، فالذي لمعنى : كَمُدَحْرِج . والذي لغير معنى[6] : جَحَنْفَل . تقول : دُحَيْرِيج وجُحَيْفِيل[7] .

---

(١) في ح : وأبدلت .

(٢) قال ابن جنّي : فإن كانت العين متحركةً في (أفْعَل) ووقعت ياء التحقير قبلها ، قلبتها ياءً ، تقول في أسود : أسيِّد ، وفي أحول : أحيِّل ، والأصل : أسيود وأحيول ، فلما اجتمعت الياء والواو ، وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقد يجوز الإظهار ، فتقول : أُسَيْود وأُحَيْول ، تحمل التصغير على التكسير في قولك : أساود وأحاول . وكذلك الواو الزائدة المتحركة في نحو هذا . تقول في جدول : جُدَيول ، وفي قسْوَر : قُسَيْوِر ، لقولك : قساور وجداول ، والوجه الجيد : قسيّر وجُديّل . شرح اللمع ٦٥١/٢ .

(٣) قال ابن جني : فإن كانت الواو لاماً قلبت لياء التحقير لا غير ، تقول في تحقير عُرْوة : عُرَيّة ، وفي قَشْوة : قُشَيّة .
شرح اللمع ٦٥١/٢ ، والقشوة هي القفّة تجعل المرأة فيها طيبها .

(٤) عبارة ح : وإن شئت : قسيور وأسيود على قساور .

(٥) كلمة (لا غير) ساقطة من ح .

(٦) في ح : في نحو : ...

(٧) قال ابن جني : فإن حقّرت بنات الخمسة ، حذفت الحرف الأخير لتناهي مثال التحقير دونه اعتباراً في =

فصل

فإنْ كانَ فيه زائدان أحدُهما لمعنى والآخرُ لغيرِ معنى[1] ، حذفتَ الذي ليسَ لمعنى لأنَّ الذي لمعنى أشْبَهُ بالأصل ، فكان إقرارُه أولى وذلك نحو : مُقْتَطِع ، تقولُ في تصغيره : مُقَيْطِع ، فتحذف التاء[2] . وتقولُ في مقدَّم ومؤخَّر ومسَّخر[3] : مقيدم ومؤيخر ومسيخر فتحذفُ أحدَ المشدّدين كما تقول في الجمع : مقادِم ومآخِر . فأمَّا مُقْعَنْسِس فالميم والنون فيه زائدتان والسين مكررة للإلحاق ففيه مذهبان :

أحدهما : مُقَيْعِس ، بحذف النون والسِّين ، وتبقى الميمُ لأنها لمعنى .

والثاني : بحذفِ الميم والنون فنقول : قُعَيْسِس ، لأنَّ السينَ أشبهت الأصليّ إذ كانت للإلحاق[4] .

= التكسير . تقول في سفرجل : سفيرج ، وفي فرزدق : فُريزد ، حملاً على سفارج وفرازد ، وذلك أنَّ التحقير هنا والتكسير من وادٍ واحد .

فإن كانت فيه زيادة واحدة حذفتها ـ إن لم تكن حرف لين رابعاً ـ ، تقول في مدحرج : دُحيريج ، وفي جُحَيْفِل : جُحَنْفِل ، وفي فدوكس : فُديكس . حملاً على دحارج وجحامل وفداكس . انظر شرح اللمع ٦٥٣/٢ ، والجحنفل : الغليظ الشفتين . والفدوكس : الشديد الغليظ الجافي .

(١) عبارة (والآخر لغير معنى) ساقطة من ح .

(٢) وتقرّ الميم وتقول في تكسيره مقاطع . شرح اللمع ٦٥٥/٢ ، قال ابن بَرْهان شارح اللمع : ولك (مقيطيع) كما قال بعض العرب في مغتلم : مغاليم ، وكذلك : جُويلق وجُويليق ، كما قالوا : جواليق ، والعوض قول يونس والخليل . شرح اللمع ٦٥٥/٢ ، وانظر الكلام في الكتاب ١١٠/٢ ، وانظر التكملة ٢٠٢ .

(٣) قال سيبويه ١١٠/٢ : وتقول في المقدّم والمؤخّر : مُقَيْدِم ومؤيْخِر ، وإن شئت عوَّضت الياء كما قالوا : مقاديم ومآخير . والمقادم والمآخر عربية جيدة .

(٤) قال سيبويه ١١٢/٢ : وإذا حقَّرت مقعنسِس حذفت النون وإحدى السينين ، لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسّرته للجمع ، فإن شئت قلت : مقيعيس وإن شئت قلت : مُقَيْعِس .

قال الفارسي في التكملة ٢٠٣ بأنه لا يقال : قُعيسِس لأن الميم لا تحذف لأنها لمعنى الفاعل . وذهب المبرد في المقتضب ٢٥٣/٢ إلى جوازها قال : وكان سيبويه يقول في تصغير (مقعنسس) : مقيعس ومقيعيس ، وليس القياس عندي ما قال ، لأن السين في مقعنسس ملحقة ، والملحق كالأصلي ، وللميم غير

فصل

م١٤٣ فإن كان الإسم على « مستفعِل » نحو / مُسْتَخْرَج ، حذفت السين والتاء وأبقيت الميم لأن الميم لمعنىً ، والسين والتاء زيدا معاً فَحُذِفا معاً[١] .

فصل

فإن حقَّرتَ المصادرَ التي في أوائلها همزةُ وصل ، حذفتَ همزة الوصل لِلُزومِ تحرُّكِ ما بعدها ، لأنَّ ثاني المصغَّر محرّكٌ أبداً ، تقول[٢] في انطلاق : نُطيليق[٣] ، فتقلبُ الألفَ ياءً لأنَّها رابعةٌ في مفردٍ كَسِرْداح[٤] . وتقول في افتقار : فُتَيْقِير[٥] ، وفي اضطراب : ضُتَيْريب ، فتردّ التاء إلى أصلها وهي تاءُ افتعال لأنَّك قلبتَها لَمّا سكّنَ ما قبلَها وقد تحرَّك في التصغير ، ومن شأْن التصغير ردُّ الأشياء إلى أصولِها . وكذلك تقولُ في ميزان : مُويزين[٦] ، فتردُّ الواوَ لزوالِ علَّة القلب .

= ملحقة ، فالقياس : قُعيسس وقُعيسيس ، حتى يكون مثل حُريجم وحُريجيم . وانظر الخصائص ٤٧٨/٢ .

(١) قال المبرد في المقتضب ٢٥١/٢ : فإن حقَّرت مثل (مستضرب) قلت : مُضَيرِب ومضيريب ، تحذف التاء والسين ولا تحذف الميم . وانظر سيبويه ١١١/٢ .

(٢) في ح : فتقول .

(٣) قال سيبويه ١١٤/٢ : وإذا حقَّرت (انطلاق) قلت : نُطَيليق ، تحذف الألف لتحرك ما يليها ، وتدع النون لأنَّ الزيادة إذا كانت أولاً في بنات الثلاثة وكانت على خمسة أحرف وكان رابعه حرفَ لين لم تحذف منه شيئاً في تكسيركه للجمع لأنه يجيء على مثال مفاعيل ، ولا في التصغير وذلك نحو : تجْفاف وتجافيف ويربوع ويرابيع ، فالنون في انطلاق بعد حذف الألف كالتاء في تجفاف .

(٤) تقول : أرض سرداح : مستوية بعيدة .

(٥) قال سيبويه ١١٤/٢ : فالتاء في (افْتقار) إذا حذفت الألف بمنزلة الياء في ديباج ، لأنك لو كسّرته للجمع بعد حذف الألف لكان على مثال مفاعيل ، تقول : فُتَيْقير .

(٦) قال سيبويه ١٢٥/٢ : هذا باب تحقير كلّ حرف كان فيه بدلٌ ، فإنك تحذف ذلك البدل ، وتردّ الذي هو من أصل الحرف إذا حقَّرته كما تفعل ذلك إذا كسّرته للجمع ، فمن ذلك : ميزان وميقات وميعاد ، تقول : مُويزين ومُوَيْعيد ومُوَيقيت ، وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذا الواو بعد الكسرة ، فلما ذهب ما يستثقلون رَدَّ الحرف إلى أصله ، وكذلك فعلوا حين كسّروها للجمع ، قالوا : موازين ومواقيت ومواعيد .

فصل

فإنْ كانَ الاسمُ مُشَدَّداً ثلاثيّاً نحو : خلّ وسلّ ، فككتَ الإدغامَ لحجز الياء بينهما[1] . وإنْ كانَ رُباعيّاً والمشدّدُ أخيراً لم تفكّه كقولك : أُصَيمّ ومُدَيْقّ[2] لأنّ في الياء مدّة تجري مجرى الفصلِ / بين الساكنين كما جازَ في دَابّة والْحَاقّة . ح١٢٤

فصل

فإنْ كانَ المؤنَّثُ ثلاثياً بغيرِ علامةٍ ، رُدّت التاءُ في تصغيره نحو : قُدَيْرة وشُمَيْسَة ، لأنّه وضع على التأنيثِ ولم يكنْ في المكبّر علامةٌ له ، فلو لم تُردَّ في التصغير لم يبقَ من أحكام التأنيث في اللفظِ شيءٌ[3] . وقد شذَّ من ذلك شيءٌ فلم تلحقْ به[4] التّاءُ في التصغير[5] ، من ذلك : فُرَس . ذَهَبوا به إلى معنى الْمَرْكُوب . وحُرَيْب تصغير حرب القتال ، ذهبوا بها إلى معنى القتال أو إلى الحرب وهو الغَضَب لأنّه يلازمها . وقد قالوا : قُوَيس ، حَمَلُوه على معنى العُود .

---

(١) من الخلّ والسلّ كما أراد أبو البقاء وتصغيرهما : خُلَيل ، وسُلَيل . وقد ذكر سيبويه سلْ غير مشدد . قال في مُنذ : مُنَيذ ، وفي سَلْ من سألته : سؤيل وسُوَيل ١٢٢/٢ .

(٢) قال سيبويه ١٠٧/٢ : هذا باب تصغير المضاعف الذي قد أدغم أحد الحرفين منه في الآخر ، وذلك في قولك : مُدَيْقّ ، وفي أصمّ : أُصَيْمّ ، ولا تغير الإدغام عن حاله . كما أنك إذا كسّرت مدقّاً للجمع قلت : مداقّ ، ولو كسّرت أصمّ على عدة حروفه كما تكسّر أجدلاً فتقول : أجادل لقلت : أصامّ ، فإنما أجريت التحقير على ذلك ، وجاز أن يكون الحرف المدغم بعد الياء الساكنة كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع . وفي ح : مديكك .

(٣) قال سيبويه ١٣٦/٢ : هذا باب تحقير المؤنث : اعلم أنَّ كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء ، وذلك قولك في (قدم) : قُديمة ، وفي (يد) : يُدَيّه . وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر . قلت : فما بال عَناق ؟ قال : استثقلوا الهاء حين كثر العدد ، فصارت القاف بمنزلة الهاء ، فصارت فُعَيلَة في العدد والزّنة ، فاستثقلوا الهاء وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً . وانظر المقتضب ٢٧٢/٢ .

(٤) كلمة (به) ساقطة من م .

(٥) انظر سيبويه ١٣٧/٢ . وقد أوجز الاسترابادي في شرح الشافية ١٤١/١ ما ذكره سيبويه . قال : واعلم =

فصل

فإنْ كانَ أربعةَ أحرفٍ لم يردّوا إليه التاء نحو : زُيَيْنَب وعُقَيْرِب وعُنَيِّق ، لأنَّ الحرفَ الرابعَ طالتْ الكلمةُ به حتى صارَ عِوضاً من تاءِ التأنيث[1] ، وقد خرجَ عن هذا الأصلِ ثلاثةُ ألفاظٍ : ظَرْفان وهما وراء وقُدّام[2] ، تقولُ فيهما : وريّئةٌ وقُدَيْديمة ، وعلّة ذلك أنَّ الظروفَ كلَّها مذكَّرةٌ إلاَّ هذين فإنَّهما مؤنثان ، فلو لم تُردَّ التاءُ عليهما للتَّصغيرِ لأُلحِقا ببقيةِ الظُّروف . واللَّفْظَةُ الثالثة : السماء ذا الكواكب ، فإنَّ تصغيرَها سُمَيَّة[3] . وإنَّما قصدوا بذلك الفرقَ بينها وبين سماءِ المطر فإنَّه مذكَّر .

فصل

في تصغير الأسماء الْمُبْهَمة[4] :

= أنه قد شذّت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير ، ذكر سيبويه منها ثلاثة ، وهي النّاب بمعنى المسنّة من الإبل ، وإنما قالوا فيها : نُيبب لأن الناب من الأسنان مذكر ، والمسنّة من الإبل قيل لها : ناب ، لطول نابها كما يقال لعظيم البطن : بُطين ، بتصغير بطن . فرُوعي أصل (ناب) في التذكير ، وكذا قال في الفرس : فُريس ، لوقوعه على المذكر والمؤنث فَغُلّب ، وكذا قال في الحرب ـ وهي مؤنثة ـ: حُريب ، لكونها في الأصل مصدراً .

ثم ذكر الاسترابادي مستدركاً من شواذّ الثلاثي التي لم تلحقها التاء وهي : درعٌ الحديد ، والعُرْس ، والقوس ، والذّود ، والضحى .

(١) انظر شرح الشافية ٢٣٨/١ ، ٢٣٩ ، وشرح اللمع ٦٥٩/٢ ، ٦٦١ .

(٢) في المقتضب ٢٧٢/٢ : ... فالظروف إنما هي هذه على الحقيقة ـ أي مذكرة ـ فما جاء منها مؤنثاً بغير علامة : قُدّام ووراء ، وتصغيرهما قُدَيديمة وَوُرَيِّئة . فإن قلت : فما لهاتين لحقت كلَّ واحدة منهما الهاءُ ، وليسا من الثلاثة ؟ قيل : لأن الباب على التذكير ، فلو لم يلحقوهما الهاء لم يكن على تأنيث واحدٍ منهما دليل .

وانظر الخصائص ٢٧٨/٣ ، وشرح الشافية ٢٤٣/١ ، وشرح اللمع ٦٥٩/٢ .

(٣) شرح اللمع ٦٦٢/٢ ، ٦٧٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٥ : قال ابن يعيش : فإن كان في الرباعي المؤنث ما يوجب التصغير بحذف حرف منه حتى يصير على لفظ الثلاثي وجب ردّ التاء ، كقولك في تصغير سماء : سميّة ، لأن الأصل سميّي بثلاث ياءات ، فحذفت واحدة منها .

(٤) انظر في هذا المبحث سيبويه ١٢٣/٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، والمقتضب ٢٨٧/٢ ، والتكملة ٢١٠ ، وشرح اللمع ٦٦٥/٢ ، وشرح المفصّل ١٣٩/٥ ، وشرح الشافية ٢٨٤/١ .

إذا صغّرتَ الاسمَ المبهمَ[1] ، تركتَ أوَّلَه على ما كانَ عليه من فتحٍ أو ضمٍّ بخلافِ المعربةِ ، لأنَّها لَمّا خالَفَتْها في الإعراب والبيان خالفتها في التصغيرِ لأنَّ التصغيرَ كالوصفِ لها ، ووصفُها لا يغيّرها فمن ذلك : ذا ، تقول في تصغيره : ذَيّا ، بالفتح[2] ، فالألف في آخرِه عِوَضٌ عن الضمّة المستحقّة في أوَّل المصغّر فهي زائدة ؛ ولَمَّا كانَ (ذا) على حرفين لم يمكن تصغيرُه مع بقاءِ ألفه ، لأنَّ الألف لا يكونُ قبلَها ساكنٌ ، وياءُ التصغير ساكنة ، ولا يمكنُ أن تُقْلَبَ الألفُ ياءً وتدغمَ فيها ياءُ التصغير ، لأنَّ ذلك مخالفٌ لِمَا عليه بابُ التصغير ، [إذْ من حكم التصغير أن تكون ياؤه ثالثةً وبعدها حرف][3] ، فوجب أن تُكمّل هذه الكلمةُ ثلاثةَ أحرف كما تكمّل سائر الكلمات التي على حرفين بحرفٍ آخرَ في التصغير ، فزادوا ياءً تقع بعد ياء[4] التصغير ، وصارتِ الألفُ ياءً قبل ياء التصغير فصارَ معك ثلاثُ ياءاتٍ ، وذلكَ مرفوضٌ على ما ذكرنا في تصغير (عَطَاء)[5] وبابه فحذفوا إحداها ، والقياسُ يقتضي أن تكونَ المحذوفةُ الأولى ، لأنَّ

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١٣٩/٥ : اعلم أن القياس في الأسماء المبهمة أن لا تصغّر من حيث كانت مبنيّةً على حرفين كـ (مَنْ) و (ما) إلا أنها لما كان لها شبه بالظاهر من حيث كانت تثنّى وتجمع وتوصف ويوصف بها ـ والتصغير وصف في المعنى ـ فدخلها التصغير كما دخلها الوصف ، ولما كانت مخالفة للأسماء المتمكنة خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكنة ، بأن غيّروها على غير منهاج تغيير الأسماء المتمكنة ، وصار ذلك دلالة على حقارة للشار إليه ، كما كان تغيير الأسماء المتمكنة بضم أوائلها وبنائها على فُعيل وفُعيعل .

(٢) سيبويه ١٣٩/٢ ، والمقتضب ٢٨٧/٢ ، وشرح المفصّل ١٣٩/٥ ، وشرح الشافية ٢٨٤/١ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (ح) .

(٤) في ح : هاء ؟!

(٥) قال سيبويه ١٢٦/٢ : ومن ذلك أيضاً عطاء وقضاء ورشاء ، تقول : عُطيّ وقُضيّ ورُشيّ ، لأن هذا البدل لا يلزم . وقال أيضاً في ١٣٢/٢ : واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ، ويصير الحرف على مثال فُعيل ، ويجري على وجوه العربية وذلك قولك في عطاء : عُطيّ ، وقضاء : قُضيّ .. إلخ .
وقال المبرد في المقتضب ٢٤٦/٢ : فأمّا ما ذكرت لك مما يُحذف لاجتماع الياءات فقولك في تصغير عطاء : عُطَيّ فاعلم ، لأنك حذفت ياءً والأصل : عطيّيّ ، فصار تصغيره كتصغير ما كان على ثلاثة أحرف .

الثالثةَ[1] بعدَها الألفُ ولا تكونُ إلا متحركةً ، وياءُ التصغير لا تُحرّك[2] ولا تُحذف لئلا يَبْطُلَ معناها ولا شيءَ يَخْلُفُها ، فَحُذِفت الأولى ووقعتْ ياءُ التصغير [ثانيةً . وعندي أنَّ ياءَ التصغير][3] لوجُعِلت ثانيةً من الابتداء ، أو جُعِل[4] بدلَ الألف ياءً متحركةً لتقع الألفُ المعوّضةُ من الضمّة بعدَها وكان أقربَ إلى القياس من الزيادة والحذف . والرجوعُ أخيراً إلى هذا المذهب . ولو أمكنَ في الاسمِ المعربِ أنْ تقعَ ياءُ التصغير ثانيةً لأُوقعت ، وإنّما منع / منه انضمامُ ما قبلها . وتقول في هذا : هَاذَيّا . م١٤٤
فتأتي بحرفِ التنبيهِ وتَدَعُ الاسمَ في التصغير على ما كانَ عليه . وفي ذاك : ذيّاك والكاف للخطاب[5] .

فَأمّا في المؤنَّثِ فقَدْ قَالوا : هذهِ وهاذي وتَا وتِي ، إلاّ أنّه في التّصغير لا يقال إلاّ[6] : تيّا لئلا يلتبسَ المؤنّثُ بالمذكّر[7] . وتقولُ في ذلك : ذيّالِكْ[8] ، فتأتي باللاّم والكافِ . وفي تِلكَ : تَيّالِك . فأمّا أولاء الذي هو جَمع « ذا » فَيُقْصَرُ ويُمدّ ، فإنْ صغّرتَ المقصورَ[9] قلتَ : أُوليّا ، فالضمّةُ باقيةٌ ، وأُبدلتَ الألفَ ياءً وأدغمت . والألف التي بعدها عوضٌ من ضمّةِ التّصْغِير . فأمّا الممدودُ فهو على مثال فُعَال ، فإذا صُغّر وقعت

(١) في ح : الثانية . والصواب ما ورد في م .
(٢) عبارة (لا تحرك) ساقطة من ح .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .
(٤) في ح : وجعل .
(٥) سيبويه ١٣٩/٢ ، والمقتضب ٢٨٧/٢ . قال سيبويه : التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء ، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقّر ، وذلك قولك في هذا : هذيّا ، وذاك : ذيّاك ، وفي ألا : أليّا .
(٦) عبارة (لا يقال إلا) ساقطة من م .
(٧) جاء في المقتضب ٢٨٨/٢ : فإن حقّرت (ذه) أو (ذي) قلت : تيّا . وإنّما منعك أن تقول : ذيّا ، كراهةَ التباس المذكّر بالمؤنث ، فقلت : تيّا ، لأنّك تقول : (تا) في معنى (ذه) ، وتي . كما تقول : ذي . فصغّرت (تا) لئلا يقع لبس ، فاستغنيت به عن تصغير (ذه) أو (ذي) على لفظها ... قال سيبويه ١٤٠/٢ وكرهوا أن يحقّروا المؤنث على (هذه) فيلتبس الأمر .
(٨) المقتضب ٢٨٨/٢ ، وسيبويه ١٤٠/٢ .
(٩) انظر سيبويه ١٤٠/٢ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤٠/٥ ، وشرح الشافية ٢٨٧/١ .

ياءُ التصغيرِ بعد اللاّمِ وبعدها ألفٌ فتقلب الألف ياءً . فأمّا الألفُ التي تُزاد عِوضاً من ضمّة التصغير فاختلفوا في موضعِ زيادتِها هنا ، فقال المبرّد[1] : الوجْهُ أن يُزادَ قبل الهمزة ثم يُعمل بالقياس في ذلك . وإنّما قالَ ذلك لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه لو زادَ[2] الألفَ بعد الهمزةِ لَلَزِمَ حذفُها لأنّها تقلبُ ياءً مثلَ الهمزةِ في « عطاء » إذا صغّرت ، وإذا قُلبت ياءً وجبَ حذفُها لاجتماعِ ثلاثِ يَاءات كما حُذفتْ في
ح١٢٥ عُطيّ ، فتقعُ الألفُ بعد الياء المشدّدَة / . فتصيرُ « أوليّا » كتصغير المقْصُورِ ، فلا يَبْقَى على المدّ في المكبّر دليلٌ .

الوجه الثاني : أنَّ الألفَ إذا وقعتْ بعد الهمزةِ كانت خامسةً زائدةً ، وحكمُ مثلِ ذلك الحذفُ في التصغير كَحُبارَى ، فإنّك تحذف الألفَ الأخيرةَ ، وإذا حُذفت قلبتْ الهمزةُ ياءً وحُذفت وصارت إلى مثل : أوليّ ، مثل : عطَيّ ، فيزولُ عِوَضُ الضمّة ويبقى لفظٌ أقلُّ من لفظ المقصورِ .

والثالثُ : أنَّ الألفَ المزيدةَ عِوَضاً من ضمّةِ التّصغير تصيِّرُ الكلمةَ إلى مِثل حُميراء في عدّة الحروف ، فينبغي أن تكون[3] الألفُ قبلَ الهمزةِ ، وتكونَ الألفُ التي كانت في المكبّر بمنزلة الراء في حمراءَ في أنّها ثالثةٌ . فإذَا صُغّرت قلبت الألفُ الأولى ياءً ، فينبغي أنْ تبقى الألفُ والهمزةُ بعدها كما بقيت في حُمَيْراء .

وقال الزّجّاجُ : الألفُ المعوَّضَةُ من الضمّةِ زيدت أخيراً على ما عليه البابُ . والهمزةُ بدلٌ من ألفٍ ، وقبلها الألفُ الزائدةُ في المكبّر ، فأُبدلت الأولى ياءً ورُدَّت الهمزةُ إلى أصلها فاجتمع ألفان ، فَهُمزت الثانيةُ كما هُمزت ألفُ التأنيث في « حمراء »[4] .

---

(١) انظر كلام المبرد في المخصص لابن سيده ١٠٤/١٤ و ١٠٥ . وقد استدركه العلامة محقق المقتضب ٢٨٩/٢ .

(٢) في ح : أراد .

(٣) في ح : تكون الحروف ؟!

(٤) سأورد رأي الزّجاج بعبارة ابن يعيش كما وردت في شرح المفصل ١٤٠/٥ : قال : وأما أبو إسحاق =

وتقولُ في تصغير « الَّذي »[1] : اللَّذيّا . وفي « الَّتي » : اللَّتيّا ، فَتُبقي الفتحةَ وتزيدُ الألفَ . فإنْ ثنيتَ قلتَ : اللَّذيَّان واللَّذيُّون ، فحذفتَ الألفَ الزائدةَ دونَ ألفِ التثنية لالتقاء الساكنين . وكانَ حذفُ الأولى أَوْلى لأنَّ الثانيةَ تمحّضت للتَّثْنيةِ ودلَّتْ على الإعرابِ فهي أقْوى . واختُلِفَ في تقدير حذفِها فقال سيبويه[2] : هي محذوفةٌ غيرُ مُقَدَّرة .

ويظهر أثرُ الخلافِ في الجمع فعندَ سيبويه : اللَّذيُّون ـ بضمّ الياء ـ واللَّذِين ـ بكسرها ـ كأنْ لم يكن فيه ألف [ولو كان مقدراً][3] ، كما أنّ التنوينَ في قولك : واغلام زيداه ، حُذِفَ كأنْ لم يكن ، ولو كان مقدّراً لكانت الألفُ ياءً لكسرةِ الدال .

وعندَ الأخفشِ والمبرّد بفتح الياء في الحالين لتكون الفتحةُ دالّةً على الألفِ المحذوفة كالمصطَفَيْن والأعْلَيْن[4] .

= ـ الزجاج ـ فإنه كان يقدّر الهمزة في (ألاء) ألفاً في الأصل ، فإذا صغّر دخلت ياء التصغير ثالثة بعد اللام ، فتنقلب الألف الأولى ياءً لوقوع التصغير قبلها على حدّ قلبها في غلام وغناق ، فتقول : غليّم وعُنَيّق ،ثم أدخلوا الألف المزيدة للتصغير آخراً ، فاجتمع ألفان في التقدير ، فقلبت الثانية همزة لاجتماع الألفين ، على حدّ قلبها في حمراء وصحراء . وهذا أقرب إلى القياس لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخراً على منهاج سائر المبهمات ، إلا أنه يضعف من جهة تقدير الهمزة بالألف .

(١) انظر سيبويه ١٤٠/٢ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ ، وفي شرح المفصل ١٤٠/٥ : وأمّا الذي والتي فيحقّران على منهاج تحقير أسماء الإشارة لأنّ مجراهما في الإبهام واحد بوقوعهما على كلّ شيء من حيوان وجماد كما كانت أسماء الإشارة كذلك ، فتترك أولهما على حاله من الفتح وتزيد ياء التصغير ثالثة وتدغمها في الياء التي هي لام الكلمة ، وتزيد الألف المزيدة للتصغير ثالثاً فتقول : اللَّذيّا واللَّتيّا ... وقد حُكي : اللُّذيّا واللُّتيّا بضمّ الأول منها ، والأول أقيس . وانظر شرح الشافية ٢٨٨/١ .

(٢) سيبويه ١٤٠/٢ .

(٣) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٤) ليس صحيحاً ماذهب إليه أبو البقاء من أن هذا مذهب المبرد ، فمذهب المبرد في تصغير الذي ثم جمع هذا المصغر كمذهب سيبويه ، وقد رفض المبرد صراحة مذهب الأخفش . وإليك نصّ المبرّد من المقتضب ٢٩٠/٢ قال : واعلم أنك إذا ثنيت أو جمعت شيئاً من هذه الأسماء ، لم تلحقه ألفاً في آخره ، من أجل الزيادة التي لحقته ، وذلك قولك في تصغير اللذان : اللَّذَيّانِ ، وفي الَّذين : اللَّذِيّين ، ومن قال : اللَّذون قال : اللَّذيُّون . =

وأمّا تصغيرُ « اللاَّئي واللاَّتي » فقال سيبويه : استَغْنوا عنه بتصغيرِ واحدِهِ المتروكِ في جمعه وهو قولهم : اللُّتيات[1] . وهذا يَدُلُّ على أنَّ العربَ امتنعت منه . وأمّا الأخفش فيقيسُه ، فيقولُ في اللائي : اللُّويئا ، فيقلبُ الألفَ واواً لأنّها مثلُ ألف فاعل ، ويُوقع ياءَ التصغير بعدَها ويقرّ الهمزةَ ، ويزيد ألفاً أخيراً ويحذفُ الياءَ التي بعد الهمزةِ لئلا تصيرَ الكلمةُ على ستةِ أحرف وكأنه حذفَ الياء لالتقاء الساكنين ، وكانت أولى بالحذفِ لأنَّ الألفَ لمعنى . ويقولُ في « اللاتي » : اللُّويئا على قياسِ ما تقدّم[2] . وقال المازنيّ[3] : لَمّا لم يكن بدٌّ من حذفٍ حُذِفت الألفُ التي بعد اللاّم لأنّها زائدة فتقع ياءُ التصغير بعد الهمزة والتاء وتدغم فتصير الليّا واللّتيا كلفظ الواحد .

م ١٤٥ وحُكي عن بعضِهم[4] من العربِ ضمُّ اللام في : اللُّذيا واللُّتيّا[5] / .

وأمّا « مَنْ وأيّ »[6] فقد تقدّمَ الكلامُ في تصغيرِهما .

= وكان الأخفش يقول : اللُّذيَّيْن . يذهب إلى أن الزيادة كانت في الواحد ، ثم ذهبت لَمّا جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة مصطَفَيْن . وليس هذا القول بمرضيّ ، لأن زيادة التثنية لا الجمع ملحقة .

(١) قال سيبويه ١٤٠/٢ : واللاّتي لا تحقّر ، استغنوا عنه بجمع الواحد إذا حقّر عنه ، وهو قولهم : اللّتيات . فلما استغنوا عنه صار مسقطاً .

(٢) انظر المقتضب ٢٨٩/٢ ، ٢٩٠ ، ففيه ذكر لمذهب الأخفش وغيره . وانظر أيضاً شرح الشافية ٢٨٨/١ .

(٣) انظر شرح الشافية ٢٨٨/١ .

(٤) في ح : وحكي عن بعض ..

(٥) ذكر ذلك سيبويه ١٤٠/٢

(٦) قال سيبويه ١٤٠/٢ ولا تحقّر (مَنْ) ولا (أي) إذا صارا بمنزلة الذي لأنها من حروف الاستفهام ... فـ (مَنْ) لم يلزمه تحقير كما يلزم (الذي) لأنه إنما يريد به معنى (الذي) وقد استغني عنه بتحقير (الذي) . وانظر المقتضب ٢٩٠/٢ ، وشرح الشافية ٢٨٩/١ .

فصل

فإنْ صَغَّرتَ جمعَ التكسير[1] ـ الكثرةِ ـ رددتَه إلى جمع القلّة[2] إنْ كانَ لـه جمعُ قِلّة نحـو : جمال ، تقـول في تصغيره : أُجَيْمَـال ، فتردّه إلى أجْمَـال ثم تصغّره ، وإنّما كانَ كذلك لأنَّ التصغير تقليلٌ فلم يجتمعْ مع مـا يَـدُلُّ على الكثرةِ . فـإنْ لم يكنْ لـه جمعُ قلّةٍ جمعتَه[3] بالألف والتاء[4] نحو : دُرَيْهِمات وَرُجَيْلات[5] ، لأنّ هـذا الجمعَ جمعُ قلّةٍ فـإنْ لم يَجُزْ في مكبّره الألفُ والتاء وجازَ فيـه الواو والنون رَدَدْتَـه إلى الواو والنون كقولـك في تصغير « حَمْقى » إن أردت بـه جمع أحْمَق : أُحَيْمَقُون ، وإنْ كانَ جمـع حَمْقـاء قلت : حُمَيْقاوات[6] . لأنَّ الواوَ والنونَ من جُموع القِلّةِ .

---

(١) في ح : فإن صغرت جمع الكثرة .

(٢) هذا فحوى كلام سيبويه وسنورد قولـه كما ورد في كتـابـه ١٤٠/٢ : « اعلم أنّ كلّ بنـاء كان لأدنى العـدد فإنك تحقّر ذلك البناء لا تجـاوزه إلى غير ذلـك من قِبل أنـك إنما تريـد تقليل الجمع ، ولا يكون ذلـك البناء إلا لأدنى العدد ، فلَمّا كان ذلـك لم تجـاوزه » . وعـدد سيبويـه جموع القلّـة وهي : أَفْعُل : أكلُب ـ وأفعال : أجمال ، وأفْعِلة : أغْرِبة ـ وفِعْلـة : غِلمـة ، وانظر المقتضب ٢٧٩/٢ ، وشرح المفصّل ١٤١/٥ ، وشرح الشافية ٢٦٦/١ .

(٣) عبارة (قلة جمعته) ساقطة من ح .

(٤) وذلك لأن جمع التصحيح (المذكر السالم والمؤنث) هو جمع قلة في الأصل ، انظر شرح المفصل ٣/٥ .

(٥) انظر سيبويه ١٤١/٢ ، والمقتضب ٢٧٩/٢ ، وشرح المفصّل ١٤١/٥ ، وشرح الشافية ٢٦٦/١ .

(٦) شرح الشافية ٢٦٦/١ .

بابُ جمعُ التَّكسيرِ

وحدُّه : كلُّ اسمِ جمعٍ تغيَّرَ فيه لفظُ واحدِه . ومن هنا يسمّى[1] تكسيراً لتغيّرِ هيئةِ واحدِه كما تتغيّرُ هيئةُ الإناء بالتكسير[2] . والتغييرُ تارةً يكون باختلافِ الحركةِ وزيادةِ
ح١٢٦ الحرف نحو : أفْلُس ورِجَال ؛ وتارةً بتغيّر الحركةِ فقط نحو : جَوالق[3] فالمفردُ / مضمومُ الأوّل ، فإذَا جُمِعَ فَتَحْتَ . وتارةً يكونُ بالنُّقْصان نحو : حِمار وحُمُر . وتارةً يكونُ على لفظِ الواحدِ ، وهو في التقديرِ مختلفٌ نحو : « فُلْك » فإنَّ الفاءَ فيه مضمومةٌ في الواحدِ والجمع . ولكنْ يجبُ أن يُعتقدَ أنّ الضمّةَ في الجمعِ غَيْرُها في الواحدِ لأنّا وجدنا الضمّة تكونُ[4] لما الواحدُ فيه مفتوحٌ أو مكسورٌ نحو فَدّان وفُدُن ، وحِمار وحُمُر ، فَدُلّ على أنّ حُدوثَ الضمّةِ في هذا الجمع مُعَلَّلٌ بالجمع . وهذا مِثْلُ ضَمِّ العين في « عُرَيْب » في التصغير لأنّها غيرُ الضمّة في المكبّر ، لأنّ أوّل المصغّرِ يُضَمّ بكلِّ حالٍ . وكذلك ضمّةُ الصّاد في قولك : يا منصُ على قولهم : يا حارُ ، غير الضمّة في مَنْصور . وعلى هذا تقولُ في هِجان ودِلاَص[5] ، الكسرة والألف في الجمع غَيْرُهما في الواحد[6] .

---

(١) في ح : سمّي تكسيراً .

(٢) قال أبو عليّ في التكملة ١٤٧ : هذا الضرب من الجمع يُسمّى جمعاً مكسّراً على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها ، لأنّ تكسيرها إنما هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها قبلُ . فلَمّا أُزيل النظم ، وفكّ النَّضَدُ في هذا الجمع أيضاً عمّا كان عليه واحده سَمّوه تكسيراً . وانظر شرح المفصل ٦/٥ .

(٣) الْجُوالق هو العِدْل من صوف أو شعر ، وهو الذي يسميه العامة (شُوال) ، قال الجواليقي في المعرّب ١٥٨ : والْجُوالق أعجميّ معرّب ، وأصله بالفارسية « كَوَالَهْ » وجمعه : جَوَالق ، بفتح الجيم . وهو من نادر الجمع .

(٤) كلمة (تكون) ساقطة من م .

(٥) الهجان من كل شيء : خياره وخالصه ، والهجان من الإبل : البيض الكرام يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، يقال : بعير هجان وناقة هِجان وإبل هِجان .
الدِّلاص : يقال : درعٌ دِلاص أي ملساء ليّنة .

(٦) في ح : في الجمع .

فصل

والجمع على ضربين : قلّة وكثرة . فجمعُ القِلّة جمعُ السَّلامةِ[1] . وأربعةٌ من التكسير : أفْعُل وأفْعَال وأفْعِلة وفِعْلة نحو : أفْلُس وأجْمَال وأحْمِرة وغِلْمَة ، وما عدا ذلك جمعُ كَثْرةٍ ، وإنّما كانَ كذلك لأنّك تميّز بها العددَ القليلَ وهو من الثلاثة إلى العَشَرة[2] .

فصل

وإنّما استُعْمِل كلٌّ واحدٍ منهما مَوْضعَ الآخرِ في بعضِ المواضع ، لاشتراكِ الجميعِ في كونه جَمْعاً ، وأنّ اللفظَ لا يَدُلّ على الكميّة المخصوصةِ[3] .

فصل

والألفاظ المقيّدة للجمعِ أربعةٌ :

---

(١) جمع السلامة ويسمّى جمع التصحيح ، وهو جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم .

(٢) قال سيبويه ١٧٥/٢ : « أمّا ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف ، وكان فعْلاً ، فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشّره فإن تكسيره أفْعُل ، وذلك قولك كَلْب وأكْلُب .. فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجئ على فعال وعلى فُعول وذلك قولك كلاب وكباش وبغال ، وأمّا الفعول فنسور وبطون وربما كانت فيه اللغتان .. » .

وقد يطلق جمع القلّة ويراد به الكثير ، وذكر ابن يعيش أنه لا يجمع جمع القلّة إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة فإن أطلق بإزاء الكثير فتجوز . شرح المفصل ٣/٥ ، وقال الاسترابادي : واعلم أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع ، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد به بيان القلّة ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية ، كما يستعمل له جمع الكثرة . يقال : فلان حسن الثياب في معنى : حسن الثوب ، ولا يحسن : حسن الأثواب ، وكم عندك من الثوب أو الثياب ولا يحسن من الأثواب . وتقول : هو أنبلُ الفتيان ولا تقل : أنبل الفتية ، مع قصد بيان الجنس .

(٣) قال ابن يعيش : إن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ، ويستغنى ببعضها عن بعض ، ألا ترى أنهم قالوا : رسن وأرسان ، وقلم وأقلام ، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة . وقالوا : رجل ورجال وسبع وسباع ولم يأتوا لهما ببناء قلّة ، وأقيس ذلك أن يستغنى بجمع الكثرة عن القلّة ، لأن القليل داخل في الكثير . شرح المفصّل ١١/٥ .

ـ جمعُ السلامة نحو : الزَّيْدُون والهِنْدَات .

ـ وجمعُ التكسير نحو ما ذكرنا .

واسمُ الجنسِ وهو ما كان بين واحدِه وجمعِه الهاءُ نحو : نخلةٌ ونَخْل ، وتَمْرةٌ وتَمْر . وهذا ليسَ بجمعٍ في اللفظ لأنّه مفردٌ يذكّر ولا يؤنّث فتقول : هذا تمرٌ ، ولا تقول : هذه تمرٌ بخلاف جمعِ التكسير فإنّك تؤنّثه ، تقول : هذه رجالٌ ، وهؤلاء رجالٌ .

ـ والرابع اسمٌ مفردٌ في اللّفظِ موضوع للجمعِ نحو : الرّهط والنَّفر والجامِل والباقِر[1] .

فصل

وأبنيةُ الثُّلاثيّ عَشَرةٌ أخفُّها وأكثرها دوراً في الكلام : فَعْلٌ ـ بفتح الفاء وسُكون العين ـ نحو : فَلْس وكَعْب وجمعه القليل على : أَفْعُل نحو : أفلُس ، دونَ أفعال . وإنّما كانَ كذلك لأن « أفْعُلاً » أقلُّ حروفاً من أفعال ، فاختِير لما يكثر استعماله تخفيفاً ، وقَدْ شذَّ منه شيءٌ فجاء على أفْعَال وذلك نحو : فَرْخ وأفْرَاخ . وساغَ فيه ذلك لأمرين :

أحدهما : أنّ الرّاءَ تُشْبِه حروف[2] المدِّ لِمَا فيها من التَّكْرِير .

والثاني : أنه حُمِل على « طَيْر » لأنّه بمعناه . ومن ذلك : أنْفٌ وآناف لأنّ النُّونَ تُشْبِه الواوَ بغنّتها . وكذلك : زنْدٌ وأزناد ، وفيه وجهان :

ـ **أحدهما** : ما[3] تقدم من شَبَهِ النون بالواو .

ـ **والثاني** : أنّ الزّند عُودٌ فَحُمِل على جَمْعِه[4] .

---

(١) الجامل : القطيع من الإبل . والباقر والباقور والبيقور : جماعة البقر .

(٢) في ح : حرف .

(٣) في ح : لما تقدم .

(٤) قال سيبويه ١٧٦/٢ : واعلم أنّه قد يجئ في (فِعْل) (أفْعَال) مكان (أفْعُل) قال الشاعر (الأعشى) : =

فصل

وأمّا المعتلُّ العين نحو « ثَوْب » فَيُجْمَع في القلّة على « أثْواب »[1] لا على أثْوُب ، لأنَّ الضمَّة على الواو تُسْتَثْقَل ، وكذلك الياء في[2] بَيْتٍ وأبْيَات ؛ فأمّا / في الكَثْرة

= وُجِدْتَ إذا اصطلحوا خيرهم وزندُك أثقبُ أزنادِها

وليس ذلك بالباب في كلام العرب . ومن ذلك قولهم : أفراخ وأجداد وأفراد . ـ وأجدٌّ عربيّة وهي الأصل ـ وأرآد والرُّأد أصل اللَّحيين . وقال ابن يعيش بعد أن ذكر جمع فَعْل على أفعُل : ولا بدّ من ذكر ماشذّ من ذلك ليُعلم ، حتى لواضطرّ شاعر أو ساجع إلى مثله لم يكن مخطئاً ، لأنه استند إلى أصل من استعمالهم : فمن الشّاذ تكسيرهم فعْلاً في القلّة على أفعال والقياس : أفْعُل على ماتقدّم . قالوا : رأْدٌ وأرآد والرأد أصل اللَّحيين . وقالوا : زنْد وأزناد . والزند : العود الذي يقدح به النار وهو الأعلى ، والزّندة السفلى فيها ثقب وهي الأنثى ، فإذا اجتمعا قيل : زندان ولم يُقل : زندتان . وقالوا : فرْخ وأفراخ وأنف وآناف ، جمعوا هذه الأسماء على أفعال حملاً لها على ماهي في معناه . وذلك أنّ رأْداً في معنى ذقْن . وزَنْد في معنى عود وفرْخ في معنى طير أو ولد وأنف في معنى عضْو . فكما قالوا : أذقان وأعواد وأطيار وأعضاء فكذلك قالوا : أرآد وأفراخ وأزناد وآناف لأنها في معناها فأعطوها حكمها .

وقيل : إنما قالوا : أرآد لأن الهمزة مقاربة للألف ومن مخرجها فعاملوها معاملتها في الجمع . فكما قالوا : باب وأبواب وناب وأنياب ، كذلك قالوا رأد وأرآد . والنون في زنْد وأنف ساكنة ، فهي غنّة ، فجرت لغنّتها مجرى المتحركة . والراء في فرْخ حرف مكرر ، فجرى في تكريره مجرى الحركة فيه ، فلذلك قالوا : أفراخ وربّما توارد البناءان على الاسم الواحد قالوا : أزْنَد وأزناد ... وأفْرُخ وأفراخ ... وأنف وآناف وآنف .. فأمّا الرأد فلم يُسمع فيه إلا أرْآد . وانظر شرح الشافية ٩٠/٢ .

(١) قال سيبويه ١٨٤/٢ : أمّا ما كان فَعْلاً من بنات الياء والواو فإنك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد كسّرته على أفْعال ، وذلك سوْط وأسْواط وثوبٌ وأثواب وقوس وأقواس . وإنما منعهم أن يبنوه على أفْعُل كراهيةُ الضمّة في الواو ، فلمّا ثقُل ذلك بنوه على أفعال ، وله أيضاً في ذلك نظائر من غير المعتلّ نحو : أفْراخ وأفراد ورَفْغ وأرفاغ . فلمّا كان غير المعتلّ يبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أوْلى ، وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على فِعال وذلك قولك : سياط وثياب وقياس ، تركوا فُعُولاً كراهية الضمة في الواو ، والضمة التي قبل الواو ، فحملوها على فِعال . وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت متمكنة في غير المعتل .

قال ابن يعيش : وقد شذّت ألفاظ فجاءت على القياس المرفوض ، قالوا : أقْوُس وأثْوُب وأغْيُن وأنْيُب ، جاؤوا بها على أفْعُل منبهة على أنه الأصل . انظر شرح المفصل ٣٤/٥ ، وسيبويه ١٨٥/٢ ، وشرح الشافية ٩٠/٢ ، ٩١ .

(٢) في ح : في نحوْ بيت وأبيات .

فتجيءُ الواوُ على فِعال نحو : ثياب ، دونَ فُعُول لِئلاّ يثقل بضمّه الأوّل والثاني واجتماع الواوين . وجاءَ ذلكَ في الياءِ نحو : بُيُوت ، لأنّ الياءَ أخفُّ من الواو[1] .

فصل

وإنَّما جُمِعَ فُعَل نحو : صُرَد ونُغَر على : فِعْلان بالكسر لأمرين :

أحدهما : أنَّ هذا البناءَ اختصَّ بضربٍ من الْمُسمّيات وهو الْحَيَوان ، ولا يكادُ يوجد في غيرِه فَخَصُّوه في الجمعِ ببناءٍ لا[2] يكون لغيرِه من الثلاثي .

والثَّاني : أنَّ فُعَلاً قَدْ يَكونُ مَقْصُوراً من فَعال ، وفُعال يجمع على فِعلان نحو : غُراب وغِربان ، فلَمّا قرب منه جُمع جمعه . فأمّا « رُبَع » فشذّ جمعُه على أرْبَاع حَمْلاً على غيره من الثلاثي[3] .

---

(١) انظر سيبويه ١٨٥/٢ ، ١٨٦ ، وقال ابن يعيش : فأما بنات الياء فإنها تُجمع على فُعُول نحو : بيت وبُيوت ، وشيخ وشُيوخ ، وغلب فُعُول في بنات الياء لئلا تلتبس ببنات الواو ، إذ الواو في فِعال تصير إلى الياء ، وكانت الضمّة مع الياء أخفّ منها مع الواو . شرح المفصّل ٣٥/٥ .

(٢) في ح : ولا .

(٣) قال سيبويه ١٧٩/٢ : وما كان على ثلاثة أحرف وكان فُعَلاً ، فإن العرب تكسّره على فِعْلان ، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه ، واستغنوا به ... وذلك قولك : صُرَد وصِرْدان ، ونُغَر ونِغْران وجُعَل وجِعْلان وخُزَز وخِزّان ، وقد أجرت العربُ شيئاً منه مجرى فَعَل ، وهو قولهم : رُبع وأرْباع ورُطَب وأرْطاب ، كقولك : جَمل وأجمال .

والصِّرْدان جمع صُرَد وهو طائر فوق العصفور ، وقيل : هو طائر أبقع ، ضخم الرأس يكون في الشجر نصفه أبيض ونصفه أسود ، ضخم المنقار . قال الأزهري : يصيد العصافير ..

والنِّغْران جمع نُغَر كصُرد : وهو طير كالعصافير حمر المناقير ، ومؤنثه نُغَرة ، وأهل المدينة يسمّونه : البلبل .

والْجُعَل جمعه جِعلان وهو ضرب من الخنافس .

والْخُزَز جمع خِزّان وأخزّة : ذكر الأرانب .

والرُّبع جمعه أرباع ورِباع : الفصيل يُنتج في الربيع وهو أوّل النِّتاج ، وإذا نُتج في آخره فهو هَبَع .

وانظر شرح المفصّل ١٥/٥ ، وشرح الشافية ٩٩/٢ .

فصل

وقد شَذَّ من أبنيةِ الثُّلاثي غيرِ السَّاكن العين : زمَنٌ فَجَاء على : أزْمن . إذْ كانَ « زَمنٌ » بمعنى : دَهْر ، فَحُمل جمعُه على أدْهُرٍ[1] .

فصل

فإنْ كانَ الاسمُ مذكَّراً على أربعةِ أحْرف ، ثالثُه حرفُ مدّ نحو : حِمار وسَحَاب وغُراب وقَضِيب ورَسُول جُمِع في القلّة على أفْعِلَة وفِعْلَة[2] دونَ أفعالٍ وأفْعُل ، لأنّه لَمَّا زادَت حروفُه على الثلاثةِ زِيدَ في حُروف جمعِه . فأمَّا في الكَثْرة فقد جاءَ على : فُعُل - بضمِّ العينِ وإسْكَانِها - نحو : حُمُر وحُمْر في جمعِ حِمَار ، لأنه اكْتُفي بمعنى الكثرةِ عن تكثيرِ الحروفِ[3] . فأمّا أحمر وحمراء فلا يجوزُ فيه إلا « حُمْر » بإسكانِ الميمِ فرقاً بين

---

(١) قال سيبويه ١٧٧/٢ : وربّما كسّروا فَعَلاً على أفْعُل كما كسّروا فَعْلاً على أفعال ، وذلك قولك : زمَنٌ وأزْمُن ، وبلغنا أن بعضهم يقول : جبلٌ وأجْبُل . قال ابن يعيش : فأمّا فَعَل بفتح الفاء والعين فالقياس أن يأتي في القلّة على أفعال . كجمل وأجمال ، وفي الكثير فِعال وفُعول نحو : جبال وجِبال وأُسود وذكور ، وفِعال في هذا الباب أكثر من فُعول ، وقد جاء على غير المنهاج المذكور ، قالوا في القليل : زمن وأزْمُن ... وحكى سيبويه : جبل وأجبل ، وقالوا في المعتلّ : عصا وأعصٍ كأدلٍ وأحْقٍ ، وذلك من حيث كان الزمن دهراً ، والجبل تلاً ، فحملوه على معناه . شرح المفصّل ١٧/٥ ، ١٨ ، وشرح الشافية ٨٥/٢ ، ولا بدّ أن يُذكر هنا قبل الانتقال إلى الرباعي ما دوّنه ابن يعيش مما له علاقة بجمع تكسير الثلاثي قال :

واعلم أن الاسم الثلاثي لكثرته وسعة استعماله كثرت أبنية تكسيره ، وكثر اختلافها حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ . شرح المفصّل ١٥/٥ . وقال : وفي الجملة إن الأسماء الثلاثية لما اشتركت في عدّة واحدة وأصلٍ واحد ، جاز أن يشبّه بعضها ببعض ، فيدخل كل واحد منها على الآخر . شرح المفصّل ١٨/٥ .

(٢) مثل غُلام : غِلْمة . قال سيبويه ١٩٢/٢ : هذا باب تكسير ما عدّة حروفه أربعة أحرف للجمع : أمّا ما كان فِعالاً فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسّرته على أفعِلة وذلك قولك : حمار وأحمِرة وخِمار وأخمِرة وإزار وآزِرة ومثال وأمثلة وفِراش وأفرشة . وانظر شرح المفصل ٤٠/٥ ، ٤١ .

(٣) قال سيبويه ١٩٢/٢ : فإذا أردت أكثر العدد بنيته على فُعُل وذلك حِمار وحُمُر ، وخِمار وخُمُر ، وإزار وأُزر ، وفِراش وفُرُش ، وإن شئت حققت جميع هذا في لغة تميم . وربّما عنوا ببناء أكثر العدد أدنى العدد كما فعلوا ذلك بما ذكرنا من بنات الثلاثة وذلك قولهم : ثلاثةُ جُدُر وثلاثةُ كتب .

ح١٢٧ الاسم / والصفة . وقد جاءَ هذا البناءُ على فُعلان نحو : جُرْبان ، وفِعلان نحو : غِزْلان[1] ؛ فأمَّا في المؤنث فالأكثرُ فيه في القِلَّة : أفعُل نحو : عَنَاق وأعْنُق ، وعُقاب وأعقُب[2] لئلاّ يجمعُوا بين التأنيث وكثرةِ الحروف .

فصل

وإنَّما قُلبت ألفُ فَاعل في الجمعِ واواً لأنّ ألفَ التكسير تَقَعُ بعدها ، والجمعُ بينهما مُتَعذِّر لسكونِهما[3] ، وحَذْفُ أحدِهما يُخلّ بالدَّلالة على الجمع فقلبوها واواً لا ياءً لخمسةِ أوجه :

أحدها : الفرقُ بينَ ألفِ فاعل وياء فَيْعل نحو : صَيْرَف وبَيْئِس فلو قلت : ضارب لجازَ أنْ يُقالَ الواحدُ : ضيرب .

والثَّاني : أن الألفَ لَمّا قُلبت في التصغيرِ واواً نحو : ضُويرب قلبتْ إليها في الجمع لقوّةِ اشتباهِ البابين .

---

(١) قال سيبويه : ١٩٣/٢ : وأمّا ما كان « فعيلاً » فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فِعال وفُعال ، لأنّ الزيادة التي فيها مدّة لم تجئ الياء التي في فعيل لتُلحق بناتِ الثلاثة ببنات الأربعة ، كما لم تجئ الألف التي في فُعال وفِعال لذلك . وهو بعدُ في الزّنة والتحريك والسكون مثلها ، فهنّ أخوات ، وذلك قولك : جَريب وأجربة وكثيب وأكثبة ورغيف وأرْغفة ورُغْفان وجُربان وكُثْبان .
وقد كسّره بعضهم على فِعْلان وهو قليل ، وذلك قولهم : ظليم وظِلمان وعَريض وعِرْضان وقضيب وقِضْبان ، وسمعنا بعضهم يقول : فصيل وفِصلان ، شبّهوا ذلك بفُعال . وانظر شرح المفصّل ٤٣/٥ .

(٢) قال سيبويه ١٩٤/٢ : وأمّا ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنّثاً ، فإنهم إذا كسّروه على بناء أدنى العدد كسّروه على أفْعُل ، وذلك قولك : عَنَاق وأعْنُق ، وقالوا في الجمع : عُنوق ، وكسّروها على فُعول ، كما كسّروها على أفْعُل . وانظر شرح المفصّل ٤٣/٥ .

(٣) قال سيبويه ١٩٨/٢ : وما كان من الأسماء على فاعِل أو فاعَل فإنه يُكسّر على بناء فواعل ، وذلك : تابل وتوابل ، وطابق وطوابق ، وحاجر وحائط وحوائط . وقد يكسّرون الفاعل على فُعْلان نحو : حاجر وحُجْران .. وانظر كلاماً مفصّلاً في علل هذا الجمع في شرح المفصّل ٥٢/٥ ، وشرح الشافية ١٥١/٢ وما بعدها .

والثالث : أنَّ بعد الألفِ كسرةً فلو قُلبت ياءً لوقعتْ الألف بين كسرة وبينَ ماهو في تقديرِ الكسر وقوعاً لازماً .

والرابعُ : أنّ ألفَ فاعل حرفُ معنى ، والواوُ كثرتْ زيادتُها للمعنى أكثرَ من زيادة الياء له[1] .

والخامس : أنَّ الواوَ هنا لَمّا اختصَّت بالجمعِ أشْبَهت واوَ الضمير في : قامُوا والزَّيْدُون .

فصل

وإنَّما جَاء في جمع[2] « فاعل » من المنقوص فُعَلَةٌ نحو : قَاضٍ وقُضَاة[3] [فرقاً بينَ الصحيحِ والمعتلّ . واختارُوا له هذه الزِّنةَ لأنّها أخفُّ وأنّها لا مثلَ لها في الآحادِ المعتَلّة][4] .

فصل

وجَميعُ الرُّباعي له جَمْعٌ واحدٌ وهو : فَعَالِل[5] ، سواءٌ كانت حروفُه كلّها أصولاً ، أو كانت بعضُها للإلحاق . لأنَّ الأربعةَ لابدّ فيها من زيادةِ ألفِ التكسير لِتَدُلَّ على

---

(١) كلمة (له) ساقطة من ح .

(٢) في م (معنى) .

(٣) سيبويه ٢٠٦/٢ ، وشرح المفصّل ٥٤/٥ ، قال ابن يعيش : وزعم بعض الكوفيين أن أصل قُضاة : قُضَى مثل شُهَد وقُرَح ، فحذفوا إحدى العينين وأبدلوا منها الهاء ولا دليل على ذلك . وقال : وهو بناء ـ أي فُعَلة ـ اختص به المعتل لا يكون مثله في الصحيح .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٥) قال سيبويه ١٩٧/٢ : وأمّا ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنّه يكسّر على مثال مفاعل ، وذلك قولك : ضَفْدَع وضفادع وحُبْرُج وحَبارج وخَنْجَر وخناجر وجِنْجِنّ وجَناجن وقِمَطْرٌ وقَماطر . فإن عنيت الأقل لم تجاوز ذا لأنك لا تصل إلى التاء لأنه مذكّر ، ولا إلى بناء من أبنية أدنى العدد لأنهم لا يحذفون حرفاً من نفس الحرف ، إذْ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء الأكثر وإن عَنوا الأقلّ . فإن =

الجمع . فَلَوْ زَادوا حَرْفاً آخرَ لطالتْ الكلمةُ ، وهمْ قد حَذَفوا من الخماسيّ فِراراً من الطّول ، ولْم يأتِ على شيءٍ من صِيغ الثلاثيّ لأنّه لابُدَّ فيه من تكرير لامِه كما كانتْ مكررةً في الواحد ، فلو جاءَ على شيءٍ من تلك الصّيغ لم تتكررْ اللامُ بلْ كانَ يعودُ إلى الثلاثي .

فصل

إذا كانَ الرابعُ وَاواً أو ألفاً زائداً في الرُّباعي نحو : جُرْمُوق وحِمْلاق ، قُلبت ياءً لِسُكونها[1] وانكسارِ ماقبلها[2] .

فصل

وأمّا الْخُمَاسيّ فتحذفُ منه الحرفَ الأخيرَ لِما ذكَرْنا في التّصغير[3] ، وكذلكَ إذا كانَ في الكلمةِ زَائدان أحدهما لغيرِ مَعْنىً حُذِفَ دونَ الآخرَ . وإنْ كانَ فيه زائدٌ واحدٌ واحْتِيج إلى الحذف حُذِفَ لِمَا ذُكر في التَّصْغير أيْضاً .

= كان فيه حرف رابع ، حرفُ لينٍ ، وهو حرْف المدّ كسّرته على مثال مفاعيل وذلك قولك : قِنديل وقناديل ، وخنذيذ وخناذيذ وكُرسوع وكراسيع وغِربال وغرابيل .
وانظر شرح المفصّل ٦٨/٥ ، ٦٩ ، وشرح الشافية ١٨٢/٢ ، والْحَبارج من طير الماء ، ذكر الْحُبارى . والجنجن ضرب من الجراد . والقِمَطر جمع قماطر وهو ماتُصان فيه الكتب .

(١) في ح : لسكونه .

(٢) انظر كلام سيبويه الوارد في تعليقات الفصل السابق . والْجُرْموق كلمة فارسية وهي ما يُلبس فوق الخفّ الصغير ليقيه من الطين . والحِمْلاق : باطن أجفان العين .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٣٩/٥ : اعلم أنه لا يجوز جمع الاسم الخماسي لإفراطه في الثقل بطوله وكثرة حروفه وبعده عن المثال المعتدل وهو الثلاثي ، وتكسيره يزيده ثقلاً بزيادة ألف الجمع ، فكرهوا تكسيره لذلك ، فإذا أريد تكسيره حذفوا منه حرفاً وردّوه إلى الأربعة ، وذلك الحرف الآخِر . وإنما حذفوا الآخِر لوجهين :
أحدهما : أن الجمع يسلم حتى ينتهي إليه فلا يكون له موضع .
الثاني : أنّ الحرف الآخِر هو الذي أثقل الكلمة ، فلولا الخامس ما كان ثقيلاً .
فلذلك تنكبوا تكسير بنات الخمسة لكراهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً . وذلك قولك في سفرجل : =

فصل

وإنْ كانَ فيه زَائدان إذَا حذفتَ أَحَدَهما لَزِمَكَ حذفُ الآخر ، وإنْ حَذفْتَ الآخرَ لم يَلْزَمْكَ حذفُ صاحبه ، حذفت الذي تأمنُ معه حذفَ الآخر نحو : عيضموز[1] ، تحذِفُ منه اليـاءَ ليبقى مثل (يعقوب) فتنقلبُ واوه يـاءً ، ولو حذفتَ الواوَ وأبقيتَ الياء لقلت : عياضمز ، وذلك لا يجوزُ لأنه مثل / : سَفَارجل . فتحذفُ اليـاءَ ليبقى أربعة أحرف مثل : جَعْفَر وجَعَافِر ، فإذا حذفت الياء بقيَ مثل : يعقوب كما تقدّم . م١٤٧

فصل

وإنَّما حُرِّكت العينُ[2] من فَعْلة إذا كانت اسماً في الجمع نحو : جَفْنة[3] وجَفَنات ولم تحرّك في الصِّفة نحو : صَعْبات ، ليفرّق بين الاسمِ والصّفة[4] ، وكانَ إبقاءُ الصِّفَةِ على السّكون أولى ، لأنّ الصِّفةَ أثقلُ من الاسمِ لاحتياجها إلى الموصوف وإلى الفاعلِ المضمر والمظهر ، ولكونها مشتقّةً من الفعل الذي هو ثَقيلٌ .

= سفارج ، وفي شمردل : شمارِد .. وكذلك جميع الخماسي تحذف اللام وتبنيه على مثال من أمثلة الرباعي نحو : جعفر وزبرج ونحوهما ثم تجمعه جمعه .

وانظر شرح الشافية ١٩٢/٢ وفيه : إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيره لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلي منه ، ولا شك في كراهته ، فلا تصغّره العرب ولا تكسّره في سعة كلامهم ، لكن إذا سُئلوا : كيف قياس كلامكم لو صغّرتموه أو كسّرتموه ؟ قالوا : كذا وكذا . ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير .

وانظر التكملة ١٩٢ ، وقال سيبويه ١١٩/٢ : لا يكسّرون من بنات الخمسة للجمع حتى يحذفوا ومن ثمّ لم يكسروا من بنات الخمسة إلا أن تستكرههم فيخلطوا لأنه ليس من كلامهم .

(١) سيبويه ١١٩/٢ . والعيضموز : العجوز ، والناقة الضخمة منعها الشحم أن تحمل .

(٢) في ح : الفاء .

(٣) كلمة (جفنة) ساقطة من ح .

(٤) سيبويه ٢٠٤/٢ ، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٨/٥ : اعلم أنّ ما كان من هذه الأسماء الثلاثية المؤنثة بوزن (فَعْلة) كقَصْعة وجفْنة فإنك تفتح العين منه في الجمع أبداً إذا كان اسماً نحو : جَفَنات وقَصَعَات ، كأنهم فرقوا بذلك بين الاسم والصفة ، فيفتحون عين الاسم ويقولون : تَمَرات ، ويسكنون الصفة =

فصل

فإنْ كانتِ العينُ وَاواً أو ياءً لم تُحَرَّكا لئلا تَنْقَلبا ألفين[1] ، وقد جاءَ التحريكُ في الشِّعر شاذّاً كما جاءَ التسكينُ في الاسمِ الصحيحِ العينِ شاذّاً أيضاً . وهكذا أيضاً إنْ كانَ مضاعفاً نحو : سَلّة وسَلاّت لأنَّك لوحرّكت اللاّمَ الأولى لالتقى مِثلان . ومنْ شأنِهم أن يُدْغِموا الأوّل في الثّاني فيما هو أصلٌ فكيفَ فيما حَرَكَتُه عارضةٌ .

فصل

فإنْ كانتِ الفَاءُ مضمومةً والعينُ ساكنةً صحيحةً ، جازَ ضمُّها إتباعاً وفتحُها فِراراً من الضَّمتين[2] ، وتسكينُها على الأصلِ نحو : حُجُرات . فإن كانت العين واواً نحو : سُورة ، لم تحرّكْ لئلا تنقلب[3] الواوُ بالضمّ أو تقلبَ ألفاً إنْ فُتحت . وقد جاءَ في

= فيقولون : جارية خدْلة ، وجوارٍ خدْلات ، وحالة سهلة ، وحالات سهْلات ، وإنما فتحوا الاسم وسكنوا النعت لخفة الاسم وثقل الصفة ، لأن الصفة جارية مجرى الفعل ، والفعل أثقل من الاسم ، لأنه يقتضي فاعلاً ، فصار كالمركب منهما ، فلذلك كان أثقل من الاسم ، ولا يجوز إسكانه إلا في ضرورة الشعر نحو قول ذي الرّمة :

أبتْ ذِكَرٌ عوّدن أحشاء قلبه خفوقاً ورفْضَات الهوى في المفاصل

وقال الآخر : « أو تستريح النفس من زفْراتها » .

وقيل : إنها لغة ...

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣٠/٥ : إذا اعتلّت العين من الاسم المؤنث ، فما كان منه بوزن فعْلة كجَوْزة وعيْبة فإنك تسكّن حرف العلّة منه فتقول : « جَوْزات » و « عَيْبات » قال الله تعالى : ﴿ ثلاث عوْرات ﴾ [النّور : ٥٨] ، وقال : ﴿ في رَوْضاتِ الجنّات ﴾ [الشُّورى : ٢١] ، ولا يحركون فيقولوا جَوَزات وبَيَضات كما يقولون : جَفَنَات وتَمَرات ، كأنهم كرهوا حركة العلّة وقبله مفتوح فيقلب ألفاً فيقال : جازات وباضات ، فيلتبس فعْلة ساكنة العين ، بفعَلة مفتوحة العين نحو : دارة ودارات وقامة وقامات . ومنهم مَنْ يقول : جَوَزات وبَيَضات فيفتح ولا يقلب لأنّ الفتحة عارضة وهي لغة لهُذيل . قال الشاعر :

أخو بَيَضات رائحٌ متأوّبٌ رفيق بمسح المنكبين سبوح

وذلك قليل ، والأول عليه الكثير . وانظر سيبويه ١٨٨/٢ .

(٢) انظر سيبويه ١٨١/٢ وما بعدها ، وشرح المفصل ٣١/٥ .

(٣) في م : تنقل .

الشّاذ : سُوَرات بـالفتح . فـإنْ كانتِ اللاّمُ[1] واواً نحو : خُطْوَة ، فـالجيِّـد تسكين العين [لئلا تجتمعَ الضمّتانِ والواوُ وزيادةُ الجمعِ ؛ وقد جـاءَ تحريكُهـا على الأصل . فـإن كانتْ ياءً نحو : كُلْيَة ، فالتَّسْكين هو الوجـهُ لِمَـا تقـدّمَ في الواو ، ولو فُتحتِ العينُ][2] لأدّى القياسُ إلى قلبِ اللاّم ألفاً أو حذفها[3] لالتقاء الساكنين . وقد جاء ذلك شاذّاً أيضاً .

فصل /

ح١٢٨

فـإن كانت فِعْلـة مكسـورةَ الفـاء مثـل : سِـدْرة ، ففيهـا الأوجـهُ الثـلاثـة التي في المضمومة :[4]

- الكسرُ على الإتباعِ .
- والفتحُ للتخفيف .
- والإسْكَانُ على الأصل[5] .

فصل

في جمع أفْعَل .

إذا كان « أفْعَل » اسماً نحو : أفْكَل جُمعَ على أفـاعِل ، لأنّـه بـالحرفِ الـزائـدِ لحـق بِجَعْفَر ، فَجُمع جمعَه وهو اسمٌ مثله[6] . فـإنْ كانَ صفـةً غـالبـةً وهي التي لا يكاد يُـذْكَرُ

---

(١) في ح : الواو لاماً .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٣) كلمة (أو حذفها) ساقطة من م .

(٤) انظر سيبويه ١٨٢/٢ ، وشرح المفصّل ٣١/٥ .

(٥) قال سيبويه ١٨٢/٢ : وما كان فِعْلة فإنك إذا كسّرته على بنـاء أدنى العـدد أدخلت التـاء وحرّكت العين بكسرة ، وذلك قولك : قِربـات وسِـدرات وكسرات ، ومن العرب مَنْ يفتح العين كما فتحت عين فَعْلـة وذلك قولك : قَرَبات وسَدَرات ... ومن قال : غُرْفات فخفف قال : كِسْرات » .

(٦) انظر سيبويه ٢١١/٢ قال : « وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسّر على أفاعل ، ألا ترى أنك لا تصف بـه كما تصف بأحمر ونحوه ، لا تقول : رجل أصغر ولا رجلٌ أكبر . سمعنـا العرب تقول : الأصـاغرة كما تقول : القشاعمة وصيارفة حيث خرج على هذا المثـال . فلمـا لم يتمكن هـذا في الصفـة كتمكّن أحمر أُجري مجرى أجْدل وأفْكل كما قالوا : الأباطح والأساود حيث استُعمل استعمال الأسماء .

للموصوفُ معها نحو : الأبرق والأبْطح جمعتَه هذا الجمعَ لأنّه أشْبَهَ الاسمَ من حيثُ لم يذكر الموصوفُ معهُ فتقول : أبَارِق وأبَاطح . وإنْ كان صفةً يذكرُ معها الموصوف نحو (أحمر) جمعتَه على فُعْل بإسكان العين ، وضمُّها شاذٌّ ، ولم يُجمعْ على أفاعِل لأنَّ الصفةَ مشتقّةٌ من الفعل ، واشتقاقُها وكونُها فرعاً على الموصوف يُلحِقها بالثلاثيّ الذي هو أصلُها .

فصل

وتكسيرُ الصّفة ليسَ بقياسٍ لما ذكرنا في فَعْلة من مشابهةِ الصفةِ للفعل . فأمّا جمعها بالواو والنون فليسَ بقياسٍ لأنَّ الفعلَ تتصل به هذه[1] العلامةُ فضاربون مثل يضربون .

فصل

وقد شذَّتْ من الجموعِ ألفاظٌ فجاءت على خِلاف نظائرِ آحادِها ، فمن ذلك : (ليلة) جُمعتْ على : (ليالٍ)[2] ، وكان قياسها : لِيال مثل : جِفان ، أو ليلاً مثل تمرة وتمر . وقياسُ واحدها : ليلاة مثل : سَعْلاَة وسعالٍ ، وقد جاء في الشعر (ليلاةْ) شاذاً . ومن ذلك : (حوائج) جمع حاجَة وقياس واحدها : حائجة مثل ضاربة وضوارب . وقياسُ حاجةٍ حاجٌ وحَاجَات وهما مستعملان[3] . ومن ذلك ذَكَر ومذاكير وكأنه جمع مِذْكَار ، وكأنّهم توهّموا في جمعِه ما يدلّ على التكثير[4] .

---

(١) كلمة (هذه) ساقطة من م .

(٢) سيبويه ١٩٩/٢ . قال ابن يعيش ٧٣/٥ .. ومثله ليلةٌ ولَيال ، جاء على غير واحده ، لأن (ليلة) ثلاثي ، ولَيال جمع رباعي كأنه جمع ليلاة وربما قالوه . قال الشاعر :

في كلّ ما يومٍ وكلّ ليلاه

وانظر شرح الشافية ٢٠٥/٢ ، ٢٠٦ .

(٣) في لسان العرب : « حوج » : الحاجة في كلام العرب ، الأصل فيها حائجة ، حذفوا منها الياء ، فلَمّا جمعوها ردّوا إليها ما حذفوا منها فقالوا : حاجة وحوائج ، فدلّ جمعهم إياها على حوائج أن الياء محذوفة منها . وجمع الحاجة حاجّ وحاجات وحوائج على غير قياس ، كأنهم جمعوا حائجة » .

(٤) قال سيبويه ٢٢١/٢ : قالوا : مذاكير ولم يقولوا مِذْكير ولا مِذْكار ، وانظر شرح المفصل ٦٧/٥ .

باب ألفات القطع وألفات الوصل[1]

أَلِفُ الوصلِ مَزيدةٌ تَوصُّلاً بها إلى النُّطْقِ بالسَّاكن بعدها ، ولذلك إذا وَصَلْتَ بالكلمة شيئاً قبلها سقطت الهمزةُ لأنّ الساكنَ قد نُطِق به بواسطةِ ماقبله ، فلا تثبتُ همزةُ الوصلِ إلاّ في الابتداء . وأمّا همزةُ القطْعِ فتثبتُ وَصْلاً وابتداءً .

فصل

وإنّما اختيرت الهمزةُ لذلك لِوَجهَيْن :

أحدهما : أنَّ القياسَ كانَ أنْ تُزادَ الألفُ لخفَّتها ، ولكن تعذّر ذلك[2] لاستحالةِ تحريكِها واستحالةِ الابتداء بالساكن ، فَعُدِل إلى الهمزة إذْ كانت أختَها في المَخْرج وشبيهتَها في أحكامٍ كثيرة ، وقيلَ / : حُرِّكت الألفُ فانقلبت همزةً . م١٤٨

والثاني : أنّ الهمزةَ أوّلُ حروفِ الحلْقِ فَخُصّت بالابتداء لتناسبِ المعنيين[3] .

---

(١) انظر سيبويه ١٢٤/٢ ، وشرح المفصل ١٣١/٩ ، وشرح الشافية ٢٥٠/٢ ، والتكملة ١٨ ، وشرح اللمع ٦٨١/٢ ، والمنصف ٥٥/١ ، وسرّ الصناعة ١١٢/١ .

(٢) كلمة (ذلك) ساقطة من ح .

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة ١١٣/١ :

فإن قال قائل : فلِمَ اختيرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف نحو : الجيم والطاء وغيرهما ؟

فالجواب : أنّهم إنما أرادوا حرفاً يُتبلّغ به في الابتداء ، ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله ، فلما اعتزموا على حرفٍ يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة ، لأنّ العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف ، وهي مع ذلك أصلٌ ، فكيف بها إذا كانت زائدة ، ألا تراهم حذفوها أصلاً في نحو : خذ وكُلْ ومُرْ وويلمّه والناس و (الله) في أحد قولي سيبويه ٣٠٩/١ ، ١٤٤/٢ . وقالوا : ذنْ لافعل ، فحذفوا همزة (إذن) وقال الآخر ... إلخ ... =

فصل

وأصْـلُ حركتهـــا الكسرُ ، لأنّ الأصـلَ الإسكان ، ولكن دعتِ الضرورةُ إلى التحريكِ ، فصارَ التحريـكُ لالتقـاء السـاكنين أو كالتحريـك لـه ، وإنَّما يُضَمّ إذا انضمَّ الثالثُ لِثقَل الخروج من كَسْرٍ إلى ضمٍّ لازم ، وضُمّت اتباعاً للثالث[1] .

[فإنْ قيلَ : فكيفَ كُسِرتْ همزةُ اِبنوا واِرموا وضُمّت همزةُ أدعِي وأغزِي ؟

قيلَ : لأنّ الضمّةَ في النونِ والميمِ عـارضتـان والأصلُ كَسْرُهمـا ، والأصـلُ في العينِ والزّاي ضمُّهما والكسرةُ عارضةٌ . وذهب قومٌ إلى أنّها حُرِّكت اتبـاعـاً للثـالث][2] المضومِ والمكسورِ[3] ، فأمّا المفتوحُ فلم نُتْبِعْه لئلا يلتبسَ بهمزةِ المتكلِّم .

= وإن شئت فقل : إنما زادوا الهمزة هنا لكثرة زيادة الهمزة أولاً نحو : أَفْكل وأَيْدَع وأُبْلُم وإصْبَع وأَتْرُجّة وإِزْفنّة . ولم تكثر زيادة غير الهمزة أولاً كزيـادتها هي أولاً ، فلَمّا احتـاجوا إلى زيـادة حرف في أوّل الكلمـة ، وشرطوا على أنفسهم حـذفـه عنـد الغنى عنـه ، وذلـك في أكثر أحوالـه ، لأن الوصـل أكثر من الابتداء والقطع ، لم يجدوا حرفاً يطّرد فيه الحـذف اطّراده في الهمزة ، فـأتوا بهـا دون غيرهـا من سـائر حروف المعجم ، لا سيا وهي ـ كما قـدّمنـا ـ أكثر الحروف زيـادة في أوائـل الكلم ، فلـذلـك زادوا همـزة الوصل ، دون غيرها مما عداها .

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٣٧/٢ ، المسألة ١٠٧ ، وسرّ الصناعة ١١٢/١ ، وشرح المفصّل ١٣١/٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٣) يبدو أن كلام أبي البقاء في هذا الموضع ملخص من كلام ابن جني في سرّ صناعة الإعراب ١١٦/١ قال : واعلم أن هذه الهمزة أبداً في الأسماء والأفعال مكسورة ، إلاّ أنها قـد ضمت من الأفعـال في كل موضع كان ثالثها مضموماً ضمّاً لازمـاً ، وذلـك نحو : اقتُل ، اخرُج ، انطُلِق بزيـد ، استُخْرِج المـال . وحكى قطرب على طريق الشذوذ « اِقْتُل » جـاء على الأصل ، وإنمـا ضمّوا الهمزة في هـذه المواضع كراهيـة الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ بناء لازماً ، ولم يعتدّوا الساكن بينهما حاجزاً لأنه غير حصين .
فإن قلت : فما بالهم قالوا للمرأة : أَغْزِي ، أَغْدِي ، فضمّوا الهمزة والثالث مكسور ؟
فالجواب : أنّه إنّما ضمّ هذا لأجل أنّ الأصل : اغْزُوِي أَغْدُوِي ، ثم اعتلّت الواو فحـذفت ، ووليت اليـاءُ الزايَ والـدالَ ، فـانكسرتـا من أجلهـا ، فـإنمـا الضمـة في الهمزة مراعـاة للأصل ، كما تقول في الصحيح : أَقتُلِي ، أَدْخُلِي ، أَخْرُجِي .
فإن قلت : فلِمَ كسرت الهمزة في نحو : اِرْمُوا ، اِقْضُوا ، اِشْرُوا ، والثالث مضموم ؟ =

فصل

فـأمّـا الهمـزةُ مـع لامِ التعريفِ فمفتـوحـةٌ ، وذلـكَ لكثرةِ استعمالِ أداةِ التَّعريفِ ، فاختِيرَ لها أخفُّ الحركاتِ فِراراً من الثِّقل[1] .

فصل

فـأمّـا همـزةُ « اَيْمُنُ » فقــد ذُكرت في القَسَم ؛ وقيـلَ هي[2] همـزةُ الجمـعِ حُـذِفت واجتُلِبت همزةُ الوصلِ وفُتحت إيذاناً بالتغيير اللاّحقِ الكلمةَ[3] . وقد دخلَ هذه الكلمـةَ ضروبٌ من التَّغيير على ما ذُكِرَ في القَسم .

فصل

فأمّا ما يدخُلُ عليه همزةُ الوصل من الأسماء فعشَرةٌ تُذْكَر أحكامُهـا في التَّصْريف إنْ شاء الله وهي :

= فالجواب هنا كالذي قبله ، وذلك أنّ أصل هـذا : اِرْمِيُوا ، اِقْضِيوا ثم حـذفت اليـاء ، وانضمّ مـا قبلهـا ، فبقيت الكسرة هنا مكسورة كما بقيت فيما قبل مضمومة .

(١) قال ابن جني في سر الصناعة ١١٧/١ :

فأمّا لام التعريف فالهمزة معها مفتوحـة ، وذلـك لأن اللام حرف ، فجعلوا حركـة الهمزة معهـا فتحـةً لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال .

(٢) كلمة (هي) ساقطة من ح .

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة ١١٧/١ :

فأمّا « أُيْمُنُ » في القسم ففتحت الهمزة فيها وهي اسم ، من قبل أنّ هـذا اسمٌ غير متمكن ، ولا يستعمل إلا في القسم وحده ، فلَمّا ضارع الحرف بقلّة تمكّنه فُتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف . وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعته الحرف . وأيضاً فقد حكى يونس : « اِيمُ اللهِ » بالكسر ، فقـد جـاء فيه بالكسر أيضاً كما ترى .

ويؤكد عندك أيضاً حال هذا الاسم في مضارعتـه الحرف أنهم قـد تلاعبوا بـه ، وأضعفوه ، فقـالوا مرةً : أَيمُنُ اللهِ ، ومرةً : أَيمُ الله ، ومرةً م اللهِ ، ومرةً : مُ اللهِ . وقـالـوا : مُنُ ربي ومِن ربّي .. فلَمّـا حـذفـوا هذا الحذف المُفْرِط ، وأصاروه من كونه على حرفٍ واحد إلى لفـظ الحروف ، قوي شبـه الحرف عليـه ،

اسمٌ ، واسْتٌ ، وابنٌ ، وابنـــةٌ ، وابنم ، واثنـــان ، واثنتـــان ، وامرؤ ، وامرأة ، وايمن[1] .

وأمّا الأفْعَالُ فتدخلُ فيها همزةُ الوصلِ إذا كانَ الفعلُ أربعةَ أحْرفٍ فصاعِداً غيرَ الهمزة ، ويُسَكّن الحرفُ الذي يلي الهمزةَ نحو : انطلقَ واستخرجَ واقترفَ ونحو ذلك ، ومصدرُه كذلك نحو : الانطلاقُ والاستخراجُ[2] . ولسكون الحرفِ الثاني علّةٌ نذكرها في التصريف إن شاء الله تعالى . وأمّا دُخُولها في الأمر ففي كلّ فعلٍ سكّن فيه ما بعدَ حرف المضارعة ، [فإنّ همزةَ الوصلِ تدخلُ عليه ليبقى الحرفُ على سكونِه نحو : اضرِب واركَب واقرب[3] . فأمّا نحو : قُمْ وعِدْ فلم يُحتج إلى الهمزة لأنّه لَمّا تحرّك في المضارع][4] نحو : يقومُ ويَعِدُ بقي متحرِّكاً في الأمر .

فصل / ح١٢٩

إذَا دخلت همزةُ الاستفهامِ على همزةِ الوصْل حُذفت همزةُ الوصلِ[5] لأنّ السّاكنَ

= ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التعريف .
وانظر شرح المفصل ٣٥/٨ .

(١) سر صناعة الإعراب ١١٥/١ ، وشرح المفصل ١٣١/٩ ، وشرح الشافية ٢٥٠/٢ ، وسيبويه ٣٠٩/٢ .
والعبارة : وهي اسم ... إلى (ايمن) ساقطة من ح .

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ١١١/١ :
فأمّا همزة الوصل فموضع زيادتها الفعل ، وقد زِيدت في أسماء معلومة وحرف واحد . فأمّا الفعل فتقع منه في موضعين :
أحدهما : الماضي إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف وأولها الهمزة ، فهي همزة وصل ، وذلك نحو : اقتدر ، وانطلق ، واستخرج ، واحمرّ ، واصفارّ .
والموضع الآخر مثال الأمر من كل فعْلٍ انفتح فيه حرف المضارعة ، وسكن ما بعده ، وذلك نحو : يضْرِبُ ، ويقتُل ، وينطلقُ ، ويقتَدِر . فإذا أمرت قلت : اِضربْ ، انطلقْ ، اِقتدرْ .

(٣) انظر التعليق السابق .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١٣٨/٩ : =

يُمكن النّطقُ به بعد الاستفهام فلا حاجة إلى الهمزةِ الأُخرى . وكانت همزةُ الاستفهام أوْلَى لأنّها دَخَلت لمعنى . فأمّا همزةُ لام التّعريف فلا تَحْذِفُها همزةُ الاستفهام لأنّها لو حُذِفت لصارَ لفظُه لفظَ الخبر ، ولم يقرَّ الهمزةَ على لفظها لأنّها ساكنة ، ولامُ التعريف ساكنة فلم تجتَمِعا ، ولكنّها تُبْدَل ألفاً لأنّ الألفَ فيها مدٌّ يُصَحِّح وقوعَ الساكن بعدَها ومنه قولُه تعالى : ﴿ آللهُ خيرٌ أمّا يُشرِكونَ ﴾[1] .

= أمر هذه الهمزة مخالف لما أصّلناه لأنّ ألف الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل سقطت ألف الوصل نحو قوله تعالى : ﴿ أتخذتم عند الله عهداً ﴾ [البقرة : ٨٠/٢] .. وقوله تعالى : ﴿ أصطفى البنات على البنين ﴾ [الصّافات : ١٥٣/٣٧] ، لأن الغنية قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل ، ولم يؤدِّ حذفها إلى لبس ، لأن ألف الاستفهام مفتوحة وألف الوصل مكسورة ، فأما الألف التي مع اللام فإنها لاتسقط لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر لأنها مفتوحتان بل تبدلها ألفاً نحو قوله : ﴿ آلذّكرين حرّم أم الأُنثيين ﴾ [الأنعام : ١٤٣/٦] ، و﴿ آلله خير أمّا يشركون ﴾ [النمل : ٥٩/٢٧] فلو حذفت لوقع لبسٌ ولا يُعلم هل هي استفهامية أم التي مع لام التعريف فلذلك ثبتت وشبّهت بألف أحمر .

(١) سورة النّمل : ٥٩/٢٧ .

باب الوَقْف

الوقفُ ضِدُّ الابتداء[1] ، لأنّه يكون عند انتهاء الكلمة . ولَمّا استحالَ الابتداءُ بالساكن استحسنوا في ضدّه وهو الوقف ضدّ الحركة وهو السكونُ . وجملة مذاهب العرب في الوقف سبعة :

١ ـ الإسْكان .
٢ ـ والإشْمام .
٣ ـ والرَّوْمُ .
٤ ـ والنَّقْل .
٥ ـ والتَّشْديد .
٦ ـ والإبدال من التنوين ومن حرف العلّة .
٧ ـ والحذف .

فصل

وأجودُها الإسكانُ في الرفع والجرِّ والنصبِ في[2] غيرِ المنوّن لوجهين :

أحدهما : ما تقدّمَ من مضادّةِ الوقف للابتداء .

---

(١) انظر سيبويه ٢٨١/٢ ، وشرح المفصّل ٦٧/٩ ، وشرح الشافية للأستراباذي ٢٧١/٢ .
قال ابن يعيش : اعلم أنّ للحروف الموقوف عليها أحكاماً تغاير أحكام المبدوء بها ، فالموقوف عليه يكون ساكناً ، والمبدوء به لا يكون إلا متحركاً ، إلا أنّ الابتداء بالمتحرك يقع كالمضطر إليه ، إذ من المحال الابتداء بساكن ، والوقف على الساكن صنعة واستحسان ، عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات ، وهو ما يشترك فيه القبل الثلاث : الاسم والفعل والحرف .

(٢) في ح : وفي النصب غير المنوّن .

والثاني : أنَّ الوقفَ يكونُ[1] للاستراحة فيناسب الإسكانُ لخفّته[2] .

فصل

وأما الإشْمَامُ فهو أنْ يُشِير بشفتيهِ إلى الضمِّ دونَ الكسر والفتحِ ، وهذا يُدرَكُ بالبصر دون السمع ، ويُسمَّى رَوْماً[3] عند قومٍ ، وإنّما فعلوا ذلك تَنْبيهاً على استخفافِ الحركة[4] ، ولم يَجُزْ في الكسرِ[5] لما يُفضي إليهِ منْ تشويه الخلقة ، ولا في الفتح لتعذّر ذلك[6] .

---

(١) في ح : لا يكون ؟!

(٢) انظر شرح المفصّل ٦٧/٩ ، وشرح الشافية ٢٧٢/٢ .
قال ابن يعيش : فالسكون هو الأصل والأغلب الأكثر لأنه سلب الحركة ، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة .
وقال الاسترابادي في شرح الشافية ٢٧٢/٢ :
فالإسكان المجرد أي : الإسكان المحض بلا رَوْمٍ ولا إشمام ولا تضعيف ، والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الرّوم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز في كل متحرك إلا في المنصوب المنوّن ، فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفاً . وربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور قال :
وآخذٌ من كلّ حيّ عُصُمْ
قلت : والاستشهاد بالبيت على أن « عصم » يجب أن يوقف عليها « عصا » ، وقد وقف عليه الشاعر بالسكون كما في لغة ربيعة ، لأنهم يجيزون تسكين المنصوب المنوّن في الوقف .

(٣) في م : اسماً ، وفي ح : إشماماً ، وكلاهما لا وجه له هنا ، وقد أثبتنا (روماً) لأن الكوفيين يسمون الإشمام روماً كما يسمون الروم إشماماً ، انظر معجم القراءات القرآنية ١٣٢/١ نقلاً عن النشر ١٢١/١ .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٦٧/٩ : وأما الإشمام فهو تهيئة العضو للنطق بالضمّ من غير تصويت ، وذلك بأن تضمّ شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراها المخاطب مضمومتين ، فيعلم أنا أردنا بضمّهما الحركة ، فهو شيء يختصّ العين دون الأذن ، وذلك إنما يدركه البصير دون الأعمى لأنه ليس بصوت يسمع ، وإنما هو بمنزلة تحريك عضْوٍ من جسدك . وانظر شرح الشافية ٢٧٥/٢ .

(٥) في ح : الساكن ؟

(٦) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٦٧/٩ : ولا يكون الإشمام في الجر والنصب عندنا ، لأن الكسرة من مخرج الياء ، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق بنفاجّ =

فصل

وأمَّـا الرَّوْمُ[1] فهـو أنْ يضمَّ شفتيـه في الرفـعِ بعضَ الضمِّ ، ويكسر في الجرِّ بعضَ الكسر ، فيضعفُ الصَّوتُ بها ، وهـذا يـدركـه السمع ويُسمَّى : رَوْمـاً ، لأن الرّوم الإرادة / فكأنّه أراد الحركة التامّة ولم يأتِ بها وبقي على إرادتها دليل . م١٤٩

فصل

وأمَّـا النَّقْلُ[2] فهو أنْ تنقلَ الضمَّةَ في الرفـع ، والكسرةَ في الجرِّ إلى السـاكنِ قبلهـا بشرط أنْ لا يَخْرُجَ بالنقلِ عن النظائر ، وأن يكونَ المنقولُ إليه صحيحاً ، مثاله : هـذا بكُرْ ـ بضمِّ الكاف ـ، ومررتُ ببكِرـ بكسرها ـ ومنه : [من الرّجز]

١٩٠ـ أنا ابنُ ماويّةَ إذْ جَدَّ النَّقَرْ[3]

وقرأ بعضهم : ﴿ وتَـوَاصَـوْا بِـالصَّبِرْ ﴾[4] ، وإنَّما فعلـوا ذلـكَ اهتمامـاً بـالإعراب ، فجمعوا بين الوقفِ على السكون والإتيـان بـالحركـة . وتقول : مررتُ بِرَجِـلِ ـ فتكسر

= الحنك عن ظهر اللسان ، ولأجل تلك الفجوة لان صوتها ، وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان . وكذلـك الفتح لأنه من الألف ، والألف من الحلق ، فما للإشمام إليها سبيل ..
واشتقاق الإشمام من الشمّ ، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها .

(١) سيبويه ٢٨٢/٢ ، وشرح المفصّل ٦٧/٩ ، وشرح الشـافيـة ٢٧٥/٢ ، قـال ابن يعيش : وأمَّـا الرَّوْم فصوتٌ ضعيف ، كأنك تروم الحركة ولا تتمّها ، وتختلسها اختلاساً ، وذلك مما يدركـه الأعمى والبصير لأنَّ فيـه صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً .

(٢) سيبويه ٢٨٣/٢ : باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين .

(٣) نسبـه سيبـويـه ٢٨٤/٢ لبعض السعـديين ، وقـال الأعلم : الشـاهـد فيـه إلقـاء حركـة الراء على القـاف للوقف . والنقر : صوت يسكن به الفرس عند احتمائه وشدة حركته . أي أنا الشجـاع البطل إذا احتمت الخيـل عنـد اشتـداد الحرب . والبيت في الجمـل للـزجـاجي ٣٠٠ ، والإنصـاف ٧٣٢ ، والمغني ٥٦٨/٢ برقم ٧٩٩ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٢١/٦ برقم ٦٧٩ .

(٤) سـورة العصر ٣/١٠٣ ، وإشمام البـاء شيئـاً من كسرة الراء قراءة نسبت إلى أبي عمرو . انظر كتـاب السبعة ٦٩٦ ، والبحر المحيط ٥٠٩/٨ .

الجيم ـ ولا تقولُ : هذه رَجِلٌ لئلا تخرجَ من كسرٍ إلى ضَمٍّ في حشوٍ . وتقول : هذا بُسُر ، فتضمّ ، ولا تقولُ : [أكلتُ من بُسِرْ ـ فتكسر ـ لئلا تخرجَ من ضمٍّ إلى كسر لازمٍ في حشو . ولا تقول][1] : هذا زَيُدْ ، فتنقل لئلا يتحرك حرفُ العلّة .

فصل

وأمَّا التشديدُ[2] فهو أنْ يُشدّد حرفُ الإعرابِ إذا كان صحيحاً قبلَه متحرّكٌ في الرفع ، والجرّ ، وفي النَّصب ، إذا لم يكُنْ مُنوّناً كقولك : هذا خالدّ ، وهو محمدّ[3] ، ورأيتُ الرجلّ ، وإنَّما فعلوا ذلكَ اهتماماً بالإعرابِ أيضاً ، وجعلوا الحرفَ السَّاكنَ عِوضاً من الحركة ، كما جعلوا حروفَ المدِّ في موضع كالحركات .

فصل

وأمَّا الإبدالُ من التنوينِ فأكْثَرُ العرب تُبْدِلُ منه في النصبِ ألفاً ، ولا تُبدلُ منه في الرفعِ والجرِّ[4] ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : أنَّ القياسَ يقتضي تَرْكَ البدلِ في الجميع لأنَّ البدلَ كالأصلِ ، وكما لا تُثبتُ الأصلَ فكذا ينبغي في البدل . ولكن أُبْدِلَ في النصب لخفّة الفتحة والألف .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٢) التشديد هو التضعيف . قال سيبويه ٢٨٣/٢ : وأما التضعيف فهو قولك : مررت بخالدّ ورأيت خالدّ ، وحدثني مَنْ أثق به أنه سمع عربياً يقول : أعطني ابيضّهْ ، يريد : أبيضَ ، وألحق الهاء كما ألحقها في هُنَّهْ ، وهو يريد : هُنَّ .
وقال ابن يعيش في شرح للفصّل ٦٧/٩ : وأمَّا التضعيف فهو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام نحو : هذا خالدّ ، وهذا فرجّ ، وهذا التضعيف إنَّما هو من زيادات الوقف ، فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت هذه الزيادة .

(٣) في ح : وهو يجعلّ .

(٤) قال ابن جني في سرّ صناعة الإعراب ٥١٨ : واعلم أنَّ كل اسمٍ متمكنٍ فحكمه أن يكون التنوين فيه تالياً لإعرابه ، وذلك نحو : محمّدٌ ، ومحمداً ، ومحمدٍ ، وقد يُحذف هذا التنوين من هذه الأسماء في موضعين : أحدهما الوقف ، والآخر الوصل .
=

والثاني[1] : أنَّ القياسَ هو الإبدالُ في الجميع ليتبيَّن أنَّ التنوين هو مستحقّ ، فخرجَ في النصب على الأصل ، وامتنع في الرفع والجرِّ لأمرين[2] :

أحدهما : ثقلُ الضمَّةِ والواو والكسرة والياء .

والثاني : اللَّبْس ، فالواو تَلْتَبسُ بواوِ الجمعِ أو واوِ الاستذكار ، والياءُ في الجرِّ تلتبسُ بياءِ الجمعِ أو ضمير المتكلِّم أو ياء المتكلِّم[3] . ومن العربِ مَنْ لا يُبدل في النصب[4] كما قال الأعشى[5] : [من المتقارب]

= فأمَّا الوقف فكلّ اسم متمكّن منوّن وقفت عليه في رفعه أو جرّه حذفت إعرابه وتنوينه ، وذلك قولك : هذا محمدّ ، ومررت بمحمدّ ، فإن نصبت أبدلت من تنوينه ألفاً ، ولم تقرره فيه البتة ، وذلك قولك : رأيت محمدا ، وإنما أبدلت منه الألف لمضارعة النون بما فيها من الغنّة ، وبالزيادة أيضاً لحروف اللين .

فإن قيل : فهلاّ أبدل منه في الرفع واو وفي الجرّ ياء كما أبدلوا منه في النصب ألفاً ؟

ففي ذلك جوابان : أحدهما ـ وهو قول سيبويه ـ أنَّ الألف خفيفة فألحقت لخفّتها ، والواو والياء ثقيلتان ، فلم تزادا بدلاً من التنوين لثقلها .

واعتل غير سيبويه في ترك إلحاقهم المرفوع واواً والمجرور ياءً بدلاً في الوقف من التنوين بأن قال : كرهوا أن يقولوا : قام زيدُو لئلا يشبه آخرُ الاسم آخرَ الفعل في نحو يدعو ويحلو ، وهذا غير موجودٍ في الأسماء استثقالاً له . وكذلك لو قالوا : مررت بزيدي لالتبس بالمضاف إليك نحو : غلامي وصاحبي . فكرهوا ذينك لذينك .

وانظر شرح الشافية ٢٧٩/٢ ، وسيبويه ٢٨١/٢ .

(١) في ح : والثالث ؟

(٢) سبق ذكر ذلك في الحاشية التي قبل السابقة بالتفصيل عن ابن جني .

(٣) في ح : ياء النسب . ومما يجب ذكره هنا ماذكره سيبويه في الكتاب ٢٨١/٢ ، قال : « وزعم أبو الخطاب أن أزد السّراة يقولون : هذا زيدو ، ومررت بعمري ، جعلوه قياساً واحداً ، فأثبتوا الواو والياء ، كما أثبتوا الألف » . انظر سرّ الصناعة ٥٢٢/٢ .

(٤) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٥٢٢/٢ : وحدثني أبو عليّ قال : حكى أبو عبيدة : رأيت فرجْ . فكما حمل أزْدُ السراة المرفوع والمجرور على المنصوب ، كذلك حمل أهل هذه اللغة التي حكاها أبو علي عن أبي عبيدة المنصوبَ على المرفوع والمجرور . وانظر شرح الشافية ٢٧٩/٢ .

(٥) في ح : قال الشاعر .

١٩١- وآخُذُ من كلِّ حيٍّ عُصَمْ[١]

أي : عصما . وقاسوه على الرفع والجر .

ومنهم مَنْ يُبْدِل في الرفع واواً وفي الجرِّ ياءً كما يُبْدل في النصب ألفاً وهم أَزْدُ السراة / ولا يحتفلون بالثّقل واللّبْس . ح١٣٠

فصل

وأمَّا الإبدالُ في غير التنوين فَمن التّاء والألف والهمزة واليـاء . [أما التاء (فإن)[٢] كانت للتّأنيث أُبدلت في الوقف هاءً في الأحوال الثلاث][٣] لأنّهم أرادُوا أنْ يفْصِلوها من غير تاء التأنيث[٤] ، وإنّما اختاروا الهاء[٥] لما نذكره في حروف البدل إن شاء الله ، نحو[٦] : ضَارِبه . ولَمّا كانت التّاءُ تثْبُتُ في الكلمةِ إمَّا أصْلاً أو كالأصليّ وصْلاً

---

(١) البيت للأعشى من قصيدة في ديوانه ص ٣٧ ق ٤ ب ٢٠ ، والبيت بتمامه :

إلى المرء قيْسٍ أُطيـــــــلُ السُّرى وآخـــــــــــذُ من كل حيّ عُصَمْ

والعُصَم : العهود . والبيت في الخصائص ٩٧/٢ ، وشرح المفصّل ٧٠/٩ ، وشرح الشافية ٢٧٩/٢ ، وشرح شواهدها ١٩١ ، والخزانة ٢٦٤/٢ .

(٢) كلمة (فإن) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ح . ويقصد بالأحوال الثلاث : الرفع والنصب والجر .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٨١/٩ : متى كان آخر الاسم تاء التأنيث من نحو طلحة وحمزة وقائمة وقاعدة كان الوقف عليه بالهاء ، فتقول : هذا طلحهْ وهذا حمزهْ ، وكذلك قائمهْ وقاعدهْ ، وذلك في الرفع والنصب والجر ، والذي يدلُّ أن الهاء بدل من التاء ، أنها تصير تاءً في الوصل ، والوصل مما ترجع فيه الأشياء إلى أصولها ، والوقف من مواضع التغيير .. وإنما أبدلوا من التاء الهاء لئلا تشتبه التاء الأصلية في نحو : بيت وأبيات ، والملحقة في نحو : بنت وأخت مع إرادة الفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل في نحو قامت وقعدت .

على أنَّ من العرب من يُجري الوقف مجرى الوصل ، فيقول في الوقف هذا طلحتْ ، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب . وانظر شرح الشافية ٢٨٨/٢ .

(٥) في م : هاءً .

(٦) في ح : وذلك نحو .

ووقفاً نحو : الرّفات والفرات ، أُبدل منها إذا كانت تاءُ تـأنيث للفرق . ومن العرب مَنْ يثبتُها في الوقف ، ومنـه قول[1] : يـاأهلَ سورةِ البقرهتْ . فقـال مُجيبٌ : مـاأحفـظ منها ولا آيتْ ، ولا يبدِلُ هنا من التنوين ألفاً .

فصل

وأمَّا الإبدالُ من الألفِ فقد جاءَ ذلك في نحو : حُبْلَى وأفْعَى . فمنهم مَنْ يقفُ على الألفِ وهو الأكثَرُ ، ومنهم مَنْ يبدِلُها واواً قبلَها الفتحةُ ، [ومنهم من يبدلها يـاء قبلهـا الفتحة][2] ، ومنهم مَنْ يُبدِلُ ألفَ فُعلى همزةً فتقول : حبلأ[3] .

فصل

وأمَّا الهمزةُ فإنْ كانت قبلَهـا ألفٌ مـدٌّ نحو : كِسـاء ، فـالحكم فيهـا كسـائرِ الحروفِ الصِّحَاح ، فتُحَقَقُ الهمزةُ في الوقْفِ على ما يُمْكن فيهـا من المـذاهبِ المـذكورة . وإنْ لم تكن قبلَها ألفٌ بل كانَ متحركاً نحو : الخطأ والكَلأ ، فالجيِّد همزُهـا وفيهـا من المـذاهب ماذكرنا .

---

(١) كلمة (قول) ساقطة من ح .

(٢) مابين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) قال سيبويه ٢٨٧/٢ : هذا باب الحرف الذي تبدل مكانـه في الوقف حرفـاً أبين منـه يشبهـه لأنـه خفيّ وكان الذي يشبهه أولى .. وذلك قول بعض العرب في أفعى : هذه أفْعَيْ ، وفي حبلى : هذه حُبْلِيْ ، وفي مثنّى : هـذا مثنّيْ ، فـإذا وصلت صيّرتهـا ألفـاً ، وكـذلـك كلّ ألف في آخر الاسم . حـدّثنـا الخليـل وأبو الخطّاب أنّها لغـةٌ لفزارة وناسٍ من قيس وهي قليلـة ، فـأمّـا الأكثر الأعرف فـأن تـدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياءً ، وإذا وصلت استوت اللغتان ، لأنه إذا كان بعدهـا كلام كان أبين لهـا منها إذا سكتّ عندها ، فإذا استعملت الصوت كان أبين .
ولمّا طيّء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالهـا في الوقف لأنهـا خفيّـة لاتحرّك قريبـة من الهمزة . حدّثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب ، وزعموا أن بعض طيّئ يقول : أَفْعَوْ لأنهـا أبين من اليـاء ، ولم يجيؤوا بغيرها لأنها تشبه الألف في سعة المخرج ..
انظر شرح المفصّل ٧٦/٩ ، وشرح الشافية ٢٨٥/٢ .

ومنهم مَنْ يُبدِلُها واواً في الرفع وألفاً في النصب وياءً في الجرّ ، ويُتْبعها ماقبلَها . وإنْ كان ماقبلَها ساكناً صحيحاً نحو : الْخَبْء[1] والوَثْء[2] ، فالمشهورُ إقرارُها في الوقفِ ساكنةً وفيها من المذاهب ما/تقدَّمَ . ومنهم مَنْ يُلْقي حركةَ الهمزةِ على ماقبلها ويحْذِفُها فيقول : هذا الوثُ ، بغيرِ همزٍ في الأحوال الثلاث ، لكن يضمّ الثاء في الرفع ، وبفتحها في النصبِ وبكسرها في الجرِّ كما كانت الهمزة كذلك . ومنهم مَنْ يُبْدِلها واواً في الرَّفعِ ويضمُّ ماقبلها ، وياءً في الجرِّ ويكسِرُ ماقبلها ، وألفاً في النصب[3] . م١٥٠

فصل

وأما الياءُ إذا سُكّن ماقبلها نحو : ظَبْي ورَمْي وعَدِيّ فالجيِّد إقْرارُ اليـاء ومنهم مَنْ يبدلها جيماً[4] .

---

(١) الْخَبْء والخبيء : ماخبّئ .

(٢) الوَثْءُ : وصم يصيب اللحم لا يبلغ العظم ، أو دون أن ينكسر العظم . والوثيء : المكسور اليد .

(٣) انظر كلاماً مطولاً لسيبويه في هذه المسألة في كتابه ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ . ولابن يعيش في شرح المفصّل ٧٣/٩ ، ٧٤ ، وشرح الشافية ٣١١/٢ وما بعدها .
وقد عقّب ابن يعيش على ما سبق بذكر لغة أهل الحجاز قال :
فأمّا الذين يخففون من أهل الحجاز فإنهم يلزمون الألف في كلّ حال ، فيقولون : هذا الكلا والْخَطا ، ومررت بالكلا والْخَطا ، ورأيت الكَلا والْخَطا ، لأن الوقف يسكن الهمزة وقبلها مفتوح فقلبت ألفاً على حدّ : راس وفاس . وعلى هذه العبرة إذا انضمّ ماقبلها قلبت واواً وإذا انكسر قلبت ياءً ..

(٤) قال سيبويه ٢٨٨/٢ : وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنّها خفيّة ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميجّ يريدون : تميميّ ، وهذا علجّ يريدون : عليّ .. وانظر سرّ صناعة الإعراب ١٧٥/١ ، والمنصف ١٧٨/٢ ، ٧٩/٣ ، وشرح الملوكي ٣٢٩ ، وشرح الشافية ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهدها للبغدادي ٢١٢ ، وقال ابن يعيش في شرح المفصّل ٧٤/٩ :
الاسم المعتلّ ما كان في آخره حرف علّة من الواو والياء والألف ، ولا يخلو ماقبل هذه الحروف من أن يكون ساكناً أو متحركاً ، فإن كان ساكناً وذلك إنما يكون مع الواو والياء دون الألف ، فإنّ الألف لا يكون ماقبلها إلا مفتوحاً وذلك نحو : ظَبْي ونحْي وصبيّ وكرسيّ ، وغزو وعدو ، فإنه يجري مجرى الصحيح في الوقف كما يجري مجراه في تحمّل حركات الإعراب فحكمه كحكمه في الوقف عليه ، يجوز فيه ماجاز في الصحيح ، ويمتنع منه ماامتنع في الصحيح وناس من بني سعد يبدلون من الياء المشددة جيماً في الوقف .. إلخ .

فصل

وأمَّا الحذفُ ففي المنقوصِ نحو[1] : (قاضٍ وعَمٍ) إذا نوّن وَوُقِفَ عليه رفعاً أو جرّاً ففيه مذهبان[2] :

أحدهما : حذفُ الياءِ وإسكانُ ماقبلَها كالصحيح ، فإنَّه يُحذف منه التنوين والكسرةُ التي قبله .

والثاني : إثباتُ الياء لأنَّها حُذفت في الوصل[3] بسببِ التنوين ولا تنوينَ[4] في الوقْفِ فلا علّةَ للحذف . فإن قيلَ : هذا يوجبُ أن يكونَ إثباتُها أوْلى قيل : لا ، لأنَّ الوقفَ عارضٌ ، والعارضُ كغير المعتدّ به[5] . فأمَّا في النصبِ فيوقَفُ بالألف المبدَلةِ لأنَّ الياء تَثْبُتُ فيه وَصْلاً .

فصل

فإذا لم يكنِ المنقوصُ منوَّناً للألفِ واللام فالجيّدُ الوقفُ عليه في الرفع والجرِّ[6]

---

(١) هذه العبارة وردت مضطربة في ح : وأمَّا إذا أسكن ماقبلها ففي المنقوص نحو ..؟!

(٢) في ح : وجهان .

(٣) في م : الأصل .

(٤) في م : لأن التنوين .

(٥) قال سيبويه ٢٨٨/٢ : هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات وذلك قولك : هذا قاضْ ، وهذا غازْ ، وهذا عمْ ، يريد : العَمِي ، أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل ، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل ، فهذا الكلام الجيد الأكثر . وحدّثنا أبو الخطّاب ويونس أن بعض مَنْ يوثق بعربيته من العرب يقول : هذا رامي وغازي وعمي . أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين ، لأنّهم لم يضطروا ههنا إلى مثال ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال .
وانظر شرح المفصّل ٧٥/٩ ، وشرح الشافية ٣٠١/٢ .

(٦) كلمة (والجر) ساقطة من م .

بالياء ، لأنَّها تثبتُ في الوْصلِ لعدم موجبِ الحذف فلم تتغيّر في الوقف ، ويجوز حذفُها وفيه وجهان[1] :

أحدُهما : الفَرْقُ بين الوصل والوقفِ ولا فارقَ إلاّ الياء .

والثاني : أنَّهم قدَّروا الاسمَ نكرةً موقوفاً عليه ثم أدخلوا عليه الألفَ واللاّم وهو كذلك فبقيَ على حاله .

فأمَّا في النصب فالياءُ لا غير لأنَّها تتحرَّكُ في الوصل ، وحذفت حركَتُها وكفى به فَرْقاً .

فصل

فإنْ ناديت الاسمَ المنقوص فمذهب سيبويه إثبات الياء لأنَّه موضع لا ينوّن ، ومذهب يونس حذفها للفرق ، واتفقوا على إثباتها في قولك : يا مُري ، وهو اسم الفاعل من (أرى) لأنَّهم لوحذفوها لبقي الاسم على حرفين[2] .

---

(١) قال سيبويه ٢٨٨/٢ : فإذا لم يكن في موضع تنوين ، فإنَّ البيان أجود في الوقف ، وذلك قولك : هذا القاضي وهذا العمِي لأنها ثابتة في الوصل ، ومن العرب مَنْ يحذف هذا في الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولام إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن الألف واللام . وفعلوا هذا لأن الياء مع الكسرة تستثقل كما تستثقل الياءات فقد اجتمع الأمران . ولم يحذفوا في الوصل في الألف واللام لأنه لم يلحقه في الوصل ما يضطره إلى الحذف كما لحقه وليست فيه ألف ولام وهو التنوين ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وكرهوا التحريك لاستثقال ياء فيها كسرة بعد كسرة ، ولكنهم حذفوا في الوقف في الألف واللام ، إذ كانت تذهب وليس في الاسم ألف ولام ، كما حذفوا في الوقف ماليس فيه ألف ولام إذ لم يضطرهم إلى حذفه ما اضطرهم في الوصل . وأمَّا في حال النصب فليس إلا البيان لأنها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه ألف ولام ، ومع هذا أنه لما تحركت الياء أشبهت غير المعتلّ وذلك قولك : رأيت القاضيَ ..

وانظر شرح المفصّل ٧٥/٩ ، وشرح الشافية ٣٠٠/٢ .

(٢) قال سيبويه ٢٨٩/٢ : وسألت الخليل عن (القاضي) في النداء فقال : أختار ياقاضي لأنه ليس بمنوّن ، كما أختار هذا القاضي .
=

فصل

وأمَّا الوقفُ على المقصورِ المنوّن ففيه ثلاثةُ مذاهِبَ :

أحدُهـا : الوقفُ على الألفِ التي هي من نفس الكلمـة في الرفع والجرّ . وعلى بـدلِ التَّنوينِ في النصبِ ، وحذف حرفِ الإعراب لالتقاء الساكنين وهو قولُ سيبويه .

والمذهبُ الثَّاني : الوقفُ على حرفِ الإعرابِ في الأحوالِ الثلاث .

والمذهبُ الثالث : الوقفُ على ألف التنوين فيهنّ[1] .

وحجَّة الأوَّلين : أنَّ المعتلّ مقيسٌ على الصحيحِ ، والمختـارُ في الصحيح أنْ لا يبـدلَ من تنوينهِ في الرفع والجرّ ، ويبدل منه في النصب .

فإن قيل : يلزم عليه أمران :

ح١٣١ أحدهما / : أنَّ الصحيح فُعِل به ذلك لأنَّ الفرقَ فيه يظهر وهنا لا يظهر .

والثاني : ما يُذكر في حجَّةِ المخالفِ . قيل عنه جوابان :

= وأما يونس فقال : ياقاضْ . وقول يونس أقوى ، لأنـه لمـا كان من كلامهم أن يحـذفوا في غير النـداء ، كانوا في النـداء أجـدر ، لأن النـداء موضع حـذف ، يحـذفون التنوين ويقولون : يـاحـارِ ويـا صاحِ ويا غُلامِ أقبلْ . وقالا في (مرٍ) إذا وقفا : هذا مُري ، كرهوا أن يخلّوا بـالحرف فيجمعوا عليـه ذهـاب الهمزة والياء ، يريد (مُفْعِل) من رأيت .

(١) انظر سيبويه ٢٨٧/٢ ، وقال ابن يعيش في شرح المفصَّل ٧٦/٩ : أمَّا المقصور وهو ما كان آخره ألفاً فإنـه على ضربين : منصرف وغير منصرف . فمـا كان منـه منصرفاً فـإنَّ ألفـه سقطت في الـوصـل لسكـونهـا وسكون التنوين بعدها نحو قولك : هـذه عصـاً ورحـاً يـافتىً ، فـإذا وقفت عـادت الألف وكان الوقف عليها بخلاف الياء في قاضٍ وذلك قولـك : هـذه عصـا ، ورأيت عصـا ، ومررت بعصـا . وذلـك لخفـة الألف . ألا ترى أنَّ مَنْ قال في فخِذ : فخْذ . وفي عضُد : عَضْد لم يقل في جَمَل : جَمْل لخفة الفتحـة ، ويؤيد ذلك أنهم يفرون من الواو [والياء] إلى الألف في مثل : قال وبـاع .. فلـذلـك من استخفـافهم الألف أعادوها في الوقف ولم يفعلوا ذلك في الياء لثقلها . وانظر شرح الشافية ٣٠٣/٢ .
ملاحظة : غير المنصرف من الاسم المقصور تقدم الكلام عنه في حبلى وأفعى ..

أحدُهما : أنَّ الفرقَ ثابتٌ ، وذلك أنَّك إذا وقفتَ على الألف المبدلة من ياءٍ في الرفع والجرّ كتبتها ياءً وأملْتها وجعلتها رَوْماً . وفي النصب لا يثبتُ شيءٌ من ذلك .

والثاني : أنَّ الحكمَ إذا كانت له علّة ووجدتْ أثبتَ حكمها سواء ظهر الفَرْقُ أو لم يظهر .

واحتجَّ للمذهبِ الثاني بثلاثةِ أشياء :

أحدها : عدم الفرق .

والثاني : الألفُ في النصب قد أُميلت وكتبت ياءً في قوله : ﴿ أَوْ أَجِدُ علَى النَّارِ هُدَى ﴾[1] .

والثالثُ : أنَّها وقعتْ رويّاً كقول الشاعر : [من الرجز]

١٩٢ـ إنَّكَ يابنَ جَعْفَرٍ خيرُ فتى

إلى أن قال :

١٩٣ـ وربّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحيَّ سُرى صادفَ زاداً وحديثاً ما اشْتَهى
إنَّ الحديثَ طرفٌ من القِرَى[2]

---

(١) سورة طه : ١٠/٢٠ ، وقرأ ﴿ هدى ﴾ بالإمالة حمزة والكسائي وأبو عمرو وورش وخلف . قال صاحب الإتحاف عند كلامه عن الآية الثانية في سورة طه : ﴿ لتشقى ﴾ بالإمالة ، وعدد القراء الذين سبق ذكرهم وهم الذين أمالوا ، قال : وكذا جميع فواصل هذه السورة .
انظر الإتحاف ٣٠٢ ، والتيسير ١٥٣ ، وغيث النفع ٢٨٩ ، والكشف للقيسي ١٧٧/١ ، والنشر ٣٥/٢ ، ٣٧ ، ومعجم القراءات ٦٩/٤ ، ٧١ .

(٢) الرجز في البيان والتبيين ولم ينسبه الجاحظ ١٠/١ قال : وقال الآخر :

إنك يابن جعفرٍ خيرُ فتى وخيرُهم لطارقٍ إذا أتى
وربّ نضْوٍ طرق الحيَّ سُرى صادف زاداً وحديثاً ما اشتهى
إن الحديث جانبٌ من القِرَى

ونسب للشماخ بن ضرار في الأغاني ١٦٨/٩ ، وانظر شرح المفصل ٧٦/٩ ، وشرح الشافية ٢٨٣/٢ ، وشرح شواهدها ٢٠٢ .

فالألفُ في (سُرَى) رَويّ ، كما أنَّ الألفَ في باقي الأبيات كذلك إذا كان ما قبل الألفِ مخالفاً، والرويّ لا يختلف ، ولو كانت بدلاً من التنوين لم يكنْ رَويّاً ، كما لا يصحّ أن تَجْمَعَ في قصيدةٍ بين قولِك : رأيت زيدا وبين العصا والعلا .

واحتجَّ أربابُ المذهبِ الثالثِ بأنَّ الموجبَ لإبدال التنوينِ ألفاً في الاسم الصحيح فتحةُ ما قبلَه ، والتنوينُ في المقصور كذلك في الأحوالِ الثلاث .

م١٥١ والجوابُ : أمَّا الفرقُ فقد ذكرناه ، وأمَّا إمالتُها وكتْبُها / بالياء في الآية فجوابُه من وجهين :

أحدُهما : أنَّ ذلك جاءَ على لغة مَنْ لم يُبْدِلْ من التنوينِ ألفاً في الصحيح .

والثَّاني : أنَّها أشْبَهت لامَ الكلمةِ في اللفظ فقط ، فأُجري عليها شيءٌ من أحكامِها ، وقد أُميلت في نحو : كتبت كتاباً .

وأمَّا وقوعها رويّاً فجوابُه هذان الوجهان . وأمَّا شُبْهَةُ المذهب الثالث فضعيفةٌ لأنَّ التنوينَ [في الاسم الصحيح أُبْدِلَ بعد فتحةِ الإعراب ، والفتحةُ قبلَ التنوين][1] في المقصور فتحةُ بناءٍ لأنَّها عينُ الكلمة أو ما يجري مَجْراها فلا تكونُ تابعةً لها .

فصل

وقد زيدت الهاءُ في مواضعَ قُصِدَ بها بيانُ الحركةِ[2] ، فمن ذلك قولُهم : لِمَهْ ؟ وعَلامَهْ ؟ لأنَّ الألفَ هنا محذوفةٌ من (ما) فلو سَكّنتَ لم يبقَ على المحذوفِ دليل . ولو وُقِفَ عليها متحركةً لَخُفِّفت الحركةُ ولكان مناقضاً لحكمِ الوقفِ ، فزيدت الهاءُ لتبقى الحركةُ ويكونَ الوقفُ على الهاء ساكنةً . ومن ذلك : اغزُهْ وارمِهْ واخشَهْ .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٢) انظر تفصيل هذا البحث في سيبويه ٢٧٧/٢ وما بعدها ، وشرح المفصّل ٨٣/٩ ، وشرح الشافية ٢٩٦/٢ .

والعلّة ماذكرنا . ومن ذلك : كِتَـابِيَـهْ وحِسَـابِيَـهْ[1] . ومن ذلـك قراءةُ بعضهم ﴿ لعلّكم تتفكّرونَهْ ﴾[2] والمتّقينَهْ وكأنه كره اجتماع الساكنين .

---

(١) وقـد ورد في التنزيـل قـال سبحـانـه : ﴿ فيقـول ليتني لم أوتَ كِتَـابِيَـهْ . ولم أدْرِ مـا حِسـابِيَـهْ ﴾ [سورة الحاقة : ٢٦/٦٩] .

(٢) سورة البقرة : ٢١٩/٢ ، وغيرها ، أشار ابن الأنباري إلى شيءٍ من ذلك في كتاب إيضاح الوقف والابتدا ٢٩٣/١ .

كتاب التصريف

ويَنبغي أنْ يقدّم قبلَ الشُّروع فيه أبنيةُ الأسماء والأفعالِ لتعلم الحروف الأصليةُ والزائدةُ . فأمَّا الحروفُ فلا يُعرفُ لها اشتقاق حتَّى تقضيَ على بعضِ حروفِها بالزِّيادةِ والانقلابِ . ألا تَرى أنَّ الألفَ في (ما)[1] لو كانت منقلبةً لكانتْ عن واوٍ أو ياءٍ ، ولو كانَ كذلك لخرجَتَا على الأصلِ لأنَّها في مثلِ[2] ذلكَ ساكِنان[3] فكانت تكونُ : مَوْ ، أوْ : مَي ، مثل : لو ، وكي[4] .

فصل

والأسماءُ الَّتي كلُّ حروفِها أصلٌ على ثلاثةِ أضْرُبٍ : ثلاثية ، ورباعية ،

---

(١) في ح : فيما .

(٢) كلمة (مثل) ساقطة من ح .

(٣) في ح : ساكنتان .

(٤) قال ابن جني في شرح تصريف المازني ١/٧ :

والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق ، لأنها مجهولة الأصول ، وإنما هي كالأصوات نحو : صه ومه ونحوهما ، فالحروف لا تمثّل بالفعل ، لأنَّها لا يُعرف لها اشتقاق ، فلو قال لك قائل : ما مثال هل أو قَدْ أو حتّى أو هلاّ ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألته محالاً ، وكنت تقول له : إن هذا ونحوه لا يمثّل ، لأنه ليس بمشتق إلا أن تنقلها إلى التسمية بها ، فحينئذٍ يجوز وزنها بالفعل ، فأمَّا وهي ما هي عليه من الحرفية فلا تصرَّف .

ولهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولاً غير زوائد ولا منقلبة عن واو ولا ياء ، وذلك نحو : (ما) و (لا) وما أشبههما . فلو كان أصل ألف (ما) من الواو لقلت : (مَوْ) كما قلت : لو ، وكذلك لو كانت من الياء لوجب أن تقول : (مي) كما قلت : (كي) .

وخماسيّة[1] . وليسَ فيها سُداسيَّة ، وإنَّما اجتُنِبَ ذلكَ لِطُوله ؛ وأقلُّ الأُصول ثلاثةُ أحرفٍ لأنَّ الحاجةَ تَدْعو إلى حَرْفٍ يُبدأ به ، وحرفٍ يُوقَفُ عليه ، وحرفٍ يُفْصَلُ به بينَهما لئلاّ يلي الابتداءَ الوقفُ ، لأنَّ الْمُتَجاوِرَين كالشَّيءِ الواحدِ ، والابتداءُ والوقفُ مُتَضادّان ، فلذلك فُصِلَ بينَهما[2] .

فصل

وإنَّما لم يكنِ السُّداسيّ أصلاً لأنَّه ضِعْفُ الأصلِ الأوَّلِ فيصير كالمركَّب مثل : حَضْرَمَوْت ، فَنَقَصُوه عن ذلك[3] .

فصل

وقد يَبلغُ الاسمُ الثلاثيُّ بالزيادةِ إلى سَبْعة أحرف كقولك : اشهَابّ الشيءُ اِشْهِيْباباً ، واحْمَارّ اِحْمِيراراً ، ولم يَزْد على ذلك[4] .

ح١٣٢ فأمَّا (قَرَعْبَلانة)[5] فالحرفُ الثامنُ تاء التأنيث[6] / وهُوَ في حُكْم المنْفَصِل .

فصل

وأمَّا أُصولِ الأفْعَال فأصلان : ثُلاثِيةٌ ورُباعِية . ولم يأتِ منها خُماسيّ لوجهين :

أحدهما : كثرةُ تصرّفِها والزيادةُ عليها ، فلو كانت خمسةً لثَقُلت .

---

(١) قال سيبويه ٣١٠/٢ : فالكلام على ثلاثة أحرف وأربعة أحرف وخمسة لا زيادة فيها ولا نقصان ، والخمسة أقلّ الثلاثة في الكلام ، فالثلاثة أكثرُ ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف ، وهي أقصى الغاية والمجهود وذلك : اشهيباب .. وانظر شرح تصريف المازني ١٨/١ .

(٢) انظر الخصائص ٥٥/١ ، ٥٦ ، وشرح الملوكي ٢٤ ، وشرح تصريف المازني ٣١/١ ، ٣٢ .

(٣) انظر شرح الملوكي ٣٠ .

(٤) سيبويه ٣١٠/٢ .

(٥) القرْعَبلانة : دويّبة عظية البطن .

(٦) الورقة (١٣٢) سقطت فيما يبدو من مصورتنا (ح) بسبب خطأ في التصوير .

والثاني : أنَّ الفعلَ فَرْعٌ على الاسم فنقصَ عنه لمكان الفَرْعِيّة[1] .

فصل

وأكثرُ ما يصير الفعلُ بالزيادةِ ستة أحْرف ، وذلك أنَّهم زادوا على أكثر أصولِ الأسْماء حرفين ، فَفَعلوا مثلَ ذلك في الفعل ، فلو زادوا ثلاثةً لكانَ الفعلُ أوسعَ من الاسم ، وهم قد مَنَعوا الفعلَ من أنْ يُساويَ الاسمَ في الأصولِ فكذا في الزيادة .

فصل

وقد يُزادُ على الفعلِ الثُّلاثيّ حرفٌ مثل : أجرم ، وحرفان مثل : انطلق ، وثلاثة مثل : استخرجَ . وعلى الرباعي حرفان مثل : احرَنْجَم .

فصل

في أبنيةِ الأسماء الأُصول[2] :

أمَّا الثلاثيّةُ فجميعُ ما يُتصوّر منها اثنا عشر . وسببُ ذلك أنَّ الأوَّلَ والأخيرَ متحركان لامحالةَ ، فيبْقَى الوسطُ فيمكنُ أن يكون ساكناً وله أنْ يكون متحركاً بثلاثِ حركات ، فيصيرَ مع السكونِ أربعةً ، فيضربُ ذلك في عدّة الحروفِ فيكونُ اثني عشر : إلاَّ أنَّ بناءين منها سَقَطا للثِّقل . أحدهما : فِعْلَ - بكسر الفاء وضمِّ العين - لثقل الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ لازم .

والثاني : عكسُه وهو ضمُّ الفاء وكسرُ العين ، وقد حُكِيَ : الدُّئِل ، اسم دُوَيبة ، ورُئِم اسم آخر . ومنهم مَنْ قالَ : هما فعلان في الأصل سمّيَ بهما .

---

(١) شرح الملوكي ٣٢ ، وشرح المفصّل ١٦٢/٧ .

(٢) انظر شرح المفصّل ١٤/٥ ، ١٥ ، وشرح الملوكي ٢٠ ، وشرح الشافية ٣٥/١ ، وسيبويه ٣١٥/٢ ، والمزهر ٥/٢ وما بعدها .

م١٥٢ فـأمَّـا العشَرةُ المستعملـةُ فَفَعْلٌ كفَلْس ، وفَعَل كَجَبَـل ، وفَعُـل / مثـلُ : عَضُـد ، وفَعِل مثلُ : كَتِف ، وفِعْل كجِـذْع ، وفِعَل مثل : ضِلَع ، وفِعِل مثل : إبِـل ، والـذي جاء منه قليلٌ وهو : إبِل وإبِـد[١] ، وامرأةٌ بِلِزٌّ[٢] وإطِل[٣] . وفُعْل مثل : قُفْل ، وفُعُل مثل : طُنُب ، وفُعَل مثل : جُرَذ .

فصل

وأمَّا الرباعيةُ فجاء منها خمسةٌ بغيرِ خلافٍ :

فَعْلَل مثل : جَعْفَر ، وفُعْلُـل مثـل : بُرْثُن[٤] ، وفِعْلِـل مثـل : زِبْرِج[٥] . وفِعْلَـل مثل : دِرْهَم ، وفِعَلّ مثل : سِبَطْر .

والمختلف فيه : فُعْلَل مثل جُخْدَب[٦] ، فسيبويه لا يثبته ، وأثبته الأخفش .

فصل

وأمَّا الخماسيّةُ فجاءَ منها أربعةٌ بلا خلافٍ وواحدٌ مختلَفٌ فيه[٧] :

---

(١) إبد : أتانٌ وأمةٌ إبِد : ولود .

(٢) امرأة بِلِزّ ـ بكسر الباء واللام ـ المرأة الضخمة أو الخفيفة .

(٣) الإطِل ـ بالكسر ـ الخاصرة وجمعها آطال .

(٤) البُرْثُن : الكف مع الأصابع ومخلب الأسد . أو هو للسبع كالإصبع للإنسان .

(٥) الزِّبرج : الزينة من وشي أو جوهر ، والذهب ، والسحاب الرقيق فيه حمرة .

(٦) الْجُخْدب : ضرب من الجراد . قال ابن جني في المنصف ٢٧/١ : وأمَّا السادس الذي يتنـازع فيـه النـاس فَجُخْدَبٌ ومثاله : فُعْلَل بفتح اللام ، حكاه أبو الحسن وحده ، وخالفه فيـه جميع البصريين إلا مَنْ قـال بقوله . والذي رواه الناس غيره (جُخْدُبٌ) بضمّ الدال وهو اسمٌ لا صفة . وانظر التصريف الملوكي ٢٦ .

(٧) سيبويه ٣٤٠/٢ ، ٣٤١ ، والمزهر ٣٣/٢ ، وشرح الملوكي ٢٨ ، وشرح المفصَّل ١٤٢/٦ ، والمنصف ٣٠/١ .

فـالأربعـةُ : فَعَلّلٌ مثل : سَفَرْجَل . فَعْلَلِلٌ : جَحْمَرِشٌ[1] ، فِعْلَلّ : جِرْدَحْـل[2] . فُعَلّل : قُذَعْمِل[3] .

والمختلف فيه : فُعْلَلِل : هُنْدَلِع ، فلم يثبته سيبويه وحكاه ابنُ السراج[4] .

فصل

وأمَّـا الفعلُ فـأصلان : ثلاثيّ ورباعيّ[5] . ونَـقَصُوه عن أكثرِ الأسماء لحـاجتهم إلى كثرةِ تصريفِ الفعلِ وإلحاقِ الزوائدِ به للمعنى .

فصل

وأبنيةُ الثُّلاثيّ ثلاثةٌ ، مفتوحُ العين ومكسورُها ومضمومُها ؛ فـأمَّـا الفـاءُ فَمَفْتوحـةٌ أبداً إلاّ أن تُنْقَلَ إليها حركةُ العينِ أو تتبع العين[6] .

وذلك نحو : ضَرَبَ وعَلِمَ وظَرُفَ . والمنقول نحو : قِيلَ وبِيعَ ، وقـد حُسْنَ وَجْهُـه . والْمُتْبَع نحو : لِعِبَ وشِهِدَ ونِعِمَ ، تريد : لَعِبَ وشَهِدَ ونَعِمَ .

---

(١) الجحْمرش : العجـوز الكبيرة ، والمرأة السمجـة ، والأرنب المرضـع ، ومن الأفـاعي الخشنـاء ، وجمعـه جحامر .

(٢) الجِرْدحْل : الضخم من الإبل ، للذكر والأنثى . والوادي .

(٣) القذعمل : المرأة القصيرة الخسيسة ، والضخم من الإبل .

(٤) قال ابن جني في المنصف ٣١/١ : والخامس الذي لم يذكره سيبويـه : فُعْلَلِل ، وهو : هُنْـدَلِعٌ . وقـالوا : هو اسم بقْلـةٍ ، ومَن ادّعى ذلـك احتـاج أن يـدلَّ على أنَّ النون من الأصل . وعلَّق ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٩ بقوله : ولو جاز أن يجعل هُنْدَلع بناء خـامسـاً لجـاز أن يُجْعل كَنَهْبَل بنـاءً سـادسـاً ، وهـذا يؤدّي إلى خرْق متسع . وانظر الممتع ٧١ ، والخصائص ٢٠٣/٣ .

(٥) شرح المفصّل ١٥٢/٧ ، وشرح الملوكي ٣٠ . قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٢ : وليس في الأفعـال مـا هو على أكثر من أربعة أحرف أصول ، كأنَّ ذلك لفضل الأسماء على الأفعال لقوَّتها واستغنائها عن الأفعـال ، وحاجة الأفعال إليها .

(٦) انظر شرح المفصّل ٦٩/٧ ، ٧٠ ، ١٥٢ .

وبناء الرباعيّ واحدٌ وهو : فَعْلَلَ نحو : دَحْرَجَ وسَرْهَف[1] ، وكلّ ذلك يُبْنى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه فيضمّ أوّله ، إلاّ أن يَعْرِض له ما يوجبُ الكسر .

فصل

وأبنيةُ الأفعالِ أصليّها وزائدها تسعةَ عشرَ ، ثلاثةٌ في الثلاثي ، وواحدٌ في الرباعيّ ، هذا بغير زيادةٍ ؛ فأمَّا مع الزيادةِ فالثُّلاثي يجيءُ بالزيادةِ على ثلاثةَ عشرَ بناءً :

أحدها : أفعلَ مثل : أكْرَمَ[2] .

والثاني : فعَّل مثل : كرَّم[3] .

والثالث : فاعَل نحو : قَاتَل[4] .

والرابع : انفعل مثل : انطلق[5] .

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١٦٢/٧ : اعلم أنّ الرباعي له بناء واحد وهو فَعْلَلَ ، وهو على ضربين : متعدٍّ وغير متعدٍّ .
فالمتعدّي نحو : سرهفته إذا أصلحت غذاءه . ودحرجته .
وغير المتعدّي نحو : دربخت الحمامةُ إذا خضعت لذكَرِها . وبرهم أي أدام النظر وأسكن طرفه . وانظر شرح الملوكي ٣٢ .

(٢) بناء (أفعلَ) ذكر سيبويه أنه يدلّ على عشرة معان . انظر الكتاب ٢٣٣/٢ ، ٢٣٧ ، وشرح للفصّل ١٥٩/٧ ، وشرح الشافية ٨٤/١ ، وشرح الملوكي ٦٨ .

(٣) بناء (فعَّل) يشارك (أفعل) في أكثر معانيه ، إلا أن أحدهما قد يكثر في موضع ويقلّ في الآخر . ومعانيها هي : التكثير كـ (فجّر) ، والتعدية كـ (فرّح) ، والسلب والإزالة كـ (قرّعت الفصيلَ) ؛ أي : أزلت عنه القرع ، الدعاء كـ (سقّيته) . والنسبة كـ (خطّأته) . انظر شرح المفصّل ١٥٩/٧ ، وشرح الملوكي ٧٠ ، وسيبويه ٢٣٧/٢ ، وشرح الشافية ٩٢/١ .

(٤) بناء (فاعل) للمشاركة كـ (ضارب وقاتل) . وقد يأتي لواحد ولا يراد به المفاعلة كـ (عافاه الله) . انظر سيبويه ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ ، وشرح المفصّل ١٥٩/٧ ، وشرح الملوكي ٧٣ ، وشرح الشافية ٩٦/١ .

(٥) بناء (انفعل) هو بناء للمطاوعة ولا يكون متعدّياً البتة ، ومثل له سيبويه بقوله : كسرتُه فانكسر وحطَمتُه فانحطم وحسرتُه فانحسر . سيبويه ٢٣٨/٢ ، وشرح المفصّل ١٦٠/٧ ، وشرح الملوكي ٧٩ ، وشرح الشافية ١٠٨/١ .

والخامس : استفعَل مثل : استخرَجَ [1] .

والسادس : افتَعَل مثل : اقتَطَعَ [2] .

والسابع : افعنْلَى مثل : احرنْبَى واسْلَنْقَى [3] .

والثامن : تفعَّل مثل : تكَسَّر وتقَطَّع [4] .

والتاسع : تفاعَل مثل : تحامَل وتقادَم [5] .

---

(١) استفعل ويأتي متعدّياً كقولك : استخفّه واستقبحه كما يأتي غير معتدٍ كقولك استقدم واستأخر ويأتي لعدة معان :

ـ الطلب والاستدعاء كقولك : استعطيت . طلبت العطية .

ـ الإصابة كقولك : استجدتُه أي أصبته جيداً .

ـ الانتقال والتحوّل كقولك : استنوق الجمل . أي تخلّق بأخلاق الناقة .

ـ أن يكون بمعنى : تفعّل ، نحو : استكبر وتكبّر .

ـ أن يكون بمعنى (فَعَل) كـ : قرّ واستقرّ .

انظر سيبويه ٢٣٩/٢ ، ٢٤٠ ، وشرح المفصّل ١٦١/٧ ، وشرح الشافية ١١٠/١ ، وشرح الملوكي ٨٢ .

(٢) بناء (افتعل) يأتي للاتخاذ كـ (اشتوى القوم) أي اتخذوا شواء ، وللمطاوعة كـ(غممته فاغتمّ وانغمّ) ، وبمعنى التفاعل كـ (اقتتلوا وتقاتَلوا) ، وبمعنى فَعل كـ (افتقر) .

انظر سيبويه ٢٤١/٢ ، وشرح المفصّل ١٦٠/١ ، وشرح الملوكي ٨٠ ، ٨١ ، وشرح الشافية ١٠٨/١ .

(٣) (افْعَنْلى) : قال الاسترابادي في شرح الشافية ١١٢/١ : « وكذا افعنْلى مرتجل نحو : اغرندى » تقول : اغرنداه واغرندى عليه إذا علاه بالشتم والضرب والقهر وإذا غلبه .

وقال : « وكذا احرنبى الملحق باحرنجم » ومعنى قوله : احرنبى أي نام واستلقى على ظهره . وأيضاً : تهيأ للغضب والشرّ . وقوله : استلقى أي نام على ظهره .

(٤) بناء تفعّل هو مطاوع فعّل تقول : كسّرته فتكسّر ويأتي للتعبير عن تكلُّف الأمر وتعاطيه كـ (تشجّع وتصبّر) ، وبمعنى استفعل كـ (تنجّز حوائجه) أي استنجزها ، وبمعنى الإتيان على الشيء وأخذه جزءاً بعد جزء كـ (تجزّعه وتحسّاه) ، وبمعنى الاتخاذ كـ (توسّد) ، وبمعنى السلب كـ (تأثّم) أي تجنب الإثم .

انظر سيبويه ٢٣٩/٢ ، ٢٤٠ ، وشرح المفصّل ١٥٨/٧ ، وشرح الملوكي ٧٥ ، وشرح الشافية ١٠٥/١ .

(٥) بناء (تفاعل) هو مطاوع (فاعَلَ) ويكون متعدّياً نحو : تقاضيت الدينَ ، ولازماً نحو : تغافلت ، ويأتي للإيهام كـ (تعاميت) ، وبمعنى (فَعَلَ) كـ (تجاوزته) بمعنى جزته ، وبمعنى الطلب : تقاضيته الدينَ ، أي استقضيته .

انظر سيبويه ٢٣٩/٢ ، وشرح المفصّل ١٥٩/٧ ، وشرح الملوكي ٧٧ ، وشرح الشافية ٩٩/١ .

والعاشِرُ : افعَلَّ مثل : احمَرَّ واصفَرَّ .

والحادي عشر : افعالّ مثل : احمارَّ واشهابَّ[1] .

والثاني عشر : افْعَوعَل مثل : اخْشَوْشَن واحْلَوْلَى من الحلو[2] .

والثالث عشر : افعوّلَ من اخروّطَ من الْخَرْط[3] .

وأمّا زوائد الرباعيّ فلها بناءان :

أحدهما : تَفَعْلَلَ نحو : تَدَحْرَج وتَقَرْطَس[4] .

---

(١) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٨٤ :
وأمّا افعالّ فأكثر ما يكون في الألوان نحو : اشهابّ وابياضّ واحمارّ وادهامّ ، ولا يكون معتدّياً .. وقد يقْصَر (افعالّ) لطوله فيرجع إلى (افعلّ) قال سيبويه : وليس شيء يقال فيه (افعالّ) إلا يقال فيه : (افعلّ) إلا أنه قد تقلّ إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى . فقولهم : احمرّ واصفرّ واخضرّ وابيضّ أكثرُ من : احمارّ واصفارّ واخضارّ وابياضّ . وقولهم : اشهابّ وادهامّ أكثر من اشهبّ وادهمّ .
وقد يأتي افعالّ في غير الألوان ، قالوا : اقطارّ النبتُ إذا ولّى وأخذ يجفّ . وابهارّ الليلُ : إذا أظلم ، وابهارّ القمر إذا أضاء .
انظر سيبويه ٢٢٢/٢ ، وشرح المفصّل ١٦١/٧ ، وشرح الملوكي ٨٤ ، وشرح الشافية ١١٢/١ .

(٢) افعوعل : قال سيبويه ٢٤١/٢ : قالوا : خشن وقالوا : اخشوشن ، وسألت الخليل فقال : كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد . كما أنه إذا قال : اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالغ وكذلك احلولى . وانظر شرح المفصّل ١٦١/٧ ، وشرح الملوكي ٨٥ ، وشرح الشافية ١١٢/١ .

(٣) افعوّل ومعناه المبالغة . واجلوذّ واعلوّط إذا جدّ به السير . انظر سيبويه ٢٤٢/٢ ، وشرح المفصّل ١٦٢/٧ ، وشرح الملوكي ٨٧ ، وشرح الشافية ١١٢/١ .
قال الاستربادي في شرح الشافية ١١٣/١ : وجميع الأبواب المذكورة يجيء متعدياً ولازماً إلا انفعل ، وافعلّ ، وافعالّ .
واعلم أن المعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها وما يمكن ضبطه . وقد يجيء كلّ واحدٍ منها لمعانٍ أخر كثيرة لاتضبط .

(٤) تفعلل هو مطاوع فعلل : دحرجته فتدحرج . وتقرطس الرجل : هلك . وانظر سيبويه ٢٣٨/١ ، وشرح المفصّل ١٦٢/٧ ، وشرح الملوكي ٨٩ ، وشرح الشافية ١١٣/١ .

والثاني : افعنلَلَ نحو : احرنْجم واعلنكس[1] .

فـأمَّـا اقشعرّ واطمأنّ فهو رُبـاعي لقـولـك[2] : القُشَعْرِيرة والطُّمَـأْنينـة ، إلاّ أنّهم
ح١٣٣ ألحقوه بـاحرنجم ، فزادوا في أوّلـه همزةَ الوصلِ وأدغموا الأخير / فـوزنُـه الآنَ : افعَلَـلّ ، ولا يمتنعُ أن تجعلَ هذا بناءً ثالثاً في زوائد الرباعيّ فتكمل به العـدّة عشرين . وفي هـذه الزوائدِ ما هو لإلحاقِ أصلٍ بأصلٍ آخر . وسنبيّن معنى الملحَق وحكمَه .

---

(١) احرنجم القوم : اجتمعوا . واعلنكست الإبل : اجتمعت .

(٢) في سيبويه ٢٤٢/٢ : اقشعررت واشأززت لا يستعملان من غير الزيادة ، وشرح المفصّل ١٦٢/٧ ، وشرح الملوكي ٩٠ ، وشرح الشافية ١١٣/١ .

بابُ حدِّ التصريف وفائدته

أمَّا حدُّه فهو تغييرُ حروفِ الكلمة الأصولِ بزيادةٍ أو نُقْصانٍ أو إبدالٍ للمعاني المطلوبة منها[1] . وهذا يتعلَّقُ بحدِّ الاشتقاق . [وقد قال الرّماني : الاشتقاقُ اقتطاعُ فَرْعٍ من أصْلٍ يدورُ في تصاريفه الأصلُ وهذا يحصلُ منه معنى الاشتقاق][2] ، وليس بحدّ حقيقيّ[3] .

فصل

وأمَّا فائدةُ التصريفِ فحصولُ المعاني المختلفة المتشعبة عن معنىً واحد ، والعلمُ به أهمّ من معرفةِ النحو في تعرّف اللغة ، لأنَّ التصريف نظرٌ في ذات الكلمة والنحو نظر في عوارض الكلمة[4] .

فصل

واشتقاقُ التَّصريف من صرفت الشيء إذا قلبته في الجهاتِ فتصرف أي قبل التصرّف ، وصرفته بالتخفيف فانصرف أي قبل هذا الأثر[5] .

فصل

وحروفُ الكلمةِ الأُصول هي التي تلزمُ الكلمةَ في جميع تصاريفها إلاَّ لعارضٍ ،

---

(١) انظر في حدّ التصريف المنصف لابن جني ٤/١ ، وشرح الملوكي ١٨ ، وشرح الشافية ٦/١ وما بعدها ، وشرح المفصّل ٥٣/٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) في (م) : بحدّ طبيعيّ .

(٤) انظر المنصف ٥/١ ، وشرح المفصّل ٥٣/٩ ، وشرح الملوكي ١٩ .

(٥) المنصف ٤/١ ، وشرح الملوكي ١٩ ، وهذا الفصل كله ساقط من م .

ويُقابل أوَّلها بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللام ، فإن كانت رباعية أو خماسية كررت فيها اللام إلا أن يكون الأصليّ مكرراً / فإنَّك تكررُ ما يقابله في المثالِ الموضوع[1] . م١٥٣

وأمَّا الزائدُ فيُؤتى به بعينه في المثالِ المصُوغِ للاعتبار ، مثاله : ضَرْبٌ ، فهذا مصدرٌ هو مادَّةٌ للأفعالِ المأخوذةِ منه وأسماءِ الفاعلين ، والمفعولين وأسماء الزمان والمكان . فالفعلُ : ضرب ، يضْرِب ، اِضرِبْ . وقد يُزاد عليه للمعاني السّين والتاءُ وهمزةُ الوصل ونونُ الانفعال والتاء والألف لوقوعِه من اثنين نحو : استضربَ واضطرب وانضرب وتضاربا وما يتشعب عن ذلك .

وتزاد الميم في الفاعل والمفعول والزمان والمكان نحو : مُضارِب ومَضْروب ومُضرَّب ومضرِب وما أشبه ذلك . والضاد والراء والباء أصول كلّها لوجودها في جميع الأمثلة . وأمَّا الميمُ والنون والتاءُ والهمزةُ فزوائد لأنَّها توجد في بعضها دون بعضٍ .

فصل

وإنَّما قابلوا الحروفَ الأصول بالفاء والعين واللام دون غيرها من الحروف لوجهين[2] :

---

(١) المنصف ١١/١ ، وشرح الشافية ١٠/١ وما بعدها .

(٢) قال الاسترابادي في شرح الشافية ١٢/١ معللاً اتخاذ (فعل) بياناً للوزن : « اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظٌ متّصف بالصفة التي يقال لها : الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات ، فقيل : ضرب على وزن فَعَل ، وكذا نصر وخرج ، أي : هو على صفة يتّصف بها فَعَل ، وليس قولك فَعَل هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأنا نعرف ضرورةً أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مشتركة في فَعَلَ ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلاً للهيئة المشتركة فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فإنها لم تُصغ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها المعلومة ، فلمّا كان المراد من صوْغ (فَعل) الموزون به مجرّدَ الوزن سمّي وزناً وزِنةً ، لا أنّه في الحقيقة وزن وزنة . وإنما اختير لفظ فعل لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأنَّ الغرض =

أحدهما : أنَّ التصريف في الأصْلِ من أحكام الأفعال ، فلَمَّا أرادوا اعتبارَها جعلوا المعيارَ لذلك حُروفَ الفعل تنبيهاً على هذا الأصل .

والثاني[1] : أنَّهم بَنَوا هذا المِعْيارَ من مخارج الحروف الثلاثة وهي الشفتان ووسط الفم والحلق . فالفاءُ شفهية والعين حلقية واللامُ من وسط الفم .

فصل

وإذا كان التصريفُ عبارةً عن تغيير الكلمة ، فالتغييرُ إمَّا أن يكونَ بزيادة أو نقصانٍ أو إبدالٍ . والزيادة إمَّا بحرفٍ أو بحركة ، وكذلك النقصان والبدل .

فأمَّا زيادةُ الحروفِ فعلى ضربين : زيادةٌ من جِنْسِ الأصلِ وزيادةٌ من غير

= الأهمّ من وزن الكلمة معرفةُ حروفها الأصول وما زيد فيها من الحروف ، وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة ، والسكون ، والمطّرد في هذا المعنى الفعلُ والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع ، إذ لا تجد فعلاً ولا اسماً متّصلاً به إلا وهو في الأصل مصدرٌ قد غُيِّر غالباً إمَّا بالحركات كـ : (ضَرب وضُرب) ، أو بالحروف كـ : (يضرب وضارب ومضروب) ، وأما الاسم الصريح النبي لا اتِّصال له بالفعل فكثيرٌ منه خالٍ من هذا المعنى كـ (رجل وفرس وجعفر وسفرجل) ، لا تغيير في شيء منها عن أصل .

ومعنى تركيب (ف ع ل) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتّصلة بها ، إذ الضرب فعل ، وكذا القتل والنوم ، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضاً في معناه ، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الفاء والعين واللام أصول ، فإن زادت الأصول على الثلاثة كرّرتَ اللام دون الفاء والعين ، لأنه لَمّا لم يكن بدّ في الوزن من زيادة حرفٍ بعد اللام لأنَّ الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أوّل الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أوْلى ، ولَمَّا كانت اللام أقربَ كُرِّرت هي دون البعيد . وانظر شرح الملوكي ١١٥ .

(١) في هامش النسخة م علق ما يلي : قوله : والثاني إلى آخره فيه نظرٌ ووجهه أن (لعب) فيه المخارج الثلاثة ، ولم يقابلوا به . والأوْلى أن يقال : إنَّما قوبلت بالفاء والعين واللام التي هي حروف الفعل لأن التصريف من أحكام الأفعال ، وإنما لزمت هذه المادة ، أعني مادة « فعل » بخصوصها لأنه أعم الأفعال معنىً ويصحّ استعماله في معنى كل فعل نحو : فعلت الضرب والنصر ، قال الله تعالى : ﴿ والَّذينَ هم للزَّكاةِ فاعلونَ ﴾ [المؤمنون : ٣/٢٤] ، أي : مزكّون . فلتعلم .

جِنْسه . فالّتي من جِنْسِ الأصل تضعيفُ العينِ واللاّم . فأمّا الفاء فلم تتكرر وحدها إلاّ في كوكب[1] وأوّل[2] على رأي البصريين . وليس معنى تكريره أنّ الفاء تكرّر في المثال فيقال : فوفل ولا أفّل لأنّ مثال الأصل هنا ثلاثة ولم تتكرر الفاء بعد استيفاء الأصل . وقد كُرّرت الفاء والعين في : مَرْمَريس[3] ومَرْمَريت[4] ، ووزنه : فعفعيل . وأمّا تكرير العين فكقولك : علّم وضَرَّب ، ووزنه : فَعّل بتشديد العين .

وأمّا تكرير اللاّم وحدها فمثل : جلبب وشملل[5] ووزنه فَعْلَل ، ولم يُدغم لأن

---

(١) قال سيبويه ٣٢٨/٢ : وأمّا الواو فتلحق ثانية فيكون الحرف على فَوْعل فيهما ، فالاسم نحو : كوكب وعَوْسج ، والصفة نحو : حَوْمل وهوزب . وانظر أيضاً سيبويه ١٩٧/٢ .

(٢) أوجز السخاوي في سفر السعادة ١١٩/١ ، ١٢٠ القول في (أوّل) قال : « هو أفعل ، يدل على ذلك قولهم : هو أوّل منك ، وقولهم في تأنيثه الأولى . وفاؤه وعينه من جنس واحد كما كان ذلك في (دَدَن) .

وقال الكوفيون : هو (وَوَل) على فوعل ، مما فاؤه وعينه واو ، وأصله (أوْأل) قلبوا الهمزة واواً وأدغموا ، ويؤيد هذا قولهم في الجمع (أوائل) و (أوالي) قلب أوائل .

وردّ البصريون هذا وقالوا : لا يجوز أن تكون (أوْأل) ولا (أأول) . أمّا (أوْأل) فلأن الهمزة إذا خففت إنما تخفّف بالنقل والحذف لا بأن تبدل واواً ، فكان ينبغي أن يكون (أوَل) مخففاً ، وأما (أأول) فلأنّ الهمزة في مثل هذا إنما تقلب ألفاً كما في آخر لا واواً » .

وانظر للمسألة سيبويه ٤٥/٢ ، ٣٧٦ ، والمقتضب ١٥١/١ ، و ٣٤٠/٣ ، والمنصف ٢٠١/٢ ، وشرح المفصّل ٣٤/٦ ، ٩٧ ، وشرح الشافية ٣٤٠/٢ ، واللسان : أول .

(٣) قال سيبويه ١١٣/٢ : وزعم الخليل أنّ مرمريس عنده من المَرَاسة والمعنى يدلّ . وزعموا أنهم ضاعفوا الميم والراء في أوّله كما ضاعفوا في آخر دَرَحْرِح الراءَ والحاءَ ، وتحقيره مُرَيْريس لأن الياء تصير رابعة وصارت الميم أولى بالحذف من الراء لأن الميم إذا حذفت تبيّن في التحقير أن أصله من الثلاثة كأنك حقّرت مرّاس . وانظر أيضاً سيبويه ٣٢٦/٢ ، ٣٥٣ .

والأرض المرمريس هي التي لا تنبت . ورجل مرمريس : شديد داهية .

وانظر المنصف ١٢/١ ، وشرح الشافية ٦٣/١ ، وسفر السعادة ٤٥٩/١ ، وارتشاف الضرب ١١١/١ .

(٤) المرمريت : الداهية . انظر المنصف ١٢/١ .

(٥) قال سيبويه ٣٣٤/٢ : هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وأُلحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى مالا زيادة فيه ، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو : فَعْلَلْتُ ، ألحقوا =

الزيادة للإلحاق . وقد تكرر اللام مرتين نحو : سفرجل ووزنه فَعلّل[1] ، وهذا من غير جنس الأصل وإنما تكرّر في المثال . وقد تكررت العين واللام مثل : صمحمح[2] ، مثاله : فعلعل . فأمّا قلقل وزلزل فوزنه : فعلل . وقال قومٌ : فعفل وهو ضعيف ، لأن تكرير اللام هو الكثير وتكرير الفاء شاذ . وكون الحرف الثالث من جنس الأوّل لا يوجب مقابلته بالفاء ألا ترى أنّ أصله[3] (قلق) ووزنه : (فَعل) مثل : سلس .

وأمّا الزيادة من غير الجنس فعشرة أحرف وهي : الواو واليـاء والألف والهمزة والميم والتّاء والنون والسين والهاء واللاّم ، وقد جمعتُها في (لم يأتنا سهوٌ) ، وقد جمعت في (اليوم تنساه) ، وفي / (سألتمونيها) ، وفي (اسلتمونيها)[4] ، وفي (يا أوسُ هَلْ نمتَ) ، وفي (هويتُ السّمان) . ومعنى كونها زائدةً أنّها تكون في بعضِ المواضع زائدةً لا في كلِّ موضعٍ ، بل قد تكون كلّها أصولاً . ألا ترى أنّ (أوى) و (يوم) و (سل) كلّها أصول[5] .

فصل

ويُعرَفُ الزائِدُ من الأصليّ بثلاثةِ أشياءَ[6] :

= الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت . والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو : جلببتُ جلبيبةً وشَمْلَلْتُ شَمْلَلَةً .
انظر شرح الشافية ٥٢/١ .

(١) سفرجل : سيبويه ٣٥٢/٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

٣٥ .

(٢) صمحمح : سيبويه ٣٨٦/٢ ، ٣٩٦ . والصمحمح هو الغليظ الشديد . وقيل : الغليظ القصير . انظر معجم العين ٢٩/٣ ، وتهذيب اللغة ٢٧٤/٤ ، ٣٣٦/٥ ، وسفر السعادة ٣٢٤ ، وارتشاف الضرب ٩٤/١ .

(٣) كلمة (أصله) ساقطة من م .

(٤) كلمة (أسلتمونيها) ساقطة من ح .

(٥) انظر المنصف ٩٨/١ ، وسيبويه ٣١٢/٢ ، وشرح المفصّل ١٤١/٩ .

(٦) انظر شرح الملوكي ١١٨ ، وشرح الشافية ٣٣٣/٢ .

ـ الاشتقاق وهو أثبتُها .

ـ وعدمُ النظير في الأصول .

ـ وكثرةُ زيادةِ ذلك الحرف .

ـ فمثالُ المعروف بالاشتقاق : مضروب ومستضرب . فالميم والواو والسين والتاء زوائد لأنَّها غيرُ موجودة في : ضَرْب وضَرَبَ .

ـ ومثال عدمِ النظير : كَنَهْبَل[1] . فالنونُ زائدة لا من طريق الاشتقاق ، بل من جهة أنّها لو جُعلت أصْلاً لكانَ وزنُ الكلمة فعلّلٌ ، ولا نظيرَ له في الأصول ، فيُقْضى عند ذلك بزيادة النون .

ـ ومثالُ الكثرة زيادةُ الهمزة (أَفْكَل)[2] ، فإنَّ الهمزةَ فيه زائدة ، لا من طريقِ الاشتقاق إذْ لا يُعرف من الفاء والكافِ واللاَّمِ بناءٌ غيرُ / هذا ، ولا مِنْ عدمِ النظير لأنَّ الهمزةَ لو كانت أصلاً لكانَ وزنُ الكلمة فَعْلَلاً ونظائِرُه كثيرةٌ . م١٥٤

ـ وقد يجتمع في الكلمةِ دليلان من هذه الثلاثةِ يقضيانِ زيادةَ الحرف مثل : أحْمر . فإنَّ الاشتقاقَ والكثرةَ يدلاّنِ على زيادةِ الهمزة .

و (تَنْضُب)[3] يدلُّ الاشتقاقُ وعدمُ النظير على أنَّ التاءَ زائدةٌ . واجتماعُ الثلاثة قليل . وسنبيّن ذلك في كلِّ حرفٍ نمرُّ به إن شاء الله تعالى .

فصل

وإذا اعتبرتَ الكلمةَ قابلتَ الأُصولَ بالفاء والعين واللاّم وأتيت بالزائد بعينه ،

---

(١) الكنهبل : شجرٌ . ووزنه فَنَعْلَلٌ ، وهو من أمثلة سيبويه ٣٣٩/٢ و ٣٥٢ ، والمنصف ١٣٥/١ ، وسفر السعادة ٤٥١/١ .

(٢) الأفكل هو الرعدة . قال : أصابه أفْكل : إذا ارتعد من بردٍ أو خوف . وهو من أمثلة سيبويه . انظر سفر السعادة ٨٢/١ .

(٣) التنْضُب من أمثلة سيبويه ٣/٢ ، ٤ ، ٦ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٤٧ ، ٣٦٥ . وهو شجر . انظر سفر السعادة ١٨٧/١ .

فتقولُ في ضـارِب : فـاعـل ، وفي مضروب : مَفْعـول . وفي ضَريب : فَعيـل . وفي مُسْتَضْرِب : مستفعِل ، وكذلكَ ما أشْبَهه . فإنْ كانَ قـد نُقِصَ من أصلِه شيءٌ نقصتَـه في المثال نحو : أقمتُ فوزنه : أفَلْتُ[1] ، وإن قُدّم أصلٌ من مَوْضعِه قـدّمتَـه في المثـال نحو : أيْنُق وزنه : أعْفُل[2] .

فصل

وحروفُ الزِّيادة تُزادُ لسبعةِ أشياء ، وهيَ في المعنى مثلُ ألفِ ضارب وميم مُكْرم ، والإلحـاقُ مثـل البـاء في جَلْبب ، والمـدُّ في الألف واليـاء والـواو في كتـاب وقَضيب ورسـول ، والتَّعـويض وذلـكَ في التكسير والتَّصْغير نحـو : سَفَـارج وسُفَيْرِج ، والتكثير مثل ألف قَبَعْثَرَى ، والتوصُّل وهي همزةُ الوصل لأنَّها تُوصِّل بها إلى النُّطْقِ بـالسَّـاكن . والبيان[3] مثل هاء السكت في (كِتابِيَهْ وحِسَابِيَهْ)[4] .

فصل

والأصْلُ في هذه الحروفِ في الزيادة حروفُ المدِّ لِسُكونها[5] ، واستطـالَتهـا ، ولين الصَّوْت بها ، وعُذُوبةِ النُّطْق بها ، والباقي مشبَّهٌ بها أو بما يُشْبهه . فـالهمزةُ تُشْبِـهُ الألفَ إذ هي مِنْ مَخْرجها وتحوّلُ إليها وتُصوّرُ بصورتها . والنونُ تشبهُ الواو أيضاً في مَخْرجهـا وغُنَّتها [وتغير طبيعتها بالحركة ، والميم تشبه الواو في مخرجها وغنتها][6] . والتاء تشبـه

---

(١) أقمت من قام وأصلها قوم أعلّت بقلبها ألفاً . وأصل أقمت : أقْوَمت أعلت الواو بالنقل والتسكين فالتقى ساكنان فحذفت فصار وزنها أفلْت .

(٢) أينق جمع نـاقـة . وأصل أينق : أنوق . أصـابهـا القلب المكاني فـأبـدلوا اليـاء مكان الواو وقلبوا . انظر سيبويه ١٢٩/٢ ، ٣٣٣ .

(٣) عبارة (والبيان مثل) ساقطة من ح .

(٤) انظر المنصف ١١/١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

(٥) انظر شرح المفصّل ١٤٣/٩ وما بعدها .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

الواوَ لقربِ مخرجها منها وهمسها[1] وانتشارِها والنفخ المصاحبِ لها . والسّينُ تشبه التاء في الهمس . والهاءُ تشبه الألفَ لخفائِها وقُرْبها منها في المَخْرَج وتشبهُ الهمزةَ أيضاً . واللاّمُ تُشْبه النونَ في انبساطها[2] وتقرب من مَخْرَجها لأنَّ اللاّمَ تخرجُ من أسَلَةِ اللسانِ وحافته اليمنى والنونُ من أَسَلة اللسان .

فصل

وتكثُرُ زيادةُ هذه الحروفِ وتقلُّ على قَدْر نِسْبتها من حروفِ المدِّ ، لأنَّ حروفَ المدِّ أكثرُها زيادةً .

فصل

وأصلُ التَّصريفِ الزيادةُ ، لأنَّ الأغْراضَ التي ذكَرْناها لا تتعلَّقُ إلاَّ بها ، فأمَّا البدلُ فلأمرٍ لَفْظيٍّ .

---

(١) في م : وهمزها ؟

(٢) في م : انتشاطها ؟

بابُ زيادة حروف المدّ

وهي الواوُ والياءُ والألفُ .

اعلم أنَّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في الأفعال والأسماء المعْرَبة[1] ، وإنَّما تكونُ إمَّا بَدَلاً وإمَّا زائدةً . فَكونُها بدلاً يُذكَر في بابه ، وأَمَّا كونُها زائدةً فلا تقعُ أوّلاً بحالٍ لأنَّها ساكنةٌ والابتداءُ بالسَّاكن مُحال ، بل تَقَع ثانيةً كالألفِ في فاعل مثل : ضارِب وكابِر . وثالثةً كألفِ التكسير نحو : دَراهِم[2] ودَنانير . وكألفِ المدِّ المَحْض مثل : كتاب وحِسَاب . ورابعةً نحو : شِمْلال[3] وحِمْلاق[4] . وخامسةً نحو : حَبَرْكى[5] . وسادسةً للتكثير نحو : قَبَعْثَرى[6] وضَبَغْطرى[7] ، ولم يجيءْ على غيرِ هذا .

ح١٣٥ فأمَّا ألفاتُ الحروفِ مثل ألف (ما) و (لا) و (بَلى) فأَصْلٌ / لأنَّه لا اشتقاقَ للحروف يُعْرَف به الأصلُ من الزّائد وكذلك الأسماء الموغِلةُ في شَبَه الحروف نحو ألفِ (إذا) و (متَى) وما يُعْرَف به زيادةُ الألف فيما ذكرنا قد تقدّم ذِكْرُه[8] .

---

(١) انظر سيبويه ٣٤٤/٢ ، ٣٤٦ ، والمنصف ١١٨/١ ، والممتع ٢٧٩/١ ، وسرّ الصناعة ٦٨٧/٢ ، وشرح الشافية ٣٧٤/٢ ، ٣٧٥ .

(٢) في ح : كدراهم .

(٣) شملال : سريع .

(٤) حملاق : ما يسوّده الكحل من باطن أجفانها .

(٥) الحبركى : الطويل الظهر القصير الرجلين . وزاد ابن جني : دلنظى : الصلب الشديد . وقرقرى : موضع مخصب باليمامة ، وسمهى : التبختر من الكِبْر . انظر سر الصناعة ٦٨٩/٢ .

(٦) القبعثرى : الجمل الضخم العظيم .

(٧) الضبغطرى : الرجل الشديد . وزاد ابن جني أمثلة أخرى . انظر سرّ الصناعة ٦٩٠/٢ .

(٨) انظر المنصف ٧/١ ، وقد سبق ذكر ذلك ، و ٢١٣/٢ ، ٢١٤ .

فصل

وأمَّا الياءُ فقد زيدَتْ أوّلاً للمضارعة نحو : يضْرِب[1] . وثانيةً في : فَيْعل نحو : صَيْرَف[2] وخَيْفَق[3] . وثالثة في : فَعِيل نحو : قَضيب وظريف ، وفي : فِعْيل ـ بكسر الفاء[4] ـ نحو : عِثْير[5] وحِذْيم[6] ، فأمَّا فَعْيَل بفتح الفاء فليسَ في الكلام . ورابعةً كالياء في قِنْديل[7] ، وخامسةً كياء قناديل[8] والسِّلَحْفِيَة[9] .

---

(١) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٧٦٧/٢ : « قد زيدت الياء أولاً وثانية وثالثة ورابعة وخامسة وسادسة . وزيادة الياء أولاً وذلك نحو يرمع ويعْمَلة ويُسْرُوع ويَعْضِيد ، وفي الفعل نحو : يقومُ ويقْعُد وينطَلِق » .
واليرمع : الحصى البيض تتلألأ في الشمس . والناقة اليعملة : النجيبة . واليسروع : دود حمر الرؤوس بيض الأجسام . واليعضيد : بقلة برية تشبه الهندباء البرية .

(٢) الصيرف : صرّاف الدراهم .

(٣) خيفق : يقال : فلاة خيفق أي واسعة يخفق فيها السراب . وانظر سر الصناعة ٢٦٧/٢ .

(٤) عبارة ـ بكسر الفاء ـ زيادة من ح .

(٥) العِثْير : الغبار .

(٦) الحِذْيم : الحاذق . وانظر سرّ الصناعة ٧٦٧/٢ .

(٧) ذكر ابن جني عدة أمثلة هي : دهليز ومنديل وقِنديل وشِمْليل وزِحْليل . والشملِيل : الناقة الخفيفة السريعة . والزحْليل : السريع . انظر سرّ الصناعة ٧٦٨/٢ .

(٨) قال ابن جنّي في سرّ الصناعة ٧٦٨/٢ : زيادة الياء خامسة : وذلك نحو : عَنْتَريس وخَرْبَصيص وجَعْفَليق وشَفْشليق وقَرْقرير وفي الفعل نحو : احرنبيت واسْلَنْقَيت واحْبَنْطيتُ واسرَنْديت واغْرَنْدَيت وابرَنْتيتُ .
والعنتريس : الناقة الغليظة الصلبة الوثيقة الخَلْق . والْخَرْبصيص : القُرْط . والجعفليق : العظيمة من النساء . والقرْقرير : الضحك العالي . والشفْشَليق : العجوز المسترخية اللحم . واحرنبى الديك : انتفش ريشه وتهيأ للقتال . واسلنقى : نام على ظهره . واحبنطى الرجل : انتفخ بطنه . واسرنداه : اعتلاه ومثله اغرنداه . وابرنتى للأمر تهيأ .

(٩) السِّلَحْفية وزنها فِعَلِّيَة ، وقد ألحقت بها بُلهنية . انظر المزهر ٣٦/٢ .
قال ابن جني في سرّ الصناعة ٧٦٨/٢ : زيادة الياء سادسة : قال بعضهم فيما حكاه الأصمعي في تحقير (عنكبوت) وتكسيره : عُنَيْكَبيت وعناكبيت ، وقرأ بعضهم : ﴿ وعباقريٍّ حسانٍ ﴾ [الرَّحمن : ٧٦/٥٥] ، وانظر القراءة في المحتسب ٣٠٥/٢ .

م١٥٥ وأمَّا الواوُ فلا تُزادُ أوّلاً لِوَجْهَيْن / :

أحدهما : ثِقَلُها في نفْسِها ولزومِ تحرّكها[١] بالابتداء[٢] . وإذا زيدتْ حَشْواً أمكنَ أنْ تكونَ ساكنةً .

والثاني : أنَّها لو زيدتْ أوّلاً لجازَ أنْ يكونَ أوَّلُ الكلمةِ واواً ، وتدخلُ عليها واوُ العطفِ فتشبه صَوْتاً منكراً . وقيل : لو زيدت أوّلاً لجازَ أن تكونَ مضمومةً فكانَ يجوزُ قَلْبُها همزةً فكانَ يؤدّي إلى اللَّبْس . وقد زيدت ثانيةً كَجَوْهَر وشَوْذَر[٣] ، وثالثةً مثل : جَدْوَل وقَسْوَر[٤] ، ورابعةً مثل : زُنْبُور وعُصْفُور ، وخامسةً مثل : قَلَنْسُوة[٥] وقَمْحَدُوَة[٦] .

---

(١) في ح : تحريكها .

(٢) جاء في المنصف ١١٢/١ : قال أبو عثمان ـ المازني ـ : .. والواو كذلك ، إلاّ أنّ الواو لا تزاد أولاً البتة ، وتزاد ثانية وثالثة ورابعة كالياء ، إلا في أول الكلمة فإنها تفارق الياء .
قال أبو الفتح : يقول : لا فصْل بين الياء والواو في هذه القضيّة إلاّ في باب زيادة الياء أوّلاً وامتناع زيادة الواو أوّلاً . فسألت أبا عليّ وقت القراءة عليه فقلت له : لِمَ كان ذلك ، وما الفصْلُ بين الياء والواو في هذا الموضع ؟
فقال : إنما امتنع ذلك في الواو ، لأنها لو زيدت أولاً مضمومة لاطّرد فيها قَلْبُها همزة نحو : أُقّتت وبابه .. ولو زيدت مكسورة أيضاً لجاز قَلْبُها جوازاً كالمطّرد نحو : إسادة وإفادة في وسادة ووفادة ، ولو زيدت مفتوحةً حتى تحقّر الكلمة لانضمّ أولها فجاز قلبها همزة . يريد تحقير وزّة : وُزَيزة ويجوز أزيزة . قال : فلَمّا كانت زيادتها أولاً تقود إلى هذا التغيير والقلب واللبس ويكون ذلك فيها أثقل ، لأنها زائدة ، رُفضت زيادتها أولاً فلم يجز ذلك . فهذا معنى قول أبي عليّ وقريب من لفظه والأمر كما ذكرنا . وانظر كلاماً مفصّلاً في ذلك لابن جني في سرّ الصناعة ٥٩٥/٢ وما بعدها .

(٣) الشَّوْذر : الملحفة . والقميص من غير كُمّين .

(٤) القسْوَر : العزيز ، والأسد ، والغلام القويّ الشجاع .

(٥) القلنسوة : لباس للرأس .

(٦) القمْحدُوَة : الهنَةُ الناشرة فوق القفا وأعلى القذال وخلف الأذنين . وقد ضرب ابن جني أمثلة أخرى على زيادة الواو ثانية وثالثة ورابعة . انظر سرّ الصناعة ٥٩٤/٢ .

فصل

والضَّابطُ في زيادة الواو والياء مِنْ غيرِ جهةِ الاشتقاق ، أنّك إذا وجدتَ واحدةً منهما مع ثلاثةِ أحْرفٍ أصول من غير تكرير قضيتَ بزيادتِها لأنَّها في الاشتقاق كذلك[1] فَحُمِلَت على الأكثر[2] .

فصل

أمَّا المكررُ مثل : وسْوَسه وصِيصة[3] فالواوُ والياءُ فيهما أصْلان لأنَّك لوقَضَيْتَ بزيادتِها في كلا موضعيها لبقيَ الأصلُ معك حَرْفَيْن ، ولا تكونُ الأصولُ على ذلك . وإنْ قضيتَ بزيادتِها في أحدِ الموضعين عَيْناً كنتَ متحكّماً ، وإن تخيّرت كانَ تحكّماً أيضاً ، فلم يبقَ إلاَّ القضاءُ بأصالتها في الموضعين .

فصل

في زيادةِ الهمزةِ[4] :

إذا وقعت الهمزةُ أوّلاً وبعدَها ثلاثةُ أحرفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتها ، وأكثرُ ما يُقْضَى بذلك بالاشتقاق مثل : أحْمَر وأفْضَل وغيرِهما من الصِّفاتِ لأنَّ ذلكَ من الْحُمْرة والفَضْل . فأمَّا الأسماءُ التي في أوّلها همزةٌ ولا يُعرفُ لها اشتقاقٌ فيُحكمُ بزيادةِ الهمزة فيها

---

(١) كلمة (كذلك) ساقطة من م .

(٢) انظر سيبويه ٣٤٧/٢ ، والممتع ٢٩١/١ .

(٣) الصِّيصة : شوكة الحائك التي يسوّي بها السّدى واللحمة ، وهي أيضاً الصّنارة التي يُغزل بها ويُنْسج .. إلخ .
وانظر بحثاً في هذه الكلمة في المنصف ١٧٨/٢ وما بعدها . والممتع ٥٩٤/٢ ، وسفر السعادة ٣٣٠/١ .

(٤) انظر سيبويه ٣٤٣/٢ ، ٣٤٤ ، والمنصف ٩٩/١ ، وسرّ الصناعة ١٠٧/١ ، والممتع ٢٢٧/١ ، والارتشاف ٩٤/١ ، وشرح الشافية ٣٧٢/٢ .

حملاً على الأكثر وذلك نحو : أَفْكَل وهو الرِّعْدَة[1] ولا اشتقاق له وجمعه أفاكل . ولو سميتَ به رجلاً لم تَصْرِفه للوزنِ والتعريف[2] .

وأمّا (أيْدَع)[3] فقيل : هو طائر ، وقيل : هو الزَّعْفَران وهمزته زائدة حملاً على الأكثر . وذلك أكثَرُ من زيادةِ الياء هنا إذا كان (أفعل) أكثرَ من (فيعل) ، وحكى بعضُهم عن بعض[4] العرب : يدّعت الثوبَ إذا صبغته بالزَّعْفَران ، فأسْقَط الهمزةَ . فهذا الدَّليلُ من جهة الاشتقاق .

وأمَّا الأَوْتَكى[5] فهي : أفْعَلى ، لأنَّ زيادة الهمزةِ أوّلاً أكثرُ من زيادةِ الواو ثانيةً . وهو ضَرْبٌ من التمر .

وأمّا إصْليت[6] فإفعيل للكثرةِ والاشتقاق لأنَّه من صَلَتَ ، وانْصَلَت أي : أسرع .

وأمّا إدْرَوْن[7] فإفْعَوْل لأنَّه مُشْتَقٌّ من الدَّرْن لأنه دُرْديّ الزيت وذلك كالدَّرن .

---

(١) في م : حملاً على الرعدة .

(٢) انظر المنصف ٩٩/١ ، وسفر السعادة ٨٢/١ ، والممتع ٥٥/١ ، ٧٢ .

(٣) قال ابن جني في المنصف ١٠٠/١ : فأمّا إن كان في الكلمة حرفٌ يجوز أن يكون زائداً ، أو وقع فيها تكرير ، لم تقض بزيادة الهمزة إلا بدليل . وإذا كان الأمر كذلك فللسائل أن يقول : ما الدليل على أن الياء في (أيدع) فاءٌ ؟ وما تُنْكر أن تكون زائدة ، وتجعل الهمزة أصلاً ، ويكون وزن الكلمة (فَيْعلاً) ؟

فالجواب في ذلك أنَّ حَمْل الهمزة على الزيادة أولى من حَمْل الياء عليها ، وذلك أنَّ زيادة الهمزة في أوّل الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية ، ألا ترى أنَّ باب (أحمر وأصفر) أكثر من باب (خيفق وصيرف) ، فبهذا الدليل ثبتت زيادة الهمزة في أيْدع . وقد حكى بعضهم (يدّعيه يَيْدِيعاً) فهذه دلالة قاطعة على كون الياء فاء . وانظر سرّ الصناعة ١١٤/١ ، وسفر السعادة ١٠١/١ ، والممتع ٧٢/١ ، ٢٣٣ ، ٢٨٦ ، وشرح الشافية ٣٩٢/٢ .

(٤) كلمة (بعض) ساقطة من م .

(٥) انظر الممتع ٢٩١/١ ، وشرح الشافية ٣٩٦/٢ .

(٦) إصليت : إفْعِيل . يقال : سيف إصليت : أي صقيل . سفر السعادة ٧٢/١ ، وانظر الممتع ١٠٦/١ .

(٧) إدْرَوْن : سيبويه ٣١٦/٢ ، وهو ملحق بجِرْدَحْل . انظر سفر السعادة ٤٠/١ ، والممتع ١٠٦/١ ، وشرح الشافية ٥٦/١ ، ٦١ ، واللسان : درن .

وإعْصار[1] : أفْعال من العصر .

وأمَّا أرَوْنان فيحتمل ثلاثةَ أوجه :

أظهرُها[2] أنّها أفْعَلان من الرَّون وهو الشِّدَّة . يقالُ : يومٌ أرَوْنان أي : شديد[3] .

قال الشاعر : [من الوافر]

١٩٤ـ فَظَـلّ لنسـوةِ النّعْمان منّـا على سَفَـوان يـومٌ أرْوَنـاني[4]

والقوافي مجرورة . وأرادَ : أرَوْنانيّ فسكّنَ .

والوجْهُ الثّاني : أنْ يكون : أفْوَعالاً ، فالرّاء فاؤه والنونان عينُه ولامُه والباقي زوائد من الرنّة[5] .

والثّالث : فوعلاناً من أرن يأرَنُ أرَناً[6] وهو النشاط [فعلى هذا الهمزة والراء والنون أصول فوزنه فَوْعلان][7] .

---

(١) سيبويه ٣٤٢/٢ وفيه : قالوا : إسحاق ، فألحقوه بإعصار . وفي سفر السعادة ٨٠/١ : الإعصار : الريح التي يلتفّ فيها الغبار صاعداً كأنّه عمود . وقيل : هي ريح تثير سحاباً وفيها رعد وبرق .. ووزن إعصار : إفعال ، والجمع الأعاصير . وانظر الممتع ١٠٦/١ .

(٢) في ح : أحدها .

(٣) قال سيبويه ٣١٧/٢ : وأرَوْنان وهو وصف . وفي سفر السعادة ٤٣/١ : أرونان يقال : يومٌ أرَوْنان أي شديد . قال النابغة الجعديّ :

فظل لنسوة النعمان منّا على سفَوان يومٌ أرْوناني

ولم يأت على (أفْعلان) إلا هذا و (أنبجان) .. وأحسبه مأخوذاً من الصوت ، فإنّ يوم الحرب تكثر فيه الأصوات ، والأرونان كثرة الأصوات والجلبة . والنون في البيت مكسورة لأنه أراد (أرونانيّ) ، وانظر المنصف ١٧٩/٢ .

(٤) البيت للنابغة الجعديّ في شعره المجموع ص ١٦٣ ق ١١ ب ٩ ، والبيت في سيبويه ٣١٧/٢ ، والنوادر ٢٠٥ ، وجمهرة اللغة ٢٥٣/٣ ، والمنصف ١٧٩/٢ ، والأضداد لابن الأنباري ١٦٦ ، والمخصص ٦٢/٩ ، وسفر السعادة ٤٤/١ .

(٥) الرنّة : اسم لِجُمادى الآخرة لشدّة برده .

(٦) في ح : والثالث هو من الأرن والإران أي النشاط .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

وأمّا إمّعة[1] : فالهمزةُ فيه أصلٌ لوجهين :

أحدهما : أنَّه صفةٌ وليسَ في الصفات إفْعَلة ولا إفعل بكسر الهمزة .

والثّاني : أنّا لو قَضَيْنا بزيادتها لكانت الميمُ فاءَها وعينَها وهو شاذٌّ لم يأتِ منه إلاَّ دَدَن[2] وكَوْكَب[3] ، ويجب أن يُحملَ على[4] الأكثر لا على الشاذّ . وأمّا إمَّرَ وإمّرةٌ[5] فأصلٌ أيْضاً لِمَا ذكرنا .

ح١٣٦ فإنْ قيلَ : فإمَّعة من (مع) لأنَّه الذي يكونُ مع كلِّ أحدٍ / .

قيل له : (إمَّعة)[6] ليسَ مُشْتَقّاً من (مَعَ) لأنَّ (مَعَ) اسمٌ جامدٌ لا يُشتقّ منه ، وإنَّما اللفظُ قريبٌ من اللفظِ ، والمعنى قريبٌ من المعنى . وهذا لا يُوجب الاشتقاقَ . ألا تَرى أنَّ سَبِطاً[7] وسِبَطْراً ودَمِثاً[8] ودِمَثْراً بمعنى واحد ، ولا يُحكم بزيادة الراء . ويدلّ على أن (إمّراً) همزتُه أصلٌ أنَّه من الأمر لأنَّه المؤتمر لكلِّ أحد .

---

(١) قال في سفر السعادة ٩٠/١ : الإمّعة والإمّعيّ والْمَمْعَميّ هو التَّبَعُ الذي لضعفه يتّبعُ كلّ واحد . قال ابن جني في المنصف ١١٦/١ : واستدلّ أبو عثمان ـ المازنيّ ـ على أن إمّعة : فِعَلّة بأنّه ليس في الكلام إفْعَلَة صفة . وهذا هو استدلال سيبويه وهو صحيح . وفيه قول آخر وهو أنه لو كانت الهمزة في إمّعة زائدةً لوجب أن تكون الميم الأولى فاءً والأخرى عيناً ، فكانت الفاء والعين تكونان على هذا التأويل من موضع واحد ، وهذا لا يؤخذ به لقلّته . وانظر سيبويه ٣٢٩/٢ ، ٣٤٤ ، والممتع ٢٣٣/١ .

(٢) قال سيبويه ٣٠٥/٢ : .. فمن الأسماء التي وصفت لك : يدّ ودمّ وحِرّ وسَتّ وسة يعني الإسْت ودَدّ وهو اللهو .

(٣) كوكب . سيبويه ١٩٧/٢ ، ٣٢٨ .

(٤) في ح : فيجب حمله على الأكثر .

(٥) إمَّر : فِعَّل : سيبويه ٣٢٩/٢ ، ٣٤٤ ، وفي سفر السعادة ٩١/١ : الإمَّرة مثل إمّعة وهو الضعيف الذي يأتمر لكلّ مَنْ يأمره وكذلك الإمَّر . وانظر العين ٢٩٨/٨ ، والتهذيب ٢٩٢/١٥ . وقال الزبيدي في الاستدراك ١٤٧ : والإمَّر من السائمة كلها : الولد . وفي التهذيب ٢٩٢/١٥ : ما بقي له إمَّر ولا إمّرة أي لا جَدْيٌ ولا عَنَاق .

(٦) عبارة (فإن قيل له إمعة) ساقطة من ح .

(٧) السّبِط : الطويل الممتد . انظر المنصف ٤/٣ ، وسفر السعادة ٢٩٨/١ .

(٨) الدَّمِث : المكان الليِّن السهل . ورجلٌ دَمِثُ الأخلاق أي سهلها .

وأمَّا أوْلَق[1] ففيه قولان :

أحدهما : أنَّه أفْعَل من الوَلَق وهو السُّرْعة ومنه قوله تعالى : ﴿ إذْ تَلِقُونه بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾[2] على قراءة مَنْ قرأ / بكسر اللام وتخفيف القاف وضمِّها ، ومنه قيلَ م١٥٦
للأحمقِ : أوْلَق ، لسرعته . فعلى هذا لو سمَّيتَ به لم تَصْرِفْه .

والقولُ الثَّاني : هو فَوْعَل والواو زائدة . والدليلُ عليه قوله للمجنون : مَألُوقٌ ومُؤْولق على مَفْعُول ومُفَوْعَل . ويجوزُ أنْ تكونَ من الوَلَق أيضاً ، وتكونَ الهمزةُ مبدلةً من واوٍ كما أُبدلت واوُ أوَاصل همزةً[3] .

---

(١) انظر المنصف ١١٤/١ ، وسفر السعادة ٩٤/١ ، والممتع ٢٣٥/١ ، وشرح الشافية ٣٤٣/٢ .

(٢) سورة النُّور : ١٥/٢٤ ، وقد ذكر ابن جنّي الشواذّ في هذه الآية ثم قال في المحتسب ١٠٤/٢ : « أمّا (تَلِقُونَهُ) فتسرعون فيه ، وتخفّون إليه . قال الراجز :

جاءت به عَنْسٌ من الشام تَلِقْ

أي تخفّ وتسرع . وأصله تَلِقُون فيه أو إليه ، فَحُذف حرف الجرّ وأُوصل الفعل إلى للفعول كقوله تعالى : ﴿ واختارَ موسى قومَه سبعين رجلاً ﴾ [الأعراف : ١٥٥/٧] أي من قومه . والهاء ـ من تلقونه ـ ضمير الإفك الذي تقدَّم ذِكْره .

ونسبت هذه القراءة إلى عائشة وابن عباس وابن يعمر وعثمان الثقفي . وقال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط ٤٣٨/٦ :

وقرأت عائشة وابن عباس وعيسى وابن يعمر وزيد بن عليّ بفتح التاء وكسر اللام وضمّ القاف ، من قول العرب : وَلَقَ الرجل : كذب . حكاه أهل اللغة .

وقال ابن سيده : جاؤوا بالمتعدّي شاهداً على غير المتعدّي . وعندي أنه أراد : يَلِقُون فيه ، فحذف الحرف ووصل الفعل للضمير . وحكى الطبري وغيره أنّ هذه اللفظة مأخوذة من الولق الذي هو الإسراع بالشيء بعد الشيء ، كعدد في أثر عدد وكلام في أثر كلام . يقال : وَلَق في سيره إذا أسرع .

وانظر معجم القراءات القرآنية ٢٤٠/٤ ، ففيه إحالات كثيرة .

(٣) نذكر هنا ماأوجزه السخاوي في سفر السعادة ٩٤/١ قال : أوْلق : هو الجنون ، قال الأعشى يصف ناقته :

وتُصْبِحُ من غِبِّ السُّرى وكأنّما ألَمَّ بها من طائف الجنِّ أوْلَقُ

والهمزة في (أولق) أصل . ووزنه : فَوْعل ، لأنهم يقولون : أُلِقَ فهو مألوق ، وقال الزَّجاج : وليس =

وأمَّـا (أرنب)[1] و (إصبـع)[2] و (أُبْلم)[3] و (إثْمِـد)[4] و (إثْلَب)[5] فالهمزةُ فيهنّ زائدةٌ وهي أسماءٌ حُملتْ على الأكثر وبعضها مشتقٌّ وهو : إثمد ، فإنه من الثَّمد وهو الماءُ القليل .

مسألة

أوّل[6] : أفْعَل . الهمزةُ فيه زائـدةٌ ، والكلمـةُ من بـاب دَدَن ، فـاؤهـا وعينُهـا من

= اشتقاقه من وَلَق يَلِقُ إذا أسرع كما قال :

جاءت به عنس من الشام تلق

قـال : ولو كانوا أبـدلوا الهمزة من الواو لقـالوا : مولوق . فقولهم : مـألـوق ، يـدل على أن الهمـزة فيـه أصل .

فإن قيل : فلِمَ امتنع أن يكون من (وَلَق) إذا أسرع ؟

قال الزجاج : فالجواب أن الهمزة قـد ثبت أنَّهـا في (أولق) أصلٌ ، ولو كان من (وَلَقَ) لوجبَ كونُـه فَوْعَلاً ، والواو فيه أصل ، فيصير الأصل (وَوْلقاً) فتُبدل من الواو الأولى همزةً .

قال السخاوي : قلت : فالزجّاج يريـد أنـه (فَوْعل) كيفما قُـدِّر ، وأنَّ الهمزة فيـه أصل . وانظر شرح المفصَّل ١٤٥/٩ .

(١) انظر شرح المفصَّل ١٤٥/٩ .

(٢) سرّ الصناعة ١١٤/١ .

(٣) أُبْلُم : الأبلم بضم الهمزة وسكون الباء الموحّدة وضمّ اللام : خوص الْمُقْل ، وفيه ثلاث لغـات : بضم اللام وفتحها وكسرها . عن غوامض الصحاح ٨٩ .

وانظر سيبويه ٣/٢ ، ٤ ، ٣١٦ ، ٣٤٦ ، ٣٦٥ ، والمنصف ٩٠/٣ ، وسرّ الصناعـة ١١٤/١ ، وسفر السعـادة ٢٥/١ .

(٤) إثْمِد : بالكسر ثم السكون وكسر الميم . وهو الذي يُكْتحل به . وهو موضع أيضاً في قول الشاعر :

تطـــاول ليلُـــكَ بـــالإثْمِـــد ونـــــام الخليّ ولم ترْقُـــــدِ

انظر معجم البلدان ٩٢/١ ، وهو من الأبنية التي ذكرها سيبويه . وانظر الممتع ٧٢/١ .

(٥) الإثْلَب والأثْلب : فُتات الحجارة والتراب .

(٦) انظر القول في مسألـة (أوّل) في سيبويـه ٤٥/٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، والمقتضب ١٥١/١ و ٣٤٠/٣ ، والمنصف ٢٠١/٢ ، وسرّ الصنـاعـة ١٠٠/٢ ، ٨٠٠ ، ٨٢٠ ، وسفر السعـادة ١١٩/١ ، وشرح المفصَّل ٣٤/٦ ، ٩٧ ، والممتـع ٣٣٢/١ ، ٣٣٧ ، و ٥٦٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافيـة ٤٦٠/٣ ، وشرح الشـافيـة ٣٤٠/٢ ، واللسان : أول .

مَوْضع واحد . والدَّليلُ على ذلك أنَّها (أفْعَل) التي للتَّفضيل لأنَّها تَصْحَبُها (من) نحو قولك[1] : هذا أوَّلُ من هذا . ولا يجوزُ أن تكونَ فَوْعَلاً ولا فعْلا لأنَّ هذين البناءَين ليسا للتفضيل .

وذهبَ قومٌ إلى أنَّ أصل (أوَّل) من آل يؤول وأصله أَأْوَل فقلبت الهمزةُ الثانيةُ واواً ثمَّ أُدْغِمت .

وقالَ آخرون : هو من وأَل يَئِل ، فأصله : أَوْأَل ، ثم أُبْدِلت الهمزةُ التي بعد الواوِ واواً ثم أُدْغِم . وكلا القولين خَطأ ، لأنَّ حُكْمَ الهمزةِ السَّاكنةِ الواقعةِ بعد هَمْزَةٍ مفتوحةٍ أنْ تُقْلَبَ ألفاً مثل : آدم . وحكمَ الهمزةِ المفتوحةِ إذا أُريدَ تخفيفُها أنْ تُنقَل حركتُها إلى ما قبلَها . فأمَّا أنْ تُبْدَلَ واواً فلا[2] .

فإن قيلَ : الإبدالُ هنا شاذّ كما أنَّ دَعْوى كونِ الفاء والعين وَاوين شاذٌّ . قيلَ : عنه جوابان :

أحدهما : أنَّ كونَ الفاء والعين هنا من مَوْضعٍ واحدٍ ليسَ من الشاذِّ لأنَّ الهمزةَ هنا قبلها وبسببِ ذلك لزمَ الإدغامُ فلم يلزم الثقل المحذورُ .

والثاني : أنَّ شذوذَ التكرير أقربُ من شذوذ الإبدال فيما ادَّعوا .

---

(١) في ح : كقولك .

(٢) بسط الإمام الاستراباذي القول في هذه المسألة بما يسرّ الناظر فليراجع في شرح الكافية ٤٦٠/٣ وما بعدها . ونسوق هنا ماذكره السخاوي موجزاً في سفر السعادة ١١٩/١ قال :
أوّل : هو أفْعَل . يدلّ على ذلك قولهم : هو أوّلُ منك ، وقولهم في تأنيثه (الأولى) وفاؤه وعينه من جنس واحد كما كان ذلك في ددن .
وقال الكوفيون : هو من (وَوّل) على فَوْعل ممّا فاؤه وعينه واو ، وأصله (أوْأل) قلبوا الهمزة واواً وأدغموا . ويؤيّد هذا قولهم في الجمع : (أوائل) و (أوالي) قلب أوائل .
وردّ البصريون هذا وقالوا : لا يجوز أن يكون (أوْأل) ولا (أأْوَل) : أمّا (أوأل) فلأن الهمزة إذا خُفّفت إنّما تخفف بالنقل والحذف ، لا بأن تُبدَل واواً ، فكان ينبغي أن يكون (أوَل) مخففاً . وأما (أأول) فلأن الهمزة في مثل هذا إنّما تقلب ألفاً كما في (آخر) لا واواً .

مسألة

الهمزةُ في (إوزّة)[1] زائدةٌ وأصلُها إفْعَلة ، لأنَّ الهمزةَ بعدَها ثلاثةُ أحرف أصول ، وهو اسمٌ غيرُ صفةٍ فلا يمنع مجيئه على هذا البناء كما امتنَعَ في (إمَّعة) ، ولا يجوز أن تكونَ الهمزةُ والواو أصلَيْن إذ ليس في الأصول (وزّ)[2] ، ولا أنْ تكونَ الواو زائدةً لأنَّ ذلك يصيرُ إلى فَوْعَل ولا نظيرَ له .

مسألة

الهمزةُ في (إشْفَى)[3] زائدةٌ وهو اسمٌ من شَفَى يَشْفي والجمع أشافي ، وليسَ ذلك بشاذٍّ إنَّما الشذوذُ فيه إذا كان صفةً .

---

(١) انظر سيبويه ١٩١/٢ ، والمنصف ٨٨/٣ ، وقد بسط القول فيها ابن جني في الخصائص ٦/٣ قال :
ومن ذلك قولهم : إوزّة . أصل وضعها : إوْزَزَة . فهناك الآن عملان : أحدهما قلب الواو ياءً لانكسار ماقبلها ساكنة ، والآخر وجوب الإدغام . فإن قدّرت أن الصنعة وقعت في الأوّل من العملين فلا محالة أنك أبدلت من الواو ياءً فصارت إيززة ، ثم أخذت في حديث الادّغام فرجعت إلى أصلها ـ وهو الواو ـ ثم ادّغمت الزاي الأولى في الثانية فصارت : إوزّة كما ترى . فقد عرفت الآن على هذا أنَّ الواو في إوزّة إنما هي بدلٌ من الياء التي في إيززة ، وتلك الياء المقدَّرة بدل من واو (إوْزَزَة) التي هي واو (وَزّ) .
وإن أنت قدّرت أنك لما بدأتها فأصرتها إلى (إوززة) أخذت في التغيير من آخر الحرف ، فنقلت الحركة من العين إلى الفاء فصارت إوزّة ، فإنَّ الواو فيها على هذا التقدير هي الواو الأصلية لم تبدل ياءً فيما قبل ثمّ أعيدت إلى الواو كما قدّرت ذلك في الوجه الأول . وكان أبو عليّ ـ رحمه الله ـ يذهب إلى أنها لم تَصِرْ إلى إيززة . قال : لأنها لو كانت كذلك لكنت إذا ألقيت الحركة على الياء بقيت بحالها ياءً ، فكنت تقول : إيَزّة . فأدرته عن ذلك وراجعته فيه مراراً فأقام عليه . واحتجَّ بأنَّ الحركة منقولة إليها ، فلم تَقْوَ بها . وهذا ضعيف جداً ، ألا ترى أنَّك لَمَّا حرَّكت عين طيّ فقويت رجعت واواً في طوويّ ، وإن كانت الحركة أضعف من تلك ، لأنها مجتلبة زائدة وليست منقولة من موضع قد كانت فيه قوية معتدّة .
وانظر سر صناعة الإعراب ٦١٧/٢ ، وسفر السعادة ٩٥/١ ، والممتع ٧٦٧/٢ .

(٢) في ح : إذ ليس في الأصول كلمة مركبة : همزة ، واو ، زاي .

(٣) سيبويه ٣١٦/٢ . وفي سفر السعادة ٦٥/١ : إشْفَى : إفْعل ، وهو آلة الإسكاف ، وقال ابن السكيت : المِخْصَف للنعل . والإشفى للأسقية والمزادة . وانظر الممتع ٢٣٢/١ .

مسألة

(أرْوَى) : فَعْلى[1] ، والجمع : أرَاويّ ، ولم تَنْصرف لألف التأنيث .

[مسألة : إدْرَوْن[2] : إفْعول من الدَّرن ، لأنَّ معناه دُرديّ الزيت ، ويقال أيضاً : فلان على إدرونه أي على أصله][3] .

مسألة

(أُفْعُوان)[4] : أُفْعُلان ، وأصلُ الكلمة من (الفَعْو) وهو السُّمّ . وقيل : هو مقلوب من فَوْعة الطِّيب أي : حِدّته ، فالفاء والعين والواو أصول ، ووزن أَفْعَى : أفعل[5] .

مسألة

في وزن (أرْطَى)[6] قولان :

---

(١) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٤٢٨/١ : واعلم أنّك إذا حصّلت حرفين أصلين في أولها ميم أو همزة ، وفي آخرهما ألف فاقض بزيادة الميم والهمزة ، وذلك أنّا اعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك ، إلا أن تجد ثَبتاً تترك هذه القضية إليه ، وذلك نحو : موسى ، وأروى ، وأفعى ، ومثالها : مُفْعَل وأفْعَل ، وذلك أن مُفْعلاً في الكلام أكثر من فُعلى ، وأفْعل أكثر من فَعْلى ، ألا ترى أنّ زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة .

وفي الصحاح (روا) الأرويّة : الأنثى من الوعول ، وبها سمّيت المرأة (أروى) وهي أفعولة في الأصل . غوامض الصحاح ٩٣ .

(٢) سبق ذكرها في ص ٢٣١ .

(٣) ما بين المعقوفتين من ح وهو مكرر وليس فيه زيادة إلا الجملة الأخيرة .

(٤) سيبويه ٣١٧/٢ ، قال : « ويكون على أُفعلان في الاسم والصفة ، فالاسم أُفعوان والأُرجوان والأُقحوان ، والصفة : الأُسحلان ، والأُلعبان » ، والأُفعوان ذكر الأفاعي . وانظر حاشيتنا على (أروى) ، وانظر سفر السعادة ٨١/١ ، والممتع ١٣٣/١ و ٥٥٩/٢ .

(٥) انظر سيبويه ٣٤٥/٢ ، وسرّ الصناعة ٤٢٨/١ ، والممتع ١٠٤/١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٩ ، ٢٨٠ ، وسفر السعادة ٨٢/١ .

(٦) انظر سيبويه ٩/٢ ، والمنصف ٣٦/١ و ٧/٣ ، وسرّ الصناعة ٤٢٨/١ ، وفيه : وأمّا أرطى فَفَعْلى لقولهم : =

أحدهما هو : فَعْلى وألفُه للإلحاق بجَعفر ، والدليلُ على ذلك قولهم : أديمٌ مأروط أي : مدبوغٌ بالأرطى . ومأروط : مَفْعُول البتة .

والثاني : هو أَفْعَل ، فهمزتُه زائدة . والدليل على ذلك قولهم : أديمٌ مَرْطيّ في لغةٍ صحيحة . وقد قالوا : أديمٌ مُؤرْطِي فيحتملُ أن يكونَ مُفَعْلِى فتكون الهمزةُ أصلاً وهو مثل مُسَلْفِى ومُجَعْبِى وأن يكونَ وزنُه مُفَعْلا على القول الثاني ، والأوّل أقيسُ . فإنْ سمَّيتَ به رجلاً مع الحكم بزيادةِ الهمزةِ لم تصْرِفه للوزنِ والتعريف .

مسألة

(أثفيّة)[1] : فُعليّة عند قومٍ لأنَّهم أخذوه من تَأثَّف القومُ حولَه إذا أحاطوا به ، وأُفْعُولَة عند آخرين ، ودلَّ على ذلك قولُ الشاعر :

١٩٥- وصَالِياتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَيْن[2]

= أديم مأروط .
وحكى لنا أبو عليّ أنَّ أبا الحسن حكى : أديمٌ مرْطِيّ ، فأرطى على هذا : أفْعل .
والأرطى شجر من شجر الرمل يُدْبغ به . انظر معجم الشهابي ١٠٢ ، وسفر السعادة ٤٩/١ .

(١) أُثفيّة : وهي واحدة الأثافي ، وهي الحجارة التي تُرْفع عليها القِدْر . قال الجوهري : الأثافيُّ ، قال : وإن شئت قلت : الأثافي ، بالتخفيف . وقال أبو الفتح : لم يسمع في جمعها إلا التخفيف ، اجتمعت العرب على ذلك . انظر سفر السعادة ٢٨/١ ، وعنه : الصحاح : ثفي ، والمنصف ٨١/٣ . قال سيبويه ٣٨٧/٢ : وسألته ـ أي الخليل ـ عن أثْفيّة فقال : هي فُعليّة فمن قال : أثّفتُ ، وأُفْعُولة فمن قال : ثفّيْتُ .

(٢) البيت لخطام المجاشعي وينسب لهميان بن قحافة ، وهو من شواهد سيبويه ١٣/١ ، ٢٠٣ ، و ٣٣١/٢ ، وهو غير منسوب في معاني القرآن للأخفش ٣٠٣ ، والمقتضب ٩٥/٢ و ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، ومجالس ثعلب ٣٥ ، ومجالس العلماء ٧٢ ، والمسائل البغداديات ٣٩٨ ، والمنصف ١٩٢/١ و ١٨٤/٢ و ٨٢/٣ ، والمحتسب ١٨٦/١ ، وسرّ الصناعة ٢٨٢/١ ، ٣٠٠ ، وشرح المفصّل ٤٢/٨ ، والخزانة ٣٦٧/١ ، وشرح شواهد الشافية ٥٩ ، والصحاح : ثفا .
والصاليات : الأثافي وهي من صليت بالنار أي أحرقت حتى اسودّت . ويؤْثَفين : يجعلن أثافيّ للقدْر .

ح١٣٧ ووزنـــه : يُـؤْفَعَلن . وقيـل : يُفَعْلَين / ، فيخرّجُ القـولانِ على المـــذهبين في الهمزة[١] .

مسألة

يقال : عَجينٌ أَنْبَجَان[٢] وشيء أَخْطَبَـان[٣] ، ووزنها : أَفْعلان ، فـالهمزةُ زائـدةٌ . ويدلُّ على ذلك وجود الشرط الذي ذكرناه من وقوعها مع ثلاثـةِ أصُول . ولأنَّ أنبجـان
م١٥٧ من معنى النَّبْـج وهـو / مـا يخرج بـاليـد من نفـخٍ[٤] فكـذلـك العجين . وأخْطبـان من الْخُطْبة[٥] وهي لونٌ .

[مسألة : إصْلِيت : إفْعِيل من صَلَت وأصله السرعة][٦] .

وإجْفِيل : إفْعِيل من جفل[٧] .

وإخْرِيط من خَرط[٨] . وشَرطُ زِيادتها مذكورٌ موجودٌ على ماذكرنا .

---

(١) عبارة (في الهمزة) ساقطة من ح .

(٢) قال سيبويه ٣١٧/٢ : « ويكون على أَفْعلان وهو قليل لا نعلمه جاء إلا أنبجـان وهو صفـة يقـال عجين أنبجان » وأنبجان : منتفخ عال . انظر الممتع ١٣٣/١ ، ووردت فيه انبجان ـ بـالحـاء ـ وسفر السعـادة ٩٢/١ .

(٣) في اللسان : خطب . والأخطبان : اسم طائرٍ سُمّي بذلك لِخُطبةٍ في جناحيه وهي الخضرة .

(٤) سقطت (ما) من ح . وأيضاً وردت العبارة في ح وفيها بعض الاضطراب .

(٥) في ح : الخطمة وهو تصحيف .

(٦) مابين المعقوفتين ساقط من م ومكرر في ح وقد سبق ذكره .

(٧) قال سيبويه ٣١٦/٢ : « ويكون على إفعيل في الاسم والصفة ، فالأسماء نحو : إخريط وإسليح وإكليل ، والصفة نحو : إصليت وإجفيل وإخليج » .
الإخريط : من أطيب الحمض وهو ضرب من الشجر ، والإسليح : نبت تصلح عليـه الإبل . والإكليل : عصابة تكون على رأس الملك مرصعة بـالجوهر ويسمّى التـاج إكليلاً . والإجفيل : الظَّليم . والإخليج : المرأة التي اختلجت من زوجها أي انتزعت .

(٨) انظر الحاشية السابقة .

فصل

وأمَّا زيادةُ الهمزةِ حَشْواً فقليلٌ لا يُقدَم عليه إلاَّ بدليلٍ ظاهر ، ومهما أمكَنَ أن يكونَ أصْلاً لم يُحكَم بزيادتها . وعلّةُ ذلك أنَّ الهمزةَ ثقيلةٌ ، والزيادةُ في الحشْوِ والطَّرفِ تكون لمعنىً نحو التَّصْغير والتكسير والمدّ والتأنيث . وليست الهمزةُ من حروفِ هذه المعاني بخلافِ زيادتها أوّلاً ، فإنَّها تأتي لمعنىً وهو المبالغةُ والتعديةُ وما أشْبَههما . فإنْ وجدَتها حَشْواً أوْ طرفاً[1] فاحكم بأصالتِها إلاَّ أنْ يصحَّ دليلٌ على زيادتِها[2] . فمن الأصول : زِئْبق وضِئْبِل[3] .

فصل

ومما جاءت فيه زائدةً وسطاً : حُطَائِط . وإنَّما عُلم ذلك بالاشتقاق ولأنَّ الْحُطائط الصغيرُ ، فكأنَّه مَحْطُوط[4] .

ومن ذلك : جَمَلٌ جُرائِض . همزتُه زائدةٌ لوجهين :

أحدهما : قولُهم في معناه : جِرْواض[5] .

---

(١) في م : أو وسطاً .

(٢) انظر سرّ الصناعة ١٠٧/١ ، وشرح الملوكي ١٤٥ ، والمنصف ١٠٥/١ ، وسفر السعادة ١٥٨/١ ، وقال سيبويه ٣٥٢/٢ : وكذلك الهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثَبت . وانظر أيضاً سفر السعادة ٢٠٠/١ .

(٣) ضِئْبل ـ بضم الباء وبكسرها ـ وهي الدّاهيةُ ، ووزنه : فِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ ، والهمزة فيه أصل ، لأنَّها لا تزاد حشواً . عن سفر السعادة ٣٣٢/١ .

(٤) قال سيبويه ٣٥٢/٢ : وكذلك الهمزة لا تُزاد غير أولى إلا بثبت ، فما ثبت أنّها فيه زائدة قولهم : ضَهْيَأ لأنك تقول ضهياء كما تقول عمياء وجُرائض لأنك تقول : جِرْواض ، وحُطائط هو الصغير لأنَّ الصغير محطوط ، والضهيأ : شجرٌ وهي أيضاً التي لا تحيض . وقالوا أيضاً ضهياء مثل عمياء . وكل حرف من حروف الزوائد كان في حرفٍ فذهب في اشتقاقٍ في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة .
وانظر أيضاً سرّ الصناعة ١١٠/١ ، وسفر السعادة ٢٢٧/١ .

(٥) انظر الحاشية السابقة . وسرّ الصناعة ١٠٨/١ ، وفي سفر السعادة ١٩٩/١ ـ ٢٠٠ : جُرائض : هو فُعائل ، والهمزة فيه زائدة ، وإن كانت الهمزة لا تزاد حشواً . ودلَّ على زيادتها قولهم في معناه : (جرواض) =

والثَّاني : أنَّه الجملُ الكثيرُ اللحمِ العظيم فهو من الْجَرَض وهو الغَصَص في الصدْرِ لأنَّ ذلك تطابقٌ وازدحام .

ومنها : النِئْدِلان[1] ، هَمْزَتُه زائدةٌ ـ وهو الكابوس ـ لوجهين :

أحدهما : قولهم في معناه : النَيْدُلان بالياء فقد ذهبت الهمزة .

والثَّاني : أنَّه من معنى النَدْل وهو أخْذُ الشيء بعدَ الشيء .

ومنها : شَمْأَل ، بزيادةِ الهمزة ثانيةً وثالثةً[2] لأنَّها من شملت الريح . والريح شَمْلٌ وشمول وشَمال . بستٌ لغات .

فصل

ومن زيادتِها أخيراً : امرأةٌ ضَهْياء . وضَهْيَاء[3] بالمدِّ والقصر وهي التي لا تَحيض .

= و (جرياض) وهو في ذلك كله بمعنى الضخم العظيم البطن . قال الأصمعيّ : قلت لأعرابي : ما الجرياض ؟ قال : الذي بطنه كالحياض . ويقال : جُرَئِض مقصور من جُرائض .. وانظر شرح الملوكي ١٤٦ .

(١) انظر التكملة للفارسي ٢٣٣ ، وقال ابن جني في سرّ الصناعة ١١١/١ : وزادوها أيضاً في (النِّئْدِلان) وهو النيْدُلان ، حدثني بذلك أبو عليّ . والنّيدُلان هو الذي يسمّى الكابوس . وانظر شرح الملوكي ١٤٧ ، وسفر السعادة ٤٩١/١ ، والمتع ٢٢٧/١ ، والمنصف ١٠٦/١ . واللسان والتاج : ندل .

(٢) قال سيبويه ٣١٧/٢ : وفَعْأُل وفأْعل قالوا : شَمْأل وشَأْمَل وهو اسم ، وقال في ٢٥٢/٢ : .. ومثل ذلك شمأل وشأمل تقول : شَمَلت وشمأل . وانظر سرّ الصناعة ١٠٨/١ ، وشرح الملوكي ١٤٥ ، وسفر السعادة ٣١٣/١ ، وفيه : « وكان ينبغي أن تكون الهمزة أصلاً لوقوعها حشواً ، لكنْ دلَّ على زيادتها قولُهم فيها : شمال وشَمَل وشَمْل وشِمليل وشِملال وشِمِلّة » .
وهذه الثلاث الأخيرة ليست بمعنى الشمال وإنما بمعنى السريع ، وإنما أوردها استئناساً وهو يمثل بالتركيب .

(٣) مرّ منذ قليل كلام سيبويه فيها ٣١٧/٢ ، ٣٥٢ ، قال ابن جني في سرّ الصناعة : ١٠٨/١ : وما زيدت فيه الهمزة غير أول أحرف محفوظة وهي : شأل وشأمل .. وقُدائم أي قديم وجُرائض .. وامرأة ضَهْيأة ، وزنها فَعْلأة ، لقولهم في معناها : ضهياء ، وأجاز أبو إسحاق في هذه الهمزة أن تكون أصلاً ، وتكون =

وقيلَ : التي لا تَدْيَ لها . وقال الزّجاجُ : همزتُها في القصرِ أصلٌ . وحجَّةُ الأولين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّ اشتقاقَها من المضاهاة وهي من الياء . والمرأةُ التي هذه صِفتُها تضاهي الرجال[1] .

والثَّاني : أنها لو كانت أصلاً لكانت[2] الياءُ زائدةً فكانَ البناءُ لا نظيرَ له إذْ ليسَ في الكلام فَعْيَل ـ بفتح الفاء ـ فإن قيل : لِمَ لا تكونُ الياءُ أصلاً أيضاً ؟

قيل : لأنَّ الياءَ لا تكونُ أصلاً مع ثلاثةِ أحرفٍ أصول .

والثَّالثُ : قولهم في معناها : ضَهْيَاء ـ بالمدّ ـ وهذا قاطعٌ بزيادة الهمزة ، لأنَّ الهمزةَ هنا للتأنيث .

فإنْ قيل : لِمَ لا تكونُ أصلاً على وزنِ فَعْلال كناقة خَزْعال[3] ؟

قيل : لثلاثةِ أوجه :

= الياء هي الزائدة ، على أن تكون الكلمة فَعْيَلَة ، وذهب في ذلك مذهباً من الاشتقاق حسناً لولا شيء اعترضه ، وذلك أنه قال : يقال : ضاهيت زيداً ، وضاهأتُ زيداً بالياء والهمزة ، قال : والضَّهْيأة ، قيل : إنها التي لا تحيض ، وقيل : إنها التي لا ثدي لها . قال : وفي هذين معنى المضاهاة ، لأنها قد ضاهت الرجال بأنها لا تحيض ، كما ضاهتهم بأنّها لا ثدْي لها . قال : فيكون ضهْيأة : فَعْيَلة من ضاهأت بالهمز . وهذا الذي ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن ، وليس يعترض قوله شيء إلا أنّه ليس في الكلام (فَعْيَل) بفتح الفاء ، إنما هو فِعْيَل بكسرها نحو : حِذْيم ، وطِرْيَم ، وغِرْيَن . ولم يأت الفتح في هذا الفن ثبْتاً ، إنما حكاه قومٌ شاذّاً . وانظر المنصف ١١٠/١ ، وشرح الملوكي ١٤٨ ، وسفر السعادة ٣٣٩/١ ، والممتع ٢٢٨/١ . الحذيم : الحاذق . الطريم : العسل . الغرين : الطين الجاف .

(١) في ح : الرجل .

(٢) عبارة « أصلاً لكانت » ساقطة من ح .

(٣) في الممتع ١٥١/١ أن (فَعْلالا) لا يكون إلا في المضعف الذي الحرفان الإخيران منه بمنزلة الأوّلين . فالاسم نحو : زَلْزَال ، والصفة نحو : صلصال . إلا حرف واحد شذّ من غير المضاعف حكاه الفرّاء ، وهو : ناقة بها خَزْعال . والْخَزْعال : داء .

أحدها : أنَّ الياءَ لا تكونُ أصلاً مع ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ كما تقدَّم .

والثَّاني : أنَّها غيرُ مصروفةٍ ولا سببَ إلا همزةُ التأنيث .

والثالث : أنَّ (فَعْلالاً) ليس في كلامهم ، و (خَزْعال) لا يثبتُه البصريون . وإذا ثبتَ كانَ شاذّاً .

مسألة

الهمزةُ في (الغِرْقئ)[1] ، وهو قِشْر البيضةِ الأسفل ، أصلٌ . وقال الزجّاجُ : هي زائدةٌ . قالَ : لأنَّه من معنى الغَرَق لأنَّ تلك القِشْرةَ تغترِقُ ما تحوي عليه أي : تُخْفيه أو يغْتَرِقُها ما فوقها . وقال ابن جنّي وغيرُه : لا يُحكم بزيادةِ الهمزةِ غيرَ أوَّلٍ إلا بثَبَتٍ ، وما ذُكر من الاشتقاق فليسَ بقاطع لبُعْدِه من المعنى ، ولو قرب لم يكن حجّةً أيضاً[2] ، إذ يجوزُ أن يكونَ معناهما واحداً والأصولُ مختلفة مثل : دَمِث ودِمثر وسَبِط وسِبَطْر . وأشْبَهُ شيءٍ مما نحن فيه قولُهم : كَرَفَ الحِمارُ إذا تشمَّم البولَ ورفَع رأسه . والكِرْفِئ : السَّحابُ المرتفع وهمزتُه أصلٌ . ولا يقالُ : هو من كَرَف الحمار ، وإنْ تقاربَ معناهما .

---

(١) الغرقئ : قال ابن جني في سرّ الصناعة ١٠٩/١ : « وذهب أبو إسحاق أيضاً إلى أنَّ غِرْقئ البيض همزتُه زائدة ، ولم أره علل ذلك باشتقاق ولا غيره .
ورأيت مبرمان أيضاً قد تابعه على ذلك ، وإذا استمرّ هذا على أبي إسحاق مع فحصه واستنباطه ، كان على مبرمان ـ لأنه لعلّه لم يستنبط حرفاً ـ أجوز وأحرى .
ولستُ أرى للقضاء بزيادة هذه الهمزة وجهاً من طريق القياس وذلك أنها ليست بأوّل فيُقضى بزيادتها ، ولا تجد فيها معنى غرق ، اللهمّ إلا أن تقول : إنَّ الغِرْقئ يشتمل على جميع ما تحته من البيضة ويغترقه . وهذا عندي فيه بُعْد ، ولو جاز اعتقاد مثله على ضعفه لجاز لك أن تعتقد في همزة (كِرْفِئة) أنها زائدة ، وتذهب إلى أنها من معنى كَرَفَ الحمارُ إذا رفع رأسه لشمّ البول ، لأنَّ السحاب أبداً كما تراه مرتفع . وهذا مذهب ضعيف . على أنَّ أبا زيدٍ قد حكى : غِرْقأتِ البيضةُ . وهذا قاطع » .

(٢) كلمة (أيضاً) ساقطة من م .

مسألة

(أُرْجُوان)[1] : أُفْعُلان من معنى الرجا ، وهو صِبْغٌ أحمر لأنَّه يُرْجَى أي : يُطلبُ لِحُسْنِه . أو يُرجى بقاؤه لِشدَّته . فالهمزةُ والنون زائدتان . وقيل : وَزْنُه : أُفْعُوال من رَجَن إذا أقام ، فكأنَّ هذا الصِّبْغَ يدومُ . وقيل[2] : فُعْلُوَان من الأَرَج ، وهو الرِّيحُ لأنَّ له ريحاً .

مسألة

الهمزةُ في (إصْطَبل)[3] و (إرْدخل)[4] أصْلٌ لِوجهين : ح ١٣٨

أحدهما : أنَّ معها أربعةَ أحْرُفٍ أُصول / ومثلُ هذا / يحكمُ على حروفها كلِّها بالأصالةِ ، لأنَّ الهمزةَ ثقيلةٌ ، والأرْبَعةَ مُسْتَثْقَلةٌ ، وليست زيادةُ الهمزةِ فيها لمعنىً فلا وجْهَ إذاً للزِّيادة . م ١٥٨

والثَّاني : أنَّ الكلمةَ أعجميةٌ ، [والأعجميُّ لا يُعرف له أصولٌ حتى يُحكم على بعض حروفه بالزِّيادة إلا في الألف ، فإنَّها لخفتها وكثرتها يحكمُ عليها بالزيادة في

(١) ذكره سيبويه ٣١٧/٢ ، وورد في معجم الصحاح (رجا) باب الواو والياء ، وفي الألفاظ الفارسية المعرّبة ٨ : الأرجوان معرّب أرْغوان ، وهو شجر له وَرْدٌ يتنقّل به الفُرس على الشراب ، ويطلق أيضاً على الأحمر والثياب الحمر والصبغ الأحمر . وفي معجم الشهابي ٣٨٧ : Judas Tree : شجر من الفصيلة القرنية يصلح للتزيين اسمه العلمي Cercis Silquastrum ، وانظر سفر السعادة ٥٤/١ ، والممتع ١٣٣/١ ، ٥٦٠/٢ ، وفيه أن أُرجوان على أُفْعُلان .

(٢) في ح : هو فُعْلوان .

(٣) قال ابن جني في سرّ الصناعة ١٠٧/١ : فإن حصلت معك أربعة أحرف أصول والهمزة في أولها فاقض بأن الهمزة أصل ، واجعل اللفظة بها من بنات الخمسة وذلك نحو : إصْطَبْل ، وإبْرَيْسَم وإبراهيم وإسماعيل ، وانظر أيضاً شرح الملوكي ١٤١ ، وشرح المفصّل ١٤٤/٩ وما بعدها ، وسفر السعادة ٧١/١ ، والممتع ٢٣١/١ ، وشرح الشافية ٣٧٣/٢ .

(٤) في سفر السعادة ٤٠/١ : إرْدَخْل : هو البنّاء ووزنه فِعلَلّ والهمزة فيه أصل ، لأنها في الأوّل ، وبعدها أربعةٌ أصولٌ .

الأعْجمية][1] . وعلى هذا قالوا : همزة إبراهيم وإسماعيل وأبْريسم أصل[2] .

مسألة

الألفُ على أربعةِ أضْرب :

ـ أصْلٌ : وذلك في الحروفِ والأسماء الْمَوغلةِ في شَبَهها[3] .

ـ وبَدَلٌ من أصلٍ نحو ألف (ماء) و (قال) و (باع)[4] .

ـ وبدلٌ من زائد كألف (مِعْزى) و (حَبَنْطَى) فإنَّها بَدَلٌ من الياء التي للإلحاق[5] .

ـ وزائدة للتأنيث كألفِ حُبْلى ، وزائدةٌ للتكثير كألفِ قَبَعْثَرى[6] وليست للإلحاق إذْ ليسَ في الأسماء[7] سداسيٌّ فتلحق به[8] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) انظر سر الصناعة ١٠٧/١ ، وشرح الملوكي ١٤١ . والأبْرَيْسَم بفتح الهمزة والراء ، وبعضهم يكسر الهمزة ، وهو معرّب ، ومعناه الحرير ، انظر المعرّب ٧٥ ، وسفر السعادة ٢٥/١ .

(٣) سرّ الصناعة ٦٥٣/٢ ، وشرح الملوكي ١٢٧ وما بعدها .

(٤) سرّ الصناعة ٦١٤/٢ وما بعدها .

(٥) الموضع السابق وشرح الملوكي ١٢٨ .

(٦) سرّ الصناعة ٦٩٠/٢ وما بعدها . وكلمة (للتكثير) ساقطة من ح .

(٧) في م : (في الأصل) .

(٨) القبعثرى : الجمل الضخم . قال ابن جني في سرّ الصناعة ٦٩٤/٢ :
الثالث : لحاقها ـ أي الألف ـ لغير إلحاق ولا تأنيث ، وذلك قولهم (قبعثرى) فليست هذه الآلف للتأنيث لأنها منوَّنة ، ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسيّ فيلحق (قبعثرى) به .
وقال ابن يعيش : الثالث : إلحاقها ـ أي الألف ـ زائدةً كزيادتها حشواً ، نحو : قبعْثرى : للعظيم الخلْق ، وكمْثرىً ، وباقلّىً ، وسُمَانىً لضربٍ من الطير . الألف فيهن زائدة لأنها لاتكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً إلا زائدة ، وليست للتأنيث لانصرافها مع أنه قد حُكي : باقلاّة وسُمَاناة . وهذا ثَبَتٌ في أنَّها ليست للتأنيث . ولا تكون للإلحاق لأنَّه ليس في الأصول ما هو على هذه العِدة والزّنة فيكون ملحقاً به . وإذا لم تكن زائدة للتأنيث ولا للإلحاق ، كانت زائدة لتكثير الكلمة وإتمام بنائها .

مسألة

الألفُ في (مُوسى[1] الحديد) لامُ الكلمة في أحدِ القولين ، والميمُ زائدةٌ ، واشتقاقُه من : أَوْسَيْتُ رأسَه : إذا حلقته . فَمُوسى : مُفْعَل مثل : مُعْطى . فالحديدةُ مُفْعَل بها والرأسُ مُفْعَل به .

والقولُ الثَّاني : هي للتأنيث ، واشتقاقُه من : ماسَ يَميسُ ، فكأنَّ الحديدةَ لكثرةِ تحرّكها في الحِلاق تَميسُ أي : تضطربُ ، فوزنها : فُعْلى .

وأمَّا مُوسى[2] وعِيسى عَلَمين فالألف فيهما لغير التأنيث ، ولذلك قال سيبويه : إذا نكّرْتَهما صَرَفْتَهما لأنَّهما أعْجَميان فلا يُقْضى[3] على ألفهما بالتأنيث .

مسألة

الألفُ[4] في (قَطَوْطَى)[5] بدلٌ من الواو ، وأصلُ الكلمةِ من القَطَوان ، وقد

---

(١) موسى : سيبويه ٣٢٨/٢ ، ٣٤٥ ، وسرّ الصناعة ٤٢٨/٢ ، وقد ذكرنا ما ورد فيه عند تعليقنا على كلمة (أروى) ص ١٧٤ ، والممتع ٧٩/١ .

جاء في سفر السعادة ٤٨٤/١ : وأمَّا موس الحديد فقال الجَرْميّ : سمعتُ أبا زيدٍ يروي عن العرب : هذه موسى خذِمةٌ ، وهي (مُفْعَل) ولو كانت الميم أصليةً لم ينصرف ، لأنَّ (فُعْلى) في جميع الكلام غيرُ مصروفٍ في معرفةٍ ولا نكرة نحو : حُبلى وأنثى . قال : فَصَرْفُ العرب يدلُّ على أنَّ الميم زائدة .

(٢) قال المعرّي في رسالة الملائكة ٢٣٩ : فأمَّا موسى اسم النَّبيّ ﷺ فليس من العربية وإن كان قد وافق لفظ موسى الحديد ..

وقال السخاوي في سفر السعادة ٤٨٤/١ : موسى : أصله : موشا ، وهو عبْرانيّ أي ماء وشجر ، لأنه التقط في النيل بين الشجر . فـ (مو) هو الماء و (شا) هو الشجر .

(٣) في ح : قد قضى .

(٤) كلمة (الألف) ساقطة من ح .

(٥) قال سيبويه ٣٤٥/٢ : وأمَّا قطوطى فبنيّة أنها فَعَوعل لأنك تقول : قَطَوان ، فتشتقّ منه ما يُذهب الواو ويثبت ما الألف بدلٌ منه وكذلك ذَلَولى لأنك تقول : اذْلَوْليتُ وإنَّما هي افعوعلت ، وكذلك شَجَوْجى وإنْ لم يشتقّ منه لأنَّه ليس في الكلام فَعَوْلى ، وفيه فَعَوْعَل فتحمله على القياس . فهذا ثَبَتٌ . فعلى هذا الوجه تجعل الألف من نفس الحرف . وفي سيبويه ٣٨٦/٢ جعل قطوطى على =

كُرِّرت فيها العينُ واللام فأصلها من : قَطَوطو . فقلبت الواو الأخيرةُ ألفاً[1] لتحركها وانفتاحِ ماقبلها . وقيلَ : هي للتأنيثِ ووزنُها : فَعَلاّ ، فلامُها طاءٌ مكرَّرةٌ ، ولامُها الأُولى واوٌ فهي مثل : حَبَرْكى .

وقيلَ : الواوُ زائدةٌ والألفُ مُبْدَلةٌ من واوٍ ووزنُها : فَعَوْلَلَ مثل : فَدَوْكَس وسَرَوْمَط .

وقيلَ : وزنُها : فَعَولا ، فألفُها للتأنيث . وعلى هذين الوجهين تكونُ الكلمة من القطّ[2] .

= فعلعل . وانظر سفر السعادة ٤٣٠/١ ، وتعليقات محققة . وانظر الممتع ٢٨٢/١ وما بعدها ، وفيه تفصيل ، وانظر أيضاً شرح الشافية ٢٥٣/١ .

(١) كلمة (ألفاً) ساقطة من م .

(٢) في ح : من اللفظ .

مسألة

الياء في (يَرْبُوع)[1] و (يَرْمَع)[2] و (يَعْمَلة)[3] زائدةٌ لوجهين :

أحدهما : الاشتقاقُ فإنَّه من : رَبَع ورَمَع وعَمِل .

والثَّاني : أنَّ بعدَها ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ . وذلك قاطعٌ بزيادتِها ، ومن هنا حُكِمَ على ياءِ ضَيْغَم[4] وخَفَيْدَد[5] بالزِّيادة .

---

(١) ذكرها سيبويه ٤/٢ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ويربوع ويرابيع ١٩٦/٢ ، قال في سفر السعادة ٥٢٣/١ : يربوع : الحيوان المعروف ، والجمع اليرابيع . وفي الممتع ١١٠/١ : وعلى يفعول : ويكون فيها ـ أي الاسم والصفة ـ فالاسم نحو : يربوع ويعقوب ، والصفة نحو : يحموم ويخضور . اليحموم : الأسود . واليخضور : الأخضر .

(٢) اليرمع : ذكره سيبويه ٢/٢ ، ٣ ، ٤ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، واليرامع ٣١٩/٢ ، وقال ابن جني في سر الصناعة ٧٦٧/٢ :

زيادة الياء أولاً وذلك نحو : يرمع ويعملة ويُسروع ويعضيد ، وفي الفعل نحو : يقوم ويقعد وينطلق .

وفي سفر السعادة ٥٢٢/١ : يرمع : حجر رخو أبيض بين الطين والحجر ووزنه : يفْعَل . قال أبو الفتح : يجوز عندي أن يكون (يرمع) من قولهم : تَرَمَّع أنف فلانٍ إذا تحرَّك واضطرب ، لأن اليرمع حجر خوَّار ليس له ثبات لكنّه هشّ ، والهشاشة والخور قريب من الاختلاج والاضطراب ، ألا ترى أنها جميعاً بضدّ الثبات . وانظر المنصف : ١٠٢/١ .

وفي سفر السعادة ٥٢٣/١ : قال سيبويه ٣٢٥/٢ : « ولا نعلمه جاء وصفاً » يعني أن (يَفْعَل) إنما جاء اسماً لا وصفاً مثل : يَعْمَلٍ ويَرْمعٍ وكذلك قال الجَرْميّ . وقال أبو بكر ـ الزّبيدي ـ : قد جاء وصفاً ، قالوا : ناقة يَعْملةٌ ، ورجلٌ يَلْمَعٌ . (واليلمع : السراب) ، وانظر اليرمع في الممتع ٨٠/١ ، ١١٠ ، ٢٨٧ ، واليعملة ٨٠/١ .

(٣) انظر الحاشية السابقة .

(٤) ضيغم : فيعل . قال سيبويه : لقولك ضغمت ٣٢٥/٢ ، ٣٤٦ ، والضيغم : الأسد . انظر جمهرة اللغة ٩٥/٣ ، وسفر السعادة ٣٤٠/١ .

(٥) ذكرها سيبويه في عدة مواضع ٣٣٩/١ و ١١١/٢ ، ١١٢ ، ١٣٤ ، ٣٢٦ ، ٣٣٧ ، ٣٥٢ . والخفيدد والخفيفد هو الظليم ، والدال في خفيدد زائدة للإلحاق . وخفيفد مضاعف العين . وهما جميعاً للخفيف من الظلمان . عن سفر السعادة ٢٥١/١ .

مسألة

اليـاءُ في (يَسْتَعُور)[1] أصلٌ ، عُرف ذلـك بـالسبر ، وذلـك أنَّ الـواوَ فيهـا زائـدةٌ بلا خلاف . فبقيَ فيهـا من حُروف الزيـادة : اليـاءُ والسينُ والتَّـاء ، ويمتنعُ أن تكونَ كلّها زائدةً لأنَّ الكلمةَ تبقى على حرفين ، والحكمُ على أحدِ الثَّلاثةِ بالزِّيادة تحكّمٌ . فـإنْ قلتَ : لِمَ لا تكـونُ السِّينُ أصْـلاً والآخرانِ زائـــدان من معنى : (سعر) ؟ قيـلَ : لوجهين :

أحـدهمـا : أنَّ جَعْلَ السينِ أصلاً دون اليـاء والتـاء مـع إمكان كـونِـه من (يَعَر) تَحكّمٌ .

والثَّاني : أنَّ مثالُ يَفْتَعُول معدومٌ فلا يُحْمَلُ عليه .

مسألة

الواو في (تَرْقُوة)[2] زائدةٌ لأمرين :

أحدهما : أنَّها مع ثلاثةِ أحرفٍ أصول .

والثَّاني : أنَّها لو كانت أصلاً لكانت على فَعْلُل ولا نظيرَ له . فإنْ قيلَ : لِمَ لا تكونُ التَّاء زائدةً والواو أصلاً ؟ قيلَ : لوجهين :

أحدهما : أنَّ هذا تحكّم إذْ لا مُرَجّحَ .

---

(١) سيبويـه ٣٤٢/٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ . وفيـه : يستعور : فَعْلَلول لأن الزيـادة لا تلحق الربـاعي أولاً . وانظر المنصف ١٤٥/١ و ٢٣/٣ ، ٢٤ ، وفي سفر السعـادة ٥٢٥/١ : يستعـور : بلـد بـالحجـاز واسم للبـاطـل ، وشجر ، وكساء يجعل على ظهر البعير . وانظر الممتع ١٦٤ ، ١٧٢ ، ٥٩٥ .

(٢) سيبويه ١١٩/٢ ، ٢٢٩ ، ٣٣٧ ، ٣٩٤ ، وسرّ الصناعـة ٦١٦/٢ ، وفي سفر السعـادة : ١٨٥/١ : ترقوتـان : هما العظمان المشْرفان على ثُغْرة النحر عن يمينٍ وشمال . والتاء في ترقوة أصل ، ووزنها فَعْلَوة . ويقـال : تَرْقيتُه تَرْقاةً إذا أصبت ترقوته . وانظر الممتع ٩١ ، ٦٩٦ ، ٧٤٥ .

والثَّاني : أنَّ الحكمَ بزيادةِ الواو أوْلى لكثرة[1] زيادَتِها . ومثلُه : عَرْقُوة[2] . وأمَّا (قَلَنْسُوَة)[3] فواوها زائدةٌ أيضاً لأنَّ النونَ فيها زائدةٌ . فتبقى الواوُ مع ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ .

مسألة

الياءُ في (يَأْجَج)[4] أصلٌ ، والكلمةُ من الْمُلْحق . وإنَّما كانَ كذلك لأنَّها لو كانت زائدةً لأدغم الجيمُ في الجيم . ولَمَّا لم تدغَم عُلِمَ أنَّه مُلْحَقٌ بجعفر ونظيرُه قَرْدَد .

---

(١) في ح : بزيادتها .

(٢) العرقوة : كل أكمة منقادة في الأرض كأنها جثوة قبر . وقد ذكرها سيبويه ٣٢٩/٢ ، ٣٩٦ .

(٣) القلنسوة : ذكرها سيبويه ٢ : فعنلوة ٣٢٩/٢ ، ٣٨١ ، وفيها لغة أخرى : القَلْنْسية . انظر الصحاح : قلس . وسفر السعادة ٣٤٢/١ ، وانظر المنصف ٧٠/٢ .

(٤) يأجج : سيبويه ٣٤٦/٢ ، قال : وأمَّا (يأجج) فالياء فيها من نفس الحرف ولولا ذلك لأدغموا . وانظر سرّ الصناعة ٨١٥/٢ ، والممتع ٢٨٧/١ . ويأجج : اسم موضع .

باب [زيادة] الميم

حكمُ الميمِ إذا وقعتْ أوّلاً حكمُ الهمزةِ[1] . إذا كانَ[2] بعدَها ثلاثةُ أحْرُفٍ أصولٍ حكمَ بزيادتها . وإنْ كانَ مع أربعةِ أصولٍ فهي أصلٌ .

فمنَ الأوّل : زيادتُها في اسمِ الفاعلِ والمفعولِ نحو : مُكْرِم ومَضْرُوب ومِضْراب ومِنْحَار للمبالغة . وتُزَادُ في أوّل المصدرِ نحو : مَضْرَب وَمَدْخل ، وفي أوّل المكانِ نحو : مَجْلِس . وفي أوّل الزمان نحو : أتتِ الناقَةُ على مَنْتِجها[3] أي : وقت نِتاجها . وهذا كلّه ظاهرٌ فإنَّ الاشتقاق يدلُّ عليه . ح١٣٩

ومن الثّاني : ميمُ مَرْزَجُوش[4] / الميمُ فيه أصلٌ لأنَّ فيها أربعةَ أحرفٍ أصول ، والكلمةُ أعجمية أيضاً . م١٥٩

(١) انظر سرّ الصناعة ٤٢٦/١ ، وشرح الملوكي ١٥٠ ، والممتع ٢٣٩/١ ، وراجع سيبويه ٣٤٤/٢ و ٣٥٢ ، وشرح المفصّل ١٠٩/٦ وما بعدها ، وشرح الشافية ٣٧٣/٢ . قال ابن جنّي في سرّ الصناعة : وأمّا زيادة الميم فوضعها أول الكلمة ، وحال الميم في ذلك حال الهمزة ، فمتى اجتمع معك ثلاثة أحرف أصول وفي أوّلها ميم ، فاقض بزيادة الميم حتّى تقوم الدلالة على كونها أصلاً وذلك نحو مشهد ومضرب ومقياس لأن الألف زائدة .

فإن كانت معك أربعة أحرف أصول وقبلهنّ ميم ، فاقْضِ بكونها من الأصل ، كفعلك بالهمزة وقد ذكرناها في بابها وذلك نحو : مَرْزَجُوش ، ميمه فاء ، ووزنه : فعْلَلُول ، بوزن عَضْرَفُوط وقَرْطبوس .

(٢) في ح : إن كانت .

(٣) من عبارات سيبويه قال ٢٤٧/٢ : وقد يجيء المفْعِل يُراد به الحينُ فإذا كان من فَعَل يفْعِل بنيتَه على مَفْعِل ، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان وذلك قولك : أتت النّاقة على مضربها ، وأتت على منْتِجها ، إنما تريد الحينَ الذي فيه النّتاج والضِّراب .

(٤) في م : مجوس ، ولا وجه لها . وأثبتنا ما ورد في ح . وفي سفر السعادة ٤٦١/١ : مَرْزجوش ومَرْدَقُوش : واحدٌ ، وهو النبات الطيّب الريح ، ويسمّى العنْقَز . وهو فارسيّ أصله : مُرْدكُوش . بضمّ الميم ، أي ميّت الأذن ، لرخاوة ورقه . فلمّا عرّبوه فتحوا الميم . وانظر شرح الملوكي ١٥٩ .

فصل

فأمَّا زيادتُها وسَطاً وآخراً[1] فلا يُحكمُ به إلاَّ بدليلٍ ظاهرٍ ، كما ذكرنا في الهمزةِ .

فَمِمَّا زيدت فيه وسَطاً : لبنٌ قُمارِص[2] أي : قارص ، لأنَّه بمعناه من غيرِ فَرْقٍ . والفعلُ المأخوذُ منه : قَرَص اللبن . فذهابُ الميمِ من الفعل واسمِ الفاعل الذي هو الأصلُ دليلُ زيادتِها هناك .

ومن ذلك : أسدٌ هِرْماس[3] لأنَّه من الهَرْس وهو الدقُّ ، وكأنَّ الكلمةَ قُوِّيت بالميمِ لتدلَّ على كثرةِ هَرْسِه .

ومن ذلك دُلامِص[4] ، لأنَّه مأخوذٌ من الدِّلاص وهو البرّاق ، ويُقال : دَلْمَص بغيرِ ألف . وَدُمْلص بتقديم الميم على الألفِ وحذفِها والتقديمُ والتأخيرُ دليلٌ على زيادَتِها لأنَّ الأصلَ لا يُتلاعبُ به .

وقال المازنيّ : الميمُ أصل كَدَمِث ودِمَثْر[5] .

---

(١) في ح : وأخيراً .

(٢) قال ابن جنّي في سرّ الصناعة ٤٢٩/١ : ونظير دُمالص ما حدثنا به أبو عليّ قال : يُقال : لبنٌ قُمارص ، يعني القارص ، فالميم إذن هنا زائدة ومثاله فُماعِل .

(٣) وفي سرّ الصناعة ٤٢٩/١ : وحدثنا أبو عليّ أيضاً قال : قال الأصمعيّ : قالوا : للأسد هِرْماس وهو من الهَرْس . فمثاله على هذا : فِعْمَال . وانظر شرح الملوكي ١٦٢ .

(٤) سيبويه ٣٥٢/٢ ، وفيه : فأمّا الميم فإذا جاءت ليس في أول الكلام فإنها لا تُزاد إلا بثَبت لقلّتها ، وهي غير أولى زائدة ، وأمّا ما هي ثَبَتٌ فيه فَدُلامص لأنه من التدليص .

(٥) انظر المنصف ١٥١/١ ، وقد عقّب ابن جني على رأي المازني بقوله : وكلا القولين مذهب ، وقول الخليل أقيسُ وأجرى على الأصول .
ولخص ابن جنّي ما بسطه في المنصف بقوله في سرّ الصناعة ٤٢٨/١ قال : وقد زيدت الميم حشواً في دُلامص في قول الخليل ، ووزنه فُعامِل لأنّه من الدّلاص وهو البرّاق ... وقد قلبوه فقالوا : دُمالص ، ووزنه على هذا فُمَاعل ، وحذفوا أيضاً ألفها تخفيفاً فقالوا : دُلِص ودُمَلص ووزنها : فُعَمِل وفُمَعِل . =

فصل

ومِمَّا زيدت الميمُ في آخره : زُرْقُم وحُلْكُم بمعنى الأزْرق والحالك ، وفُسْحُم أي : مُنْفَسح . وناقة دِلْقَم من الاندلاق لأنَّها التي أسنّت حتى اندلقت أسنانُها . ورجلٌ سُتْهُم لأنَّه العظيمُ الاست[1] .

مسألة

الميمُ في (مَنْجَنِيق) أصلٌ[2] . والنُّون الأولى زائدةٌ . والدليل على ذلك أنَّهم جمعوه على مَجانيق فحذفوا النونَ ولا يجوزُ أن تكونَ المحذوفة أصلاً ، لأنَّ الأصليّ لا يُحذف وهو ثانٍ . ولا يجوزُ أنْ تكونَ الميمُ زائدةً مع أصالةِ النون ، إذْ لوكان كذلك لَحُذِفت

= وأمّا أبو عثمان ـ المازني ـ فأجاز في دُلامص أن يكون رباعياً قريباً من لفظ دِلاص كما قالوا : لؤلؤ ولأال وسبط وسِبَطْر ودمث ودِمَثْر .

والدَّمالص والدّلامص ... البرّاق ، توصف بذلك الدرع . انظر سفر السعادة ٢٧٣/١ ، وشرح الملوكي ١٥٩ ، ١٦٠ .

(١) قال سيبويه في كلامه على زيادة الميم ٣٢٨/٢ : « وتلحق رابعةً فيكون الحرف على فُعْلُم ، قالوا : زُرْقُم وهو اسم ويُستْهم ، للأزرق والأسْتة وهو صفة . ويكون على فِعْلِم نحو : دِلقِم ودِقْعِم للدقعاء والدّلقاء ، ودِرْدِم للدّرداء وهي صفات » .

الزُّرقم : الشديد الزّرقة . والسُّتْهُم : العظيم الاست . والدِّلقم : الناقة التي تكسَّرت أسنانها فاندلق لسانها ولعابها . والدِّقعم : التراب . والدردم : الناقة المسنّة . وانظر المنصف ١٥٠/١ ، وسر الصناعة ٤٣١/١ ، وشرح الملوكي ١٦٣ .

(٢) قال سيبويه ٣٤٤/٢ : « وأمّا منجنيق فالميم فيه من نفس الحرف لأنك إن جعلت النون فيه من نفس الحرف ، فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلا الأسماء من أفعالها نحو مدحرج . وإن كانت النون زائدة فلا تُزاد الميم معها لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة أوّلها حرفان زائدان متواليان .. فإنما منجنيق بمنزلة عنتريس ومنجنون بمنزلة عَرْطليل ، فهذا ثَبَتٌ . ويقوّي ذلك مجانيق ومناجين .

وقد بسط ابن جني القول في منجنيق في المنصف ١٤٦/١ وما بعدها ، وانظر جمهرة اللغة ١١٠/٢ ، والمقرب ٣٥٣ ، وسفر السعادة ٤٧٧/١ ، وشرح الملوكي ١٥٤ .

وبقيَ النون ، ولا يجوزُ أنْ يكونا زائدين إذ ليسَ في الأسماء ماهو كذلك إلا ما انبنى على الفعل نحو : مُنْطَلق ومستخْرِج .

فأمَّا إنْقَحْل[1] فقيل : حروفُه كلّها أصول مثل : جِرْدَحْل . ولا يَمْنَعُ ذلكَ كونُه من معنى القُحُولة لِما ذكرنا من نحو سَبِط وسِبَطْر . والصحيحُ أنَّ الهمزةَ والنونَ زائدتان وهو شاذّ ، ولم يأتِ منه إلاّ هذه الصفةُ .

وقولُهم : رَجُلٌ إنْزَهْوٌ وامرأةٌ إنْزَهوَةٌ[2] ، وقولهم : جَنَقُوهم[3] شاذّ على أنَّه مشتقٌّ بحذفِ بعضِ الأصول كما تقولُ : حَوْلَق ، إذا قال : لا حولَ ولا قوّةَ إلاّ بالله .

مسألة

المِيمُ في (مَنْجَنُون)[4] وهو الدُّولاب أصلٌ . وكذلك النّون الأولى والنونُ الأخيرةُ

---

(١) قال سيبويه ٣١٧/٢ : ويكون على إنفعل ، قالوا : إنْقَحْل في الوصف لا غير . وفي سرّ الصناعة ٧٥٤/٢ : وكذلك انْقَحْل : انْفَعْل عند سيبويه ، وإن لم يكن له نظير عنده . والجِرْدحل : العظيم الشديد .

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ٢٣٦/١ : وقالوا : رجلٌ أنْزَهو ، أخبرنا بذلك ابن مقسم عن ثعلب عن اللّحياني . وقالوا أيضاً : عِنْزَهْو ، فجائز أن تكون ويقال : رجل إنْزَهْو : ذو كِبْر .

(٣) جنقوهم أي رموهم بالمنجنيق . قال ابن يعيش في شرح الملوكي ١٥٥ :
وقال غيرهما ـ أي غير سيبويه والمازني ـ : إن النون الأولى والميم معاً زائدتان وذلك أنَّ من العرب مَنْ يقول : (جنقناهم) أي رميناهم بالمنجنيق . وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب : (ما زلنا نُجنق) فعلى هذا وزنها مفعيل . والصحيح مذهب سيبويه لما تقدّم من قولهم في التكسير : (مجانيق) وأمّا قولهم : (جنقونا) فهو من معناه لا من لفظه كـ (دمث ودمثر) و (سِبط وسبطر) و (لأل) من اللؤلؤ ، و (ثُعالة) للثعلب . وذكر الفرّاء (جنقناهم) يعني أنّه أعجميّ معرّب ، وإذا اشتقُّوا من الأعجميّ خلّطوا فيه لأنه ليس من كلامهم . وقوله : (فلم أر الميم تزاد على نحو هذا) إشارة إلى عدم النظير ، وهذا يقوّي أنَّ الميم أصليّة والنون زائدة .
وانظر بحثاً مفصّلاً في المنصف ١٤٨/١ .

(٤) في سيبويه ٣٣٧ : ويكون على مثال : فَعْلَلُول وهو قليل ، قالوا : مَنْجَنون وهو اسم ، وحَنْدقوق وهو صفة . وانظر المنصف ١٤٥/١ ، ١٤٦ ، وشرح الملوكي ١٥٦ ، وسرّ الصناعة ٥٩٤/٢ ، والممتع ١٥٩ ، ٢٤٩ .

مكررةٌ ووزنُه : فَعْلَلُول مثل : عَضْرفُوط . ودليلُ ذلك قولهم : مَناجين ، فأثبتوا النونَ الأولى وحذفوا الأخيرة كما حُذفت الطَّاء من عَضَافير .

مسألة

الميمُ في (مِعْزى)[1] أصلٌ لقولهم : ماعِز ومعيز ومَعْز وأمْعُز ، والألف للإلحاق .

مسألة

الميمُ في مَأْجَج ومَهْدَد[2] أصلٌ ، لأنَّها لو كانت زائدة لأُدغم المِثْل في المِثْل كما في : مِكَرّ ومِفَرّ . فلَمَّا أظهروا دلَّ على أنَّهم قصدوا الإلحاقَ بجعفر . فإنْ قلتَ : (مَحْبَب) كذلك وميمه زائدة . قلنا : الأصلُ محبّ ، إلاّ أنَّه غُيِّر كما تُغيّرُ الأعلامُ[3] ولا يلزمُ مثلُه في (مأْجَج ومَهْدَد) لأمرين :

أحدهما : الأصلُ عدم التغيير والزيادة .

---

(١) قال سيبويه ٣٤٤/٢ : فأمَّا المِعْزى فالميم من نفس الحرف لأنك تقول مَعْزٌ ، ولو كانت زائدة لقلت : عزاء . فهذا تَبَتٌ كثبت أولق .
وفي المنصف ١٣٢/١ قال أبو عثمان ـ المازني ـ : والمِعْزى أصله أعجميّ ، ولكن قد أُعْرِب وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف فقالوا : مَعَز .
قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي دخل عليها الألف واللام قد أعربتها العرب واستعملتها استعمالَ أسماء العربية . وذلك أنها تمكنت عندهم لأنها أسماء الأجناس ، وهي الأوَّل وتدخل عليها الألف واللام ، فجرت لذلك مجرى رجل وفرس .. وانظر شرح الملوكي ١٥٣ ، وشرح المفصَّل ١٥٢/٩ .

(٢) قال سيبويه ٣٤٤/٢ : وكذلك ميم مأجج وميم مهدد لأنها لو كانتا زائدتين لأدغمت كَمَرَدّ ومفرّ . فإنما هي بمنزلة قَرْدد .
ومأجج اسم موضع . انظر معجم البلدان ٣٢/٥ ، وسفر السعادة ٤٥٥/١ ، وشرح الملوكي ١٥٧ ، والمنصف ١٤١/١ .

(٣) الكلام هنا ملخص عن كلام ابن جني في المنصف ١٤١/١ ، ١٤٢ وما بعدها فليراجع . وقد أوجز ابن جني كلامه بقوله : فلَمّا كانت الأعلام قد تغيّر كثيراً عمّا عليه أكثر الأسماء ، وكان (محبب) علماً ، جاز فيه إظهار التضعيف كما جاز في غيره .

والثّاني : أنّ (مَحْبباً) ظاهرٌ في معنى الْحُبّ . وليسَ مأْجَج ومَهْدَد ظاهرين في معنى : أجّ وهدّ .

مسألة

الميمُ في (مَعدّ)[1] أصلٌ لقولهم : تَمَعْدَدوا ووزنه : تَفَعْلَلوا ، أي : كُونوا على أخلاقِ معدّ . فإنْ قلتَ : قد جاءَ تَمَفْعَل نحو : تمدرَع وتمندَل وتَمَسْكَن[2] . قيل : هذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه على أنّ الجيِّدَ فيه : تندّل وتدرّع وتسكّن .

مسألة

الميمُ في (مِرْعِزاء)[3] ـ بكسرِ الميم والعين وإسكانِ الرّاء والمدّ والتخفيف ـ زائدةٌ .

---

(١) سيبويه ٣٤٤/٢ ، قال ابن جني في المنصف ١٢٩/١ : اعلم أنه إنما كان (معدّ) من معنى تمعدد ، لأنّ (تمعدد) تكلم بكلام معدّ ، أي كبر وخطب ، هكذا كان أبو علي يقول ، ومنه قول عمر رضي الله عنه : اخشوشنوا وتمعددوا . قال أحمد بن يحيى : تمعددوا : أي كونوا على خلق معدّ . فإذا كانت الميم في تمعدد فاءً فهي في معدّ فاء .

(٢) قال ابن جني : ولا تنظر إلى (تمسكن ، وتمدرع » ، فتقول : أحمل (تمعدد) على أنه تَمَفْعَل بمنزلة تمدرع ، وأجعل معدّاً مَفْعلاً لأن تمدرع قليلة . والجيدة : تدرع وتسكّن . المنصف ١٢٩/١ ، وانظر شرح الملوكي ١٥٣ ، وشرح المفصّل ١٥٢/٩ ، قال ابن يعيش :

« فأمّا قولهم تمسكن إذا أظهر المسكنة ، وتمدرع إذا لبس المدرعة ، وتمندل من المنديل فهو قليل ، من قبيل الغلط ، فكأنهم اشتقّوا من لفظ الاسم كما يشتقّون من الجمل نحو : حوقل وسبحل ، والجيد تسكّن وتدرّع وتندّل ، قال أبو عثمان ـ المازني ـ هذا كلام أكثر العرب » .

وقال سيبويه ٣٤٤/٢ : وأما مسكين فمن تسكّن وقالوا : تمسكن مثل تمدرع في المدرعة .

(٣) قال سيبويه ٣٤٤/٢ : وأمّا مِرْعِزاء فهي مِفْعلاء ، وكسرة الميم ككسرة ميم مِنْخَرٍ ومِنْتِنٍ ـ أي كسرة إتباع ـ وليست كطِرْمساء ، يدلك على ذلك قولهم : مَرْعزّى كما قالوا : مَكْورّى ..

وفي سفر السعادة ٤٥٨/١ : مِرْعزٌّ : مفْعِلٌّ ، ومِرْعزّى : مِفْعلّى . مقصور غير مصروف ، وألفه للتأنيث .

وقال الْجَرْميّ : سمعتُ الأصمعيّ يقول : فيه لغة أخرى : (مِرْعزاء) بالتخفيف والمدّ . قال الجرميّ : وزعم غيره أنّهم يقولون : (مِرْعزّ) فيحذفون ألف التأنيث ، وذكر سيبويه المِرْعزّى في الأسماء وفي الصفات ، فأمّا كونه اسماً فظاهر ، وأمّا كونه صفة فإنما يوصف به على معنى : ليّنٍ فيقال : هذا كساء

ودليلُ ذلك قولُهم فيه : مَرْعِزّى ـ بفتح الميم وإسكان الراء وكسر العين والتشديد والقَصْر ـ لأنَّ الألفَ فيه زائدةٌ ، والزَّايَ مكررةٌ فيبقى : مِرْعِز ، ولا نظيرَ له إذْ ليس في الكلام مثلُ : جِعْفِر ، وإذا ثبتتْ زيادتُها في أحد البناءين ثبتتْ في الآخر ، كما قالوا في (تُرْتَب)[1] ولولا ذلك لكانت الميمُ أصلاً إذْ له في الكلام نظير وهو : طِرْمِساء[2] .

مسألة

الميمُ في (بُلْعُوم) و (حُلْقُوم)[3] زائدةٌ لأنَّها من البَلْع والحلق . ويخرجُ على قول المازنيّ أن يكون أصلاً كما قالوا في دُلامِص / . ح ١٤٠

مسألة

م ١٦٠ اختلفوا في ميم (مَلك)[4] ، فذهب الجمهورُ إلى أنَّها / زائدة ، ثمّ اختلفَ هؤلاء في الأصلِ ، فقال أكثرُهم : أصلُها[5] مَلأَكٌ ، وهو مَفْعَل ، واستَدلّوا على ذلك بقولِ الشّاعر : [من الطويل]

١٩٦ـ فَلَسْتُ لإنسيٍّ ولكنْ لِمَلأَكٍ تنزَّلَ من جوِّ السماء يَصُوبُ[6]

= مِرْعزّى أي ليّنٌ . وهذا قلته على الظن . والله أعلم . وفي الصحاح : (رعز) : المرعزّى : الزغب الذي تحت شعر العنز .

(١) تُرْتَب : أمرٌ تُرْتَب : أي دائم راتب . ووزنه تُفْعَل بضم التاء وفتح العين .

(٢) الطِّرْمساء : الظلمة والسحاب .

(٣) جاء في سرّ الصناعة ٤٢٩/١ : ويجوز على قياس قول الخليل أن يكون حُلْقوم : فُعْلُوم ، لأنه من الحلْق . وبُلْعُوم : فُعْلُوم أيضاً لأنَّه من البلْع ، وسَرْطم : فَعْلم لأنَّه من الاسترَاط ـ وهو البلع ..

(٤) انظر الإحالات إلى المراجع التي بحثت في كلمة (مَلَك) في تعليقنا على الشاهد الشعري التالي .

(٥) كلمة (أصلها) ساقطة من م .

(٦) ورد هذا البيت في قصيدة لعلقمة بن عبدة ، وهي المفضلية ١١٩ في شرح اختيارات المفضل للتبريزي ١١٩/٣ ، ولم يروه الأنباري شارح المفضليات ولا صاحب الاختيارين ، ووضعه محققا الديوان في صلة الديوان ١١٨ ، ورجّح التبريزي في تهذيب إصلاح المنطق أنه لعلقمة ١٢٦/١ .. وقيل فيه كلام كثير =

وبقولهم : ألكني إليها ، وهو أفلني وأصلُه : ألئكني إلاّ أنّهم ألْقَوا حركةَ الهمزةِ على اللاّم وحَذَفوها . ويدلُّ عليه قولُهم في الجمع : ملائك[1] وملائِكة على وزن مَفَاعِلة . ولو كانت[2] غيرَ زائدةٍ لكانت فَعايلة ، الواحد : فَعيلة ، وليس كذلك .

ومنهم من قالَ : هو من الأَلوكة ، وهيَ الرسالةُ . ووزنُها : فَعُولة . وأصل (مَلك)[3] على هذا مألك . ثم حُذفت الهمزة .

وقيل : أصله من لاك يلوك ، إذا ردّد الشيءَ في فيه والرسالة كذلك إلاّ أنَّ عينَ الكلمة حُذفت تخفيفاً .

وقال قومٌ : الميمُ أصلٌ مأخوذٌ من الْمَلَكَة وهي القوّةُ . وهذا بعيدٌ لأنَّ الجمعَ يُبْطِلُه إذْ كان جمع فعل لا يكون : مَفَاعل . فإن قيل : فقد جاءَ فيه أملاك . قيل : هو شاذٌّ على أنّه يحتمل أن يكون جُمع على اللفظ لا على الأصل .

= انظر سيبويه ٣٧٩/٢ ، والجمل ٦٠ ، والمنصف ١٠٢/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٠/٢ ، ٢٩٢ ، ورسالة الملائكة ٦ ، وإصلاح المنطق ٧١ ، ونسبه أبو البقاء في المشوف المعلم ٧٣٦/٢ إلى لبيد ، وليس في ديوانه . وانظر أيضاً تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جني ١٦٠ ، والاشتقاق ٢٦ ، وسفر السعادة ٩٢١/٢ ، والزاهر ٢٦٧/٢ ، وشرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام ٣٠ ، وحاشية على شرح بانت سعاد لعبد القادر البغدادي ٥٩٣/١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٨٧ ، ٢٩٠ . والصحاح واللسان والتاج : صوب ، ملك .

(١) كلمة (ملائك) ساقطة من م .

(٢) في ح : ولو كانت الهمزة زائدة .

(٣) في ح : صحفت كلمة ملك إلى (في ذلك) .

بابُ زيادة النون[1]

قد ذكرنا أنَّ النونَ من حروفِ الزيادةِ لِشَبهها بالواو ، وقد زيدت أولاً للمضارعةِ نحو : نذهبُ ، وتدلُّ على المتكلِّمِ ومَنْ معه اثنين كانوا أو جماعةً . وتكونُ للواحدِ العظيم لأنَّ الآمرَ إذا كان مطاعاً تُوبع على الفعل . وتُزاد ثانيةً نحو : انطلق ، وبابُها أن تجيء للمطاوعة كقَطَعْتُه فانقطع وأطلقتُه فانْطَلق . ومعنى المطاوعة : قَبُول المحلّ لأثرِ فِعْلِ[2] الفاعل فيه . فالانفعالُ اسمٌ لذلك الأثر . وممَّا زيدت فيه ثانيةً عَنْسل[3] : للنَّاقة السريعة لأنَّه من العَسَلان وهو مشيُ الذئب لأنَّه سريعٌ . ومن ذلك : عَنْبَس[4] : للأسد . وهو من العُبوس والأسَد كَريهُ الوجه . ومن ذلك : خَنْفَقِيق[5] لأنَّه من الْخَفْق

---

(١) انظر سيبويه ٣١٢/٢ و ٣٢٦ ، وسرّ الصناعة ٤٣٥/٢ ، وشرح الملوكي ١٧٣ ، وشرح المفصّل ١٥٤/٩ ، والممتع ٢٥٧/١ ، والمنصف ١٣٣/١ ، والارتشاف ٩٩/١ ، وشرح الشافية ٣٧٦/٢ .

(٢) كلمة (فعل) ساقطة من م .

(٣) سيبويه ٣٢٦/٢ ، قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١٥٥/٩ : وأمّا (عنسل) وهي الناقة السريعة ، فلو خُلّينا والقياس لكانت حروفها كلها أصولاً لأنها بإزاء جعفر ، لكنّهم جعلوه مشتقّاً من عسلان الذئب وهو شدّة عَدْوه فكانت زائدةً لذلك . وقد ذهب قوم إلى أنه مشتقّ من لفظ (العنس) فهي أصلٌ لذلك واللام زائدة . والوجهُ الأوّلُ ، وهو رأي سيبويه لقوّة المعنى وكثرة زيادة النون ثانياً نحو : جندب وعُنصر . وهذا رأي ابن جني أصلاً ، انظر سرّ الصناعة ٣٢٤/١ ، وانظر سيبويه ٣٥٠/٢ أيضاً . والممتع ٨٢ ، ٢١٥ ، ٢٦٨ ، وسفر السعادة ٣٨٧/١ .

(٤) سيبويه ٣٢٦/٢ ، ٣٥٠ ، والممتع ٨٢ ، ٢٦٨ ، وفي سفر السعادة ٢٣٤/١ : إنما قضى سيبويه بذلك في عنبس ـ أي وزنه فنعل ـ لأنه لم يقم له دليل على زيادة النون فيه كما قام في عنبس . وفي ص ٣٨٧ قال : عَنْبس من صفات الأسد وهو من العبوس . وانظر سفر السعادة ١١٧/١ .

(٥) قال سيبويه ٣٥٠/٢ : ... ونون خَنْفَقيق ، لأنَّ الْخَنْفقيق : الخفيفة من النساء الجريئة ، وإنما جعلتها من خفق يخفِق كما تخفِق الريح ، يقال : داهية خنفقيقٌ ، فإمَّا أن تكون من خَفَق إليهم أي أسرع إليهم ، وإمَّا أن تكون من الْخَفْق أي يعلوهم ويهلكهم . وفي سفر السعادة ٢٥٣/١ : خنفقيق : قال الجرميّ : يقولون : داهية خنفقيق . على فنعليل وهي من خفقتهم تخفقهم . قال غيره : الخنفقيق : المرأة الخفيفة الجريئة . وقال سيبويه : النون في خنفقيق زائدة ، جعله من الخفق ، والجرْميّ تابعه في ذلك ... وفرسٌ خَنْفَق أي سريع .

وهو الاضطراب ، والقافُ لام الكلمة[1] مكررةً . فأمَّا سُنْبُك[2] فقيل : النونُ فيه زائدةٌ وهو من السَّبْك ، وقيل لطرفِ الحافرِ ذلك لصلابته [كأنه سَبك] [3] . وأمَّا النونُ في سُنْبُل فقالَ ابن دريد : هي زائدةٌ وهو من السَّبَل والإسْبال وهو من الاستطالةُ فكأنَّ السُّنْبُلَة لسبوغِها وانتشار أعْلاها مسبلةٌ كالإزار[4] .

فصل

وقد زيدتْ ثانيةً في كَنَهْبَل[5] ، لأنَّها لو جُعِلتْ أصلاً لم يكنْ لها نظيرٌ في الأصول ، إذْ ليسَ في الأصول[6] مثل : سَفَرْجَل . ولذلك تحذفُها في الجمعِ نحو :

---

(١) كلمة (الكلمة) ساقطة من ح .

(٢) قال ابن دريد في الجمهرة ٣١١/٣ : والسنبك : مقدم الحافر . فارسيّ معرّب ، قد تكلمت به العرب قديماً .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .
قال ابن دريد في الجمهرة ٢٨٩/١ : وأسبل الزرع وسنبل إذا صار فيه سنبل . وفي الجمهرة ٣١١/٣ : والسنبل : سُنبل الزرع ، والسُّنْبل : ضرب من الطِّيب .

(٤) قال ابن عصفور في الممتع ١٧١/١ : وأمَّا ما حكاه بعض اللغويين من قولهم : « سنبل الزرعُ وأسبل » و « دنْقَع الرجل » إذا افتقر فكأنه لصق بالدَّقْعاء ، وما حكاه أبو عُبيد من قولهم : « كَنْثَأت لحيتُه وكثَأت » فلا حجّة في شيءٍ من ذلك على إثبات (فَنْعَل) . بل تكون النون أصلية وهي على وزن : فَعْلَلَ كـ (دَحرَج) ، ويكون سنْبل من أسبل كـ (سَبط) من (سِبَطر) . وكذلك (دنْقع) من الدّقعاء) و (كنْثأ) من (كثَأ) .

(٥) قال سيبويه ٣٥٢/٢ : وأمَّا (كَنَهْبَل) فالنون فيه زائدة لأنَّه ليس في الكلام على مثال : سَفَرْجل ، فهذا بمنزلة ما يُشْتقّ مما ليس فيه نون . فكنهبل بمنزلة عَرَنْتن ، بَنَوْه بناءه حين زادوا النون ، ولو كانت من نفس الحرف لم يفعلوا ذلك . وانظر المنصف ١٣٥/١ ، وفي سفر السعادة : كنهبل : بضمّ الباء وفتحها : شجرٌ ، ووزنه : فنعلل ، ودلَّ على زيادة نونه قولهم فيه : كَهْبَل .
ودلَّ على زيادة نونه قولهم فيه : كَهْبَل .

(٦) في ح : إذ ليس في الكلام .

كَهَابل . وكذلك النونُ في قَرَنْفُل[1] والنون في شَرَنْبث[2] زائدةٌ لوجهين :

أحدهما : أنَّها ثالثة[3] وقبلها حرفان وبعدَها حرفان ، وما كان كذلك حُكم بزيادتها فيه لأنَّه موضعٌ تكثر فيه الزيادات كألفِ التكسير وياء التحقير والياء في سَمَيْدَع ، والواو في فَدَوْكَس .

والثاني : قولُهم في معناه : شَرَابِث ، ومثل ذلك : جحافِل[4] . ويؤكد زيادتَها فيه أنَّه من معنى الْجَحْفَلة[5] والجحفل . وأمَّا النّونُ إذا كانت زائدةً ساكنةً ولم تخرج الكلمةُ بها عن الأصول فهي أصلٌ إلاَّ أنْ يَدُلَّ الاشتقاقُ على زيادتِها وذلك نحو : حِنْزَقْر[6] النون فيه أصلٌ لِمَا ذكرنا ، وعلّةُ ذلك أنَّ الثاني لم تكثر زيادتُه ككثرةِ زيادة الثالث . ومِمَّا دلَّ الاشتقاقُ على زيادته من هذا عَنْسل وعَنْبَس ، وقد ذُكرا . ومنه :

---

(١) القرنفل : سيبويه ٣٥٢/٢ ، والمنصف ١٣٦/١ . وجاء في سفر السعادة ١١٨/١ : والنون في (قرنفل) زائدة ، وهو: (فَعَنْلَلٌ) لأنَّها ثالثة ساكنة ، وقد كثرت زيادة النون على ذلك ، كما كثرت في هذه الحال زيادة الألف والياء والواو نحو : عُذافر وسَمَيدع وفدوكس . وأيضاً فإنَّ جعلها أصلاً يُصير إلى ما ليس في الكلام ، إذْ ليس فيه فَعَلَّلٌ مثل سَفَرْجَل . فإن قلت : وليس في الكلام أيضاً (فَعَنْلَل) قيل : إذا قضيت بزيادة النون كانت الكلمة من الفروع لامن الأصول ، ولا يُستبعد أن يجيء في الفروع ما ليس في الأصول ، وإنَّما المحظور أن يدخُل في الأصول ما لا نظير له منها . وفي سفر السعادة ٤٢٨/١ : قرنفل : وزنه : فَعَنْلَل ، ونونه زائدة لوقوعها في كلمةٍ على خمسة أحرف ساكنة ، ولا تكون كذلك إلاّ زائدة . وانظر الممتع ١٤٨/١ .

(٢) في سيبويه ٣٥١/٢ : واعلم أنَّ النون إذا كانت ثالثة ساكنة ، وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النون زائدة ، وذلك نحو : جَحَنْفَل وشَرَنبث وحَبَنْطىً وجَلَنْظىً ودَلَنْظىً وسَرَنْدىً وقَلَنْسوة ، لأن هذه النون في موضع الزوائد . وانظر المنصف ١٣٦/١ . والشرنبث : فعنلَل وهو الغليظ الكفّين والرِّجْلين . وفي معناه : الشرابث . عن سفر السعادة ٣١٨/١ .

(٣) في ح : ثالثة زائدة .

(٤) في ح : كجنفل .

(٥) كلمة (معنى) ساقطة من م .

(٦) سيبويه ٣٥١/٢ . وفي سفر السعادة ٢٣٦/١ : الحِنْزَقْر : هو القصير ، وهو ملحق بـ (جِرْدَحل) ووزنه : فِعْلَلٌ . والنون في حِنْزَقْر أصل .

قِنْفَخْرٌ[1] ، النونُ فيه زائدةٌ لقولهم في معناه : قُفَاخِرِيّة . والنّونُ في : عَرَنْتَن[2] زائدةٌ لقولهم في معناه : عَرَتَنٌ . ومثله : دودم ودوادم[3] فالألف فيه كالنون في عَرَنْتَن لأنّها سقطت كما سقطت . والنُّونُ في العَفَرْنى زائدةٌ لأنّها من العِفْر والعِفْريت[4] . والنُّون في العِرْضِنَة[5] زائدةٌ لأنّه من معنى الاعتراض . والنونُ في بُلَهْنِية[6] زائدةٌ لقولهم : عَيْشٌ أبله . وذلك أنَّ البَلَه[7] قريبٌ من الغَفْلة والعيش الواسع يُغْفَل فيه . والياءُ فيه أيضاً زائدةٌ لأنّها لا تكونُ أصْلاً / في بناتِ الأربعة . والنُّونُ في (نَرْجِس)[8] زائدةٌ ، إذْ ح١٤١

(١) سيبويه ٣٣٩/٢ قال ابن جني في سرّ الصناعة ١٦٩/١ : وأمّا نون قِنْفخر فلولا الاشتقاق أيضاً لوجب أن يقضى بأنها أصل ، ولكنّهم ردّوه إلى لفظ امرأة قفاخريّة ، والقِنْفَخر : كل شيء فاق في حسنه . والقُفاخِرية : النبيلة العظيمة النفيسة من النساء . وفي سفر السعادة ٤٣٧/١ : القِنْفَخْر : ضخم الجثّة ، ونونه زائدة ، لقولهم فيه : قُفاخرٌ ، وقُفاخِريّ . والقِنْفَخْر أيضاً : الناعم ، والشيء الرائع .

(٢) سيبويه ٣٣٩/٢ ، ٣٥٢ ، وأيضاً ٣٣٥/٢ ، وفي سفر السعادة ٣٦٩/١ : عَرَتَن : نبْتٌ ، وأصله : عَرَنْتَن مثل قَرَنْفُل ، فحذفت منه النون ، وهو مما يدبغ به ، ويقال فيه أيضاً عَرْتن مثل عَرْفج .

(٣) الدُّوَدِم : دمٌ يخرج من السَّمُرة ، شبه الدم وهو الْحُذال ، يقال : قد حاضت السَّمُرة : إذا خرج منها ذلك . الصحاح : دوم .

(٤) العفَرْنى : هو الأسد سمّيَ بذلك لشدّته ، ولبوءة عَفَرْنى أيضاً أي شديدة ، والنون والألف للإلحاق بسفرجل ، وناقة عفرناة أي قوية . عن الصحاح : عفر . وانظر سيبويه ١١٦/٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ .

(٥) العِرضْنَة : سيبويه ١١٨/٢ ، ٣١٢ ، ٣٢٧ ، وهي الناقة التي تمشي عرضاً لنشاطها . والنون فيها زائدة . انظر سر الصناعة ٤٤٥/٢ ، وسفر السعادة ٣٧٠/١ .

(٦) سيبويه ٣٢٦/٢ ، ٣٣٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، وفي سفر السعادة ١٦٧/١ : بُلَهْنية : فُعَلنِيَة . وهو العيش الواسع الذي لا عناء فيه . قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١٥٦/٩ : يقال : فلان في بُلَهْنيةٍ من العيش أي في سعة . والألف والنون زائدتان للإلحاق بقُذَعْمِل : وإنما صارت الألف ياءً للكسرة قبلها ، ودلّ على زيادة الألف والنون قولهم : عيشٌ أبله أي قليل الغموم .

(٧) في م : الأبله .

(٨) في سفر السعادة ١١٧/١ : نَرْجس : النون فيه زائدة ، لأنّا لوقضينا بأصالتها لقُلْنا : وزنها : فَعْلَل ، وليس ذلك في الكلام ، وهي أيضاً زائدة على مَنْ قال فيه : نِرْجِس ، بالكسر ، وإنْ كنّا ـ لوقضينا بأصالتها ـ وجدنا له مثالاً ، وذلك : زِبْرِج . وإنّما منع من القضاء بأصالتها أنّ نون نَرْجس ونِرْجس لِمُسَمّىً واحد ، فبطل أن تكون النون أصلاً في أحدهما وزائدة في الآخر . وانظر أيضاً ص ٤٨٦ ، والمنصف ١٠٤/١ ، والممتع ٨٠ ، ٢٦٦ ، وسرّ الصناعة ١٦٨/١ ، وشرح الملوكي ١٦٩ .

ليس / في الكلام فَعْلِل ـ بفتح الأول وكسر الثالث ـ وقد سُمِعَ فيه كَسْرُ الأوَّل ، وهذا له نظيرٌ وهو زِبْرِج[1] ، إلاَّ أنَّ النونَ فيه أيضاً زائدةٌ إذْ قد ثَبَتت زيادتُها في اللغة الأولى ، فلا يجوزُ أن يُحكَمَ بأصالتها وزيادتها . فإنْ قيلَ : ألاَ حكمتَ بأصالتِها لمجيئِها مع الكسر على مثال الأصولِ ؟ قيلَ : لا يصحُّ ، إذْ يلزمُ منه على اللغةِ الأُخْرى مخالفةُ الأصول ، وليس إذا حكمنا بزيادتِها مع الكسرِ ممّا يخالفُ الأصولَ . والنونُ في سكران وعطشان وبابه زائدةٌ بدليل الاشتقاق والأصول .

أمَّا الاشتقاقُ فظاهرٌ ، وأمَّا الأصولُ فإنَّه ليسَ في الكلام : فَعْلال بالفتح . فأمَّا عُثْمان وعِمران فتعرف زيادتُها فيهما بالاشتقاق ، وكذلك كلّ هذا الباب وكذلك المصادر نحو : الغَلَيان والشَّنآن[2] ، والنون في (جُنْدُب)[3] زائدةٌ على قول سيبويه لوجهين :

أحدهما : الاشتقاق لأنَّه من الْجَدب لِصَوْلة الْجُنْدب .

والثَّاني : عَدَمُ النَّظير .

وعلى قولِ الأخْفش هي زائدةٌ للاشتقاق وحدَه .

---

(١) الزِّبْرِج : سيبويه ٣٣٥/٢ ، وهو الزينة من وشْي أو جوهر ، والذهب ، والسحاب الرقيق فيه حمرة .

(٢) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ١٧٧ : أصل هذه الألف والنون أن تلحق الصفات مما كان مؤنثه فَعْلى نحو : غَضْبان وغَضْبى وعطشان وعطشى وسكران وسكرى ، لأنَّ الصفات بالزيادة أولى من الأسماء من حيث شبهها بالأفعال ، والفعل أقبلُ للزيادة من الاسم . وقحطان وعِمران وعُثمان ملحقة به ومحمولة عليه .

(٣) قال سيبويه ٣٥٠/٢ : وأمَّا جُنْدَب فالنون فيه زائدة لأنَّك تقول : جَدُب ، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لانون فيه . وإنما جعلت جُنْدَباً وعُنْصَلاً وخُنْفَساً نوناتِهنَّ زوائدَ لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة ، فكما جعلت النونات فيما كان على مثال احرنجم زائدة لأنَّه لا يكون إلا بحرف الزيادة . كذلك جعلت النون في هذا زائدة . وانظر شرح الملوكي ١٧١ ، وسفر السعادة ٢١٠/١ ، والممتع ٨٢ ، ٢٦٩ .

وأمَّا (قُنْبَر)[1] فكذلك لأنَّهم قالوا : قُبَرة .. بغير نون ولعدم النظير أيضاً[2] .

وأمَّا (عُرُنْد)[3] بضمِّ العين والرّاء وسكون النون ، فنونه زائدة[4] لعدم النظير ، ولقولهم : عَرِدٌ ، جاء ذلك في الرجز[5] . والنّونُ في كِنْثَأْو وسِنْدَأو وقِنْدَأْو زائدةٌ[6] أيضاً . والأُصول : الكاف والثاء والهمزة ، والسين والدال والهمزة ، والقاف والدال والهمزة . والدليلُ على ذلك كثرةُ ما جاءَ من النّون في نظائره زائدةً ، والواو لا تكونُ مع ثلاثة أصولٍ أصلاً ، ويُحقّقُ ذلك عِنْدي أنّا لوجَعَلنا النونَ أصلاً لكانت الهمزةُ إمَّا

---

(١) سيبويه ٣٥١/٢ ، قال : ومما اشتُقَّ من هذا النحو ـ أي نحو جندب ـ مما ذهبت فيه النون قُنْبر ، قالوا : قُبَر ، ولو لم يشتقّ منه ولا من تُرْتَب لكان علمك بلزوم حرف الزيادة هذا المثالَ بمنزلة الاشتقاق . وانظر المنصف ١٣٧/١ و ٢١/٣ ، وفي سفر السعادة ٤٢١/١ : قُبَرة : فُعَلة ، وهو طائر معروف ، ويقال أيضاً : قُنْبرة وقُبَر وقُنْبَرٌ .

(٢) كلمة أيضاً ساقطة من م .

(٣) في سيبويه ٣٥١/٢ : ونون (عُرُنْد) زائدةٌ لأنَّهم يقولون : عَرِدٌ ، ولأنه ليس في بنات الأربعة على هذا المثال . وفي سفر السعادة ٣٧٢/١ : عُرُنْدٌ أي شديد . يقال : رجلٌ عُرُنْدٌ ، ويقال : وترٌ عُرُنْدٌ أي : غليظٌ . وانظر الصحاح : عرد ، والممتع ٨٥ .

(٤) في م : سقطت (فنونه) وأثبت : فزائدة .

(٥) وردت كلمة (عَرُد) في رجز لحنظلة بن ثعلبة بن سيّار العجلي في أبيات له وردت في تاريخ الطبري ٢٠٩/٢ ، والنقائض ٦٤٢ ، والرجز المشار إليه أنشده الحجاج في إحدى خطبه . انظر الكامل ٤٩٤/٢ ، والرجز :

قد شمرتْ عن ساقها فشدُّوا ... وجدّتِ الحربُ بكم فجِدُّوا

والقوسُ فيها وترٌ عَرُدٌ ... مثل ذراعِ البَكْرِ أو أشدُّ

(٦) قال سيبويه ٣٢٦/٢ : ... ويكون على فِنْعَلٍ في الصفة . قالوا : حِنْظَأو وكِنْدَأو وسِنْدَأو وقِنْدَأو . والكندأو : الجمل الغليظ الشديد . ولا نعلمه اسماً . وانظر المنصف ١٦٤/١ .

ويقال : حنظأو وحنطأو بالظاء المعجمة والطاء المهملة وهو العظيم البطن . انظر سفر السعادة ٢٣٧/١ . وكِنْثَأْو : أي وافر اللحية بسفر السعادة ٤٥١/١ ، والقندأو : الغليظ القصير ، والعظيم الرأس أيضاً . سفر السعادة ٤٣٧/١ .

والسِّنْدأو : الشديد الحاد . سفر السعادة ٣٠٩/١ ، وانظر المنصف ٢٦/٣ ، والممتع ٥٦/١ ، ١١٢ ، ٢٦٧ ، والمنصف ١٦٤/١ ، وسر الصناعة ٥٦٦/٢ ، ٥٩٤ .

أصْلاً فيكون الوزن (فِعْلَلْوٌ) ولا نظير له ، وإمَّا أن تكونَ زائدةً وهو بعيدٌ لأنَّ زيادةَ النُّون أسهلُ من زيادةِ الهمزةِ حَشْواً . ولا يصحُّ أن يُجعلَ الجميعُ أصلاً لعدم النظير .

والنونُ في (عُنْصَر وعُنْصَل)[1] زائدةٌ لعدمِ النظيرِ ولأنَّه من العَصْر والعَصَل وهو الاعوجاج . ومَنْ ضمّ الضادَ حكمَ بالزيادة أيضاً لثبوتِ الزيادةِ في المثال الآخر والاشتقاق .

والنّونُ في (رِعْشَن وضَيْفَن وخِلْبَن وخِلَفْنَة) زائدةٌ للاشتقاق[2] ، وقد زيدت النونُ علامةً للرفعِ في الأمثلة الخمسةِ لعلَّةٍ ذكرناها في (باب الأفعال) من هذا الكتاب . فإنْ قيلَ : فقد ذكرتم أشياءَ من الألفاظِ الأعجميةِ وحكمتم على بعض حروفِها بالزيادة مثل : نَرْجِس . ومن أين يُعلم ذلك وهي كالحروفِ في جمودها ؟

قيل : لَمّا[3] تكلمت بها العربُ وصرّفوها في الجمعِ والتصغيرِ وغيرِهما ، أجْرَوْها مجرى العربيّ ، ومن هنا حكمنا على ألفِ لِجام وواوِ نَيْروز وياءِ إبراهيم بالزِّيادة لقولهم : لُجُم ونوارِيز وأبارِهة أو بَراهمة .

وأمَّا النونُ في (جُنَعْدل)[4] فزائدةٌ لعدمِ النظير [في قولِ مَنْ ضمَّ الجيمَ وفتح الدال

---

(١) قال ابن جني في المنصف ١٣٨/١ : وأمَّا عَنْصَر فيجوز عندي أن يكون من عصرتُ الشيء ، لأن العنصل هو أصل الشيء ، وإذا عصر الشيء فكأنه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العصر .
والعنصل : البصل البري . وانظر سرّ الصناعة ٣٢٤/١ .
وفي سفر السعادة ٣٧٨/١ : عنصر : بضم الصاد وفتحها : الأصل .
وعُنصل : البصل البري ، وهو العنصلاء أيضاً بضمّ الصاد وفتحها والجمع العناصل . وانظر المتع ٨٢ ، ٢٦٨ .

(٢) قال سيبويه ٣٥٠/٢ : وأمَّا العِرَضْنَة والخِلَفْنة فقد تبيّنتا لأنها من الاعتراض والخلاف ، وكذلك الرِّعْشن لأنَّه من الارتعاش ، والضّيفَن لأنَّه من الضيف والعِلْجن لأنه من الغلظ ، وانظر المنصف ١٣٧/١ .

(٣) كلمة (لما) ساقطة من م .

(٤) قال سيبويه ٣٥٢/٢ : وإذا كان الحرف ثانياً متحركاً أو ثالثاً فلا يُزاد إلا بثبت ، كما لم يُزد وهو ثان ساكناً إلا بثَبت وذلك جَنَعْدَل وشنافر وخَدَرَنَق لقلّتها في الكلام ولقلّة مواقع الزوائد في مواضعها .

والأكثرون على فتحها وجعل النون أصلاً . وأمّا (جَنَدِل) بفتح الجيم والنون وكسر الدال فالنون فيه زائدة لعدم النظير][1] .

وأمَّا النونُ في (نَهشل) فأصلٌ لأنه من نَهْشَلت المرأةُ إذا أسنَّت[2] .

وأمَّا (نَهْصَر)[3] فقيلَ : هي أصل كَجَعْفَر ، وقيلَ : هي زائدةٌ لأنَّه من معنى الهصر .

وأمَّا النُّون في (عَنْتَر)[4] فأصلٌ عند البصريين لأنَّ له نظيراً وهو جَعْفَر ، ولم يقم دليلٌ على الزِّيادة من طريقِ الاشتقاق . وقال غيرهم : هي زائدةٌ لأنَّه مشتقٌّ من العَتْر وهي الشِّدة ، يقال : عتر الرمحُ إذا اشتدَّ . وعَتَر أيضاً اضطربَ . ويجوزُ أن يكونَ من (عتر) إذا ذَبح ، ومنه العَتِيرة .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م . وانظر جَنَدِل في سيبويه ٧٣/٢ ، ٣٣٥ .

(٢) نَهْشل وزنه فَعْلل . سيبويه ٣/٢ ، ٣٥٠ ، وفي سفر السعادة ٤٩٠/١ : نهشل : هو الذئب والشيخ الكبير ، وهو فعْلل ، والنون فيه أصل ، لأنها بإزاء الجيم من جعفر ... وانظر سرّ الصناعة ١٦٨/١ .

(٣) في سيبويه ٣/٢ : نهسر .

(٤) سيبويه ٢ : ٣٥٠ قال ابن جني في سر الصناعة ١ : ١٦٧ : .. قولنا : عنتر ، فالنون والتاء جميعاً أصلان ، لأنها بإزاء العين والفاء من جعفر ، ألا ترى أنّ في الأصول مثال فعْلَل ؟ » .. وانظر سفر السعادة ٢٣٤/١ ، ٢٣٥ .

بابُ زيادة التَّاء[1]

وقد زيدتِ التاءُ أوّلاً في المضارعِ للخطاب نحو : أنتَ تقومُ ، وأنتِ تقومينَ ، وأنْتُما تقومانِ في خِطاب مذكَّر ومؤنَّثٍ تَغْليباً . وللتأنيث : هي تَقومُ ، وهما تقومان[2] ، وأنتما تقومانِ[3] للمؤنثين . فأمَّا (هنَّ يقمن) فاستغْنيَ عن علامةِ التأنيث في الأوَّل لدَلالةِ الضميرِ عليه / ، وأمَّا هُما يقومانِ لمذكَّر ومؤنَّث[4] فبالياء تَغْليباً . فأمَّا (أنتنَّ تَقُمْنَ) فللخطابِ لا غير .

وقد زيدتِ التَّاءُ أوّلاً في الأسماءِ نحو : (تُرْتب) وفيه ثلاثُ لغاتٍ : فتحُ التَّاءِ الأولى وضَمُّ الثَّانية . وضَمُّ التاءِ الأولى وفتحُ الثَّانية ، وضمُّهما فيلزمُ مثلُ ذلك في الثالثة[5] ، والثَّاني أنَّه الشيءُ / الرَّاتِبُ فاشْتِقاقُه من رتَب أي : ثَبَتَ واطَّرد . م ١٦٢

والتَّاء في (تَنْضُب) زائدة لأمرين :

---

(١) قال سيبويه ٣١٣/٢ : وأما التاء فتؤنَّث بها الجماعة نحو منطلقات وتؤنَّث بها الواحدة نحو هذه طلحةُ ورحمةٌ وبنتٌ وأختٌ ، وتلحق رابعة نحو : سَنْبَتة . وخامسة نحو : عِفريت ، وسادسة نحو : عنكبوت ، ورابعةً أولاً فصاعداً في تَفْعل أنت وتفعل هي وفي الاسم كـ (تِجْفاف وتَنْضُب وتُرتَب) ، وانظر سرّ الصناعة ١٥٧/١ ، وشرح الملوكي ١٨٧ ، وشرح المفصَّل ١٥٦/٩ ، والممتع ٢٧٢/١ ، وشرح الشافية ٣٧٨/٢ ، ٣٧٩ .

(٢) عبارة (وهما تقومان) ساقطة من م .

(٣) عبارة (وأنتما تقومان) ساقطة من ح .

(٤) في ح : للمذكر والمؤنث .

(٥) يبدو لي أنَّ النَّص مضطرب في هذه العبارة ، وأن المؤلف قد ذكر سببين لزيادة التاء فسقط الأول وبقي الثاني . ونورد فيما يلي نص ابن جني من المنصف ١٠٤/١ قال : قال أبو الفتح : إنَّما قُضِيَ بزيادة النون والتاء في نَرْجس وتُرْتب لأنَّهما لم يقعا موقع حرفٍ من الأصل ، كما قُضي بزيادة النون في كنهبَل ، لأنه ليس في الكلام مثل سَفَرْجَل بضم الجيم .
وشيء آخر يدلُّ على زيادة التاء في تُرْتَب ، وهو أنه الشيء الراتب الثابت ، يقال : (رتَبَ يَرْتُب) .
وانظر : سر الصناعة ١٢٠ ، ١٥٨ ، ١٦٨ ، والممتع ٧٧ ، ٢٧٤ ، وسفر السعادة ١٧٦/١ .

أحدهما : عدم النَّظير ، إذْ ليسَ في الكلامِ فَعْلَلٌ - بفتح الفاء وضمِّ[1] اللاَّم - .

والثَّاني : أنَّ (تَنْضُباً) شجرٌ طويلٌ دقيقُ الأغصانِ ، فهو من معنى نُضُوبِ الماءِ ، كأنَّ الماءَ بَعُدَ عنه ؛ ومثلُه : الشوط[2] وهو شَجَرٌ يُشْبِهه كأنَّ الماءَ شُحِطَ عنه .

وأمَّا (تَتْفُل)[3] ففيه ثلاثُ لُغاتٍ : ضمُّ التَّاءِ والفاء ، وفَتْحُ التَّاء وضمُّ الفاء وعكسُ ذلك . والتَّاء الأولى زائدةٌ لأمرين :

أحدهما : زيادَتُها واجبةٌ[4] في اللُّغة الوُسْطَى لعدمِ النَّظير ، وكذلك على اللغةِ الأخيرة في قول سيبويه[5] ، وتلزمُ زيادَتُها على اللغة الأولى . وهكذا إنْ دخلت عليه تاءُ التَّأنيث لوجوبِ زيادتِها قبلها .

والثَّاني : أنَّه قريبٌ من معنى التَّفْل وهو البَصْقُ ، لأنَّ ولدَ الثعلب وهو التَّتْفُل يَجْري في مَشْيه بسهولةٍ كَرِقَّة البُصَاق ، أو كأنَّه يَقْذِفُ جَرْيَه كقَذْفِه البُصاق[6] .

وأمَّا التَّاءُ في (تِنبال)[7] ففيها وجهان :

---

(١) في ح : بفتح اللام ، وانظر في (تنضب) المنصف ١٠٥/١ ، وسرّ الصناعة ١٢٠/١ ، ١٥٨ ، وسفر السعادة ١٨٧/١ .

(٢) في م : الشحوط ؟ والشوحط : شجر يصنع منه القسيّ .

(٣) انظر التتفل في سيبويه ٣/٢ ، ٣٢٧ ، والمنصف ١٠٥/١ ، والممتع ٥٧ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٢٧٥ ، وسفر السعادة ١٧٢/١ ، وانظر الصحاح : (تفل) .

(٤) في ح : واجبة على اللغة الأخيرة لعدم النظير وكذلك على اللغة الثانية الوسطى الأخيرة في قول سيبويه ؟!

(٥) قال سيبويه ٣٤٧/٢ : فمما يبيّن لك أنّ التّاء فيه زائدة : التَّنْضُب لأنَّه ليس في الكلام على مثال : جعْفُر ، وكذلك التَّتْفُل والتُّتْفَل لأنهم قد قالوا : التَّتْفُل ، وليس في الكلام على مثال جَعْفُر ، فهذا بمنزلة ما اشتقّ منه ما لا تاء فيه .

(٦) كلمة (البصاق) ساقطة من ح .

(٧) التِّنْبال : قال ابن عصفور في الممتع ٢٧٥/١ : وكذلك التاء في (تنبال) زائدة لأن التنبال هو القصير ، و (النِّبل) هم القصار فيكون التنبال منه . وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل اللغة . وانظر تاج العروس : (تبل) .

أحدهما : هي أصلٌ والنونُ زائدةٌ لأنَّه القصيرُ وهو من[1] التَّبْل الذي هو القَطْعُ ، إذ القصيرُ قِطْعَةٌ من الطَّويل .

والثَّاني : عَكْسُ ذلك ، واشتقاقُه من النَّبْلِ لأنَّه قصيرٌ مثله .

وأمَّا (التصدير)[2] فتَاؤه زائدةٌ لأنَّه من الصَّدر .

فأمَّا التَّاء الأولى من (تَرَبُوت)[3] فأصلٌ لأمرين :

أحدهما : أنَّ الأخيرةَ زائدةٌ ، فلو زيدَت الأُخْرى لم يبقَ ثلاثةُ أحرفٍ أصول .

والثَّاني : أنَّه من معنى التُّرَاب فكأنَّ النَّاقةَ الْمُذَلَّلَةَ كالتراب في السُّهولة ، وقد أُبدلتِ التَّاءُ دالاً فقالوا ناقة [دربوت[4] أي] : مُدَرَّبةٌ . ويجوزُ أن يكونَ ذلك أصلاً آخر .

وأمَّا التّاء في (تَوْلَج)[5] فبدلٌ من الواو .

وأمَّا التَّاء في (الرَّهَبُوت)[6] وبابه فزَائدةٌ بدليل الاشتقاق وعدمِ النَّظير .

وكذلك التَّاء في (عنكبوت) لقولهم : عَناكِب[7] .

---

(١) كلمة (من) ساقطة من ح .

(٢) في ح : وأما التصدير للجبل .

(٣) سيبويه ٣٢٧/٢ ، ناقة تربوت وهي الخيار الفارهة . وفي سرّ الصناعة ١٥٧/١ : وقالوا : ناقة تَرَبُوت ، وأصلها : دربوت ، وهي فَعَلُوت من الدُّرْبة ، أي هي مذلَّلة ، فالتاء بدلٌ من الدال .

(٤) كلمة (دربوت) ساقطة من م .

(٥) سيبويه ٣٥٦/٢ ، وانظر سرّ الصناعة ١٠٤/١ ، ١٠٥ ، ففيه كلام مفصَّل ، والتولّج : كِناسُ الوحش . وفي سيبويه : الدَّوْلج من التَّوْلج أبدلوا التاء دالاً ٣٤٨/٢ .

(٦) في سيبويه : الرهبوت من الرهبة ٣٤٨/٢ ، وكذلك الرغبوت من الرغبة . وفي سرّ الصناعة ١٥٨/١ : وزيدت ـ أي التاء ـ أيضاً خامسة في نحو : ملكوت ، ورغَبُوت ، ورَهبُوت ، ورحَمُوت ، وطاغوت .

(٧) سيبويه ٣٤٨/٢ : العنكبوت : قالوا : عناكب ، وقالوا : العنكباء ، فاشتَّقوا منه ماذهبت فيه التاء . وفي سفر السعادة ٣٨٩/١ : عنكبوت وعَنْكَب وعَنْكَباء : بمعنىً واحد ، والجمع عناكب . وعن الأصمعيّ =

وأمَّا التَّاء في (تَدْرَأ)[1] فزائدةٌ لعدم النظيرِ والاشتقاق لأنَّه من الدَّرْء .

وأمَّا التاءُ في (سَنْبَتة)[2] وهي القطعة من الدَّهر فزائدة لقولهم في معناها : سَنْبَةٌ .

وقد اطَّردت زيادةُ التَّاء في الفعل للمعاني نحو : تَفَعَّل وتَفَاعَل وافتعل . وفي مصادرها ، وفي مصدر فَعّل نحو : قطّع تَقْطيعاً ، فزيادةُ التّاء والياء عوضٌ من تَشْديد العين في الفعل ليدلَّ على التكثير والتوكيد[3] . وأمَّا التَّاء في (الطَّاغوت)[4] فهي زائدةٌ . وأمَّا الكلامُ على ألفها[5] ووزنها فيأتي في البَدَل إنْ شاء الله تعالى .

فصل

في تاء التأْنيث .

= وقُطرب : عَنَاكِبيت ، وهذا من الشاذ الذي لا يعوَّل عليه لاجتماع أربعة أحرف بعد ألفه . وكذلك قالا في تصغيره : عُنيكبيت ، وهذا من المردود الذي لا يُقْبل . ووزنه : عنكبوت : فَعْلَلُوت .
وانظر المنصف ٢٢/٣ ، وسرّ الصناعة ١٥٨/١ ،

(١) في سيبويه ٢٢٩/٢ : ذو تُدْرأ أي ذو عدّة ومنعة وفي ٣/٢ : التُّدْرَأ والتَّدْرُؤ . وفي سفر السعادة : تُدْرأ : تُفْعَلّ . قال العبَّاس بن مرْداس السُّلمي :

وقد كنتّ في الحرب ذَا تُدْرأ ... فَلَمْ أعْطَ شيئاً ولم أُمْنَع

وانظر سرّ الصناعة ١٠٦ ، ١٦٨ .

(٢) السنبتة : سيبويه ٣٤٨/٢ : السنبتة من الدهر ، لأنه يقال سنْبة من الدهر . وانظر سيبويه أيضاً ٩/٢ ، ١٣ ، ٨٢ ، ١١٩ . قال ابن جني في سرّ الصناعة ١٦٨/١ : وأمَّا تاء سنبتة فلولا الاشتقاق أيضاً لقضينا بأنها أصل ، لأنها بإزاء جيم عَرْفجة ، ولكنهم لَمّا قالوا في معناها : سنْبة دلَّ ذلك على زيادتها . وانظر الممتع ٩٠ ، ٢٧٦ .

(٣) شرح الملوكي ١٩٢ .

(٤) الطاغوت : قال سيبويه ٢٢/٢ : فأمَّا الطَّاغوت فهو اسم واحد مؤنث يقع على الجميع كهيئته للواحد . وفي الممتع أن التاء زيدت آخراً في رغبوت ورهبوت وطاغوت ورحموت وملكوت وجبروت لأنها بمعنى الرغبة والرهبة والرحمة والملك والتجبّر والطغيان ٢٧٦/١ .

(٥) في ح : دون وزنها .

قد زيدت تاءُ التأنيثِ آخِراً في الفعل نحو : ذَهَبَتْ ، وهي ساكنةٌ أبداً . والغرضُ منها الدَّلالةُ على تأنيثِ الفاعل على ما نبيِّنه في بابه . وفي الاسم نحو : قائمةٌ وشَجَرةٌ . وفي بعض الحروفِ نحو : رُبَّت وثُمَّت[1] ، أرادوا تأنيثَ الكلمة ويوقفَ عليها هاءً ومنهم مَنْ يقفُ على التَّاء حَمْلاً على الفِعْل إذ لم يُدلّ على تأنيثٍ في المعنى .

وأمَّا (لاتَ)[2] كقوله تعالى : ﴿ وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[3] فهي (لا) زيدتْ عليها[4] التَّاءُ وعَمِلتْ عملَ (ليسَ) وقد استوفيتُ ذلك في (إعرابِ القرآن)[5] .

وقد زيدت مع الألف في جمعِ المؤنَّثِ نحو : مُسْلِمات . وقد ذُكرَ في صَدْر الكتاب . وأمَّا إبدالُ التَّاء هاءً فيذكرُ في حرفِ الهاء .

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ٣٢/٨ : « إن هذه التاء تلحق ربّ ساكنةً كما تلحق الأفعال ، ومتحركة كما تلحق الأسماء فتقول : ربتْ بالسكون وربتَ بالفتح . فقياس من أسكنها أن يقف عليها بالتاء كما يقف على ضربتْ وقياس مَنْ حركها أن يقف عليها بالهاء .. » . والقول في ثم مثله .
وانظر مبحثاً في تاء التأنيث في شرح المفصَّل ٢٧/٩ .

(٢) انظر سيبويه ٢٨/١ ، ٢٩ ، ٣٨٩ ، وشرح المفصَّل ١٠٩/١ ، ومغني اللبيب ٣٣٤/١ .

(٣) سورة ص : ٣/٣٨ .

(٤) كلمة (عليها) ساقطة من ح .

(٥) قال أبو البقاء في إعراب القرآن المعروف بإملاء ما منَّ به الرحمن ١١٢/٢ : ﴿ ولاتَ حينَ مناص ﴾ الأصل (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت على (ربّ) و (ثمّ) فقيل : ربت وثمت ، وأكثر العرب يحرّك هذه التاء بالفتح ، فأمَّا في الوقف فبعضهم يقف بالتاء ، لأنَّ الحروف ليست موضع تغيير ، وبعضهم يقف بالهاء كما يقف على (قائمة) . فأمَّا (حين) فمذهب سيبويه أنه خبر (لات) واسمها محذوف لأنها عملت عمل (ليس) أي ليس الحينُ حينَ هربٍ . ولا يُقال هو مضمرٌ لأنَّ الحروف لا يُضْمَر فيها . وقال الأخفش : هي العاملة في باب النفي ، فـ (حين) اسمها ، وخبرها محذوف ، أي لا حين مناص لهم أو حينهم ، ومنهم مَنْ يرفع ما بعدها ويقدّر الخبر المنصوب كما قال بعضهم : « فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ » . وقال أبو عبيدة : التاء موصولة بحين لا بـ (لا) وحكى أنهم يقولون : تحين وتلاّن . وأجاز قوم جرَّ ما بعد لات ، وأنشدوا عليه أبياتاً ، وقد استوفيت ذلك في (علل الإعراب الكبير) .
وقد علق ابن هشام في المغني ٣٣٥/١ على قول أبي عبيدة بقوله : « إنه لا دليل فيه فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس » .

باب زيادة الهاء[1]

قَدْ ذَكَرْنَا شَبَه الهاءِ بالألف في خَفَائها وقُرْبها من مَخْرجها ، إلاّ أنّها في الْجُملة تقلُّ زيادتُها بحسب بُعْدِها من حُروفِ اللِّين . وقد زِيدت أوّلاً وحَشْواً وآخراً :

فمن الأوّل : « هِرْكَوْلَة »[2] على قول الخليل لأنّه أخَذَه من الرّكْل ، لأنّه رأى أنّ الهِرْكَوْلةَ المرأةُ العظيمةُ الأوْرَاك فهي تَرْكُل في مَشْيها أي : تَرفَعُ وتضعُ بشدةٍ . وقال غيرُه : هو أصلٌ ، واحتَجَّ بأنَّ الأصلَ عدمُ زيادتها . وهذا البناءُ يمكنُ أنْ تكونَ فيه أصْلاً وإنْ كان في معنى الثُّلاثي كما أنّ سَبِطاً وسِبَطْراً بمعنى[3] .

ومن ذلك : « هِبْلَع »[4] أُخِذَ من البَلْع / لأنّه الرجلُ الكَثير البَلْعِ ، وَهِجْرَع[5] :

---

(١) انظر سيبويه ٣١٣/٢ ، وسرّ الصناعة ٥٦٣/٢ ، وشرح الملوكي ١٩٨ ، والممتع ٢١٧/١ ، وشرح الشافية ٣٨٢/٢ .

(٢) انظر تفصيلاً لما أوجزه أبو البقاء في سر صناعة الإعراب ٥٦٩/٢ .

(٣) بعد أن عرض ابن جني مذهب الخليل ومذهب مخالفيه علّق بقوله : « ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأساً ، ألا ترى أنّ الدلالة إذا قامت على الشيء فسبيله أن يقْضى به ولا يُلْتفت إلى خلاف ولا وفاق ، فإن سبيلك إذا صحت لك الدلالة أن تتعجب من عدول مَنْ عدل عن القول بها ، ولا تَسْتَوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدلالة بضد مذهبه .

(٤) هِبْلَع : سيبويه ٣٣٥/٢ ، وسر الصناعة ٥٦٩/٢ .
وذكر سيبويه أن هِجْرع وهِبْلع على فِعْلَل ، أما أبو الحسن فقد ذهب إلى أنها على هِفْعل .
وفي سفر السعادة ٤٩٦/١ : هِبْلَع هو عند أكثر النحاة : « فِعْلَل » وهو عند أبي الحسن : « هِفْعل » لأن الهبلع هو الأكول ، فهو من البلع ، وإنّما صار النحاة إلى أنّ الهاء فيه أصل ، لأن زيادتها في هذا الموضع تقلّ .

(٥) هجْرَع : سيبويه ٣٣٥/٢ ، والعين ٢٧٥/٢ ، وتهذيب اللغة ٢٦٤/٣ ، وسر الصناعة ٥٦٩/٢ ، وسفر السعادة ٤٩٩/١ ، والممتع ٢١٧ ، ٢١٩ ، والهِجْرَع هو الطويل . والهاء عند الجماعة أصل وعند أبي الحسن زائدة كما هو الشأن في هِبْلَع .

الكثيرُ الْجَرْع . فَزِيادَةُ الهاء تُنبّه على المبالغةِ في هذين الْمَعْنَيين . وقال قومٌ : هُمَا أَصْلان .

وقد زِيدت ثانيةً في « أهْراقَ » لأنَّ أصلَ الكلمةِ من : رَاق يريق ، والدليل عليه قولهم[1] : تريُّقُ الماءِ : تَرَدُّده [على وجه الأرض . وهو من الياء إذْ لو كانَ من الواو لَقالوا : تَروّقُ الماءِ : تردّده][2] . وقال قومٌ : هو منَ الواو من راقَ يَرُوق إذا صفا ، وهو لازمٌ ، فإذَا أردتَ تعديَته زِدْتَ عليه الهمزةَ فقلت[3] : أَرَقْتُه مثل : باتَ وأَبَتُّه ، فإذا قالوا : أهْرَقته فقد زَادُوا الهاءَ . ومنهم مَنْ يقول : هَرَقْتُ الماءَ ، فالهاءُ هنا بَدَلٌ من الهمزةِ . فإذا بنيتَ منه اسمَ فاعلٍ قلتَ على الأوّل فهو مُهَرِيق ، والمفعول مُهَراق . فالهمزةُ محذوفةٌ[4] والهاءُ تحرّكت[5] كما كانت في الفعل ، ونظيرُه من الصحيح : أكرمَ . إذا زدتَ عليه الهاءَ قلت : أُهَكْرِم فهو مُهَكْرِم والأصلُ : مؤهكرم . فأمّا مَنْ أبدلَ الهمزةَ هاءً[6] فقالَ : هراق ، فاسم الفاعِل : مُهَريق وأصله مثل : مُؤريق . ثم نُقلتْ حَركةُ الياء[7] إلى الرّاء وسكّنت الهاء فهو مثل : مُقيم في الأصل من أقام ، إذ لوجعلتَ مكانَ الهمزةِ [هاءً فقلت : مهقيم فأثبتّ الهاءَ ، ولم تَحْذِفْها كما حذفتَ الهمزة][8] ، لأنّ العلّةَ في حذفِ الهمزةِ ما نَذْكُره في الحذفِ ، وذلك مخصوصٌ بها دونَ بَدَلها .

---

(١) كلمة « قولهم » ساقطة من م . وانظر في هراق سيبويه ٣١٣/٢ ، ٣٣٣ ، وسر الصناعة ٣٧١ ، ٥٥٤ ، ٥٦٧ ، والممتع ١٧١ ، ٣٩٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٣) في م : قلت .

(٤) في ح : مفتوحة .

(٥) في ح : محركة .

(٦) كلمة « هاء » ساقطة من ح .

(٧) في م : الهاء .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

وقد زيدت الهاءُ في « أمّهات »[1] والأصل « أمّ » على فُعْل ، ولذلك قلتَ : أمٌّ بَيّنةُ الأُمومة . وأمّ كلِّ شيء أصلُه ، ومنه قيل لمكّة : « أمُّ القرى »[2] . ورئيسُ القوم أمُّهم ، وزيادة الهاء في أمّهات الناس للفرْق[3] بينها وبين أمّات البهائم ، وقد جاءَ بغير هاء في الناس فقال : [من المتقارب]

١٩٧- « فَرَجْتَ الظَّلامَ بأمّاتكا »[4]

ومنهم مَنْ يقولُ : أمّهات البَهائم وهو قليلٌ كقلّةِ أمّات الناس . وقال قومٌ : الهاءُ في « أمهات » أصل[5] ، وهو بعيد لوجهين[6] :

أحدهما : أنّ الواحدَ لا هاءَ فيه وهو الأصل .

والثّاني : أنَّ الأصلَ الذي يوجدُ منه على القولِ بأصالةِ الهاء هو : الأمَهُ ، وهو النِّسْيَان ولا معنى له ههنا .

وقد زيدت الهاء آخراً للسكت[7] ومعنى ذلك أن يكون الحرف الأخير خفيّاً فيبيّن

---

(١) قال ابن جني في سر الصناعة ٥٦٣/٢ : .. فما زيدت فيه الهاء قولهم : « أمهات » وزنه « فَعْلَهات » والهاء زائدة بمعنى الأم ، والواحدة « أمّهة » قال : « أمّهتي خِنْدِف والياسُ أبي » أي أمّي . وقولهم : « أمّ بيّنة الأمومة » قد صح لنا منه أنّ الهمزة فيه فاء الفعل ، والميم الأولى عين الفعل ، والميم الآخرة لام الفعل ، فـ « أمّ » بمنزلة « دُرّ » و « حُبّ » و « جُلّ » مما جاء على « فُعْلٍ » وعينه ولامه من موضع واحد .

(٢) انظر المرصّع ٢٧٥ .

(٣) كلمة (للفرق) ساقطة من ح .

(٤) البيت بتمامه :

إذَا الأُمّهـــاتُ قَبَحْنَ الـــوجـــوهَ فَرَجْتَ الظـــلامَ بـــأمّـــاتكا

ونسب في شرح شواهد الشافية ٣٠٨ إلى مروان بن الحكم وورد بغير نسبة في سر الصناعة ٥٦٤/٢ ، وشرح الملوكي ٢٠٢ ، وشرح المفصّل ٣/١٠ ، واللسان : أمم ، والمرصّع ٥٠ .

(٥) هذا رأي أبي بكر بن السراج نسبه إليه ابن جني في سر الصناعة ٥٦٤/٢ فانظره .

(٦) في ح : لأمرين .

(٧) سيبويه ٣١٢/٢ ، وانظر شرح المفصّل ٢/١٠ .

بالوقف بالهاء نحو : كِتابيَهْ[1] وحِسابيَهْ[2] ، أو تكون حركة الحرفِ دالّةً على حرف محذوفٍ نحو : [لِمَ وبِمَ ، فإنَّ فتحةَ الميم تدلُّ على الألفِ المحذوفة][3] ، فلو وقفتَ عليها وسكّنتَ لم يبقَ على المحذوفِ دليلٌ ، وإنْ حرّكتَ لتدلَّ وقفتَ على الحركةِ ، فزادوا الهاءَ لتبقى الحركةُ ويكونَ الوقفُ على الساكن . وإنَّما اختاروا الهاءَ لِضَعْفِها وخَفائها وبذلك أشْبَهت حروفَ المدِّ .

ومن ذلك : أغْزُ وارْمِ واسْعَ واخْشَ[4] ، إذا وقفتَ عليها ألحقتَها الهاء ، ويجوزُ أنْ تقفَ بغير هاءٍ في ذلك وهو الأصْلُ ، فأمَّا ما حُذِفتْ فاؤه ولامُه في الأمر من : وقَى ووَفَى ، فأكثرهم يقفُ عليه بالهاء نحو : قِهْ وفِهْ وعِهْ تقويةً للكلمةِ إذْ بقيتْ على حرفٍ واحدٍ ولاستحالة تَسْكِينها إذْ كانتْ مَبْدُوءاً بها موقوفاً عليها ، ومنهم مَنْ يُجوّز تركَ الزِّيادةِ ويقفُ على الحركةِ . فأمَّا إنْ كانت الحركةُ حركةَ إعراب لم يُوقفْ عليها بالهاء كَضربَ ويرمي . وإنْ كانَ السكونُ إعراباً فكذلك نحو : لَمْ يضربْ ولم يرْمِ ولم يغزُ .

وأجازَ قَوْمٌ في المجزومِ المعتلِّ الوقْفَ على الهاءِ نحو : إنْ تَفِ أَفِهْ ، وإنْ ترمِ أَرْمِهْ ، تشبيهاً له بالمبنيّ[5] .

وممَّا يُوقَفُ عليه بالهاء والنون بعد الواوِ والياء نحو : مُسْلِمُونَهْ ومُسْلِمِينَهْ وتتفكَّرونَهْ لأنَّ حركتَها حركةُ بناءٍ بعد حَرْفٍ ساكنٍ فَكَرِهُوا أنْ يَقِفُوا على السَّاكن بعد السَّاكن[6] ، ولذلكَ أجازوا : كَيْفَهْ[7] ، لأنَّ حركةَ هذه الحروفِ كلِّها حركةُ بناءٍ بعدَ حَرْفٍ ساكن .

---

(١) الحاقة : ٢٥/٦٩ .

(٢) الحاقة : ٢٩/٦٩ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٤) انظر سيبويه ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨ ، وشرح الملوكي ١٩٩ .

(٥) في ح : بالمثنى .

(٦) سيبويه ٢٧٩/٢ : ... من ذلك نون الاثنين والجمع نحو : هما ضاربانه ، وهم مسلمونَهْ ، وهم قائلونَهْ ، ومثل ذلك : هنه ، وضربتنه . مثل ذلك أينَهْ وثَمَّهْ وهلَمَّهْ .. قالوا في الوقف : كيفهْ ، ليته ..

(٧) في ح : كيفه وأينه .

باب زيادة السين[1]

وقد زيدت في الاسْتِفْعال وما تصرّفَ منه بمعنى الطَّلب ، نحو : استَسْقَى الماءَ ، أي : طلبَ أنْ يُسْقاه . وقد جاءَ استفعلَ بمعنى فَعَلَ نحو : استقرَّ بمعنى : قرَّ . وقد زيدت عِوَضاً في اسطاعَ[2] . / وفي هذه الكلمةِ أربعُ لُغات : أطاعَ وأسْطَاعَ ـ بقطْع الهمزةِ ـ وٱسْطَاعَ بوصلها ، واسْتَطَاعَ ـ بالتَّاء ـ . ولغةٌ خامسة : اسْتَاعَ . م١٦٤

فأمَّا (أَطَاعَ) فمثل (أَقَام) فالألفُ بدلٌ من الواوِ لِمَا نذكُرُه في البَدل .

وأمَّا (ٱسْطَاع) بوصلِ الهمزةِ فأصلُه : استَطَاع ، فحذفت التاء لمجانستِها الطَّاءَ كما يُحذفُ أحدُ المِثْلَيْن .

---

(١) سيبويه ٨/١ ، ١١٣/٢ ، ٣٣٣ ، ٤٢٩ ، وسرّ الصناعة ١٩٧/١ ، وشرح الملوكي ٢٠٦ ، والممتع ٢٢٢/١ ، وشرح المفصّل ٥/١٠ ، وشرح الشافية ٣٧٩/٢ .

(٢) قال سيبويه ٣٣٣/٢ : ... ونظير هذا قولهم : أسْطاع يُسْطيع جعلوا العِوضَ السين لأنه فِعْلٌ ، فلَمَّا كانت السين تُزاد في الفعل زيدت في العوض لأنها من حروف الزوائد التي تُزاد في الفعل . وانظر أيضاً ص ٤٢٩ .

وقال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٠٦ : « وتُزاد غير مطّرد في (أسْطاع يُسطيع) والمراد (أطاع ، يُطيع) وأصله : أطْوع يُطْوِع ، نقلتَ الفتحة من الواو إلى الطاء في (أطْوع) إرادةً للإعلال ، حملاً على الماضي المجرّد الذي هو (طاع) . ثم قلبتها ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار (أطاع) ثم دخلت السين كالعوض من حركة عين الفعل .

وهذا رأي سيبويه ، وقد ردّه أبو العباس محمد بن يزيد وقال : إنَّما يعوّض من الشيء إذا كان معدوماً ، والفتحة هنا موجودة ، نقلت من العين إلى الفاء ، ولا معنى للتعويض عن شيءٍ موجود ، بل يكون جمعاً بين العِوَض والمعوَّض وهو ممتنع .

وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه ، لأنَّ التَّعويض إنَّما وقع من ذهاب حركة العين من العين ، لا من ذهاب الحركة البتة . وذلك أنهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة وقلبوا العين ألفاً ، لحق الكلمة توهين وتغيير ، وصار معرَّضاً للحذف إذا سكن ما بعده نحو : (أطع) في الأمر ، فعوَّض السين من هذا القدر من التوهين ، وهذا تعويض جواز لا تعويض وجوب ، فلذلك لا يلزم التعويض فيما كان مثله من نحو (أقام) و (أباع) بل لو عوّضوا لجاز » .

وكلام ابن يعيش هذا من سرّ الصناعة ١٩٩/١ ، ٢٠٠ ، وانظر شرح الشافية ٣٧٩/٢ .

ح١٤٤ وأمَّا (أسْطاعَ) ـ بقطع الهمْزَةِ وفتحها[١] ـ فالسِّينُ فيه بَدَلٌ من حركةِ[٢] لفظِ / حركةِ الواو . وذلكَ أنَّ أصلَه : أطْوَعَ ، فنقلت حركةُ الواو إلى الطّاء على ما يوجبه القياسُ . ثمّ أُبْدِلت السّينُ ممَّا ذكَرْنا . والدليلُ على ذلك من وجهين :

أحدهما : أنَّ همزةَ (أسْطاع) مفتوحةٌ مقطوعةٌ مثلُ همزةِ أَطَاع .

والثّاني : أنَّ حرفَ المضارعةِ فيه[٣] مضمومٌ مثلُ : يُطيع ولو كانت سينُ استفعلَ لم يكن كذلك . وقال المبرّد[٤] : هذا غلطٌ لأنَّ حركة الواو قد نقلت إلى الطّاء فهي موجودةٌ فكيفَ تصحُّ دَعْوى البَدل منها مِنْ موجودٍ ؟؟!

فالجوابُ عَمَّا قالَ من وَجْهين[٥] :

أحدهما : أنَّ الواوَ لَمَّا سُكِّنت قُلبتْ ألفاً وتعرَّضت للحذفِ في الجزْم ، ولو كانت الحركةُ باقيةً في حكم الموجودِ لم يكنْ كذلك .

والثاني : أنَّ السينَ بدلٌ من الحركةِ الكائنة في الواوِ ، ونقلُها إلى غيرها لا يُخْرِجُها عن استحقاقِ الحركةِ وأنَّها ليست موجودةً فيها ، وقد زيدت السِّينُ في بعض اللُّغاتِ بعد كافِ المؤنث نحو : رأيتكس ومررتُ بِكَس ، وبعضُهم يزيدُ الشين وهو شاذّ[٦] .

---

(١) في م : ووصلها .

(٢) كلمة (حركة) ساقطة من ح .

(٣) كلمة (فيه) ساقطة من م .

(٤) انظر رأي المبرد والرد عليه في التعليق على كلمة (أسطاع) .

(٥) انظر هذا في تعليقنا على كلمة (أسْطاع) وفي سرّ الصناعة ٢٠٢/١ ، وشرح الملوكي ٢٠٧ .

(٦) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٢٠٢/١ : ومن العرب مَنْ يزيد على كاف المؤنث في الوقف سيناً ليبيّن كسرة الكاف فيؤكد التأنيث ، فيقول : مررت بِكِسْ ، ونزلت عليكِس فإذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة . وأما ما يُحكى عن سُحيم من قوله :

فلـــــــو كنتُ وِرْداً لعسقْتِني ولكنّ ربّي سَـــانني بِسَـوَاديـــا

ـ يريد : لعشقتني ، شانني ـ فإنما قلب الشين سيناً لسواده وضعف عبارته عن الشين ، وليس ذلك بلغة ، وإنا هو كاللثغ .

وانظر حديث ابن جني عن كسكسة هوازن في سرّ الصناعة ٢٢٩/١ .

بابُ زيادة اللاّم[1]

اعلمْ أنَّ زيادَتها بعيدةٌ في القياس لبُعْدِها من حروفِ المدِّ ، وإنَّما زيدت في حروفٍ قليلةٍ قالوا في زيدٍ : زَيْدَل ، وفي عَبْدٍ : عَبْدل[2] . وقالوا في الأفْحَج : فَحْجَل . وقالوا في أولئك : أولالك وهذا شاذ[3] . فأمَّا اللاَّمُ في (ذلك) فزائدةٌ لبُعْدِ الْمُشار إليه . وقيلَ : هي بَدَلٌ من (ها) التي للتَّنْبيه . وكذلك هي زائدةٌ في (تِلك)[4] . وقد زيدتْ للتَّعريف على ماذكرنا في باب المعرفةِ والنَّكرةِ .

فصل

كلُّ حرفٍ مُشدَّدٍ في أصلٍ ثلاثيّ فالثَّاني منها زائدٌ . وقد تكرَّر حرفانِ : الفاءُ والعين نحو : (مَرْمَريس ومَرْمَريت)[5] ، ولا نظير لهما ووزنُه فَعْفَعيل .

فأمَّا (دَرْدَبيس) فلا تكريرَ فيه ، لأنَّ الدَّال الثانية لم تتكرر معها الراءُ فوزنه : فَعْلَليْل .

---

(١) انظر سيبويه ٣١٣/٢ ، وسرّ الصناعة ٣٥٠/١ ، وشرح الملوكي ٢٠٩ ، والممتع ٢١٣/١ ، وشرح الشافية ٣٨١/٢ .

(٢) سيبويه ٣١٣/٢ ، وسرّ الصناعة ٣٢٢/١ ، وشرح الملوكي ٢١١ وفيه : وقولهم : زيدٌ وعبدٌ وفَحَجٌ ، دليل على زيادة اللام في (زَيْدَل) و (عَبْدَل) و (فَحْجَل) ، وانظر أيضاً الممتع ٢٠٣ ، ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٣) انظر سرّ الصناعة ٣٢١/١ ، وشرح الملوكي ٢١٠ .

(٤) انظر المواضع المشار إليها في الحاشية السابقة .

(٥) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٢٤٧/١ : وفاء الفعل لم تكرر في شيء من الكلام إلاَّ في حَرْف واحد وهو مَرْمَريس ، ووزنها : فَعْفَعيل ، وهي الداهية . وقد قالوا أيضاً : مَرْمَريت . وفي سيبويه ١١٣/٢ ، ٣٢٦ ، ٣٥٣ : مرمريس معناه من المراسة . وفي سفر السعادة ٤٥٩/١ ، ذكر لما قاله سيبويه ، وزاد أيضاً قوله : ومَرْمَريس أيضاً : الأملس . وانظر الإنصاف ٧٨٨/٢ ، المسألة ١١٣ ، والممتع ١٣٩ ، ٣٠٠ ، والمنصف ١٢/١ ، ١٣ ، وشرح الشافية ٦٣/١ .

وأمَّـا (دَدَن ودَدَى وَدَدٌ)[1] فلا يُقـالُ : الفـاءُ مكررةٌ بل فـاؤه وعينُـه من موضعٍ واحد ، وقد يُفْصَل بينَ المثلين في مثلِ ذلك نحو : كَوْكَب .

فأمَّا (أوَّل)[2] ففاؤه وعينه واوان وله موضعٌ يذكر .

فصل

الأصلُ أنْ تكونَ الزيادةُ أخيراً لأنَّه موضعُ الحاجة إليها إذْ البَدْأَةُ بالأصول ممكنةٌ ، وإنَّما يقترض بعد إنفاق الحاصل ، إلاَّ أنَّه قد زيد أوَّلاً وحَشْواً على حسب المعنى .

فصل

في الإلحاق[3] :

اعلم أنَّ القصدَ من الإلحاقِ أنْ تزيد على بناءٍ حتَّى يصيرَ مُساوياً لبنـاء أصْلٍ أكثرَ منه ، وهذا يُوجبُ أنْ يُزَادَ على الاسم الثُّلاثيّ حتَّى يصيرَ رُباعياً وخُماسياً . فقد تَلْحَقُـه زيـادتـان لأنَّ أكثرَ أصولِ الأسماءِ خمسـةٌ . فـأمَّـا الفِعْلُ فَيزادُ على الثُّلاثي واحـدٌ فَيَلْحَـقُ بالرُّباعي لأنَّ الفعلَ لا خماسيَّ فيه .

واعلمْ أنَّ حرفَ الإلحاقِ لا يكونُ أوَّلاً ، لأنَّ الزيـادةَ أوَّلاً تكونُ لمعنىً إذ حقُّ المعنى أنْ يُـدلّ عليـه من أوَّلِ الكلمـة ليستقرَّ المعنى في النفس من أوَّلهـا ، فقـد يكـونُ حرفُ الإلحاقِ حَشْواً وآخراً .

---

(١) في سيبويه ٣٠٥/٢ : ودَدٌ وهو اللهو وعنـد بعضهم هو الْحُسْن . قـال ابن جني في سرّ الصنـاعـة ٥٤٧/٢ : وحـذفت أيضـاً ـ أي النون ـ لامـاً في دَدَنٍ ، فقـالوا : دَدٌ وهو اللهو واللعب ، قـال رسـول الله ﷺ : « لست من دَدٍ ولا دَدٌ مني : . وقد قـالوا أيضـاً في هـذ المعنى (ددى) مقصوراً ، وانظر ص ٦٠٠ في سر الصناعة و ٦٨٦ و ٨١٩ ، والممتع ٢٣٤ و ٥٦١ و ٦٢٦ .

(٢) أوَّل : انظر سيبويـه ٣٧٤/٢ ، وسر الصنـاعـة ٦٠٠/١ ، ٨٠٠ ، ٨٢٠ ، والممتع ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٥٦٣ ، وسفر السعادة ١١٩/١ ، ١٢٠ .

(٣) انظر مبحثاً هاماً في الإلحاق في شرح الشافية ٥٢/١ .

واعلم أنَّ الإلحاقَ إذا كانَ آخِراً جازَ أن يكونَ بالحروفِ كلِّها ، إذا كانَ الملحقُ من جنس اللاّم .

وأمَّا الإلحاقُ إذا كانَ حَشْواً فيكون بالياء والواو والنّون ، فمثال [الواو] ثانية : (جَوْهَر)[1] ملحق بجعفر فالواو بإزاء العين ، والياءُ ثانيةً مثل : (خَيْفَق)[2] . ومثالُها ثالثةً : جَدْوَل ، فالواوُ بمنزلةِ الفاء من جَعْفَر وعِثْيَر : فالياءُ بإزاء الهاء من (دِرْهَم) .

وأمَّا الألفُ فلا تكونُ للإلحاقِ حَشْواً لأنَّ ما فيها من المدِّ يُخْرِجُها عن مُساواة حروفِ الأصلِ من غيره ، ويؤيِّدُ / ذلك أنَّها لا تكونُ أصْلاً في الأسْماء المتمكِّنةِ والأفعالِ فلا يُقابَل بها أصْلٌ . وأمَّا زيادتُها أخيراً للإلحاق فجائز[3] . م١٦٥

فصل

ويُسْتَدلُّ على الألف إذا كانت أخيراً أنَّها للإلحاقِ بثلاثةِ أشياء :

أحدها : أنْ لا تكونَ منقلبةً عن أصلٍ وأنْ تنوّنَ ، فالشَّرطُ الأوَّلُ يدلّ على أنَّها إنْ كانت منقلبةً عن أصْل لم تكن زائدةً ، ومن شَرْط حَرْفِ الإلحاق أن يكونَ زائداً . وأمَّا التنوينُ فَيدُلّ على أنَّها ليست للتأنيث .

والثَّاني : أنْ تكونَ على بناءٍ غيرِ مُخْتَصّ بالتأنيث ، فَحُبْلى ونحوه من فُعلى

---

(١) انظر المنصف ١٣/١ ، وسر الصناعة ٥٦٦ ، ٥٩٤ ، ٧٧٠ .

(٢) انظر سرّ الصناعة ٥٦٦ ، ٧٦٧ .

(٣) انظر شرح الشافية ٥٧/١ ، وذلك نحو : معْزى وأرطى .

ح١٤٥ لا يكونُ إلاّ للتأنيث ، ومن هُنا كانت ألفُ (بُهْمى) للتـأنيث والألف / في (بُهْاة)[١] زائدةً للتكثيرِ ، وعلى قولِ الأخفش تكونُ للإلحاق بِجُخْدَب .

والثَّـالث : أنْ تنقلبَ الألفُ في التصغيرِ يـاءً كما تنقلبُ المنقلبـةُ إلى اليـاء نحـو : (مِعْزى) وتصغيرها : مُعَيْز[٢] . وأمَّا الهمزةُ في (عِلْباء) فَمُبْدَلةٌ من ألفٍ مُبْدَلةٍ من ياء زائدةٍ للإلحاق بسِرْداح ، ولـذلـك تقولُ في تصغيرهـا : عُلَيْبيّ[٣] ، فتقلبُ ألفَ المـدِّ يـاءً لانكسارِ ما قبلَها وتعيـدُ اللاّم إلى أصلهـا . وقـد جـاءت ألفـاظٌ تكونُ الألفُ في آخرهـا للإلحاقِ في لغـةٍ وللتـأنيثِ في أُخرى نحو : ذِفْرى[٤] وتَتْرَى[٥] . فما جـاءَ على الإلحـاق :

---

(١) البَهْمى : جاء في اللسان : (بهم) قال سيبويه : البُهْمى تكون واحدة وجمعاً وألفها للتـأنيث ، وقـال قوم : ألفها للإلحاق ، والواحدة بُهْاة ، وقال المبرّد : هذا لا يُعرف ، ولا تكون ألف فُعْلى ، بالضمّ ، لغير التأنيث .. قال ابن سيده : .. وعندي أنّ مَنْ قال : بُهْمَاة ، فالألف ملحقةٌ له بـ : جُخْدَب ، فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأوّل عـا كان عليـه ، وجعل الألف للتـأنيث فيا بعـد ، فيجعلهـا للإلحـاق مع تـاء التأنيث ، و يجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء .
وانظر شرح الشافية ٤٨/١ ، والممتع ٨٩ .

(٢) انظر سيبويه ١٠٧/٢ ، والممتع ٨٨ ، ٢٤٩ .

(٣) قال سيبويه ١٠٨/٢ ، واعلم أنّ كلّ ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتـان فكان ممـدوداً منصرفـاً فـإنّ تحقيره كتحقير الممدود الذي هو بعدّة حروفه مما فيه الهمزة بدلاً من يـاء من نفس الحرف ، وإنما صـار كذلك لأن همزته بـدل من يـاء بمنزلـة اليـاء التي نفس الحرف ، وذلـك نحو : عِلْبـاء وحِربـاء ، تقول : عُليبيّ وحُريبيّ . وانظر سرّ الصناعة ٩٩ ، والممتع ١٢٢ ، ١٥١ ، ٣٦٣ .

(٤) انظر ذِفرى في سيبـويـه ٨/٢ ، ٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، وسر الصنـاعـة ٦٥٩/٢ ، والـذِّفْرى : العُظم الشـاخص خلف الأذن . وفي سفر السعادة ٢٧٩/١ :
ذِفْرى : فِعْلى ، وهـو الموضـع الـذي يعرق من البعير خلف أذنـه . وعن الأصمعيّ : قلت لأبي عمرو : (الذِّفْرى) من الذَّفَر ؟ قال : نعم . والذَّفَر بفتح الفاء : كل ريح حادّة من طِيبٍ أو نتنٍ .
وألف (ذِفْرى) للتأنيث ، ومنهم مَنْ نوّن وجَعَل ألفها للإلحاق بدرهم .

(٥) تترى : سيبويـه ٩/٢ ، ٣٢٠ ، ٣٤٥ ، ٣٥٤ ، والمقتضب ٣٣٨/٣ ، وفي سفر السعـادة ١٧٤/١ : تترىً منوّن وغير منوّن وهو من المواترة ، ولا يخلو أن يكون مـأخوذاً من قولهم : هو على وتيرةٍ واحـدة أي طريقـة واحدة . أو يكون مـأخوذاً من الوِتْر . يقـال : واترَ بين الأشيـاء إذا تـابع .. والتـاء في تترى بـدل من الواو .

مَهْدَد[1] ، ووزنه فَعْلَل مُلْحَق بجعفر ، إذْ لو كانت الميمُ زائدةً لقال : مهدّ فأدغم . وكذلك يأْجَجّ[2] ومأْجَجّ[3] وزْنُهما فَعْلَل إذْ لو لم يكنْ كذلك لأدغم .

---

(١) مهدد : سيبويه ٣٢٩/٢ ، ٣٣٥ ، ٣٥٣ .

(٢) يأجج : سيبويه ٣٤٦/٢ .

(٣) مأجج : سيبويه ٣٤٤/٢ .

بابُ البَدل

معنى البدل : إقامةُ حرفٍ مَقامَ حرفٍ آخر . والغرضُ منه التخفيفُ[1] . وموضعُ البَدَل موضعُ المبدَل منه بخِلافِ العِوض ، فإنَّه في غيرِ مَوضعِ المعوَّض منه ، كتعويضهم تاء التأنيث في : عِدَةٍ وزِنَةٍ من فاء الكلمة التي هي واوٌ ، وكالهمزة في : اسمٍ[2] ، فإنَّها عُوِّضت من لامِ الكلمةِ التي هي واوٌ . فإنْ قيلَ : لِمَ فَرَّقُوا بينَ العِوَضِ والبدلِ فيما ذكرت ؟ البدلُ في اللغةِ من جِنْسِ الْمُبْدَلِ منه يُقام مقامَه . والعوضُ جزاءُ الشَّيء وقد يكونُ من غَيْرِ جِنْسه . ألا تَرى أنَّ الثَّوابَ والعِقَابَ على الفِعل تُسمَّى عِوَضاً ، ويُقال عَوَّضَه اللهُ من وَلَدِه مالاً أوْ عِلْماً .

فصل

والبَدَلُ على ضَرْبين : مَقِيس ، وغيرُ مَقِيس :

فَغَيرُ المقِيس كإبدالهم الياءَ من الباءِ في الأرانبِ ، فقد قالوا : الأراني[3] . وإبدالِ

---

(١) انظر شرح المفصل ٧/١٠ وما بعدها ، وشرح الملوكي ٢١٣ ، وفيه : معنى البدل أن نقيم حرفاً مَقام حرفٍ في موضعه إما ضرورةً وإما استحساناً . وانظر شرح الشافية ١٩٧/٣ .

(٢) انظر الإنصاف ٦/١ ، المسألة الأولى .

(٣) أنشد سيبويه ٣٤٤/١ :

لهـا أشـاريرُ من لحمٍ تُتَمّره من الثعـالي ووخْـزٌ من أرانبها

قالوا : أراد الثعالب والأرانب ، فاضطر إلى إسكان الباء ، فلم يمكنه ذلك ، فأبدل من الباء ياءً ساكنةً في موضع الجرّ .

وانظر الإبدال ٩٠/١ ، ٢٨٥ ، و ١٠٥/٢ ، وسر الصناعة ٧٤٢/١ ، وشرح الملوكي ٢٥٤ ، والممتع ٣٦٩ ، والبيت لأبي كاهل اليشكري ، وينسب إلى النمر بن تولب . والأشاريز : القطع من اللحم تجفَّف للادِّخار ، وتتمّره : تجففه . والوخز : قطعٌ من اللحم .

الياء من السين في سادس[1] فإنهم قالوا : سادي[2] .

وأمَّا المقيسُ فَضَرْبان أيضاً : لازِمٌ مطَّرد ، ولازمٌ غير مطَّرد[3] .

فالأوَّل : ماأُبْدِلَ لعلَّةٍ فإنَّه لازمٌ حيثُ وُجدت العلّةُ مالمْ يمنع منه مانعٌ كإبدالِ الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ماقبلهما .

واللازمُ غيرُ المطَّرِد نحو : إبْدَالِ الياء من الواو في أعْياد .

وأمَّا ماليسَ بلازمٍ ولا مطَّردٍ فهو الجائزُ[4] كإبدالهم[5] الواوَ همزةً في (وِشاح) و (وِعاء)[6] فإنَّه جائزٌ غيرُ مطّرد[7] . ألا ترى أنهم إذا علَّلُوا الإبدالَ بكسر الواو بطل عليهم بـ (وِرْد) و (وِقْر) وغيرِ ذلك ممّا لا يجوزُ فيه الإبدال مع وجود العلَّة وعدمِ المانع .

---

(١) عبارة (في سادس) ساقطة من م .

(٢) سيبويه ٣١٤/٢ ، وفي سرّ الصناعة ٧٤١/٢ : إبدال الياء من السين .
قال الشاعر :

إذا ماعُدَّ أربعةٌ فسالٌ فروجُك خامسٌ ، وأبوك سادي

أي سادس . وانظر الإبدال ٢١٧/٢ ، وشرح الملوكي ٢٥٥ ، وشرح شواهد الشافية ٤٤٨ ، وشرح المفصّل ٢٤/١٠ ، وإصلاح المنطق ٢٠١ ، والممتع ٣٦٨ .

(٣) قال ابن جني في علة قلب الواو والياء ألفاً : إنهما متى تحركتا حركةً لازمة ، وانفتح ماقبلهما وعري الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى مالا بدَّ من صحة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصحة منبهةً على أصل بابه . فإنها يقلبان ألفاً . الخصائص ١٤٧/١ .

(٤) عبارة (فهو الجائز) ساقطة من ح .

(٥) في ح : فكإبدالهم .

(٦) في سرّ الصناعة ١٠٢/١ : وقالوا أيضاً وشاح وإشاح ووعاء وإعاء ، قرأ سعيد بن جبير (ثمَّ استخرجها من إعاء أخيه) [يوسف : ٤٦] ، المحتسب ٣٤٨/١ . وكل واحدةٍ من هذه ومن غيرها مما يجري في البدل مجراها تستعمل مكان صاحبتها . وانظر أيضاً سرّ الصناعة ٥٩٥ ، ٦٦٣ .

(٧) عبارة (فإنه جائز غير مطرد) ساقطة من ح .

فصل

في حروفِ البدل[1] :

وهي : أحدَ عشرَ ، منها ثَمَانِيةٌ من حروفِ الزِّيادة ، تُسقط منها السين واللام ، ويُزادُ عليها ثلاثةٌ من غيرها وهي : الدَّال والطاءُ والجيمُ ، وسيَأْتي ذلك حَرْفاً فحرفاً إن شاء الله تعالى .

فصل

في إبدال الهمزةِ :

وقد أُبْدِلت الهمزةُ من خَمْسةِ أحْرُفٍ : من الألفِ ، والواوِ ، واليـاء ، والهاء ، والعين .

إبدالُها من الألفِ :

مسألة

إذا وقَعتْ ألفُ التأنيثِ بعدَ ألفِ المدِّ[2] قُلبتْ همزةً البتة كقولك : صَحْراء

---

(١) انظر سيبويه ٣١٣/٢ ، وشرح الملوكي ٢١٥ ، وشرح المفصَّل ٤٥/١٠ ، ٤٦ ، وسرّ الصناعة ٣٢١/١ ، والممتع ٣١٩ ، وشرح الشافية ١٩٧/٣ .

(٢) من هنا بدأ سقط في ح .

(٣) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٨٣/١ : وقد اطَّرد عنهم قلب ألف التأنيث همزةً وذلك نحو حمراء وصفراء وصحراء وأربعاء وعُشَراء ، ورُحَضَاء وقاصِعاء وما أشبه ذلك .
والقول في ذلك : إن الهمزة في صحراء وبابها إنما هي بدلٌ من ألف التأنيث كالتي في نحو : حُبْلى وسكرى وبشرى وجمادى وحبارى وقرقرى وخيزلى ، إلا أنَّها في حمراء وصحراء وصلفاء وخَبْراء ، وقعت الألف بعد ألف قبلها زائدة ، فالتقى هناك ألفان زائدتان الأولى منهما الزائدة ، والثانية هي ألف التأنيث ، فلم تخل من حذف إحداهما أو حركتها ، فلم يجز في واحدة منهما الحذف ، أما الأولى فلو حذفتها لانفردت الآخرة ، وهم قد بنوا الكلمة على اجتماع ألفين فيها ، وأما الآخرة فلو حذفتها لزالت علامة التأنيث التي وسمت الكلمة بها . وهذا أفحش من الأول ، فقد بطل حذف شيء منهما .

وحَمْراء ، لأنَّ الألفين التقتا ، ومُحالٌ اجتماعُهما ، وحذفُ الأولى وتحريكُها يُخِلّ بمقصودِ المدّ ، وحذفُ ألفِ التأنيث[1] يُخِلُّ بالتأنيث[2] فتعين تحريكُها وإذا حُرِّكت انقلبت همزةً لِقُرْبِ مَخْرج الهمزةِ منها . ولا يُقال : إنَّ الهمزةَ علامةٌ للتأنيثِ في الأصل لأنَّها لو كانت كذلك لجاءت للتأنيثِ من غيرِ علّة توجبُ التغييرَ كما جاءت الألفُ والياء .

مسألة

م١٦٦ إذا وقعتِ الألفُ قبلَ الحرف المشدَّد نحو : دابّة وابيضّ / فمن العربِ مَنْ يُبدلها همزةً[3] . وقد قاسَ ذلك النحويون ، ومنهم مَنْ لم يَقِسْه . وقال المبرّد للمازنيّ : أتقيسُه ؟ قال : لا ولا أقبله[4] . ومعنى ذلك أنَّه يستضعِفُه ، لا أنَّه يردُّ الرواية به لأنَّها صحيحةٌ فاشيةٌ . وعلّة القلبِ أنَّ الألفَ ساكنةٌ وبعدها حرفٌ ساكنٌ فَحُرِّكتِ الألفُ كراهيةً[5] لاجتماع الساكنين وانقلبت همزةً لِمَا تقدَّم . وإنَّما ضَعُفَ هذا في القياس وقلَّ في السَّماع لأنَّ الألفَ لامتداد صوتِها كأنَّها متحرِّكةٌ فلا جَمْعَ إذن بين ساكنين .

---

(١) هنا ينتهي السقط في ح .

(٢) في ح : (بمعنى التأنيث) .

(٣) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٧٢/١ : فأمّا إبدالها من الألف فنحو ما حكي عن أيوب السَّختياني أنه قرأ : (ولا الضألّين) فهمز الألف ، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين الألف واللام الأولى ، فحرّك الألف لالتقائها ، فانقلبت همزةً ، لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج ، لا يتحمل الحركة كما قدمنا من وصفه ، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه ، وهو الهمزة ، وعلى هذا ما حكاه أبو زيد فيما قرأته على أبي عليّ في كتاب الهمز عنه من قولهم : شأبّة ومأدّة ..

(٤) في سرّ الصناعة ٧٣/١ : وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد ، قال : سمعت عمرو بنَ عُبيد يقرأ : (فيومئذٍ لا يُسْألُ عن ذنبه إنسٌ ولا جأنّ) [الرَّحمن : ٣٩] ، وانظر المحتسب ٤٦/١ ، ٤٧ ، فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول : شأبّة ودأبّة . قال أبو العباس : فقلت لأبي عثمان : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله .

قال محقق سرّ الصناعة : الحكاية بسندها هذا في الشيرازيات ق ١٥٤/أ-ب ، والخصائص ١٤٧/٣ ، ١٤٨ . وانظر الخبر في الإبدال ٥٤٤/٢ ، والممتع ٣٢٢ .

(٥) عبارة ح : فكُره اجتماع الساكنين فحركت الألف ..

مسألة

حكى سيبويه عن بعض العرب أنَّه يَقْلبُ ألفَ[1] التأنيث في الوقْف هَمْزةً فيقول : هذه حُبْلأْ[2] ، فكأنّه أرادَ أنْ[3] يقفَ على السَّاكن المتحركِ في الوَصْل فَعَدَل إلى ما يُتصوّر فيه ذلك وهي الهمزةُ لِقُرْبها منها ، وحَصَل بذلك الفَرْقُ بين الوقفِ والوصلِ . وكذلكَ أبدلَ من ألفِ التنوين همزةً كقولك : رأيتُ رَجُلأْ . وكذلكَ في قولِك : هو يَضْرِبُهأْ[4] . فإذا وصَل أعادَه إلى الأصل .

مسألة

في قول الراجز :

ح١٤٦ ١٩٨ـ مِنْ أيِّ يَوْمَيكَ مِنَ الموتِ تَفِرْ/ أيومَ لم يقدرَ أمْ يومَ قُدِرْ[5]

بفتح الراء . ففيه لِلنَّحويين ثلاثةُ أوْجُهٍ :

أحدها : أنَّه حرَّكَ السَّاكنَ للضَّرورة .

---

(١) عبارة (أنه يقلب ألف) ساقطة من ح .

(٢) سيبويه ٢٨٥/٢ ، وقال ابن جنّي في سر الصناعة ٧٤/١ : وحكى سيبويه عنهم في الوقف : » هذه حُبْلأْ) يريد : حبلى ، و (رأيت رَجُلأْ) يريد : رجلاً . فالهمزة في (رجُلأْ) إنما هي بدلٌ من الألف ، التي هي عوضٌ من التنوين في الوقف ، ولا ينبغي أن تُحْمل على أنها بدلٌ من النون ، لقرب ما بين الهمزة والألف ، وبُعدِ ما بينها وبين النون ، ولأن (حبلى) لا تنوين فيها ، وإنما الهمزة بدل من الألف البتة ، فكذلك ألف (رأيت رجلأْ) وحكى أيضاً : هو يضربهأْ . وهذا كله في الوقف ، فإذا وصلت قلت : هو يضربها يا هذا . ورأيت حبلى أمس . وانظر الإبدال ٥٤٥/٢ .

(٣) عبارة (أراد أن) ساقطة من ح .

(٤) سيبويه ٢٨٥/٢ .

(٥) البيت في النوادر لأبي زيد ١٦٤ ، وشرح القصائد السبع ٣٤ ، والخصائص ٩٤/٣ ، وسرّ الصناعة ٧٥/١ ، والمحتسب ٣٦٦/٢ ، وضرائر الشعر ١١٢ ، والممتع ٣٢٢ ، والخزانة ٥٨٩/٤ ، قال ابن جني في سرّ الصناعة بعد أن أنشد البيت :

=

والثَّاني : أنَّه أرادَ النونَ الخفيفةَ فأبدلَ منها ألفاً ثم حذَفَها للوصلِ وهذا ضعيفٌ لأنَّ ذلك يكونُ لأجْلِ الساكن بعدَها .

[والثالث] وقال أبو الفتح[1] : قدَّرَ الراءَ متحركةً بحركةِ الهمزةِ المجاورةِ لها كما هَمَزُوا الواوَ السَّاكنةَ لانضِمام ما قبلها نحو : (المؤقدان) و (مؤسى)[2] ثم همزة الألفَ لسكونها وسكونِ الميم بعدها . قلت : ولو قيل : إنه ألقَى حركةَ الهمزةِ على الراء وأبدلَها ألفاً ثم عمِل ما ذكر كان أوْجَهَ لأنَّه أقلُّ عملاً .

= فذهبوا فيه إلى أنه أراد النون الخفيفة ، ثم حذفها ضرورة ، فبقّى الراء مفتوحة ، كأنه أراد (يُقْدَرَنْ) وأنكر بعض أصحابنا هذا ، وقال : هذه النون لا تحذف إلاّ لسكون ما بعدها ، ولا سكون ههنا بعدها .

والذي أراه أنا في هذا ـ وما علمت أحداً من أصحابنا ولا غيرهم ذكره ، ويُشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه ، هو أنَّ أصله (أيومَ لم يُقْدَرْ أم) بسكون الراء للجزم ، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة والراء ساكنة ، وقد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك ، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه ١٦٥/٢ : المراة والكماة يريدون : المرأة والكمأة ، ولكنَّ الميم والراء لَمَّا كانتا ساكنتين ، والهمزتان بعدها مفتوحتان ، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنها في الراء والميم ، وصارت الراء والميم كأنها مفتوحتان ، وصارت الهمزتان لَمَّا قدّرت حركتاهما في غيرهما كأنها ساكنتان ، فصار التقدير : مَرَأُة وكَمَأُة ، ثم خُففتا ، فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونها وانفتاح ما قبلها فقالوا مراة وكاة .. فهذا كله يشهد بأن الحركة إذا جاورت الساكن صارت كأنها قد حلّته ، وإذا كان كذلك فغير منكر أيضاً أن يُعْتقد في فتحة الهمزة من قوله : (أيوم لم يقدرَ أم يوم قُدر) كأنها في الراء الساكنة قبلها للجزم ، لأنها قد جاورتها ، فيصير التقدير كأنه (أيوم لم يقْدَرَ أُم) فتسكّن الهمزة وقبلها الراء مفتوحة ، فتقلب الهمزة ألفاً للتخفيف ، فيصير التقدير (يقدرَ أُم) فتأتي الألف ساكنة وبعدها الميم ساكنة ، فيلتقي ساكنان ، فتحرك الألف لالتقائها فتنقلب همزة على ما ذكرنا وتفتحها لالتقائها ، وكان الفتح هنا حسناً إتباعاً لفتحة الراء .

(١) هذا القول في سرّ الصناعة ٧٩/١ ضمن قوله السابق ، ولم نذكره فيه لأن أبا البقاء ذكره هنا . وكلمة (والثالث) زيادة منا اقتضاها السياق .

(٢) الإشارة هنا إلى بيت جرير :

أحبُّ المؤقِدين إلى مؤسى وجعدةُ إذ أضاءهما الوقودُ

انظر سر الصناعة ٧٩/١ ، وديوانه ٢٨٨ ، والخصائص ١٧٥/٢ و ١٤٦/٣ و ١٤٩ و ٢١٩ ، وشرح الشافية ٢٠٦/٣ م وشرح شواهدها ٤٢٩ ، والممتع ٩١ و ٣٤٢ و ٥٦٥ .

و (السُّوق)[1] ، ثم أبدلَ من الهمزةِ ألفاً كما قال في المرأةِ : مَرَاة ، وفي الكَمْأَة : كَمَاة .

مسألة

الهمزةُ في قول الشَّاعر : [من الرجز]

١٩٩ـ بـــالخيرِ خَيْراتٍ وإنْ شَرّاً فـــأا ولا أريـــدُ الشرَّ إلاَّ أن تـــأا[2]

وأصلها ألفٌ ، ويريدُ : فشرّ . فلمَّا ذكر الفاءَ وحدَها أشبعَها فنَشَأتِ الألفُ ، فأضافَ إليها ألفاً أُخْرى وحرَّكَها كالأولى لالتقاء السَّاكنين . ومنهم مَنْ يرويه (فا) بألفٍ واحدةٍ .

فصل

في إبدالِ الهمزةِ من الواو :

وذلك على ضربَيْن : جائزٌ ولازمٌ . فالجائزُ أنْ تنضمَّ الواوُ ضَمّاً لازماً أوَّلاً كانتْ أوْ وسطاً فإنَّه يجوزُ قلبُها همزةً كقولك في وُعِد : أُعِد . وفي وُجوه : أُجوه . وفي

---

(١) الإشارة هنا إلى الآية الكريمة في سورة ص : ٣٣/٣٨ : ﴿ .. فطفق مسحاً بالسوقِ والأعناق ﴾ قال ابن جني في سرّ الصناعة ٧٩/١ : وروى قُنبل عن ابن كثير : (بالسُّؤق) مهموز الواو . ووجه ذلك أن الواو وإن كانت ساكنة ، فإنها قد جاورت ضمة الميم ، فصارت الضمة كأنها فيها .. انظر كتاب السبعة ٥٥٣ والقراءة فيه لم تسند إلى قنبل ، وأسندت إليه في الكشف ١٦٠/٢ ، والتبصرة ٤٥١ .

(٢) أنشد سيبويه هذا البيت بدون همزة ٦٢/٢ : فا ، تا . وقال : يريد إنْ شرّاً فشرّ ، ولا يريد الشرّ إلا أن تشاء . قال الأعلم : الشاهد في لفظه بالفاء من قوله : فشرّ والتاء من قوله : تشاء ، ولما لفظ بها وفصلها مما بعدها ألحقها الألف للسكت عوضاً من الهاء التي يوقف عليها ، كما قالوا : أنا وحيّهلا في الوقف . والمعنى أجزيك بالخير خيرات ، وإن كان منك شرّ كان منّي مثله ، ولا أريد الشرّ إلاّ أن تشاء ، فحذف لعلم السامع .
وقد نسب البيت للقيم بن أوس انظر الكامل ٥٣١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦٢ ، والهمع ٢١٠/٢ ، والدرر ٢٣٦/٢ ، واللسان : تا .

أثْوُب : أثؤب[1] . وإنَّما كانَ كذلك لأنَّ الواوَ مقدَّرةٌ بضمّتين ، فإذا انضمّت ضمّاً لازماً فكأنَّه اجتمعَ ثلاثُ ضمّات ، وكلٌّ واحدٍ منها مُسْتَثْقَلٌ ، فَهُرِبَ منها إلى ما لا يقدَّر بضمتين وهو الهمزةُ ، وكانت أَوْلى من الياء لأنَّها مقدَّرةٌ بكسرتين فضمّها مستثقلٌ ، ولأنَّ الهمزةَ نظيرةُ الواو في المخرج لأنَّ الهمزةَ من أقْصى الحلقِ والواو من آخر الفم فهي محاذَتُها . فإن قيلَ: فهلاّ كانَ قلبها لازماً ؟ قيل لوجهين :

أحدهما : أنَّ الضمَّة في الواو مجانسةٌ لطبيعتها وإنْ كان مستثقلاً .

والثاني : أنَّ الأصل في الإبدال اللازم أنْ يكونَ لعلَّةٍ ملازمة ولم يوجد .

فصل

فإن كانت الواوُ مكسورةً نحو : (وِعَاء) و (وِسادَة)[2] فقد هَمَزَها قومٌ ، وَوَجْهُهُ

---

(١) انظر سرّ الصناعة ٩٢/١ . وقال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٧٠ :
اعلم أن الواو إذا انضمّت ضمّاً لازماً جاز إبدالها همزةً جوازاً حسناً ، وكان المتكلم مخيَّراً بين الهمزة والأصل ، فاءً كانت الهمزة أو عيناً وذلك نحو : وُجوه وأجوه وأثوب وأثؤب ، وصار ذلك قياساً مطرداً ، كرفع الفاعل ونصب المفعول ، وذلك لكثرة ما ورد عنهم من ذلك مع موافقة القياس . وانظر شرح المفصّل ١١/١٠ وما بعدها ، والممتع ٣٣٢ ، والمنصف ٢٨٤/١ .
قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٧٢ : وقولنا : لازمة ، احتراز من العارضة لالتقاء الساكنين نحو قوله تعالى : ﴿ اشتَرَوُا الضّلالة ﴾ [البقرة : ١٦/٢] ، ﴿ ولا تَنْسَوُا الفضلَ بينكُم ﴾ [البقرة : ٢٣٧/٢] ، و ﴿ لتبلَوُنَّ في أموالكم ﴾ [آل عمران : ١٨٦/٣] ، ومن العارض ضمّة الإعراب في : هذا دلوٌ ، وحقْوٌ ، وغزْوٌ ، الضمة في ذلك كله لا تسوّغ الهمز ، لكونها عارضة ، ألا ترى أنَّ أحد الساكنين قد يزول ويرجع إلى أصله ، وكذلك ضمة الإعراب في مثل : هذا دلوٌ ، وحقْوٌ ، قد تصير إلى الجرّ والنصب وتزول .

(٢) انظر سيبويه ٣١٣/٢ ، وسرّ الصناعة ٩٢/١ . قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٧٣ : ومن العرب مَنْ يبدل من الواو المكسورة همزةً إذ كانت فاءً لا غير نحو : وِشاح وإشاح ، ووسادة وإسادة ، ووِعاء وإعاء . وقرأ سعيد بن جبير : (قبل إعاء أخيه) [يوسف : ٧٦/١٢] ، وقالوا : وفادة : إفادة ، وأنشد سيبويه ٣٥٥/٢ :

أما الإفادةُ فاسْتَلُوت ركائبَنا عند الجبابير ، بالبأساء والنِّعم =

أنَّ طبيعةَ الواو الضمّ ، فكَسْرُها مخالفٌ لطبيعتها ، فكأنَّ الواوَ خالَطَتْها الياءُ وذلكَ شاقّ على اللسانِ فعُدِل عنها إلى الهمزةِ لِمَا ذَكَرْنا في المضمومةِ .

فصل

فإنْ كانت مَفْتُوحةً لم تُقْلَب هَمْزَةً[1] إلاَّ أنْ يُنْقَلَ ذلك لخفَّةِ الفتحةِ وأنَّ الواوَ المفتوحةَ أخفُّ من الهَمْزَةِ ، وقد جاءَ قلبُها همزةً في ثلاثة مواضعَ وهي : (أحَد) في (وَحَد) كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أحَد ﴾[2] ، لأنَّه من الوَحْدة . فأمَّا (أحدٌ) المستعملُ للعموم كقولك : ماجاءني مِنْ أحدٍ ، فهي أصلٌ إذْ ليس معناها واحداً . ومن ذلك[3] (امرأةٌ أناةٌ) وأصلُها : وَنَاةٌ لأنَّها المتثنيَّة في مشْيَتِها ، فهي مُشتَقّة من الوُنْية

= ووجه ذلك أنهم شبهوا الواو المكسورة بالواو المضومة ، لأنهم يستثقلون الكسرة أيضاً ، كما يستثقلون الضة ، ألا ترى أنك تحذفها من الياء المكسور ماقبلها كما تحذف الضمة منها نحو قولك : هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ .

وهمزُ الواو المكسورة وإن كثر عندهم ، فهو أضعف قياساً من همز الواو المضومة وأقلّ استعمالاً .. واعلم أن أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس ، إلا أبا عثمان ـ المازنيّ ـ فإنه كان يطرد ذلك فيها إذا وقعت فاءً لكثرة ما جاء منه، مع مافيه من المعنى .

وانظر المنصف ٢٢٨/١ ، وشرح المفصّل ١٤/١٠ ، والممتع ٣٣٢ ، والبحر المحيط ٣٣٢/٥ .

(١) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٧٥ : وقد أبدلوا الواو المفتوحة أيضاً على قلّةٍ وشذوذ ، قالوا : امرأة أناة ، ووَناة لأنه من الونى ، وهو الفتور ، وقالوا أحد ، وأصله : وَحَد ، من أحد عشر وأحدٍ وعشرين ، ونحو ذلك من الأعداد .. قال أبو عثمان (المازنيّ) : « وليس ذلك مما يتَّخذ أصلاً ، ولكن يحفظ نادراً » ، وإنما كان ذلك في المفتوحة نادراً لخفّة الفتحة ، ولأنَّه إذا لم يطّرد في المكسورة على الأكثر مع ثقلها ، ففي المفتوحة ذلك بطريق الأَوْلى لخفّتها .

(٢) سورة الإخلاص : ١/١١٢ . قال أبو حيان في البحر المحيط ٥٢٨/٨ : وأحد بمعنى واحد ، أي فرد من جميع جهات الوحدانية أي في ذاته وصفاته لا يتجزأ ، وهمزة (أحد) هذا بدلٌ من واو ، وإبدال الهمزة مفتوحة من الواو قليل ، من ذلك : امرأة أناة يريدون وناة لأنَّه من الونى وهو الفتور كما أنَّ أحداً من الوحْدَة .

(٣) انظر المقتضب ٩٩/١ ، والممتع ٣٢٧ ، وسر الصناعة ٩٢/١ .

والتَّواني . ومن ذلك قولهم : (أسْماء) اسمُ امرأة وأصلها وَسْمَاء من الوَسَامة وهو الْحُسْن[٢] / وهذا لا يُقاس عليه . م ١٦٧

فصل

إذا وقَعت الواوُ عَيْناً في فاعِل نحو (قَائِل) و (جائِر) قُلِبَت همزةً وفيه أسْوِلَةٌ[٣] :

أحدُها : لِمَ قُلبت ؟ والْجَوابُ : أنَّها لَمَّا اعتلّت في : قَالَ وجَارَ اعتَلَّت في : قائل لأنَّه من فروع : فَعل . والقلبُ هنا يُعرَفُ من عِلّة القَلْب في الفِعْل لأنَّ الواوَ هُنا متحرّكةٌ وقبلها فتحةُ القاف والحاجز بينها غَيرُ حصين ، ولأنَّ الألفَ لاستطالتها كالحرفِ المفتوح . وكانَ قياسُ ذلك أن تُقْلَب ألفاً إلاَّ أنَّ قبلها ألفاً فلم يُجمع بين ساكنين .

والسؤال الثاني : لِمَ قُلِبتْ همزةً ؟ ففيه وجهان :

أحدهما : أن القياس أن تقلب[٤] ألفاً فلَمَّا تعذَّرَ ذلك قُلبت إلى أختِ الألف .

والثَّاني : أنَّها لو قُلبت ياءً لكانَ حُكْمُها حكمَ الواوِ في وُجوبِ إعلالها فقلبوها حَرْفاً لا يجبُ إعلالُه مع مشابهتِه حروفَ[٥] العِلّة[٦] .

---

(١) شرح الملوكي ٢٧٥ .

(٢) في ح : الجنس .

(٣) انظر المقتضب ٩٩/١ ، والمنصف ٢٨٠ ، ٢٨١ ، وشرح الملوكي ٤٩١ ، والخصائص ٤٧١/١ ، وشرح المفصَّل ٧٧/١٠ ، ٧٨ و ٦٦ .

(٤) في ح : مع أن القياس قلبها .

(٥) في ح : لحروف .

(٦) قال ابن جني في المنصف ٢٨٠/١ : إنما وجب همز عين الفاعل إذا كان على وزن فاعل نحو (قائم) و (بائع) لأن العين كانت قد اعتلّت فانقلبت في (قام) و (باع) ألفاً ، فلَمَّا جئت إلى اسم الفاعل ، وهو على فاعل ، صارت قبل عينه ألف فاعل ، والعين قد كانت انقلبت ألفاً في الماضي ، فالتقت في اسم =

فصل

إذا وقعت الواوُ طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ أصلاً كانت أو زائدةً قلبت ألفاً ، ثمَّ قُلبت الألفُ هَمْزَةً نحو : (كِسَاء)[1] . فإنْ قِيلَ : لِمَ أُبْدِلت ؟ قيلَ : لأنَّها تطرَّفت وتحرَّكت ، والواوُ المتحرِّكةُ مُسْتَثْقَلة ، والطرفُ ضعيفٌ ، فلذلك قُلِبت وقَبْلَها ساكن . ألا ترى أنَّها صحّت في (شقاوَة) و (عَبَايَه) لَمَّا لم يتطرَّفا . فإنْ قيل : فَقَدْ أبدَلَها ههنا بعضُ العرب هَمْزَةً فقالوا : (عَبَاءَة) و (صَلاءَة) . قيلَ : هي لغةٌ ضعيفةٌ ،

= الفاعل ألفان ، وهذه صورتها (قاآم) فلم يجز حذف إحداهما ، فيعود إلى لفظ (قام) فحركت الثانية التي هي عين ، كما حرّكت راء (ضارب) فانقلبت همزة ، لأن الألف إذا حركت صارت همزة ، فصارت قائم وبائع كما ترى . قال ابن يعيش معقباً على كلام ابن جني : وهذا فيه بُعْدٌ ، لأنه لو كان الأمر على ما ذكر لوجب أن يقال في اسم الفاعل من أقام وأخاف : (مُقْمٌ) بالهمز ، و (مُخْئف) لأنَّ الألف نقلت من الماضي إلى اسم الفاعل ، ثم حرّكت بالكسر فصارت همزة ، ولا قائل به . فاعرفه . انظر شرح الملوكي ٤٩٤ .

(١) انظر سرّ الصناعة ٩٢/١ ، ٩٣ ، وشرح الملوكي ٢٧٦ ، وشرح المفصّل ٩/١٠ ، ١٠ ، وقد شرح هذا ابن يعيش في شرح الملوكي شرحاً مبسَّطاً ٢٧٦ قال :

التحقيق في هذه الهمزة أنها بدلٌ من ألف ، وتلك الألف بدلٌ من الواو والياء ، وذلك أنك إذا قلت : كساء ورداء وسِقاء وعطاء ، فأصلهنّ : كساو ، ورداي ، وسِقاي وعَطاو ، لأنَّها من الكسوة والرَّدْية ، وسقيت ، وعطا يعطو .

فَلَمَّا وقعت الواو والياء طرفين بعد ألف زائدة ، والألف الزائدة في حكم الفتحة لزيادتها ، وأنها من مخرجها ، والذي يدلُّ على أنَّ الألف الزائدة عندهم في حكم الفتحة ، والياء الزائدة في حكم الكسرة ، أنهم أجروا فَعَالاً في التكسير مجرى (فَعَل) فقالوا : جواد وأجواد ، كما قالوا : جبل وأجبال ، وقلم وأقلام . وأجروا (فعيلاً) مُجرى (فَعِل) فقالوا : يتيمٌ وأيتام ، كما قالوا : كَتِفٌ وأكتاف ، وإذا كانت الألف الزائدة في حكم الفتحة ، فكما قلبت الواو والياء ألفاً إذا كانت متحركة ، للفتحة قبلها في نحو (عصاً) و (رحىً) كذلك تقلب في : كساء ورداء وسِقاء وعطاء ، للألف الزائدة قبلها مع ضعفها بتطرفها ، فصار التقدير : كساا ، ورداا ، وسِقاا ، وعطاا ، بألفين ، فلَمَّا التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما ، فيعود الممدود مقصوراً ، ويزول الغرض الذي بنوا الكلمة عليه ، فحركوا الألف الأخيرة لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة فصارت : كساءً ورداءً وسقاء وعطاء .

فالهمزة في الحقيقة بدل من الألف ، والألف بدل من الواو والياء ، إلا أن صاحب الكتاب قال : إنها بدلٌ من الواو والياء . وانظر سيبويه ٣٨٢/٢ ، ٣٨٣ .

والوَجْهُ فيها أنَّه أدخل الهاء بعد القلب فلم يُعِدها إلى أصْلها إذْ كانَ حرفُ التأنيث / زائداً ، والتأنيث فرعٌ[1] ، فلم يتغيَّرْ بها الأصل . فإنْ قيلَ : فلِمَ أُبْدِلت ألفاً ثمَّ همزةً ؟ قيل : هو أشْبَهُ بالقياس لأنَّ حكْمَ الواو إذا تحرَّكت وانفتَح ما قبلها قُلبت ألِفاً ، وقد بَيَّنّا أنَّ قبلَها فتحةً أو كالفتحة ، فلَمَّا صارت ألفاً حُرِّكت فانقلبت هَمْزَةً لئلا يُحذفَ أحدُ السَّاكنين ، وكلٌّ منهما يجبُ أنْ يُراعى .

فصل

إذا اجتمعَ واوان في أوَّلِ الكلمةِ أُبدلتِ الأولى منهما هَمْزَةً[2] نحو : (الأولى) وجمع (واصِل) وتصغيرُه : (أواصل) و (أُوَيْصل) وإنَّما كانَ كذلك لأنَّ الواوَ مُسْتَثْقَلة لكونها خارجةً من عُضوين وهي مقدَّرةٌ بضمّتين ، فالواوان في تقديرِ أربعِ ضمّاتٍ ، ثم هُما من جنسٍ واحدٍ . والنّطْق بالحرفِ بعدَ حرفٍ مثله شاقٌّ على اللسان حتى أوجبَ

---

(١) في ح : زوائد . والتأنيث فرعاً . وفي م : والتأنيث حرفاً .

(٢) قال سيبويه ٣٥٦/٢ : وإذا التقت الواوان أولاً أبدلت الأولى همزةً ، ولا يكون فيها إلا ذلك ، لأنهم لَمَّا استثقلوا التي فيها الضمّة فأبدلوا ، وكان ذلك مطّرداً ، إن شئت أبدلت ، وإن شئت لم تبدل ، لم يجعلوا في الواوين إلا البدل ، لأنها أثقل من الواو والضمة ، فلَمَّا اطَّرد البدل في المضموم ، كذلك لزم البدل في هذا .

وفي سرّ الصناعة ٩٨/١ : وإذا التقت واوان في أول الكلمة لم يكن من همز الأولى بدٌّ ، وذلك نحو : الأولى ، أصلها : وُوْلى .

وفي التصريف الملوكي : كل واوين التقتا في أول الكلمة قلبت الأولى منهما همزة ، فتقول في تحقير : واصل ، أُوَيْصل ، وفي جمعه : أواصل . والأصل : وُوَيْصِل ، و (وَوَاصل) فقلبت الواو الأولى همزة كراهية اجتماع الواوين في أوّل الكلمة . فأمّا قوله تعالى : ﴿ ما وُوري عنهما من سَوآتهما ﴾ [الأعراف : ٢٠/٧] ، فإنما صحّت الواو فيه لأنّ الواو الثانية مدة ، وإنما هي بدل من ألف واريت ، فلَمّا لم تلزم لم يعتدّ بها . ومما قلبت فيه الواو همزة قوله :

ضربتْ صدرَها إليّ وقالت : يا عَديّاً ، لقد وَقَتْك الأواقي

وأصله : (الوواقي) جمع : واقية ، كعافية وعوافٍ . فإن توسّطت الواوان صحّتا . وذلك قولك في النسب إلى نوىً وهوىً : (نووي) و (هووي) . انظر شرح الملوكي ٤٨٣ ، وانظر المسائل المشكلة (البغداديات) ٨٥ وما بعدها .

ذلك الإدغامَ إذا أمكن ، وهُنا لا يُمْكنُ لأنَّ المدغَمَ الأوَّل يجبُ أن[1] يكونَ ساكناً ، والأوَّل لا يمكن إسْكانُه فعند ذلك هُرِبَ إلى حرفٍ آخرَ وهو الهمزةُ لِمَا ذكرْنا من قبل .

فصل

وأمَّا إبدالُها من الياء فقد جاءَ شَاذّاً في أيْدٍ ، قالوا : قَطَعَ اللهُ أدَه وأدَيه[2] . وأُبدلت من الياء إذا وقعت عين (فاعِل) نحو : (بائع) و (سائر) ومن الياء لاماً نحو : (قَضَاء) و (رِدَاء) ، والعِلَّةُ في ذلك كلِّه ما تقدَّم قبلُ .

---

(١) في ح : لا يكون ساكناً ؟

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ٢٣٩/١ : وقولهم : أدْيَهُ وزنه : فَعْلَهُ ، ردّ اللام ، وهي ياء لقولهم : يديت إليه يداً ، فصارت (أدي) كما ترى بوزن فَعْلت
وكذلك قرأت هذه اللفظة على أبي عليّ في كتاب (القلب والإبدال) عن يعقوب ، ورأيت هذا الكتاب بخط أبي العبّاس محمد بن يزيد ، فالتمست فيه هذه اللفظة في باب الهمزة والياء ، فلم أر لها هناك أثراً .
وقرأت هذا الفصل في كتاب (إصلاح المنطق) عن يعقوب على غير أبي عليّ ، فقال : إنما هو : قطع الله أدَيْهِ ، مثنى في معنى يديه ، وكذلك رأيتها في عدة نسخ . وكيف تصرّف الأمر فقد ثبت أنهم نطقوا بالفاء من هذه اللفظة همزةً ، مثنّاةً كانت أو مفردة ، وإذا كان ذلك كذلك فقد يجوز أن يكون قولهم : آديته على كذا ، أفعلْتُه ، من الأدْي في قول أبي عليّ ، أو الأدَيْن في قول غيره ، أي كنت له يداً عليه وظهيراً معه ، فيكون كقول النّبي عليه الصلاة والسلام : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على مَنْ سواهم » ، أي : كلمتهم واحدة . فبعضهم يقوّي بعضاً ، إلاّ أنني أنا أرى في هذه اللفظة خلاف ما رآه أبو عليّ ، لأنه ذهب إلى أنّ الهمزة في (أدْيَهُ) ليست بدلاً من الياء ، وإنما هي أصل برأسه ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لتصرّفت الهمزة في هذه اللفظة تصرّف الياء ، وليس الأمر كذلك ، لأنا نجدهم يقولون : يَدَيْتُ إليه يداً ، وأيْدَيت أيضاً ويدَيتُ الصيدَ : إذا أصبت يده ، وكسّروها فقالوا : يَدِيّ وأيْدٍ وأيادٍ ، وقال :

فلن أذكر النعمان إلا بصالح ... فإنّ له عندي يديّاً وأنْعُما

فجاء بالجمع على فَعِيل ، وهذا اسم للجمع عندنا ، وليس مكسّراً كأيْدٍ وأيادٍ ، وإنما هو بمنزلة عَبيد وكَليب لجماعة عبدٍ وكُلب . ولم نر الهمزة في (أدْي) موجودةً في غير هذه اللفظة ، وفي أحد وجهَي (آديتُه) الذي جوزناه آنفاً . على أنّا نعتقد فيه أنه إنما بنى (أفْعَلْته) من لفظ (الأدْي) بعد أن قلبت همزته عن (يدْي) وإلا فالياء هي الأصل ، وليس كذلك ما شبّهه به من نحو : يُسروع وأُسروع ، ويَلَمْلَم وأَلَمْلَم ، وأُسُر ويُسُر ، لاطراد كلّ واحدٍ من هذه الحروف في مكان صاحبه ، وقلّة استعمالهم =

وقد أُبدلت من الياء الزائدة للإلحاقِ في نحو : (عِلْباء) و (حِرْباء) . فإنْ قيل : مِنْ أينَ أعْلَمُ[1] أنَّ أصلها ياءٌ لا واو ؟ قيل : / لوجهين :

أحدهما : أنَّهم لَمَّا ألحقوا الهاءَ هذا الحرفَ أظهروا اليْاء فقالوا : (دِرْحَاية) و (دِعْكَاية)[2] ولم يأتِ فيه الواو .

والثَّاني : أنَّهم لَمَّا أرادوا الإلحاق زادُوا أخفَّ الحرفينِ وهو الياء فإنَّها أخفُّ من الواو[3] .

= (الأدْي) في معنى اليد . فاعرف ذلك . فهذان الوجهان اللذان احتملها عندي قولهم : آديت زيداً أي قوّيته .

وفيه آخر غامض أيضاً وهو أن يكون أراد : (أعديته) فأبدل العين همزةً ، فصارت : (أأديته) ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ماقبلها ، واجتماعها مع الهمزة التي قبلها ، فصارت : آديته . على أن في هذا الوجه عندي بعض الضعف وإن كان أبو عليّ قد أجازه ، لأنّا لم نرهم في غير هذا أبدلوا الهمزة من العين ، وإنما رأيناهم ـ لعمري ـ أبدلوا العين من الهمزة ، فنحن نتبعهم في الإبدال ولا نقيسه ، إلا أن يضطر أمرٌ إلى الدخول تحت القياس والقول به . انتهى كلام ابن جني .

قلت : ونقل ابن السكيت في إصلاح المنطق عن اللحياني ما يلي ص ١٦١ :

وحكى : قطع الله أدَيْهِ . يريد يديه . ويقال : ثوب يديّ وأديّ إذا كان واسعاً ، وفي كتاب الإبدال لابن السكيت ٨٤ : قال الأصمعيّ : يقال : آديته على كذا وأعديته على كذا أي قوّيته وأعنته . وانظر المسائل الحلبيات ١٠ وما بعدها .

(١) في ح : عَلِم .

(٢) يقال : رجل دِرْحاية : كثير اللحم ، قصير ، سمين ، ضخم البطن ، لئيم الخلقة . والدعكاية : الكثير اللحم طال أو قَصُر . والقصير .

(٣) تحدث ابن جني عن إبدال الهمزة عن الياء والواو وهما زائدتان فقال في سرّ الصناعة ٩٩/١ : وأمَّا إبدالها منهما وهما زائدتان فنحو قولهم : عِلْباء وحِرْباء ، وجاء عنهم : رجلٌ عِزْهاء . وأصل هذا كلّه : عِلْباي وحِرْباي وعِزْهاي ، ثم وقعت الواو طرفاً بعد ألفٍ زائدة ، فقلبت ألفاً ، ثم قلبت الألف همزةً كما تقدَّم من قولنا في كساء ورداء .

فإن قيل : ما الدليل على أنَّ الأصل حرباي وعلباي بالياء ، دون أن يكون علباو وحرباو بالواو ؟ فالجواب : أنَّ العرب لَمَّا أنَّثت هذا الضرب بالهاء ، فأظهرت الحرف المنقلب ، لم تظهره إلا ياء ، وذلك نحو : دِرْحاية ودِعْكاية ، فظهور الياء في المؤنث دلالةً على أنَّ الهمزة إنَّما قُلبت في حِرْباء وعِلْباء عن ياء لامحالة . =

مسألة

فإنْ سَمَّيتَ رجلاً بـ (صحراء) ونسبتَ إليه قلت : (صَحْراويّ) فـأبـدلتَ الهمزةَ واواً . فإنْ رخَّمته بعد النَّسب على مَنْ قال : يا حـارُ . قلت : (يـا صحراءُ) فـأبـدلت الواو همزةً فهذه الهمزةُ مُبْدَلةٌ من واوٍ مبْدَلةٍ من هَمْزةٍ مُبْدَلةٍ من ألفٍ[1] .

فصل

وأمَّا إبدالُ الهمزةِ من الهاء فقد جاءَ ذلك في حروفٍ ليستْ بـالكثيرة ، والوَجْـهُ في إبْدالها أنَّ مَخْرَجَيْهما مُتقاربان إلاَّ أنَّ الهاءَ خفيّةٌ والهمزةَ أبْيَنُ منها ، فـأُبْـدِلَ الْخَفيُّ من البَيِّن . فمن ذلـك : (مـاء) والأصلُ فيـه : مَوَهٌ ، لقولـك في جمعـه : أمْوَاه وَمِيـاه[2] . وماهتِ الركيّةُ تَمُوهُ ، فقد رأيتَ لامَ الكلمةِ كيفَ ظهرتْ هاءً في التَّصريف فـأبْـدَلوهـا همزةً والواو ألفاً . وقد جاءت في الجمع : أمْوَاء على الشّذوذ .

= العلباء : عصب في العنق . الحرباء : دويبة ذات قوائم أربع . رجل عزهاء : عازف عن اللهو والنساء .

(١) قـال في سر الصنـاعـة ٩٩/١ : أمَّـا الواو الـزائـدة التي قُلبت عنهـا همـزة فلم تـأت مسمـوعـة عنهم إلا أنَّ النحويين قاسوا ذلـك على اليـاء لأنهـا أختهـا ، وذلـك أنـك نسبت إلى مثل صحراء وخُنْفُسـاء لقلت : صحراويّ وخُنْفَساويّ ، فإنْ سميت بهما رجلاً ، ثم رخّمته على قولهم : (يا حارُ) وجب بعد حـذف يـاء النسب أن تقلب الواو ألفاً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائـدة ، فتصير : صحرا وخُنْفَسـا ، ثم تبـدل الألف الآخرة همزة ، لأنك حركتها لالتقاء الساكنين كما فعلت ذلـك في كسـاء ، فتقول على هـذا : يـا صحراءُ ويا خُنْفَساء أقبِلْ . وقياس هذا إذا سمّيت به بعد الترخيم أن تصرفه في النكرة بلا خلاف ، وفي المعرفـة على الخلاف فتقول : جاءني صحراءٌ ومررت بخنفُساء ، لأن هذه الهمزة التي فيهما الآن ليست للتأنيث ، إنما هي بدل من ألفٍ بدلٍ من واوٍ بدل من همزة التـأنيث للنقلبـة عن الألف المقـدَّرة بعـد الألف الأولى على ما بيَّنّاه في حمراء وصفراء .

(٢) قـال في سرّ الصنـاعـة ١٠٠/١ : وأمَّـا إبـدال الهمزة عن الهـاء فقـولهم (مـاء) وأصلـه (مَـوَهٌ) لقـولهم : (أمواه) فقلبت الواو ألفـاً ، وقلبت الهـاء همزةً ، فصـار (مـاء) كما ترى ، وقـد قـالوا أيضـاً في الجمع : أمواء . فهذه الهمزة أيضاً بدل من هاء (أمواه) .
وانظر المنصف ١٥١/٢ ، والمسائل الحلبيات ٣٩ ، ٤٠ ، وشرح المفصّل ١٥/١٠ ، والممتع ٣٤٨ .

ومن ذلك (آل)[1] والأصلُ : أهْل ، فأُبدلت الهاءُ همزةً ، ثم أُبدلت الهمزةُ ألفاً لاجتماع الهمزتين وسكون الثانية وانفتاح الأولى مثل : آدم وآخر . فإنْ قيلَ : لِمَ قلتَ : إنَّها أُبدلتْ همزةً ثمَّ ألفاً / دون أن تقولَ : أُبدلت ألفاً من الابتداء ؟ قيلَ : لوجهين : م ١٦٨

أحدهما : أنَّا لم نجدهم أبدلوا الهاءَ ألفاً في غير هذا .

والثَّاني : أنَّها لو كانت بَدَلاً من الهاء كانَ استعمالُ الأصلِ والبدلِ بمعنىً واحد كما في وُجوه وأجوه وليس كذلك . وإنَّما خصُّوا البدلَ ببعضِ المواضع : فيقال : آلُ الملك ، يريدون أشرافَ قومه ، ولم يقولوا : آل الخياط وآل الإسْكاف . وهذا حكمُ فَرْع الفَرْع ألا ترى أنَّ التَّاءَ في القَسَم لَمَّا كانت بَدَلاً عن بَدَلٍ خَصُّوها بأفضلِ الأسماء فقالوا : تالله . ولم يقولوا : تربِّك ولا غيرَ ذلك .

---

(١) في سر الصناعة ١٠٠/١ ، ومن ذلك قولهم (آل) كقولنا : آل الله ، وآل رسوله ، إنَّما أصلها (أهْل) ثم أُبدلت الهاء همزة ، فصارت في التقدير : (أأْل) فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفاً ، كما قالوا : آدم وآخر ، وفي الفعل : آمَنَ وآزَرَ .

فإنْ قيل : ولِمَ زعمتَ أنَّهم قلبوا الهاء همزةً ، ثم قلبوها ألفاً فيما بعد ، وما أنكرت من أن يكونوا قلبوا الهاء ألفاً في أوَّل الحال ؟

فالجواب : أنَّ الهاء لم تُقْلب ألفاً في غير هذا الموضع ، فيقاس هذا هنا عليه ، وإنما تقلب الهاء همزة في ماء على الخلاف فيما سنذكره في موضعه ، فعلى هنا أبدلت الهاء همزة ثم أبدلت الهمزة ألفاً .

وأيضاً فإنَّ الألف لو كانت منقلبةً عن الهاء في أوَّل أحوالها ، كما زعم الملزم ، دون أن تكون منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الهاء على ما قدَّمناه ، لجاز أن يستعمل (آل) في كل موضع يستعمل فيه (أهل) ألا تراهم يقولون : صرفتُ وجوه القوم ، وأُجوه القوم ، فَيُبْدلون الهمزة من الواو ، ويوقعونها بعد البدل في جميع مواقعها قبل البدل .. ولو كانت ألف آل بدلاً من هاء (أهل) لقيل : انصرف إلى آلك كما يقال : انصرف إلى أهلك ، ولقيل : آلَك والليل ، كما يقال : أهلَك والليل ، وغير ذلك مما يطول ذكره . فلَمَّا كانوا يختصون بالآل الأشرفَ الأخصَّ دون الشائع الأعم ، حتى لا يقال إلاَّ في نحو قولهم : القرآءُ آل الله ، واللهم صلِّ على محمدٍ وآل محمد ... ولا يقال : آل الخياط ، كما يقال : أهل الخياط ، ولا : آل الإسكاف ، كما يقال : أهل الإسكاف . دلَّ ذلك على أنَّ الألف فيه ليست بدلاً من الأصل ، وإنما هي بدلٌ من بدلٍ من الأصل .

وقد توسع ابن جني في البحث فلينظر . وما كتبه أبو البقاء ملخص عنه .

فصل

في إبدالِ الهمزةِ من العين :

قد جاءَ ذلكَ في بعضِ الاستعمال ، فالوجهُ فيه أنَّ الهمزةَ والعينَ متجاورتان في المَخْرَج ، فمن ذلك قولهم في (عُباب) : (أُباب)[1] ، ويجوزُ أنْ تكونَ الهمزةُ أصلاً من قولهم : أبَّ للشيء ، إذا تهيّأ له . وعُبَاب البحر مُعْظَمه ، ومعنى التهيؤ موجودٌ فيه . وقالوا : عُفْرَة الْحَرّ وأُفْرَتُه[2] ، والهمزةُ بدلٌ من العين ، ويجوزُ أن تكونَ أصلاً من قولهم : أفِر يأفِر أفْراً إذا عدا ، وأصلُ الكلمة من الشدَّة والمعنيان يجتمعان فيها . ويُؤنَّس بإبدال العينِ همزةً إبدالُ الهمزةِ عَيْناً في مثلِ قولِ الشَّاعر : [من الطويل]

٢٠٠ـ أَعَنْ ترسَّمْتَ مِنْ خَرْقاءَ مَنْزِلَةً ... ماءُ الصَّبابَةِ من عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ[3]

---

(١) في الإبدال (إكمال الإبدال) ٥٥٥/٢ : ويقال : عُبابُ الموج وأُبابه . قال ابن جني في سرّ الصناعة ١٠٦/١ : وروينا عن قُطْرب عن أبي عُبيدة أنهم يقولون : ألْ فعلتَ ؟ ومعناه : هل فعلتَ ؟ فأمّا ماأنشده الأصمعيّ من قول الراجز :

« أُبابُ بحرٍ ضاحك هزوق »

فليست الهمزة فيه بدلاً من عين (عُباب) وإن كان بمعناه ، وإنّما هو فُعال من أبّ : إذا تهيأ . قال الأعشى :

... ... أخٌ قد طوى كَشْحاً وأبَّ ليذهبا

وذلك أنَّ البحر يتهيّأ لما يزخر به ، فلهذا كانت الهمزة أصلاً غير بدلٍ من العين ، وإن قلت : إنها بدلٌ منها فهو وجهٌ ، وليس بالقويّ .

وانظر شرح المفصّل ١٥/١٠ ، والممتع ٣٥٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٣٢ .

(٢) في اللسان (عفر) .. وكان ذلك في عُفْرة البرد والحرّ ، وعُفرّتها أي في أوّلها . يقال : جاءنا فلان في عُفْرّة الحرّ ـ بضمّ العين والفاء لغة في أفرّة الحرّ وعفْرة الحرّ أي شدته .

(٣) البيت لذي الرّمة ، وهو مطلع قصيدة في ديوانه ص ٣٧١ ق ١٢ ب ١ ، وفيه : أأن ..

وترسمت من خرقاء : تثبتّ فيه ونظرت ، هل ترى أثر منزلها ، والترسُّم : التثبُّت والنظر . والمنزلة : المنزل ، والصبابة رقة الشوق . والمعنى : أماء الصبابة مسجوم لأن ترسمتَ من خرقاء . ومسجوم : سائل مُهراق . يقال : سجمت العينُ الدموعَ تسجُمها سَجْماً إذا صبّتها ، والبيت مما احتج به النحاة انظر : =

ح١٤٨ والوجْـهُ فيـه أنَّ العينَ تَقْرُب من مخرجِ الهمزةِ وهي أبْيَنُ من الهمـزة ففرّوا إليهـا / خُصوصاً عند اجتماعِ الهمزتين .

= سر الصنـاعـة ٢٢٩/١ ، ٧٢٢/٢ ، والخصـائص ١١١/٢ ، ومجـالس ثعلب ١٠١ ، وشرح الملـوكي ٢١٦ ، والممتع ٤١٣ ، وخزانة الأدب ٤٩٥/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٤٢٧ .

ذِكْرُ إبدال الألف[1]

وقد أُبْدِلت من حُروفٍ عِدّةٍ ، فمن ذلك الوَاوُ واليَاءُ إذا تحركَتا وانفتحَ ما قبلَهما[2] قُلِبا ألفين عينين كانتا أوْ لامَيْن . وقد خرجَ عن هذا الأصل أشياءُ لم تُقْلَب فيها لعللٍ نذكرها إنْ شاءَ اللهُ تعالى[3] . وإنَّما كانَ الأصلُ القلبَ لأنَّ كلَّ واحدةٍ من الواوِ والياءِ مُقَدَّرةٌ بحركَتين لِمَا ذُكِر في غيرِ هذا الموضع . فإذا انضمَّ إلى ذلك حَرَكَتُها وحركةُ ما قبلَها اجتمعَ في التقديرِ أربعُ حركاتٍ متواليات في كلمةٍ وذلكَ مُسْتَثْقَلٌ ، وقد تجنَّبوا ما هو دونَه في الثِّقل كاجتماعِ المِثْلين نحو : مَدَّ وشدَّ ، وأصله : مَدَد وشَدَد فأدْغَموا فِراراً من ثِقَل التَّضْعيف . وقيلَ : إنَّ الياءَ والواو إذا تحركتا صارت كلُّ واحدةٍ منهما بمنزلةِ حرفِ مدٍّ وبعض حرف مدٍّ آخر ، أو بمنزلة حرفي مدٍّ . قالوا : والمفتوحةُ كواوٍ وألف . والمكسورةُ كواوٍ وياء ، والمضمومةُ كواوين . وهكذا حكم الياء . واجتماعُ حروفِ المدِّ يُسْتَثْقَل النّطقُ به ، فلذلك قلبوهما إلى الألفِ .

فإنْ قيل : لِمَ شَرَطوا انفتاحَ ما قبلَهما ولِمَ قلبُوهما ألِفاً دونَ غيرِه ؟

قيل : إنَّما كانَ كذلك لأنَّ الغرضَ قلْبُهما إلى حرفٍ يمتنعُ تحريكُه وليسَ إلا الألف إذْ لو كان القلبُ إلى حرفٍ متحرِّك لكانَ القلبُ عبثاً والألفُ لا يكونُ ما قبلها إلاَّ مفتوحاً ، ويترتَّب على هذا مسائل :

مسألة

لا فَرْقَ فيما ذكرنا بين أن يكونَ الحرفان عينين أو لامين مثل : (بابٍ) و (دارٍ)

---

(١) انظر سيبويه ٣١٣/٢ ، وسرّ الصناعة ٦٦٤/٢ ، وشرح الملوكي ٢١٨ وما بعدها ، وشرح المفصل ١٦/١٠ ، والممتع ٤٠٤ .

(٢) عبارة ح : فالأصل أن يقلبا ألفين .

(٣) انظر الخصائص ١٤٧/١ ، وشرح الملوكي ٢٢٠ .

و (نابٍ) و (عابٍ) و (العَصَا) و (الرَّحى)[1] .

فإنْ قيلَ : إذا كانتِ الواوُ والياءُ لاماً كانت حركتُها عارضةً فلِمَ قلبتا ؟

قيل : حركةُ الإعرابِ لازمةٌ وإنَّما تُحذَفُ في الوقْف وهو عارضٌ والأصلُ الوَصْلُ ، فأمَّا الحركةُ العارضةُ على التحقيق فلا يُقْلَب الحرف لها كقولك : ﴿ وَلَوَأَنَّهم ﴾[2] في لَوْأَنَّهم ، ﴿ ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بينكم ﴾[3] ، و ﴿ لَتَرَوُنَّها ﴾[4] ، ﴿ فَإِمَّا تَرِينَّ ﴾[5] .

مسألة

إذا تحرَّكتِ الواوُ والياءُ وانكسرَ ما قبلَهما أو انضمّ نحو : عِوَض وسُوَر[6] لم تنقلبا[7] لأنَّ شرطَ انقلابِها[8] قد فُقِدَ وهو انفتاحُ ما قبلَهما لينقلبا ألفاً إذ لا فائدةَ في انقلابِها إلى الياء والواوِ الْمُجَانِسَيْن لحركةِ ما قبلها ، ولأنَّ القلبَ يُفْضي بها[9] إلى مِثْلِها .

---

(١) أورد أبو البقاء هنا كلمات واوية الأصل ويائيته فالباب من ب و ب ، والدار من د و ر ، والناب من ن ي ب ، والعاب من ع ي ب ، والعصا من ع ص و ، والرحى من ر ح ي ، وانظر شرح الملوكي ٢٢٥ .

(٢) في الأصل : لوأنَّهم . وأظن أن أبا البقاء يريد الآية الكريمة ﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم ﴾ [الحجرات : ٥/٤٩] .

(٣) البقرة : ٢٣٧/٢ .

(٤) الآية : ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّها عينَ اليقين ﴾ [سورة التكاثر : ٧/١٠٢] .

(٥) الآية : ﴿ فإمَّا تَرِينَّ من البشر أحداً ﴾ [سورة مريم : ٢٦/١٩] .

(٦) في شرح الملوكي ٢٢٠ : ألا ترى أنَّهم لم يقلبوا ، نحو (عِوَضٍ) و (طِوَلٍ) ونحو (العُيَبة) لخروجها عن لفظ الفعل ، مع أنك لو قلبتَ في (عِوَض) ونحوه ، لصرت إلى الياء ، للكسرة قبلها ، ولو قلبتَ في (العُيبة) لصرت إلى الواو ، للضمَّة قبلها ، وهما لفظ لا تؤمن معه الحركة . وانظر شرح المفصَّل ١٦/١٠ ، ١٩ .

(٧) عبارة (لم تنقلبا) ساقطة من م .

(٨) من هنا ابتدأ سقط في ح .

(٩) انتهى السقط في ح .

مسألة

إنَّما صحَّت الواوُ والياءُ في الغَلَيان والنَّزَوان لوجهين [1] :

أحدهما : أنَّ ذلك يُفْضي إلى حَذْف إحدى الألفين لاجتماعهما فيبقى اللفظُ النزَان والغَلان فيلتَبِسُ بما نونُه أصلٌ كالأمان / والضَّمان وكذلك الصَّمَيان .

والثَّاني : أنَّ هذا البناءَ لا يُشْبه أبنيةَ الفعل ، والتَّغييرُ بابُه الأفعالُ فَمَا لا يُشْبِهُه يَخْرُج على الأصل . وأمَّا الطَّوَفان والْجَوَلان ممَّا عينُه معتلَّةٌ فصحَّت لوجهين :

أحدهما : أنَّ هذا البناءَ قريبٌ من بابِ الغَلَيان والنَّزَوان فحملت الصِّحَّةُ عليه للوجْهَيْنِ المذكورين .

والثَّاني : أنَّ الواوَ لوقُلِبت ألفاً لاشتَبه (فَعَلان) بفاعال فاجْتُنب لذلك .

مسألة

إنَّما صحَّت الواوُ والياءُ في غَزَوا ورَمْيَا لئلا تَنْقَلب ألفاً ، فتُحذَف إحدى الألِفَيْن فيصيرَ كلفظ فِعْل الواحدِ [2] .

---

(١) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٦٦٨/٢ : ونحو من ذلك قولهم : (النَّفَيان) و (الغَلَيان) و (الصَّيان) و (العَدَوان) و (النَّزَوان) و (الكَرَوان) ألا ترى أنهم لوقلبوا الياء والواو هنا ألفين وبعدهما ألف (فَعَلان) لوجب حذف إحداهما ، وأن تقول : (نَفَانٌ) و (غلانٌ) و (صانٌ) و (عدان) و (نزان) و (كران) فيلتبس (فَعَلان) مما اعتلّت لامه بـ (فَعَال) مما لامه نون ، فتُرك ذلك لذلك . وانظر شرح الملوكي ٢٢١ .الصَّيان : مصدر صمى الرجل : وثب وأسرع . والنَّفيان : ما أسالته السحابة من مائها . والعَدَوان : الشديد العدو . والنزوان : مصدر نزا الفحل أي وثب . والكروان : طائر طويل الرجلين أغبر ، نحو الحمامة ، له صوت حسن .

(٢) في سرّ الصناعة ٦٦٧/٢ : ... فهذا حكم الياء والواو ، متى تحركتا وانفتح ماقبلها قلبتا ألفاً إلا أن يضطرّ أمرٌ إلى ترْك قلْبها ، وذلك نحو قولك للاثنين : « قَضَيا ، ورَمَيا ، وخَلَوا ، ودَعَوَا » وإنَّما صحتا هنا ولم تُقلبا ألفاً ، لأنَّهم لوقلبوهما ألفاً ، وبعدها ألف تثنية الضمير لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، فيزول لفظ التثنية ، ويلتبس الاثنان بالواحد . وانظر شرح الملوكي ٢١٩ .

مسألة

إنَّما صحَّت الواوُ في (اجتَوَرُوا) وبابه لأنَّه في حكْم تجاوروا إذ لا فَرْق بينهما في المعنى ولا موجب للقلب في تجاوروا ، فَحُمل اجتوروا عليه . وهكذا حَوِل وعَوِر لأنَّ الأصلَ : احولّ واعورّ ، وهذا لم توجَد فيه علّةُ القلب فكانَ التصحيحُ دليلاً على هذا الأصل[1] .

مسألة

إنَّما صحَّت الواوُ في خَوَنه وحَوَكة لوجهين[2] :

أحدهما : أنَّ تاءَ التأنيث بعَّدَتْه من شبه الفعل فخرجَ على الأصل .

والثَّاني : أنَّ ذلك أُخْرِجَ على الأصل تنبيهاً على أنَّ أصلَ البابِ كلّه التصحيحُ ، وعلى ذلك جاء استحوذَ ووجهه[3] . وقد قالوا : حاكَه وخانَه فأجروه على القياس .

مسألة

إنَّما صحَّتِ الواوُ في الهَوَى والنَّوَى لئلا تُحذَفَ أحدُ الألفين ، فأمَّا صحتها في :

---

(١) في شرح الملوكي ٢١٩ : وما صح من ذلك ، لأنه في معنى ما تجب صحته قولهم : (حَوِل) و (عَوِر) لأنَّه في معنى : احولّ ، واعوَرّ ، وكذلك (صَيِدَ البعير) لأنه في معنى اصيدَّ . وكذلك : اعْتَونوا ، واعْتَوروا ، واهْتَوَشوا ، واجْتَوَروا ، لأنَّه في معنى مالا بدَّ من صحته لسكون ما قبله ، وهو : تعاونوا وتعاوروا وتهاوشوا وتجاوروا . وانظر الخصائص ١٢٤/١ ، والمسائل الحلبيات ٣٤٢ ، والمسائل المشكلة ٥٧٥ ، وكتاب سيبويه ٣٦١/٢ .

(٢) قال ابن جني في الخصائص ١٢٣/١ : ومما ورد شاذّاً عن القياس ومطَّرداً في الاستعمال قولهم : الْحَوَكة والْخَوَنة ، فهذا من الشذوذ عن القياس على ماترى ، وهو في الاستعمال منقادٌ غيرُ متأبّ ، ولا تقول على هذا في جمع قائم : قَوَمة ، ولا في صائم : صَوَمة ، ولو جاء على فَعَلة ما كان إلا معلاً . وقد قالوا على القياس : خانة . وانظر الممتع ٤٦٥ ، وسرّ الصناعة ٦٦٨ .

(٣) ربما كان هنا سقط ، أو تحريف ، وربما كانت العبارة : وعلى ذلك جاء استحوذ وشبهه . والله أعلم .

نَوَويّ فلئلاّ يتوالى إعلالان ، وذلك أنَّ أصل الواو الثانية ياءٌ أُبْدلت ألفاً ، ثم أبدلت واواً . لأجل النَّسب ، ولأنَّها لوأُبْدلتْ ألفاً لصارَ لفظُها (فاعيلا) فيلتبس ، ولأنَّها لوصحَّت قبل النَّسَبِ بقيت على صِحَّتها[1] .

مسألة

إذا سُكِّنت الواوُ والياءُ وانفتحَ ماقبلَها لم تُقْلَبا لزوالِ الْمُوجِب للقلب وهو
ح١٤٩ الحركةُ ، وقد جاء ذلك شاذّاً ، قالوا في / طيّء : طائيّ . وفي الحيرة : حارِيّ[2] . وفي زِبْنِيَة : زَبَانيّ[3] ، لأنَّ الألفَ على كل حالٍ أخفُّ منها . وقد وَقَع في : (زِبْنِية) تغييران : فتحُ الباء وقلبُ الياء . فأمَّا دويَّة فقد قالوا فيها : داويّة[4] . فقال قومٌ : هي لغةٌ . وقيل : أبدلت الواوُ الأولى ألفاً ، وقيل الألفُ زائدةٌ ووزنُها : فاعِيلة ، وفيه بُعْدٌ لأنَّ ذلك من أبنيةِ الأعجمي . وممَّا صحَّت فيه الواوُ : القَوَد والأوَد[5] ، نُبّه بذلك على أصلِ الباب .

---

(١) في شرح الملوكي ٢٢٢ : ومن ذلك قولهم : هويَ ، ونويَ ، وغويَ ، وشويَ ، لم يعلّوا العين ، لاعتلال اللام ، فلم يكونوا ليجمعوا بين إعلالين في كلمة واحدة .
قلت : ويعني أبو البقاء بقوله : « لئلا تحذف أحد الألفين » أننا لوأعْللنا الواو بإبدالها ألفاً لاجتمع ألفان واستحال النطق بهما ، فيقتضي الأمر حذف أحدهما .

(٢) في سرّ الصناعة ٢٣/١ : على أنَّ من العرب مَنْ يقلب في بعض الأحوال الواو والياء الساكنتين ألفين للفتحة قبلها ، وذلك نحو قولهم في الحِيْرة : حاريّ . وفي طيّء : طائيّ . وانظر المسائل الحلبيات ٣٣٥ ، وشرح الملوكي ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٣) زبنية : فِعْلية : سيبويه ٣٤٦/٢ ، وهو واحد الزَّبانية ، والزَّبن : الدفع .

(٤) في سرّ الصناعة ٢٣/١ : وقالوا : أرضٌ داويّة ، منسوبة إلى (الدَّوّ) وأصلها « دَوِّيّة) فقلبت الواو الأولى الساكنة ألفاً لانفتاح ماقبلها ، إلاّ أنَّ ذلك قليل غير مقيس عليه غيره . والدوّ : الفلاة الواسعة . وانظر كلاماً مبسوطاً فيها لأبي علي الفارسي في المسائل الحلبيات ٣٣٨ ، وفي سرّ الصناعة ٦٧٠/٢ ، وانظر شرح الملوكي ٢٢٦ .

(٥) في سرّ الصناعة ٦٦٨/٢ : وربما جاء شيء من ذلك على أصله صحيحاً غير معلّ ليكون دليلاً على الأصول المغيّرة ، وذلك قولهم : الصَّيَد والْحَيَد والْجَيَد والقَوَد والأَوَد والْحَوَكة والْخَوَنة . جمع : حائك =

إبدالُ الألف من الهمزة :

إذا اجتمعت همزتان وسُكِّنت الثانيةُ وانفتحت الأولى أُبْدِلت الثانيةُ ألفاً البتةَ نحو : (آدم) و (آخر)[1] وفي الفعل نحو آمن[2] وآزر[3] . وإنما كانَ كذلك لأنَّ الهمزةَ إذا انفردت ثَقُل النُّطْقُ بها ، فإذا انضمَّ إليها أُخرى تضاعَف الثِّقَلُ ، وإذا تَصاقَبا وسُكِّنت الثانيةُ ازدادت الكُلْفة بالنّطق بهما لا سيّما إذا أراد[4] النطقَ بواحدةٍ بعدَ أخرى . ومن هنا وَجَب الإدغامُ في المثلين . والإدغامُ هنا مستحيلٌ ، والحذفُ يُخلُّ بالكلمة فتعيّن[5] المصيرُ إلى إبدال الثانية ألفاً لانفتاحِ ما قبلها ، ولا يصحّ تَلْيينها لأنَّ الهمزةَ المليَّنةَ في حكم الهمزةِ المحقَّقةِ ، ولا يصحّ إبدالُ الأولى ولا تَلْيينها لتعذُّرِ الابتداء بالألفِ وما يقْرُب منها[6] . وإذا صغّرتَ آدمَ أو جمعته أبدلتَ الألفَ واواً فقلت : أُوَيْدم وأوادِم ، كما تقول

= وخائن .

« الصَّيد : الكبْر . والْجَيَد : طول العنق وحسنه . والْحَيَد : يقال اشتكت الشاة حَيَداً : إذا نشب ولدها فلم يسهل مخرجه . والقَوَد : القصاص . والأوَد : الاعوجاج » . وانظر شرح الملوكي ٢٢٣ ، وانظر الخصائص ٥٢/٣ .

(١) في الأصل أأخر .

(٢) وكذلك أأمن .

(٣) وكذلك أأزره .

(٤) في م : ازداد .

(٥) في ح : فيصير .

(٦) انظر سرّ الصناعة ٦٦٤/٢ وما بعدها و ٥٧٩ .

قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٢٨ : اعلم أن الهمزة حرف مستثقل ، لأنه نبرة في الصدر ، وهو أدْخلُ حروف الحلق ، وإخراجُه كالتهوّع ، فلذلك مال أهل الحجاز ومَنْ وافقهم إلى تخفيفها . فمتى كانت الهمزة ساكنة وأريد تخفيفها أزيلت نبرتها ، فتلين وتستحيل حرفاً لينا . وتدبّرها حركة ما قبلها ، فإن كانت قبلها فتحة انقلبت ألفاً ، وإن كانت قبلها كسرة انقلبت ياء ، وإن كانت قبلها ضمّة انقلبت واواً ، أصلاً كانت الهمزة أو زائدة ، وهذا البدل على ضربين : جائز وواجب ..

وأما البدل الواجب فيكون في الهمزتين تلتقيان : الأولى مفتوحة ، والثانية ساكنة ، فلا بدّ من إبدال الثانية ألفاً نحو : آدم ، وآخَر ، وآزَر ، وآمَنَ . وهذا البدل لازم كراهية اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة . وإذا أبدلت الهمزة على هذا جرت الألف التي هي بدلٌ منها مجرى ما لا أصل له في همزٍ البتة ،

في ضارب : ضُويرب وضَوارب[1] ، ولا يجوزُ تحقيقُ الثَّانية في التصغير والجمع لما ذكرنا من الثّقل وأنَّ حركتها عارضةٌ .

مسألة

إذا سُكِّنت الهمزةُ وانفتحَ ما قبلَها وانفردت جازَ تحقيقُها نحو : رأس وكأس ومأتَم[2] . وجاز إبْدالها ألفاً تخفيفاً إلاَّ أنْ يقعَ ذلكَ في الشّعر مقابلاً لرِدْفٍ ، فإنَّه يلزمُ إبدالُها ألفاً لتستقيمَ الأرداف ، مثلُ أنْ يقعَ في آخر البيت (ناس) وفي آخِرِ آخَرَ (راس) فالإبدال في (رأس) لازمٌ لما ذكرنا . وإنْ وقعَ في آخِرِ بيت : (درهم) في آخِرِ آخَر (مأتم) ، فالجيّدُ تحقيق الهمزةِ . وقال بعضُهم : يجوزُ إبدالُها فيكونُ بيت[3] مؤسَّساً وبيتٌ غيرَ مؤسس في قصيدةٍ واحدة / . م ١٧٠

= ألا ترى أنهم قد قالوا : أوادِم كما قالوا : خَواتِم ، فأجْروا الألف المبدلة من الهمزة بقلبها واواً في الجمع ، مجرى الألف المحضة .

(١) قال في سرّ الصناعة ٥٧٩/٢ : هذه الألف المبدلة التي أبدلت الواو عنها على ثلاثة أضرب : ألف مبدلة من همزة ، وألف مبدلة من واو ، وألف مبدلة من ياء .
الأولى نحو قولك في تصغير (آدم) و (آخر) : (أويدم) و (أويخر) وجمعها : (أوادم) و (أواخر) فالألف في (آدم) و (آخر) أصلها الهمزة ، وكانت أأْدم وأأْخر ، لأنها (أفعل) من الأُدْمة والتأخر ، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استثقلتا ، فأبدلت الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح الأولى قبلها ، فصار (آدم) و (آخر) ثم جرت الألف فيهما مجرى ألف فاعل الزائدة ، فكما قلت في تحقير (ضاربة) وجمعها (ضويربة) و (ضوارب) كذلك قلت : (أويْدم) و (أويْخِر) و (أوادم) و (أواخر) .

(٢) سرّ الصناعة ٦٦٥/٢ ، وفي شرح الملوكي ٢٢٩ ، قال وهو يتحدث عن الإبدال الجائز : فالجائز يكون في الهمزة الواحدة نحو (راس) في (رأس) و (فاس) في (فأس) و (شامل) في (شأمل) . قلبت الهمزة في جميع ذلك ألفاً حين أُريد تخفيفها لسكونها وانفتاح ما قبلها . وأنت مخيَّر بين التحقيق والتخفيف . وبعضهم يبدل من الهمزة المفتوحة إذا انفتح ما قبلها ألفاً أيضاً نحو (سال) في (سأل) و (قرا) في (قرأ) .. وهذا قليل ، من قبيل الضرورة ، من حيث كان إجحافاً بها لتغيّر لفظها ، وإذهاب حركتها ، والوجه أن تُجعل بين بين . وانظر سيبويه ١٦٩/٢ .

(٣) كلمة بيت ساقطة من ح .

مسألة[1]

الألفُ في قولهم : أإدني من فُلانٍ بمعنى : أنْصِفْني ، بدلٌ من الهمزةِ . وفي الهمزة المبْدَلِ منها وجهان :

أحدهما : بدلٌ من عَيْنٍ والأصلُ : أعدني لأنَّهم قالوا ذلك وقالوا أيضاً : استَأْدَيْت أي : استَعْدَيت من العَدْوَى .

والثاني : هي بَدَلٌ من الهمزةِ ثُمَّ فيها وجهان :

أحدهما : هي أصلٌ من الأداة ، وهو ما يُسْتَعان به على العمل .

والآخر : هي بَدَلٌ من الياء في (يدٍ) لأنَّهم يقولون : يَدَي وأدْيٌ ، وهذه الهمزة بدلٌ من الياء ، والمعنى : كن أيداً عليه .

وقال المبرِّد : هي من الأيد والأد وهو القوّة . وهذا لا يصحُّ إلاَّ أنْ يُدَّعى فيه القلب ، وهو تحويل الياء إلى مابعد الدال . فأمَّا من غيرِ قَلْبٍ فلا يجوزُ لوجهين :

أحدهما : أنَّه لوأرادَ ذلك لقالَ : أأيدني كما يقول : أطْيبني فتصَحَّحُ الياءُ .

والثاني : أنَّ الدال مكسورة فدلَّ على أنَّ لامَها معتلَّةٌ ولامُ الأيْد صحيحة .

إبدالُ الألف من التَّنْوين والنُّون[2] :

---

(١) انظر تعليقات وافية على هذه المسألة في حواشينا على ص ١٧٧ .

(٢) انظر سرّ الصناعة ٦٧٥/٢ ، وشرح الملوكي ٢٣٢ .
وذكر ابن جني ثلاثة مواضع لإبدال الألف عن النون :
١ ـ في الوقف بدلاً من التنوين اللاحق علماً للصَّرف كقولك : رأيت زيداً ، وكلمت جعفراً .
٢ ـ إبدالها من نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ماقبلها ووقفت عليها كقوله تعالى : ﴿ لنفسعاً بالناصية ﴾ إذا وقفت قلت : (لنسفعا ﴾ [العلق : ١٥/٩٦] .
٣ ـ إبدال الألف من نون إذن ، وذلك أيضاً في الوقف ، تقول : أنا أزورك إذا ، تريد : إذن .
وانظر شرح المفصَّل ٨٨/٩ ، ٩٠ و ٢٠/١٠ ، ٢١ .

قد أُبدلتِ الألفُ من التنوين في النَّصْبِ نحو : رأيتُ زَيْداً . والوجهُ في ذلك أنَّ التَّنْوين والنونَ غنّةٌ تُشْبه الواوَ ، فكأنَّ الواوَ وقعت بعدَ فتحةٍ فأُبْدلت ألفاً . وقُصِدَ بذلك الفَرْقُ بين النَّصْب وبينَ أخَويه ، وخَفَّ ذلكَ على ألْسِنَتِهم ودَلُّوا به على العِنايةِ بالتَّنْوين والإعْراب . وقد أُبدلت من النونِ الخفيفةِ في التوكيد نحو : (اضرِبَا) في الوقف لأنَّها أَشْبَهت التنوينَ في سُكُونِها وزِيادتِها وانفتاحِ ماقبلَها واختصاصِها بالأفعال ، كما أنَّ تلك مختصَّةٌ بالأسماء .

وأُبْدِلت أيضاً من نون (إذَن) الناصبةِ للفعل ، تشبيهاً بالتنوين والنُّون الخفيفة ، وجوازِ الوقْفِ عليها ، وسواءٌ عَمِلت أو ألغيت . وقال الفرّاء : إذا أُعملت لم تُبْدَلْ لئلا نلتبسَ بإذا الزَّمانية ؛ وإنْ أُلغيت جازَ إبدالُها لأنَّها [1] في ذلك / الموضعِ لا تلتبسُ ح١٥٠
بالزَّمانية .

إبدال الياء[2]

قد أُبدِلت من حروفٍ كثيرة[3] منها مَقِيسٌ ومنها شاذٌّ ونحن نذكرها مُرَتَّبةً .

فصل

في إبدالها من الهمزة :

---

(١) كلمة (لأنها) ساقطة من ح .

(٢) انظر سرّ الصناعة ٧٣١/٢ ، وشرح المفصّل ٢١/١٠ ، وشرح الملوكي ٢٣٩ .

(٣) قال ابن جني في التصريف الملوكي : إبدال الياء : أبدلت الياء من حروف كثيرة ، قد استقصيتها ، ومقدارها نحو من عشرين حرفاً في كتابي الموسوم بـ (سرّ الصناعة في الإعراب) ، عن شرح الملوكي ٢٣٩ ، وفي سرّ الصناعة ٧٣١ : قد أبدلت الياء من الألف والواو والهمزة والهاء والسين والباء والراء ، والنون ، واللام ، والصاد ، والضاد ، والميم ، والدال ، والعين ، والكاف ، والتاء ، والثاء ، والجيم .

إذا سُكِّنت الهمزةُ[1] وانكَسَرَ ما قبلَها جازَ إبْدالُها ياءً ولم يلزمْ نحو : ذِيب . ووَجْهُ ذلك أنَّ الهمزةَ مستثقَلَةٌ ، ويَزْدادُ ثِقَلُها بانكسارِ ما قبلَها وهي من حروفِ البَدَلِ فأُبْدِل منها ما هو مُجَانِسٌ لِمَا قبلَها وهو اليـاء[2] . وتَخْفيفُهـا كإبْـدالِها ههنـا وهو جعلُهـا يـاءً خالصة كما كانَ ذلك في (آدم) . ومن ذلك : جاءٍ . الأصلُ فيه : جايئ[3] . فـأبـدلت

---

(١) هذه الجملة ساقطة من ح .

(٢) في سرّ الصناعة ٧٣٨/٢ : اعلم أنَّ كل همزة سكنت وانكسر ما قبلها وأردت تخفيفها قلبتها ياءً خالصة ، تقول في (ذئب) : (ذيب) ، وفي (بئر) : (بِيْر) ، وفي (مِئْرة) : (ميرة) . وكذلك إذا انفتحت وانكسر ما قبلها ، تقول في (مِئَر) : (مِيَر) ، وفي (يريد أن يُقرئك) : (يريد أن يُقْريك) ، وفي (بئار) : (بيار) .. وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ياء (فعيل) ونحوه مما زيدت فيه لمدٍّ ، أو بعد ياء التحقير ، فتخفيفها أن تخلصها ياء ، وذلك قولك في (خطيئة) : (خطيّة) ، وفي (نبيء) : (نبيّ) ، وفي (أفيئس) ـ تصغير أفؤس ـ : (أُفَيّس) ، وفي تخفيف (أرَيْئس) تحقير (أرؤس) : (أُرَيِّس) . وانظر شرح الملوكي ٢٤٥ .

(٣) قال سيبويه ١٦٨/٢ : واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدّ من بدل الآخرة ولا تخفف ، لأنها إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرفَ ، وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كلّ واحدةٍ منهما قد تجري في الكلام ، ولا تلزق بهمزتها همزة ، فلمّا كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل فأبدلوا من إحداهما ، ولم يجعلوهما في الاسم الواحد والكلمة الواحدة بمنزلتهما في كلمتين ، فمن ذلك قولك في فاعل من جئت : جايئ ، أبدلت مكانها الياء لأن ما قبلها مكسور ، فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خففت .

وفي الممتع ٥٠٩/٢ : ... من ذلك اسم الفاعل في نحو (جاء) فإنه يخالف اسم الفاعل من (قام) وأمثاله في أنك إذا أبدلت من العين همزةً كما فعلت ذلك في (قائم) وأمثاله اجتمع لك همزتان ـ الهمزة التي هي لام والهمزة المبدلة من العين ـ فتبدل من الهمزة الثانية ياءً لانكسار ما قبلها . هذا مذهب سيبويه . ومذهب الخليل أنهم قلبوا اللام في موضع العين فلم تَلْتق همزتان .

فإن قيل : وما الذي حمل الخليل على ادّعاء القلب ؟ فالجواب أنَّ الذي حمله على ذلك كثرة العمل الذي في مذهب سيبويه ، ألا ترى أن جائياً في مذهب سيبويه أصله : (جايئٌ) ثم (جائيٌ) ثم (جائي) ثم (جاءٍ) . وفي مذهب الخليل أصله : (جايئٌ) فقلب فصار (جائي) ثم (جاءٍ) فمذهب سيبويه فيه زيادة عمل على مذهب الخليل . فلذلك تكلَّف القلْبَ إذ كانوا يقلبون فيما لا يؤدي فيه عدم القلب إلى اجتماع همزتين نحو قولهم : شاكٍ ولاثٍ ، والأصل فيهما : شائك ولائث .

وكلا المذهبين عند سيبويه حسنٌ ، ورجَّح الفارسيّ مذهب الخليل على المذهب الأول بأنه يلزم في =

الهمزةُ لِما ذكرنا ، واختلفوا في كيفية ذلك فقال الخليل : تُقدَّمُ الهمزةُ التي هي لامٌ على الْمُبْدَل من العين فتصيرُ على وزن فَالع ، ثم تصير الأخيرةُ ياءً . وإنَّما قالَ ذلك لأنَّها ياءٌ في الأصل وقعتْ بعدَ الألف فَصُيِّرتْ همزةً ، فإذا وقعتْ طَرَفاً لم تُغيَّر لعدمِ الْمُغيِّر . ولو لم تُغيَّر لاجتمعَ همزتان ، وإذا أُخِّرَت لم تَجْتَمِعا . ثم يلزمُ من عدم النَّقْلِ توالي إعْلالَيْن وهو إبْدال العينِ هَمْزَةً ، وإبدالُ اللامِ ياءً ، وإذا نُقِلَ لم يَلْزَم ذلك .

وقال غيرُه : تُبْدَلُ اللاَّمُ ياءً من غيرِ نَقْلٍ لأنَّه يلزمُ من النَّقْلِ تأخيرُ حَرْفٍ عن موضعِه وردِّه إلى أصله وذلك إعلالان أيضاً . وإقرارُ الكلمة على نَظْمِها أوْلى وعلى هذا الخلافِ يترتبُ جمع جائي وجائية وقد أُبْدِلت الياءُ من الهمزةِ في (إيمان) و (إيلاف) لسكونها وانكسار ما قبلها[1] .

إبدالُ الياء من الألف :

إذا وقعتِ الألفُ في مَوْضعٍ ينكسرُ ما قبلها قُلبتْ ياءً لاستحالة بقائِها بعدَ

= مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة ، وهما قلب العين همزة وقلب الهمزة التي هي لام ياءً . وتوالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة لا يوجد في كلام العرب إلا نادراً في ضرورة الشعر .

قال ابن عصفور : وهذا الترجيح حسنٌ ، إلا أنَّ السماع يشهد للمذهب الأوَّل ، وذلك أنَّ من العرب مَنْ يقول : (شاكٍ) و (لاثٍ) كما تقدَّم . فيقلبُ . والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف ، وكلهم يقول : (شائك) و (لائث) . فلما وجدنا العرب كلّها تقول : (جاءٍ) ، ولا تحذف علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله إذ ليس من لغتهم القلب ، ومن لغتهم البقاء على الأصل . وأما في لغة القالبين في (شاكٍ) و (لاثٍ) فيحتمل أن يكون مقلوباً ويحتمل أن يكون باقياً على أصله . فقد حصل إذن ما ذهب إليه سيبويه سماعاً . وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به فهو محتمل .

وشرح الشافية ١٢٤/٣ ، والمنصف أيضاً ٥٤/٢ ، وسرّ الصناعة ٧٤٠/٢ .

(١) قال في سر الصناعة ٧٣٨/٢ : ومتى اجتمعت همزتان وانكسرت الأولى منهما قلبت الثانية ياءً البتة ، وكان البدل لازماً ، وذلك قولك : إيْمان ، وإيْلاف ، وإيْناس ، وأصله : إئْمان ، وإئْلاف ، وإئْناس ، فقلبت الثانية ياءً البتة لانكسار ما قبلها ، ولم يجز التحقيق لاجتماع الهمزتين .

وانظر الممتع ٣٧٩/١ .

الكسرةِ ، فقلبتْ إلى ما يُجانِسُ الكسرةَ نحو : قِرْطاس وقَراطِيس[1] . فإنْ وقعت قبلها الياءُ السَّاكنةُ قُلبتْ أيضاً نحو تَصْغِير (حِمار) تقول فيه : (حُمَيِّر) ، وههنا قد أُبْدِلت الألفُ ياءً ، وحُرِّكت الياءُ لسُكُونِها وسكونِ ياء التصغير قبلها .

فصل

وقد أُبْدِلت الباءُ ياءً إذا تكررت[2] نحو : لبَّبَ ، تقول : لبيتُ ، فالياء بَدَلُ الباء الثَّالثة . وإنَّما فَعَلوا ذلك كراهيةً لاجتِماعِ الأمثالِ .

فأمَّا (لبيكَ)[3] ففيه قولان :

أحدهما : هوَ من هذا البابِ وأصلُه من ألبّ بالمكانِ إذا / أقام به .

والثاني : تثنيةُ لبّ .

---

(١) انظر سرّ الصناعة ٧٣١/٢ ، وشرح الملوكي ٢٣٩ .

(٢) عبارة (إذا تكررت) ساقطة من م .

(٣) قال في سرّ الصناعة ٧٧٤/٢ : وقال بعضهم في لبّيت بالحجّ : إنَّما هو لبّبتُ : فعَّلْتُ من قولهم : ألبّ بالمكان أي أقام به ، قرأت على أبي عليّ للمضرّب بن كعب :

فقلتُ لها : فِيئي إليك فإنني حرامٌ ، وإني بعد ذاكِ لَبِيبُ

أي : ملبّ بالحج . قال ابن السكيت : « وقوله : بعد ذاك ، أي : مع ذاك » ، فأمَّا حقيقةُ (لبيتُ) عند أهل الصنعة فليس أصل يائه باء ، وإنما الياء في (لبّيت) هي الياء في قولهم (لبيك وسعديك) اشتقوا من الصوت فعلاً ، فجمعوه من حروفه ، كما قالوا من (سبحان الله) : (سبحلت) .. وكذلك أيضاً اشتقُّوا (لبيتُ) من لفظ (لبيك) فجاؤوا في (لبيت) بالياء التي هي للتثنية في (لبّيك) وهذا على قول سيبويه ١٧٥/١ ، ١٧٦ .

فأمَّا يونس فزعم أنَّ (لبيك) اسم مفرد ، وأصله عنده (لَبَبٌ) ووزنه (فَعْلَلٌ) ولا يجوز أن تحمله على (فَعَّل) لقلَّة (فعَّل) في الكلام وكثرة (فَعْلَلَ) ، فقلبت الباء التي هي اللام الثانية من (لبّب) ياءً هرباً من التضعيف ، فصار (لَبَّيْ) ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت (لبّى) ثم إنها لَمَّا وصلت بالكاف في (لبّيك) وبالهاء في (لبّيه) قلبت الألف ياء .

وانظر تتمة المبحث في سرّ الصناعة ٧٤٦/٢ ، ٧٤٧ ، وانظر شرح المفصَّل ١١٨/١ ، ١١٩ ، وشرح الملوكي ٢٤٧ .

والأوّلُ أقْوى[1] ، والدليلُ على ذلك قولُهم في الفعل من لبّى : تَلْبيةً . وقد تُبْدَلُ الباءُ وإنْ لم تتكَرَّر ثلاثاً نحو : تَلْبِيةً وأصلُها : تَلْبِبَةً ، وكذلك جميعُ حُروفِ المعجم إذا تكرَّرت في نحوِ ما ذكرنا نحو : شدّدت وشدّيت ، وتقضض البازي وتقضّي البازِي ، وتظنّنت وتظنّيت . فأمّا قَصّيت أظْفَاري[2] ففيه وَجْهان :

أحدهما[3] : الياءُ بَدَلٌ من الصّاد على ما ذكرنا .

والثّاني : أصلُها واو والمعنى : تتَّبعتُ أقصاها ، وهذا[4] كما تقول : تقصّيت الكلامَ ، إذا استقصيتَ أقسامَه . وأمّا قولهم : تسرّيتُ في النِّكاحِ ففيه وجهان :

أحدهما : هو مِنْ هذا الباب وهو مأخوذٌ من السِّرِّ وهو النِّكاحُ ، يقال للذّكَر : سرّ .

---

(١) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٧٤٧/٢ : ... والقولُ بعدُ قول سيبويه ، فقول مَنْ قال : إن لبّيتُ بالحجّ من قولنا : (ألبّ بالمكان) إلى قول يونس أقربُ منه إلى قول سيبويه ، ألا ترى أنّ الياء في (لبّيك) عند يونس إنما هي بدلٌ من الألف المبدلة من الياء المبدلة من الباء الثالثة في (لبَّبَ) على تقدير قول يونس ، وهذا كلّه منتزَعٌ من قول سيبويه والخليل : إنّ لبّيك من قولهم ألبّ بالمكان ، إلاّ أنهما لم يزعما أن الياء في (لبّيك) بدل من باء ، وإنما الياء عندهم على التثنية ، وإنّ وزن (لبّيك) على قولهما (فعْليك) كما أن (سَعْديك) كذلك لامحالة ، ووزنه عند يونس (فَعْلَلْك) والياء فيه بدلٌ من اللام الثانية .

(٢) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٧٥٩/٢ : أخبرنا أبو عليّ بإسناده عن يعقوب ، قال : قال اللحياني : قصّيت أظفاري في معنى قصصتها ، فهذا مثل (تظنيتُ) أبدلت الصاد الثالثة ياء كراهية للتضعيف . وقد يجوز عندي أن يكون (قصّيت) : فعّلت من أقاصي الشيء لأنّ أقاصيه أطرافه ، والمأخوذ من الأظفار إنما هو أطرافها وأقاصيها ، فلا يكون في هنا بدل .
انظر الإبدال لابن السكيت ١٣٥ ، وإصلاح المنطق ٣٠٢ ، والممتع ٣٧٤/١ ، وشرح الشافية ٢١٠/٣ ، وشرح الملوكي ٢٥٠ .

(٣) من هنا بدأ سقط في ح .

(٤) انتهى السقْط .

والثَّاني : هي تفعَّلتُ ، من سراة الشيء أي : خياره . وكلّ هذه الأشياء لا يلزمُ فيها البدَلُ بل هو جائزٌ[1] .

فصل

وقد أُبْدِلت الباءُ ياءً وإنْ لم تتكرر البتةَ في الشِّعْر شاذّاً كقول الشَّاعر : [من البسيط]

٢٠١ـ لَهَا أشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُه مِنَ الثَّعَالي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيها[2]

---

(١) في سرّ الصناعة ٧٥٥/٢ : فأمَّا قولهم : (تسرّيت) فيكون أيضاً من باب إبدال الياء من الراء ، وأصلها على هذا (تسرّرت) لأنها من (السُّرِّيّة) و (السُّرِّيّة) : فُعْليّة من السرّ ، وذلك أنَّ صاحبها أبداً ما يخفيها ويُسرّ أمرها عن حرمته وصاحبة منزله . ومَنْ كانت (سُرِّيّة) عنده (فُعَيلة) مثل (مُرِّيقة) و (عُلَيّة) فاشتقاقها عنده من سراة الشيء وهو أعلاه وأوّله . ودفع أبو الحسن هذا القول ، وقال : إن الموضع الذي تؤتى منه المرأة ليس أعلاها ولا سراتَها . والقول كما قال . والذي ذهب إليه أبو الحسن فيها هو أنّها (فُعْليّة) من السرور لأن صاحبها يُسرّ بها .
ولو قال قائل : إنها (فُعَيلة) من سريت ، أي : سرت ليلاً ، لأنَّ في ذلك ضرباً من الإخفاء والستر ، لكان قولاً ، ولكنّ حملها على أنها (فعْليّة) أوجه لأمرين : أحدهما : أنَّ (فُعْلِيّة) أكثر في الكلام من (فُعَيلة) . والآخر : أن معنى السرّ ههنا والسرور أظهر من معنى السَّراة والسُّرى . وإذا كانت (سُرّية) من (السّراة) فأصلها (سُرّيوة) لأنَّ السراة من الواو لقول الفرزدق :

وأصبح مبيضُّ الصقيع كأنّه على سَرَوات البيت قُطْنٌ منَدّفُ

فلَمَّا اجتمعت الياء والواو ، وسبقت الياء بالسكون ، قلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء فصارت (سُرّية) . وانظر شرح الملوكي ٢٥٠ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ٣٤٤/١ لرجل من بني يشكر . أراد : الثعالب والأرانب ، فلم يمكنه أن يقف على الباء ، فأبدل منها حرفاً يمكن أن يقفه في موضع الجرّ ، وهو الياء . وليس ذلك أنه حذف من الكلمة شيئاً ثم عوض منه الياء .
انظر سرّ الصناعة ٧٤٢/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٦٠/١ ، وتهذيب الألفاظ ٦٠٦ ، وجمهرة اللغة ١٣/٢ ، وإبدال أبي الطيب ٩٠/١ ، ٢٨٥ ، ١٠٥/٢ ، وضرائر الشعر ٢٢٦ ، ومجالس ثعلب ١٩٠ ، وشرح المفصّل ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، والممتع ٣٦٩ ، وشرح الملوكي ٢٥٤ ، وشرح شواهد الشافية ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، واللسان : شرر ، تمر ، رنب ، وخز ، ونسب البيت للنمر بن تولب اليشكري . =

يريدُ الثعالب والأرانب . وقالوا : ديباجٌ والأصل : دِبّاج[1] في قول مَنْ جَمَعَهُ على دَبابيج . وقد قالوا : دَيَابيج أيضاً . فعلى هذا لا إبْدالَ . وكذلك أبدلُوا السينَ ياءً في : (خَامِس) و (سَادِس) ، فقالوا : خَامي وسَادِي ، وهو شاذٌ وموضعه الشعر[2] .

فصل

في إبدالِ اليـاء من الرّاء قالوا : قِيراط ، والأصلُ : قِرّاط لقولهم : قَرارِيط وقُرَيْرِيط[3] ، والوجْهُ فيه ما تقدَّمَ من تَجَافي التَّكْرير ، ويزيدُه هنا حُسْناً أنَّ في الرَّاء

= والبيت في وصف عقاب . الأشاريز : قطع اللحم تجفف للادخار . وتتّره : تجففه . والوخز : قطع من اللحم .

(١) سيبويه ١١٤/٢ ، ١٢٧ ، وسرّ الصناعة ٧٤٣/٢ ، وفيه : « وقالوا ديباج ودبابيج فدلّ قولهم : (دبابيج) بالباء على أنّ أصله : دِبّاج ، وإنّما أبدل الباء استثقالاً للتضعيف » ، والديباج فارسيّ معرّب . وانظر شرح الملوكي ٢٤٦ .

(٢) قال أبو الطيب اللغوي في الإبدال ٢١٧/٢ : ومما أبدلوا فيه السينَ ياءً ما أنشده أبو حاتم :

إذا مـا عُـدَّ أربعـةٌ فسـالٌ ... فَزَوْجُـكِ خـامسٌ وحَمُـوكِ سـادِي

أي : وحموك سادس .

وأنشد الفرّاء :

قرينـةُ شيطـانٍ أذاعتْ بِخَمْسَـةٍ ... وتجعلني إن لم يَـقِ الله سـاديـا

أراد : سادساً . ومن ذلك قول الآخر :

مضت ثـلاثـةُ أعْـوامٍ لمسْكنهـا ... وعـامٌ حَلّت وهـذا المقبـل الخـامي

يريد : الخامس ..

وانظر سرّ الصناعة ٧٤١/٢ ، وشرح الملوكي ٢٥٥ ، والممتع ٣٦٨ .

(٣) سيبويه ١١/٢ ، ٣٧٣ ، وانظر بحثاً مفصّلاً في ذلك في سرّ الصناعة ٧٤٨/٢ وما بعدها ، قال في شرح الملوكي ٢٤٩ مختصراً كلام ابن جني :

وقالوا : (قيراط) وأصله : (قِرّاط) لقولهم في تكسيره : قراريط . وقد ذهب بعضهم إلى أنّ (شيراز) أصلها (شِرّاز) ، وأنّ الياء بدل من الراء لقولهم في تكسيره : شراريز . ومَنْ قال : شواريز ، فالياء عنده بدلٌ من الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأصلها : (شِوْراز) على زنة (فِوْعال) ولا يضير عدم النظير مع قيام الدليل .

وانظر الممتع ٢٨٩ ، ٣٧٠ .

في نفسِها ضَرْباً من التكرير ، فإذا كانت مُشَدَّدةً صارتْ في حكم أربعِ ياءات فازدَادَتْ ثِقَلاً ففرَّ منه إلى ما هو أخفُّ .

فصل

في إبدالِ الياءِ من النون قالوا : دينار ، والأصل : دِنَّار ، لقولهم : دَنَانِير ودُنَيْنِير ، وشيء[1] مُدَنَّرٌ : مَنْقُوشٌ على شَكْلِ الدّينار[2] ، والوجهُ فيه ما تقدَّم / ، ح ١٥١ ويؤكّدُه أنَّ النُّونَ تشبه الواوَ في غُنَّتها وتُثقّل بالتَّشْديد فيزدادُ ثِقَلُها ، فإذا انكسَر ما قبلَها حُوِّلت إلى الياء[3] .

مسألة

قد أُبدِلت الياءُ من الواو إذا سُكِّنت وانكَسَر ما قبلها نحو : مِيزان ومِيعاد[4] . والعلّةُ في ذلك أنَّ الواوَ من جنْسِ الضَّمّةِ ، فإذا سُكِّنت ضَعُفَتْ قليلاً والكسرةُ قبلها من جنْسِ الياء ، وتخليصُ الواوِ السَّاكنةِ بعد الكسرة ثقيلٌ جدّاً ، فجذبَتْها الكسرةُ إلى جنْسها وكانَ ذلك أخفَّ على اللِّسان ، وهكذا إنْ وقعتْ عَيْناً نحو : رِيح وَقِيل وَعِيد ، لأنَّ الأصلَ في الرِّيح الواو لأنَّها من الرَّوْح وهو السَّعَة ومنه : رَاح يَرُوح رَوَاحاً إذا ذَهَب وجَمْعُها أرْوَاح . وقد حُكي فيها شاذّاً : أرْيَاح وهو كالغلط[5] . فأمَّا رِياح فعلى

---

(١) في ح : وهو مدنّر .

(٢) في ح : على شكل الدينار .

(٣) دينار : سيبويه ١٢٧/٢ ، ٣١٣ ، ٣٤٢ ، وسرّ الصناعة ٧٥٧/٢ ، وشرح الملوكي ٢٥٢ .

(٤) في سرّ الصناعة ٧٣٢/٢ : كل واوٍ سكنت غير مدغمة ، وانكسر ما قبلها قُلبت ياء ، وذلك نحو : (ميقات) و (ميزان) و (ميعاد) أصل ذلك (مِوْقات) و (مِوْزان) و (مِوْعاد) فلمّا سكّنت الواو غير مدغمة ، وانكسر ما قبلها قلبت ياءً . فإن تحركت الواو ، أو زالت الكسرة من قبلها ، صحّت ، وذلك نحو : (مُويزين) و (موازين) و (مويقيت) و (مواقيت) .

(٥) قال ابن جنّي في الخصائص ٣٥٦/١ : ونَحْوٌ من ذلك ما يُحكى عن عُمارة بن عَقيل من أنّه قال في جمع ريح : أرياح ، حتى نبّه عليه فعاد إلى أرواح ، وكأنّ أرياحاً أسهل قليلاً ، لأنه قد جاء عنهم قوله :

وعليّ من سَدَف العشيّ رَيَاح =

القِياس ، وهو من بابِ : حَوْض وحِياض ، وذلك مما أُبدِلت اليـاءُ فيـه من الواوِ بخمسِ شرائط :

أحدها : أن تكونَ الواوُ ساكنةً في الواحد .

والثَّاني : أنْ تقعَ في جمعٍ .

والثَّالثُ : أن تقعَ بعدَها الألفُ .

والرَّابعُ : أنْ يكونَ لامُ الكلمة صحيحاً .

والخامسُ : أنْ يَنْكَسِرَ فاءُ الكلمة .

وإنَّما شرطوا ذلك لمعـانٍ تَقْتَضيـه[1] . أمَّـا الكَسْرَةُ فَلبُعْـدِهـا من الواو وقُرْبِهـا من الياء . وأمَّا سكونُ الواوِ في الأصلِ فَلبَيان ضَعْفِها ، وأمَّـا اشتراطُ الْجَمْعِ فلئلاّ يجتمعَ ثِقَلُ الواو مع ثِقَلِ الْجَمْع ، وأمَّا اشتراطُ تعقّبِ الألف إيَّاها فَلأنَّ الألفَ أقربُ إلى الياء منهـا إلى الواو . وأَمَّـا صِحَّـةُ اللاّمِ فَلئلاّ يكثرَ الإعلالُ ؛ وعلى هـذا صحّت في (عَـوَان) لأنَّـه واحدٌ ولم تَنْكَسِر الفاءُ ، وكذلك[2] صَوْغ . وصحّت في الجمعِ المعتلِّ اللامِ نحو : رِواء جمع راوٍ من الماء[3] .

مسألة

الأصلُ في (عِيـد) الواو[4] ، لأنَّـه من عَـاد يعودُ عَوْداً ، فـأُبـدلت الواوُ يـاءً لِمَـا

= وانظر شرح الملوكي ٢٤٣ ، وشرح المفصّل ٤٤/٥ ، والممتع ٢٣٦ .

(١) انظر هذه الشروط في سرّ الصناعة ٧٣٣/٢ .

(٢) في م : ومن هذا .

(٣) عبارة (من الماء) ساقطة من ح ، وفي سرّ الصناعة ٧٣٤ : رواء جمع ريّان .

(٤) جـاء في الممتع ٢٣٦/١ : عيـد وأعيـاد : ألا ترى أن عيـداً من (عـاد يعود) وأن الأصل فيـه (عِـوْدٌ) فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار مـا قبلهـا فقيل : (عِيـد) وكان ينبغي إذا جمعنـا أن نقول في جمعـه (أعواد) بالواو ، لزوال الموجب لقلب الواو ياءً ، كما قالوا في جمع (رِيح) : (أرواح) بالواو ، لزوال موجب قلبها ياءً في (ريح) وهو سكونها وانكسار ما قبلها . قال : =

ذكَرْنا من قبلُ . فإنْ قِيلَ : فقدْ قالوا في الجمع : أعْيَاد ، لا غير فأعلّوا على خلاف
م١٧٢ (أرْواح) قيل : جَعَلوا البدل / لازماً نفياً للّبْس لأنَّهم لوقالوا : أعْوَاد لالتبسَ بجمع عُود ، وكذلك قالوا في التصغير : عُيَيْد ، وفي تصغير عُود : عُويد ، للفَرْقِ . ولم يوجَد مثلُ ذلك في رِيح .

مسألة

إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسُبقت الأولى بالسّكون أُبْدِلت ياءً وأُدغم الأول[1] في الثاني[2] نحو : شَوَيتُ شَيّاً ، وطويتُ طيّاً . والعلّة في ذلك أنَّ الياءَ أخَفُّ من الواو ، وتخليصُ الواوِ ساكنةً عن الياء مُسْتَثْقَلٌ ، فأُبدلت الواوُ ياءً طلباً للتخفيف . ولَمَّا اجتَمعا وتماثَلا أُدْغِم الأوَّلُ في الثّاني فحصَّلَ بذلك ضربٌ من التَّخفيف أيضاً .

مسألة

قد أُبدلتِ الواوُ ياءً في (أفْعِل) مما لامُه واوٌ نحو : دَلْوٌ وأدْلٍ ، وجَرْو وأجْرٍ[3] .

= « تلفّه الأرواح والسُّبيّ »

إلا أنهم لَمّا أبدلوا الواو ياءً في (عِيد) أجروا هذه الياء مُجْرى الأصليّة .

(١) في م : الأولى . وسقط من ح .

(٢) قال ابن جني في التصريف الملوكي : متى اجتمعت الواو والياء ، وقد سبقت الأولى بالسكون ـ ايّتهما كانت ـ قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء . من ذلك قولهم : « سيِّد ، وميِّت ، وجيِّد ، وهيِّن .. » ، شرح الملوكي ٤٦١ ، وفيه ص ٤٦٦ كلام لشارحه قال : فأمّا : طويته طيّاً ولويته لَيّاً ، وشويته شَيّاً ، فقلبت الواو ياءً لما ذكرناه ، وأدغمت الياء في الياء . ففي (طويته طيّاً) و (شويته شيّاً) قلبتَ الأوّلَ إلى لفظ الثاني ، على جادّة الإدغام وغالبه . وفي (سيِّد وميِّت) قلبت الثاني إلى لفظ الأول .

(٣) قال ابن جني في الخصائص ٤٧٠/٢ باب في ملاطفة الصنعة : وذلك أن ترى العرب قد غيَّرت شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة ، فيجب حينئذٍ أن تتأتى لذلك وتلاطفَه ، لا أن تخبطه وتتعسَّفه ، وذلك كقولنا في قولهم في تكسير جرو ودلو : أجرٍ وأدلٍ ، إن أصله : أجْرُوٌ ، وأدْلُوٌ ، فقلبوا الواو ياء . وهو ـ لعمري ـ كذلك ، إلا أنّه يجب عليك أن تلاين الصنعة ، ولا تعازّها ، فتقول : إنهم أبدلوا من ضمة العين كسرة ، فصار تقديره : أجْرِوٌ وأدْلِوٌ . فلَمّا انكسر ما قبل الواو ـ وهي لام ـ قلبت ياء فصارت =

والعلّةُ فيه أنْ خروجَه على الأصل مُسْتَثْقَل لاجتماعِ الضمّةِ والواو وكونِها طرفاً . وطريقُ الإبدال أنْ أبدلوا من الضمّةِ كسرةً ، فوقعت الواوُ بعدَ الكَسْرَة فجذبتَها إلى جِنْسِها وهو الياء . ومما جاءَ من المصادرِ من ذلك : عُتَيّ ، والأصل : عُتوّ . فأبدلوا من الضمّةِ كسرةً فانقلبتِ الواوُ ياءً لسُكُونِها وانكسارِ ما قبلَها ، ثمَّ وقعتِ الواوُ الثانيةُ بعدَ ياءٍ وكسرةٍ فأُبْدِلت ياءً وأدْغمت الأولى فيها . ومن العربِ من يَكْسِر العينَ إتْباعاً[1] . وأما (بُكيّ) فجمعُ (باكٍ) والأصلُ : بكُوْي ، فأبدلَ من الضمّة كسرةً ومن الواو ياءً ، ثم عمِل في ذلك ما تقدَّم .

مسألة

الأصلُ في ياءِ غَازٍ وغَازِيَةٍ ومَحْنِيةٍ الواوُ[1] . وإنَّما أُبْدِلت وإنْ كانت متحركةً لثلاثةِ أوجهٍ :

= أجْري وأدْلي ، وإنما وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب من قِبل أنك لما كرهتَ الواو هنا لِما تتعرض له من الكسرة والياء في أدْلُويَ ، وأدْلُويّ لو سمّيت رجلاً بأدلُو ثم أضفت إليه ، فلمّا ثقل ذلك بدؤوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييراً عَبْطاً وارتجالاً ، فلمّا صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياءً تطرّقاً صناعياً . ولو بدأت فقلبت الواو ياءً بغير آلة القلب من الكسرة قبلها لكنت قد استكرهت الحرف على نفسه تهالكاً وتعجرفاً ، لا رفقاً وتلطفاً . ولما فعلت ذلك في الضمّة كان أسهل منه في الواو والحرف ، لأن ابتذالك الضعيف أقربُ مأخذاً من إنحائك على القويّ .

وانظر سر الصناعة ٦١٦ ، ٦١٩ ، ٨٠٣ . وسيبويه ١٧٦/٢ و٣٨١ .

(١) سرّ الصناعة ٧٣٤/٢ ، وفيه : فأمّا (غازية) و (مَحْنية) فأصلها (غازوة) و (مَحْنوة) ، وإنما قُلبت الواو وإن كانت متحركة من قِبل أنها وقعت لاماً ، فضعفت ، فقلبت ، ولم تجر مجرى العين في الصحة للحركة نحو (عِوَض) و (حِوَل) و (طِوَل) . وقال سيبويه ٣٨٣/٢ : وإذا كانت الكسرة قبل الواو ، ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازماً أو غير لازم ، فهي مبدلة مكانها الياء ، لأنهم قد قلبوا الواو في المعتلّ الأقوى ياءً وهي متحركة لما قبلها من الكسر ، وذلك نحو : القيام والثّيرة والسّياط . فلما كان هذا في هذا النحو ، ألزموا الأضعف الذي يكون ثالثاً الياء ، وكينونتها ثانية أخف ، لأنك إذا وصلت إليها بعد حرف كان أخفّ من أن تصل إليها بعد حرفين ، وذلك قولك : مَحْنية ، فإنما هي من حنوتُ ، وهي الشيء المحنيّ من الأرض . وغازية . وقالوا : قِنية ، للكسرة وبينهما حرف ، والأصل : قِنْوة فكيف إذا لم يكن بينهما شيء .

وانظر شرح الملوكي ٤٧٢ .

أحدها : أنَّ حركتَها حركةُ إعرابٍ فهي كالحركةِ العَارضةِ ولذلك يُسَكّنُ أمثالُها في الوقْفِ . والعارضُ غيرُ معتدّ به . ولَمَّا تقررَ إبدالُها قبلَ دخول الهاء بقيت على حالِها لأنَّ تاءَ التَّأنيث في حكم المنفَصِل .

الوجه الثاني : أنَّ لامَ الكلمة موضعُ التغيير ، وفي الواو بعد الكسرة وإنْ تحرَّكت نوعُ ثِقَلٍ وذلك كافٍ لقلبِها .

والثَّالث : أنَّ حركاتِ الإعْراب تَعْتَورُ على لامِ الكلمة ، فلو تُركت الواوُ لضُمَّت وكُسِرت وهما مُسْتَثْقلان بعدَ الكسرة ، ولذلك سُكِّنت ياءُ المنْقُوص فيها ، وثِقَل الواو بذلك أكثر ، ثم حُمل الفتح عليها .

مسألة

ح١٥٢ قد أُبْدِلت الواوُ ياءً في عِصيّ ، وأصله : عُصُوٌ ، فأُبدلت من ضمّة الصاد / كسرةً لتنقلبَ الواوُ ياءً[1] ، ثم عُمِل في ذلك ما ذكرناه في (عُتوّ) . ومنهم مَنْ يكسر العينَ إتْبَاعاً .

مسألة

الأصلُ في (قِيل) ضمّ القاف وكسرُ الواو مثل : ضُرِب ، فاسْتُثْقِلت الكسرةُ على

(١) قال ابن جني في التصريف الملوكي : كل جمع كان على (فُعُول) ولامه واو قلبت ياءً تخفيفاً ، وذلك نحو : عُصِيّ ودُلِيّ وحُقِي ، وأصله : عُصُوٌ ودُلُوٌ وحُقُوٌ . قلبت الواو لما ذكرناه .
قال شارحه ابن يعيش ٤٧٩ : إنما قلبوا الواو ياء في مثل (عصيّ) و (دليّ) لاجتماع أمرين : أحدهما كون الكلمة جمعاً . والجمع مستثقَل . والثاني أنَّ الواو الأولى مدّة زائدة ، فلم يعتدّ بها ، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمّة ، وصارت في التقدير : عُصُوٌ . فقلبت الواو ياءً على حدّ قلبها في (أحقٍ) و (أدلٍ) ثم اجتمعت هذه الياء المنقلبة مع الواو الزائدة قبلها ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت في الياء الثانية ، على حدّ (سيِّد) و (ميّت) ، ثم كُسِر ما قبل الياء لتصح الياء ، فمنهم مَنْ يُتْبِعُ الفاء العينَ فيكسرها فيقول : (عصيّ) بكسر العين والصاد ، ليكون العمل من وجه واحد ، ومنهم مَنْ يبقيها على حالها مضمومة فيقول : (عُصِيّ) .

الواو بعد الضمّة كما تُسْتَثْقَل ضمّةُ الياء بعد الكسرة ، فنقلت كسرةُ الواو إلى القافِ فسكِّنت الواوُ وانكسرَ ما قبلها فأُبْدِلت ياءً لما ذكرناه في (ريح) . ومنهم مَنْ قال : كُسِرت القافُ مِنْ غير نقلٍ إليها وسكِّنت الواو . ومِنَ العربِ مَنْ يُشِمُّ القافَ شيئاً منَ الضمّ مع بقاءِ الياء تنبيهاً على الأصل[1] . ومنهم مَنْ يُبْقي الضمّةَ ويسكّن الواوَ فيقول : قُوْل ، وهذا القائلُ يقلبُ الياءَ واواً فيقول : بُوعَ ، لسكونِها وانضمامِ ما قبلها .

مسألة

الأصلُ في (ديمة) الواو ، يقال : دوّمت السحابةُ إذا دام مطَرُها ثم عُمِل فيها ما عُمل في (ريح)[2] .

---

(١) قال في سرّ الصناعة ٢٠/١ : إن بين الياء وبين الواو قرباً ونسباً ليس بينهما وبين الألف ، ألا تراها تثبت في الوقف في المكان الذي تحذفان فيه ، وذلك قولك : هذا زيْد ، ومررت بزيْد ، ثم تقول : ضربت زيداً . وتراهما تجتمعان في القصيدة الواحدة : (سرحوبُ .. تكريب) فلا يجوز معهما ألف في مكانها .
وفي ص ٥٤ قال : وأما الكسرة المشوبة بالضمّة فنحو : قُيل ، وبُيع ، وغُيض ، وسُيق . وكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضة ، فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو . وانظر شرح الشافية ١٥٥/٣ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٤٢ : وأما إبدالها ـ أي الياء ـ من الواو ، فإذا سكّنت ـ الواو ـ وانكسر ما قبلها ، ولم تكن مدغمةً نحو : ميعاد وميزان وميقات وريح وديمة . والياء في ذلك منقلبة عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها . وأصله : مِوْزان ومِوْعاد ، ومِوْقات ورِوْح ودِوْمة لأنه من الوزن والوعد والوقت والرّوْح والدّوام ، يقال : دوّمت السحابة ، إذا طال مكثها .. وربما قالوا : دامت السحابةُ تَديم دَيْماً ، جعلوه من الياء . والصحيح أنه من الواو ، لإجماع العرب طراً على الدوام ، وهو أدْوَم من هذا .
وقال ابن جني في الخصائص ٣٥٥/١ : ومن التدريج في اللغة قولهم : ديمةٌ وديم ، واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها ، ثم تجاوزوا ذلك لَمّا كثر وشاع إلى أن قالوا : دَيّمتُ السماء ودوّمت . فأمّا دوّمت فعلى القياس ، وأمّا ديّمت فلاستمرار القلب في ديمة وديم . أنشد أبو زيد :

هو الجوادُ ابنُ الجوادِ ابن سَبَل ... إن دوّموا جاد وإن جادوا وَبَلْ

ورواه أيضاً : (ديّموا) بالياء . نعم ثم قالوا : دامتِ السماء تَديم ، فظاهر هذا أنه أجرِي مجرى باع يبيع ، وإن كان من الواو .

مسألة

إذا كانت الواوُ مشدَّدةً وانكسرَ ما قبلَها فالأصلُ صحّتُها لتَحَصُّنِها بالإدغام . وقد شذَّتْ أشياءَ فجاءت على الإبدال ، قالوا : دِيوان[1] فأبْدَلُوا الواوَ الساكنةَ ياءً والأصلُ : دِوَّان لقولهم : دُوَيْوِين ودَوَاوين ، ودُوّن الشعر .

مسألة

اليـاءُ في (شِيراز)[2] فيهـا اختلافٌ ، فقـالَ قـومٌ : هي زائـدةٌ عن بـدلٍ ، وأصـل

---

(١) قال في سرّ الصناعة ٧٣٤/٢ : فإن كانت الواو مدغمةً لم تقلب الأولى منهما وإن انكسر ما قبلها لتحصُّنها بالإدغام ، وقد ذكرنا ذلك في فصل (اجْلوّاذ) من حرف الواو وقول بعضهم : اجليواذ ، ونظير اجليواذ قولهم : ديوان ، لأن أصله (دِوّان) ومثال (فِعّال) والنون فيه لام لقولهم : (دوّنته) و (دَوَاوين) و (دُوَيْوين) . ولم تقلب في (ديوان) وإن كانت قبلها ياء ساكنة من قبل أن الياء غير لازمة ، وإنما أبدلت من الواو تخفيفاً . ألا تراهم قالوا (دواوين) لما زالت الكسرة من قبل الواو ، على أن بعضهم قد قال (دياوين) فأقرّ الياء بحالها وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها ، وأجرى غير اللازم مجرى اللازم . وانظر المسائل الحلبيات ٣٦٦ .

(٢) الشيراز : اللبن الرائب المستخرج ماؤه .

قال في سرّ الصناعة ٧٤٨/٢ : إبدال الياء من الراء وذلك قول بعضهم : (شيراز) و (شراريز) حكاها أبو الحسن ، فأصل (شيراز) على هذا (شرّاز) فأبدلت الراء الأولى ياءً . ومثله قولهم : (قيراط) و (قراريط) وأصله (قِرّاط) والعلة واحدة . فأمّا مَنْ قال في (شيراز) : (شواريز) فإنه جعل الياء فيه مبدلةً من واو ، وكان أصله على هذا (شِوْراز) فلَمّا سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياءً ، ثم إنه لما زالت الكسرة في الجمع ، رجعت الواو ، فقالوا : (شواريز) .

فإن قلت : فإنّ بناء (فِوْعال) ليس موجوداً في الكلام ، فمن أين حملتَ واحدَ (شواريز) عليه ؟ فالجواب : أن ذلك إنما رفض في الواحد لأجل وقوع الواو ساكنة بعد الكسرة ، فلم يمكن إظهارها ، فلَمّا لم يصلوا إلى إظهار الواو في الواحد لما ذكرناه ، وكانوا يريدونها أظهروها في الجمع ليدلّوا على ماأرادوه في الواحد ، وليُعْلموا أنها لم تُزَد في الواحد ياءً في أول أحوالها ، وأنها ليست كـ (دياس) و (دياميس) ، وكـ (ديباح) و (ديابيج) ، فمن نطق بالياء بعد الدال ، ويشبه أن يكون سيبويه إنما لم يذكر في الآحاد مثال (فِوْعال) لما لم يجده مظهراً مصححاً ، فهذا جواب .

ويحتمل عندي قولهم (شواريز) قولاً آخر على غير هذا المذهب الأول ، وهو أن يكون (شيراز) =

الكلمة من شرز ، ولهذا قالوا في الجمع : شَيارِيز ، وفي التصغير : شييريز ، وقال آخرون : أصلها شرّاز[1] ، فأبدل من الراء الأولى ياءً كما فُعل ذلك في قيراط . وقال آخرون : أصلُها واوٌ لأنَّهم قالوا : شواريز وشُويريز . ومن هؤلاء القائلين مَنْ قال :
م ١٧٣ الواوُ بدلٌ من الرّاء وليسَ بشيء ، إذْ لو كانت / كذلك لرجعت في الجمع والتصغير ، وإنَّما الواو فيه زائدةٌ للإلحاق بِشِمْلال . وليس لفظةُ شيراز مصرحاً بها في كُتب اللغة ، ولكن يُمكن أن يكونَ لها أصلٌ وذلك أن الشَّرْزَ والشَّراسة : غِلظُ الخلق ، والشيرازُ : لبنٌ فيه غِلَظ .

مسألة

الياء في (ذُرِّيّة) فيها ثلاثةُ أوجه[2] :

أحدها : هي زائدةٌ من غيرِ بَدَل وهي : فُعْلِيّة من الذرّ .

= (فِيعالاً) والياء فيه غير مبدلة من راء ولا من واو بمنزلة (ديماس) وكان قياسه على هذا أن يقولوا في تكسيره (شياريز) كـ (دياميس) ولكنَّهم أبدلوا من الياء واواً لضرب من التوسع في اللغة ، وذلك أن الواو في هذا المثال المكسّر أعمّ تصرّفاً من الياء ، ألا ترى إلى كثرة ضوارب وقواتل وخواتم وطوابق وحواطيم وجواريف وسوابيط وحوانيت ودواليب وقلّة صيارف وبياطر وجيائل جمع جيأل وهي الضُّبع ، فلَمَّا أُلفت الواو في هذه الأمثلة المكسّرة ، وكانت أعمّ تصرّفاً من الياء قُلبت الياء أيضاً في شياريز واواً في (شواريز) كما قلبت الواو أيضاً نحو هذا من مكسّر الأمثلة ياءً لضرب من الاتساع في الكلام ، فقالوا في جمع (ناطل) ـ وهو المكيال الصغير الذي يُري فيه الخمّار شرابَه ـ نياطل ، ولم يقولوا (نواطِل) مثل خواتم ودوانِق ..

وقد يجوز أيضاً على هذا أن يكون أصل واحده (شِرّاز) إلا أنهم أبدلوا من الراء الأولى ياءً كما ذكرنا ، ثم إنهم لما جمعوا أبدلوا الياء المبدلة من الراء واواً لقرب ما بين الياء والواو . والقول الذي قبل هذا أشبه .

ثم استطرد ابن جنّي راداً على أبي الحسن قوله إن شيراز على فِعْلال . فليراجع .

وانظر شرح الملوكي ٢٤٩ ، والمتع ٢٨٩/١ و ٣٧٠ ، وسيبويه ٣١٣/٢ ، ٣١٤ .

(١) عبارة (وقال آخرون أصلها : شرّاز) ساقطة من م .

(٢) يبدو لي أن أبا البقاء قد لَخَّص هذه المسألة من كتاب المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسيّ ، وقد أتى هذا الملخص في النسختين اللتين اعتمدناهما ناقصاً فآثرت إيراد المسألة برمّتها كما أوردها أبو عليّ ص ٤٩٩ ، قال : =

والثَّاني : هي بدلٌ وفيما أُبدلت منه ثلاثةُ أوجه :

أحدهـا من الرّاء وأصلهـا ذرّوة ، فـأُبـدلت الرّاءُ واواً ثم أُبـدلت من الضَّـمةِ كسرةً فانقلبت الواو الأولى ياءً والثانيةُ كذلك ثم أدغمَ الأوَّل في الثاني . ويجوز أن يكون وزنها فُعْليلة ثم عمِل بمقتضى القياس .

والثَّـاني : أنْ تكونَ من ذَرَا يـذرو فيكونُ وزنُهـا : فعّـولـة أو فعّيلـة ثم عمـل فيـه بمقتضى القياس[1] .

والثَّالث : أن يكونَ من ذَرَأ يَذْرَأ فيكونَ وزنُها فُعَّوْلة أو فُعَّيْلة على مـا تقـدّم[2] ثم

= فيجوز على قياس قولهم : دهديّة ، من دهدهت أن يكون (ذرِّيَّة) فُعْلُولة من الـذرّ ، كأنـه : ذَرْوَرَة ، ثم قُلب اللامُ يـاءً للتضعيف كما قُلبت الهـاء لـه . فلَمَّـا قُلبت يـاءً قُلبت واو (فُعولـة) لسكون اليـاء . وأبدلت ضمّتها كما أبدلت من (مرميّ) ونحوه .

ويجوز أن تكون (فُعّيلة) من الذرّ ، ثم قلبت اللام ياءً للتضعيف ، كما قلبت فيما ذكرنا ، والكسرة على هذا غير مبدلة ، لكن هي أصل في الكلمة .

ويجوز أن يكون (فُعْليّة) من الذُّرِّ ، والياء على هذا غير منقلبة .

ويجوز أن يكون من : ذرأ الله الخلقَ (فُعليّة) منه ، ثم أبدل إبدالاً كـ (البريّة ، والخابيـة ، والنبيّ) ، ولا يجوز أن يكون (فُعْلولة) من ذرأ ، ولا بناءً آخر غير فُعْليّة .

ويجوز أن يكون (فُعْليّة) من قولك : ذَرَتْه الريح تذروه ، إلا أنَّ اللام قُلبت لسكون الياء قبلها .

ويجوز أن يكون (فَعُّولة) من ذَرَا يَذْروه أو مثل (مغزوّ) إلاّ أنّ الواو لَمَّا كانت خامسـة ـ كما أنها في مغزوّ وكذلك في معدوٍّ وأدحيّ وبابه ـ أُبْدلت كما أُبدلت في (معديّ) و (أدْحيّ) وبابه . وفي التنزيل ﴿ وكان عنـد ربِّـه مرضيـاً ﴾ [مريم : ٥٥/١٩] ، وهـو من الرضـوان ، فـ (مرضيّ) عنـدنـا مثـل : استحوذ ، في اطّراده في الاستعمال وشـذوذه عن القيـاس . قـال سيبويـه ٣٨٢/٢ : قـد قـالوا : مَرْضُـوّ . وأنشد :

وقـــد علمت عِرْسي مليكـــةُ أنني أنـا الليثُ معـديّـاً عليـه وعـاديـا

فما ذكرتُه من هذه الوجوه الستة يحتمل أن تكون (ذريّة) عليه .

(١) في الأصلين : ذرى يذروا .

(٢) عبارة (على ما تقدم) ساقطة من م .

أبدلتِ الهمزةُ واواً أو ياءً وعمل فيها بمقتضى القياس[1] .

مسألة

اليـاءُ في (أَيْنَق)[2] و (أيـانـق) بَـدَلٌ من الـواو لأنَّ ألفَ نـاقـة مُبْـدَلـةٌ من واو لقولهم : « اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ »[3] ، وخرجت في نِياقٍ مُبْدَلةً من مَوْضِعها . فـأمَّـا (أَيْنُق) فأصلهـا : أَوْنق مقلوبـةً[4] عن : أَنْوُق ، ووزنهـا : أَعْفُل ، وأُبْـدِلت الواوُ السَّـاكنـةُ يـاءً لاطِّرادِ البَدَل فيها ، وأيانق جمع أَيْنُق .

فصل

في إبْدالِ الواو . وقد أُبْدِلت منَ الياء والألفِ والهمزة .

أمَّا الياء[5] فإذا سُكِّنت وانضمَّ ماقبلَهـا أُبْـدِلت واواً نحو : مُوقِن ومُوسِر ، والأصلُ

---

(١) لم يذكر المؤلف الوجه الثالث وقد استدركنا ذلك في نقل المسألة بتمامها آنفاً عن الفارسي .

(٢) قال سيبويه ٣١٧/١ : كما قالوا : (أينق) لَمّا حذفوا العين جعلوا الياء عوضاً ، وقال في ١٢٩/٢ : ومثل ذلك (أينق) إنما هو أنوق في الأصل ، فأبدلوا الياء مكان الواو ، وقلبوا . وانظر الخصائص ١١٤/١ ، ٢١٥ .

(٣) قال الزمخشري في المستقصى ١٥٨/١ برقم ٦٢٥ :

استنوق الجمل : كان طرفة عند بعض الملوك والمسيّب بن علس ينشده :

وقد أتناسى الهمَّ عند احتضاره ... بناجٍ عليه الصيعريّة مُكْدِم

كميت كناز اللحم أو حميريّة ... مواشكة تنفي الحصى بمثلّم

فقال طرفة ذلك ـ أي : استنوق الجمل ـ لأن الكناز من صفات الإناث ، وقيل : إن الصيعريّة سمة لا يوسم بها إلا النوق خاصة ، فكان قوله : استنوق الجمل عندها يضرب للخلّط الذي يكون في حديث ثم ينتقل إلى غيره ويخلطه به ، ولمن يظنُّ به غَنَاءً وجَلَداً ثم يكون على خلاف ذلك . قال الكميت :

هززتكم لو أنَّ فيكم مَهَزَّةً ... وذكّرت ذا التأنيث فاستنوق الجمل

(٤) كلمة (مقلوبة) ساقطة من ح .

(٥) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٥٨٤/٢ : (عنه بتصرف)

هذه الياء التي أُبدلت منها الواو على ثلاثة أضرب : أصل ، وبدل ، وزائدة . =

فيه اليـاءُ لأنَّـه من اليَقين واليُسْر . فـإنْ تحرَّكت لم تُبْـدل نحو : مُيَيْقِن ومَيَـاسر . وإنَّما أُبْدِلت إذا سُكِّنت لأنَّها ضعفت بالسّكون ووُقُوعِها بعدَ الضّمّةِ ، فتخليصُها عنهـا يشقّ[1] على اللسان جداً ، فأُبْدِلت واواً لمجانستهـا الضمـة . ومن ذلـك : الطُّوبى[2] والكُوسى[3] ، لأنَّها من الطِّيب والكَيَس ، وهُما نظيرُ الرِّيح والقِيل .

وأمَّـا إبـدالُ الوَاوِ من الألفِ فنحوُ قولِـكَ في ضـارب : ضُوَيْرِب ، وفي ضـاربـة : ضُوَارب . وإنَّما أُبْدِلت في التَّصغير لانْضِمام ما قبلها ، والألف لا تقعُ بعـدَ الضَّمّةِ كما لا تقعُ بعد الكَسْرة ، وأُبْدِلت واوا لتُجانسَ الضمّةَ قبلهـا ، ثم حُمِل حَـالُهـا في الجمعِ على التَّصْغير لأنَّ التكسيرَ والتصغير من وادٍ واحدٍ ، ولأنك لوأبْدَلْتَهـا يـاءً فقلت : ضَيـارب لالتبسَ بجمعِ ضَيْرَب وبابه . فـإنْ قُلتَ : فلِمَ أبـدلْتَهـا ؟ قيلَ : لَمَّـا زيـد في الجمع ألفٌ لم يمكنْ إقرارُ ألفِ فاعِل لسكونها ، وحذفُ إحداهما يُخلُّ بمعناه ، فأُبْدِلت لهذا المعنى .

ح١٥٣ ومن / ذلـك : ألفُ فـاعلَ إذا بُني لَمَّـا لَمْ يُسمَّ فـاعِلُـه نحو : ضُـوْرِب في ضَـارَبَ ، وتُمودَّ الثوبُ في تَمَادّوا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ما وُورِيَ عَنْهُما ﴾[4] .

وأمَّا إبْدالُها من الهمزةِ ، فإذا سُكِّنت الهمزةُ وانضمَّ ما قبلَها كقولِك في بُؤسٍ وَلُؤم : بُوْسٌ ولُومٌ .

= ـ فالأصل كقولك : موقن وموسر والأصل : ميقن ومُيْسر . وليّه وطيّه ، وأصلها : لوْية وطوْية .
ـ والياء المبدلة كقولك : ضيراب وقِيتال مصدر ضارب وقاتل .
ـ والواو المبدلة من الياء الزائدة كقولك : بُوطِر وسُوطِر من بنائك للمجهول الفعل بيطر وسيطر .

(١) في م : (نبوّ عن اللسان) .

(٢ ٣) سيبويه ٣١٤/٢ .

(٤) سورة الأعراف : ٢٠/٧ ، والآية : ﴿ فَوَسوَسَ لَهُما الشَّيطانُ لِيُبدِيَ لهما ما وُورِيَ عنهما من سَوْءاتِهما ﴾ ، وما أثبته هو قراءة الجمهور ، وفي هذا الحرف قراءات . انظر البحر المحيط ٢٧٩/٤ .

فصل

في إبدال الميم[1] :

قد أُبْدِلت من النّونِ الساكنةِ إذا وَقَعَتْ قبل الباء نحو : عَنْبر وشَنْباء[2] ، هي في اللفظ ميمٌ وفي الخطّ نُونٌ ، والعلّةُ في ذلك أنَّ الميمَ فيها غُنّةٌ تَتَّصل بالْخَيْشُوم إذا سُكّنت كالنون إذا سُكّنت . فإذا وَقَعَتِ النونُ قبلَ الباءِ اتَّصلتْ غُنَّتُها لمخرجِ الباء ، فَيَشُقُّ إخراجُها ساكنةً بلفظِها ، فَجُعلت الميمُ بدلاً عنها لِشَبَهها بها ، ومُشاركَتِها الباء في المخرجِ ، فإذا تحرّكت النون صحَّت نحو : الشَّنَب ، لأنَّها بِحركتِها تزولُ غُنَّتُها[3] وتصيرُ من حروف اللّسان .

وقد أُبْدِلت الميمُ مِنَ الواوِ في قَوْلهم : (فَمٌ) وأصله : (فَوْهٌ)[4] مثل فَوْز . فَحُذِفت

---

(١) انظر سيبويه ٣١٤/٢ ، وسرّ الصناعة ٤٢١ ، وشرح الملوكي ٢٨٩ ، وشرح المفصّل ٣٤/١٠ ، والممتع ٣٩١/١ .

(٢) قال سيبويه ٣١٤/٢ : وللميم تكون بدلاً من النون في عَنْبر وشنباء ونحوهما إذا سُكنت وبعدها باء . وفي سرّ الصناعة ٤٢١ : « وأمّا إبدال الميم من النون فإن كل نون ساكنة وقعت قبل باءٍ قُلبت في اللفظ ميماً وذلك نحو : عَنْبر ، وامرأة شنباء ، وقَنبر ومِنبر ، وقُنْب وقَنْبَلة ، ونساء شُنْب . فإن تحركت أظهرتَ وذلك نحو قولك : شنَب ، وعنابر ، وقَنابر ، ومَنَابر ، وقَنَابل . وإنّما قُلبت لما وقعت ساكنة قبل الباء من قِبل أن الباء أختٌ للميم . وقد أدغمت النون مع الميم في نحو : مَنْ معك ، ومِنْ مُحمد . فلما كانت تدغم النون مع الميم التي هي أخت الباء أرادوا إعلالها أيضاً مع الباء إذْ قد أدغموها في أختها الميم . ولما كانت الميم التي هي أقرب إلى الباء من النون لم تدْغم في الباء في نحو : أَمْ بكْراً ، لا تقول : أَبَكْراً ، ولا في نم بالله نبّالله ، كانت النون التي هي من الباء أبعدُ منها من الميم ، أجدرَ بأن لا يجوز فيها إدغامها في الباء ، فلَمّا لم يصلوا إلى إدغام النون في الباء أعلّوها دون إعلال الإدغام ، فقرَّبوها من الباء بأن قلبوها إلى لفظ أقرب الحروف من الباء وهو الميم ، فقالوا : عَمْبر وقَمْبلة .

(المرأة الشنباء : العذبة الفم . القنبلة : القطعة من الخيل . وقنبر : اسم رجل . والقُنب : مخلب الأسد ، والشَّنب : برد الفم والأسنان) .

(٣) كلمة (غنتها) ساقطة من ح .

(٤) قال سيبويه ٣١٤/٢ : وقد أُبدلت من الواو في فَمٍ وذلك قليل . وفي المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١٤٩ : فَمٌ ، وزن أصله : فَعْل ، والدليل عليه قولهم : أفواه ، وحكم ما كان على فَعْل وكان =

الهاءُ اعتباطاً فبقي : فُو ، واستحقَّت الحركة الإعرابية ، فلو قُلبت ألفاً لَحُذِفت بالتنوين وبَقيَ الاسمُ المعْرَب على حرفٍ واحدٍ ، فأبْدَلوا منها حرفاً من جِنْسِها يشبه الواوَ ويتصوّر تحريكه . والدليلُ على أنَّ أصلَه : فَوْهٌ ما نذكره في باب الحذف ، والميم والواوُ من مَخْرجٍ واحدٍ . فأمَّا قولُ الفرزدق : [من الطويل]

٢٠٢ـ هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما ... على النَّابحِ العَاوِي أشَدَّ رَجَامِ[1]

م١٧٤ / فقد جمعَ بين الميمِ والواوِ وفيه قولان :

أحدهما : أنَّه جمعَ بين البَدل والمبدلَ ومثلُ ذلك جائزٌ في البدَل دونَ العِوَض ، فوزنه الآنَ : فمع .

= معتلّ العين أن يجمع على أفعال كثوب وأثواب وحوض وأحواض وعين وأعيان ، كما أن حكم ما كان على (فَعْل) من الصحيح فجمعه القليل على أفعال ، فلا يخرج الشيء عن بابه وأصله المطّرد فيه ، ولا يمنع حملُه على الأكثر .

فـ (فَمٍ) يلزم على هذا أن يُحمَل على (فَعْل) لدلالة أفعال عليه ، حتى يقوم ثَبَتٌ يُعدل إليه عنه . ويدلُّ أيضاً على أن وزنه (فعْل) دون (فَعَل) أنَّك إذا حملته على أنَّه فَعَل حكمت بحركة العين والحركة زيادة ، ولا يُحكم بالزيادة إلا بدليل يدلُّ عليها ، والدليل الذي قام دلَّ على السكون لما تقدَّم وهو قولهم : أفواه ، والعين من فمٍ واو ، واللام منه هاء ، يدل على ذلك قولهم : مفوّه ، وأفواه ، والهاء إذا كانت لاماً فإنها قد تحذف كما أنَّ الياء والواو إذا كانتا لامين قد تُحذفان ، وذلك لمشابهة الهاء الياءَ والواو في الخفاء ، ولأنها من مخرجٍ ما هو مشابه لها وهو الألف . فكما أنَّ الياء والواو إذا كانا لامين تحذفان ، كذلك تحذف الهاء لمشابهتها لهما في الموضع الذي حذفتا فيه . وانظر المسائل العضديات ٢٢٨ ، وسرّ الصناعة ٤١٣ ، وشرح الشافية ٢١٥/٣ .

(١) البيت من قصيدة في ديوانه ٢١٥/٢ ، ط صادر و ص ٧٧١ ط الصاوي . وهو من شواهد سيبويه ٨٣/٢ ، ٢٠٢ ، قال الأعلم : الشاهد في قوله (فويها) وجمعه بين الواو والميم التي هي بدل منها في (فم) ومثل هذا لا يُعرف ، لأنَّ الميم إذا كانت بدلاً من الواو ، فلا ينبغي أن يُجمع بينهما . وقد غلط الفرزدق في هذا وجُعل من قوله إذا أسنّ واختلط ، ويحتمل أن يكون لَمَّا رأى فماً على حرفين توهمه ما حُذفت لامه من ذوات الاعتلال كـ (يد ودم) ، فردَّ ما توهّمه محذوفاً منه فقال : فويها .

وانظر المسائل الحلبيات ٣٤٦ ، والعسكريات ٣١ ، وسرّ الصناعة ٤١٧ ، ٤٨٥ ، ومجالس العلماء ٣٢٧ ، والمسائل المشكلة ١٥٨ ، والخزانة ٤٥٩/٤ ، ٤٦٦ .

والقولُ الثَّاني : أنَّ الميمَ بَدَلٌ من اليـاء التي هي لامُ الكلمـةِ ، ثم قـدَّمتهـا على العين فوزنه الآن فَلْع . وفيه بُعْدٌ لأنّ الميمَ لا تُشْبه الهاء إلاَّ أنَّها في الْجُملةِ من حروفِ الزيـادة وفيها خَفَاءٌ ، فساغَ له أن يُبْدِل منها حرفاً أبينَ منها يُشْبه مـا يشبههـا وهو الواو ، فـإنَّ الميمَ تشبه الواوَ ، والواوُ تشبه الهاءَ ، ولهذا أُبْدِلت منها في مواضع .

فأمَّا قول العجَّاج : [من الرجز]

٢٠٣- خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[1]

ففيه وجهان :

أحـدهمـا : أنَّـه أقَرَّ ألفَ النَّصب مَعَ غيرِ الإضـافـة لأنَّ آخِرِ الأبيـات قـد أُمِنَ فيـه التَّنوين الحاذف للألف .

والثَّاني : أنَّه نَوَى الإضافة لِوُجُوبِ تَقْدِيرها فأراد في الحذف ما ثبت مع الإظهار .

وقد أُبْدِلت الميمُ من لامِ الْمَعْرفة قـالوا في السَّفَر : اِمْسَفَر[2] وهو شـاذّ ، وإنَّما جوَّزَه قربُ مخرجِ الميم منَ اللاّم .

---

(١) ديوان العجاج ٢٢٥/٢ ، الأرجوزة ٤٤ ب ٢٤ ، وهو من أبيات في وصف الخمر :

فشنّ في الإبريـق منهـا نُـزَفـا من رَصفٍ نـازع سيْـلاً رصفـا
حتّى تنـاهى في صهـاريـج الصَّفـا خـالـط من سلمى خيـاشيم وفـا

وهو من أبيات الشواهد انظر المقتضب ٢٤٠/١ ، وشرح المفصّل ٨٩/٦ ، ومعجم الصحاح : فوه ، وخزانة الأدب ٤٠٥/٣ و ٣٣٣/٤ .

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ٤٢٣/١ : وأما إبدالها من اللام فيروى أن النمر بن تولب حكى ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس من امبرّ امصيامُ في امسفرِ . يريد ليس من البر الصيام في السفر ، فأبدل لام المعرفة ميماً . ويقال : إن النمر لم يروِ عن النّبي ﷺ غير هذا الحديث ، إلا أنه شاذّ لا يسوغ القياس عليه .

وذكره صاحب (زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم) ١٧٣/٢ برقم ٦٦٠ ، وقال : رواه البخاري واللفظ له : « ليس من البرّ الصوم في السفر » ، ورواه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن =

فصل

في إبْدال النُّون .

النُّون في (صَنْعَاني) بَدَلٌ ، وفيما أُبْدِلت عنه وَجْهان[1] :

أحدهما : الواوُ في صَنْعاويّ لِشَبَه النُّون بالواو في الغُنَّة ولذلك أُدْغِمت فيها نحو :

= رسول الله ﷺ ، وانظر شرح المفصَّل ٣٤/١٠ ، والممتع ٣٩٤/١ .
وقد ورد مثل ذلك في الشعر . جاء في نظام الغريب ١٢٨ : ... والصمصام والصمصامة : السيف القاطع ، وقيل إنه كان لعمرو بن معدي كرب سيفان أحدهما الصمصامة والآخر ذو النون ، وكان وَهَبَ الصمصامة لبعض الأمراء من قريش فقال :

خليلٌ لم أهَبْه من قِلاه ... ولكنّ المواهبَ في الكرام
خليلٌ لم أخنْه ولم يخنّي ... على امصمصامةِ امسيفِ سلامي

وعلق الشيخ محقق الكتاب وهو يعني بقوله : امصمصامة السيف : هي الألف واللام في لغة حِمْير ، كما هي مستعملة إلى يومنا هذا . وانظر كلاماً مستفيضاً حول هذين البيتين في شعره الذي جمعه وحققه الأستاذ مطاع طرابيشي ص ٤٨ ف ٥٦ ب ١ ، ٢ .

(١) قال سيبويه ٦٩/٢ : ... واعلم أن ياءي الإضافة (النسبة) إذا لحقتا الأسماء فإنهم مما يغيّرونه عن حاله قبل أن تُلحق ياءي الإضافة ، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه ، فشجَّعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن منه ما يجيء على غير قياس ، ومنه ما يُعدَل وهو القياس الجاري في كلامهم .. قال الخليل : كل شيء من ذلك عَدَلتْه العربُ تركتُه على ما عدلتْه عليه . وما جاء تاماً لم تُحدث العرب فيه شيئاً فهمْ على القياس . فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم .. صنعاء صنعانيّ . وانظر المسائل المشكلة ١٥٠ و ٢٣١ ، وسرّ الصناعة ٤٣٦/٢ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، وفي هذا الموضع الأخير قال : ومن حذّاق أصحابنا مَنْ يذهب إلى أنّ النون في صنعانيّ وبهرانيّ إنما هي بدل من الواو التي تُبدل من همزة التأنيث في النسب ، وأن الأصل صنعاويّ وبهْراويّ ، وأنّ النون هناك بدلٌ من هذه الواو ، كما أبدلت الواو من النون في قولك : من وّاقد ؟ وإن وّقفتَ وقفتُ ، ونحو ذلك . وكيف تصرفت الحال فالنون بدل من بدل الهمزة . وإنما ذهب مَنْ ذهب إلى هذا قال : لأنه لم يرَ النون أُبدلت من الهمزة في غير هذا ، وكان في قولهم : إن نون فعْلان بدلٌ من همزة فَعْلاء ، فيقول : ليس غرضهم هنا البدل الذي هو نحو قولهم في ذئب : ذِيب ، وفي جؤنة جونة ، وإنما يريدون أن النون تعاقب في هذا الموضع الهمزة كما تُعاقب لام المعرفة التنوين ، أي لا تجتمع معه ، فلما لم تجامعه قيل إنّها بدل منه ، وكذلك النون والهمزة ، وهذا مذهب ليس ببعيد أيضاً .

مِن وَّاقِد ، ومَنْ وَّعد ، ورَعْد وَّبَرْق . وفي أنّ كلٌّ واحدةٍ مِنْها ضميرُ الجمع نحو : قَاموا وَقُمْنَ . وعلامةُ الجمع نحو : قَامُوا إخْوَتُك ، وقُمْنَ جَوَاريك ، وهي علامةُ الإعراب كَنُونِ الأمثلة الخمسةِ نحو : يَضْربان وأخواتها ، والواو في (أبوه) و (الزيدون) ، فالنّون إذن بدلٌ من الواو ، والواوُ بدلٌ من الهمزةِ ، والهمزةُ بدلٌ من ألفِ التَّأنيث .

والقولُ الثّاني : النُّونُ بدلٌ من الهمزة لأنّها أشْبهت ألفَ التَّأْنيثِ في حمراء ، لأنَّ ألفَ المدِّ وألفَ التَّأْنيث في صَنْعاء كالألفِ والنُّون في غَضْبان وسَكْران لاشْتِراكهما في مَنْع الصَّرْف ، واختصاص أحدهما بالتأنيث ، واختصاص الآخر بالتذكير وفيه بعدٌ ، وهذا القياسُ بعيدٌ لأنَّ النونَ لا تُشْبه الهمزةَ ولم تُبْدَل منها في موضعٍ آخر . وهذا الأصلُ يُشِير إلى مسألةٍ مختلفٍ فيها وهي نونُ (سكران) وبابه ، فعند قومٍ ليست بدلاً من شيءٍ ، بل زيدت ابتداءً كالألفِ التي قبلها ، وهذا هو الصحيح لِمَا تقدَّم .

وقال آخرون : هي بَدَلٌ من همزة التأنيث كحمراء وبابها لِمَا تقدّمَ من مشابهتِها لها في باب ما لا ينصرف وهذا بعيدٌ لوجهين :

أحدهما : أنّ إبْدال الحرفِ من الحرف إنَّما يكونُ مع بقاء معنى الأصل ، والهمزة للتأنيثِ ، ونون غَضْبان تختصّ بالمذكّر وهما ضدّان[1] ، ومنع الصرف حكمٌ يُعلَّل بالشَّبَه لا بالإبدال .

---

(١) ننقل هنا تعليقاً لابن يعيش في صنعاني وسكران قال في شرح الملوكي ٢٨٦ :
وقد ذهبوا إلى أنَّ النون في (فَعْلان) فعْلى نحو : سكران وعطشان وغضبان وحرّان بدل من همزة صحراء وحمراء . وهو رأي الخليل وسيبويه (سيبويه ١٠/٢ ، ٣١٤) .
والذي حملهم على هذه المقالة شدّة التباسها وتوافقها ، ألا ترى أنّ وزنها واحد في الحركة والسكون . وأن في آخر كل واحدٍ منها زيادتين ، زيدتا معاً ، الأولى منها ألف . ومنها أنَّ مؤنث كلّ واحدٍ منهما على غير لفظ مذكّره . فلمّا كان بين النون في (فَعْلان) نحو : عطشان وسكران ، وبين الهمزة في فعلاء نحو : حمراء وصفراء ، هذا التقاربُ ، قالوا : إن النون بدلٌ من الهمزة .
واختلفوا في معنى البدل هنا ، فقال قوم : إنها بدلٌ منها ، لا كإبدال التاء من الواو في (تُجاه) و (تراث) وشبههما . وإنما المراد بذلك أنَّ النون تُعاقب في هذا الموضع الهمزةَ ، كما تعاقب لام التعريف =

والثَّاني : أنَّ النونَ في (حَمْدان) و (عِمْران) تؤثِّر في مَنْع الصَّرْف / وليست بَدَلاً بل زيدت ابتَداءً كذلك ههنا .

مسألة

قَدْ أُبدلت النُّون من اللاّم في (لعلَّ) في لغة بني[1] تميم فقالوا : (لعنّ)[2] ، وإنّما جاز ذلك لوجهين :

أحدهما : قربُ ما بينَ النونِ واللاّم .

والثَّاني : كثرةُ اللاّمات في (لَعلَّ) ففرّوا منها إلى النونِ ، وكانت النونُ ألينَ[3] منها إذْ كانت تشبه حَرْفَ المدِّ .

= التنوينَ ، أي : لا تجتمعان . فلَمَّا لم تُجامع النونُ الهمزةَ قيل : إنها بدل منها ، على معنى أنها لا تجتمعان مع قرب ما بينهما . وقال قوم : إنما المراد بذلك البدل الصريح ، كإبدال التاء من الواو في (تراث) و (تُخَمة) .

والقول هو الأوّل ، وعليه حذّاق أهل هذه الصنعة ، كأبي عليّ وشبهه ، ألا تراه لم يجعل النون في (صنعانيّ) بدلاً من الهمزة في (صنعاء) لبعد النون من الهمزة ، مع أنه لا معنى للإبدال الحقيقيّ هنا ، وذلك لأنّا إنما قلنا : إن التاء في (تراث) و (تُجاه) بدلٌ من الواو ، لدلالة الاشتقاق ، لأنه من : ورثتُه فهو موروث ، وواجَهْتُه مواجهةً فهو وجيه . ولم تقم الدلالة على أن الهمزة استعملت للمذكر في مثل (سكراء) و (عطشاء) حتى نقول : إن النون في (سكران) و (عطشان) بدلٌ منها . كيف وقد قامت الدلالة على أن الهمزة في مثل (حمراء) و (صحراء) بدلٌ من ألف التأنيث في (حبلى) و (سكرى) والنون في (عطشان) و (سكران) تختصّ بالمذكر ، فلا يكون ما هو مختصّ بالمذكر بدلاً من علمِ تأنيثٍ ، هذا محالٌ بيِّن .

وانظر سرّ الصناعة ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٥ ، والإبدال والمعاقبة للزجاجي ٩٥ ، وتكرر ذكر ذلك في كتب النحو كمغني اللبيب (لعل) ورصف للباني وشرح المفصّل .

(١) كلمة (بني) ساقطة من ح .

(٢) في الإبدال لأبي الطيب ٣٩١/٢ : ويقال : لعلّي ولَعنّي ، ولعلّك ولعنّك ، وعلّك وعنّك تفعلُ كذا .. وانظر سرّ الصناعة ٢٤٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، وشرح المفصّل ٣٦/١٠ ، والممتع ٣٩٥ ، وشرح الشافية ٢١٨/٣ .

(٣) في ح : أيسر .

مسألة

ذهبَ قومٌ في (تُلَنَّـة) إلى أنَّ[1] النُّونَ بـدلٌ من اللاّم ، والأصل تُلَلَّـة من قـولهم : (تلّه) إذا دَفَعه . وهذا بعيدٌ لأنَّ التُّلَنَّة التمكّث والبقيةُ ، وذلك بعيدٌ من معنى الـدفع . والصحيحُ أنها أصلٌ[2] .

وذهب قومٌ إلى أن النُّون في (اللَّغْنُون) بـدل من الـدال في (اللَّغْـدُود)[3] ، وهـو بعيد والصحيحُ أنَّها لغةٌ .

فصل

في إبدال التاء :

قـد أُبـدلت منَ الـواو إذا كانتْ فـاءً ووقعتْ بعـدَهـا تـاءُ افتعـل ، نحـو : اتَّعـد واتَّزن[4] ، والعلّةُ في ذلك أنَّ الواوَ هُنا ساكنةٌ بَعدَ كسرةٍ وبعدها تاء . وبينَ التَّاء والواوِ

---

(١) كلمة (أنَّ) ساقطة من م .

(٢) قـال ابن جني في سرّ الصنـاعـة ١٦٩/١ : وأمَّـا تـاء (تُلَنّـة) فـأصـل لقـولهم في معنـاهـا : تَلُونـة . و (تلونَة) : فَعُولة بلا كلام . وهي الحـاجـة . وفي المتع ٨٦/١ : وعلى فَعُلَّـة ، ولم يجئ إلا اسماً ، وهو قليل نحو : (تَلُنّة) .

(٣) في اللسان : (لغد) : اللُّغْد : باطن النّصيل بين الحنـك وصفْق العُنق ، وهـا اللُّغـدودان ، وقيل : هو لحمة في الحلق ، والجمع : ألغاد ، وهي اللغاديـد : اللحمات التي بين الحنَـك وصفحـة العنق .. والألغـاد : لَحْمات تكون عند اللهوات ، واحدها لُغْد وهي اللّغانين واحدها لُغْنون ..

(٤) قال في سرّ الصناعة ١٤٧/١ : ... فافتعل ومـا تصرّف منـه إذا كانت فـاؤه واواً ، فـإنَّ واوه تقلب تـاء ، وتدغم في تاء (افتعل) التي بعدها ، وذلك نحو (اتّزن) أصله : اوْتزن ، فقلبت الواو تـاء ، وأدغمت في تاء افتعل ، فصار : اتّزن ، ومثله : اتَّعَـد واتّلَج ، واتّصف من الوصف .. والعلّـة في قلب هـذه الواو في هذا الموضع تاء أنهم لو لم يقلبوهـا تـاءً لوجب أن يقلبوهـا إذا انكسر مـا قبلهـا يـاء ، فيقولوا : ايتزن ، ايتعد ، ايتلج ، فإذا انضمّ ما قبلهـا رُدَّت إلى الواو ، فقـالوا : مُوتَعِـد ، ومُوتَزِن ، ومُوتَلج . وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فقالوا : ياتَعِدُ ، ويا تزِنُ ، ويا تَلِجُ . فلَمَّا كانوا لو لم يقلبوهـا تـاء صـائرين من قلبها مرّة ياء ، ومرّة ألفـاً ، ومرة واواً ، إلى مـا أريـنـاه ، أرادوا أن يقلبوهـا حرْفـاً جلْـداً تتغيَّر أحوال =

مقاربةٌ لأنَّ التَّاء من طَرَفِ اللِّسان وأصولِ الثنايا ، وفيها نَفْخٌ يكاد يخرج من بين الثَّنايا إلى باطنِ الشَّفة ، والواو تخرجُ من بين الشفتين بحيثُ تكادُ تقربُ من باطنِ الشَّفة ، وإذا كان كذلك شقَّ إخْراجُ الواوِ ساكنةً قبْلَ التَّاء فحوّلت إليها وأُدْغمت .

ومما أُبدل الواو منه تاء : أسْنَتُوا[1] ، والأصلُ : أسْنَوُوا لأنَّه من سَنَة الجدب ، والأصل / فيها : سنوة ، وهذا البدلُ غيرُ مطَّرد ، ألا ترى أنَّك لا تقول من أعْطُوا : أعْطيوا . م ١٧٥

وقالَ بعضُهم : أبدلتِ الواوُ ياءً ثم أُبدلت الياءُ تاءً على ما نذكره . فأمَّا التَّاءُ في (تُراث)[2] فَبَدَلٌ من الواوِ للعلّةِ الَّتي ذكرنا من مقاربةِ التاء للواو ، ويدلُّ على ذلك

= ما قبله وهو باقٍ بحاله ، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو لأنها من أصول الثنايا ، والواو من الشفة ، فأبدلوها تاء ، وأدغموها في لفظ ما بعدها وهو التاء فقالوا : اتَّعد واتَّزن ، وقد فعلوا هذا أيضاً في الياء ، وأجروها مجرى الواو ، فقالوا في افتعل من اليُبْس واليُسْر : ايْتبس واتَّسَر وذلك لأنهم كرهوا انقلابها واواً متى انضمّ ما قبلها في نحو : مُوتَبس ، وألفاً في ياتَبِس ، فأجروها مجرى الواو فقالوا : اتَّبس واتَّسر .

ومن العرب مَنْ لا يبدلها تاءً ، ويُجري عليها من القلب ما تنكبه الآخرون ، فيقول : ايْتعد ، ايْتَزن ، ايْتَبس ، ويَوْتعد ويا تَعِد ، ويوتزن وياتزن ، ياتَبس ، وموتَعِد ومُوتَبِس . وسمع الكسائي : الطريق ياتَسِعُ ويا تَسِعُ أي يتّسِعُ ويتّسع ، واللغة الأولى أكثر وأقيس ، وهي لغة أهل الحجاز ، وبها نزل القرآن .

(١) ذكر ابن جني اعتقاب الهاء والواو في سنة لاماً ، وذكر قولهم : سنوات ومسانَاة ، وسُنيّة وأسنتوا ، وسنهاء ، وسنيهة ومسانهة . سرّ الصناعة ٥٤٧/٢ ، والمسانَاة والمسانهة أي الأجل إلى سنة . وأسنتوا : أجدبوا . وفي الإبدال لأبي الطيب ٥٢٨/٢ : سانهت الأجير مسانهةً وأنا أسانه وسانيتُه أسانية مسانَاةً ، وذلك إذا استأجرته من سنة إلى سنة بشيء معلوم . وتقول للرجل : سانِه أجيرك وسانِ أجيرك فيقول : قد سانهته ، وقد سانيته .

(٢) في سرّ الصناعة ١٤٥/١ : قد أبدلت التاء من الواو فاءً إبدالاً صالحاً ، وذلك نحو : (تُجاه) وهو فُعال من الوجه . وتُراث : فُعال من وَرِث . وفي شرح الملوكي ٢٩٦ : تراث وهو المال الموروث .. وأصله (وُراث) لأنه من الوراثة . يقال : ورثت أرِث وراثة وَوِرثاً وإرثاً . قلبوا الواو همزةً على حدّ (وشاح) و (إشاح) ، وانظر شرح الشافية ٨٠/٣ ، ١٩٧ .

أنَّه من ورثتُ والوراثة والموروث والوارث . وكذلك (تُخَمَة)[1] وهو من الوَخَامة . و (تُكَأة)[2] من توكأت . و (تُكلة)[3] من توكّلت ووَكَله ووكيل . و (تُهمة)[4] من الوَهْم لأنَّ المتَّهم يبني الأمرَ على مجرَّد الوَهْم . وقالوا : (تَوْلَج)[5] والأصلُ : وَوْلَج : فَوْعل ، من الولوج . وقالوا : (تَيْقُور)[6] ، وهو : فَيْعول من الوَقار .

(١) في سرّ الصناعة ١٤٦/١ : تُخَمة أصلها : وُخَمة لأنها فُعلَة من الوخامة . وانظر شرح الملوكي ٢٩٧ ، والممتع ٣٨٤/١ ، وسيبويه ١٢٨/٢ ، ١٨٣ .

(٢) قال في شرح الملوكي ٢٩٥ : وقد أُبدلت الواو تاءً على غير قياس .. قالوا : (تُكَأَةٌ) وأصله (وُكَأَةٌ) لقولهم : تَوكَأت على العصا . وأوكأت الرجُلَ : أصبت له مُتَكأ . وانظر سرّ الصناعة ١٤٦ ، والممتع ٣٨٤/١ ، وشرح الشافية ٨١/٣ .

(٣) في شرح الملوكي ٢٩٦ : وقالوا (تُكْلان) وهو (فُعْلان) من وَكَلْت أكِلُ ، يقال : رجلٌ وُكَلَةٌ تُكلةٌ ، أي : عاجز يكِل أمره إلى غيره . والوكيل منه ، كأنه موكول إليه . وانظر سرّ الصناعة ١٤٦ ، والممتع ٣٨٤/١ ، والإبدال ١٤٩/١ ، وشرح الشافية ٢١٩/٣ ، وسيبويه ٣٥٦/٢ (التكلان) .

(٤) سيبويه ١٨٣/٢ : تُهمة وتُهَم . وشرح الشافية ٢١٦/١ و ٢٢٠/٣ .

(٥) التوْلج : وزنه فَوْعل ، من ولَجَ يلج . والتولج : كِناس الوحش . التولج : التاء بدلٌ من الواو سيبويه ٣٥٦/٢ م والدّولج من التولج : أبدلوا التاء دالاً : سيبويه ٣٤٨/٢ .
قال ابن جني في سرّ الصناعة ١٠٤/١ :
فإن قيل : ألست تزعم أنَّ التّاء في (توْلج) بدلٌ من واو ، وأنَّ أصله (وَوْلج) لأنه (فَوْعَل) من الولوج ، ثم إنك مع ذلك قد تجدهم أبدلوا الدال من هذه التاء فقالوا : (دولج) وأنت مع ذلك تقول (دولج) في جميع المواضع التي تقول فيها (تولج) وإن كانت الدال مع ذلك بدلاً من التاء التي هي بدلٌ من الواو ؟
فالجواب عن ذلك : أن هذه مغالطة من السائل ، وذلك أنّه إنّما يطّرد هذا له لو كانوا يقولون (وولج) و (دولج) فيستعملون (دولج) في جميع أماكن (وَوْلج) فهذا لعمري لو كان كذا لكان له به تعلّق ، وكانت تحتسب زيادة ، فأما وهم لم يقولوا (وولج) البتة كراهية اجتماع الواوين في أول الكلمة ، وإنما قالوا (تَوْلج) ثم أبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو فقالوا : (دولج) فإنما استعملوا الدال مكان التاء التي هي في المرتبة قبلها تليها ، ولم يستعملوا الدال موضع الواو التي هي الأصل ، فصار إبدال الدال من التاء في هذا الموضع كإبدال الهمزة من الواو في نحو أقّتت وأجوه . فكما تستعمل (أُجوه) في موضع (وجوه) لقربها منها ، وأنه لا منزلة بينهما واسطة ، كذلك جاز استعمال (دَوْلج) مكان (تولج) لأنه لا منزلة واسطة بينهما .

(٦) تيْقُور (فَيْعول) من الوقار : سيبويه ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ ، وسرّ الصناعة ١٤٦/١ ، وفي شرح الملوكي ٢٩٧ : =

وقالوا : (تالله)[1] ، التاء بدلٌ من الواو ، وقد ذكرنا ذلك في باب القسم . وقالوا : (هَنْتٌ)[2] ، وهي من الواو لقولهم : هَنَوات ، وفي التصغير (هنيّة) فالياء الثانية بدلٌ منَ الواو . وقالوا : (بنْت)[3] وهي من البنوّة ، والأصل : بِنْوَة فأبدلوا منها التاءَ وجعلوها على مثال : جِذْع وعِدْل : وخصّوا الإبدالَ بالتأنيث . وليست التاءُ للتأنيث لأنَّها تَثْبُتُ في الوَقْف وقبلها ساكن ، وليست كذلك تاءُ التأنيث . والتاءُ في

= وقالوا : تيْقور وهو فَيْعول من الوقار ، فالتاء أصلها الواو ، قال الشاعر :

فإن يكنْ أمسى البِلى تيقورِي

ومعناه : كأنّ الهمّ سكّن حدّته فوقّره .

(١) شرح الملوكي ٢٩٨ ، وسرّ الصناعة ١٠١/١ وما بعدها و ١٤٦ .

(٢) في سرّ الصناعة ١٥١/١ هَنْت أصلها : هَنْو ، يدل على أن التاء فيها بدلٌ من واو قولهم في الجمع هَنَوات قال :

أرى ابن نزارٍ قد جفاني ورابني ... على هَنَوات شأنها متتابع

والهنوات : الأمور التي يُستقبح ذكرها .

(٣) قال في سرّ الصناعة ١٤٩/١ في كلامه عن إبدال التاء من الواو والياء : وقد أبدلت منهما لامين قالوا : أخت وبنت وهَنْت وكلتا . أصل هذا كلّه : أخَوَة ، وبَنَوة ، وهَنَوَة ، وكِلْوا ، فنقلوا أخَوَة وبَنَوة ووزنها فَعَل إلى فُعْل وفِعْل وألحقوها بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفل وحِلس ، فقالوا : أخت وبنت ، وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث كما يظنّ مَنْ لا خبرة له بهذا الشأن لسكون ماقبلها ، هكذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح وقد نصّ عليه في باب ما لا ينصرف (سيبويه ١٣/٢) فقال : لو سمّيت بها رجلاً لصرفتها معرفة ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم . على أن سيبويه قد تسمّح في بعض ألفاظه في الكتاب ، فقال : هما علامتا تأنيث (سيبويه ٨١/٢ ، ٨٢ ، ٣١٣) وإنّما ذلك تجوّز منه في اللفظ لأنه أرسله غُفْلاً ، وقد قيّده وعلله في باب ما لا ينصرف (١٣/٢) والأخذ بقوله المعلّل أولى من الأخذ بقوله الغُفْل المرسل . ووجه تجوّزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث صارتا كأنها علامتا تأنيث . وانظر شرح الملوكي ٢٩٩ ، والممتع ٣٥٨/١ .

قال سيبويه ١٣/٢ : وإن سمّيت رجلاً بـ (بنت) أو (أخت) صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا سنبتة بالأربعة ، ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها ، فإنما هي التاء التي فيها كتاء عفريت ، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة ، وليست كالهاء لما ذكرت لك ، وإنما هذه زيادة في الاسم بُني عليها وانصرف في المعرفة » .

(أخْت) بدلٌ من الواوِ لأنَّها من الأخوّة ، وتقولُ في الجمع : إخْوة وإخوان[1] ، ففعلوا فيها ما فعلوا في (بنت) ووزنها : فَعْل ، مثل : قُفْل ، فإنْ جمعتَ (بنتاً) قلت : بَنات ، فحذفت لام الكلمة التي أبدلت في الواحدِ تاءً فوزنُها الآن : فَعَات . وإنْ جمعتَ (أختاً) قلتَ : أخَوات ، فلم تَحْذفِ اللاَّمَ ، والفرقُ بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما بُنيَ على مُذكّره ، فمذكَّر (بنات) في الجمع (بنون) فلامُه محذوفة ، كذلك مؤنَّثه . والجمع في (أخ) : إخوة ، من غير حذف ، كذلك مؤنَّثه .

وتُبْدَل التاءُ من الواو في (كِلْتا) وأصلها : (كِلْوَى)[2] ، ووزنها : فِعْلَى . وقال الْجَرْميّ : التاء زائدة[3] ووزنها فِعْتَل .

وحجَّةُ الأوّلين أنَّ الكلمةَ مؤنثةٌ لاختصاصها بتوكيد المؤنَّثِ ، والأصلُ أن يكونَ

---

(١) في ح : وأخوات .

(٢) قال في سرّ الصناعة ١٥١/١ : وأمَّا (كلتا) فذهب سيبويه (٨٢/٢ ، ٨٣) إلى أنها فِعْلى ، بمنزلة الذِكرى والحِفْرى ، وأصلها (كِلْوَا) فأبدلت الواو تاءً ، كما أبدلت في أخت وبنت . والذي يدلُّ على أن لام (كلتا) معتلّة قولهم في مذكّرها (كِلا) . و (كِلاَ) فِعَل ولامه معتلّة بمنزلة لام حِجا ورِضا ، وهما من الواو لقولهم : حجا يحجُو ، والرضوان ، ولذلك مثّلها سيبويه بما اعتلّت لامُه فقال : هي بمنزلة شَرْوى .

وأمَّا أبو عمر الجرْميّ فذهب إلى أنها (فِعْتَل) وأن التاء فيها علمُ تأنيثها ، وخالف سيبويه . ويشهد بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد ، إلا وقبلها فتحة نحو : طلحة ، وحمزة ، وقائمة ، وقاعدة ، أو تكون قبلها ألف نحو : سِعلاة وعِزْهاة ، واللام في (كلتا) ساكنة كما ترى ، فهذا وجه .

ووجه آخر ، وهو أن علامة التأنيث لا تكون أبداً وسطاً ، إنما تكون آخراً لا محالة ، و (كلتا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين ، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن . وأيضاً فإن (فِعْتَل) مثال لا يوجد في الكلام أصلاً فيُحمل هذا عليه . فإن سمّيت بـ (كلتا) رجلاً لم تصرفه في قول سيبويه معرفة ولا نكرة ، لأن ألفها للتأنيث بمنزلة ألف (ذِكْرى) وتصرفه نكرةً في قول أبي عُمر ، لأن أقصى أحواله عنده أن يكون كـ (قائمة ، وقاعدة ، وعَزّة ، وحمزة) .

وانظر أيضاً سيبويه ٢٣/٢ ، والخصائص ٢٠٣/١ ، وشرح الملوكي ٣٠٠ ، وشرح المفصّل ٦/٦ .

(٣) عبارة (التاء زائدة) ساقطة من م .

للتأنيث علامةٌ ، والألفُ هنا تصلح لذلك ، والتاء قبلَها لا تصلُح للتأنيث لأنها لا تكونُ حشواً ، وزيادتُها في هذا المثال لا نظيرَ له . وقد احتجَّ الجرْميّ بأنَّ الألفَ لو كانت للتأنيثِ لم تقلبْ في الجرِّ والنصب ياءً . وهذا ليس بشيء لوجهين :

أحدهما : أنَّ القلبَ ههنا استحسانٌ وحَمْلٌ على ألفِ (على) و (إلى) ، كما أُبدلت في المذكّر وهي لام الكلمة ، والمنقلبة في الجرِّ والنصب لا تكون لاماً .

والثاني : أنَّهم قد قَلبوا ألفَ التأنيث ياءً فقالوا في (سُعْدى) : سُعْدَيات لأجل الدَّليلِ المقتضي للقلب فكذلك هنا . وقد ذهبَ قومٌ إلى أنَّ التاء فيها بدلٌ من اليـاء لأنَّ الإمالَة في (كلا) جائزةٌ والأصل في مثل[1] ذلك لليـاء .

إبدال التاء من الياء[2] :

وهو قليلٌ لبُعْدِ مَخْرجِ الياء منها إلاَّ أنَّ بينهما مُشابهةً من وجهين :

أحدهما : أنَّ في التاء هَمْساً وفي الياء خَفَاءً والمعنيانِ متقاربان .

ح ١٥٥ والثَّاني : أنَّ التَّاءَ تُشْبِـهُ الواوَ من الوجـه / الـذي ذكرْنـا قبلُ . وبين اليـاء والواوِ مُشابهـةٌ في المـدِّ والاعتلال ، وقلبِ كلٍّ واحـدةٍ منهما إلى الأُخرى ، ومرادَفَتِهـا إيَّـاهـا في أرْدَاف الأبيـات نحو : سرحوت وتكريت ، وبين أُخْتَيهما وهـما الضَّـمَّةُ والكَسْرة تقـاربٌ بحيث جازَ وقوعُها في الإقْواء[3] في القصيدةِ الواحدة .

فمن ذلـك (ثِنْتـان)[4] والأصلُ (ثِنْيـان) لأنـه من ثَنَيْتُ ، وليس لـه واحـدٌ من

(١) كلمة (مثل) ساقطة من ح .

(٢) انظر سرّ الصناعة ١٥٢/١ ، وشرح الملوكي ٣٠٠ ، والممتع ٣٨٨/١ .

(٣) الإقواء : هو اختلاف حركة الروي في القصيدة الواحدة بين ضمٍّ وكسر .

(٤) قال ابن جني في سرّ الصناعة ١٥٢/١ : وأما إبدالهم التاء من الياء لاماً فقولهم : (ثِنْتان) ويدلُّ على أنـه من الياء أنه من ثَنَيْت ، لأن الاثنين قد ثني أحدهما على صاحبه ، وأصله : ثَنَيٌ ، يدلُّ ذلك على جمعهم إياه على أثناء بمنزلـة أبنـاء وآخـاء . فنقلوه من فَعَل إلى فِعْل ، كما فعلوا ذلـك في بِنْت . فـأمَّـا التـاء في =

لفظه . وتقول : هذا ثِنْيُ هذا[1] .

ومن هذا (ذَيت) و (كَيْت)[2] والأصلُ : ذيّة وكيّة ـ بتشديد الياء والهاء المبدلة من التاء في الوقف ـ فأبدَلوا من الياء الثانية تاءً ثانيةً وصلاً ووقفاً . والكلمتانِ مبنيّتانِ على الفتحِ[3] لأنَّهما كنايتان عن الحديث المتَّصل بعضه ببعض . تقول : كانَ من الأمرِ كَيْتَ وكيتَ ، كما تقول : كان من الأمر كَذا وكذا .

إبدال التّاء من السِّين[4] :

وهو ضعيفٌ وقد جاءَ منه شيءٌ قليلٌ ، ووجهه أنَّ التَّاءَ تشاركُ السينَ في الهمسِ وقُرْب المخرج ، فمن ذلك : (طست)[5] ، والأصل : طَسّ لقولهم في تصغيره : طُسَيْس ، وفي الجمع : طِسَاس . وقالوا : أطسّة .

= (اثنتان) فتاء التأنيث ، بمنزلتها في (ابنتان) تثنية ابنة ، وإنما (ثنتان) بمنزلة (بنتان) واثنتان بمنزلة (ابنتان) ، وانظر شرح المفصّل ١٣٤/٩ ، وشرح الملوكي ٣٠٠ ، والممتع ٣٨٨/١ .

(١) في م : هذا في ثني هذا .

(٢) في سرّ الصناعة ١٥٢/١ : وأبدلوا التاء أيضاً من الياء لاماً في قولهم : كيتَ وكَيْتَ ، وذَيْت وذَيْت ، وأصلها : كَيّة وذَيّة ، وقد نطقت بذلك العرب فقالوا : كان من الأمر كيّةَ وكيّة ، وذَيّةَ وذيّةَ ، ثم إنهم حذفوا الهاء ، وأبدلوا من الياء التي لام تاءً ، كما فعلوا ذلك في ثنتان ، فقالوا : كيتَ وذيتَ . فكما أنَّ الهاء في كيّة وذيّة علم تأنيث ، فكذلك الصيغة في كيتَ وذيتَ علم تأنيث ، وكذلك أيضاً التاء في اثنتان علامة تأنيث ، والصيغة في (ثنتان) أيضاً علامة تأنيث . وهذه قصة ابنة وبنت أيضاً . وانظر الممتع ٣٨٨/١ .

(٣) في سرّ الصناعة ١٥٣/١ : وفي كيت وذيت ثلاث لغات : منهم مَنْ يبنيهما على الفتح فيقول : كيتَ وذيتَ . ومنهم مَنْ يبنيهما على الكسر فيقول : كيتِ وذيتِ . ومنهم مَنْ يبنيهما على الضمّ فيقول : كيتُ وذيتُ . فأمَّا كيّة وذيّة فليس فيهما مع الهاء إلا البناء على الفتح .

(٤) سرّ الصناعة ١٥٥/١ ، والممتع ٣٨٩/١ .

(٥) في الإبدال ١١٩/١ : « ويقال طسْتٌ وطُسُوت ، وطسٌّ وطسوسٌ ، وقد يُجْمع على طِسَات وطِساس ، وعلى طسيس أيضاً وهو جمع نادر » والطست آنية من الصُّفْر ، تؤنث وتذكر . قال في الممتع ٣٨٩/١ : وأبدلت أيضاً منها في طسٌّ فقالوا : طست ، وإنما جُعلت التاء في طست بدلاً من السين ولم تُجعل أصلاً لأنَّ (طسّاً) أكثر استعمالاً من طسْت . وانظر سرّ الصناعة ١٥٦/١ .

م١٧٦ وقد أُبْدِلت منها في (ستٍّ)[١] والأصلُ / : سِدْس . لقولهم : سُدَيْسَةٌ وسُدَيْسٌ وأسْداس ، ثم أُبدلت الدَّالُ تاءً لقربها منها في المخرجِ وأنَّها هنا ساكنة يَعْسُر النُّطْقُ بها قَبْل التَّاء ، فإذا فصلتَ بينهما عُدْتَ إلى الأصل .

وقالوا : ناتٌ في ناس ، وأكياتٌ في أكْياس[٢] . قال الشاعر : [من الرجز]

٢٠٤ـ يا قاتَلَ اللهُ بني السِّعْلاةِ عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
غيرَ أعِفّاءَ ولا أكْياتِ[٣]

يريد : الناس ، ولا أكياس . وحكى الأصمعيّ عن بعض العرب أنَّه قرأ : ﴿ قل أعوذ بربِّ النَّات ﴾[٤] في جميعها بالتَّاء .

---

(١) قال سيبويه ٤٢٨/٢ : هذا باب ما كان شاذّاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطّرد فمن ذلك : ستّ ، وإنما أصلها : سِدْسٌ . وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعمالُه في كلامهم أن السين مضاعفة ، وليس بينها حاجز قويّ ، والحاجز أيضاً مُخْرَجُه أقربُ المخارج إلى مُخْرج السين ، فكرهوا إدغام الدال فيزدادَ الحرفُ سيناً فتلتقي السينات ، ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرتُ لك ، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال لئلا يصيروا إلى أثقلَ مما فرّوا منه إذا أدغموا ، وذلك الحرف التاء ، كأن قال : سِدْتٌ ، ثم أدغم الدال في التاء .
وفي سرّ الصناعة ١٥٥/١ : وقد أُبدلت التاء من السين لاماً ، وذلك في قولهم في العدد (سِت) وأصلها : سِدْس لأنها من التسديس ، كما أن خمسة من التخميس . ولذلك قالوا في تحقيرها : سُدَيْسَة ، ولكنهم قلبوا السين الآخرة تاء لتقرب من الدال التي قبلها ، وهي مع ذلك حرف مهموس ، كما أن السين مهموسة ، فصار التقدير : سِدْت ، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاءً لِتُوافقها في الهمْس ، ثم أدغمت التاء في التاء ، فصارت (ستّ) كما ترى .

(٢) الإبدال ١١٧/١ ، ١١٨ ، وزُعم أنها لغة .

(٣) الرجز لعلباء بن أرقم كما أنشده أبو زيد في نوادره ١٠٤ ، والرجز في جمهرة اللغة ٣٣/٣ ، وإبدال أبي الطيب ١١٧/١ ، وابن السكيت ١٠٤ ، والخصائص ٥٣/٢ ، والممتع ٣٨٩ ، وشرح المفصّل ٣٦/١٠ ، وسرّ الصناعة ١٥٥/١ ، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩ .
قال ابن جني : يريد : الناس ، وأكياس ، فأبدل السين تاءً لموافقتها إياها في الهمس والزيادة وتجاور المخارج .

(٤) قال ابن خالويه في مختصر شواذّ القرآن ١٨٣ : ﴿ قل أعوذ بربِّ النَّات ﴾ [سورة الناس : ١/١١٤] ، =

وقد أُبدلت التاء من الصاد[1] ، قالوا في (لصّ) : لصْتٌ ، والأصل الصّاد لقولهم : تَلصّص عليهم ، وهو منَ اللصوصيةِ . وقد تجاوز بعضُهم الحدَّ فأتى بها في الجمعِ ، قال الشّاعرُ : [من الكامل]

٢٠٥ـ فتركْنَ نَهْداً عُيّلاً أبْناؤها ... وبَني كِنانةَ كاللُّصُوتِ المرَّدِ[2]

وقد أبدلوها من الطاء فقالوا : فُسْتَاط[3] ، وأقرّوها في الجمع[4] .

= (بربٌّ النَّات) بالتاء ، حكاه أبو عمرو أنها لغة قضاعة . قال ابن خالويه : زعم أهل اللغة في كتب القلب والإبدال أن العرب تقول في الناس : النات ، وقوم أكيات : أي أكياس . قال سيبويه : تبدل التاء من السين والسين من التاء ، فستّة أصلها : سدسة . فأبدلوا من السين الثانية تاءً ومن الدال تاءً ، وأدغموا التاء في التاء . وأما السين من التاء فيقولون : استخذ ربّك سبحانه ، يريدون اتخذ . ـ ثم أنشد الرجز : يا قبح الله .. ـ وقال : والعرب تقول : الكرمُ من تُوس سيدنا الأمير سيف الدولة ومن سُوسه .

(١) سرّ الصناعة ١٥٦/١ . وجاء في الإبدال ١٢٣/١ : يقال : رجُلٌ لصّ ، وقومٌ لصوص ، ورجل لِصْتٌ ، وقومٌ لُصُوتٌ . قال الشاعر :

وكم دونها من مهمهٍ ذي مفازةٍ ... وكم أرضِ جدْبٍ دونها ولصوص

وقال الآخر :

فتركْنَ جَرْماً عُيّلاً أبناؤها ... وبني كِنانة كاللُّصوتِ المرّد

وانظر الممتع ٣٩٠/١ .

(٢) هكذا رواه ابن جني وفي الإبدال : فتركن نهداً .. وقائله كما في شرح شواهد الشافية ٤٧٥ هو عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي . وفي جمهرة اللغة ١٠٢/١ ، ١٠٣ : عبد الأسود الطائي ، وفي ١٩/٢ : أبو الأسود الطائي . وانظر شرح المفصّل ٤١/١٠ ، واللسان : لصت وعيل . والعيّل : الفقراء . والمرّد جمع مارد وهو العاتي الخبيث .

(٣) في م : أقساط .

(٤) قال أبو الطيب في الإبدال ١٣٢/١ : ويقال : فُسْطاط وثلاثة فساطيط ، وفُسْتات وثلاثة فساتيط . قال محقق الإبدال : (الفُسْطاط) مجتمع أهل الكورة ، ومصرُ العتيقةُ . والسُّرادق كالفستاط والفسّاط بضمّ الفاءات الثلاث ويكسرن . والتاء بدل من الطاء لقولهم في الجمع : فساطيط لا فساتيط . وابن سيده يفضّل أن تكون التاء بدلاً من سين فسّاط . انظر اللسان (فسط) قال في سرّ الصناعة ١٥٧/١ : وأمّا قولهم في فُسطاط : فُستاط ، فالتاء فيه بدل من الطاء لقولهم في الجمع : فساطيط ، ولم يقولوا : فساتيط ، فالطاء إذن أعمّ تصرفاً .

وأبدلوها بين الدال فقالوا : ناقة تربوت[1] والأصل الدال لأنَّها من الدُّرْبة .

إبدالُ الهاءِ من الياء :

قالوا : (هذه) والأصلُ : (هـذي) لأنَّ الألفَ في (ذا) من اليـاء[1] ، فمنهم مَنْ يُبْدِلُها في الوقْفِ ، ومنهم مَنْ يُبْـدِلُهـا في الحـالين ، ومنهم مَنْ يَصِلُهـا بيـاءٍ في الوصْل . والوجْهُ في إبْدالهـا منهـا اجتِماعُها في الخفـاء وقربِ الهـاء من الألفِ الَّتي هي من حروفِ المدِّ وهي أختُ الياء في ذلك .

وقالوا في دُهْدِيّة الْجُعَل : دُهْدُوهة ، والأصل الياءُ ، لقولهم : دَهْدَيْتُ الحجر[3] .

---

(١) في سرّ الصناعة ١٥٧/١ : وقالوا : نـاقـة تربوت ، وأصلهـا : دربوت ، وهي فَعَلُوت من الـدُّرْبـة ، أي : هي مذللة ، فالتاء بدل من الدال . وفي سيبويه : التّربوت من الذّلول ، يقال للذّلول مدرّب ، فأبـدلوا التاء مكان الدال كما في الدولج والتولج ٣٤٨/٢ . وانظر الممتع ١٢٥ ، ٣٩٠ .

(٢) في سيبويه ٤٤/٢ : ذه : الهاء بدل من الياء في قولك : ذي . والياء في قولـك : ذهي ، إنمـا هي لبيـان الهاء . سمعنا العرب الفصحاء يقولون : ذه أمة الله . يسكنون الهاء في الوصل .
وفي سرّ الصناعة ٥٥٦/٢ : قولهم في (هذي هنـد) : هـذه . فـالهـاء في (هـذه) بـدلٌ من يـاء هـذي . الدلالة على ذلك دون أن تكون اليـاء في (هـذي) بـدلاً من الهـاء في (هـذه) قولهم في تحقير (ذا) : (ذيّا) . و (ذي) إنما هي تأنيث (ذا) ومن لفظه . فكما لا تجد للهـاء في المـذكر أصلاً فكـذلـك هي أيضاً في المؤنث ، بدل غير أصل . وليست الهاء في قولنا (هذه) وإن استفيد منها التـأنيث بمنزلـة هـاء (طلحـة ، وحمزة ، وجوزة ، وبيضـة) لأن الهـاء في نحو (حمزة وبيضـة) زائـدة ، والهـاء في (هـذه) ليست بزائدة ، إنما هي بدل من الياء التي هي عين الفعل في هذي . وأيضاً فـإن الهـاء في نحو (طلحـة وجوزة) تجدها في الوصل تاءً نحو طلحتان وجوزتكم . والهاء في هذه ثابتة في الوصل ثباتهـا في الوقف . وانظر الممتع ٤٠٠ .

(٣) في سرّ الصناعة ٢٣٣/١ : دهديت الحجر ، وأصله دهدهته . والدلالة على أنه من الهـاء قولهم : دُهْـدُوهـة الْجُعَل لدُحروجته .
وفي سيبويـه ٣٨٦/٢ : ... كما أن دهـديتُ هي فيما زعم الخليل : دهـدهت بمنزلـة دحرجت ولكنـه أبـدل الياء من الهاء لشبهها بها وأنهـا في الخفـاء والخفـة نحوهـا ، فـأبـدلت كما أبـدلت من اليـاء في (هـذه) . وقالوا : دُهدوهة الْجُعَل ، وقالوا : دُهديّة الْجُعَل كما قالوا دُحروجـة . يـدلـك على أنهـا مبـدلـة قولهم : دَهْدهت . وانظر الإبدال ٥٣٢/٢ ، والممتع ٣٧٨ .

إبدال الهاء من الهمزة :

قالوا في (إيّاك) : هِيّاك . وفي (إنّك) : هِنّك .

وفي (أردت) : هَرَدْتُ[1] . وفي (أراق) : هَرَاق . والوجه في ذلك أنَّ الهمزةَ ثقيلةٌ والهاءَ خفيفةٌ وهي مصاقِبَتها في المخرج . ومما يترتبُ على هذا مسألةٌ ، وهي قولُ امرئ القيس : [من المتقارب]

٢٠٦ـ وقَدْ رابني قولُها يا هَنَاهُ ويحَكِ ألحقتَ شرّاً بِشَرّ[2]

---

(١) سرّ الصناعة ٥٥١/٢ وما بعدها قال : قد أبدلت الهاء من الهمزة على ضربين : أحدهما أصل والآخر زائد . فالأصل نحو قولهم في (إياك) : (هِيّاك) .. وعن قطرب أن بعضهم يقول : (أيّاك) بفتح الهمزة ، ثم يبدل الهاء منها فيقول : هَيّاك .. وطيء تقول : (هِنْ فعلَ)يريدون : إنْ فعل .. وقالوا : لَهِنّك ، والأصل : لإنّك ..

وأما إبدال الهاء من الهمزة الزائدة فقولهم في (أرقت) : (هرقت) ، و (أنرت الثوب) : (هنرته) ، و (أرحت الدابة) : (هرحتها) ، و (أزيدّ منطلق) : (هزيدّ منطلق) .. وحكى اللحياني : هردت الشيء أُهريده ، أي أردته .

(٢) البيت لامرئ القيس من قصيدة في ديوانه ص ١٦٠ ق ٢٩ ب ١٩ ، قال ابن جني في التصريف الملوكي : وتبدل ـ الهاء ـ أيضاً من الواو ، في قول امرئ القيس :

وقد رابني قولها : يا هناهُ ، ويحكِ ـ ألحقتَ شرّاً بشرْ

هي (فَعَالٌ) من (هنُوك) . وأصلها (هَناوٌ) أبدلَ من الواو الهاء . وهذا هو الصحيح فيها ، لا ما رآه أبو زيد وأبو الحسن .

قال ابن يعيش : قولهم (يا هناه) مما اختصَّ به النداء ، ولم يستعمل في غيره ، كما قالوا فيه (يالكاع) و (يا خباث) ولم يستعملوه في غير النداء . وقد اختلف الناس في هائه الأخيرة ، والصحيح فيها ما ذهب إليه صاحب الكتاب ـ يعني ابن جني ـ من أنها بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة في (هنوك) و (هَنَوات) من قوله : (على هنوات شأنها متتابع) ، وكان أصلها (هَنَاوٌ) على زنة (فَعَال) فأبدلت الواو هاءً . فقالوا : هناه .

هذا قول المحققين ، وقد ذهب أبو زيد إلى أنَّ الهاء لحقت بعد الألف في الوقف ، لخفاء الألف ، كما لحقتْ الندبةَ في نحو (وازيداه) وحرّكت تشبيهاً بالهاء الأصلية . ويُحكى هذا القول أيضاً عن أبي الحسن . والألف عندهما بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة .

وهو قولٌ واهٍ ، من قِبل أنّ هاء السكت إنما تلحقُ في الوقف ، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها البتة ، فلم =

وفي هذه الهاء أقوال :

أحدها هي بدلٌ من الواو التي هي لامُ الكلمة ووزنُها : فَعال . وقالوا في الجمع : (هَنوات) كأنّه قال : ياهَناو[1] ، فأُبدِلت الواوُ هاءً[2] لِمَا تقدَّم في الياء . ويُقوّي ذلكَ أنَّ الواوَ حُذفت قبلَ الإضافة وأُبدِلتْ ألفاً في النَّصبِ ، وياءً في الجرِّ ، وذلك تصرّفٌ فيها . وجعلُها هاءً تصرّفٌ .

وقال آخرون : أُبدلت الواوُ ألفاً لوقوعِها طَرَفاً بعد ألفٍ زائدة ثم أُبدلت الألفُ هاءً[3] لمشابهتها إيّاها في الْخَفَاء وقُربها منها في الْمَخْرج .

وقال آخرون : أُبدلتِ الألفُ همزةً لما ذكرنا في (كِساء)[4] ثم الهمزةُ هاءً . وقال أبو زيد : الهاءُ لمدِّ الصوت كما ألحقت في النّدبة ، أو للوقف . والألفُ قبلها لام الكلمة . وهذا المذهبُ ضعيفٌ لأنَّ ألفها تثبتُ في النَّصْبِ مع الإضافة ، ولا إضافةَ هنا إلاّ أنْ يُدّعى أنَّها أُثّمت كما جاء في أبٍ : أَبَا ، وهو قياس لوساعدَه سماع . وعندي فيها قولٌ حَسَنٌ وهو / أن يكون هنّ أُضيفَ إلى ياء المتكلِّم فصارت : هني ، مثل : أبي . ثم نادى فأبدلَ من الكسرةِ فتحةً وأبدلَ الياء ألفاً إمَّا لالتقاء السَّاكنين وإمَّا لتحركها وانفتاحِ ماقبلها كما ذكرنا في قولك : ياغُلاماه ، وهذا شيءٌ لم أجِدْه عنهم وهو قياسُ قَوْلهم في نَظائره . ح١٥٦

= توجد لاساكنةً ولا متحرّكةً ، ولذلك رُدَّ قول المتنبي : « واحرّ قلباه ممّن قلبه شبم » لكونه أثبت هاء السكت وحرّكها .

وذهب آخرون إلى أن الهاء في (ياهناه) أصلٌ ، وليست بدلاً ، وإنما هي لام الكلمة كـ : (سنة) و (عِضَة) و (شفة) وهو قول ضعيف لقلّة باب (سلس وقلق) .

وحكى الثانيني قولاً آخر ، أنهم أبدلوا الواو همزةً ، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، ثم أبدلوا من الهمزة هاءً فعلى هذا تكون الهاء بدلاً من همزة ، أبدلت من الواو .

(١) في ح : (هنا) .

(٢) في ح : فأبدلت الهاء واواً .

(٣) كلمة (هاء) ساقطة من ح .

(٤) هذه العبارة (لما ذكرنا في كساء) ساقطة من ح .

إبدال الهاء من الألف :

قالوا في (أنا) : أنهْ ، لقرب مابين الهاء والألف في الخفاء والمخرج[1] حتى قال الأخفشُ : إنَّهما من مَخْرجٍ واحد . وقالوا : هَنَهْ والأصل : هُنا[2] .

وقالوا الأصلُ في (مَهْما) : مَامَا ، فأبْدَلوا من الألف الأولى هاءً في أحدِ القَوْلين ، وقد ذُكر في حروف الشَّرطِ ، وقد جاءَ في الشرطِ[3] بعد (مَهْ) نريدُ / بعدَ : ما[4] . م ١٧٧

وقد أبدلوا الهاءَ من تاء التأنيث في الأسماء نحو : (شَجَرة) و (قائمة) ليفرقوا بين الوَصْل والوقْف[5] .

فصل

في إبدالِ الطّاء من التّاء[6] :

إذا كانت فاءُ افتعلَ حرفَ إطباقٍ وحروفُ الإطباق أربعةٌ : الصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ

---

(١) في سرّ الصناعة ٥٥٥/٢ : فأمّا قولهم في الوقف على (أنَ فعلتُ) : (أنا) و (أنهْ) فالوجه أن تكون الهاء في (أنهْ) بدلاً من الألف في (أنا) لأنَّ الأكثر في الاستعمال إنما هو (أنا) بالألف ، والهاء قليلة جداً فهي بدل من الألف . ويجوز أن تكون الهاء أيضاً في (أنهْ) ألحقت لبيان الحركة ، كما ألحقت الألف ، ولا تكون بدلاً منها ، بل قائمة بنفسها كالتي في قوله تعالى ﴿ كِتابِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٥/٦٩] ، و ﴿ حِسابِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٠/٦٩] ، و ﴿ سُلطانِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٩/٦٩] ، و ﴿ مالِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٨/٦٩] ، و ﴿ ماهِيَهْ ﴾ [القارعة : ١٠/١٠١] ، و ﴿ لم يَتَسَنَّهْ ﴾ [البقرة : ٢٥٩/٢] ، فين أخذه من (سنوات) و (مساناة) ، و (أسنتوا) . وانظر شرح الملوكي ٣١٥ .

(٢) عبارة : (وقالوا : هنه والأصل هنا) ساقطة من ح .

(٣) في ح : في الشعر .

(٤) تقدم ذكر هذا في (مهما) .

(٥) سرّ الصناعة ٥٦٢ ، وقال ابن عصفور في الممتع ٤٠٢/١ : وأبدلت ـ الهاء ـ من تاء التأنيث في الاسم في حال الإفراد في الوقف نحو (طلحة) و (فاطمة) ، وحكى قطرب عن (طيّئ) أنهم يفعلون ذلك بالتاء في جمع المؤنث السالم فيقولون : كيف الإخوةُ والخواهْ ، وكيف البنون والبناهْ .

(٦) انظر سرّ الصناعة ٢١٧/١ وما بعدها ، والممتع ٣٦٠/١ ، وشرح الملوكي ٣١٦ .

والظَّاء ، قُلبت التاءُ[1] طاءً ، فمنها ماليس فيه إلاَّ لغةٌ واحدةٌ وهي الطّاء نحو : اطَّلع ، ومنها مافيه لغتان وهي الصّاد نحو : اصطَلح واصّلح ، ومنها مافيه ثلاثُ لُغات وهي الظَّاء تقول : اظطلم واظّلم واطّلم .

وأمَّا الضَّادُ ففيها لغتان ، تقولُ في افتعلَ من الضَّرْب : اضْطَرَبَ واضَّربَ . والعلّةُ في قلبِ التّاء طاءً أنَّ حروفَ الإطباقِ مستعليةٌ مَجْهورةٌ ، والتّاء مُتَسفِّلةٌ مهموسةٌ ، والجمع بينهما شاقٌّ على اللسانِ ، فحوَّلوا التاءَ طاءً لأنَّها من مَخْرجها ، والطّاءُ مجانسةٌ لبقيّة حروفِ الإطباق .

فأمَّا مَنْ قالَ : اصّلح ، فأبدلَ من الطاء صاداً وأدغم ليكونَ العملُ من وجهٍ[2] واحدٍ ، ولم يمكنْ قلبُ الصّادِ تاءً لئلا تبطُلَ قُوّةُ المستعليةِ وجهرُها ، ولا طاءً لأمرين :

أحدهما : أنَّ الطَّاء أختُ التَّاء في الْمَخْرج ، وقد تَجنَّبوا قلْبَها إليها فكذلك ما يقربُ منها .

والثاني : أنَّه كان يلتبِسُ بما فاؤه طاءٌ .

وأمَّا اضْطَرب فالوجْهُ في قلبها طاءً أنَّها أقربُ إلى بقيّةِ حروف الإطباق ، لأنَّ الضَّادَ تليها ، والطاءَ بعيدةٌ منها ، فكانَ تحويلُ الطّاء لقربها منها ومجانستِها لها[3] . وكذلك مَنْ قَلَبها طاءً وأدغم . وأمَّا بيتُ زهير : [من البسيط]

٢٠٧ـ .... ويَظْلِمُ أحْيَانـاً فَيظَّلِمُ[4]

فَيُرْوى ءالأوْجُه الثلاثةِ وبالنُّون أيضاً .

---

(١) في ح قلبت الطاء تاءً .

(٢) في م : من جنسٍ .

(٣) كلمة (لها) ساقطة من م .

(٤) شعر زهير بشرح الأعلم ١٠١ ق ٩ ب ١٣ وهو بتمامه :

هو الجوادُ الذي يُعطيكَ نائلَهُ عفواً ، ويُظلَمُ أحياناً فَيَظَّلِمُ =

فصل

في إبدال الدَّال[1] :

قد أُبدلت من تاء افتَعَلَ إذا كانتِ الفاءُ دالاً أو زَايا ، وعلّةُ ذلك أنَّ هـذه الحروفَ فيهـا صَفِيرٌ وجَهْرٌ وشِـدّة ، والتـاءُ مهموسةٌ رِخْـوةٌ ، فـإذا سُكِّن الحرفُ القـويّ وبعـدَه ضعيفٌ كانَ في إخراجِ القويّ بصفتـه وسكونـه وإتبـاعِ الضعيفِ إيّـاه بـلا فصـلٍ كُلفـةٌ شديدةٌ ، فأُبدل من التَّاء حرفٌ يَقْرُب منهـا في المخرج ، ويقربُ من الحرف الآخر[2] في الصِّفـة وذلـك هو الـدَّالُ ، فـإنَّهـا من مَخْرج التّـاء[3] ، فـالـدَّالُ في قولـك[4] : دَرَأ ادَّرأ وأصلـه :ادْتَرأ ، فقلبتَ التـاءَ دالاً وأدْغمتَ الأولى فيهـا ، وأتيتَ بهمزةِ الوصْـلِ لسكـونِ الدال الأولى بسببِ الإدغام . ولا يجوزُ قلبُ الدَّالِ هُنـا تـاءً وتركُ تـاء الافتعـال ، لئلا تبطلَ القوّةُ التي في الدَّال .

وأمَّا الذالُ[5] فكقولِـك مِنْ ذَرَأَ اذَّرأ والأصلُ : اذْتَرَأَ ، فقلبت التّـاءُ دالاً ، والـذَّال دالاً لأنَّها قَرُبتْ منها وفُعل فيها ماتقدَّم .

وإنْ شئتَ قلبتَ التَّـاءَ ذالاً لتجـانس الـذالَ ، تقـول : اذّرَأ ، وأمَّـا افتعـل[6] من

= قال الأعلم : (فيظّلم) وأصله : (يظْتَلم) ، وهو يفتعل من الظّلم ، قلبت التاء طاءً لمجاورتها الظـاء . فإذا أُدْغم فمنهم مَنْ يقلب الظـاء طـاءً ثم يُـدغم الطـاء في الطـاء على القيـاس فيصير : يطَّلِمُ ، بطـاء غير معجمة . ومنهم مَنْ يكره أن يُدْغم الأصليّ في الزائـد فيقول : يظَّلِمُ بظـاء معجمـة ، والبيت يُروى على الوجهين .

(١) سرّ الصناعة ١٨٥/١ ، والممتع ٣٥٦/١ ، وشرح الملوكي ٣٢٢ .

(٢) في ح : من الحروف والآخر .

(٣) في ح : الدال .

(٤) في ح : كقولك .

(٥) عبارة (وأما الذال) ساقطة من ح .

(٦) في ح : مفتعل .

الذِّكْر فأصله (اذْتَكَر)[1] فَحَوَّلتَ التَّاءَ إلى الدَّال والذالَ إلى الدَّال ، وأتيتَ بهمزةِ الوَصْل لِمَا تقدَّم . وإنْ شئتَ حوَّلتَ الثَّاني إلى الأَوَّلِ فجعلْتَها ذالاً مشدَّدةً ، والأوّلُ أقوى .

وأمَّا الزَّايُ فكقولِك من زَجَر وزَانَ : ازْدَجَر وازْدَان ، والأصل التَّاء ، فحوَّلت إلى الدَّال لِمَا تقدَّم ، ولو قلبتَ التاءَ زاياً وأدْغَمْتَ جازَ فقلت : ازّجر ومثله : ازّان ، والأوّلُ أقوى ، ولا يجوزُ قلبُ الزَّاي تاءً لئلا يبطلَ ما في الزَّاي من زيادةِ الصفات على التَّاء .

مسألة /

ح١٥٧

قالوا في تَوْلَج[2] : دَوْلَج فأبْدَلوا من التَّاء دالاً لَمَّا كَثُرَ إبْدالُها منها في المواضعِ التي ذَكَرْنا . ويضْعُف أن يكونوا أبْدَلوا الواوَ ابتداءً دالاً لبعدها منها .

مسألة

يقال : (وِتِد) ـ بكسر التاء ـ ثم تُسكّن على مثال : كتِف وكتْف . ومنهم مَنْ يُبْدِل التاءَ دالاً ويُدْغِمها لِمَا تقدَّم[3] .

فصل

في إبْدالِ الجيم[4] :

---

(١) في ح : مذتكر .

(٢) سبق ذكرها .

(٣) قال في سرّ الصناعة ١٨٨/١ : فأمّا ادّكر واذّكر فإبدال إدغام ، وليس ذلك من غرض هذا الكتاب ، وكذلك قولهم في وَتِد : وَدّ ، هو أيضاً إبدال إدغام من جنس ادّكر .

(٤) انظر سيبويه ٢٨٨/٢ ، وسرّ الصناعة ١٧٥/١ ، وشرح الملوكي ٣٢٨ ، وشرح المفصّل ٥٠/١٠ ، والممتع ٣٥٣/١ .

قد أُبدلت من الياء السَّاكنةِ في الشِّعر وهو كالضرورة ، وعلّةُ ذلك أنَّها من مَخْرجها ، والجيمُ أبْيَنُ منها وذلك / كقول الشاعر : [من الرجز] م١٧٨

٢٠٨ـ يـــا ربِّ إنْ كنتَ قبلتَ حِجّتَـجْ فـلا يـزالُ شَـاحِـجٌ يـأتيـك بـجْ
أقْمَرُ نهّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِج[1]

وأمَّا قولُ الآخر :

٢٠٩ـ خَـــالي عَـوَيْفٌ وأبـــو عَلـــجْ الْمُطْعِمان اللحمَ بـــــالعَشِـــــجْ
٢١٠ـ وبـــالغـــداةِ فِلَـــقَ البَرْنـــجْ يقلـع بـــالـودّ وبـــالصّيصـجِ[2]

فإنَّه قدَّرَ الوقْفَ على الياء فسكّنت ، ثمَّ أبدلَها جيماً مشدَّدةً ، ثم كسرَ بعدَ ذلك . والقياسُ أنْ لا تبدَل المتحركةُ لأنَّها قويت وبانتْ بحركتها . وأمَّا الصِّيصيّ فأصلها التخفيفُ لأنَّ الواحد صيصة خفيفة الياء ، وإنَّما شدَّد على لغة من يشدّد في الوقف نحو : هذا خالدّ ثم كسرَها لما تقدَّم . وأمَّا قول العجاج :

٢١١ـ حتَّى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجا[3]

---

(١) الرجز في نوادر أبي زيد . ونسبت لبعض أهل اليمن ص ١٦٤ ، وكذلك تجد هذا الرجز في الإبدال لأبي الطيب ٢٦٠/١ ، وسرّ الصناعة ١٧٧/١ ، والأمالي ٧٨/٢ ، وضرائر الشعر ٢٣١ ، والممتع ٣٥٥/١ ، وشرح الملوكي ٣٢٩ ، وشرح المفصَّل ٥٠/١٠ ، وشرح الشافية ٢٨٧/٢ ، والمراد : حجتج = حجتي . بج = بي . وفْرتج = وفْرَتي .

(٢) الأبيات في سيبويه ٢٨٨/٢ . قال الأعلم : الشاهد فيه إبدال الجيم من الياء في (علي) و (العشيّ) و (البرنيّ) لأنَّ الياء خفيّة وتزداد خفاء بالسكون للوقف ، فأبدلوا مكانها الجيم لأنَّها من مخرجها ، وهي أبينُ منها . والبرنيّ : ضرب من التمر . وفِلقُه : ما قُطع منه بعد تكتّله في جلله وهي قِفاف تعبيته . والصيصة : قرن البقرة .
وانظر الإبدال ٢٥٧/١ ، وسرّ الصناعة ١٧٥/١ ، وشرح الملوكي ٣٣٠ ، والمنصف ١٧٨/٢ ، والممتع ٣٥٣ ، وفي حواشي هذه الكتب مراجع تخريج أخر .

(٣) ورد البيت مستقلاً في ملحقات ديوانه ٢٧٨/٢ وأراد : أمست وأمسى فأبدل مكان الياء حرفاً جلداً شبيهاً بها لتصحّ له القافيةُ والوزن . اللسان : (مسا) .
=

فالأصلُ أمستْ وأمسى ، فحذفت الألفُ من اللفظِ[1] الأوّلِ لسكونها وسكونِ التّاء بعدها . فلَمَّا اضطُرّ عادَ إلى الأصلِ وهو الياءُ ولم يتركْها متحركةً لأنَّ حكَمَها عندَ ذلك القلبُ فأبدَلها جيماً ليُمكِنه النطقُ بها فجمعَ بينَ أمرين :

أحدهما : ترك النطقِ بالياء المتحركةِ مع ما يقتضي قلبَها .

[وثانيهما][2] : الإتيانُ بحرفٍ من جنْسِ رَويّ القصيدة ولا يلزم تغييرُه .

فصل

في إبدال اللاّم[3] :

قد أُبدلت في أُصيلال ، والأصلُ : أصيلان . وإنَّما جازَ ذلك لقربِ مَخْرجها[4] . والمكبّرُ منه أُصْلان ، والواحدُ : أصيل ل مثل : رَغِيف ورُغْفان وفيه أقوالٌ قد ذُكرت في باب التصغير . فأمَّا إبدالُ لامِ التعريف إلى جِنْسِ الحرف بسببِ الإدغام فيُذْكَر في باب الإدغام .

فصل

إذا أردتَ أنْ تزِنَ الكلمةَ بعد الإبدال ففيه قولان :

أحدهما : أنَّك تُعيدُها إلى الأصلِ ثم تزنُها على ذلك .

= والبيت في سرّ الصناعة ١٧٧/١ ، وشرح الملوكي ٣٢٩ ، وشرح المفصّل ٥٠/١٠ ، وشرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٤٨٦ ، والممتع ٣٥٥ .

(١) كلمة (اللفظ) ساقطة من ح .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر سيبويه ٣١٤/٢ ، وسرّ الصناعة ٣٢١/١ ، والممتع ٤٠٣/١ .

(٤) سيبويه ٣١٤/٢ ، وسرّ الصناعة ٣٢١/١ ، وشرح المفصّل ٤٦/١٠ ، وشرح الشافية ٢٢٦/٣ . وفي الممتع ٤٠٣/١ ، وفيه : وأ«دلوا اللام من النون في (أُصَيْلان) تصغير (أُصْلان) فقالوا : أُصَيْلاناً وأُصيلالاً .

والثَّاني : أنها أنك تَزِنُها على لفظِها بعد الإبـدال . ومثـالُ ذلـك إذا قيلَ : مـا وزنُ ازْدَجَر ؟ فتقولُ على المـذهبِ الأوّل : افْتَعَلَ ، وعلى المـذهب الثـاني : افَّعَلَ . وتقولُ في ادّرأ : افْتَعل . وعلى الثـاني : افَّعَل . وتقولُ في ازْدَان : افْتَعَل . وعلى الثَّـاني ؛ افَّعَـل . وتقولُ في ودّ : فِعل مثل كِتْف . وعلى الثاني : فِلّ ـ بتشديد اللاّم ـ لأنَّـك قلبتَ العين إلى لفظ اللاّم .

باب الحذف

وهو على ضربين : حَذْفٌ لعلّةٍ فيطّردُ أينَ وُجِدت ، وحذفٌ لا لعلّةٍ فَيُقْتَصر فيه على المسموع[1] .

فالأوّل[2] يكون في أحرف ، أحدُها : الواوُ إذا وقعتْ بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ حُذفت كقولك في (وَعَد) و (وَزَن) يَعِدُ ويَزِنُ[3] . وعلّة ذلك أنَّ الواوَ من جِنْسِ الضمّةِ وهي مقدَّرةٌ بضمَّتين ، والكسرة التي بعدها من جِنْس الياء التي قبلَها ، ووقوعُ الشيء بين شيئين يخالفانه مُسْتَثْقَلٌ يُفَرّ منه لا سيّما إذا غلبَ الشيئانِ على الشيء الواحدِ . وقد وُجِد ذلك ههنا ، لأنَّ الياءَ متحرِّكةٌ فهي كثلاثةِ حَركاتٍ ، والكسرةُ رابعةٌ ، والواو كحركتين ، والْمُتَجانِسات أكثرُ فَغَلبتْ . يدلُّ عليه أنَّهم استَثْقَلوا الْخُروجَ من كَسْرٍ إلى ضمٍّ لازمٍ وهذا في حُكْمِه ، ولا بدَّ في الحكم الذي ذكرناه من تقييد الياء بالفتحةِ لأنَّ الياء إذا ضُمّت تثبتُ الواو كـ (يُوعِد ويُولِدُ) إذا سمّيت الفاعلَ ،

---

(١) قال ابن جني في الملوكي : الحذف في كلام العرب على ضربين : أحدهما عن علّة ، فهو مقيس ما وُجدت فيه ، والآخر عن استخفاف ، فلا يجوز قياسه . عن شرح الملوكي ٢٣٣ .

(٢) الأول : أي الحذف القياسي .

(٣) قال سيبويه ٢٣٢/٢ : تقول : وعدته فأنا أعده وعْداً ، ووزنته فأنا أزنه وزناً ، ووأدته فأنا أئده وأداً كما قالوا : كسرته فأنا أكسره كسراً ، ولا يجئ في هذا الباب يفعُل . واعلم أن ذا أصلُه على قتل يقْتُل وضرب يضرب فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا : ياجَلُ ويِيْجَل ، كانت الواو مع الضمة أثقل ، فصرفوا هذا الباب إلى يفعِل ، فلمّا صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياءٍ وكسرة إذ كرهوها مع ياء ، فحذفوها ، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يفْعِلُ . فعلى هذا يجري ما كان على فَعَل من هذا الباب .

وانظر شرح الملوكي ٢٣٣ وما بعدها ، وشرح المفصّل ٥٩/١٠ ، والممتع ٤٢٥/٢ ، وشرح الشافية ٦٦/٣ وما بعدها . والمنصف ٢٠٩/١ وما بعدها .

وعلّةُ ذلك أنَّ الواوَ جانَسَها ما قبلَها وهو ضمُّ الياء فَقَويتْ لمجانستِها ولم يبقَ إلاّ الكسرةُ وحدَها . فإنْ قيلَ : فقد قال بعضُ العرب : وَجَد يَجُدُ ـ بضم الجيم[1] ـ وقد حذف . قيلَ : الأصْلُ الكَسْرُ وإنَّما ضُمّت الجيم على الشُّذوذِ بعدَ أن استقرَّ الحذفُ . فإنْ قيل : فقد قالوا : وهَبَ يَهَبُ ووسِعَ يَسَع ، فحذفوا[2] / مع انفتاح مابعدَها ؟! قيلَ : / الفتحةُ عارضةٌ والأصلُ الكسرُ ، وإنَّما فَتَحوا من أجلِ حَرْفِ الحلْقِ والعارضُ يُعتدّ به . فإنْ قيلَ : فقدْ قالوا : يُولَد[3] ، فأثبَتُوها مع اجتماعِ الضمّةِ والواو[4] إذا انفتحَ مابعدَها فهلاّ استثقلوا الضمّاتِ ؟! قيل : لا تَنافُر بينَ الْمُتَجانِسات بلْ بينَ المتضادّات ، ولذلكَ لم يحْذِفوا الياءَ إذا وقعتْ بين ياءٍ وكسرة نحو : يَسَرَ يَيْسِرُ ، ويَمَن يَيْمِنُ ، ويَئِسَ يَيْئِسُ ، وقد قال بعضهم[5] : يَئِسُ بياءٍ واحدةٍ بعدها همزةٌ ، وذلك شاذٌّ ، شَبَّهوا الياءَ فيه بالواوِ بسبب الهمزة[6] .

م ١٧٩
ح ١٥٨

---

(١) قال سيبويه ٢٣٢/٢ : وقد قال ناس من العرب : وجد يَجُدُ ، كأنهم حذفوها من يَوْجُدُ ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام . قال ابن يعيش : وإنما قلّ ذلك لأنهم كرهوا الضمّة بعد الياء ، كما كرهوا بعدها الواو . انظر شرح المفصّل ٦١/١٠ ، وشرح الملوكي ٤٩ .

(٢) في شرح الملوكي ٣٣٧ : فأمّا (وسِعَ يَسَعُ) و (وَطِئَ يَطَأُ) فهو من باب : حَسِبَ يَحْسِبُ ، ونَعِمَ يَنْعَمُ . والأصل (يَوْسِعُ) و (يَوْطِئُ) فالفتحة عارضةٌ لأجل حرف الحلق . وعبارة سيبويه ٢٣٣/٢ : وأمّا وطئْتُ ووطِئ يطَأُ ووسِع يَسَعُ فمثل ورِم يَرِمُ ومِقَ يَمِقُ ، ولكنّهم فتحوا يفعَل وأصله الكسر ، كما قالوا : قلع يقلَعُ وقرأ يقرأ ، فتحوا جميع الهمزة وعامّة بنات العين ، ومثله وَضَع يضع .

(٣) في ح : يولد بعدها فأثبتوا ؟!

(٤) في شرح الملوكي ٣٣٧ : فإن انفتح مابعد الواو صحّت ، ولم تحذف ، لزوال وصفٍ من أوصاف العلة ، وهو الكسرة . نحو قولك : (يُوعَدُ) و (يُوزَن) فيما لم يُسَمّ فاعلُه ، قال الله تعالى : ﴿ لم يلِدْ ولم يُولَدْ ﴾ [الإخلاص : ١١٢/٣] .

(٥) كلمة (بعضهم) ساقطة من م .

(٦) قال سيبويه ٢٣٣/٢ : فأمّا ما كان من الياء فإنّه لا يُحذف منه ، وذلك قولك : يئِسَ يَيْئِس ، ويَسَر يَيْسِرُ ، ويَمَنَ يَيْمِنُ ، وذلك أنَّ الياء أخفّ عليهم ، ولأنهم قد يفرّون من استثقال الواو مع الياء ، إلى الياء في غير هذا الموضع ولا يفرّون من الياء إلى الواو فيه وهي أخفّ .. فلمّا كان أخفّ عليهم سلّموه وزعموا أن بعض العرب يقول : يَئِسَ يَئِسُ ، فاعلم ، فحذف الياء من يفْعِلُ لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات فحذف .
=

فأمَّا ورث يَرِثُ ، فلا يَنْقُضُ ما أصّلناه ، لأنَّ الواوَ قد وقعتْ بينَ ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ ، وإنَّما الشُّذوذُ في مجيء فَعِل يَفْعِل[1] بكسر العين فيهما ، وليسَ ممَّا نحنُ فيه . فإنْ قيلَ : كيفَ حَذَفْتَ الواوَ في أعِدُ وتَعِد ونَعِد ولا علَّةَ إذْ ليسَ قبلَ الواوِ ياءٌ ؟! قيلَ : إنَّما فَعلوا ذلك ليطَّرد حكم الفعل المضارع لاشتراكِ أنواعه وله نظائر[2] ، فمنها أنهم حملوا نُكْرِمُ وتكرم ويُكْرِمُ على أُكْرِم[3] . فإنْ قيلَ : الواو في (يوعِد) قد وقعتْ قبل الكسرةِ ولم تُحذف ، قيلَ عنه جوابان :

أحدُهما : ما تقدَّم من أنَّ قبلَها ضمةً .

والثاني : أن الأصلَ (يُؤوْعِدُ) بهمزةٍ[4] وقد حُذفت ، فلو حذفت الواوَ لأُجْحِفَ

= وانظر المنصف ١٩٦/١ ، وشرح المفصَّل ٦٢/١٠ ، وشرح الملوكي ٥١ ، ٥٢ ، والممتع ٤٣٧ .

(١) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٥٠ : وقد قالوا : ورث يرِثُ ، ووليَ يلي ، وورِم يرِمُ . وقد يكثر في المعتلّ من هذا الباب (فعِل يفعِلُ) بكسر العين في الماضي والمضارع ، على قلّته في الصحيح . والعلّة في ذلك كراهِيَتُهم الجمع بين واو وياء لوقالوا : وليَ يَوْلي ووثق يوثق . فحملوه على بناء يسقط الواو . وانظر الممتع ٤٣٤/٢ ، وقد حمل ورِث يرِث على الشذوذ . وانظر المنصف ٢٠٧/١ .

(٢) في المنصف ١٩١/١ قال المازني : « جعلوا سائرَ المضارع تابعاً لـ (يفْعِلُ) فحذفوه لئلا يختلف المضارع في البناء » . قال شارحه : « يقول : حذفوه في قولهم : أعِدُ ونعِد وتَعِدُ وإنْ لم تكن هناك ياءٌ لأنَّهم لوقالوا : (أنا اوْعِدُ وهو يَعِدُ) لاختلف المضارع ، فكان يكون مرةً بواو وأخرى بلا واو . فَحُمِل ما لا علّةَ فيه على ما فيه علّة . فهذا مذهبٌ مطَّردٌ في كلامهم ولغاتهم ، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره ، لقرب ما بينهما ، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكمَ » . وانظر الممتع ٤٢٦/٢ .

(٣) في المنصف ١٩٢/١ : ومثل (يعِدُ) قولهم : (أنا أُكرِمُ) فحذفوا الهمزة التي كانت في (أكرم) لئلا يلتقي همزتان ، لأنه كان يلزم : (أنا أؤكْرِمُ) فحذفوا الثانية كراهة اجتماع الهمزتين . ثم قالوا : (نُكرم وتُكْرم ويُكْرم) فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا لوجاؤوا بها لما اجتمع همزتان ، ولكنّهم أرادوا المماثلة ، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرةً بهمزة وأخرى بغير همزة ، محافظة على التجنيس في كلامهم . وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو : (خُذْ وكُلْ) فهم بأن يحذفوا الزائدةَ إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر .

(٤) يُؤوعد من الرباعي أوعد كأكرم . وفي المنصف ١٩٤/١ : إنّ (يُوْعِد) أصله (يُؤوعِدُ) مثل (يؤكرم) =

بالكلمة . فإنْ قيل : فلِمَ حذفت في (يَـذَرُ) ؟ قيل : كان القيـاسُ كَسْرَ الـذالِ إلا أنهـا فُتحت حملاً على يَدَع وقد ذكرتُ العلّةَ فيه .

فصل

فإنْ انفتحَ ما بعـدَ الواو [نَحْو : وَجَل يَوْجَل لم تسقـطْ لعـدمِ العلّـة ، ومن العربِ مَنْ يقلبُ هذه الواوَ][1] ألفاً فيقول : ياجَلَ وهو شـاذّ[2] ، والوجـهُ فيـه الفرارُ من ثِقَل الواوِ بعدَ الياء ، فقلبتْ حرفاً من جِنْسِ الفتحةِ قبلها ، ومنهم مَنْ يقلبُهـا يـاءً سـاكنـةً لتُجانسَ ما قبلها ، [ومنهم من يكسر حرف المضارعة إتباعاً][3] .

فصل

كلُّ فعلٍ حُذفت واوه لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ حُذِفتْ في مَصْدره وعُوِّض منهـا تـاءُ التأنيثِ نحو : عِدَة وزِنة ، والأصل : وِعْدَة ، فَحُذفت الواوُ هنـا كما حُـذفت في الفعل ، والوجْـهُ في ذلـك أنَّ الواوَ هنـا مكسـورةٌ ، وقـد أُعلّت في الفعـل[4] فـأعلّتْ في المصـدر ليلازِمَها ، وكانت الكسرةُ فيها كالياء قبلَها في الفعل إلاَّ أنَّه عُوّض منها تاءُ التأنيثِ لئلا يـدخلَ الوهنُ بـالكلِّيَّـةِ على الأسماءِ التي هي الأصولُ وليست موضعـاً للتصريف . فـإنْ حذفتَ التاءَ أعدتَ الواوَ مفتوحةً فقلت : وَعْدٌ ووَزْنٌ لزوال عِلّة الحذفِ .

= فلَمَّا حذفوا الهمزة ، لم يجمعوا على الفعل حذفَ الفاء أيضاً . و (يعـدُ) لم يحـذف منـه شيء غير الواو ، فجاز ذلك .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٢) في سيبويـه ٢١٩/٢ ، ٢٣٣ ، وجل يَوْجل وهو وجِل . وفي المنصف أن يَوْجل ويَـوْجَـل إنما ثبتت فيـه الواو لأنه لا كسرة بعدها توجب الحذف ١٨٨/١ . وفي شرح الملوكي ٤٩ : وأمـا مـا كان على (فعِل) منـه فنحو : وَجِل ، ومضارعه (يَفْعَل) بالفتح نحو : (يَوْجل) وفيه أربع لغات : يَوْجل بالواو ، ويـاجلُ بقلبهـا ألفـاً ، ويَيْجَل بـاليـاء ، ويِيْجلُ بكسر اليـاء ، وأجودُهـا تصحيح الواو ، ومنـه قـولـه تعـالى : ﴿ لاتَوْجَلْ ﴾ [سورة الحجر : ٥٣/١٥] . وانظر المنصف ٢٠٢/١ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٤) عبارة (في الفعل) ساقطة من م .

فإنْ قيل : فقد قالوا : (وِجْهَةٌ) فجمعوا بين العِوض والمعوّضِ ، ففيه وجهان :

أحدهما : ليست مصدراً بل هي اسمٌ للجهة المتوجَّه إليها[1] .

والثاني : يقدّر أنَّها مصدرٌ ولكنْ خرجت على الأصل تنبيهاً على أنَّ القياسَ الإتمام في الجميع ، وهذا كما قالوا : القَوَد والأَوَد واسْتَحْوَذَ فلم يعلّوا لِمَا ذكرنا .

فصل

في حَذْفِ الهمزةِ :

(١) المنصف ١٩٧/١ ، وشرح المفصّل ٦٠/١٠ . وقال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٣٩ :
وقد حُذفت الواو من المصدر أيضاً في عِدَة وزِنَة ، والأصل (وِعْدَةٌ) و (وِزْنَةٌ) والذي أوجب حذفها ههنا علةٌ ذات وصفين : أحدهما كون الواو مكسورة ، والكسرة تستثقل على الواو . والآخر كون فعله مَعتلاً نحو (يعِد) و (يزِن) والمصدر يعتلّ باعتلال الفعل ، ويصحّ بصحته ، ألا تراك تقول : قمت قياماً ولذت لِياذاً ، والأصل : قِواماً ولِواذاً ، فأعللتها بالقلب لاعتلال الفعل . ولو صح الفعل لم يعتلّ المصدر . ألا تراك تقول : قاوم قِواماً ، ولاوَذ لِوَاذاً ، فيصحّ المصدر فيهما لصحة الفعل طلباً للتشاكل والتوافق ، لأن الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد . فاجتماع هذين الوصفين علةٌ لحذف الواو من المصدر ، ألا ترى أن أحد الوصفين لوانفرد لم تحذف له الواو ، وذلك نحو (الوَزن) و (الوعد) لَمّا انفتحت الواو وزالت الكسرة ، لم يلزم الحذف ، وإنْ كان الفعل معتلاً في (يزن) و (يَعِد) وقالوا : وادَدْتُه وِداداً ، وواصلته وِصالاً ، فانكسرت الواو في المصدر ولم تحذف مع ذلك . فعلمتَ أن مجموع الوصفين علّة ، لحذف الواو من المصدر ، بدليل أنَّه لَمّا انفرد أحد الوصفين لم يقْوَ على حذف الواو .
واعلم أن إعلال نحو (عدة) و (زنة) إنما هو بنقل كسرة الفاء ، التي هي الواو إلى العين ، فلما سكنت الواو ، ولم يمكن الابتداء بالساكن ، ألزموها الحذف ، لأنهم لوجاؤوا بهمزة الوصل مكسورة أدّى ذلك إلى قلب الواو ياءً ، لانكسار ماقبلها وسكونها ، فكانوا يقولون : (إيْعِدَةٌ) بياءٍ بين كسرتين ، وذلك مستثقل ، فصاروا إلى الحذف . فإذاً القصدُ الإعلال بنقل الحركة ، والحذف وقع تبعاً .
وقيل : إنَّه لَمّا وجب إعلال (وِعْدة) و (وِزْنة) لِمَا ذكرناه ، كان القصدُ حذفَ الواو كالفعل ، فنقلوا كسرة الواو إلى العين ، لئلا تحذف في المصدر واو متحركة ، فيزيد الاسم على الفعل في الإعلال ، والاسم فرع على الفعل في الإعلال ، فإذا لم ينحطّ عن درجة الأصل فيساويه وأمّا أن يفوقه فلا .
وفي الجملة أنه إعلالٌ اختص بـ (فِعْلة) ولزمت تاءُ التأنيث كالعِوض من المحذوف . وأمّا قوله تعالى : ﴿ ولِكُلٍّ وِجْهَةٌ ﴾ [البقرة : ١٤٨/٢] فهو من الشّاذ ، كأنه خرج منبهةً على الأصل كالقوَد والْحَوَكة . ويحتمل أن يكون المراد به الاسم لا المصدر فلذلك صحّ .

فمن ذلك همزةُ (أفْعَل) إذا وقعتْ بعد همزةِ المضارَعَةِ فإنَّها تُحذَفُ لئلاّ يُجْمَع بين همزتين خُصوصاً متحركتين . فإذا كانوا لم يجمَعُوا بينَهما مع سُكُون الثَّانية فالحذفُ مع الحركةِ أَوْلى وذلك نحو : أَكْرَمْتُ أُكْرِمُ ، والأصْلُ : أُؤكرِمُ مثل : دَحْرَجْتُ أُدَحْرِجُ ، فَحُذِفت الثَّانيةُ لِمَا ذَكَرْنا ولم تُحْذَف الأُولى لِدَلالتها على الاستقبال والمتكلّم[1] . فأمَّا اسمُ الفاعل والمفعول نحو : مُكرِم ومُكْرَم فالهمزةُ فيه محذوفةٌ لبنائه على الفعل واشتقاقه منه ، وليس كذلك[2] مصدرُه فإنَّها لا تُحذَفُ فيه نحو : الإكْرام . فأمَّا بقيةُ الأفعال المضارعة فتحذَفُ فيها الهمزةُ طَرْداً للباب ، وكذلك اسمُ الفاعل والمفعول نحو : ونُكْرِمُ ويُكْرِمُ ، ومصدرها خارجٌ عن الأصل وهو أحدُ ما يدلُّ على أنَّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدر ، إذْ لو كانَ بالعكسِ لَحُذفت همزتُه كما حُذفت في اسم الفاعل والمفعول ، وقد خرجَ ذلك على الأصل في ضرورةِ الشعر نحو : يُؤكْرِمُ . ويقوّي ذلك أنَّ العلّةَ / في

---

(١) قال ابن جني في الملوكي : وإذا كان الماضي على (أفْعَل) حذفْتَ همزتَه في المضارع فقلتَ (أكرمُ) و (يُكرمُ) و (أُحسِن) و (يُحْسِنُ) والأصل (أؤكرم) و (أؤحسن) فحذفت الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين ، وربما خرج بعض ذلك صحيحاً غير محذوف على أصله . قال الراجز :

فإنه أهل لأن يؤكرما

قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٤٢ : كان القياس في تخفيف هذه الهمزة أن تقلب واواً ، فيقال : (أوَكرم) و (أوَحسن) كما قالوا : (جُوَن) في تخفيف (جُؤن) إلا أنَّ التخفيف في (جُؤن) جائز ، وفي (أؤكرم) واجب لاجتماع الهمزتين ، إلا أنهم كرهوا قلب الهمزة واواً ، لأن حرف المضارعة قبله بعرضيّة الزوال في الأمر ، فتقع الواو أوّلاً ، وذلك مما يكرهونه ، ألا ترى أنهم لا يزيدونها أوّلاً ، وإذا وقعت أوّلاً تسببوا في قلبها إلى غيرها نحو : تُراث ، وتُكَأة ، وتُخمة ، وأُقّتت ، وأُجوه ، ووعاء وإعاء ، ووِشاح وإشاح ، وأحد ، وأناة .. كل ذلك كراهية وقوع الواو أولاً ، مع أنها بعرضيّة أن يدخل عليها واو العطف فيجتمع واوان ، وذلك أبلغ في الثقل ، ألا ترى أنهم قالوا : في واصلة وواقية : (أواصل) و (أواق) فقلبوا الواو الأولى همزةً ، فراراً من الجمع بين واوين . فلما كان اتّباع القياس يؤدي إلى ما ذكر ألزموها الحذف ، ثم حملوا سائر الباب عليه ، ليجري على منهاج واحد في التخفيف ولا يختلف . وربما جاء على الأصل ، قال الراجز : (فإنّه أهل ، لأن يُؤكرما) ، وقال : (وصالياتٍ ككما يؤثْفين) ، هو (يؤفْعلن) من : أثفيتُ ، وقياسه : (يُثفَيْن) إلاّ أنه جاء على الأصل .

(٢) في الأصل ح و ب : وليس ذلك . والسياق يقتضي : كذلك .

الأصلِ لم تُوجَد ههنا ، وهي[1] اجتماعُ الهمزتين ، ولذلك لم يأتِ في الضَّرورة (أؤكرم) .

فصل

ف١٥٩ فإنْ كانتِ الهمزةُ أصلاً وضُوعِفتِ العينُ بعدَها ، أوْ لم تضعَّف نحو : أَسس وأَخَذَ / وأَكَلَ ، أُبدِلت مع همزةِ المتكلِّم واواً إذا انضمَّت ، وألفاً إذا انفتحت ، نحو : أُوسِسُ وأُأخُذُ وأُأكُل . أمَّا إبدالها واواً فللضمَّةِ قبلَها ، وإبدالُها ألفاً للفتحةِ قبلها ولا يجوزُ جَعْلُها بينَ بينَ ، لأنَّ ذلك تقريبٌ لها من الألفِ ولا يكونُ ماقبلَ الألفِ إلاَّ مفتوحاً ، وإنْ كانت بعدَ غيرِ الهمزة فَتَحْقِيقُها هو الوجهُ نحو : نَأْكُل وتَأْكُل ويَأْكُل ويُؤَسِّسُ ، وتخفيفُها جائزٌ بإبدالِها واواً خالصةً .

فصل

وأمَّا ما يُحْذَف لِلْجَزْمِ فقد ذُكر في بابِ الْجَوازم مُسْتَوفى ، وكذلك ياءُ المنْقوص السَّاقطة لالتقاء السَّاكنين وألفِ المقصور .

فصل

واختَلَفوا في واوِ مَفْعول ممّا عينُه معتلّةٌ نحو : مَقُول ومَبِيع وأصله : مَقْوُول ومَبْيُوع . وقد جاءَ منه على الأصلِ قالوا : مِسْكٌ مَدْوُوفٌ ، وثوبٌ مَصْوُونٌ[2] ، وهو

---

(١) في الأصلية : وهو .

(٢) قال سيبويه ٣٦٣/٢ : .. وذلك قولهم : خائف وبائع ويعتلّ مفعول منهما كما اعتلّ فُعِل ، لأنَّ الاسم على فُعِل مفعول ، كما أن الاسم على فَعَل فاعل ، فتقول : مَزُور ومَصُوغ ، وإنما كان الأصل : مَزْوُور ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ وفَعَل ، وحذفت واو مفْعول لأنه لا يلتقي ساكنان ، وتقول في الياء مَبِيع ومَهِيب ، أُسكنت العين وأُذْهبت واو مفعول لأنَّه لا يلتقي ساكنان ، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها .. وبعض العرب يُخْرجه على الأصل فيقول : مَخْيوط ومَبْيوع ..

في الياء أكثر . وقد قالوا[1] : طَعَامٌ مَكْيُول ومَزْيُوت ، وتُفَّاحةٌ مَطْيُوبة ، فقال الخليل وسيبويه : الْمَحْذُوفُ منه الواوُ الزائدةُ .

وقال أبو الحسن الأخفش : المحذُوفُ عينُ الكلمةِ[2] . وحُجَّة الأوَّلين من وجْهين :

أحدهما : أنَّ حَذْفَ الزائدِ أوْلى إذا لم يُخِلَّ حذفُه بمعنى ، وهنا لا يُخلّ بمعنى إذْ لَيْس في اللفظِ فَرْقٌ بينَ الحذفين ، وإنَّما ذلك أمرٌ تقديريّ حُكْميّ والمعنى مفهوم على التقديرين جَميعاً ، فإبْقاء الأصليّ على هذا أَوْلى .

والوجهُ الثَّاني : أنَّ الأصْل في هذا المثال أنْ تَدلَّ الميمُ وحدَها مع حركة العينِ على معنى المفعول ، كما في اسم الفاعل نحو : مُقيم ومُكْرِم ، فكذلك يَجبُ أن يكونَ في مفعول . وإنَّما قصدُوا بالواو الفرقَ بين الثلاثي والرباعي نحو : مُكْرَم ومضروب ، والفرقُ حاصلٌ بينهما سواء حذفت الأصليّ أو الزائد . ويُقوّي ذلك أنَّ المحذوفَ لو كانَ الأصليَّ لقُلْتَ : مَبُوع[3] ، إذْ لا حاجَة إلى قلبِ الواوِ ياءً ، إذْ كانَ في قلبِ الواو[4] ياءً حَذْفُ أصْلٍ وقلبُ زائد . وفي حَذْفِ الزائدِ إقرارُ الأصليّ فكانَ أولى . وإذا تقررتْ هذه القاعدةُ فإنَّ الحذفَ على مذهب سيبويه أنْ تحذِفَ الزائدَ وتنقلَ حركةَ الواو إلى القافِ فوزنُه : مَفُعْل ، بضم الفاء وإسكانِ العين . وعلى قول الأخفش نُقلت ضمةُ الواوِ الأولى

---

(١) في م : قالوا .

(٢) انظر أوجه الخلاف في ذلك وحججه في المنصف ٢٨٧/١ ، وفي شرح المفصل ٦٦/١٠ ، ٦٧ ، و ٧٨ ـ ٨١ ، وشرح الملوكي ٣٥١ ، والممتع ٤٥٤/٢ ، وقد أشار ابن جني إلى ذلك في مقدمة كتابه المقتضب ١٨ قال : واعتلال العين أن تكون ياءً أو واواً في تصرّف الكلمة ، فإن كانت واواً ظهرت الواو في اسم المفعول ، وإن كانت ياءً ظهرت الياء في اسم المفعول ، إلا أن المثال ينقص عدد حروفه من وزن مفعول حرفاً واحداً . فقول الخليل وسيبويه أنَّ ذلك الحرف المحذوف هو واو مفعول الزائدة ، وقول أبي الحسن الأخفش أن الحرف المحذوفَ هو عين الفعل المعتلّة ، ولكلّ واحدٍ من القولين أصول تجذبه ، ومقاييس تشهد له .

(٣) في ح : مبيوع .

(٤) عبارة (إذ كان في قلب الواو) ساقطة من ح .

إلى[1] القافِ فاجتمعَ ساكنان ، فَحُذِفت الأُولى . وأمَّا في (مَبِيع) فإنَّ ضمّةَ اليـاء تَقْلِبُ العينَ ، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ ساكنين ، فَحُـذِفت الواوُ وكُسِرت العينُ لئلاّ تنقلبَ اليـاءُ واواً لسكونِها وانضمام ماقبلها . وحُجّـةُ الأخفش أنَّ الزَّائـدَ دخلَ لمعنىً ، فكانَ مـاقبلَـه المحذوفَ ، كياء المنقوصِ وألفِ المقصورِ إذا نوِّنا . ومـا ذكَرْنـاه في حُجَّـة الأوَّلين جوابٌ عن هذه الشُّبهة .

فصل

ومثـلُ هـذه المسـألـة[2] (الاستعـانـةُ) و (الإرادة) لأنَّ الأصـلَ فيهما اسْتِعْـوَانـة وإرْوَادَة ، لأنَّهما مصدرُ استفعل وأفْعَل ، ونظيرُه من الصحيح : استقبالة وإقْبـالـة . إلاّ أنَّ الواوَ تحركت وانفتَح ماقبلها في الأصل فَقُلبت ألفاً ، فاجتمعت ألفان فَحُذِفت الثَّانية عنـد سيبـويـه والأولى عنـد أبي الحسَن ، وعليهما مـا تقـدَّم وجعلتِ الهـاءُ عِـوَضـاً من المحذوف ، وقد جاءت مع الإضـافـة بغير هـاءٍ كقولـه تعـالى : ﴿ وإقـامِ الصَّلوة ﴾[3] ، فكانَ المضافُ إليه عِوضاً من الهاء أو من المحذوف .

---

(١) كلمة (الأولى) ساقطة من م .

(٢) كلمة (المسألة) ساقطة من م .

(٣) سورة الأنبياء : ٧٣/٢١ .

في المنصف ٢٩١/١ .. قال أبو الفتح : أصل إقامة وإخافة وإبانة : إقوامة وإخْوافة وإبْيانة ، فـأرادوا أن يعلّوا المصـدر لاعتلال (أقـام ، وأبـان) فنقلوا الفتحـة من الواو ، واليـاء ، إلى مـاقبلها ، ثم قلبـوهـا ألفين ، وبعدهما ألفُ (إفْعالة) فصار كما ترى (إقاامة ، وإباانة) .

فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوفة هي الألف الأولى ، وذهب الخليل إلى أنَّ المحذوفة هي الألف الثانيـة ، وهي الزائدة .

قال أبو حيّان في البحر ٣٢٩/٦ : وقال ابن عطيّة : والإقام مصـدر . وفي هـذا نظر . انتهى . وأيّ نظرٍ في هذا وقد نصَّ سيبويه على أنه مصدر بمعنى الإقامة ، وإن كان الأكثر الإقـامـة بـالتـاء وهو المقيس في مصدر (أفعل) إذا اعتلّت عينه . وحسن ذلك هنا أنه قـابل (وإيتـاء) وهو بغير تـاء ، فتقع الموازنـة بين قوله : ﴿ وإقامِ الصلاة وإيتاء الزكاة ﴾ ، وقال الزجاج : فحذفت الهـاء من إقـامـة لأن الإضـافـة عوض عنها . انتهى . وهذا قول الفراء ، وزعم أن تاء التأنيث قد تحذف للإضافة وهو مذهب مرجوح .

باب ما حُذِفَ على خلاف القياس

اعلمْ أنَّ هـذا البـابَ يُقْتَصر فيـه على المسموع ولا يُقـاس إذْ لا علّـة تقتضي الحـذفَ فيطّرد . وهذا الحـذفُ يكونُ في الحروفِ والحركاتِ ، فـالحروفُ عشرة أوّلُهـا : الهمزةُ ، وقد حُذِفَتْ فاءً وعَيْناً ولاماً .

فالفاءُ قد حُذِفت في مواضعَ :

الأوَّلُ قولُهم من / أكَلَ وأخَذَ وأمَرَ[1] : كُلْ وخُـذْ ومُرْ . والأصل : أُأْكُلْ . فـالهمزةُ الأولى وصلٌ ، والثـانيـةُ فـاءُ الكلمـة ، إلاَّ أنَّهم حـذفوا الثـانيـةَ تخفيفـاً لِثِقَـل الجمعِ بينَ الهمزتين ، وكانَ القياسُ قلبُ الثانيةِ واواً لِسُكُونِها وانْضِمامِ ما قَبْلَها . وقد جـاءَ (أومُرْ) م ١٨١

(١) قال سيبويه ١٣٤/١ : واعلمْ أنه ليس كل حرف يظهر بعـده الفعلُ يُحـذف فيـه الفعلُ ، ولكنـكَ تُضْمر بعدَ ما أضمرتْ فيه العربُ من الحروف والمواضع ، وتُظْهر ما أظهروا ، وتُجري هذه الأشيـاء التي هي على مـا يستخفّون بمنزلـة مـا يحـذفون من نفس الكلام وممّـا هـو في الكـلام على مـا أجرَوْا ، فليس كل حرفٍ يُحـذف منـه شيء ويُثبت فيـه نحو : يـك ، ولم أُبَلْ وأبـالِ . لم يحملهم ذاك على أن يفعلـوه بمثلـه ، ولم يحملهم إذا كانوا يُثبتون فيقولون في (مُرْ) أوْمر أن يقولوا في خُذْ : أوخـذ وفي كُل : أوكُلْ ، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قِسْ بعد . وذكر في ٣٠١/١ أن الحـذف في خـذ وأخواتهـا جـاء لزومـاً لكثرة الاستعمال . وفي شرح الملوكي ٣٦٥ : .. إلا أنه شذَّ من هنا عن مقتضى القياس ثلاثة أفعالٍ لا غير ، تُسمعُ ولا يُقـاس عليهـا ، لخروجهـا عن نظـائرهـا وهو (خُـذْ) و (كُـلْ) و (مُرْ) من الأمر ، والقيـاس : أوخذ ، أوكُلْ ، وأوْمُرْ ، فحذفوا الهمزة التي هي فاء تخفيفاً لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعمالـه فـاستغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرّك ما بعده وهو الخاء في (خـذ) والكاف في (كل) والميم في (مُرْ) فحذفوها ، فبقي : خُـذْ ، وكُلْ ، ومُرْ ، ووزنـه من الفعل (عُلْ) محـذوف الفـاء . ولزم هـذا الحـذف لكثرة استعمال هذه الكلم .

ثم ذكر ابن يعيش أنَّ من الحـذف مـا يغلب الأصل ، فلا يجوز استعمال الأصل معـه ، بل يُهجَر الأصـل فيه ويُرْفض نحو : خُذْ وكُلْ ويَد ودَم ، غلب الحذف على الأصل ، فلم يجز الإتمام .

من غيرِ حَـذْفٍ على الأصـل ، فـأمَّـا مـع واوِ العطْفِ فلم يـأتِ إلا على الأصـل[1] كقوله تعالى : ﴿ وأمُرْ أهلَك بالصَّلاةِ ﴾[2] ، وأمَّا أُخْتَـاهـا فبـالحـذف على كلِّ حـال . ح ١٦٠
فأمَّا أجر يأجرُ[3] ، وأسسَ يؤسس ، فلا يُحْذَفُ فيه وفي أمْثاله البتَـة بل تقول : أوْجِره وأُوسس لأنَّ السَّماعَ لم يَرِدْ إلاَّ في الأمثلةِ الثَّلاثةِ ولا علَّةَ تجوّزُ ذلك .

الموضعُ الثَّـاني : (نـاس) والأصلُ عنـد سيبويـه : أُنـاس[4] ، فُعـال من الإنْس ، فَحُـذِفت الهمزةُ تَخْفيفـاً فَـوَزْنُ نـاس على هـذا : عَـالْ . ولا تكاد تُسْتَعمـل إلاّ بـالألفِ واللاّم ، كأنَّهما عِوَضٌ من المحذوف .

وقـالَ آخرون : لا حَـذْفَ في (نـاس) بل هو : فَعَـلَ من نَـاسَ يَنُـوس نَـوْسـاً إذا تحرَّك ، فالنَّـاسُ يَتحركون في مُراداتِهم ، ولا يكاد (أُنـاس) يُسْتعمل بـالألف واللام . وقد جاء ذلك قليلاً ، قال الشاعر : [مجزوء الكامل]

٢١٢ـ إنَّ الْمَنَـــــايـــــا يطَّلِعْنَ ـمـ عَلى الأُنَـــــاسِ الآمِنِيْنَـــــا[5]

---

(١) عبارة (إلا على الأصل) ساقطة من م .

(٢) سورة طه : ١٣٢/٢٠ . وقد ورد الأمران في اؤمر ومُرْ . والحذف أكثر . شرح الملوكي ٣٦٨ .

(٣) في اللسـان (أجر) : آجره يُؤجره إذا أثـابـه وأعطـاه الأجر والجزاء ، وكـذلـك أجَره يـأجُرُه ويـأجِره والآمر منهما : آجرني وأُجُرْني .

(٤) ذكر سيبويه (أناس والناس) وهو بصدد حـديثـه عن لفـظ الجلالـة (الله) قـال ٣٠٩/١ : وكأن الاسم ـ والله أعلم ـ إلهٌ ، فلَمَّا أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها ، فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ماهو من نفس الحرف ، ومثل ذلك (أناس) فإذا أدخلت الألف واللام قلت : الناس ، إلا أنَّ (الناس) قد يفـارقهم الألف واللام ويكون نكرةً و (الله) لا يكون فيـه ذلـك تعالى ذِكْرُه .
وانظر سرّ الصناعة ١١٣/١ ، ١١٨ ، وشرح الملوكي ٣٦٢ ، وشرح المفصّل ٩/٢ .

(٥) قـائلـه ذو جَـدَن الحميريّ ، انظر : المعمّرون ٤٣ ، وشرح المفصّـل ٩/٢ و ١٢١/٥ ، وشرح الملـوكي ٣٦٣ ، وشرح شواهد الشافية ٢٩٦ ، والخزانة ٣٥١/١ ، ٣٥٧ ، والصحاح واللسان والتـاج (أنس) ، والخصـائص ١٥١/٣ ، والأمالي الشجرية ١٢٤/١ ، ١٢/٢ ، والمخصص ١٤٠/١٧ ، وسفر السعادة ٦/١ .

الموضعُ الثالث : قولهم في إيتِ من (أتى) إذا جاء : تِ[1] . قال الشاعر : [من الطويل]

٢١٣ـ تِ لي آلَ زيدٍ وانْدُهُمْ لي جَمَاعةً وَسَلْ آلَ زَيْدٍ أيُّ شَيءٍ يضيرُها[2]

والوجهُ في ذلك أنَّه شبَّه الهمزةَ التي هي فاءُ الكلمة بالواو في (وَفَى) إذْ كانتِ الهمزةُ تُقْلَب إلى الواو نحو : صَحْرَاوَات . والواو إلى الهمزةِ نحو : أُجوه . فكما تُحذَف الفاءُ واللامُ هناك في الأمرِ ، كذلك تُحْذَفُ الهمزةُ والياء هنا . وقيل : شَبَّهَهُ بـ (كُلْ) وفيه بُعْدٌ .

الموضِعُ الرَّابعُ : اسمُ (الله) تبارك وتعالى . وفي أصله قَوْلان[3] :

---

(١) في سرّ الصناعة ٨٢٢/٢ : التاء لغة لبعض العرب ، تقول في الأمر من أتى يأتي : تِ زيداً ، فتحذف الهمزة تخفيفاً كما حُذفت من خُذْ وكُلْ ومُرْ . ثم أنشد ابن جني البيت ثم قال : وتقول على هذه اللغة للاثنين : تِيا ، وللجماعة : تُوْا ، وللمؤنث : تي ، وتِيا وتِيْنَ .

(٢) البيت في سر الصناعة ٨٢٣/٢ ، والأمالي الشجرية ١٧/٢ ، وشرح الملوكي ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، وفيه : آل عوف .. واللسان والتاج (أتي) ومعنى قوله : اندُهم : ائتهم في ناديهم ، وفي الشجرية : لهُ لي آلَ .. ولا شاهد فيه على هذه الرواية وصدر البيت في الدرر اللوامع ٢٣٩/٢ .

(٣) القولان للشار إليهما ذكرهما سيبويه ٣٠٩/١ : « وكأنَّ الاسم ـ والله أعلم ـ إلـهٌ ، فلَمَّا أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها » . أمَّا قوله الثاني فقد ورد في ١٤٤/٢ : وفحواه أن أصله (لاه) فدخلت عليه الألف واللام . والمسألة متعاورة في كتب النحو والتفسير وقد قدَّم السخاوي في سفر السعادة ٥/١ ـ ١٣ تلخيصاً شاملاً لآراء النحاة ، أورده في ثمانية أقوال نعددها فيما يلي :

ـ القول الأول : قول سيبويه رواية عن الخليل أن أصله إله .

ـ القول الثاني : أصله (لاه) على وزن فَعَل وأصله : لَوَه أو ليَه .

ـ القول الثالث : جوّز بعضهم أن يكون أصله : وِلاه .

ـ القول الرابع : أصله من أَلَه يأْلُه إذا تحيّر .

ـ القول الخامس : أصله أَلَه يأْلُه إلاهةً بمعنى عبد يعبد عبادة . والتألُّه : التعبد . والإله : المعبود .

ـ القول السادس : من التولُّه . وخطّأهُ أبو علي .

ـ القول السابع : الأصل فيه الهاء وحدها ، ثم زيدت فيه لام المِلْك ثم الألف واللام تعظيماً . =

أحـدُهمـا : لاه ، ثم أُدْخِلت عليـه الألفُ والـلاّمُ وفُخِّمت الـلاّمُ ، إلاَّ أنْ ينكسرَ ماقبلَها ، ولا حذفَ فيه على هذا .

والقولُ الثّاني : أصلُه إلاه ، وهو فِعَال من ألـه يَـأْلـه إذا عبـد . فـإلاه فِعَـال بمعنى مَفعول ، أي مَعْبُود ثم أُلقيتْ حركةُ الهمزةِ على لام التعريف فالتقت اللاّمان ، فسُكّنتِ الأُولى وأُدْغمت في الثّـانيـة وفخّمت . وقـالَ أبو عليّ : حُـذِفت الهمـزةُ من غيرِ نَـقْـلٍ ، وعلى هذا يكونُ العملُ أقلَّ لأنَّ لامَ التعريفِ تبقى على سُكونها ثم تُـدْغَم فوزنُـه الآنَ : العـال ، وصـار لزوم الألفِ واللام عِوَضـاً من المحـذوف ، ولـذلـك جـازَ قطعُ الهمـزةِ في النداء . والألفُ على القول الأوَّلِ بَدَلٌ من أصلٍ وهو ياء ، لأنَّهم قالوا في مَقْلُوبِـه : لهي أبُوكَ . وعلى القول الثاني هي زائدة .

فصل

وأمَّا حذفُ الهمزةِ عَيْناً فقولُهم في مضـارع رأى وأخواتهـا : يَرَى ، والأصلُ يَرْأَى . فنُقِلت حركةُ الهمزةِ إلى الراء وحُذِفت فوزنُه الآنَ : يَفَل ، وكـذلـك مـا تصرّف منـه[1]

= ـ القول الثامن : هو علمٌ غير مشتقّ . ونسب إلى الخليل في غير رواية سيبويـه . وإليـه ذهب الشـافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن .

ولمراجعة الحجّة في كل قول انظر سفر السعادة . وأيضاً سرّ الصناعة ١١٣/١ ، وشرح الملوكي ٣٥٦ ، وشرح المفصّل ٣/١ ، ٤ ، و ٩/٢ ، ورسالة الملائكـة ٢٦٠ ، والأمـالي الشجريـة ١٤/٢ ، وشرح أسماء الله الحسنى للفخر الرازي ١١٢ ، والقرطبي ١٠٢/١ .

(١) قال سيبويه ١٦٥/٢ : ومما حُذف في التخفيف لأنَّ ماقبله سـاكن قولـه : أرى وتَرى ويرى ونرى ، غير أنَّ كل شيءٍ كان في أوّله زائـدة سوى ألف الوصل من (رأيت) فقـد اجتمعت العرب على تخفيفـه لكثرة استعمالهم إيّاه ، جعلوا الهمزة تُعاقِب . وحدّثني أبو الخطّاب أنّه سمع مَنْ يقول : قد أرآهم ، يجيء بالفعل من رأيت على الأصل من العرب الموثوق بهم وإذا أردت أن تخفف همزة ارْأَوْه قلت : روه .

وفي شرح الملـوكي ٣٧٠ : فـأمّـا قـولهم : (يرى وترى وأرى) فـإنَّ الأصـل فيـه : يَرْأى وترأى وأرْأى ، ويحتمل حذف الهمزة فيه لأمرين :

ـ أحدهما : أن تكون حذفت لكثرة الاستعمال ، مع أنه إذا قيل : (أرْأى) اجتمع همزتان بينهما سـاكن ، والساكن حاجز غير حصين ، فكأنها قد توالتا ، فحذفت الثـانيـة على حـدّ حـذفهـا في (أكرم) ثم أُتبع =

نحو : أَرَى زيدٌ عَمْراً بكراً فهو مُرٍ والمفعول مُرَىً . فأمَّا (رائي) اسمُ فاعلٍ من رأى يَرَى فهو خارجٌ على الأصْلِ مثل : راعي . وقد جاءَ في الشِّعر تاماً للضرورة[1] فقال الشَّاعر ـ وهو سُراقة البارقيّ ـ : [من الوافر]

٢١٤ـ أُرِي عَيْنَيّ مـــا لم تَرْأَيـــاهُ كِـلانـا عَـالِمٌ بـالتُّرَّهَـاتِ[2]

ولا يجوزُ مثلُ هذا الحذفِ في نأى وشَأَى .

فصل

ومِمَّا حُذِفتِ الهمزةُ منه وهي لامٌ قولُهم : سُؤتَه سوايةً ، والأصل : سوائية مثل : كراهيةٍ ورفاهية ، فحذفت الهمزةُ وهي لامٌ لأنَّه من ساءَ مثل ساع ، والياء زائدةٌ كما زيدت في كراهية[3] .

= سائر الباب . وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة . وغلب كثرةُ الاستعمال ههنا الأصلَ ، حتَّى هُجر ورُفض .

ويحتمل أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي ، بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها ، ثم حذفتَ على حدِّ قوله تعالى : ﴿ يخرج الْخَبَ ﴾ [النَّمل : ٢٥/٢٧] ، و ﴿ قَدَ فْلَحَ ﴾ [طه : ٦٤/٢٠] ، فصار : يرى ونرى . ولزم هذا التخفيف والحذف لكثرة الاستعمال على ما ذكرناه . وهو أوجه عندي لقربه من القياس ، وإنما ذكره ـ أي ابن جني ـ مع الحذف غير القياسي ، لأن التخفيف لزم على غير قياس ، حتى هُجر الأصل ، وصار استعماله كالضرورة .

(١) كلمة (للضرورة) ساقطة من م .

(٢) البيت من أبيات متداولة في كتب الأدب والتاريخ التي تعرض لأخبار سراقة البارقيّ مع المختار الثقفي . والبيت المذكور تعاورته كتب النحو محتجة بقوله : (ترأياه) الذي أتى مهموزاً على الأصل . انظر الخصائص ١٥٣/٣ ، والممتع ٦٢١/٢ ، وشرح المفصَّل ١١٠/٩ ، وشرح الملوكي ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، وشرح شواهد الشافية ٣٢٢ ، ٣٢٩ .

(٣) قال سيبويه ٣٧٩/٢ : وسألته ـ أي الخليل ـ عن قوله : سُؤته سوائية فقال : هي فعالية بمنزلة علانية ، والذين قالوا : سوايةً حذفوا الهمزة .. وسألته عن مسائية فقال هي مقلوبة .

قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٧٣ : يقال : سؤت الرجلَ سَوَايةً ومَسَايةً ، مخففان ، أي : ساءه ما رآه منّي . فـ (سواية) أصلها : (سوائية) على زِنة (فَعَالية) ككراهية ورفاهية . فحذفوا منها الهمزة =

مسألة

اختلف الناسُ في (أشياء) هل هي جمعُ (شيءٍ)[1] أم لا على قولين :

فقال بعضُهم : هي جمعُ (شيء) مثل : بَيْتٍ وأبْيات[2] ، وتُركَ صرفه لكثرةِ الاستعمال ، وهذا بعيدٌ جدّا لأنَّ كثرةَ الاستعمال لا تُوجِبُ منعَ الصَّرفِ عند الجميع .

م ١٨٢ وقال آخرون : جُمع على (أشْياء) شاذّاً / كما قالوا : سَمْح وسُمَحاء[3] ، فجاؤوا به على الشّذوذ ، ثمّ حُذِفت الهمزةُ الأولى لاجتماعِ همزتين بينهما ألفٌ ، والألفُ تُشْبِه الهمزة فكأنّها ثلاثُ ألفات ، أو ثلاثُ همزات ، فوزنُه الآن : أَفْعاء .

= التي هي لام تخفيفاً ، فصار وزنها (فَعَايَة) محذوف اللام . وقد قالوا في الفعل أيضاً : سا ، يسو ، وجا ، يجي ، كأنّه تخفيف دخل الاسم لدخوله الفعل ، وجرى مجرى الإعلال .. ثم أورد ابن يعيش قول سيبويه الآنفَ ذكره ، ثم قال ؛

وأمّا (مَسَاية) فأصلها (مسائية) مهموز . يقال : ما أبغضَ مسائيتك ، كأنه جمع مساءة ، وهو (مَفْعَلة) من السُّوء . وأصله : مَسْوأة ، فقلبوا الواو ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثمّ جُمع (مفْعَلة) على (مَفَاعل) إلاّ أنّه دخل الهاءُ لتأنيث الجمع ، نحو : حجارة ، وفُحُولة وذُكورة ، والأصل : حِجار ، وفُحول ، وذُكور .. وكان قياس مسائية (مساوِئة) بهمزة قبلها واو ، لأنَّ الواو تصحّ في الجمع نحو : مقال ومقاول ، ومَقام ومَقاوِم ، قال الشاعر :

وإنّي لقــوّامٌ مقــاوِمَ ، لم يكن جريرٌ ، ولا مولى جريرٍ يقومُها

إلاّ أنه قلب اللام إلى موضع العين ، كما قالوا : (شاكي السلاح) و (جاءٍ) في أحد القولين . فتأخرت الواو وقبلها كسرة فانقلبت ياءً لانكسار ما قبلها كغازية ومَحْنية ومثاله بعد القلب (مَفَالِعة) فإذا حذفت الهمزة التي هي لام مقدّمة بقي مثاله (مَفَاعة) هذا مذهب الخليل (الكتاب ٣٧٩/٢) .

والبيت المذكور للأخطل في ديوانه ١٢٣ ، وانظر المنصف ٩٣/٢ ، والممتع ٦٢١/٢ .

(١) أصل هذه المسألة في كتاب سيبويه ٣٧٩/٢ ، ٣٨٠ ، ثم اتسعوا فيها بعد ذلك ، انظر المنصف ٩٤/٢ ، وشرح المفصّل ١١٠/٥ ، وشرح الملوكي ٣٧٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٨١٢/٢ ، المسألة ١١٨ ، والممتع ٥١٣ .

(٢) هذا من أقوال الكوفيين . الإنصاف ٨١٤/٢ .

(٣) هذا قول الأخفش . الإنصاف ٨١٣/٢ .

وقال الفرّاء : أصله : شيّئ مثل هيّن[1] ، ثم جُمع على أشْيِيَاء ، وعُمِل به بعد تَخْفيف الواحدِ على ماذكرنا على مذهب أبي الحسن .

وقال الخليلُ وسيبويه : أصلُها شَيْئَاء ، اسم الجنْس مثل : حَلْفاء[2] وقَصْبَاء ، فقُدِّمت الهمزةُ الأُولى لِمَا تقدَّم فوزنُه الآن : لَفْعَاء .

فصل

واعلم أنَّ شَيئاً على التَّحقيق مصدر شَاء يَشَاءُ شيئاً ، ثم جُعِلَ اسماً عامّاً لكلِّ موجودٍ ولكلِّ معدومٍ[3] عند مَنْ قال : المعدومُ شيء / . ح١٦١

فأمَّا على قولِ الآخَرِين فليست مصدراً ، وهي على ثلاثةِ أقوال :

أحدها : أصلها : شيئاء ، ثم قُدِّمت الهمزةُ الأولى على ماذُكر .

والثاني : أصلُها : شيّئ مثلُ : هَيّن ، ثمّ جُمع على أشْيِئاء مثل أهْوِناء ثمَّ حُذفت الهمزةُ الأولى لما تقدَّم .

والثالث : شيّيء مثل : صَديق وأصْدِقاء ثم حُذفت الهمزة أيضاً .

وفيها قولٌ رابعٌ : أنَّ الواحدَ شَيْء ثم جمع على أشْيَاء شاذّاً كما قالوا : سَمْح وسُمَحاء ، فأجْرَوا فُعَلاء مجرى فعيل[4] في الجمع كـ (عليم وعُلماء) .

فإنْ قيلَ : فقد قالوا في جمعِ أشياء : أشَاوَى ، ولو كانَ واحِدُه على شيئاء لَمَا جُمِع على ذلك . قيلَ : لَمَّا قُدِّمت الهمزةُ أو حُذِفت على القول الآخَر صارَ لفظُها على لفظ

---

(١) في م : مثل صديق . وغير واضحة في ح . وآثرنا ما ورد في المنصف ٩٦/٢ ، وغيره من سائر المراجع المذكورة .

(٢) في ح : أصلها شيئاء مثل حلفاء وقصباء .

(٣) في م : معلوم .

(٤) في م : فعيلة .

صَحْراء ، فالهمزةُ بإزاء الصَّاد ، والشِّينُ بإزاء الحاء ، والياءُ بإزاء الرّاء ، والألفُ فيها زائدةٌ للمدِّ ، والهمزةُ الأخيرةُ مُبْدَلَةٌ من ألفِ التأنيث ، وكما جُمعت صحراء على صَحَارى ، جُمِعَتْ أشْياء على أَشَاوى ، فالألف الثالثة[1] حادثةٌ للجمع ، والواوُ بدلٌ من الياء ، والألفُ الأخيرةُ بدل من ياء ، وكان القياسُ أَشَاوِي كما كانَ في صَحَارِي ، فالياءُ فيها بدلٌ من ألفِ المدِّ ، والمبدَلةُ من ألف التأنيث محذوفةٌ ، وهذا مثلُ شِمْلال في أنَّ الألفَ تُقْلَبُ ياءً ، ثم أُبْدِل من كسرةِ الواو فتحةٌ فصارت الياءُ ألفاً . فإنْ قيلَ : لو كانت جَمْعاً لَمَا صَحَّت إضافة الثلاثة إلى العشرة إليها[2] ، وقد صحّتْ ، فدلَّ أنَّها أَفْعَال كما يُقال : ثلاثةُ أثْوَاب . قيلَ : لَمّا أصارَها التغيّرُ إلى مِثال (أفْعَال) جازَ ذلك فيها .

فصل

في حذف الألف[3] :

القياسُ أن لا تُحذفَ لأنَّها في غايةِ الخِفَّة ، وهي جاريةٌ مَجْرى النَّفَس لا تَنْقَطِعُ على مَخْرج ، وقد حُذِفت في الشِّعر لإقامةِ الوزن ، والوَجْهُ في ذلك قِلَّةُ الاحتفال بها لِفَرْطِ خفّتها وأنَّ الفتحةَ تُغْني عنها وكأنَّها ليستْ حَرْفاً ، فمن ذلك قولهم (المعلّ)[4] في

---

(١) في ح : الثابتة .

(٢) في م : إضافتها إلى الثلاثة والعشرة .

(٣) سرّ الصناعة ٧٢٠/٢ ، وشرح المفصّل ١١٦/٨ ، وشرح الملوكي ٣٨٣ ، والممتع ٦٢١/٢ .

(٤) الإشارة إلى قول لبيد :

وقبيلٌ من لُكَيزٍ شاهدٌ ... رهطُ مَرْجُومٍ ، ورهطُ ابنِ الْمُعَلْ

يريد (ابن المعلّى) انظر سيبويه ٢٩١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٠٧ ، ٢١٢ .

الشعرِ يريـــدُ (المعلّى) و (لهفَ) في (لهفى)[1] . وقـــالَ قـــومٌ[2] : (أمَ والله) يريدونَ : (أمَا والله)[3] ، لأنَّها يُفْتَتَحُ بها الكلام مثل ألا . وقيلَ : معناها حَقّاً ، وفيه بُعْدٌ[4] . وقالوا : (يا أبتَ)[5] يريدونَ الألفَ المصرَّحَ به في قول الراجز :

---

(١) الإشارة هنا إلى ما أنشده أبو الحسن وابن الأعرابي :

فلستُ بمـــدْركٍ مـــا فـــات منّي بلهفَ ، ولا بليتَ ، ولا لـــــوَانّي

أراد (بلهفا) ثم حذفت الألف .

انظر الخصائص ١٣٥/٣ ، والإنصاف ٣٩٠ ، والممتع ٦٢٢ ، وشرح الملوكي ٣٨٤ .

(٢) في ح : وقالوا .

(٣) كلمة (والله) ليست في ح .

(٤) قـــال ابن يعيش في شرح الملـــوكي ٣٨٤ : حكى محمـــدُ بن الحسن ـ رحمـــه الله ـ عن العرب : (أمَ والله لأفعلنّ) يريدون : أما والله لأفعلنّ . فحذفوا الألف تخفيفاً ، وهو شاذٌّ قياساً واستعمالاً ، أمّا شذوذه في الاستعمال فظاهر لقلّته ، وأمّا في القياس فمن وجهين :

أحـــدهـــا : أن الألف خفيفـــة غير مستثقلـــة ، ألا ترى أنّ من قـــال : ﴿ ذلـــكَ مـــا كنّـــا نبـــغِ ﴾ [الكهف : ٦٤/١٨] ، ﴿ والليـــلِ إذا يَسْرِ ﴾ [الفجر : ٣/٨٩] ، فحـــذف اليـــاء تخفيفـــاً في الـــوقْف ، لم يحذف الألف قوله : ﴿ والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلّى ﴾ [الليل : ١/٩٢ـ٢] ، لخفّتها .

والجهة الثانية : أن الحذف في الحروف بعيد جداً لأنّه نوع من التصرف ، والحروف لا تصرّف لها ، لعـــدم اشتقاقها وتصرّفها . ولذلك حُكِم على ألفاتها كلها بأنها أصل نحو : (ما) و (لا) .. فلذلك بعـــدَ الحـــذف فيها ، ووجب إقرارها على ماهي عليه ، لعدم الدلالة على المحذوف . والذي حسّنـــه قليلاً بقـــاء الفتحـــة دلالةً على الألف المحذوفة .

(٥) سورة يوسف : ٤/١٢ ، قـــال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٨٨ : فـــأمّـــا قولـــه تعـــالى : ﴿ يـــا أبتَ ﴾ بفتح التاء ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون المراد ـ والله أعلم ـ (يا أبتا) بالألف ، ثم حـــذفت الألف وبقيت الفتحـــة دلالـــةً على الألف المحذوفة ، كما أن الكسرة تبقى دلالـــةً على اليـــاء فيمن كسر . وحسّن حـــذفَهـــا أن هـــذه الألف لَمّـــا كانت منقلبة عن ياء الإضافة ، وتلك الياء قد كان يجوز حذفها ، أُجريت الألف المنقلبة عنها مجراها ، ويؤيّد هذا الوجْهَ كثرةُ ماجاء من هذا ، نحو قول الشاعر (الأعشى) :

يـــا أبتـــا ، لا تـــزلْ عنـــدنـــا فـــإنّـــا نخـــافُ بـــأن تُخْتَرَمْ

فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم ، ألزموها هـــذا القلب ، وحـــذفوا الألف تخفيفـــاً . هـــذا رأي أبي عثمان (المازني) . =

٢١٥- يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا[1]

وقالوا : يابنَ أمَّ والأصل يابْنَ أمّا ، محوّلٌ عن يابْنَ أمّي ، وكذلك : يابن عمَّ . وقيلَ : لا حذفَ هنا بل (ابن) مركب مع (أمّ) ، مثل : خَمسةَ عَشَر . وقالوا : لِمَ وبِمَ فحذفوا الألفَ من (ما) الاستفهاميةِ معَ حرفِ الجرِّ فَرْقاً بينها وبين الخبريّة .

فصل

في حَذْفِ الواو :

قد حُذفت فاءً نحو : (يعِدُ) و (عِدْ) و (عِدة) وقد ذُكر . وحُذِفت عَيْناً فقالوا لوسَط الحوضِ : ثُبة وأصلها : ثُوْبة[2] من ثاب يَثُوب ، لأنَّ الماءَ يَثُوب إلى ذلك

= والوجه الآخر : أن يكون مثل (ياطلحةَ أقبلْ) على إقحام التّاء . كأنه أراد حذفَها للترخيم ، ثمّ أقحمها ، وهو لا يريدها ، فلم يعتدّ بها ، وحرّكها بحركة ماقبلها ، فقال : ياأبتَ .. وقد أُجريت الألف مجرى الياء في الحذف في هذا النحو في الشعر وغيره وإنْ لم يكثر .
وفتح التاء في (ياأبتَ) في سورة يوسف هي قراءة ابن عامر في جميع القرآن . كتاب السبعة ٣٤٤ ، وانظر البحر المحيط ٢٧٩/٥ .

(١) الرجز هذا من شواهد الكتاب ٣٨٨/١ و ٢٩٩/٢ ، والمراد بموضع الشاهد هنا غيره هناك . فالمراد هنا أنه قال ياأبتا ، فأتى بالألف المنقلبة عن ياء الإضافة وانظر الرجز في ديوان رؤبة ١٨١ ، والخصائص ٩٦/٢ ، وسرّ الصناعة ٤٠٦ ، ٤٩٣ ، ٥٠٢ ، والإنصاف ٢٢٢ ، وشرح المفصّل ١٢٠/٣ ، و ١٢٣/٧ ، و ٨٧/٨ ، والخزانة ٥٥٦/١ ، و ٤٤١/٢ ، وشرح الملوكي ٣٨٩ .

(٢) هذا الرأي لأبي إسحاق الزجاج ذهب إليه في كتابه معاني القرآن ٧٩/٢ ، وذكره الفارسي في المسائل المشكلة ٥٣١ ، ناسباً إياه إلى أحد شيوخه ، ولخصه ابن جني وردّه في سرّ الصناعة ٦٠٢/٢ قال :
وذهب أبو إسحاق في (ثُبة الحوض) - وهي وسطه - إلى أنها من (ثاب الماء إليها) وأن الكلمة محذوفة العين ، وقال : « تقول في تصغيرها : ثويبة » ، وهذا غير لازم ، لأنه يجوز أن تكون من ثبّيتُ أي : جمعت ، وذلك أنّ الماء إنما مجتمعة من الحوض في وسطه .. فـ (يثبّي) أي يجمع ، وقولهم (يثبّي) يدلّ على أنّ اللام معتلّة ، وأنّ الثاء والباء فاء وعين . وقولهم : (ثبّيت) لا يدل على أن اللام ياء دون الواو لقولهم : عدّيت وخلّيت كما قالوا : قضّيت وسقّيت . فالقبيلان إذا صارا إلى هذا متساويان ، ولكن الذي ينبغي أن يقضى به في ذلك أن تكون من الواو ، وأن يكون أصلها (ثُبْوة) وذلك أن =

الموضع ، أي : يرجع ومنه الثَّواب والإثابة[1] والمثابةُ . فأمَّا الثُّبَة بمعنى الجماعة فالمحذوفُ منها لامُها[2] وهي واوٌ لقولهم : تَثَبَّيْنا أي اجتمعنا . وليسَ دليلاً على كونِها ياءً لأنَّها قد وقعت رابعةً . ويدلُّ على أنَّها واوٌ أنَّ الأكثرَ في هذا الباب حذفُ الواو ، وقد حُذفت حذفاً صالحاً قالوا : أبٌ والأصل : أبوٌ[3] لرجوعِ الواو في التثنيةِ والجمعِ والفعل ،
م ١٨٣ قالوا : ماله / أبٌ يأبُوه ، وقالوا : أبَوان وآباء . والأصل في ابن : بِنْوٌ لقولهم : البنوّة[4] ولم يُسْمع في شيء من اشتقاقه الياءُ . وليس كذلك (الفتى) لأنَّهم قد قالوا : (الفِتْيان) فلذلك لم تدلَّ الفُتُوَّة على الواو[5] .

= أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو نحو : أبٍ ، وأخٍ ، وغدٍ ، وهَنٍ ، وحمٍ ، وسنةٍ ، فمن قال : سنوات . وعِضة فمن قال عِضَوات لقولهم : ضعوات . وابنٍ لقولهم بنْت وبنوّه ، وقُلَةٍ لقولهم : قلوتُ بالقُلة فهذا أكثر مما حذفت لامه ياء ، فعليه ينبغي أن يكون العمل ، وبه أيضاً وصّى أبو الحسن (الأخفش) فقد ثبت أن أصل (ثُبة) (ثُبْوَةٌ) ، وانظر الممتع ٦٢٣ .

(١) كلمة (والإثابة) ساقطة من م .

(٢) قال في سرّ الصناعة ٦٠١/٢ : أمَّا (ثُبة) فالمحذوف منها اللام دون الفاء والعين ، يدلُّ على ذلك أن الثُّبة : الجماعة من الناس وغيرهم ، قال الله تعالى : ﴿ فانفِرُوا ثُباتٍ أو انفروا جميعاً ﴾ [النِّساء : ٧١/٤] ، فـ (ثبات) كقولك : جماعات متفرقة ، أو اجتمعوا كلكم . وفي شرح الملوكي ٤٠٧ : وأمَّا الثّبةُ التي هي الجماعة فمعتلّ اللام ، وذلك لكثرة حذف اللام ، وقلّة حذف الفاء والعين ، ألا ترى أن الفاء لم تحذف إلاَّ في مصادر بنات الواو نحو (عدة) و (زنة) وليست ثُبة من ذلك ، لأنَّ أوائل تلك المصادر مكسورة وثبة مضمومة الأول . وانظر شرح المفصّل ٣/٥ ـ ٥ ، و ٩/٨ ، ٣٧ .

(٣) سرّ الصناعة ٦٥٠/٢ .

(٤) سرّ الصناعة ١٥٠/١ ، وانظر شرح الملوكي ٤٠١ .

(٥) قال في سرّ الصناعة ٥٨٨/٢ : فأمَّا قولهم : الفتوّة والندوّة والفتوّة قال :

في فتـــــوٍّ أنـــــا رابئهم من كـــلال غـــزوةٍ مـــاتـــوا

فأصله : (الفَتْوِية ، والنَّدْوِية ، والفَتْوِي) ، ولكنهم أبدلوا الياء واواً للضمة قبلها ، ولم يعتّدوا بالواو الساكنة حاجزاً لضعفها ، فلَمَّا قلبوا الياء واواً أدغموا الأولى فيها ، فصحت لأنَّ الأولى حصَّنَتْها بإدغامهم إياها فيها ، ولولا أن الأولى أدغمت في الآخرة لما جاز أن تقع واوٌ في اسمٍ طرفاً بعد ضمّة ، وهذا واضح ، ويدلُّ على أن (الندوة) من الياء قولهم : « لفلان تكرّم وندى » بالإمالة . فدلَّت الإمالة على أنه من الياء . (الرابئ : الراصد . ماتوا : سكنت أعضاؤهم من الكلال) ، والبيت المذكور لجذيمة الأبرش . انظر الخزانة ٥٦٧/٤ .

وقيلَ : أصلُه : بنيٌ ، لأنَّه من : بَنى يبْني ، فكأنّ الابنَ من بناء الأب لكونه متولّداً عنه[1] .

وقالوا : أخٌ ، فحذفوا الواوَ لقولهم : أخَوان والإخوة والإخوان[2] .

والأصل في (هنٍ) هَنَوٌ ، لقولهم : هَنَوات[3] .

فأمَّا (ذُو) فأصلُها : ذَوَيٌ[4] ، لأنَّ باب طويتُ وشَويت أكثر من باب قُوّة وحوّة ، فالمحذوفُ منها الياء .

---

(١) في اللسان نقلاً عن ابن سيده : الابن : الولد ، ولامه في الأصل منقلبة عن واو عند بعضهم كأنه من هذا . وقال ـ ابن سيده ـ في معتل الياء : الابن : الولد ، فَعَلٌ محذوفة اللام مجتلب لها ألف الوصل ، قال : وإنّما قضى أنّه من الياء لأنّ بنى يبني أكثر في كلامهم من يبْنوا .

(٢) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٩٨ : وكذلك « أخٌ » أصله : أخَوٌ بفتح العين على زِنة جَبَل وجَمَل ، لجمعهم إيّاه في القلّة على « آخاء » حكى سيبويه ذلك عن يونس .. وهو من الواو أيضاً لقولهم في التثنية : أخوان ، وقولهم في التكسير : إخوان وإخوة وفي المؤنث أخوات . وتقول : ما كنت أخاً ، ولقد أخوت تأخو أخوّةً . ويجمع أيضاً جمع السلامة ، قالوا : أخُون ، كما قالوا : أبُون . وانظر سيبويه ١٠١/٢ ، وسر الصناعة ٦٠٣/٢ ، ٦٥٠ ، واللسان : أخو .

(٣) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٩٩ : وأمّا « هنٌ » وهَنُوك فأصله « هَنَوٌ » بفتح العين ، دلَّ على ذلك قولهم في جمعه : أهْناء ، كأبناء وآخاء . ولامه واو لقولهم في مؤنّثه « هَنْتٌ » فإبدالهم التاء من لامها دليل على أنها من الواو ، لأنّ إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء . فعلى الأكثر يكون العمل . ويؤيد ذلك قولهم في الجمع : هَنَوات . قال الشاعر :

أرى ابنَ نزارٍ قد جفاني وملّني على هَنَواتٍ ، شأنها متتابع

وقد ذهب قوم إلى أنّ المحذوفَ هاء ، وأنها بمنزلة « شَفَة » و « عِضَة » التي لامها تارةً هاء ، وتارةً واو . وحملهم على القول بذلك تصغيرهم إياه على « هنيهة » وقولهم في النداء : « يا هناه » وذلك ضعيفٌ لقلّة باب « سلِس وقلق » وليس فيما قالوا حجة ، لأن الهاء في « هنيهة » بدلٌ من ياءٍ « هنيّة » والهاء في « هناه » بدل من واو هنوات .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/١ : وأمّا « ذو مال » فأصل « ذو » فيه « ذوأ » مثل عصاً وقفاً ، يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ ذواتا أفنان ﴾ [الرّحمن : ٤٨/٥٥] ، وأن تكون لامه ياءً أمثلُ من أن تكون واواً ، وذلك لأن القضاء عليها بالواو يصيّرها من باب القوّة والهوّة مما عينه ولامه من وادٍ واحد . والقضاء عليها بالياء يصيّرها من باب شويت ولويت ، وهو أكثر من الأوّل ، والعمل إنّما هو على الأكثر . وانظر اللسان « ذو » .

فأمَّا حَمْءٌ فالأكثرُ أنَّه من الواوِ لقولهم : حَمَوان[1] ، وفيه لُغة أخرى : حَمٌ مثل[2] : غدٌ . والأصلُ : غدوٌ لقولهم : غدا يَغْدُو ، وقد جاء تامّاً .

وقالوا : قُلَةٌ[3] ، والأصلُ الواوُ لقولهم : قَلوتُ بالقَلَةِ ، وهي عُصَيّةٌ يَلْعَبُ بها الصّبيان .

وقالوا : (ظُبَةٌ) والأصلُ الواوُ[4] .

فأمَّا (كُرةٌ) ففيها قولان[5] :

---

(١) في شرح الملوكي ٣٩٥ : وأمّا « حمٌ » فهو من الواو أيضاً لقولهم في التثنية : حَمَوان .. وأصله : « حَمَوٌ » بفتح العين ، دلَّ على ذلك قولهم في تكسيره « أحماء » كأخاء ، وآباء إذ لو كانت « فَعْلاً » بسكون العين ، لقيل فيه في القلّة : « أحْمٍ » كـ « دلْو وأدْلٍ » وحَقْوٍ وأحْقٍ » ، لأنّ باب جمع « فَعَل » بفتح العين في القلّة « أفعال » نحو : جبل وأجبال ، وقلم وأقلام ، وباب « فعْل » بسكون العين « أفعُلٌ » نحو : أكلُب وأكعُب . فلَمّا لم يقل ذلك بل قيل . « أحْماء » دلَّ على أنّه « حَمَوٌ » بفتح العين لا : حَمْوٌ ، بسكونها .

وفي « حمٌ » أربع لغات : حَمُوك ، كأخيك وأبيك ، ولا يستعمل إلاّ مضافاً . وقد جاء في الشعر غير مضاف ، وهو شاذّ . قال رجلٌ من ثقيف :

هي ما كنّتي ، وتزعم أنّي لها حَمُو

و « حماً » مقصور ، كعصاً ، ورحىً ، وقفاً . و « حمٌ » كأخٍ وأبٍ . و « حَمْءٌ » مهموز ، حكاه الفرّاء وأنشد :

قلت لبوابٍ ، لديه دارُها تِئْذَن ، فإنّي حَمْؤها ، وجارُها

والحمُ : كل قرابةٍ من قِبَل الزوج ، فهم الأحماء كالأخ والأب .

وانظر اللسان « ذو » .

(٢) في ح : قالوا .

(٣) انظر سر الصناعة ٦٠٣/٢ .

(٤) انظر سر الصناعة ٦٠٣/٢ وفيه كلام مفصّل .

(٥) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٠٦ : وأمّا « كرة » فأصلها « كُرْوة » على زنة « فُعْلَة » كـ « ظُلْمة ، وغُرْفة » . وذلك لأن باب ظُلْمة وغُرْفة ، أكثر من باب : زُهْرَة ، وتُخْمَة ، وإنما تكثر فُعَلَة في الصفات نحو : ضُحكة وهُمزة . وفتحت الراء من « كُرَة » لمجاورة تاء التأنيث ، ولامها واو محذوفة ، لقولهم : كروتُ بالكرة أكرو بها كرْواً إذا لعبت بها ، وتجمع بالواو والنون فيقال : كُرُون وكِرون =

أحدُهما : المحذوفُ منها اللامُ وهي واوٌ لقولهم : كَرَوْتُ بالكُرَةِ ، وفي شعرِ الْمُسَيَّبِ بنِ عَلَس : [من الكامل]

٢١٦ـ ... ... كأنّما تَكْرُو بِكَفَّيْ لاعِبٍ في صَاعِ[1]

والقولُ الثّاني : المحذوفُ منها العينُ لأنّها من : كَارَ العِمَامةَ يكُورها كَوْراً إذا دَوَّرها ، والكرةُ كذلك .

فصل

في حذفِ الياء[2] :

قد حُذِفت لاماً في (يَدٍ)[3] ، ويدلُّ على أنَّ الأصلَ الياءُ قولك : يَدِيتُ إليه يَداً إذا أسْدَيْتَ إليه نِعْمةً . وسُمِّيت النعمةُ يداً لأنَّ الإنْعامَ بها يكون ، أوْ لأنَّها نِعْمةٌ إذا كانت آلةَ البطشِ ، وقد جاءَ في الشِّعر : [من الكامل]

= بالكسر .

وانظر شرح المفصّل ٣٧/٥ ، والممتع ٦٢٣ ، واللسان « كرو » .

(١) البيت للمسيب من قصيدته المفضّلية ١١ ب ١٣ ص ٦٢ ، وهو في وصف الناقة ، والبيت بتمامه :

مرحت يداها للنّجاء كأنّما تكرو بكفّي لاعبٍ في صاعِ

والنجاء : السرعة . وتكرو : تلعب بالكرة . والصاع : المنهبط من الأرض .

(٢) انظر سرّ الصناعة ٧٧٠/٢ ، وشرح الملوكي ٤٠٩ ، والممتع ٦٤٢ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤١٠ : فأمّا (يدٌ) فأصلها (يَدْيٌ) على زنة (فَعْل) ساكنة العين ، بلا خلاف . دلّ على ذلك قولهم في تكسيرهم إياه : أيْدٍ وأصله أيْدُيٌ على زنة أفْعُل نحو : كَلْب وأكْلُب ، وكعْب وأكْعُب ، إلاّ أنّهم أبدلوا من ضمة الدال في (أيدُي) كسرةً لتصحَّ الياء .. ومما يؤكّد كونه (فعْلاً) ساكن العين ، قولهم في الكثرة : (يَدِيٌّ) على زنة (فَعِيل) نحو قوله :

فإنَّ له عندي يديّاً وأنْعُما

ولام (اليد) ياء محذوفة لقولهم في التثنية (يَدَيان) ، ويقال : (يَدان) وهو الأكثر ، للزوم الحذف . ويؤيّد أنّه من الياء قولهم : يَدَيت إليه يداً ، أيدِي يداً ، إذا أوليته معروفاً .. وانظر شرح المفصّل ١٥١/٤ ، ٨٣/٥ ، ٥/٦ ، والمنصف ٦٤/١ .

٢١٧ـ يَـدَيَـانِ بَيْضَـاوَانِ عنـد محلّمٍ قد تَمْنَعانِكَ أنْ تَـذِلّ وتُضْهَدا[1]

وقد قالوا في الجمع : أيدٍ وهو : أفعُل ، وذلك يدلُّ على سكونِ عَيْن الكلمةِ في الأصل لأنَّه[2] مثلُ : فلْس وأفْلُس . فأمَّا (أيادٍ) فأكْثرُ ما يَأْتي في جَمْع يَدِ النعمةِ ، وقد جاءَ في الْجَارِحة . وإذا رجَعَ المحذوفُ فعند سيبويه بفتحِ الدَّال ، لأنَّ الحذفَ فيها كالأصل ، والتَّمامُ عارضٌ ، فأبقيت حركتها . وعند أبي الحسن يردّ إلى السّكون الذي هو الأصلُ .

وقد حُذِفت الياءُ من (دمٍ)[3] ، وأصله : دَمْيٌ لقولهم في التثنية : دَمَيَان . وقال بعضهم : دَمَوَان . وقالوا في الفعل : دَمِيت مَدْمي ، وهو محتملٌ الأمرين ، والأكثرُ

---

(١) البيت في المنصفْ ٦٤/١ ، وشرح المفصَّل ١٥١/٤ ، و ٨٣/٥ ، و ٥/٦ ، وشرح الملوكي ٢٨٢ ، ٤١٢ ، وشرح شواهد الشافية ١١٣ ، والخزانة ٣٤٧/٣ ، والصحاح واللسان والتاج : (يدي) .

(٢) كلمة (لأنه) ساقطة من م .

(٣) في شرح الملوكي ٤١٣ : وأمَّا (دمٌ) فأصله (دَمْيٌ) كَفَلْس ، وكَعْب ، لجمعهم إيَّاه في الكثرة على : دماء ، ودُميّ ، على حدّ : ظَبْي وظباء وظُبيٌّ ، ودلو ودِلاء ودُلِيّ ، ولأنَّ (فعْلاً) بسكون العين أخفُّ من (فَعَل) فكان حمله على الأخفّ أولى . مع أنَّ الحركة طارئة على المتحرك ، والأصل عدمها ، ولا يُصار إلى ما يخالف الأصل إلاَّ بدليل . وليس في قوله : « جرى الدَّمَيان بالخبر اليقين » دلالةٌ عند سيبويه على أنَّ وزنَه (دَمَيٌ) كجبل وجَمَل ، لأن الحرف عنده إذا تحرك بحركة حرفٍ محذوف لزمت الحركةُ ذلك الحرفَ ، وإن عاد المحذوف ، ألا ترى إلى قولهم : (يديان) بتحريك الدال ، مع إجماعهم أنَّ أصله (يَدْيٌ) ساكن العين ، من غير خلاف . وكان أبو الحسن يردّ عليه هذا الأصل ، ويردّ الحرف المتحرك إلى أصله ، إذا تم الاسم . فعلى هذا تقول في النسب إلى (غدٍ) على قول سيبويه : (غَدَويّ) بالتحريك ، وعلى رأي أبي الحسن : (غَدْويّ) بالسكون على الأصل وكذلك ما كان منه .

وذهب أبو الحسن والمبرّد إلى أنَّ أصله (دمي) بالتحريك ، فهو (فَعَل) كجبل ، وإرجاء جمعه مخالفاً لنظائره . قالا : والذي يدلُّ على ذلك أنّ الشاعر لما اضطر عاد إلى الأصل في قوله .. يقطر الدّما . وقال الآخر : .. بعظام ودَما ، قالا : ولا يلزم على هذا (يديان) لاحتمال أن يكون على لغة مَنْ قَصَر ، فقال : هذه يداً ، ورأيت يداً ، ومررت بيداً كرحىً وقفاً .

والوجهُ الأولُ ، وهو مذهب سيبويه ١٢٢/٢ .

ولام (دم) ياء محذوفة ، لقولهم : (دَمَيان) ومن قال : (دموان) في التثنية جعله من الواو . والأول أكثر . وانظر شرح المفصَّل ٨٤/٥ .

الياء . وقد جاءَ في الشِّعر (دماً) مثلُ : عَصَا ، مقصوراً متماً ، وهو أحدُ القولين في قوله : [من الرَّمَل]

٢١٨ـ فَإذا هِيْ بِعِظامٍ وَدَمَا[١]

وفي قول الآخر : [من الطويل]

٢١٩ـ ..... ولكنْ على أَقْدامِنا يَقْطُرُ الدَّما[٢]

وقالوا في (مِئَيَة)[٣] : مِئَة ، فَحَذَفوا الياء وهو الأصل ، وقالوا في الفعل منه : أمْأيتُ الدراهمَ وهو أفْعَلتُ من هذا الأصل . وحكى الأخفش : أخذت منه مِئَيَة على التام . وحذف الياء أقل من حذف الواو ، لأنَّ الواوَ أثقلُ منها ، وحذفُ الأثْقَلِ أقربُ إلى القياس ، وحذفُ الياءِ أكثر[٤] من حذفِ الألفِ لأنَّها أثقلُ منها . وإذا أُشْكِل أمرُ اللامِ المحذوفةِ فاحكم على كونِها واواً عند أبي الحسن أخذاً بالأكثر ، وعلى كونِها ياءً عند سيبويه لِخَفائها وجعلها تبعاً للحركة في هاء الضميرِ ونحوِها .

---

(١) هذا عجز بيت من بيتين رويا في وصف أطوم ـ بقرة وحشية ـ :

كأطوم فقدت بُرْغُزَها ... أعْقَبَتْها الغَبْسُ منه عدما

غفلتْ ثمّ أتت تطْلبه ... فإذا هِيْ بعظامٍ ودَما

والبرغز ولد البقرة . والغبس : الذئاب .

(٢) عجز بيت للحصين بن الحمام المرّي وصدره : (فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا) ، وهو في الحماسة (شرح المرزوقي) ص ١٩٧ ـ ١٩٩ ، والأغاني ٨٨/١١ ، والمنصف ١٤٨/٢ ، وشرح شواهد الشافية ١١٤ ، وشرح المفصّل ١٥٣/٤ ، و ٨٤/٥ ، والخزانة ٣٥٤/٣ وغيرها ..

(٣) في شرح الملوكي ٤١٦ : وأمّا (مائة) فهي من الياء ، وأصلها (مِئية) تقول : أمأيتُ الدراهمَ ، إذا جعلتها مائةً مائة ، وهذا يدل على اعتلال لامه ، ولا يدلُّ على أنّها ياء ، لأنَّ الواو إذا وقعت رابعةً قلبت ياءً ، نحو : (أعطيتُ) و (أغزيتُ) وهما من : عطا يعطو ، وغزا يغزو . والذي يدلُّ على أنَّ اللام منه ياء ما حكاه أبو الحسن من قولهم : رأيتُ مئياً في معنى (مائة) وهذا نصّ . وانظر الممتع ٦٢٤ .

(٤) في م : أقرب .

فصل

في حذف الهاء[1] :

قد حُذفتْ لاماً في مواضعَ ، وعلّةُ ذلك شَبَهُها بحروفِ العلّة ، وربّما كانت أضعفَ منها لأنَّها تقعُ وصلاً في الشعر متحركةً وليس كذلك حروف العلّة .

فمن ذلك : (شاة) والأصل : (شَوْهة)[2] بسكون الواوِ وهو أقْيَس ، فحذفت الهاءُ وتحرَّكت الواوُ لتطرُّفها فانقلبت ألفاً . وقيلَ : الواوُ متحركةٌ في الأصلِ فانقلبت لتلك الحركةِ ، ويدلُّ على أنَّ الأصلَ الهاءُ قولهم : تَشَوَّهْتُ شاةً أي : صِدْتُها ، وقالوا في الجمع : شِيَاه . وأمَّا قولُهم في الجمعِ : شاء ، فقيلَ : قُلبت الواوُ ألفاً والهاءُ همزةً مثل : ماء ، وقيل هو أصلٌ آخر والمعنى مُتَّحدٌ . وقد قالوا : (أشَاويّ) وهو أصلٌ ثالثٌ ، ولا واحدَ له من لفظه .

م١٨٤ ومن ذلك (شَفَةٌ)[3] حذفت منها الهاءُ ، يدلُّ على / أنَّ أصلَها ذلك قولهم في التصغير : شُفَيْهَة ، وفي الجمع : شِفَاه ، وفي الفعل : شافهته مشافهة .

---

(١) انظر شرح الملوكي ٤١٧ ، والممتع ٦٢٤/٢ .

(٢) في شرح الملوكي ٢٨٠ : وقد أبدلوا الهمزة من الهاء في (شاء) جمع (شاة) ، وأصله (شَوْهة) على زِنة (فَعْلة) كقصْعة ، وجفْنة ، فحذفوا الهاء تشبيهاً بحروف العلة ، لخفائها ، وضعفها ، وتطرّفها ، وهم كثيراً ما يحذفون حروف العلّة إذا وقعت طرفاً ، وبعدهنّ تاء التأنيث نحو : بُرة وثُبة وقُلة وكُرة ، كأنهم أقاموا تاء التأنيث مقام المحذوف .

(٣) في شرح الملوكي ٤١٨ : فأمَّا (شفة) فأصلها (شفْهة) على وزن (فَعْلَة) كجفْنة وقَصْعة . دلَّ على ذلك قولهم في التكسير : (شفاه) كجِفان وقِصاع ، مع أنَّ باب : قَصْعة وثرْبة أكثر من باب : قصبة وطَرَفة . والعمل إنَّما هو على الأكثر لا على الأقلّ . ولامه هاء محذوفة ، يدلّك على ذلك قولهم في التصغير شفيهة ، وفي التكسير : شفاه ، وفي الفعل : شافهت مشافهةً وشِفاهاً ، ويُقال : رجلٌ شُفاهيٌّ للعظيم الشفتين . وقد زعم قومٌ أنَّه من الواو ، وأصله (شَفْوة) كسلوة وشقْوة لأنه يقال : شفوات في الجمع ، ورجلٌ أشفى إذا كان لا تنضمّ شفتاه كالأرْوق . والصحيح الأوّل .
وما رووه من (شفوات) و (أشفى) فإنْ صحَّ كان من معنى الشّفة لا من لفظها ، كـ (سَبِ وسِبَطْر) أو يكون كـ (سنة وعِضَة) في أنه يكون له أصلان : الهاء والواو . وانظر الممتع ٦٢٤ .

ومن ذلك : (فَمٌ) والأصل : فَوْهٌ[1] لقولك : فُوَيه وأفْوَاه ، ورجلٌ أفوهٌ ومفوّه وتفوهت ، فَحُذفت الهاء وأُبدِلَ من الواو ميمٌ ، وقد ذُكر في البدل .

ومن ذلك (سَنَة) وفي المحذوف قولان :

أحدُهما : الهاءُ لقولك : عامَلْتُه مُسَانَهة وليست بِسَنْهاء[2] .

والثَّاني : الواو لقولهم : سَنَوات ومُسَاناة ، وأبدلوا منها التاء فقالوا : أسْنَتُوا . فعلى هذا[3] تُصغَّر على سُنَيْهة وسُنَيَّة .

ومن ذلك : (أستٌ) والأصل : سَتَهةٌ لقولهم[4] : سُتَيْهَة واسْتَاه ، ورجل ستاهي : عظيم الاست .

ومنهم مَنْ يحذف التاء فيقول : سَهْ ، ومنه الحديثُ عن النبيّ ﷺ : « العينان وِكاءُ السَّهْ »[5] .

---

(١) سبق ذكرها بالتفصيل في باب البدل .

(٢) المسانهة : أي يكون أجل العمل إلى سنة . والسنهاء : النخلة التي أصابتها السنة وأضرَّ بها الجدب . انظر سرّ الصناعة ٤١٤/١ ، وذكر في ٤١٨/١ أن هذه الكلمة (سنة) تعتقب عليها لامان ، هاء مرةً وواو أخرى .

(٣) أي على القولين السالفين .

(٤) قال ابن جني في المنصف ٦١/١ : وأمَّا استٌ فحذوفة اللام وهي هاء ، ومما يدلُّ على ذلك قولُهم في تحقيرها : سُتيهة ، وفي جمعها أسْتاه . وقالوا : (رجلٌ أستهٌ وسُتْهُم) . وقد قالوا : (سة) في معناها فحذفوا العين . وهذا من الشاذ . ولم يأت من الأسماء ما حذفت عينه إلا هذا الحرف .

(٥) الحديث في سنن ابن ماجه ١٦١/١ ، باب الوضوء من النوم برقم ٤٤٧ ونصّه : حدثنا محمد بن المصفّى الحمصيّ . ثنا بقيّةُ ، عن الوَضِين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة ، عن عبد الرحمن بن عائذٍ الأزديّ ، عن عليّ بن أبي طالبٍ أنَّ رسول الله ﷺ قال : « العينُ وكاء السَّهِ ، فمن نام فَلْيَتَوضَّأ » .
قال ابن الأثير في النهاية : (وكا) ٤٤٣/٤ : ومنه الحديث : العين وِكاء السَّهِ . جعل اليقظة للاست كالوكاء للقِربة ، كما أن الوكاء يمنع ما في القربة أن يخرج ، كذلك اليقظة تمنع الاست أن تُحدِث إلا باختيارٍ .
والسَّه : حلقة الدبر . وكنّى بالعين عن اليقظة لأنَّ النائم لا عين له تبصر . وانظر مسند أحمد ٩٧/٤ ، =

ومن ذلك : (عِضَةٌ)[1] ، وهي واحدة العِضَاه من الشجر ، والمحذوف منها الهاءُ لقولهم في الجمع : عِضَاه ، وعَضِهَتِ الإبلُ إذا أكلتِ العِضَاه وبعيرٌ عِضَهيّ وعِضَاهي . وقيلَ : المحذوفُ منها الواوُ لقولهم في الجمع : عَضَوات ، وقد جاء في الشعر[2] . ومن هذا الأصلِ قولُه تعالى : ﴿ الذينَ جعلوا القرآنَ عِضِين ﴾[3] ، أي فرَّقوه كما تُفرَّقُ شُعَبُ الشَّجرة .

فصل / ح١٦٣

في حذف الباء[4] :

= وكشف الخفاء ١٠٠/٢ ، وشرح المفصل ٨٣/٥ ، و ١٣٥/٩ .

(١) في شرح الملوكي ٤١٩ : وأمَّا (عِضَةٌ) لضرب من الشجر له شوك .. فلامُها هاءٌ محذوفة ، وأصلها (عِضْهة) على زنة (فِعْلة) كخِرْقة وكِسْرة ، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ الشاعر لَمَّا اضطرّ أتى بها على الأصل :

يحطّ من عَمَايةِ الأرويّا يتركُ كلّ عضيهةٍ عِصيّا

فجاء بها على الأصل . ويؤيد أنَّها من الهاء قولهم : عِضاهة وعِضاه ، جمعَه على حدّ : شجرة وشجر ، وقولهم في التصغير : عُضَيهةٌ . ويقال : عضهتِ الإبلُ ، وبعير عِضاهيّ وعِضهيّ ، وعاضِه إذا رعى العضاه ، وأرض معْضَهةٌ : كثيرة العِضَاة .

(٢) قال في شرح الملوكي ٤٢٠ : وبعضهم يزعم أنه من ذوات الواو ، لأنها تجمع على (عِضوات) وينشد :

هذا طريقٌ ، يأزِمُ المآزما وعِضَواتٌ تقطع اللهازما

ويقول : هذا بعيرٌ عَضَويّ ، وإبل عَضَويّة ، بفتح العين ، على غير قياس . والأوَّل أكثر .

(٣) سورة الحجر : ٩١/١٥ . في شرح الملوكي ٤٢١ : العِضَةُ : النميمة ، ومنه الحديث عن عليٍّ رضي الله عنه : « إياكم والعِضَةَ ، أتدرون ما العِضَةُ ، هي النميمة » . وأصلها أيضاً : عِضْهةٌ : فِعْلةٌ . من العَضْه . وهو البَهْت . وتجمع على عِضِين . وفسَّر بعضهم قوله تعالى : ﴿ جعلوا القرآن عضين ﴾ بالسحر ، لأنه كذب . فهذا يجعل لامه هاء ، كسنةٍ ، واست . وهو رأي الكسائي . قال ابن عبّاس رضي الله عنه : آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه ، أي : فرَّقوه وجعلوه أعضاءً ، فجعله من لفظ : العضو ، ومعناه .

(٤) قال ابن عصفور في الممتع : حذفت الباء من « ربّ » فقالوا « رُبَ » في معناها قال الشاعر :

أزهيرُ إنْ يشبِ القَذالُ فإنّه رُبَ هيضلٍ لجبٍ لففتُ بهيضلِ

ولم يذكر حذف الباء إلا في رب وكذلك ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٢٨ قال : العربُ تقول : « رُبَ =

قالوا في (رُبَّ) : رُبَ بالتخفيفِ كراهيةَ التضعيف ، وقد قرئ به[1] .

فصل

في حَذفِ النون :

قالوا في (إنّ) الثقيلةِ المفتوحةِ والمكسورةِ[2] : إنْ وأنْ بسكون النون . وقد ذَكَرْنا عملها في بابها .

وقالوا في (مُنْذُ) : مُذْ ، وقد ذكرنا في بابها[3] .

= رجلٍ رأيته » فيخففون الباء ، كراهية التضعيف ، وكان القياس ، إذا خففت ، أن يسكن آخرها ، لأنّه لم يلتقِ فيها ساكنان إلاّ أن المسموع « رُبَ » بالفتح .. فكأنّهم أبقوا الفتحة مع التخفيف دللاةً وأمارة على أنها كانت مثقلةً مفتوحة .

(١) الإشارة إلى ما ورد في قراءة الآية ﴿ ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [الحجر : ٢/١٥] . قال ابن مجاهد في كتاب السبعة ٣٦٦ :
اختلفوا في تشديد الباء وتخفيفها من قوله « ربما » ؛ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي « ربّا » مشدّدة ، وقرأ عاصم ونافع « رُبَا » خفيفة . عليّ بن نصر قال : سمعت أبا عمرٍو يقرؤها على الوجهين جميعاً خفيفاً وثقيلاً . وانظر النشر٢/٢٨٩ ، والإتحاف ٣٢٩ ، والكشف ٢٩/٢ ، والبحر المحيط ٤٤٤/٥ .

(٢) قال ابن جني في سرّ الصناعة ٥٤٨/٢ : وقد حذفت النون من « إنّ » و « أنّ » تخفيفاً ، وذلك قوله عزّ اسمه ﴿ وإن يكادُ الذين كفروا ﴾ و ﴿ إنْ كاد ليُضلُّنا ﴾ و ﴿ إنْ كلُّ نفسٍ لَمّا عليها حافظ ﴾ و ﴿ علم أنْ سيكونُ ... ﴾ باختصار .
وانظر شرح الملوكي ٤٢٥ وما بعدها . والآيات من : [القلم : ٥١/٦٨ ، والفرقان : ٤٢/٢٥ ، والطّارق : ٤/٨٦] .

(٣) في سيبويه ١٢٢/٢ : من ذلك « مذْ » يدلك على أنّ العين ذهبت منه قولك : مذْ ، تحقيره : مُنيذ . وفي شرح الملوكي ٤٢٣ : والأصل في « مُذْ » : منذ ، حذفت منها النون تخفيفاً ، وغلّبت الاسمية على « مُذْ » بسبب الحذف . لأن الحذف أغلب على الأسماء من الحروف نحو « يد » و « دم » لتمكّنها ، ولحاقِ التنوين بها لتصرّفها . وفي الجملة الحذف في « مذ » بعيد ، لأن الحذف في العين لم يرد إلا في هذا الموضع .

فصل

في حذْفِ الحاء :

قالوا في الحرح[1] : حِرّ ، والأصل : حِرْحٌ لقولهم : حُرَيْحٌ وأحْرَاح ، وقد جاء في الشعر .

فصل

وقد حُذِفت الْخَاءُ من (بَخٍّ)[2] فقالوا : (بَخْ) بسكون الخاء ، وهي كلمةٌ تقالُ عند استعْظام الشيء ، يُقال : بخٍ بخٍ وبَخْ بَخْ .

---

(١) لم يذكر حذف الحاء إلا في كلمة واحدة هي الحرح . انظر سيبويه ٩٢/٢ . وقد كتبها ناسخا كتابنا (الرحم) وهذا تصحيف لا شك فيه .
قال في سرّ الصناعة ١٨٢/١ وقد حذفت الحاء لاماً في (حِرٍ) وأصله : حِرح ، لقولهم : أحراح . والحرح والحر : فرج المرأة .
قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٣١ : (الحِرّ) أصله (حِرْحٌ) على زنة : حِبْر وعِدْل ، إلاّ أنه اطّرد حذف لامه ، وصار كالأصل ، حتى رُفض أصله وهُجر . والذي يدلُّ على أنّه (فِعْل) بكسر الأوّل جمعُهم إياه على أحْراح . قال الراجز :

إنّي أقود جملاً ممراحا ذا قُبّةٍ ، مملوءةٍ أحراحا

فجمعه هذا الجمع ، وتصغيره على حُرَيح ، يدلاّن على أن اللامَ حاءٌ دون غيرها . قال : واعلم أنه اجتمع في هذه الكلمة أسباب سوّغت حذف اللام :
منها : استثقالهم باب (سلس وقلق) .
ومنها : أن الحاجز بين المثلين غير حصين ، لسكونه ، فصار كالمضاعف .
ومنها : أن حروف الحلق مستثقلة ، ولذلك تُلْعَب بها قريباً من حروف المدّ واللين .. فلمّا اجتمعت هذه الأسباب اجترئ على اللام بالحذف تخفيفاً . ولزم كحذف حروف المدّ واللين نحو : (أب) و (أخ) .
وربّما جمعوه جمع السلامة فقالوا : حِرُون وحِرين ، كما قالوا : أبُون وأخُون . وانظر الممتع ٦٢٧ .

(٢) في شرح الملوكي ٤٣٣ : واعلم أن كلمة (بخْ) تقال عند استعظام الشيء بمعنى المدح والفخر ، وهو من الأصوات التي سمّي بها الفعل في حال الخبر ، فهي اسم (مَدُح وفَخُرَ) .. وقد تحذف إحدى الخاءين تخفيفاً لأجل التضعيف فيقال : (بَخٌ بَخْ) ساكنة الآخر على أصل البناء ، لأنه لما زال الساكن الثاني =

فصل

وقد حُذِفت الفاءُ من (سوفَ) فقالوا : سَوَأفعلُ ، حكاهـا ثعلب[1] . وحـذفوهـا من (أفٍّ) فقالوا : (أُفْ)[2] بالإسكان . وهي كلمةٌ تقالُ عند التضجُّر بـالشيء وفيهـا تسعُ لغات : أُفٌّ بضم الفاء وتشديدِها وحُرِّكت بالضمِّ إتباعـاً . وتفتحُ مَيْلاً إلى الخفّـة في الحرف المضـاعف وتُكْسَر على أصل التقـاء السـاكنين ، وإذا كانت معرفـةً لم تنـوّن وكانَ التقـديرُ : أتضجَّرُ التضجُّرَ ، وإنْ كانت نكرةً نـوِّنت على اللغـاتِ المـذكـورةِ . ويُقـال أُفّى[3] على الإمالة ، ويقالُ : تفٌّ[4] بالتاء[5] .

= عادت إلى أصلها وهو السكون .

وذكر ابن يعيش خمس لغات في بخ هي : بخٍّ ، بخٌّ بخٌّ ، بَخْ بَخْ ، بخٍ بخٍ ، بَهْ بَهْ بمعنى : بَخْ بَخْ .

(١) في شرح الملوكي ٤٣٩ : وأمّـا (سـوف) فحـذفُ الفـاء منـه بعيـدٌ جـداً ، وإنْ صحت هـذه الروايـة عن أحمـد بن يحيى فوجههـا أنَّ (سـوف) حرف يختصّ بـالأفعـال المستقبلـة ، ويتنزل منهـا منزلـة الجـزء ، ولكونه كالجزء منها ، لم يعمل فيها ، مع اختصاصه بهـا . فلَمَّـا كان كالجزء من الفعل لحقـه من الحـذف ما يلحق الفعل ، وصار ذلك دلالةً على قوّة اتصاله بالفعل واتحاده به .

(٢) تحدَّث عنها ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٣٧ وعلل حذفها بالتخفيف كما حصل في ربّ .

(٣) في شرح الملوكي ٤٣٨ : وأمَّا (أُفّى) مُمالةً ففيها إشكال ، لأنَّ ألف التـأنيث قلَّ مـا يوجـد في اسمٍ مبنيّ ، على أنَّهم قد قالوا (هَنّا) مشددةً في (هُنا) ومثله (لبّى) في قولهم : لبيك عنـد يونس ، لأنـه يعتقـد أنه اسم مفرد مبنيّ .

(٤) في سيبويه ١٥٦/١ ، ١٥٧ ، باب ما ينصب من المصـادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهـاره . وذلـك قولك : سقياً ورعياً ، ونحو قولك : خيبةً ودَفْراً ، جَدْعاً وعَقْراً وبؤساً ، وأفـةً وتفـةً .. وأيضـاً ذكرهـا في ١٧٧/١ .

(٥) كلمة (بالتاء) ساقطة من ح .

بابُ أبنيةِ الأفعَال

الأفعالُ على ضَرْبين : ثلاثية ورباعيّة ، فالثلاثيّةُ صحيحةٌ ومعتلّةٌ ، فالصحيحةُ على ثلاثةِ أمثلةٍ : ضمُّ العينِ وفتحُها وكسرُها ، فأمَّا الفاء فلا تكونُ إلا مفتوحةً إلاَّ أنْ تُنقلَ إليها حركةُ العينِ فتضمّ أو تكسر . فالضمُّ كقولك في حَسُن : حُسْنَ ، بضمِّ الحاءِ وإسكانِ السّين ، ويجوزُ فَتْحُ الحاءِ وإسكانُ السّين على التخفيف .

والكسرةُ : لعب وشهد ، يجوز كسرُ الفاءِ وإسكانُ العين ، وكسرهُما على الإتباع ، وفتحُ الأوّل وإسكان الثاني ، وهذا يكثُرُ في حروف الْحَلْق .

وأمَّا فِعْل مالم يُسمّ فاعله فقد ذكر في بابه .

وأمَّا الرباعيةُ فلها مثالٌ واحدٌ وهو فَعْلَل ، وقد ذُكِرَ في أوّل التصريف[1] .

---

(١) بحث سيبويه في أبنية الأفعال في كتابه ٢١٤/٢ وما بعدها ، ولكن المتأخرين أخذوا ما في الكتاب وأخضعوه لترتيب آخر يلائم التعليم كما فعل أبو البقاء هنا وابن يعيش في شرح المفصّل ١٥٢/٧ ، وتوسع بذكر العلل والحجج ، وسأقتصر ههنا على الاجتزاء باقتباس تعليقاته من شرح الملوكي لما فيها من توضيحات لنص أبي البقاء . قال بعد أن تحدث عن الضرب الأول وهو الأسماء ٣٠ .

الضرب الثاني : وهو الأفعال . وهي قسمان : ثلاثية ورباعية .

القسم الأول : وهي الثلاثية ، وهي ثلاثة أبنية :

- فَعَل : كـ (ضرب وقتل) - وهو يريد أن مضارعه : يضرب ويقْتُل -.

- فعِل : كـ (علم وسلم) - وهو يشير إلى أن المضارع منهما يَفْعَلُ -.

- وفَعُل : كـ (ظرُف وشرُف) - وهو يشير إلى أن المضارع منهما يفعُل -.

فأمّا (فُعِل) فبناء مالم يسمَّ فاعله ، كـ (ضُرِب وقُتل) ، وأصله (فَعَل) أو (فعِل) ثمَّ نُقل فصار حديثاً عن المفعول ، ولا يكون منقولاً من (فَعُل) لأنه لازمٌ لا يتعدّى إلى مفعول ، إلا أن يكون معه ظرف أو جارّ ومجرور ، فإنه حينئذٍ يجوز أن يُبنى منه (فُعِل) نحو : ظُرِفَ في هذا المكان . وقد ذهب قوم إلى أنّه بناء مستقلّ غير منقولٍ من غيره . وليس في الأفْعَال فَعْل ساكن الحشو . =

فصل

وأمَّا الثلاثيُّ المعتلُّ فعلى ثلاثةِ أضْرُبٍ : معتلّ الفاء ، ومعتلّ العين ، ومعتلّ اللام .

الأوّلُ نحو : وَعَد ووَرَدَ ، ومستقبلُه : يَعِد ـ بحذف الواو ـ وقد ذكَرْنا علّتَه وما يَرِد عليه من الإشكالاتِ في باب الْحَذْف .

ومن المضموم العين : وَضُؤَ يَوْضُؤ ، واوُه ثابتةٌ في المضارع[1] .

ومن المكسور العين : وَجِلَ يَوْجَل ، وفيه أربعُ لغاتٍ أجودُها إثباتُ الواو لعدمِ علّة التغيير ، والثانيةُ : إبْدالها ألفاً إيثاراً للتخفيف لأنّها لم تُخَفف بالحذْفِ فَخُففت بالإبدال ؛ والثالثة : إبدالها ياءً فقالوا : يَيْجَلُ ، إيثاراً للتّجانُس ؛ والرابعة : كَسْرُ ياء المضارعة مع الياء الثانية إتباعاً[2] .

وأمَّا فَعَلَ يَفْعَلُ من[3] هذا البابِ فلا يجيءُ مِنْ هذا أصْلاً وإنَّما تُفْتَحُ عينُه في

= القسم الثاني : وهو الرباعي . وله مثال واحد وهو : فَعْلَلَ : نحو : دَحْرَجَ وسَرْهَفَ . وليس في الأفعال ما هو أكثر من أربعة أحرفٍ أصول ، كأن ذلك لفضْل الأسماء على الأفعال ، لقوّتها واستغنائها عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها .

(١) في شرح الملوكي ٥٠ : وأما ما كان على فَعُل بضمّ العين نحو : وَضُعَ ووَطُؤ ووضُؤ ، فضارعه يأتي على يفعُل نحو : يوْضُع ، ويوطُؤ ، ويوضُؤ . ولا تحذف الواو منه كما حذفت مع الكسر في (يعد) ولا تقلب ألفاً كما قُلبت في (ياجل) لأنه بناء موضوع للزوم والثبات ، فلم يغيّر لذلك . وانظر أصل هذا الكلام في سيبويه ٢٣٣/٢ .

(٢) انظر سيبويه ٢٣٣/٢ . والمنصف ١٨٨/١ ، وشرح الملوكي ٤٩ ، واللغات في يوجل هي :
١ ـ يَوْجل : وهي أجود لغاتها . قال تعالى : ﴿ لا تَوْجَلْ ﴾ [الحجر : ٥٣/١٥] .
٢ ـ ياجَل : بقلب الواو ألفاً .
٣ ـ يَيْجَل : بالياء المفتوحة .
٤ ـ يِيْجَل : بكسر الياء .

(٣) في ح : في .

م ١٨٥ المستقبل / لأجل حَرْفِ الحلقِ و يبقى حُكْم كسرِها وهو حذفُ الواو نحو : وَقَع يَقَعُ[1] .

فصل

وأمَّا المعتلُّ العين بالواو نحو : عادَ يعودُ وجابَ الأرضَ يجوبُها ، فأصلُه (فَعَلَ) ـ بفَتْح العين ـ يفعُل بضمِّها ، ولم يأتِ إلا كذلك . وكانَ الأصلُ : يَعْوُدُ[2] ، بسكون العين وضمِّ الواو مثل : قَتَلَ يَقْتُل ، فاسْتُثْقلت الضمّةُ على الواو فَنُقلت إلى ما قبلَها وبقيتْ ساكنةً ، ومن أجلِ ذلكَ تقولُ في الأمر : عُدْ وقُلْ لأنَّ ما بعدَ حَرْفِ الْمُضارعة قد تَحرَّكَ فاسْتُغْني عن همزة الوَصْل ، وهذا إسكانُ متحركٍ وتحريكُ ساكنٍ وهو المسمَّى تغييراً ، فإنْ اتصلَ بهذا الفعل تاءُ الضمير نحو : قُلْتُ وعُدْتُ نقلتَه من فَعَل بفتح العين إلى : فَعُل ـ بضمِّها ـ فصارَ التقدير : قَوُلْتُ مثل ظَرُفْتُ ، ثمَّ نقلتَ ضمّةَ الواو إلى القافِ فَسُكّنتِ الواو وبعدَها ساكن ، فَحُذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمّةُ تدلّ عليها ، وإنَّما فعلوا ذلك تَوصُّلاً إلى حَذْف الواو ، فإنْ قيلَ : فهلاّ أقرّوها ألفاً وحذفُوها مع التَّاءِ لالتقاء الساكنين وتركوا القافَ بحالها مفتوحةً . قيلَ : لوفعلوا ذلك لم يُفَرَّقْ بينَ ذَوَاتِ اليـاء والواو ، والفَرْقُ بينهما مطلوبٌ . فإنْ قيلَ : فهلاّ زعمتَ أنَّ أصلَ هذا الفعل : فَعُل ـ بضمِّ العين ـ وكنتَ تستغني عن كُلْفةِ التَّغْيير[3] ؟

---

(١) في شرح الملوكي ٥٠ : وقالوا : وطئ يَطَأُ ، ووسِعَ يسَعُ . حملوه على حسِب يَحْسِبُ ، ولذلك حذفوا منه الواو . إلاّ أنهم فتحوه لمكان حرف الحلْق . ولولا ذلك لقيل : يَوْطأ ، ويَوْسَعُ ، كما قالوا : يَوْجَلُ . فأثبتوا الواو .

(٢) في سيبويه ٣٦٠/٢ : وإذا قلتَ يفعُل من (قلتُ) قلتَ : (يقولُ) لأنّه إذا قال : فعُلَ فقد لزمه يفعُل . وإذا قلت : يفعِل من (بعتُ) قلت : يبيعُ ، ألزموه يفْعِل حيث كان محوّلاً من فَعَلتُ ، ليجري مجرى ما حوّل إلى فَعُلت ، وصار يفعِل لهذا لازماً ، إذ كان في كلامهم فَعِل يفْعِل في غير المعتلّ ، فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في يفعل .

(٣) في شرح الملوكي ورد ما يلي ٥٣ :
ولا يجوز أن يكون ـ أي قال وباع ـ (فَعُلَ) بالضمّ لوجهين :
أحدهما : أنهم قالوا : قُلْتُه ، وعُدْت المريضَ . و (فَعُلَ) لا يكون متعدّياً البتة . =

قيلَ : لا يصحُّ ذلكَ لأنَّ فَعُل لا يجيءُ متعدياً ، وهذا البابُ جنسُه يتعدَّى نحو : عُدْتُ المريضَ ، وجُبْتُ الأرضَ ، ألا ترى أنَّ ما كانَ منه على فَعُل لازماً[1] نحو : طالَ الشَّيءُ ضدّ قصُرَ ، حكمُه / على[2] ما ذكرتُ مِنْ أنَّ ضمّةَ الواو تُقْلَبُ إلى ما قبلَها ، وحُذِفت ، ولم يُقَلْ : إنَّها غيَّرتْ من فَعَل إلى فَعُل . وأمَّا طاله يَطُوله إذا فَضُلَ عليه في الطُّول وهو الفَضْلُ فمثل جابَ الأرض يجوبُها .

فصل

وقد جاءت من هذا البابِ لفظتان مخالفتانِ له وهما : ماتَ ودامَ وفيهما ثلاثُ لُغَات[3] :

= والوجه الثاني : أنه لو كان (فَعُل) بالضمّ لجاء الاسم منه على (فَعيل) كما قالوا في ظرُف : ظريف ، وفي شرُف : شريف ، فلَمَّا لم يقلْ ذلك ، بل قيل : قائل وعائد ، دلَّ أنَّه (فَعَل) دون (فَعُل) .

(١) كلمة (لازم) ساقطة من م . وهي في (ح) بالرفع .

(٢) كلمة (على) ساقطة من ح .

(٣) قال ابن جني في المنصف ٢٥٦/١ :

قال أبو عثمان : وأمّا (مِتَّ تموتُ) فإنما اعتلّت من (فَعِل يفْعَل) ونظيرها من الصحيح : (فضِل يفضَل) .

وأخبرني الأصمعيّ قال : سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود :

ذكرتُ ابنَ عبّاسٍ ببابِ ابنِ عامرٍ وما مرَّ من عيشي ذكرتُ وما فضِلْ

ومثل (مِتَّ تموتُ) : دِمْتَ تَدُوم . وهذا شاذّ ، ومثله في الشذوذ : كُدْتُ أكاد .

قال أبو الفتح : إنما كان (متَّ تموت ، ودِمْتَ تدُوم) عنده على (فَعِل يفْعَل) لكسرة الفاء في (دِمْتَ تَدوم ، ومتَّ) وهما من الواو فجريا مجرى (خفتَ) وكان قياسه (تدام وتماتُ) وقد حُكي عن بعضهم (تَدام وتَمَاتُ) .

فأمَّا مَنْ قال : (تَدُومُ وتموتُ) فإنه جاء بها على فعِل يفْعُل ، ونظيرهما : (فضِل يفضُل ، ونعِمَ ينعُم) .

فأمَّا مَنْ قال : (مُتَّ تموتُ ، ودمتَ تَدُومُ) فهو على القياس ، لأنه مثل : (قلتَ تقولُ) وقد يجوز أن تكون هذه لغاتٍ تداخلت ، فيكون بعضهم يقول : « مِتَّ تَمَاتُ » وبعضهم يقول : « مُتَّ تموتُ » . ثم سُمع من أهلِ لغةٍ الماضي ، وسُمع من أهل لغة أخرى المضارعُ ، فتركّبت من ذلك لغة أخرى .

١ ـ الجيّدةُ : ماتَ يَمُوتُ ودام يدوم كأخواتها ، فعلى هذا تقول : مُتُّ ودُمت ـ بضمّ الأول ـ .

٢ ـ واللُّغةُ الثّانيةُ : ماتَ يَمَاتُ ودَامَ يَدَام على فَعِل بكسر العين في الماضي ، وفتحِها في المستقبل فعلى هذا تقول : مِتُّ تَمَاتُ ودِمتَ تَدامُ مثل خِفْتَ تخافُ .

٣ ـ واللُّغةُ الثّالثة مركّبةٌ من اللُّغتين وهي : مِتُّ ودِمْتُ ـ بكسر الميم والدال ـ أموتُ وأدومُ على اللغة الأولى .

فصل

وقد جاءَ من الواو : فعِل يفْعَل نحو : خَاف يَخَاف[1] ، فتحرَّكتِ الواو في الماضي وانفتح ما قبلَها فَقُلبت ألفاً ، فأمَّا المستقبلُ ففي عِلَّة الانقلاب وجهان :

أحدُهما : أنَّ الواوَ تحرَّكت في الأصْلِ ، [وسكون ما قبلها عارضٌ بسببِ حرفِ المضارعَةِ فأُعلّت نَظراً إلى الأصل][2] .

والثّاني : أنَّ الواوَ نُقلت حركتُها إلى ما قبلَها ، فَسُكّنت وانفتَحَ ما قبلَها فقلَبُوها ألفاً حَمْلاً للمستقبلِ على الماضي[3] ، فإذا رَدَدْتَه إلى نَفْسِك قلتَ : خِفْتُ ، فَنَقَلْتَ كسرَة

---

(١) قال سيبويه ٣٦٠/٢ : وأمّا يفعل من (خفت وهبت) فإنه يخاف ويهاب ، لأنَّ فَعِل يلزمه يفْعَل ، وإنما خالفتا (يزيد ويبيع) لأنهما لم تعتلاّ محوّلتين ، وإنما اعتلّتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل ، فكما اعتلّتا في فَعَلت من البناء الذي هو لهما في الأصل ، كذلك اعتلّتا في يفْعَل منه . وإذا قلت : (فَعِل) من هذه الأشياء كسرت الفاء وحوّلت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في (فعِلت) لتغيّر حركة الأصل لو لم تعتلّ ، كما كسرتَ الفاء حيث كانت العين منكسرةً للاعتلال ، وذلك قولك : خِيفَ وبِيع وهِيبَ وقِيلَ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٣) عبّر ابن جني عن ذلك بقوله في المنصف ٢٤٧/١ ، ٢٤٨ : فأمّا يخاف ويهاب فأصلها يَخْوَف ويَهْيبُ ، فأرادوا الإعلال ، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء ، فصارا في التقدير يَخَوْف ويَهَيْبُ ، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، ولأنها قد اعتلّتا ضرورةً في (خاف ، وهاب) ، هذا هو الذي عليه حذّاق أهل التصريف .

الواو إلى الحاء كما فعلتَ في قُلْت ؛ وتقول في الأمر : خَفْ ، من غير همزةِ الوصلِ للعلّةِ المتقدّمة .

فصل

فإنْ كانت العينُ ياءً جاءَ على ضربين : فَعَل يفعِل مثل : ضَرَب يَضْرِبُ كـ (باعَ يَبيعُ) ، فتحركتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها في الماضي فقُلبت ألفاً ؛ فأمَّا في المستقبل فَنُقلتْ كسرةُ الياء إلى الباء لثقَل الكسرةِ عليها وبقيت ساكنةً ، فإنْ رَدَدْتَه إلى نفسك نَقَلْتَه من فَعَل إلى فعِل توصُّلاً إلى حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها كما فعلت في قُلْتُ فإن أمرتَ قلتَ : بِعْ بغير همزةٍ لما تقدَّم .

والضرب الثاني جاء على فعِل يفْعَل مثل : علم يعلم نحو : هاب[1] يهاب ، والألفُ أصلُها ياء لقولكَ : تهيّبْتُ والهَيْبَة ، ففَعِل فيها ما فُعل في خاف ، وتقول : هِبْتُ ، فتنقلُ كسرةَ الياء إلى الهاء كما ذكرنا ، وتقولُ في الأمر : هَبْ ، فتفْتَحُ الهاءَ كما فُتحت الخاء في خَفْ ، لأنَّها مفتوحةٌ في (يَخافُ ويهاب) ، وأمَّا كادَه يكيدُه من[2] المكْر فمثل : باعَه يبيعُه . وأمَّا كاد يكاد التي للمقاربة / فمثل (هابَ يهابُ) ، وهي من ١٨٦م
الياء . وقد جاء فيها لغةٌ أخرى : كُدْتُ ـ بضمِّ الكاف ـ أُكاد[3] ـ بضمِّ الألف ـ فالمستقبلُ على الأصل ، والماضي مغيَّرٌ من فعِل إلى فعُل كما جاء فضِل يفضُل على الشّذوذ ، وهذا نقيض متّ أموتُ .

---

(١) تقدم الكلام في التعليق على (هاب) لدن تعليقنا على (خاف) فليراجع .

(٢) في ح : في المكر .

(٣) ذكر ابن جني كدت أكاد وكُدتُ أُكاد ، وهو بصدد حديثه عن تداخل اللغات في (مت تموت) قال في المنصف ٢٥٧/١ : وكذلك منْ قال : (كُدتُ أكاد) ، إنما جاء بأكادُ على كدت مثل : هبت تهاب . فإمّا أن يكون من لغة من قال ذلك (كُدتُ وكدتُ) جميعاً ، فيكون أكاد على كُدْتُ ، وإمَّا أن يكون يوافق في المضارع من يقول في الماضي : كِدتُ .
قال أبو عثمان ـ المازنيّ ـ :
وزعم الأصمعيّ أنه سمع من العرب مَنْ يقول : لا أفعل ذاك ولا كَوْداً ولا هَآ ، فجعلها من الواو . =

فصل

في الفعل المُضاعف[1] :

وهي[2] تجيء على ثلاثة أضْرُبٍ : فَعَل يَفْعُل نحو : ردّ يرُدّ ، وفَعِلَ يَفْعَل نحو : عَضَّ يَعَضُّ ، وفَعَل يَفْعِل نحو : فرَّ يفِرُّ . والأصلُ في ذلك كلِّه حركةُ الحرفِ الثَّاني[3] . إلاَّ أنَّهم استَثْقَلوا الجمعَ بين المِثْلين . وسبب ذلكَ أنَّه إذا نُطِقَ بالحرف ثم نُطِق بمثله عادَ إلى الموضعِ الذي رَفَع لسانَه عنه مِن غير فصْلٍ وفي ذلك كُلْفَةٌ ، وقد شَبَّهوا ذلك بمَشْي المقيَّد ، كالذي يتحركُ للمشي ولا يُفارِقُ موضعه ، فعند ذلك سُكِّن الحرفُ الأوَّلُ ولم تُنْقَل حركتُه إلى ماقَبْلَه في الماضي ، لأنَّ أوَّلَ الماضي مُتَحركٌ فلم يَحْتَمِلْ حركةَ غَيْرِه ،

= قال أبو الفتح : هذه الحكاية تصلح أن تكون على اللغتين جميعاً (كُدْت وكِدْتُ) جميعاً ، فمن قال : (كُدْتُ) فأمره واضح لأنه من الواو بمنزلة (قُلْتُ قولاً) ، وأمَّا مَنْ قال : (كُدت أكاد) ، فقد يجوز أن يكون من الواو (فعِلتُ أفعلُ) ، بمنزلة (خِفْتُ أخافُ) ، ويجوز أن يكون (كِدتُ أكاد) من الياء بمنزلة : (هِبْتُ أهاب) ، لأنهم قد قالوا في المصدر (كيداً) فالواو والياء فيه لغتان .

وقال في سرّ الصناعة ٧٥٣/٢ : ألا ترى أن (كُدْت أكادُ) لانظير له ، وقد دلَّت الدلالة على كونه : فَعَل يفْعَلُ . وانظر شرح المفصَّل ١٥٤/٧ ، وشرح الملوكي ٤٤ .

(١) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٥ : معنى التضعيف أن يجتمع في الكلمة مثلان من الأصول متجاوران . ولا يخلو تجاورهما من أن يكون بين العين والفاء أو بين العين واللام . فإن كان بين العين والفاء فإن ذلك لم يوجد في أبنية الأفعال في شيءٍ من كلامهم . وإنما جاء في أسماءٍ قليلة نحو : دَدَن وكوكب وأوّل . ولم يشتقّ من ذلك فِعْلٌ . وقد جاء التضعيف بحاجزٍ اسماً وفعلاً نحو : سلس ، وقلق . وذلك قليل . فأما تجاور العين واللام فهو كثير واسع في الأسماء والأفعال نحو : طلل وشَرر ومِرَر وقِدد وخُزَز . وأمَّا الفعل فقد جاء منه مثال الماضي على (فَعَل) نحو : ردَّ وشدَّ وعفَّ وكلَّ . وانظر سيبويه ١٥٨/٢ باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه .

(٢) هي : أي الأفعال .

(٣) قال سيبويه ٣٤٠/١ : ألا ترى أن المضاعف إذا أُدغم في موضع الجزم حُرِّك آخرُ الحرفين ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجُعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه وذلك قولك : لم يردُّ ولم يرتدَّ ولم يفرَّ ولم يعضَّ فإذا كان أقربَ من المتحرك إليه الحرفُ الذي منه الفتحةُ ولا يكون ماقبله إلا مفتوحاً كان أجدرَ أن تكون حركتُه مفتوحةً ، لأنه حيثُ قرُب من الحرف الذي منه الفتحةُ وإن كان بينهما حَرْفٌ كان مفتوحاً ، فإذا قرُب منه هو كان أجدر أن تفتحه ، وذلك لم يُضارّ .

فأمَّا في المستقبل ، فكلُّهم ينقلُ حركتَه إلى ما قبلَه ، لأنَّ مابَعْدَ حرفِ المضارعة ساكنٌ يقبلُ الحركة ثم أدْغَموا العين في اللاّم فصارَ : يردُّ ويعضُّ ويفِرُّ ، هذا إذا كانَ الفعلُ مُعْرباً بالحركة ، فإنْ كانَ مجزوماً أو مبنيّاً على السكون نحو : لم يَرُدَّ وردَّ ، ففيه مذهبان :

أحدهما : الإدغامُ استثقالاً للنّطق بالمِثْلَيْن ، إلاَّ أنَّ المثلين[1] إذا كانَ مضومَ الأوَّل جازَ تحريكُ الطَّرَف بالضمِّ إتْباعاً ، وبالفتحِ إيثاراً للأخفِّ ، وبالكسرِ على أصْلِ التقاء السَّاكنين[2] . ولا بدَّ من التحريك [لئلاّ يُجْمَعَ بين ساكنين . والأجودُ في المجْزومِ أنْ لا يُحرَّكَ بالضمِّ][3] لئلاّ يشبه الرفع . وإنْ كانَ أوَّلُه مفتوحاً أو مكسوراً نحو : عَضَّ وفِرَّ جازَ فيه الكسرُ على الأصلِ ، والاتباعُ والفتحُ تَخْفيفاً أو إتباعاً . وإنَّما سُكِّنَ الأوَّلُ ليصحَّ إدغامُه لأنَّ المتحركَ قويٌّ بحركته ، فلا يصحُّ رفعُ اللِّسانِ عن الْحَرْفين رفعةً واحدةً مع تحرّكِ الأوّل ، لأنَّها تصيرُ كالحاجزِ بينهما ، ولا يصحّ الإدغامُ[4] . فإن

---

(١) هكذا وردت العبارة في (م) وفي (ح) : إلا أن المبني إذا كان .

(٢) قال سيبويه ١٥٩/٢ هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر ، لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأوّل من غير أهل الحجاز .
اعلم أنَّ منهم مَنْ يحرّك الآخِرَ كتحريك ما قبله ، فإن كان مفتوحاً فتحوه وإن كان مضموماً ضمّوه ، وإن كان مكسوراً كسروه ، وذلك قولك : رُدُّ وعَضُّ ، وفِرَّ يا فتى ، واقشعرَّ واطمئنَّ واستعدَّ واجترَّ واحمرَّ وضارَّ لأنَّ قبلها فتحةً وألفاً فهي أجدرُ أن تفتَح ، ورُدُّنا ولا يشلُّكُم اللهُ وعضَّنا ومدَّني إليك ، ولا يُشِلكُم اللهُ وعضّنا ومدُّني إليك ، ولا يُشِلُّك اللهُ وليعضَّكُم . فإن جاءت الهاء والألف فتحوا أبداً . وسألت الخليل : لِمَ ذاك ؟ فقال : لأنَّ الهاء خفيّة فكأنهم قالوا : رُدًّا وأمِدًّا وغُلاً إذا قالوا : رُدَّها وغلَّها وأمدَّها ، فإذا كانت الهاء بالألف واللام وبالألف الخفيفة كسرت الأول كلّه لأنه كان في الأصل مجزوماً ، لأن الفعل إذا كان مجزوماً فَحُرِّك لالتقاء الساكنين كُسِر وذلك قولك : اضرِبِ الرّجلَ واضْرِبِ ابنَك ، فلَمَّا جاءت الألف واللام والألف الخفيفة (همزة الوصل) رددته إلى أصله ، لأن أصله أن يكون مسكّناً في لغة أهل الحجاز كما أنَّ نظائره من غير المضاعف على ذلك جرى . وانظر شرح الشافية ٢٤٠/٣ وما بعدها .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٤) لم يذكر المؤلف الوجه الثاني وهو فكّ الإدغام كقولك : لم يردد ، وارد .

ح١٦٥ بُني الماضي لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه / فالوجهُ ضمُّ أوَّله على الأصلِ ويجوز كسره بأن ينقُلَ حركةُ المدغم إليه .

وأمَّا قالَ وباعَ فالجيّدُ كَسْرُ الأوّل وقلبُ الواو ياءً ، ويجوزُ أنْ يُشَمَّ الضمّ ، وأن يُضَمَّ ضمّاً خالصاً فتصير العينُ واواً بكلِّ حال .

فإن جعلت هذا الفعلَ لِمَا لَمْ يُسمَّ فاعِلُه ، واتَّصلت تاءُ الفاعِل كانَ لفظُه كلفظ ماسُمّي فاعله كقولك : بعتَ ياعَبْدُ ، وخِفْتَ ياسلطان بمعنى : باعَك غيرُك وخافَك سواك . والإشمامُ جائزٌ[1] .

ومِنْ مَسائلِ المعتلّ العين[2] : صِيدَ البَعيرُ ، وعَوِرَتْ عَيْنُه . وقد ذَكرنا أنَّه صحَّ لأنَّه في معنى ما يَلْزمُ تَصحيحهُ[3] .

ومنها : سُقوط الألفِ والواوِ والياء في الأمرِ نحو : خَفْ وقُمْ وبِعْ لالتقاء الساكنين . فإنْ حرَّكت الطَّرَف حركةً لازمةً ردَدْتَ المحذوف نحو : بِيعَتْ وخِيفت ،

---

(١) قال ابن جني في المنصف ٢٥٤/١ : ومن العرب من يُشِمّ فيقول : بُعِتُ الطعامَ ، إذا خاف الالتباس . مَنْ يقولُ : بِيع الطعامُ ، فلا يُشِمُّ ، لأنَّه قد أمِنَ الالتباس لأنَّ الطعام لا يكونُ إلا المفعولَ ، فاستغنيَ بمعرفةِ أنَّه لا يكونُ إلا مفعولاً عن الإشمام مع بيع الطعامُ .
والتاء في (بعتُ) قد يجوز أن تكون فاعلةً كما يجوز أن تكون مفعولةً (نائب فاعل) فيُحتاج معها إلى الإشمام الذي عنه يقع الفصْل بين الفاعل والمفعول .
ومَنْ كان في لغته أن يقولَ : (بيعَ الطعامُ) فَيُخلصُ الكسرةَ إذا أمن الالتباس ، ويخالف لأمنه الالتباسَ مَنْ يُشِمّ على كل حال ، فإنه إذا صار إلى موضع الالتباس أشمَّ ضرورةً مخافة الالتباس فيقول : خُفنا ، وبُعْنا ، لئلا يلتبس فَعَلْنا بـ (فُعِلْنا) .

(٢) كلمة (العين) ساقطة من ح .

(٣) قال سيبويه ٣٦١/٢ : وأمَّا قولهم : عوِرَ يعْوَرُ وحول يَحْوَلُ وصَيِدَ يصْيَدُ فإنما جاؤوا بهنّ على الأصل لأنه في معنى مالا بدَّ له من أن يخرج على الأصل نحو : اعوررتُ واحوللت وابيضضت واسوددتُ ، فلَمَّا كنَّ في معنى مالا بدّ له من أن يخرج على الأصل لسكون ماقبله تحرّكْنَ ، فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلّت ، ولكنها بنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا . وانظر المنصف ٢٥٩/١ .

وإنْ كانتِ الحركةُ عارضةً لم تَرُدْهُ لأنَّه غيرُ لازمٍ نحو : خَفِ الله ، وقُمِ الليلَ ، وسِرِ اليومَ[1] .

ومنها : انقلابُ الواوِ والياء ألفاً في المضارع نحو : يَخاف ويَهاب ، والأصلُ : يَخْوَف ويَهْيَبُ ، فنُقلت حركةُ العينِ إلى الفاء ، وأُبْدِلت الواوُ والياء ألفاً . فإنْ قيلَ : ولِمَ كانَ كذلك وهُما ساكنان ؟ ففيه وجهان :

أحدهما : أنَّ سكونَ الفاءِ هُنا عارضٌ لحرفِ المضارعة فلم يُعتدَّ به ، وكأنَّها تحرَّكت وانفتَح ما قبلَها وهي معنى قولهم : قُلبت لتحرّكها الآن وتحرّكِ ما قبلها في الأصلِ[2] .

والثَّاني : أنَّ الواوَ والياءَ هنا يَثْقُلُ النطقُ بهما ، وإنْ سُكِّنا فأُبدلا ألفاً ، لأنَّه أخفُّ منهما ومثله : أقام واستبانَ . وأما (يُقيم) فَنُقِلَتْ فيه كسرةُ الواوِ إلى القافِ وأبدلتْ ياءً لِسُكونها وانكسارِ ما قبلها وكذلك : مُقيم .

وأما (لَيْسَ) فلا تكونُ في الأصْلِ مضمومةَ العَين لأنَّ ذواتِ الياءِ لا يجيءُ فيها ذلكَ ، ولا مفتوحةً إذْ لو كانت كذلك لأُبْدِلت ألفاً أو لَمَا سُكِّنت ، فيلزمُ أنْ تكونَ في

---

(١) قال في شرح الملوكي ٣٤٨ : (قُمْ) و (بِعْ) و (خَفْ) من أفعال الأمر ، وزمن الأمر الاستقبال ، لأنَّ زمن الحال أقصر من أن يكون للآمر والمأمور ، فأصل قُمْ وبِعْ : تقومُ وتبيعُ بضمِّ الواو وسكون القاف وكسر الياء وسكون الباء . والذي يدلُّ على ذلك أنك إذا أمرت الغائب ظهر حرف المضارعة نحو : (ليَقُمْ زيدٌ) وربَّما جاء على الأصل في أمر المخاطب نحو قوله تعالى في قراءة النبي ﷺ : ﴿ فبذلكَ فلْتَفْرَحُوا ﴾ [يونس : ٥٨/١٠] ، ونحو ما رُوي عنه في كلامٍ له في بعض غزواته « لتأخذوا مَصَافَّكم » .

ثم حذفتَ حرف المضارعة ، لأن المواجهة تُغني عن حرف الخطاب ، ولئلا يشبه لفظ الأمر لفظ الخبر ، فجئت بهمزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة ، وهي القاف مثلاً ، فصار (أَقْوُمْ) فأرادوا إعلاله حملاً على الماضي ، لتجري الأفعال على منهاجٍ واحدٍ في الصحة والإعلال ، فنقلوا الضَّمَّةَ من عينه إلى فائه ، فحصلت الغُنْيةُ عن همزة الوصل ، بحركة الفاء ، فحذفت ل فصار (قُوْمْ) فحذفوا الواو لسكونها وسكون الميم بعدها ، فصار (قُمْ) وكذلك نظائره نحو : (قُلْ) و (بِعْ) هذا مقتضى القياس فيها ، إلا أنَّها ما استعملتْ مرَّةً على الأصل ثم أعلّت .

(٢) سبق الكلام على (خاف وهاب) .

الأصلِ مكسورةً سُكِّنت للتخفيف[1] ، وقد ذكرنا علّةَ جمودِها في بابها .

م١٨٧ ومن مسائل المعتلّ اللاّم / أنَّ فَعَل من ذَواتِ الواو لم يأتِ مستقبلُه إلاّ يَفْعُل[2] ـ بضمِّ العين ـ نحو : غَزَا يَغْزُو وعَلا يَعْلُو[3] .

وأمَّا فَعِل فعلى يَفْعَلُ نحو : رَضِيَ يَرْضَى والأصلُ : رضِوَ لأنَّه من الرِّضْوان ، فأُبدلت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها .

وأمَّا فَعُلَ مثل : ظَرُف فتصيرُ الياءُ فيه واواً نحو : قَضُوَ الرجلُ ورَضُو الثوبُ لئلا تقعَ الياءُ بعد ضمَّةٍ ، فلو سكّنت العينُ لم يُرْدَدِ الأصلُ بل تقولُ : قَضْو الرجُلُ ، ورَضْيَ زَيدُ ، بسكون الضَّاد لأنَّ السكون [في] الضَّادِ عارضٌ[4] .

---

(١) قال ابن جني في المنصف ٢٥٨/١ : قد صحّ أنَّ (لَيْسَ) فِعْلٌ لقولهم (لستُ ، ولسنا) كـ (قُمْتُ وقُمْنا) ، وإذا ثبت أنها فِعْلٌ قد يخلو من أن تكون في الأصل (فَعَل أو فَعُلَ أو فَعِل) فلا يجوز أن تكون كانت (فَعُل) لأنَّه ليس في ذوات الياء (فعُل) إنّما ذاك في الواو خاصة نحو (طال فهو طويل) .
ولا يجوز أن تكون كانت (فَعَل) لأنَّ ما كانت عينُه مفتوحةً لم يجُزْ فيه إسكانُها ، ألا ترى أنَّه لا يُسْكَنُ نحو : (ضَرَبَ وقَتَلَ) كما يُسْكَنُ (كَرُم وعلِمَ) فيقال : (كَرْمَ زيْدٌ ، وعَلْمَ بكرٌ) ، وإنما ذاك لخفّة الفتحة ، وقد تقدّم القول في هذا فلا بدَّ من أن يكون (فعِل) وأصلُها (لَيِسَ) كما يقولون : (صَيْدَ البعيرُ) وأصلُها (صَيِدَ) ويقولون أيضاً (صَيَدَ) على الأصل .
وألزموا (ليْسَ) الإسكان في كلِّ قولٍ ، لأنَّها لَمَّا لم تتصرَّف شبّهت بـ (ليت) فقُصرت على سكون العين لا غير .

(٢) في ح : أرى يقع . ولا وجه لها .

(٣) قال سيبويه ٣٨٠/٢ : واعلم أنَّ (يفْعَلُ) من الواو تكون حركة عينه من المعتلّ الذي بعده ، ويفْعَلُ من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده ، فيكون في (غزوتُ) أبداً « يفعُل » وفي « رميتُ » : يفعِل أبداً ، ولم يلزمهما يفْعِل ويفعُل حيث اعتلّتا لأنَّهم جعلوا ما قبلهما معتلّتين كاعتلالها .

(٤) قال سيبويه ٣٨٢/٢ : ألا تراهم قالوا : لَقَضُوَ الرجلُ ثم قالوا : لقَضْوَ الرجلُ ، فلَمَّا كانت مخفَّفةً مما أصله =

وفيها : أنَّك إذا بَنَيْتَ من ذواتِ الواو : أَفْعَل ، نحو : غزا ، قلبتَها في المضارع ياءً فقلت : يُغْزِي ، لوقوعِها بعد كسرةٍ ، وكذلك اسْتُغْزِي[1] . فأمَّا إبْدالُها في تَغَازَيْت مع انفتاحِ ما قبلها فمحمولٌ على أُغزي لئلا يختلف الباب .

= التحريك وقلبُ الواو ولم يغيّروا الواو . ولو قالوا : غُزْوَ وشَقْو لقالوا : لَقضْيَ . وانظر المنصف ١٢٤/٢ .

(١) قال سيبويه ٣٨٦/٢ : هذا بابُ ما يلزمُ الواوَ فيه بدلُ الياء وذلك إذا كانت فعلْتُ على خمسة أحرفٍ فصاعداً ، وذلك قولك أَغْزَيْتُ وغازيْتُ واسترشيْتُ . وسألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياءً لأنَّك إذا قلت : (يَفْعَلُ) لم تثبت الواوَ للكسرة ، فلم يكنْ ليكون فعلْتُ على الأصل . وقد أُخرجت يفعَل إلى الياء وأفعلُ وتَفْعَلُ ونَفْعَلُ .

باب يجمع مسائل تنعطف على الأصول المتقدِّمة

مسألة

قد يتفق لفظُ اسم الفاعل والمفعول ويختلفان في التقدير نحو : مختار ومجتاز[1] ، وهو محتمل لهما ، وسبب ذلك أن عين الكلمة ياء متحرك ما قبلها ، فإن كان للفاعل فهي مكسورة فتقديره : مُخْتَيِر ، مثل : مختَرِع ، وإن كان للمفعول فتقديره : مُخْتَيَر مثل : مُخْتَرَع ، وعلى كلا التقديرين تنقلب الياء ألفاً ولفظها واحدٌ ، ولكن تقدّر على الألف كسرةٌ للفاعل وفتحةٌ للمفعول ، وكذلك « مُحمّر » إن جعلته للفاعل كانت الراء الأولى مكسورةً ، وإن جعلته للمفعول كانت مفتوحةً ، فتسكّن الراءُ الأولى وتُدغَم في الثانية ، ويكون اللفظُ واحداً والتقدير مختلفاً ، وكذلك مقشعرّ .

مسألة

الأصل في مَقَام ومَعَاش : مقْوَم ومَعْيَش ، فتحرَّكت الواوُ وانفتح ما قبلَها في

(١) قال ابن جني في الخصائص ٣٤٦/١ : .. ومن ذلك قولهم : مختار ومعتاد ، ونحو ذلك ، فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين . وذلك أنّه إنْ كان اسم الفاعل فأصله : مختِير ومعْتَوِد ، كمقتطع (بكسر العين) وإن كان مفعولاً فأصله مُخْتَيَر ومُعْتَوَد ، كَمُقْتَطَع . فـ (مختار) من قولك : أنت مختار للثياب ، أي مستجيدٌ لها أصلُه : مُخْتَيِر . ومختار من قولك : هذا ثوب مختار ، أصله مُخْتَيَر . فهذا تقديران مختلفان لمعنيين . وإنما كان يكون هذا منكراً لو كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنىً واحد . فأمّا وهما لمعنيين فسائغ حسن . وكذلك ما كان من المضعَّف في هذا الشرْج ـ النوع ـ من الكلام ، نحو قولك : هذا رجلٌ معتدّ للمجد ونحوه ، فهذا هو اسم الفاعل وأصله : مُعْتَدِد ـ بكسر الدال ـ وهذا رجل معْتدّ ، أي منظور إليه ، فهذا مفتَعَل (بفتح العين) وأصله مُعْتَدَد كقولك : هذا معنىً معنيٌّ مُعْتَبَر أي ليس بصغير محتقر . وكذلك هذا جَوْزٌ معتدّ ، فهذا أيضاً اسم المفعول وأصله : مُعْتَدَد كمُقْتَسَم . ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية .

الأصلِ فقُلِبت ألفاً ، وقد ذكرنا تتمَّةَ هذا التعليل[1] في : يُقال ويُباع .

مسألة

الأصلُ في (مَعيشَة) : مَعْيِشَة ـ بكسر الياء ـ على قول سيبويه[2] ، وقد أجازوا
ح١٦٦ أنْ يكونَ أصلُها الضمّ ، فعلى تقديرِ الكَسْر قد نُقلت كسرةُ الياء إلى العين / إيثاراً للتَّخفيف ، وأمَّا على تقديرِ الضمِّ فإنَّ حركةَ الياء نُقلت إلى العين ، وأُبْدلت الياءُ الساكنةُ واواً لانْضِمام ما قبلها ، ثمَّ أُبْدلت مِنْ ضمةِ العينِ كسرةً ، فانقلبت الواوُ ياءً لمجاورتها الطَّرفَ ، وأنَّ التَّاء غيرُ معتدٍّ بها فصارتْ مثل : أدلٍ وأحْقٍ[3] . وقال الأخفش : لوكانَ الأصلُ الضمَّ لبقيت الواوُ مثل : مَعُونة ومَصُوفَة ، وإن كانَ هذا الاسمُ جمعاً مثل : مَعَايش جمع مَعِيشة ، فالحكم كذلك .

وقال الأخفشُ : يجوزُ في الجمعِ أن يكونَ الأصلُ الضمَّ ، فحوِّل إلى الكسر والياء لثِقل الجمع . ومثلُ ذلك (مَحِيص)[4] في أنَّ الأصل : مَحْيِص بالكسر مثل مَنْزِل . وأمَّا بيض فأصلُها : بُوض مثل : سُود وحُمْر إلاَّ أنَّ الياءَ في القياس نُقلت واواً لِسُكونها وانْضِمام ما قبلها ، ولكنّهم خالفوا القياسَ فكسروا ليحصَل الفرقُ بين بيضٍ جمع أبْيَض وبيضاء ، وبينَ قولهم : دَجَاجٌ بُيُضٌ جَمْعُ بَيُوض ، إذا سكّنوا الياء قلبوها[5] واواً .

---

(١) انظر المنصف ٣٠٦/١ ، ٣٠٧ .

(٢) قال سيبويه ٣٦٤/٢ : .. فمعيشةٌ يصلح أن تكون مفْعُلَة ومَفْعِلة .

(٣) قال ابن جني في المنصف ٣٠٧/١ : قال أبو عثمان : واعلم أن (مَقَالاً ، ومَباعاً ، ومَعاشاً) إذا جمعتَه على (مفاعل) لم تُعْلِلِ الياءَ ولا الواو في الجمع ، وذلك قولك : (مقاول ومَبَايع ومَعَايش) ، وإنَّما أعلّوا الواحد لأنَّهم شبَّهوه بـ (يَفْعَل) فلمّا جمعوه ذهب شَبَهُه من (يفْعَل) فردّوه إلى أصله .
قال أبو الفتح : وجه شَبَه (مَقام ، ومَباع) بـ (يَفْعل) أن أصلهما : (مَقْوَم ومَبْيَع) فجريا مجرى (يخاف ويهاب) اللذين أصلهما (يخْوَف ويهْيَبُ) فأعلّوهما لأنهما جاريان على الفعل وهما بوزنه .

(٤) المحيص من حَيَص ، والحَيْص : الحَيْدُ عن الشيء ، وحاص عنه يحيصُ حيصاً : رجع . ويقال : ماعنه محيصٌ أي محيد ومَهْرَب .

(٥) انظر الممتع ٤٦٧/٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، والمنصف ٣٤٠/١ .

مسألة

إذا وقعتِ الواوُ رابعةً قُلبتْ ياءً ثم قُلبتْ الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ماقبلَها ، وأصلُ ذلك أنَّ الفعلَ المعتلَّ اللام إذا كانت لامُه واواً وانكسرَ ماقبلَها قُلبت ياءً للكسرة قبلَها[1] ، ثمَّ يُحملُ البابُ كلُّه على ذلك[2] نحو : أغْزَى يُغْزِي وادَّعى تدَّعي ، والمصدر : مَغْـزَىً ومَـدْعىً ، فـالألف منقلبـةٌ عن يـاءٍ مُنْقلبـةٍ عن واو . وتقـولُ في تَراجى وتَغَازَى[3] : أصلُ الألفِ ياءٌ مُبْدَلةٌ من واوٍ وإنْ لم يكْسِر ماقبل الطَّرف لأنَّ الأصل : رَجَّى يُرجّي ، ثم دخلت الزيادةُ عليه بعد استمرارِ الإبدال ، وكذلك تغازى وتعاطى .

---

(١) كلمة (قبلها) ساقطة من ح .

(٢) قال ابن عصفور في الممتع ٥٣٩/٢ :

فإن قيل : ولأيّ شيء قُلبت الواو في الفعل ياءً إذا وقعت طرفاً رابعةً فصاعداً وليس معها ما يُوجب قلبها ياءً ؟

فالجواب : أنها في ذلك محمولة على المضارع نحو : يُغْزي ويستدني ويستدعي . وقُلبت في المضارع ياءً لانكسار ماقبلها كما قُلبت في مثل : (شقي) و (رضي) .

(٣) وفي الممتع أيضاً ٥٣٩/٢ : فإن قيل : فلأيّ شيء انقلبت الواو ياءً في مثل (تفاعل) و (تفعَّل) نحو (ترجَّى) و (تغازى) ، وليس لها ما يُوجب قلبها في الماضي ولا في المضارع ، ألا ترى أنَّ ماقبل الآخر في المضارع مفتوح ، كما أنَّ الماضي كذلك نحو : يتغازى ويترجَّى ؟

فالجواب : أنَّ التَّاء في (ترجَّى) و (تغازى) وأمثالهما إنَّما دخلت على (رجّى) و (غازَى) وقد كان وجبَ قلب الواو ياءً في (غازى) و (رجّى) حملاً على (يُرجّي) و (يُغازِي) فلما دخلت التاء بقي على ما كان عليه .

فإن رددت شيئاً من ذلك إلى مالم يسمَّ فاعلُه ضممت الأول وكسرت ماقبل الآخر ، وصارت الألف التي كانت في الآخر ياءً نحو : أُغزيَ واستُرْميَ واستُـدْعيَ واستُـدْنيَ من ذوات الواو كان الفعل أو من ذوات الياء . وإنما قلبت الواو ياء إمَّا بالحمل على فعل الفاعل أو لأجل انكسار ماقبلها كما قلبت في مثل (شقي) .

وأما المستقبل فيجيء أبداً على قياس نظيره من الصحيح ، فإن كان ماقبل حرف العلة فتحةً قُلب ألفاً نحو (يتغازى) و (يترجَّى) و (يُغْزَى) و (يُسْتدعى) و (يُسْترمى) وإن كان ماقبله كسرةً ثبت إن كان ياءً نحو : أسترمي . وإن كان واواً قلبت ياءً نحو : يُغزي ويستدعي ويستدني .

مسألة

قد ذكرنا حكْمَ الفعلِ المشدّد نحو : مَدَّ وشدَّ وردَّ ، وعلى قياسه يجبُ أن يكونَ استردَّ واقشعرَّ[1] ، لأنَّ الأصلَ : استرْدَد واقشعْرَر ، فَنُقلت حركةُ المثل الأوّل إلى السَّاكن ، وأدغم في الذي بعده ، فإن وجبَ تسكينُ الثاني انفكَّ الإدغامُ وعادت حركةُ الأوّل إليه نحو : استرْدَدْتُ واقْشَعْرَرْتُ / فإنْ كانَ المثلان للإلحاق لم يُدْغَم لئلا يَبْطُل حكم الإلحاق وذلك نحو : قَرْدَد ، وهو مُلْحَق بجعفر ، فلو أدغمتَ لسكّنتَ الأوّلَ وبطلتْ مماثلةُ هذا البناء لجعفر . وكذلك اسْحَنْلَك واقَعْنسَسَ هو ملحق باحْرَنْجَم . م١٨٨

مسألة

قد تُنْقَل الحركةُ إلى مابعدَها لضربٍ من التَّخفيفِ أو المجانسةِ ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ ويَخْشَ اللهَ ويَتَّقِهْ ﴾[2] ، تُقْرأ بكسرِ القاف وإسكانِ الهاء ، والأصلُ كسرُ

(١) سبق الكلام على هذا في التعليق على ردّ يرد وعضّ وفرّ .

(٢) سورة النُّور : ٥٢/٢٤ ، والآية بتمامها : ﴿ ومَنْ يُطِعِ اللهَ ورسولَه ويخشَ الله ويتّقِهِ فأولئكَ هُمُ الفائزونَ ﴾ ، قال ابن مجاهد في كتاب السبعة ٤٥٧ :
قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ونافع في رواية ورش وقالون وابن سعدان عن إسحاق المسيبيّ عن نافع ﴿ ويتقهِ ﴾ موصولة بياء . وقال قالون عن نافع ﴿ ويتّقِهِ ﴾ بكسر الهاء ولا يبلغ بها الياء .
وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر : ﴿ ويتّقْهْ ﴾ جزماً بكسر القاف . وقرأ حفص عن عاصم : ﴿ ويتّقْهِ ﴾ ساكنة القاف مكسورة الهاء ، بغير ياء مختلسة الكسرة . وروى أبو عمارة عن حفص عن عاصم : ﴿ ويتّقِهْ ﴾ مكسورة القاف ساكنة ، وكذلك روى أبو عمارة عن حمزة . وانظر إتحاف فضلاء البشر ٣٩٦ ، وقد علّل أبو محمد مكي بن أبي طالب كل وجْهٍ من الوجوه المتقدمة في الآية المذكورة ، وسنقتصر على نقل تعليله لقراءة مَنْ قرأ : ﴿ يتّقه ﴾ بسكون الهاء والأخرى بسكون القاف . قال في الكشف ١٤١/٢ :
وحجّة مَنْ أسكن الهاء أنه توهم أنها لام الفعل ، لكونها آخراً ، فأسكنها للجزم ، وهذه علّة ضعيفة . وقيل : إنه أسكن على نيّة الوقف . وهذه علّة ضعيفة أيضاً . وقيل هي لغة لبعض العرب . حكى سيبويه : (هذهْ أمةُ اللهِ) بالإسكان ، ولا يشبه هاء (هذه) لأن هاء هذه ليست للإضمار ، إنّما هي بدلٌ من ياء ساكنة ، وهاء ﴿ يتّقه ﴾ للإضمار ، تعود على الله جلّ ذكره . =

الهاء لأنَّها هاءُ الضمير إلاّ أنَّهم سكَّنوا القافَ والهاءَ ، أمَّا الهاءُ فوقَفُوا عليها فسكّنت ، وأمَّا القافُ فخفَّفوها كما سكَّنوا التاءَ في كَتِف : وشَبَّهوا الْمُنْفَصِلَ بالمتَّصل ، فالتَّاءُ والقافُ والهاء مثل كَتِف ، فلَمَّا اجتَمَعَ ساكنان حرَّكوا القافَ بالكسر وقد جاء في الشّعر والنثر . فمنَ الشّعر قولُ الراجز :

٢٢٠ـ قالتْ سُلَيْمى : اشْتَرْ لَنَا سَوِيقاً[١]

بسكون الراء كأنّه كان : تَرِل ، مثل : كَتِف ، ففُعل ماذكرنا . وقيل : نَوى الوقف على (اشتَرْ) ثم جَعَلَه في الوصلِ كذلك . وقال آخر : [من الطويل]

٢٢١ـ ألا رُبَّ مَوْلودٍ وَليسَ لَـــه أبٌ وذِي وَلَـــدٍ لم يَلْـــدَاهُ أَبَـــوان[٢]

= وحجّة مَنْ أسكن القاف أنّه بناه على التخفيف ، شبّه (تقِه) بـ (كتِف) فخفف الثاني بالإسكان ، كما يفعل بـ (كتف) فيقول : (كَتْف) وهو ضعيف ، إنما يجوز في الشعر ، وكان يجب على مَنْ أسكن القاف أن يضمَّ الهاء ، لأن هاء الكناية إذا سكن ماقبلها ولم يكن ياءً ضمّت نحو (منه وعنْهُ واحتباهُ وفعلوه) ، لكن لما كان كون القاف عارضاً لم يعتدّ به ، وأبقى الهاء على كسرتها التي كانت عليها ، مع كسر القاف ، ولم يصل الهاء بياء ، لأنَّ الياء المحذوفة التي قبل الهاء ، مقدَّرة منويّة ، فبقي الحذف على الياء التي بعد الهاء على أصله وكسر القاف . وصلة الهاء بياء هو الاختيار ، لأن عليه الجماعة وهو الأصل . وانظر البحر المحيط ٤٦٨/٦ ، وشرح الملوكي ٤٥٨ ، وشرح الشافية ٢٣٨/٢ ، وشرح للمفصّل ١٢٧/٩ .

(١) الرجز للعذافر الكندي والشاهد فيه تسكين راء (اشتَرْ) انظر الخصائص ٢٤٠/٢ و ٩٦/٣ ، وشرح الملوكي ٤٥٩ ، وشرح المفصّل ١٢٤/٩ ، والبحر المحيط ٤٦٨/٦ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٥ ، ٢٢٨ .

(٢) البيت لرجلٍ من أزد السراة ، وهو من شواهد سيبويه ٣٤١/١ و ٢٥٨/٢ ، قال الأعلم : الشاهد في قوله : (لم يلْدَه) وأراد : لم يلِدْه ، فسكّن المكسور تخفيفاً كما قالوا : عَلَمَ : عَلْمَ ، فسكنت اللام وبعدها الدال ساكنة للجزم فحركها لالتقاء الساكنين بحركة أقرب المتحركات إليها وهي الفتحة لأنَّ الياء مفتوحة فحمل الدال عليها ، ولم يعتدّ باللام الساكنة ، لأن الساكن حاجز غير حصين . وأراد بالمولود الذي لا أب له عيسى عليه السلام ، وبذي الولد الذي لم يلده أبوان آدم عليه السلام . وانظر شرح المفصّل ٤٨/٤ و ١٢٦/٩ ، وشرح الملوكي ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، وشرح الشافية ٤٥/١ و ٢٣٨/٢ ، وشرح شواهدها ٢٢ ، وخزانة الأدب ٣٩٧/١ و ٤٠٠ .

ح١٦٧ وإنْ كان الاسمُ / على أكثر من أربعةِ أحرفٍ لزم الحذفُ نحو : كَيْنُونة ودَيْمُومة من كانَ ودامَ ، وذلك لطولِ الاسم[١] ، وقد جاء تاماً في الشعر ، قال الراجز :

٢٢٢- يـــا ليتَ أنّـــا ضَمَّنـــا سَفينـــهْ حَتَّى يَعُـودَ الـوَصْـلُ كَيَّنُـونَـهْ[٢]

والأصلُ سكونُ الدّالِ للجزم ، إلاَّ أنَّه حَذَف[٣] حركة اللاّم فسكنت فانفتحت الدال لالتقاء الساكنين[٤] . فمنه قوله تعالى[٥] : ﴿ وأرْنا مَنَاسِكَنا ﴾[٦] ، على قراءة من سكَّن الراء . ومن النثرِ قولُهم : مُنْتَفْخ ومنْتَصْبٌ بسكون الفاء والصاد .

مسألة

إذا اجتمعتِ الـواوُ والياءُ وسكِّنتِ الأولى ، قُلبت الـواوُ يـاءً وأدغمت في اليـاء

(١) هذا ما احتجّ به سيبويه على أن المعتل لـه أبنيـة ليست للصحيح ، فقـد أتت كيْنونـة بـالتخفيف اللازم على وزن فيعلولة وليس في الصحيح فيعلولة .

(٢) قال ابن عصفور في الممتع ٥٠٥/٢ : ومما يدل على صحة مذهب سيبويه ـ وهو المشار إليه في الحاشية السابقة ـ ماحُكي من مجيء (كَيْنُونة) على الأصل : أنشد المبرّد : (٣)

قـــد فـــارقت قرينهـــا القرينَـــهْ وشحطت عن دارهـــا الظَّعينَـــهْ
يـــا ليت أنـــا ضمّنـــا سفينَـــهْ حتَّى يعـودَ الـوصـلُ كيْنُـونَـهْ

(٣) في م : إلا أنه نقل إليها حركة اللام .

(٤) في م : وانفتح فيها الدال .

(٥) عبارة (قوله تعالى) من ح .

(٦) سورة البقرة : ١٢٨/٢ . قال ابن مجاهد في كتاب السبعة ١٧٠ : واختلفوا في قوله تعالى : ﴿ وأرنا مناسكنا ﴾ في كسر الراء وإسكانها وإشمامها . فقرأ ابن كثير : ﴿ وأرْنا ﴾ ، وقرأ خلف عن عُبيد عن شبل : ﴿ وأرنا ﴾ بين الكسر والإسكان ، وقرأ نافع وحمزة والكسائي : ﴿ أرِنا ﴾ بكسر الراء ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر : ﴿ وأرِنا ﴾ ـ بكسر الراء ـ واختلف عن أبي عمرو في ذلك ، فقال عباس بن الفضل : سألت أبا عمرو فقرأ : ﴿ وأرنا ﴾ مدغمةً كذا قال . وسألته عن ﴿ أرنا ﴾ مثقلةً فقال : لا ، فقلت : (أرْني) فقال : لا . كل شيءٍ في القرآن بينهما ، ليست (أرِنا) ولا (أرْنا) ، وقال عبد الوارث واليزيدي وهارون الأعور وعُبيد بن عقيل وعليّ بن نصر (أرْنا) و (أرْني) بين الكسر والإسكان . وقال الخفّاف ـ عبد الوهاب بن عطاء ـ وأبو زيد عن أبي عمرو : (وأرْنا) بإسكان الراء . وانظر الإتحاف ١٧٧ .

الأُخرى[1] ، وقد ذكرنا علّة ذلك في البدل . إلاّ أنَّ الاسمَ إذا كانَ على أربعةِ أحرف نحو : سَيِّد ومَيِّت جازَ فيه التَّشديدُ وهو الأصلُ ، والتَّخفيفُ بحذفِ الياء المنقلبةِ عن الواو لأنَّها قد غُيِّرت أولاً بالإبدال ، فكانت أوْلى بالحذفِ لأنَّ التغيير يُؤنس بالتغيير[2] .

---

(١) هذا عقد وقانون مما نصَّ عليه ابن جني في التصريف الملوكي . انظر شرح الملوكي ٤٦١ . وهذا نفسه هو عنوان باب من أبواب كتاب سيبويه ٣٧١/٢ ، وسيرد لاحقاً .

(٢) قال سيبويه ٣٧١/٢ : هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركةً والياء قبلها ساكنة أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة ، وذلك لأنَّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياها ومَمَرّها على ألسنتهم ، فلَمّا كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها ، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد ، أخفَّ عليهم ، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ، لأنَّها أخفّ عليهم لشبهها بالألف ، وذلك قولك في فَيْعَل : سيّد وصيّب ، وإنَّما أصلها سَيْود وصَيْوب ، وكان الخليل يقول : سيِّد ، فَيْعِل . وإن لم يكن فَيْعِل في غير المعتلّ لأنهم قد يخصّون المعتلّ بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتلّ .

قال في الملوكي ٤٦١ والأصل في سيِّد وميِّت وجيِّد وهيِّن : سَيْود ومَيْوت وجَيْود وهَيْون لأنها فيْعِل من السّودد والموت والجودة والهوان .

قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٦٤ : واعلم أنه قد اختلف العلماء في وزن مثل (سيّد) و (ميّت) .. فذهب المحققون من أهل هذا العلم ، إلى أن أصله : سَيْود ومَيْوت على زِنة فَيْعِل بكسر العين . وذهب البغداديون إلى أنه : فَيْعَل بفتح العين ، نقل إلى فيعِل بكسرها . قالوا : وذلك لأنَّا لم نَرَ في الصحيح ما هو على فيْعِل ، إنما هو فَيْعَل كضيغَم وخَيْفَق وصَيْرَف . وهذا لا يلزم لأنَّ المعتلّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ، لأنه نوع على انفراده ، ولو أرادوا بميِّت فَيْعَلاً لقالوا : ميَّتٌ ـ بالفتح ـ كما قالوا : هيَّبان ـ بمعنى الجبان ـ وتيّحان ـ أي الفضوليّ ـ حين أرادوا : (فَيْعَلان) .

واعلم أنَّهم لَمَّا أعلّوا العين بالقلب ههنا اجترؤوا عليها ، فأعلّوها بالحذْف أيضاً ، تخفيفاً ، لاجتماع ياءين وكسرة . وهنا الحذف قاومَ الأصلَ ولم يغْلِبْه ، فجاز استعمالها جميعاً . فتقول في هيّن وميّت : هَيْن ومَيْت ..

واعلم أنَّ الذين قالوا (ميِّت) هم الذين قالوا (مَيْت) بالتخفيف ، وليستا لغتين لقومين ، قال الشاعر :

ليس مَنْ مات فاستراح بميِّتٍ ... إنَّما الميْتُ ميّتُ الأحْياء

وانظر في هذه المسألة المنصف ١٥/٢ ، والإنصاف ٧٩٧ ، وشرح الشافية ١٥٢/٣ ، وشرح شواهده ٣٩٢ ، والخصائص ٥٣/٢ ، ٢٨٩ .

وهذا يكْثُر فِيما عَيْنُه واوٌ لِثِقَلها . وقد جاءَ منه شيءٌ في الياء . فأمَّا (رَيْحَان) ففيه وجهان :

أحدهما : أصلُه : رَوْحان ، فقُلبت الواوُ الساكنةُ ياءً تخفيفاً[٢] لانفتاح ماقبلها[٣] ، وشبهوها[٤] بالمتحركة في القلب[٥] ، كما فَعَلوا ذلك في آيةٍ وطائيّ .

والثّاني : أصلُه : رَيَّحان فَيْعَلان من الرَّوْح ، ففُعِل فيه ماذكرنا . وأمَّا (شَيْبَان) ففيه الوجهان .

وقد جاءت الواوُ والياء غير مغيّرة . قالوا : ضَيْون في السِّنَّوْر[٦] ، فتركوا القياسَ فيه تنبيهاً على الأصل ، ولقلّة استعمالِهم إيَّاه . وقالوا في الأعلام (حَيْوَة)[٧] ،

= انظر المنصف ١٥/٢ ، والإنصاف ٧٩٧ ، وشرح الشافية ١٥٢/٣ ، وشرح شواهده ٣٩٢ ، وانظر الخصائص ٥٣/٢ ، ٢٨٩ .

(١) في المنصف ١١/٢ : وشبيه بهذه المصادر مما اعتلّت عينُه لوقوع الياء الساكنة قبلها ، فألزم الحذْفَ لطوله ، قولهم : (ريْحان ، وريحٌ ، ورَيْدانه) وأصلُها : (رَيْوحان ، ورَيْودانة) ، فقلبوا الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ، فصار في التقدير : (رَيِّحان ، ورَيِّدانة) فحذفوا العين كما حذفوها في كيْنونة ، وألزموها الحذف لطول الكلمة كما فعلوا ذلك في (كينونة) قال الشاعر :

سلام الإله ورَيْحانُهُ ورحمتُه وسماءٌ دِرَر

وقال ابن ميّادة :

أهاجَك المنزلُ والمحضر أودت به ريْدانةٌ صَرْصَرُ

وريْدانة من راد يرود ، أي ذهب وجاء . وريحان : من الرّوْح .

(٢) كلمة (تخفيفاً) ساقطة من م .

(٣) عبارة (لانفتاح ماقبلها) ساقطة من ح .

(٤) في م : وشبهها .

(٥) عبارة (في القلب) ساقطة من م .

(٦) قال سيبويه ٤٠٣/٢ : هذا باب ماشذَّ من المعتلّ على الأصل وذلك نحو : ضَيْوَن ، وفي المنصف ٣٤/٣ : الضّيون : هو السّنّور ويقال له : القط والهرّ والخيطل .

(٧) سيبويه ٤٠٣/٢ .

وقال ابن جني في المنصف ٢٨٥/٢ ، فأمّا قولهم في القلم : (حَيْوَة) فالواو فيه بدلٌ من الياء وأصله (حيّة) وجاز ذلك فيه لِمَا كنتُ عرفتك من أنه قد يجيء في الأعلام ما لا يجيء في غيرها وذلك نحو : =

والقياسُ : حيّة ، والأعلامُ يكْثُر فيها التغييرُ على مابُيّن في موضعه من النّداء والحكايةِ وغيرهما .

مسألة

إذا وقعت الواوُ ثانيةً بين ألفٍ وكسرةٍ في جمع أو مصدرٍ قلبتْ ياءً ، فالجمعُ مثل : حَوْض وحِيَاض ، وقد ذكَرْنا علّتَه في البَدَل . وأمّا المصدرُ فأُبْدِلت منه الواوُ مثل : حِيال ، لأنّه قد أُعلَّ في الفعل نحو : حَالَ ، فَسَرى الإعْلالُ إلى المصدر[1] . فإنْ تحرّكتِ الواوُ في الواحد نحو : طويل ، لم تُقْلَب في الجمع لقوّتِها بحركتِها في الأصل . وقد جاء إبدالُها في الشّعر فقالوا : طِيال[2] .

مسألة

إذا وقعت ألفُ التكسيرِ بينَ وَاوين وجاورت الواوُ الطرفَ أُبْدِلت همزةً كقولك في جمع أوّل : أوائل ، وفي ذلك وَجْهان :

أحدهما : أنّه لَمّا اجتمعت ثلاثةُ أحْرُفٍ معتلّةٍ غيّروا أحدَها فِراراً من الثّقل واجتماعِ

= (مَوْرَق ومَهْلَل ومَعْديكرب) .

(١) قال سيبويه ٣٦٩/٢ : هذا باب تقلب الواو فيه ياءً لالياءٍ قبلها ساكنة ولا لسكونها وبعدها ياء وذلك قولك : حالتْ حِيالاً وقتُ قياماً ، وإنّما قلبوها حيث كانت معتلّة في الفعل فأرادوا أن تعتلّ إذا كانت قبلها كسرةٌ وبعدها حرف يشبه الياء ، فلمّا كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقرّوها ، وكان العمل من وجهٍ واحدٍ أخفّ عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال ، ومثل ذلك : سَوْط وسِياط وثوب وثِياب وروضة ورياض ، لّما كانت الواو ميتةً ساكنة شبهوها بواو يقول لأنها ساكنة مثلها لأنها حرف الاعتلال . وانظر الخصائص ١٥٨/١ ، والمنصف ٣٤١/١ .

(٢) يومئ هنا إلى ما ينسب إلى أنيف بن زبان النبهاني :

تبيَّنَ لي أنّ القماءةَ ذلّةٌ وأنّ أشداءَ الرجالِ طيالُها

والشاهد فيه أن الواو في جمع طويل قلبت إلى ياء فقالوا : طِيال . وهذا في الشعر ولا يُقاس عليه . انظر المنصف ٣٤٢/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٦٩ ، وشرح المفصّل ٨٨/١٠ ، وشرح شواهد الشافية ٣٨٥ ، والممتع ٤٩٦/٢ .

ذواتِ العِلـل ، فكانت الأخيرةُ أوْلى بـالتغيير لقربهـا من الطَّرف ووقـوعِ الثِّقـل بهـا لتكررها .

م١٨٩ والثَّـاني : أنَّ الواوَ لـوْ وَقَعَتْ طَرَفـاً لغُيِّرت / فكـذلـك إذا جـاورتـه ، لأنَّ الجـارَ يُحكَم عليه بحكم المجاور ، فإنْ اضطرّ شاعرٌ إلى زِيادة يـاءٍ بعـد هـذه الهمزةِ أقرّهـا لأنَّ الزِّيادةَ عارِضةٌ فحكمُ المجاورةِ باقٍ[1] .

---

(١) انظر سيبـويـه ٣٧٤/٢ ، ومثلـه في المنصف ٤٤/٢ ، وسـأقتصر هنـا على ذكر عبـارة المنصف : قـال أبو الفتح :

اعلم أنّه إذا ورد جمع على مثال (مفـاعل) وقـد اكتنف ألفَـه واوان ، أو يـاءان ، أو يـاءٌ وواو ، وليس بين ألف الجمع والطّرف إلا حرف واحد وهو ياء أو واو فإن الخليل وسيبويه يريـان قلب الحرف الـذي بعـد الألف همـزة ، فيقـولان في جمـع (فَـوْعَـل) من (قلت وبعت) و (فيعـل) منهما : (قـوائـل ، وبوائع ، وقيائل ، وبيائع) .

وأصل هذا كله : (قواول وبوايع ، وقياول وبيايع) ، فلَمّا وقعت الألف بين حرفي علّـة ، وهي شبيهـة بهما ، والثاني من حرفي العلّة يلي الطرف ، وذلك مما يضعّفه ، هربـا من ذلـك إلى الهمزة ، ولا يفصلان ـ أي الخليل وسيبويه ـ بين الواوين والياءين وبين الياء والواو .

وأصل هذا التغيير إنّما هو لِمَـا اجتمعت فيـه واوان نحو : (أوائل) وأصلهـا : (أواول) ، فلَمَّـا اجتمعت الواوان ، وليس بينهما إلا الألف ، وهو حرف كالنَّفَس ليس بحاجز حصين ، ووليت الآخرةُ من الواوين آخر الكلمـة همـزوهـا كما يهمـزون الأولى من الـواوين إذا وقعتـا في أول الكلمـة نحـو جمـع = (واصـل : أواصل) ، ثم شبّهـوا اليـاءين واليـاء والـواو : بـالـواوين ، لأنَّ فيهما مـا فيهما من الاستثقـال ، فهمـزوا لذلك .

وأمـا أبو الحسن فكان لا يرى الهمز إلا أن يكتنف الألف واوان نحو : (أوائـل) وأصلهـا : (أواول) ، وكان يقول في جمع (فيعلٍ) من (قلت : قياول) ، هكذا يفْعَل ما لم يجتمع فيه واوان .

فإن قال قائل منتصراً لأبي الحسن : إن همزَهم (عيائِل) من الشاذّ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ؟

قيل : إنمـا كان يكون شـاذّاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثيرٍ من المواضع ، ثم رأيتهم قـد همـزوا (عيائل) فبهذا كان يمكن أن يقال : إن همزَه شاذّ ، فأمَّا ولم نرهم صححوا نظيره ـ وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع ـ فليس لـك أن تحكم بشـذوذه ، بل إذا جـاء السماع بشيء ، وعضـده القياس ، فذلـك مـا لا نهـايـة وراءه . وسبيلُ مَنْ طعن فيـه ، سبيلُ مَنْ طعن في رفع الفـاعل ، وهـذا ما لا يقول به أحد . نعم وقد حكى أبو زيد عنهم : (سيّقَةٌ وسيائقٌ ، وسيّدة وسيائد) بالهمز أيضاً .

وإنْ كانت الياءُ بعد الواوِ الثانيةِ غيرَ زائدةٍ ، لم تُهْمَز الواوُ لِبُعْدها من الطَّرَف نحو طَوَاويس[1] ، فإنْ حَذَفْتَ هذه الياءَ لضرورةِ الشِّعر لم تَهْمِزِ الواوَ لأنَّ الحذْفَ عارضٌ ، فَحُكْمُ البُعْدِ عن الطَّرف باقٍ .

واختلفوا فيما إذا وقعت ألفُ التكسير بين ياءين أو ياءٍ وواوٍ نحو : عيلة وعيائِل وسيّقة وسيائِق[2] . فمذهب سيبويه همزُ الأخيرة كما ذكرنا في الواو . وقال الأخفش : لا تهمز هنا لأنَّ الياءَ أخفُّ من الهمزةِ ومعها من جِنْسِها . والياءُ لم تُبْدَل همزةً بخلافِ الواو فإنَّها قد أُبْدِلت في وُجوه وصَحْرَاوات . وحُجَّةُ سيبويه السَّماعُ والقِياسُ .. فالسَّماعُ ما رواه المازني أنَّه سأل الأصمعي عن جمع عُيّل[3] فجمعَ وهمزَ ، والظَّاهر أنَّه سَمِعَه . وأمَّا القياسُ فإنَّ العلّةَ التي أوجبتِ الهمزَ في الواوين موجودةٌ ههنا .

مسألة

إذا جمعتَ صحيفةً ورسالةً وعَجُوزاً على صَحائف ورَسائِل وعَجَائِز ، همزتَ حرفَ المدِّ لأنَّه جاورَ الطَّرفَ وقبله ألفٌ ، والإعلالُ لازمٌ ، فكأن همزَها جعلَها حرفاً صحيحاً ، وكان ذلك تَغْييراً لحرفِ العلّةِ ، وأشْبَه في ذلك العينَ في قائِل وبائِع[4] .

---

(١) سيبويه ٣٧٥/٢ ، والمنصف ٤٧/٢ ، وفيه : قال أبو عثمان : وإذا كان في هذا الجمع بين الياء والواو التي بعد الألف ياءٌ تحول بينهما وبين آخر الكلمة لم تَهْمِز ، وذلك نحو : طواويس ونواويس ، والياء نحو : سايور وسوايير . قال أبو الفتح : هذا الفصل يدلّك على صحة ما قدّمته ، من أنَّ القرب من الطرف يوهن ويُضعف . ألا ترى أنها لَمَّا تباعدت صحَّت .

(٢) سبق التعليق على ذلك في التعليق الذي قبل السابق ، وانظر أيضاً شرح الملوكي ٤٨٨ ، ٤٩٥ .

(٣) في المنصف ٤٤/٢ قال المازني : وسألت الأصمعيّ عن (عَيّل) كيف تكسّره العرب ؟ فقال : (عيائل) يهمزون كما يهمزون الواوين .

(٤) قال ابن جني في المنصف ٣٢٦/١ : اعلم أن الهمز في باب (فعائل) إنما أصله لباب (رسالة وكنانة) وذلك أنك لَمَّا جمعت (رسالة) على (فعائل) ، جاءت ألف الجمع ثالثةً ووقعت بعدها ألف (رسالة) فالتقت ألفان فلم يكن بدٌّ من حذف إحداهما أو تحريكها ، فلو حذفت الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع ، ولو حذفت الثانية لتغيَّر بناء الجمع ، لأن هذا الجمع لا بدَّ له من أن يكون بعد ألفه الثانية حرفٌ =

مسألة

تقولُ في جمع (خَطِيئة) : خَطَايا . وفي كيفيّة التغيير أقوالٌ[1] :

= مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون كـ (مفاعل) .
ولم يجز أيضاً تحريك الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع لأنها إنما تدلُّ عليه مادامت ساكنة على لفظها ، ولو حُرِّكت أيضاً لانقلبت همزةً وزالت دلالة الجمع ، فلم يَبْق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين (مفاعِل) فلَمَّا حرّكت انقلبت همزةً فصارت (رسائل وكنائن) كما ترى .
ثم شبّهت الياء في (صحيفة) والواو في عجوز بألف (رسالة) لأنَّ قبل كل واحدة منهما بعضَها وهي ساكنةٌ فجرتا في هذا مَجْرى الألف ، وأصلُ الباب في هذا الهمز إنَّما هو للألف ، لأنَّها أقعدُ في المدِّ منها .

(١) فصَّل ابن جني في المنصف القول في هذه المسألة بما لا مزيد ٥٤/٢ : قال أبو عثمان : اعلم أنك إذا جمعت (خطيئة ورزيئة) على فعائل ، قلت : (خطايا ورزايا) وما أشبه هذا ممّا لامه همزةٌ في الأصل ، لأنَّك همزتَ ياء (خطيئة ورزيئة) في الجمع ، كما همزت ياء (قبيلة ، وسفينة) حين قلت : (قبائل وسفائن) ، وموضع اللام في خطيئة مهموز ، فاجتمع همزتان ، فقلبتَ الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين فصارت : (خطائيُ) ثم أبدلت مكان الياء ألفاً ، كما فعلت ذلك في (مدارا ومعايا) وما أشبه ذلك فصارت (خطاءا) وتقديرها : خطاعا ، والهمزة قريبة المخرج من الألف ، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات ، فلما كان كذلك أبدلوا من الهمزة ياءً فصارت (خطايا) فلا تستنكر هذا التفسير وتطويله فإن الباب يدور على هذا .
قال أبو الفتح : قد شرح أبو عثمان هذا الفصل كما ترى ، ويحتاج إلى تتبّع . فإن قال قائل : لِمَ لَمَّا صار التقدير : خطائي بعد قلب الهمزة الآخرة ياءً فُتحت الهمزة حتى انقلبت الياء ألفاً ؟
قيل : لأنَّهم قد قالوا في (مدارٍ : مدارا) وفي (معايٍ : معايا) فأبدلوا من الكسرة فتحةً مع أنه ليس في الكلمة همزة عارضة في الجمع .
فلما عرضت في (خطائي) همزة كان ذلك تغييراً لحق الكلمة ، فاجْتُرِئ عليها بعد ذلك ، فأُلزمت الفتحَ تخفيفاً ، ولأنَّ الفتح تغييرٌ أيضاً . كما أنَّهم لَمّا لزمهم حذف الهاء من حنيفة في النسب ، اجترؤوا على حذف الياء أيضاً فقالوا : حنفيّ ..
وأيضاً : فإنَّهم أرادوا أن يكون بين الهمزة العارضة في الجمع ، والهمزة التي كانت في الواحد فصْلٌ ، فغيَّروا الهمزة في (خطايا ، ورزايا) وما كان نحوَهما قد قُلبت لامه التي هي همزةٌ إلى موضع ياء ﴿ فَعِيلة) فكأنّها في التقدير : (خطايئ) ثم قلب الهمزة فصارت موضع الياء فصارت (خطائي) فأبدلت الكسرةُ فتحةً وعُمل بها كما عُمل بها في قول عامّة النَّحْويين . =

أحدها : أنَّك ليَّنْتَ همزةَ (خَطيئة) فبقي مثل : عَطِيَّة ، فلَمَّا جمعتَ زِدْتَ ألفَ التكسير ، وهمزتَ الياءَ الأولى ، ووقعت الياءُ بعدها ، فصارَ اللفظُ : خطـأأي ، مثل عذراء وعذاري ، ثم أبدلْتَ من الكسرةِ فتحةً فانقلبتِ الياءُ ألفاً ثم أُبْدِلت الهمزةُ ياءً ، وإنَّما فعلوا ذلك فِراراً من وُقوعِ الهمزة بينَ ألفين ، لأنَّ ذلك يُصيِّرها في تقدير ثلاث ألفات أو ثلاث هَمْزات ، وذلك مَهْرُوبٌ منه ، وكانت الياءُ أوْلَى مِنَ الواوِ لأنَّها أخفُّ منها ، أوْ لأنَّ أصلَها الكسرُ وهو أشْبَه بالياء .

وقالَ الخليلُ : تُجْمَعُ خَطِيئة على خَطَـاأئى أي : بهمزتين مثل : سفائن . فالهمزةُ / الأولى مُبْدَلةٌ من الياء[1] الزائدة والثانية لام الكلمة ، ثم قُدِّمت لامُ الكلمةِ على الهَمْزةِ الزائدة لتعودَ إلى أصلها وهي الياء ، ثمَّ أُبْدِلَ من الفتحة كسرةٌ[2] ومن الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاحِ ماقبلها ، ومن[3] الهمزةِ ياءً لِمَا تقدَّم ووزنه فَعَالى ، وفيه نَقْلٌ وإبْدالُ الهمزةِ المنقولَةِ ياءً ، وفتحُ المكسور وقلبُ الياءِ المتطرِّفةِ ألفاً ، وقلبُ الهمزةِ ياءً . وقالَ سيبويه[4] كذلك إلا أنَّه لم يقدّم شيئاً على شيء . ح١٦٨

= فسألتُ أبا عليّ عن هذا فقلت : هلاّ أقرَّ الهمزة بحالها فقال : (خطاءٍ) لأنها لامٌ وهي من الأصل ، وليست عارضةً في جمع ؟

فقال : إنَّ اللام لَمَّا قُدِّمت فَجُعلت في موضع الهمزة العارضة في الجمع أشبهتها فجرى عليها حكمُها ، فغيِّرت كما تغيَّرُ العارضةُ في الجمع كما تقولُ في جمع (قَوْس : قسِيّ) وأصله : (قُوُوس) ثم تقدَّم السِّين ، وتؤخِّر الواو ، فكان يجب أن تصحح لأنها عين الفَعْل ، فيقال : (قُسُوّ) ولكنَّهم لَمَّا أخَّروا العين إلى موضع اللام أعلَّت كما تُعلّ اللام ، فجرت قِسيّ مجرى عِصيّ ، فهذا هنا كذاك ثَمّة . انتهى قول أبي عليّ .

قال ابن جنّي : ومذهب مَنْ لم يقُلْ بالقلب في (خطايا) عندي أقوى من قول الخليل . وذلك أنه قد حُكِيَ عنهم : (غفرَ اللهُ له خطائئه) بوزن خطاعِعَه . وحكى أبو زيد : (دريئة ، ودرائي - بوزن دراعِع - وخطيئة وخطائئ) ، وذلك في كتاب الهمز المقيس ، قرأته على أبي عليّ عنه .

وتابع ابن جني الاحتجاج فليراجع . وانظر أيضاً الخصائص ٥/٣ ، والإنصاف ٨٠٥/٢ ، المسألة رقم ١١٦ ، وشرح المفصَّل ١١٧/٩ .

(١) في ح : من الياء الثانية والزائدة لام الكلمة .

(٢) في ح : من الكسرة فتحة ؟

(٣) في ح : ثم ومن .

(٤) انظر سيبويه ١٦٩/٢ ، ٣٧٨ .

مسألة

تقول في عطيّة ومَطِيّة : عَطَايا ومطـايـا[1] . وقـد أشرنـا إلى كيفيـة تغييره وعلّـة ذلك .

مسألة

تقولُ في جمع « شَاوِية ورَاوِية »[2] : شَوَايا وروايا ، وكيفيّةُ ذلك أنّك جمعتَه على مِثال فَعَائِل مثل : قَائِمة وقَوائم ، فأبْدَلتَ من الألفِ واواً وزِدْتَ بعدَهـا ألفَ التّكسير ، وقلبت الواو التي هي عينٌ همزةً كما فعلتَ في عَين قائمة . فوقعت اللامُ وهي ياءٌ هنا بعـد الهمزة فصـار : شَوَاِأي ، ثم أُبْـدلتَ الكسرةَ فتحـةً ثم أتممتَ العملَ كما ذكَرْنـا في خطيئـة فصارت : شَوَايا على فَوَاعِل ، وهُنَا اتّفقَ الخليلُ وسِيبويه لأنّ اللامَ لا زائدَ قَبْلَها .

مسألة

تقولُ في « مَعِيشة » : مَعَايِش ، بغيرِ هَمْزٍ ، ووزنُه : مَفَاعِل . وإنّما لم يَهْمِزوا لأَنَّ

---

(١) انظر سيبويه ١٩٦/٢ ، ٣٨٤ . وفي المتع ٦٠٣/٢ : مطيّة ومطايـا ، أصلـه : مطـائِو ، ثم قلبت ـ الواو ـ لتطرّفها وانكسار ما قبلها فصار (مطائِيْ) ثم قلبت الكسرة فتحة تخفيفاً فصـار (مطـاءَيْ) ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (مطاءا) ثم أبدلت الهمزة ياءً كما قدّمنا .

(٢) في اللسان « روي » الراوية للزادة فيها الماء ، ويسمّى البعير راوية على تسميـة الشيء بـاسم غيره لقربـه منه . والروايا جمع راوية للبعير .
وفي اللسان « شوا » : والشويّة بقية قوم هلكوا ، والجمع : شوايا .
وفي شرح المفصّل ١١٤/١٠ قالوا : « شوايا وحوايا » في جمع شاويـة وحـاويـة ، فـالواو فيهما وإن كانت عيناً غير مدّة تقبل الحركة ، وذلك أنك لَمّا جمعتـه قلبت ألفـه واواً على حـدّ قلبهـا في ضوارب وقوائم ، ووقعت ألف الجمع بعدها ، فـاكتنف الألف واوان ، أحـدهمـا المنقلبـة عن الألف ، والأخرى عين الجمع ، فقلبت الثانية همزة لوقوعهـا بعـد ألفٍ زائـدة قريبـة من الطرف على حـدّ صنيعهم في أوائل ، فصـار : « حوائي وشوائي » ، ثم أبدلوا من كسرة الهمزة فتحةً فصار تقديره شواءا وحواءا فأبدلوا من الهمزة ياءً فقالوا : شوايا وحوايا .

الياءَ أصلٌ ، وإنّما يُهْمَزُ الزّائدُ للفَرْق ، وقد هَمَزَها بعضُ القُرّاء ، شَبَّهها بالزائدةِ وقد خَطَّؤُوه[1] .

مسألة

فأمّا « مدينة » فإنْ أخذتَها من دَان يَدين إذَا أطاعَ فكأنَّ أهلَ المدينةِ أطاعوا رئيسَها ، فههنا لا تُهْمَز لأنّها مثلُ مَعِيشة ، وإنْ أخذتَها من « مَدَن بالمكان » إذا أقامَ هَمَزْتَ ، لأنّ ياءَها زائدةٌ[2] . ومثلها : مَعِين ، إنْ أخذتَه من عايَنْتُ الشيءَ لم تَهْمِزْ بل تقول : مَعَاين ، وإنْ أخذتَه من مَعَن إذَا أقامَ هَمَزْتَه لِمَا تَقدّم .

---

(١) في المنصف ٣٠٧/١ : قال أبو عثمان : فأمّا قراءةُ مَنْ قرأ من أهل المدينة « معائش » بالهمز فهي خطأ ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أُخذت عن نافع بن أبي نُعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا .

قال أبو الفتح : قد اختلفت الرواية عن نافع ، فأكثر أصحابه يروي عنه « معايش » بلا همز ، والذي روى عنه بالهمز خارجةُ بن مصعب . وإنما كان همزها خطأ عنده ، لأنها لا تخلو من أن تكون جمع معاش أو معيشة أو معيش ... وكل واحد من هذه فعينهُ متحركة في الأصل : فأصل « مَعَاش : مَعْيَش » وأصل : « مَعِيشة : مَعْيِشَة أو معيُشَة » على مذهب الخليل ، وأصل « معِيش : معْيِش » مكسور العين ، ليس غير ، لأنه ليس في الآحاد اسم على « مَفْعُل » بضمّ العين .

وإن كان « مَعِيش » جمع « معِيشة » فجائز فيه « مفْعُل ، ومفْعِل » جميعاً ، وإذا كان الأمر كذلك فحقّ « معاشٍ ، ومعيش ، ومعيشة » ألاّ تهمز في الجمع ، لأنّه قد كانت عينه متحركةً في الأصل ، فإذا احتاج إلى حركتها في الجمع حرّكها ولم يقلبها ، واحتملت الحركةَ ، لأنها قوية وهي من الأصل ، وقد كانت متحركة في الواحد وإنما يُهمز في الجمع حروف المدّ واللّين التي لا حظّ لها في الحركة في الواحد نحو ألف رسالة ، وياء صحيفة ، وواو عجوز .

قلت : والآية المشار إليها هي قوله تعالى : ﴿ ولقد مكّناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايشَ قليلاً ما تشكرون ﴾ [الأعراف : ١٠/٧] ، قال ابن مجاهد في كتاب السبعة ٢٧٨ : قوله : ﴿ معايش ﴾ كلهم قرأ « معايش » بغير همز . وروى خارجة عن نافع « معائش » ممدودة مهموزة . قال أبو بكر : وهو غلط .

فنسبة قراءة خارجة إلى الغلط لم يأتِ من النحاة فقط وإنما من أئمّة القراءة أيضاً .

(٢) قال ابن جنّي في المنصف ٣١٢/١ : أمّا مَن قال : « مُدْنٌ » فاشتقاقه واضح و « مدينةٌ » عندكم كسفينة ، و « مدائن » كـ « سفائن » . =

مسألة

الياءُ في مُصيبة عينٌ مُبْدَلةٌ من واوٍ لأنَّه من صاب يَصُوب ، فجمعُها يجبُ أن يكونَ على : مَصَاوِب ، بغير / هَمْزٍ مثل : مَقَام ومقاوم إلاَّ أنَّ العربَ همزتها على خِلافِ القِياس[1] ، وهذا خلافُ تَرْكهم الهمزَ في بَرِيَّة وخَابية والنَّبيّ[2] فإنَّ الأصلَ في ذلك كلِّه الهمزُ وقد تَركوه ، فكذلكَ هَمَزُوا في (مَصَائِب) ماليس أصلُه الهمزُ . م١٩٠

مسألة

إذا اعتلّت عينُ فِعْلٍ نحو : قَالَ وبَاعَ وخَافَ ثمَّ بَنَيْتَ منه اسمَ فاعلٍ زِدْتَ عليه ألِفاً

= وأمّا مَنْ أخذها من « دان يدين » فمعناه أنها أطاعت صاحبَها وتذللت له . والدّين : الطاعة . وهكذا أخذتُ عن أبي عليّ وقت القراءة ..

وأمّا اختلاف العلماء فيها ـ أي مدائن ـ فكأن بعضهم سمعها مهموزةً ، وبعضهم سمعها غير مهموزة ، وبعضهم سمعها مهموزة وغير مهموزة .

فالذين سمعوها مهموزة خالفوا تأوّل من سمعها غير مهموزة ولو كان كلهم سمعوها مهموزةً وغير مهموزة ، كما سمعها أبو عثمان المازنيّ بالوجهين لزال الخلاف ولم يقع أصلاً .

واختلاف العلماء إنما كان من أجل اختلاف العرب فيها ..

(١) قال ابن جني في المنصف ٣٠٩/١ : فأمّا قول العرب : (مصائب) فغلط ، لأنَّ الياء مُصيبة عين الفعل ، وهي منقلبة عن واوٍ وأصلها (مُصْوِبة) وأصلها الحركة ، وقياسها (مصاوب) . وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أن الهمزة في (مصائب) إنما هي بدلٌ من الواو في (مصاوب) كما قالوا : (إسادة) في (وِسادة) وأنكر ذلك عليه أبو عليّ وقال : إن الواو لاتُقلب همزةً وسطاً إذا كانت مكسورة ، وقد بيَّنتُ هذا .

وذكر أبو الحسن أنَّ الذي شجَّعهم على أن شبهوا (مُصيبة) بـ (صحيفة) حتى همزوها في الجمع ، أنها قد اعتلّت في الواحد بأن قُلبت الواو ياءً فتوهنت العين بالقلب ، فأشبهت الياء الزائدة ، لأنها في الحقيقة ليست من الأصل ، وإنما هي بدلٌ من العين ، فلَمَّا لم تكن الأصل بعينه أشبهت الزائدَ فقلبت في الجمع همزة .

ويرى ابن جني أن أبا الحسن لجأ إلى هذا التعليل لما سمعَ (مصائب) من العرب ، فاحتال بعد السماع بما يكون فيه بعضُ العذر ، ولا يقطعُ بأن هذا خطأ من العرب ماوجد له وُجيهاً ما ، ألا ترى أن سيبويه قال في باب ما يضطرّ إليه الشاعر : وليس شيء ممّا يضّطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً .

(٢) انظر الخصائص ٨٦/٣ .

لتفرّقَ بين الاسمِ والفعل[1] ، فتقع الألفُ المبْدَلة بعدَها وهما ساكنتان وحذْفُ إحداهما يُخلّ بمعنىً ، وتحريكُ الأولى يخرجُها عن المدِّ ، ولأنّه لا حظَّ لها في الحركة ، فحرّكتَ الثانيةَ لأنّها تَسْتَحِقُّ الحرَكةَ في الأصل ، وكُسِرتْ على أصلِ التقاء السّاكنين ، وإذا حُرِّكتِ الألفِ انقلبت هَمْزةً لِمَا ذكرنا في غيرِ مَوْضع فصارَ اللفظُ به : بَائعاً وقَائلاً وخَائفاً ، ويجوزُ تليينُ هذه الهمزةِ لتحرّكها ، ولا يجوزُ أن تُجْعَل ياءً خالصةً ولا واواً ، لأنَّ ذلك من حُكْمِ الحروف التي لَمْ تُعَلّ نحو قولك في : صِيدَ البعيرُ ، وعَوِرَت عينُه ، لأنّها صَحَّت في الماضي فتَصِحُّ في اسم الفاعل .

مسألة

إذا أُدْغِمت الواوُ والياءُ فيما بَعْدَهما ولم تكُنْ مجاورةً للطَّرف تحصّنت من القلْبِ نحو : اخروَّطَ اخروَّطاً واجلوَّذَ اجلوَّذاً[2] . وكذلك : فلانٌ من صُيَّابَة قومه ، أي : مِنْ خِيارهم . ولو بَنَيْتَ من صَادَ يصيدُ فُعّالاً لقلت : صُيّادٌ ولم تغيّر ، لأنّها تحصّنت لدخولها في حِمى[3] حرفٍ متحرِّكٍ ممتنعٍ عن التَّغْيير . وقَدْ أُبْدِل في بعضِ المواضع نحو : دِيوان ، وقد ذَكَرْناه في « البَدَل » . فإن جاورَ الطَّرفَ فقد جَاء فيه الوَجْهانِ . قالوا : صُيَّم وقُيَّم وصُوَّم وقُوَّم[4] ، والإبْدَال أقوى لمجاورةِ الطَّرف ، وهو محلّ التغيير والتصحيح

---

(١) انظر شرح الملوكي ٤٩١ ، وشرح المفصّل ٧٧/١٠ .

(٢) اخروّط السفرُ : طال ومثله : اجلوّذ . قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٩٨ : .. وكذلك قالوا : اخروّط اخْرِوَّاطاً واعلوّط اعلِوّاطاً واجلوّذَ اجلوّاذاً . فلم يقلبوا الواو الساكنة ياء لانكسار ماقبلها ، وذلك لما ذكرناه من تحصّنها بالإدغام . فلم يقولوا : اجلياذاً واخريْواطاً . ولذلك كان قولهم في دوّان : « ديوان » من الشّاذ غير الْمَقِيس ، للتخفيف لثقل التضعيف ، لا لسكونها وانكسار ماقبلها . وانظر سرّ الصناعة ٥٨٦/٢ .

(٣) هكذا قرأتها .

(٤) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٩٩ : وأمّا « صائم وصَيّم » و « قائم وقَيّم » ، ففي هذا الجمع وجهان : أحدهما « صُوَّم » و « قُوّم » بإثبات الواو على الأصل . ويجوز « صُيَّم » و « قُيَّم » بقلب الواو ياء . والعلّة في جواز القلب في هذا الجمع أن واحده قد اعتلّت عينه وهو « صائم » و « قائم » والجمع أثقلُ من =

على الأصلِ ، فقد قالوا فيما بَعُدَ عن الطَّرف : نُيَّام ، والجيّدُ : نوّام . وطريقُ القلْب أنّهم أبدلوا الواو الثانيةَ ياءً لقُرْبها من الطَّرف ، ولأنّها قد أبْدلت في الفعل نحو : صَام ، فاجتمعت الياءُ والواو وسَبَقت الأولى بالسكون ، فأُبدلت ياءً لِمَا ذكرنا في مَوْضعه ، وهذا البدلُ إنّما يَجيءُ في الجَمْعِ لِثقَله ، وليسَ كذلك الواحدُ نحو : اخروّاط .

مسألة

ح١٦٩ إذا كانت عَيْنُ الكلمةِ / ولامُها واوين نَحْو : جَوِي وَدَوِي والأصل : جَوِوَ ، ودَوِوَ ، لأنّه من الجوِّ والدوِّ ، قُلبت الثانيةُ ياءً لئلا يجتمعَ المِثْلان ، ولم تُدْغَم لِثقَل الواو والتَّضْعيف ، ولم تُقلب الياءُ ألفاً لأنَّ ما قبلَها مكسورٌ ، فصارَ هذا في الحكمِ مثلَ شَقِيَ ورَضِيَ ، وهما من الوَاو لقولِكَ في المصدر : الشقوة والرِّضْوان ، وتقولُ في التَّثْنية : جَوِيا ، وفي الجمع : جَوُوا ، فَتَحْذِفُ اللامَ هنا لأنَّ أصلَه : جَوِيوا . فاسْتُثْقلت الضمّةُ على الياء فسكّنت ، وبعدها واوُ الجمعِ ساكنةً ، فَحُذِفت الياءُ لالتقاءِ الساكنين ، وبقيتِ الواوُ لتدلّ على الْجَمْع ، ثم ضُمّت الواوُ التي هي عَيْنٌ تَبَعاً لواوِ الضمير ولأنَّها حُرِّكت بحركةِ الياء المحْذُوفةِ . ونَظيرُها من الصَّحيح العينِ : عَمُوا ونَسُوا ورَضُوا .

= الواحد . وجاورت الواو الطرفَ فأشبهت : « عُصِيّاً » و « عُتِيّاً » فقلبت الواو ياءً ، كما تُقلب في « عُصِيّ » و « عُتِيّ » لمجموع هذه الأسباب . وربّما قالوا : « صِيَم » و « قِيَم » بكسر أوله ، كما قالوا : « عِصِيّ » و « عِتِيّ » ...

والذي يدلُّ على أنّ القلب في « قُيَّم » و « صُيَّم » للمجاورة ، أنهم إذا تباعدت عن الطرف لم يجز القلب ، وذلك نحو « صُوّام » و « قُوّام » وربّما قلبوا مع تباعده من الطرف . قال الشاعر :

« فما أرّق النُّيّامَ إلاّ سلامُها »

وقالوا « فلان في صُيّابة قومه » و « صُوّابة قومه » حكاها الفرّاء ، أي في صميم قومه . والصُّيّابة : الخيار من كل شيء . والأصل : صُوّابة ، لأنه من صاب يصوب ، وإنما قلبوا الواو ياءً .

وكلاهما ـ أعني : النيّام والصُّيّابة ـ شاذٌّ من جهة القياس والاستعمال .

أمّا الاستعمال فظاهرُ القلّة ، وأمّا القياس فإنّه إذا ضعف القلب مع المجاورة في « صُيَم » و « قُيَم » كان مع التباعد والفصل أوْلى .

مسألة

فإنْ كانتِ العينُ واللاّم ياءين نحو : حَيِيْ وعَيِيْ[1] ففيه وجهان : التَّصحيحُ

(١) هذا المبحث من المباحث التي بسط القول فيها سيبويه ٣٨٧/٢ قال : هذا باب التضعيف في بنات الياء : وذلك نحو : عييتُ وحييتُ وأحْييتُ . واعلم أنَّ آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بناء الياء ، ولا تجعل بمنزلة المضاعف من غير الياء ، لأنَّها إذا كانت وحدها لاماً لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء ، فكذلك إذا كانت مضاعفةً ، وذلك نحو : يعيا ويحيا ويُعْيي ويُحْيي ، أجريت ذلك مجرى يُخشى ويَخْشى ، ومن ذلك مَحْيا ، قالوه كما قالوا : مَخْشىً . فإذا وقع شيءٌ من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياءَ يخشى فيه الحركةُ وياءَ يرمي لا تفارقها فإنَّ الإدغام جائز فيه ، لأنَّ اللام من يرمي ويخشى قد صارتا بمنزلة غير المعتلّ ، فلَمَّا ضاعفت صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء حيث صحت اللام على الأصل وحدها ، وذلك قولك : قد حَيّ في هذا المكان ، وقد عَيَّ بأمره ، وإن شئت قلت : قد حَيِيَ في هذا المكان ، وقد عَيِيَ بأمره ، والإدغام أكثر . والأخرى عربيَّة وسنبيِّن هذا النحو إن شاء الله . ومثل ذلك : قد أحِيَّ البلدُ ، فإنَّما وقع التضعيف لأنَّك إذا قلت : خَشِيَ أو رَمِيَ كانت الفتحة لا تفارق وصارت هذه الأحرف على الأصل بمنزلة طُرِدَ وأُطْرِدَ وحُمِدَ ، فلَمَّا ضاعفتَ صارت بمنزلة مُدَّ وأُمِدَ وَوَدَّ ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ ويحيى من حَيَّ عن بيِّنة ﴾ [الأنفال : ٤٢/٨] ، وكذلك قولهم : حَيَاءٌ وأحِيَّة ، ورجل عيٌّ ، وقومٌ أعِيّاء ، لأنَّ اللام إذا كانت وحدها كانت بمنزلة غير المعتلّ فلزمتها الحركة ، فأُجْري مجرى حَيَّ ، فإذا قلت : فَعَلوا وأُفْعِلوا قلت : حَيُوا وأُحْيُوا لأنك قد تحذفها في خشُوا وأُخْشُوا ، قال الشاعر :

وكنّا حَسِبْناهم فوارسَ كهْمَسٍ حَيُوا بعدَما ماتُوا من الدهر أعْصُرا

وقد قال بعضهم : حَيُّوا وعَيُّوا لما رأوها في الواحد والاثنين والمؤنث إذ قالوا : حيّتِ المرأةُ بمنزلة المضاعف من غير الياء أجروا الجمع على ذلك قال الشاعر :

عَيُّوا بأمرِهم كما عيّتْ ببيضتها الحمامةْ

وقال ناسٌ كثير من العرب : قد حَيِيَ الرجلُ ، وحييتِ المرأة ، فبيَّن ، ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير الياء . وأخبرنا بهذه اللغة يونس . وسمعنا بعض العرب يقول : أعْييناء وأحْيية فيبين وأحسن ذلك أن تخفيها وتكون بمنزلتها متحركة . وإذا قلت : يُحْيي أو معيٍ ثم أدركه النصب فقلت : رأيت مُعْييا ويريد أن يُحْييه ، لم تدغم لأن الحركة غير لازمة ، ولكنك تُخْفي وتجعلها بمنزلة المتحركة فهو أحسن وأكثر . وإن شئت بيَّنت كما بيَّنت حَيِيَ . والدليل على أنَّ هذا لا يُدْغم قوله عزّ وجلّ : ﴿ أليس ذلك بقادرٍ على أن يُحْيِيَ الموتى ﴾ [القيامة : ٧٥ /٤٠] . وانظر المنصف ١٨٨/٢ ، وشرح المفصّل ١١٦/١٠ .

قلت : أما الآية الكريمة التي احتجَّ بها سيبويه ﴿ ويُحيى من حَيَّ عن بيِّنَة ﴾ فهي قراءة أبي عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، وقنبل عن ابن كثير في بعض طرقه . وقرأ =

الأصلُ ، والإدغام نحو : حَيّ وعَيّ فِراراً من اجتماعِ الأمثالِ[1] . وطريقُه أنَّه سُكّن الأوّلُ ليصحَّ إدْغامُه ، وحُمِلَ على الصَّحيح نحو : ضَنَّ[2] بالشيء وأصلُه : ضَنِنَ مثل : بَخِل ، فعلى هذا إنْ لحقتَه ألفُ التَّثنيةِ أو واوُ الجمع قلتَ على الوجه الأوّل : حَيِيا فجمعتَ بينهما لأنَّه موضعٌ يجبُ فيه تحريكُ الحرْفين ، ومع الواو : حَيُّوا وعَيُّوا ، فتحذفُ الثانيةَ لِثقَل الضمَّةِ عليها كما ذكرنا في : جووا . وعلى اللغة الثانيةِ وهو الإدغام : حَيًّا وعَيًّا ، وحَيُّوا وعَيُّوا بالتَّشديد فيهما مثل : شَدّا وشَدُّوا ، فإنْ بَنَيْتَ هذا الفعلَ لِمَا لَمْ يُسمَّ فاعلُه انبنى ذلك على اللغات الثلاث في قيل ، فتقول على اللغة المشهورة : حِيّ وعِيّ فتنقل كسرة الياء الأولى إلى الحرف الأوَّل وتُدغم ، وإن أشرت هناك أشرت ههنا[3] . وإنْ جعلتَه مثل : قُوْل قلتَ[4] : حُيَّ وعُيَّ ، فالأوَّل مضموم ، والياءُ الأولى سُكِّنت وأُدْغمت في الثانية ، فإنْ عُدّي هذا الفعلُ بالهمزةِ وهو لِمَا لَمْ يُسمَّ فاعلُه / قلتَ على لغة التصحيح : أُحْيِيَ وأُعْيِيَ ، وفي الجمع : أُحيّوا وأُعَيّوا ، فحذفت الياءُ الثانيةُ لِمَا تقدَّم . وعلى لغةِ مَنَ أدغم : أُحِيّ مثل : أُقِرّ . ومع واو الجمع أُحِيّوا مثل : أُقِرّوا ، فإنْ سمّيتَ الفاعلَ قلت : أحيي فأبدلتِ الياءُ الثانيةُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ الياء الأولى ، وتقولُ مع واوِ الجمع : أحْيَوا ، فتحذفُ الألفَ لسكونها وسكونِ واوِ الجمع ، وتَبقى فتحةُ الياء تدلُّ عليها . م ١٩١

ومثلُ ذلك استَحْيَى وتَحيّى ، وتقول في مستقبله : يَسْتَحيي بياءين من غَيْرِ حذفٍ ولا إدْغام[5] ، أمَّا الحذف فلا حاجةَ إليه لأنَّ الياءَ الثانية ساكنةٌ مثل ياء

= الباقون من بعض الطرق : (حيي) بياءين ظاهرتين مكسورة ففتوحة . عن فهرس شواهد سيبويه ٢٥ . وانظر النشر ٢٦٦/٢ ، والتيسير ١١٦ .

(١) في ح : المثلين .

(٢) في ح : ظن .

(٣) هكذا وردت العبارة في م و ح . وكأن صوابها : وإن أشممتَ هناك أشممت ههنا .

(٤) كلمة (قلت) ساقطة من ح .

(٥) قال أبو علي في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٢٢٧ : [ذكر سيبويه (استحييت) ٣٨٩/٢ ، فقال عن الخليل إنه جاء على (حايَ) مثل باع ، وإن لم يُستَعمل كما جاء في (يذر) ولم يُستعمَل (فَعَل) =

(يرمي) ، وأمَّا الأولى فَقَبْلها ساكنٌ فلم تَثْقُل ، وأمَّا الإدغامُ فممتنعٌ أيضاً لأنَّه لو أدغمتَ لضممت فكنتَ تقول : تَسْتَحِيّ مثل : تَسْتَعِدّ ، وهذا مُسْتَثْقَلٌ جدّاً ، فتحرّزوا منه بفكِّ الإدغام . وقد قال بعضُهم : استحيت منك[1] ، بياءٍ واحدةٍ ساكنةٍ وفتح[2] الحاء وهو ضعيف[3] ، ووجهه من طريقين :

أحدهما : أنّه نَقَلَ فتحةَ الياءِ الأولى إلى الحاء فانفتحت الحاءُ وسُكِّنت الياء ، وقَلْبَها[4] ألفاً ، وبعدها ياءٌ ساكنةٌ ، فَحُذفتِ الألفُ لالتقاءِ السَّاكنين ، ومنهم مَنْ قال : اجتمعت الياءان ساكنتين فحذفت الأولى[5] ، ونظيرُه قولهم : مِسْت وظِلتُ وحِسْتُ في مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وحَسِسْتُ ، فسكّن السينَ الأولى واللامَ الأولى ثم حذفَها

= منه ، فكذلك (استحيتُ) أسكنوا الياء الأولى منها سكنت في بعتُ وسكّنت الثانية لأنها لام الفعل ، فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان ، وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم .

قال سيبويه ، وقال غيره ـ يعني غير الخليل ـ لَمَّا كثرت في كلامهم ، وكانتا ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء ، كما ألزموا (يرى) الحذف ، وكما قالوا : (لم يكُ ، ولا أدْرِ) .

قال أبو عثمان (المنصف ٢٠٤/٢) : استحيتُ : حذفوا الياء التي هي عينٌ وألقوا حركتها على الحاء ، ولم تُحذَف لالتقاء الساكنين ، ولو كان حذفُها له لردّها إذا قال : هو يفعلُ فيقول : هو يستَحِيُ فاعلم .

وقد قال قوم : حذفوا لالتقاء الساكنين ، ولم يردّوا في (يَفْعَل) لأنهم لو ردّوا لرفعوا ما لا يرتفع مثلُه في كلامهم ، وذلك أنَّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرُها معتلاً لم يدخلها الرفعُ في شيء من الكلام ، ويقوّي أنَّه ليس لالتقاء الساكنين قولهم في الاثنين : استحيا ، لأن اللام لا ضمّة فيها . ولكنّ هذا حذفٌ لكثرة الاستعمال ، كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف مثل أحَسْت وظلْت] .. إلخ .

ويستطرد أبو علي ليصل إلى أن قولهم : استحيتُ هو مما حُذف لامتناع جواز الحركة في المدغم فيه . ومن أراد التوسع فليراجع المسائل المشكلة ٢٢٩ .

(١) كلمة (منك) ساقطة من ح .

(٢) في ح : وكسر الحاء . وهو خطأ .

(٣) عبارة (وهو ضعيف) زيادة من ح .

(٤) في ح : وقبلها . وهو خطأ .

(٥) الأصل : استحْيَيْت . إذا نقلنا حركة الياء الأولى إلى الحاء ، أصبحت استَحْيِيْت ، فتعلّ الياء الأولى بقلبها ألفاً لحركتها قبل الإعلال بالنقل ، ولانفتاح ماقبلها بعد الإعلال بالنقل فتصبح : استحَأْيْتُ ، فيلتقي ساكنان ، فنحذف الأوّل منهما لالتقاء الساكنين فتصبح : استحيت .

لالتقاء الساكنين ، وبقيّ الأوّل مفتوحاً . ومنهم مَنْ ينقلُ هذه الكسرةَ إلى الأوّل فيكسِره فيقول : مِسْتُ .

والطريقُ الثّاني : أنْ تكونَ الياءُ الأولى قُلبت ألفاً لتحرّكها الآنَ وانفتاح ما قبلَها في الأصل ، كما ذكرنا في استقامَ ، فإذا سكّنتِ الياءُ الثانيةُ من أجل الضّمير حُذِفت الألفُ لالتقاء السّاكنين فقال : اسْتَحْيتُ مثل : اسْتَقَمْت وهذا أضعف الوجهين .

مسألة

قد جاءَ من الأفْعال ماعينُه ولامُه ياءان نحو : حَيِيّ وعَيِيَ ، لا خلافَ في ذلك ، وهذا عُلِمَ بالسَّبْر والتقسيم[1] .

فأمّا السَّبْرُ فإنّا سَبَرْنا جميعَ أبنية الفعلِ فلم نجدْ فيها ماعينُه ولامُه واوٌ[2] بل وجدنا عكسَ ذلك ، وهو ماعينُه واوٌ ولامُه ياءٌ نحو : طَوَيْت وشَويتُ ، ولو كان حَيِيَ منه لقلت : حَوَيت ، ووجدنا ماعينُه ولامُه واوان ، ولو كانت حييتُ منه لقلت : حَوِيت أيضاً كما قالوا : قَوِيت من القُوَّة ، فثبتَ بهذا أنَّ الياءَين أصْلان .

---

(١) السبر والتقسيم من مسالك العلّة في أصول الفقه وفي أصول النحو . قال السيوطي في الاقتراح : السبر والتقسيم بأن يذكر جميع الوجوه المحتملة ثم يسْبرها ، أي يختبرها فيُبقي ما يصلح وينفي ماعداه بطريقه .

وقال فخر الدين الرازي في المحصول ٢/٢ : ٢٩٩ : السبر والتقسيم : التقسيم إمّا أن يكون منحصراً بين النفي والإثبات أو لا يكون .

فالأوّل : هو أن يقال : الحكمُ إمّا أن يكون معللاً أو لا يكون معللاً .

فإن كان معللاً ، فإمّا أن يكون معللاً بالوصف الفلانيّ أو بغيره ، وبطل أن لا يكون معللاً ، أو يكونَ معللاً بغير ذلك الوصف ، فتعيّن أن يكون معللاً بذلك الوصف . وهذا الطريق عليه التعويل في معرفة العلل العقلية .

ومثال السبر والتقسيم في الصرف ماأورده ابن جني في الخصائص ٦٧/٣ في البحث عن وزن (مروان) وما أورده أبو البقاء هنا في سبر أبنية الفعل .

انظر الإصباح في شرح الاقتراح ٢٨٣ .

(٢) كلمة (واو) ساقطة من ح .

ح ١٧٠ فأمّا « الحَيَوانُ »[1] فقال المازنّي : الواو أصلٌ إذ لا مُوجبَ لانقلابها عن شيءٍ ، وزَعَم أنَّ هذا الأصلَ لم يُشتقّ منه فِعْلٌ بل هو كقولهم : فَاضَ الميتُ فَيْضاً وفوضاً ، فالياء توحّد في التصريف ، والواو لم يجئ منها فعِل[2] . وقال الباقون : أصل الواو ياءٌ

---

(١) قال سيبويه ٣٩٤/٢ : وأمّا قولهم : (حيوان) فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ، ولم يكونوا ليُلْزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلّة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوها في (رحَوِيّ) حيث كرهوا الياءات ، فصارت الأولى على الأصل .

(٢) ورد قول المازنيّ في المنصف ٢٨٤/٢ ، ٢٨٥ ، على النحو التالي :
قال أبو عثمان : وأمّا قولهم : (حيوان) فإنه جاء على ما لا يستعمل . ليس في الكلام فعل مستعملٌ موضع عينه ياء ولامه واو ، فلذلك لم يشتقّوا منه فعلاً . وعلى ذلك جاء (حَيْوة) اسم رجل فافهمه .
وكان الخليل يقول : (حيوان) قلبوا فيه الألف واواً لئلا يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من جنسٍ واحدٍ يلتقيان . ولا أرى هذا شيئاً ، ولكن هذا كقولهم : فاظ الميت يفيظ فيظاً وفوظاً ، فلا يشتقّون من فَوْظٍ فعلاً .
قال أبو الفتح : القول في هذا ما قاله الخليل . وتشبيه أبي عثمان (الحيوان) في أنه لم يشتقّ منه فعْل (بفوظٍ) ليس بمستقيمٍ ، و (فيظ ، وفوظ) لغتان كما ترى .
قال أبو عليّ : لأنه لا ينكر في كلامهم أن يكون فيه ما عينه ياء وواو يعتقبان عليه نحو قولهم : (تاه يتيه ، وطاح يطيحُ) ، وقالوا : (هو أَتْوَهُ منه ، وأَطْوَحُ منه) . فهذا ونظيره كثير في كلامهم . وليس في كلامهم مما عينه ياء ولامه واو شيء نعلمه فنقيس (الحيوان) عليه .
فأمّا قولهم في العَلَم : (حَيْوة) فالواو فيه بدلٌ من الياء ، وأصله (حيّة) وجاز ذلك فيه لِمَا كنت عرفتك ، من أنه قد يجيء في الأعلام ما لا يجيء في غيرها ، وذلك نحو : (مَوْرق ، وتَهْلَل ، ومَعْديكرب) .
وإنما حمل الخليل الحيوان على أنه من مضاعف الياء ، وأن الواو فيه بدل من الياء ، لأنّه من الحياة ، ومعنى (الحياة) موجود في قولهم : (الْحَيا) للمطر .
فلهذا عندي ذهب الخليل إلى أنّ (الحيوان) من مضاعف الياء لَمّا وجد معناه كمعنى (الحيا للغيث) فلَمّا لم يجد في الكلام ما عينُه ياء ولامه واو نحو : (حيوت) ورأى معنى (الحيوان) من معنى (الحيا للمطر) حمله عليه لهذين السببين .
وبقي أبو عثمان بلا دلالة تدلّ على قوله : فمذهب الخليل في هذا الوجه الذي لا محيد عنه ، ولا مصرف إلى غيره . وانظر المسائل المشكلة ٣٣٢ .

قُلبت واواً لئلا تلتبسَ بالمثنّى وهو مثل : جبيت الخراجَ وجَبَوته لغتان . واليـاء هي المتصرفّة . وأمّا حَيْوَة ففيهِ شذوذٌ من وجهين :

أحدهما : قلبُ الياء واواً .

والثّاني : تركُ الإدغام ، وقد ذكرنا وجهَ ذلك في موضعه .

مسألة

ومّما جاءَ عينُه ولامُه واوان : الْحُوَّة والقُوَّة ، فَلوْ بنيتَ من هذا فِعْلاً ثُلاثياً قلتَ : حويَ وقَويَ ، فأبدلتَ الواوَ الثانيةَ ياءً لانكسارِ ما قبلَها[1] . فإنْ بنيتَ منه : افعلّ مثل : احمرّ قُلْتَ : حوّى بواوٍ مشدّدةٍ مثل : قوّى وسَوّى وأصلُه : احوَوْوَ مثل أصل[2] احمرّ ، فنقلتَ فتحةَ الواوِ الأولى إلى الحاء ، واسْتُغْني بذلكَ عن همزةِ الوصل ، وأدْغمتَ الواوَ المسكّنةَ في الثانية ، وأبْدَلتَ الثالثةَ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها فصارت : حوَّى ، وإنما فَعَلوا ذلك لأنّهم لو بَقّوا الكلمة على أصلها لقالوا : يَحوَوُّ في المضارع فضمّوا الواو ، وهذا لا يجوزُ في الأفعالِ ، فأصاروه بالتغييرِ إلى ما يجوزُ .

فأمّا مصدر هذا الفعل فقياسُه أنْ يُفَكَّ فيه الإدغامُ ، وتُقلبَ الألفُ همزةً لأنَّ الواوَ وقعتْ طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ وهي الحادثةُ في المصدر فصار : احْوِوَاء فنُقِلت كسرةُ الواوِ الأولى / إلى الحاء واسْتُغْني عن همزةِ الوصل ؛ ففيه بعد هذا مذهبان[3] : م١٩٢

(١) في المنصف ٢١٠/٢ : فأصل قويت وحَويتُ : قَوِوْتُ وحَووت ، فانقلبت اللام التي هي واوٌ ياءً لانكسار ما قبلها ، ولم يستعملوا فيه (فعلتُ) ولا (فَعُلت) فيقولوا : (قَوَوْتَ تَقْوُوُ وقَوُوْتُ) ، لأنّهم إذا استثقلوا الواو الواحدة ، فبنوا الماضي على (فَعِلت) لتنقلب ياءً نحو : (شقيتُ ورضيتُ) فهم باستثقال الواوين والضمة أجدر ، وصحّت العينُ في حَويتُ وقَويتُ لاعتلال اللام كما تقدّم ذكره . والحوّة : لون يخالط الكمتة مثل صدأ الحديد .

(٢) كلمة (أصل) ساقطة من م .

(٣) قال في المنصف ٢٢٠/٢ : قال أبو عثمان : وإذا أردت المصدر من (احْوَويت) قلت (احْووَاء) كما تقول (اقْتِتالاً) ، ومَنْ أدغم فقال (قِتّالاً) قال (حِوّاء) ، ومَنْ أخفى ولم يدغم ، أخفى هنا ولم يدغم فقال : (احْوِوَاء) . =

أحدهما : حِيواء[1] ، قُلبتِ الواوُ السَّاكنةُ ياءً لوقوعها بعد كسرةٍ ولم تُدْغَمْ فيما بعدها لأنَّ سكونَها عارضٌ .

والمذهبُ الثاني : حِوّاء لأنّ الواوَ لما سُكّنت أُدْغمت في الأخرى ، فإنْ بنيتَ منه افعالّ مثل احْمَارّ قلت : احْواوى لأنَّكَ لو أخرجتَه على الأصل لضمتَ الواوَ في المستقبل وذلك مرفوضٌ ، فقلبتَ الواوَ الأخيرةَ ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، ولم يُحتَجْ إلى تغييرٍ آخر . فالواو الأولى عينُ الكلمةِ والألفُ بعدَها الزائدةَ ، والواوُ الثانيةُ لامُ الكلمة والألفُ الأخيرةُ منقلبةٌ عن الواوِ المكرَّرةِ . فأمّا مصدرُ هذا الفعل ففيه وَجْهان :

أحدهما : احْوِيْوَاء ، فالواوُ الأُولى عينٌ ، والياءُ منقلبةٌ عن الألفِ الزائدةِ ، ولم تُدْغَم فيما بعدَها لأنّها غيرُ لازمةٍ . والواوُ الثانيةُ لامٌ ، والألفُ التي بعدَها الزائدةُ في المصدرِ قبل الطَّرفِ ، والهمزةُ بدلٌ من الواوِ المتطرِّفةِ .

والوَجْهُ الثَّاني : احْوِيّاء ، لأنَّ الواوَ والياءَ اجتمَعا وسبقت الأولى بالسّكونِ ، فَفُعِل فيها ما هو القياسُ في نظائرها[2] .

= قال أبو الفتح : اعلم أنّ مَنْ أدغم في (اقتتال) فقال : (قِتّالاً) فإنّما كره إظهار حرفين متحركين من جنس واحد ، وهم التّاءان ، فنقل حركة التاء الأولى إلى القاف ، فتحركت بالكسر ، فلَمّا تحركت استغنيَ عن همزة الوصل ، لأنها إنما جاءت لسكون ما بعدها ، ثم أدغمت التاء الأولى في الآخرة ، فقيل : (قِتّالا) فكذلك عُمِل في (احْوِوَاء) لأنه كُره اجتماع الواوين متحركتين ، فَنُقلت حركة الأولى إلى الحاء ، وحُذفت همزة الوصل لتحرّك ما بعدها ، وأدغمت الواو الأولى في الثانية فقيل : (حِوّاء) ، ومَنْ أخفى فقال : (اقْتِتالاً) قال هنا : (احْوِوَاء) ، والمخفَى بزنته مُعْلناً ، فمن هنا وجب تسكين الحاء في (احْوِوَاء) لأن الواو لم تسكن فتنقل حركتها إلى الحاء مع الإخفاء ، والإخفاء أبينُ من الإشمام .

(١) قال الجوهري في الصحاح (حوا) : يقال : قد احْوَوَى الفرسُ يَحْوَوي احوِوَاءً . قال : وبعض العرب يقول : احْوَاوَى يَحْوَاوِي احْوِيْوَاءً ، وحكى الأصمعي : يَحْوَوِي احْوِواءً على وزن ارعوى . وبعض العرب يقول : حَوِيَ يَحْوَى حُوّةً .

قلت : ولم أقع على المصدر (حيواء) الذي ذكره أبو البقاء لا في اللسان ولا الصحاح .

(٢) قال في المنصف ٢٢١/٢ : قال أبو عثمان : ومصدر (افْعالّلْتُ) من الْحُوّة : احْوِيّاء ، تقلب الواو التي =

مسألة

إذا كانتِ العينُ واللاّمُ معتلّتين ، ودعتِ الحاجةُ إلى التَّغْيير فالقيـاسُ تصحيحُ الأوّل لِبُعْـدِه عن الطَّرف ، وإعـلالُ الثّـاني لِتطرّفـه ، وذلـك مثـل : حَـوَى يَحْـوِي وطَـوَى يَطْوِي . وقد جاء عكسُ ذلك قالوا : غايةٌ والأصل : غييـة[1] ، فـأعلّوا العين وصَحّحوا اللامَ ، وكذلك ثَايةٌ[2] ورايةٌ ، وكأنّهم راعوا الطَّرَفَ من أجلِ الإعراب .

= هي بـدلٌ من الألف يـاءً ، لأنّ قبلهـا كسرةٌ وهي سـاكنـة ، ثمّ تُقلب لهـا الـلام يـاءً من أجـل اليـاء الساكنة ، لأن الياء الساكنة إذا كانت بعدها واوٌ متحركة حُوّلتِ الواو ياءً ، ثمّ أُدغمت الساكنـة فيهـا . وذلك نحو : (سيّد وميّت) .

قال أبو الفتح : قوله : (تقلب الواوَ التي هي بدلٌ من الألف يـاءً) ، ليس يتّجـه إلا على أنـه يريـد : أنـك تقلب الواو الـوسطى من (احْـوَوْوِيَ) التي انقلبت عن الألف في (احْـوَاوَيْتُ) يـاءً ، لانكسـار العين قبلها في (احويّاء) فكأنـه كان في التقـدير قبل القلب (احْوِوْوَاء) فقلبت الواو الوسطى يـاءً ، لانكسـار الأولى ، فصـار في التقـدير : (احْوِيوَاءً) ثمّ قُلبت الـواو الآخرة ، لـوقـوع اليـاء المبـدلـة من الوسْطى قبلها ، فصار (احْويّاء) .

وقد قال بعضهم : (احوِيْوَاء) ولم يقلب الواو وإن كان قبلها يـاءٌ سـاكنـة ، لأن هـذه اليـاء لا تلزم ، لأنّهـا غير موجودةٍ في الفعل . فجرت عنـده مجرى واو (سوير) لأن المصـدر قـد يجري مجرى الفعل في مواضع .

ويقوّي هذا القول عندي قليلاً ، وأنّ لمن صَحّح وجهاً يتعلّق به : أنّ مَنْ قال : (احْوِيّاء) فأدغم ، فقد أعلّ الكلمة من موضعين :

أحدهما : قلب اللام الأولى ياءً .

والآخرة : قلب اللام الآخرة همزةً .

ومَنْ أبدل اللام الأولى ياءً ـ وهو الأكثر ـ فإنما ذلك عنده لأن المصـدر اسم ، والاسم لا يتصرّف كتصرّف الفعل ، فلمـا حصلت اليـاء فيـه قبل الواو كانت لازمـةً مـوجبـة للقلب ، لأن المصـدر يجري مجرى اسم المفعول في هذا . ألا تراهم قالوا : غُزِيّ ، فهو مغْزوّ ، فَصَحّحوا اسم المفعول وإن كان الفعل معتلاً .

(١) سيرد الحديث في غاية مفصلاً لدن تعليقنـا على آيـة لأنهـا تجري مجراهـا . ذكر ابن عصفور في الممتع أنّ أبا زيد حكى (غَيَّيْتُ الغايةَ وأغيَيْتُها) فهذا دلالة على أنها من الياء وتجري فيها المـذاهب التي جرت في آية . الممتع ٥٨٢/٢ ، ٥٨٤ ، وانظر المنصف ١٤١/٢ .

(٢) في المنصف ١٤٠/٢ : إذا كانت الألف ثانية وبعدها ياء لا تهمز الياء .

قال أبو عثمان : وإذا كانت الألف ثانية وبعدها الياء ، وذلك نحو : ثاية وطاية ورايـة لأنهم لو همزوهـا =

مسألة

في أصلِ (آية) أربعةُ أقوالٍ[1] :

أحدهـا : قولُ سيبويـه هي : فَعْلَـةٌ ، بسكونِ العين ، فلو خرجَ على الأصلِ لكانَ أيّة فَقُلبت ألفاً لِثِقَل التّضعيف ، ولئلا تلتبس بـ (أَيّة) التي للاستفهام عن المؤنث .

والقول الثّاني : أصلها [فَعَلَةٌ بفتحِ العينِ ، فَقُلبت ألفاً لوجودِ علّة ذلك .

= جمعوا على الحرف إعلالَ العين وإعلال اللام ، ففرّوا من ذلك ، لأنّهم رأوه إجحافاً مفرطاً .
قال أبو الفتح : اعلم أن هذه الأسماء خارجة عن القياس ، وذلـك أنـه كان سبيلهـا أن تُعلّ وتصحّ العين فيقولوا : (ثواة وطواة ورواة) كما قـالوا : (نـواة وشـواة) ، وإن كان من اليـاء أن تظهر اليـاء ، لأنّ اللام أحقّ بالإعلال من العين . إلا أنها خرجت عن القياس ، فلا تُجْعَل باباً يُقاس عليه .
والثاية : حجارة تكون للراعي حول الغنم تأوي إليها .
والطاية : وهي سقف البيت . لأن السقف يُطْوى على البيت ويُثْنى بناؤه عليه .
والراية في الجيش إنما يُراد بها إظهار السلطان والعِزّة والإشادة بـه ، وقـالوا (رايـة) كما قـالوا : (علم) لأنّ إظهار الشيء وإشاعته سبب لعلمه .
وانظر الممتع ٣٢٧ ، ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، وشرح الشافية ٥١/٢ و ١١٨/٣ .

(١) انظر سيبويه ٣٨٨/٢ ، ٣٨٩ ، والمنصف ١٤٣/٢ ، ١٩٧ ، والممتع٥٨٢/٢ ، وشرح المفصّل ١٠٠/١٠ ، وشرح الشافية ٥١/٢ ، ١١٨/٣ .
قال ابن جني في المنصف ١٤٣/٢ : وأمّا (آية) فعينها (يـاء) وهي من مضـاعف اليـاء نحو : (حييت وعييت) ويدلّ على ذلك أنّ الآية هي العلامة .. فالآياء وزنهـا : أفعـال ، وهي جمع آي ، وآي جمع : آية . وظهور العين ياءً في (الآياء) يدلّ على أن (الآية) من الياء ..
وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٠/١٠ : وأمـا آي فهو جمع آيـة ، على حـدّ تمرة وتمر ، ولم يعلّوا اليـاء وإن وقعت طرفاً بعـد ألف ، لأن الألف عين الكلمـة ، وهي منقلبـة عن يـاء ، فلو أعلّوهـا لوالوا على الكلمة إعلالين وذلك مكروه عندهم . ووزن (آية) فَعَلة ، كشجرة ، فقلبوا العين ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها . وذهب آخرون إلى أنها (فَعْلة) بسكون العين ، فقلبوا الياء الأولى ألفاً لانفتـاح مـاقبلهـا على حدّ قولهم في طيء : طـائي ، وفي النسب إلى الحيرة حـاريّ . حكى ذلـك سيبويـه عن غير الخليل وهو مـذهب الفرّاء ، كأنّـه نظر إلى كثرة (فَعْلـة) فحمل على الأكثر . وإنما قلبوا اليـاء ألفـاً مـع سكـونهـا لاجتماع الياءين ، لأنهما تُكرهان كما تكره الواوان ، فـأبـدلوا من الأولى الألف ، كما قـالوا في الحيوان وكما قالوا في أواصل في جمع واصلة . والوجه الأول أنه على : فَعَلَة .

والقولُ الثّالث : أصلُها][1] : آيِيَة مثْلُ ضَارِبَة ، فكانَ القياسُ أنْ تقولَ : آيَّة مثل : دَابّة ، فَحُذِفَت الياءُ الأخيرةُ تَخْفيفاً وهو قول الكسائيّ ووزنُها على هذا : فَاعَة .

والقولُ الرّابع : أصلُها : أيِيَة مثل : كَلِمة ، فَقُلِبت ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ماقبلَها .

مسألة

إذا كانت عينُ الثُّلاثي ياءً ساكنةً[2] وجعلْتَها صفةً أقْرَرْتَها نحو : طَيْبَى[3] وكَيْسَى ، وإنْ جعلْتَها اسماً ضممتَ الأوّل ، فصارت الياءُ واواً مثل : طُوبى وكُوسى [ليفرقَ بين الاسم والصفة ، وكان التغييرُ بالاسم أولى لأنّه أخفُّ من الصفة][4] . فإنْ كانتِ اللامُ ياءً وكانَ ذلك صفةً على فَعْل ـ بفتح الأول ـ أقررتَها نحو : الْخَزْيا والصَّدْيا ، وإنْ كانت اسماً مثل التَّقْوى والشَّرْوَى قلبتَ الياءَ واواً للفَرْقِ أيضاً[5] . فإنْ

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٢) كلمة (ساكنة) ساقطة من ح .

(٣) قال في اللسان (طيب) : والطُّوبى : جماعة الطَّيِّبة ، عن كُراع ، قال : ولا نظير له إلا الكُوسى في جمع كيِّسة ، والضُّوق في جمع ضيِّقة . قال ابن سيده : وعندي في كل ذلك أنه تأنيثُ الأطيب والأضيق والأكيس ، لأنّ فُعْلَى ليست من أبنية الجموع . وقال كراع : ولم يقولوا الطَّيبى ، كما قالوا : الكِيسى في الكوسى ، والضِّيقى في الضُّوق . والطُّوبى : الطَّيب عن السيرافي .

وطُوبى : فُعْلى من الطَّيب ، كأنّ أصله طَيْبى ، فقلبوا الياء واواً للضّمة قبلها ، ويقال : طُوبى لكَ وطوباك ، بالإضافة ..

وفي اللسان (كيس) : والكُوسى والكيسى : جماعة الكيّسة . عن كراع . قال ابن سيدة : وعندي أنها تأنيث الأكْيَس .. ويقال : هذا الأكْيَسُ ، وهي الكُوسى ، وهنّ الكُوسُ . والكوسياتُ : النساء خاصة . وانظر البحر المحيط ٣٨٩/٥ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) قال في المنصف ١٥٧/٢ قال أبو عثمان : هذا باب تقلب فيه الياء واواً ليُفرق بين الاسم والصفة . وذلك (فَعْلَى) إذا كانت اسماً أبدلوا من الياء واواً وذلك نحو : الشَّرْوى والتَّقْوى والفتْوَى والرّعوَى والعدْوَى . =

ح ١٧١ كانت الكلمةُ على فُعْلَى[١] / بضمِّ الأوّل ، واللامُ واوٌ ، أقررتَها في الاسم مثل حُزْوَى[٢] ، وأبدلتَها في الصِّفةِ نحو : (الدُّنيا والعُلْيَا)[٣] ، للفَرْق أيضاً . فإنْ قيل : فَلِمَ[٤] غيَّرتَ هنا في الصفةِ وهُناكَ في الاسمِ ؟ قيل : فُعِلَ ذلكَ إيثاراً للتخفيفِ ، وبيانُه من وجهين :

= والصفة تُترك على حالها نحو : خزيا وصديا وريا .

قال أبو الفتح : يريد أنّهم يبدلون الواو من الياء إذا كانت لاماً ، ولم يذكر ذلك ، لأنّه قد مثّل بعدُ فعُلم ما الغرض . وقد استطرف أبو عثمان هذا الباب ، واعتمد فيه على أنه محكيّ عن العرب ، وليست فيه حجّةٌ قاطعة . وأنا أذكر ما فيه من العلّة :

وذلك أن الياء أخف من الواو وقد غلبت الواوَ في أكثر المواضع حتى أبرّت عليها ، فأرادوا أن يعوّضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها ، فقلبوا الياء واواً ، وإنّما خصّوا به اللام دون الفاء والعين ، لأنّها أقْبَلُ للتغيير لتأخّرها وضَعْفها .

فإنْ قيل : فهلاّ كان هذا القلب في الصفة دون الاسم ؟

قيل : لأنّ الواو أثقلُ من الياء ، فلمّا اعتزموا على قلب الأخفّ إلى الأثقل لضربٍ من التوسُّع في اللغة ، جعلوا ذلك في الأخف ، لأنه أعدلُ من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل ، والأخف هو الاسم ، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل . فتأمّلْ هذا فهو أقرب ما يقال في هذا .

وقيل : إنما جاءت الصفة على الأصل نحو : (خزيا) كما قالوا في جمع (صعبة : صعبات) ولم يحركوا كما حرّكوا (جَفَنَات) لأنّ الصفة تشبه الفعل ، والفعل لا يُكسَّر ، فلم تحرّك العين من (صعْبات) فلذلك جرت (خزْيا) على الأصل لأنّها صفة ، كذا قال لي أبو علي . وهو صوابٌ إن شاء الله .

(والشّروى) من (شريت) ، والتقوى من (وقيت) ، والفتوى من الياء ، والرعوى من رعيت .

(١) في م : (فعلة) .

(٢) قال ابن جني في المنصف ١٦٣/٢ : فأمّا قولهم في الاسم العلم (حُزْوى) فنظير (مكْوَزَة ، ومَحْبَبٍ) لأن الأعلام كثيراً ما تخرج على الأصل . وقالوا : (خُذِ الْحُلْوَى وأعطِه المرّى) . فيجوز أن يكون صفة أقيمت مقام الموصوف ، لأنهم يريدون : الحلاوة والمرارة . فمعنى الفعل فيهما .

(٣) قال ابن جني في المنصف ١٦١/٢ : قال أبو عثمان : وأمّا (فُعْلى) فإذا كانت اسماً أُبدلت الياءُ مكان الواو ، وذلك : (العُليا والدُّنيا والقُصْيا) ، وقالوا : (القُصْوى) فجاؤوا بها على الأصل ، كما قالوا : (حَيْوَة ، وضَيْوَن ، وبناتُ ألببة ، ولَحَحَت عينه) .

قال أبو الفتح : إنما ذكر (العُليا والدُّنيا والقُصْيا) في موضع الأسماء ، لأنها وإن كان أصلها الصفة ، فإنها الآن قد أخرجت إلى مذاهب الأسماء ، بتركهم إجراءها وصفاً في أكثر الأمر ، واستعمالهم إيّاها استعمال الأسماء .

(٤) كلمة (فلِمَ) ساقطة من م .

أحدهما : أنْ فُعْلى مضمومة[1] الأوّل .

والثّاني : أنَّ الواوَ أثْقَلُ من الياء ، فَجُعِل في الاسم لأنّه أخفُّ .

وأمّا الصّفةُ فثقيلةٌ حوّلت فيها الواوُ إلى الياء لأنّها أخفُّ بخلاف فُعْلى . فأمّا (قُصوى) فهي صفةٌ وقد خَرَجَتْ على الأصلِ وهو شاذٌّ مُنبهٌ على الأصلِ في الجميع ، ومثلهُ في المفتوحِ رَيّا[2] ، وكانَ القياسُ في الاسمِ روّى ، وفي الصّفةِ ريّا ولكنّه جاءَ بالعكسِ على الشّذوذِ .

وكذلكَ العوّى[3] وهيَ من عَوى يَدَه يعويها[4] إذا لَوَاها[5] . فالعوّى : نجومٌ مجتمعةٌ

---

(١) كلمة (مضمومة) ساقطة من م .

(٢) قال في المنصف ١٥٨/٢ : قال أبو عثمان : ولو كانت (ريّا) اسماً لكانت (روّى) لأنك كنتَ تُبدِل اللام واواً ، كما قلبتها في (شروى) وتبقى الواو التي هي عين (فَعْلى) . فأمّا (فَعْلى) من الواو فعلى الأصل لأنها إن كانت صفةً تركت على الأصل كما تركت الياء ، وإن كانت اسماً لم تُغيَّر ، لأن الواو تغلب على الياء في هذا الباب . وهيَ فيا هيَ فيه أثبتُ ، وذلك : (شهْوى ودعْوى) فـ (شهوى صفة ، ودعوى اسم ، وعَدْوى كدعوى) . ورسمت في م : رياء .

(٣) في م كتبت دائماً : العوا .

(٤) كلمة (يعويها) ساقطة من م .

(٥) قال ابن جني في المنصف ١٥٩/٢ : ومثل ذلك من كلامهم : (العوّى) لهذا النجم ، قال لي أبو عليّ وقت القراءة : إنها في الأصل : (عَوْيا) لأنها كواكب ملتوية ، قال : واشتقاقُها من (عَوَيْتُ يده) أي : لَوَيْتُها ، فقلبوا الياء واواً ، وأدغموا فيها الواو الأولى ، فصارت (عوّى) مثل (روّى) والعلة واحدة .

وقد مدَّ بعضُهم (العوّى) فقال : (العوّاء) وذلك قليل .

فإن كانت (فعلاء) فقياسها عندي : (عَيّاء) وكان أصلها (عَوْياء) فاجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء بعدها ..

وأقول : إن الهمزة في (العوّاء) فمن جعله (فعلاء) منقلبة عن ألف التأنيث التي في (عوّى) المقصورة ، لأنها وقعت بعد ألف المدّ فانقلبت بعدها همزةً ، كما تقول في (حمراء وصفراء) إن الهمزة فيها منقلبة عن ألف التأنيث ، وهو مذهب سيبويه . ولا أعرف لأحدٍ من أصحابنا فيه خلافاً إلا أبا الحسن ، فإن كان يرى أن الهمزة هنا زائدة غير منقلبة . انتهى كلام ابن جني .

فهيَ مِنْ هذا الأصلِ ، وكانَ القياسُ عَيًا [في الصفة فسوى بينهما : هذا على لغة من قصر ، ومنهم مَنْ يمدّها ، وكان قياس ذلك أن يقول عياء][1] لأنَّ الاسمَ هُنا تُقْلبُ فيه الواوُ ياءً . وأجْوَدُ ما قيلَ فيه : أنْ تكونَ الألفُ ناشئةً عن إشباعِ فتحةِ الواو ، فوقعت ألفُ التأنيث[2] بعدها فقلبت همزة .

مسألة

م١٩٣ إذا كانت لامُ (فَعْلاء) الممدودةِ واواً صحَّت / في الصّفةِ نحو : القَنْوَاء والعَشْوَاء . وإنْ كانت اسماً قُلبتْ ياءً نحو : العَلْياء اسم موضع[3] . وفعلوا ذلكَ للفَرْق أيضاً ، فأخْرَجوا الصّفةَ على الأصل مثل : خَزْيَا ، وغَيَّروا في الاسمِ مثل : تَقْوَى . وليست (العلياء) تأنيثَ الأعلى لتكونَ صفةً لأنَّ تأنيثَه : عُلْيَا بالضمِّ والقصْر مثل : الفُضْلى والوُسْطَى ، ولو كانَ صفةً لكان عَلْوَاء مثل : قَنْوَاء .

مسألة

ليسَ في الكلامِ[4] ما فاؤه ولامُه واوان إلاَّ قولُهم : وَاوٌ[5] . وهذا الحرفُ اخْتُلِفَ في

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) في م (ألف التثنية) ولا وجه له .

(٣) سبق التعليق على هذا . وانظر المنصف ١٦١/٢ .

(٤) في ح : ليس في الأفعال ؟

(٥) قال ابن جني في المنصف ٢١٤/٢ : وقد جاء اسمٌ واحدٌ فاؤه واو ولامه واو وهو قولهم في حروف التهجّي : واو .
فأمّا الألف فيها فلا تخلو من أن تكون ياءً أو واواً ، وقد ذُهب فيها هذان المذهبان ، فقال قومٌ : إنَّها من الواو . وقال آخرون : هي من الياء .
فأمَّا مَنْ ذهب إلى أنَّها من الواو فله أن يقول : لَمَّا لم تُمَلْ كما أُميلت الياء والتاء دلَّ ذلك على أنها من الواو ، ولأنا لوجعلناها من الياء لما أخرجنا ذلك من أن تكون الكلمة بلا نظير ، لأنه ليس في الكلام مثل (وَعَوْتُ) فلما كان الأمر كذلك حملناها على الواو ، لأن الإمالة لم تُسمع فيها ، ولأن العين أيضاً إذا كانت ألفاً مجهولة فحملُها على الواو أولى لأن الإمالة لم تُسمعْ فيها ، ولأنَّ العين أيضاً إذا كانت ألفاً =

الألفِ التي بينَها ، فقال قومٌ : أصلها (وَوَو) فتكون الكلمةُ كلُّها من مكرّرِ الواو كما جاء في بيّة[1] ، وفي قولهم : هذا الشيء بَبّانٌ[2] ، فإنَّ الكلمةَ مركَّبةٌ من تكريرِ الباء . وحجَّةُ هذا القائلِ أنَّه وجدَ الألفَ في قولِكَ : (كاف ودال) ونحوهما منقلبةً عن واو لقولهم : كَوّفت كافاً ، ودوّلت دالاً[3] ، وهذا القياسُ في ميم وجِيم ، إلاّ أنّ الواوَ قُلبت ياءً لسكونِها وانكسار ما قبلها .

وقال آخرون : أصلُ الألف في الواو ياءٌ فراراً من تَجانس الثَّلاثة[4] ، وليس كذلكَ في بقية الحروف ، فإنّه[5] لا يَلْزمُ مَنْ جَعل الألف عن واوٍ اتّحادُ[6] الْحَرْف . وقد جاءتِ الفاءُ واللامُ ياءين مثل : (يَدَيْتُ) وقد تقدّم ذِكْرُه ، وقد جاءت العينُ

= مجهولة فحملُها على الواو أوْلى ، كما تقدَّم من قولنا في هذا .
ورأيت أبا عليّ يذهب إلى أنها من الياء ، ويعتمد في ذلك على أنه لا ينبغي أن يكون من الواو ، لئلا تُجْعَل حروفُ الكلمة كلُّها من موضع واحد .
ولأبي عليّ أن يقول أيضاً : إن الياء قد جاءت فاءً ولاماً في قولهم : يَدَيتُ والياء أخت الواو ، فأنا أحمل (الواو) على هذا أيضاً ، لمضارعة الياء الواوَ ، باللِّين والامتداد . وانظر شرح المفصّل ٥٨/١٠ .

(١) بيّة : وهو لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب ، كانت أمّه لقبته به في صغره لكثرة لحمه . والبيّة : السمين .. عن اللسان : (ببب) . وفي المنصف ٢١٤/٢ : وأما قولهم (بيّة) فإنها تجري مجرى حكاية الأصوات .

(٢) في اللسان : هم على بَبّانٍ واحدٍ أي على طريقةٍ . قال الأزهري : وبِبّان كأنها لغة يمانية . وهم ببّان واحدٌ أي سواءٌ كما يقال : بأُجّ واحد .

(٣) الألف في باء وتاء وما جرى مجراها لا أصل لها في (ياء) ولا (واو) وإنما هي بمنزلة ألف لا وما ، ولو كان لها أصل في ياء أو واو لظهرتا . إلا أن هذه الكلمات بعد الهمز والمدّ تدخل في أحكام الأسماء ويُقضى لها بحكم ما انقلبت عينه ، وإن كنّا نعلم أنها غيرُ منقلبة ، ولكنه قد صار إلى لفظ المنقلبة عينه . عن المنصف بتصرف ١٥٣/٢ .
ثمّ استدل ابن جني بقولهم قوّفت قافاً وكوّفت كافاً ، على أنهم جعلوها من الواو ، انظر المنصف ١٥٤/٢ .

(٤) هذا رأي أبي علي ، وقد ذكرنا عند التعليق على كلمة (واو) .

(٥) في م : فإنه لأنه ؟

(٦) في م و ح : (واتحاد) للواو هنا .

واللاّمُ ياءين على ما ذكَرْنا في حَيِيَ ، وقد جاءتا واوين نحو : قُوّة وحُوّة . وقد جاءت العينُ واواً واللامُ ياءً نحو [: طويت وشَوَيْتُ وهو الأكثر . وقدْ جاءت الفاءُ واواً واللامُ ياءً نحو][1] : وَقَيتُ وَوَفَيْتُ ، ولم يأتِ ما عينُه ياءٌ ولامُه واوٌ البتةَ ، إلاّ ما قاله أبو عثمان في الْحَيَوان وقد ذكرناهُ قبلُ .

مسألة

إذا وَقعتِ الواوُ والياءُ طَرَفاً بعدَ ألفٍ زائدة ، قُلبتا همزةً وقد ذكرنا علّةَ ذلك وكيفيَّته في باب الإبدال . فإنْ وقعت تاءُ التَّأْنيثِ بعدَها فَمِنَ العربَ مَنْ يُبقِي الهمزةَ لِوَجْهَيْنِ :

أحدهما : أنّه شبَّه ذلك بقائل وبائع لِمجاوَرَته الطّرَف .

والثّاني : أنّه أبْدَل قبلَ دُخول تاء التأنيث ، ثُمَّ أدخلَ تاء التأنيث بعد ذلك فلم يُغيِّر ، ومنهم مَنْ يَجْعَلُها واواً أو ياءً نحو : عَبَايَة وشَقَاوَة ، لأنَّها ليست الآن طَرَفاً[2] .

مسألة

الأصلُ في (طاغوت) : طغيوت[3] ، لأنّه من طغى يطغى طُغْياناً ، ثمّ قُدِّمت الياءُ قبل العين وقُلبت ألفاً لوجودِ شرط القلب فوزنه الآن : فَلَعُوت ، مُحوّلٌ عن

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٢) قال سيبويه ٣٨٣/٢ : هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب : وذلك قولك : الشَّقاوة والإداوة والإتاوة والنَّقاوة والنّقاية والنهاية ، قويتْ حيث لم تكن حرْفَ إعرابٍ .. وسألته ـ أي الخليل ـ عن قولهم : صلاءة وعباءة وعظاءة فقال : إنما جاؤوا بالواحد على قولهم : صِلاء وعَظاء وعَباء .. وأمّا مَنْ قال : صلاية وعباية فإنه لم يجئ بالواحد على الصَّلاة والعباء . وانظر المنصف ٦٣/٢ ، ١٢٧ .

(٣) في م : طيغوت . وهو تصحيف .

فَعَلوت مثل ملكوت[1] . وقيلَ : أصلُ الألف واوٌ ، وهيَ لغةٌ في طغا[2] . ولذلك تقولُ في الجمع : طَوَاغيت . وعلى القولِ الأوّل تكون الواوُ مبدلةً من الألف لأنّها في اللفظ تشبه ألف فاعل .

وأمّا طَالوت[3] فوزنُه إذا جُعِل عربياً : فَعَلوت من طال يطول فلا قَلْبَ فيه .

وأمّا جَالوت[4] فَيَحْتَمِلُ وجهين :

أحدهما : أنْ يكونَ[5] من جالَ يَجُولُ فيكونُ وزنُه : فَعَلُوتاً .

والثّاني : أنْ يكونَ من جَلا يَجْلُو فيكونُ مقلوباً ووزنُه فَلَعُوت مثل : طاغُوت .

---

(١) عبارة (مثل ملكوت) ساقطة من م .

(٢) في اللسان (طغي) الطُّغيان ، والطُّغوان لغةٌ فيه ، والطَّغوى بالفتح مثله . والفعل : طغوتُ وطغيت .
والطاغوت يقع على الواحد والجمع ، والمذكر والمؤنث : وزنه فَعَلوت ، إنما هو طَغَيُوت ، قدّمت الياء قبل الغين وهي مفتوحة وقبلها فتحةٌ فقلبت ألفاً . وطاغوت وإن جاء على وزن لاهوت فهو مقلوب لأنه من طغى ، ولاهوت غير مقلوب لأنه من (لاه) بمنزلة الرغبوت والرهبوت ، وأصل وزن طاغوت : طغيُوت على فَعَلوت ، ثم قدّمت الياء قبل الغين محافظةً على بقائها فصار : طَيَغُوت ووزنه : فَلَعوت ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار : طاغوت .

(٣) قال أبو علي في المسائل الحلبيات ٣٥٣ : « فأمّا (طالوت) من قوله : ﴿ فلمّا فصلَ طالوتُ بالجنودِ ﴾ [البقرة : ٢٤٩/٢] فلا يكون (فَعَلُوت) من الطول كـ (الرغبوت) و (الرهبوت) و (التَّربوت) وإن كان قد روي في بعض الآثار أنه كان مِنْ أطول مَنْ كان في ذلك الوقت ، كما أن (جالوت) لا يكون (فَعَلُوت) من (الْجَوَلان) وإن كنت لو بنيت من (طُلت) و (جُلْتُ) مثل (الرّغبوت) لكان على هذا اللفظ ، لأنها غير منصرفين في التنزيل ، ولو لم يكن أعجمياً لصُرف .

(٤) انظر التعليق السابق .

(٥) كلمة (يكون) ساقطة من ح .

بابُ ما يُمْتَحَنُ فيه من الأبْنية[1]

اعلم أنّ التصريفيينَ ذَكَروا من هـذا الفنِّ أمثلـةً كثيرةً قَصَـدوا بهـا إثبـاتَ علمِ التَّصريف في الأذْهان بالرِّياضة والعملِ وذلك أدْعَى إلى ترسُّخ هـذا العلمِ في القلب[2] كما
ح١٧٢ أنّ الحاسبَ / لا يُحْكِمُ علمَ الحساب إلاّ إذا عَمِل وتَدَرَّب على العمل . والأصلُ في ذلك أنّك إذا قلت[3] : ابن مِنْ كَذَا مثلَ كَذَا ، معناه أنْ تأخذَ الحروف الأصول[4] من الكلمةِ المطلوبِ بناؤها ، فتقابلَ بها الفاءَ والعينَ واللامَ ثمَّ تُغَيّرَ الكلمةَ المذكورة بالحركةِ أو السّكون أو الزيادةِ ، ماتُماثِلُ به الكلمةَ المطلوبَ مماثَلَتُها . وما كانَ فيها من زِيادةٍ تأتي به في المثالِ بعينها .

فصل

ولا يُبْنى من الشّيء مِثْلُـه من كلِّ وجْـهٍ ، فلـو قـالَ : ابنِ مِنْ (غَـزَا) مثـل (ضَرَب) ، لم يَجُـزْ ، لأنَّ مثـالَ (غـزا) (ضربَ) فهـو مبنيٌّ على مثـالـه قبـل سؤالـه .ويجوزُ أن يُبْنى من الثلاثيّ ثلاثيـاً يُخـالِفُه في شيءٍ مـا ، ومِنَ الثُّـلاثي رُبـاعيـاً وخُماسياً ، وتكرّر فيه ما تكرّر في المطلوبِ مثاله . ولا يُبْنى من رباعيّ ولا خماسيّ أقلُّ منـه ، لأنَّ ذلـك نَقْضٌ لابنـاء ، وسنـذكر على ذلـك أمثلـةً تكْشِفُ المقصـودَ إنْ شـاء
م١٩٤ الله تعالى / .

---

(١) اختتم ابن جني كتابه المنصف بباب سماه (مسائل في عويص التصريف) ٩٧/٣ ، أما ابن عصفور فقد سمّى هذه المسائل بـ (مسائل التمرين) وقدّم لها بمقدمة بيّن فيها أن من النحويين مَنْ ذهب إلى أنه لا يجوز أن نبني شيئاً من شيء ومنهم من أجاز ومنهم من قيّد الجواز بشروط . فليراجع . الممتع ٧٣١/٢ ، وفيه حجج لكل مذهب من المذاهب المشار إليها . وانظر شرح الملوكي ٥٠٤ .

(٢) عبارة (في القلب) ساقطة من ح .

(٣) في ح : إذا قيل لك .

(٤) كلمة (الأصول) ساقطة من م .

مسألة[1]

إذا قيلَ : ابنِ من (ضَرَب) مثل : علِم[2] أو ظَرُف أو كَلُم قلتَ : ضَرِب وضَرُب وضَرِب . فإنْ قال : ابنِ منه مثلَ (دَحْرَج) قلت : ضَرْبَبَ ، فكررتَ الباءَ لأنّها لامُ الكلمة ، كما أنَّ (دحرَج) مكرَّر اللاّم . فإنْ بنيتَ منه مثل (دِرْهَم) قلت : ضِرْبَب ، فجعلتَ حركاتِ البناء وسَكَناته مثلَ حَركاتِ درهم وسكناته . وإنْ بنيتَ منه مثل : (سِبَطْر) قلت : ضِرَبّ ، ومثل زِبْرِج : ضِرْبِب ، ومثل جُخْدُب : ضُرْبُب . فأمّا جُخدَب ـ بفتح الدال ـ فعلى الخلاف ، يجوزُ عند الأخفش أن تقول : ضُرْبَبَ ، ولا وجودَ لهذا المثالِ عند سيبويه . وإنْ بنيتَ منه مثل (سَفَرْجَل) قلت : ضَرَبَّب ، وعلى هذا تسوقُ بقية الأمثلة .

وتقول في مثال جَوْهَر وصَيْرَف وحَاتم : ضَرْوَب وضَيْرَب وضَارب ، وهكذا في جميعِ الزِّيادات ، تأتي بها بعينِها إلاّ أنْ يمنَع من ذلك مانع مثاله إذا قيل : ابنِ من ضَرَبَ مثل : عَنْسَل ، لم تَقُلْ : ضَنْرَب ، لأنَّ النُّونَ الساكنةَ تُدغم في الرَّاء لقربها منها في المَخْرج . وإذا أدْغَمتَها لم يكنْ فصلٌ بينَ ماتُزاد فيه النونُ وبين ماتكررتْ فيه العين . وكذلكَ إنْ قال : ابنِ من (عَلِم) مثل : عَنْسَل ، لأنّك لوفعلتَ ذلك لقلت : عَلّم ، وإنْ أظهرتَ النُّونَ خالفتَ باب الإدغام [وكذلك إنْ بنيت منه مثل عمل لأنَّ النون الساكنة تدغم في الميم ، وهذا يتضح كل الاتضاح في باب الإدغام][3] ، وسنذكره إن شاء الله تعالى . وإنّما تقع الصّناعة فيما بُنيَ من المعتلّ وما يُشْبِهه وعليه أكثرُ المسائل .

مسألة

في الهمز :

---

(١) المسألة في شرح الملوكي ٥٠٧ .

(٢) كلمة (علم) ساقطة من ح .

(٣) مابين المعقوفتين ساقط من م .

إذا قيلَ : ابنِ من قَرَأ مثل دَحْرَجَ أو جَعْفَرَ قلت : قَرْأَا ، فقلبتَ الهمزةَ الثانيةَ ألفاً لِثقَل الجمع بين الهمزتين ، وكانت الألف أَوْلى لسكونِها وانفتاح ما قبلها [فإن بنيت مثل درهم أبدلت الهمزة أيضاً إلاّ أنك تكسر أوله][1] . فإنْ بنيت منه مثل : زِبْرِج قلبتَ الثانيةَ ياءً لانكسار ما قبلها فتصيرُ في الإعرابِ مثل قاضٍ .

وإنْ بنيتَ مثلَ : بُرْثُن فقلبتَ الثانيةَ ياءً وكسرتَ[2] الهمزةَ الأُولى لِتصيرَ إلى[3] مثلِ أدْلٍ : . ولو قيلَ : تُبْدَلُ الثانيةُ واواً ثمّ تغيّرُ تَغْييرَ أدْلٍ لكانَ وجهاً من أجلِ الضمّة الأولى . فإنْ بنيتَ منه مثلَ : جِرْدَحْل صارَ معكَ ثلاثُ هَمْزات : الأولى مفتوحةٌ ، والثانيةُ ساكنةٌ ، والثالثةُ طرفٌ ، فَتُدْغَمُ الساكِنةُ في التي بعدَها ، ثم تغيّرُ ذلكَ لاجتماع الهمزات ، بأنْ تقلبَ الهمزةَ السّاكنةَ ياءً لتحجُزَ بين الهمزتين ، وتكسرَ الأولى تبعاً للياء ، ولا تغيّر الأولى ولا الثانية[4] ، لأنّك أيّهما غيَّرتَ بقيت همزتان لا فاصلَ بينهما .

وإنْ بنيتَ مثلَ (سَفَرْجَل) قلت : قَرَأْيَأ ، فأبدلتَ الوسطى المفتوحةَ ياءً ، وبقيتْ قبلَها همزةٌ ساكنةٌ ولم يغيّر غيرُها لِما تقدَّم . فإنْ بنيتَ منه مثل : جَحْمَرِش قلت : قَرْأَإِء ، فأبدلتَ الثَّانيةَ ياءً ثم قلبتَها ألِفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلَها . فإنْ بنيتَ منه مثلَ جَحَنْفَل قلت : قَرَأْيَأ[5] ، فقلبتَ الثانيةَ ياءً ثم ألِفاً لِمَا تقدَّمَ .

مسألة

إذا بَنيتَ من (قالَ وباعَ) مثل : كَتِف قلت : قَالَ وبَاعَ فقلبتَها ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها . وإنْ جعلْتَها على قولِ مَنْ سكّن التّاءَ من (كَتْف) قلبتَها أيضاً لأنَّ التَّغييرَ عارضٌ .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م . وانظر المسألة في الممتع ٧٦٥ .

(٢) في ح : وقلبت ؟

(٣) كلمة (إلى) ساقطة من ح .

(٤) في ح : الثالثة .

(٥) كلمة (قرأيأ) ساقطة من ح .

وإنْ بنيتَ منها مثلَ جَعْفَر قلتَ : قَوْلَل وبَيْعَع فلم تغيّر .

وإنْ بنيتَ من غَزا ورَمَى مثلَ كتِف قلتَ : غَزٍ ورَمٍ ، فقلبتَ الواوَ ياءً لانكسارِ
ح١٧٣ ما قبلَها فصارَ مثل : شَجٍ / وعمٍ .

وإنْ بنيتَ منها مثلَ دِرْهَم قلت : غِزْوَا ورِمْيَا ، فقلبتَ الثانيةَ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها ، ولم تغيّر الأولى لسكونِ ما قبلها . ومثلُه إنْ بنيتَ منها مثلَ جَعْفَر .

فإنْ بنيتَ منها مثلَ سَفَرْجَل قلبتَ الأخيرةَ ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها ، ولم تغيّرِ الأولى ولا الثّانية للتحصُّنِ بالإدغام فتقول : غزوّا . فإنْ بنيتَ مثل جَحْمَرِش ففيه وجهان :

أحدهما : غَزْوَو ، فقلبتَ الثالثةَ ياءً لكونِها طرَفاً بعد كسرةٍ .

والثاني : غَزْوَاوٌ فتقلبُ الوُسْطى ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها . ولم تغيّر الأولى لسكونِ ما قبلَها وما بعدَها ، وإلاّ تجمعُ بينَ إعلالين ، وكلٌّ من هذه علّةٌ مُسْتَقِلّة ، فكيف إذا اجتمعت ولم تُغيّر الأخيرةُ لأن قبلَها ألفاً أصليةً فليست مثلَ[1] كِسَاء ورِدَاء .

مسألة

م١٩٥ إذا بنيتَ / من (غَزَا وعَفَا) مثل : صَحْمَح قلت : غَزَوْزَى وعَفَوْفَى فكرّرت العين واللام وقلبتَ الواوَ الأخيرةَ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها .

فإنْ بنيتَ من (غزا) مثل عَنْكَبُوت قلت : غَزْوَوُوت[2] على الأصل ، ثم تقلبُ الواوَ الوسطى المضمومةَ ياءً وتحذفُها ، لئلا تجتمع ثلاثُ واوات . ومثلُ ذلكَ لو بنيتَ مثلَه من رميت لقلت : رَمَيُوت ، فحذفت الياء الثانية لئلا تجتمعَ ياءان بعدهما واو ، وإن شئتَ حذفتَ واوَ غزْوَوُوت من غير قلبٍ وهو أوْجَهُ .

---

(١) كلمة (مثل) ساقطة من م ، وفيها : فليست من كساء . وهو متّجه .

(٢) في الأصلين : غزووت .

مسألة[1]

فإنْ بنيتَ من (أَوَى) مثل عَنْكَبوت كانَ في الأصل : أَوْيَيوت فتكرّر الياءُ ، وقد اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسبقتِ الأولى بالسّكون ، فتقْلبُها ياءً وتُدْغمُها في الياء الأخرى فتصير : أَيَّيوت ، ثم تحذفُ الياءَ الأخيرةَ لئلا تجتمعَ ثلاثُ ياءات فبقيَ أيّوت . فإنْ بنيتَ مثلَه من وأى كان الأصل (وُأْيَيوت) فتحذفُ الياءَ الثانيةَ فيبقى وأيُوتاً . فإن بنيتَ مثلَه من آءة[2] ، وهي شجرةٌ ، فالأصلُ أن تقولَ : أوءوت ، بهمزتين بعدَ الواوِ الأُولى ، فتقلبُ الهمزةَ الآخرةَ ياءً ثمّ تحذفها فيبقَى أَوْءَوْت .

مسألة

فإنْ بنيتَ من (حَيِيَ) مثلَ عُصْفُور قلت : (حُيويّ) على لفظ النسب ، والأصل : حُيَّوي بثلاثِ ياءات ، فأدْغَمْتَ الأولى في الثانيةِ لسُكونها ، واجتمعتِ الواوُ والياءُ الأخيرةُ ، وشرطُ القلْبِ فيها موجودٌ فصارَ اللفظ بها : حُيّيّا بياءين مشدّدتين ، فقلبتَ الثانيةَ واواً فصار حُيُويّاً مثل : أمُويّ . فإنْ بنيتَ مثلَها من وأى ، فالأصلُ أنْ تقولَ : وُيْؤوي فلامُ الكلمة ياءٌ فتجتمع الواو والياءُ ، والأولى ساكنةٌ فتصيرُ إلى الياء المشددة ، والياءُ الأولى خفيفةٌ مضمومة فيصير[3] : وُيْؤيٌّ ، فإنْ بنيتَ مثلَها من أوَى قلتَ : أُيَّيّ ، ثم تصيرُ إلى لَفْظِ النسبِ فتقول : أُيويٌّ .

---

(١) انظر المسألة في شرح الملوكي ٥٢٧ . وانظر أيضاً المنصف ١٣٦/٣ .

(٢) اضطربت كتابة هذه الكلمة في الأصلين .

(٣) كلمة (فيصير) ساقطة من ح .

باب ما يُعرف به الْمَقْصور من الممدود

قد ذكرنا في أوّل الكتاب أنَّ المقصورَ لا يكونُ إلا في المعرب ، فإنْ سُمِّي شيء من المبنيات مقصوراً أو ممدوداً فعلى التجوّز لوجود مدِّ الصوت فيه أو قصره ، واعلم أنّ كثيراً من الممدود والمقصور لا يُعرف إلاّ سَمَاعاً ، والمرجعُ في ذلك إلى كُتب اللغة . وإنما يذكر في هذا الباب ما يعرف به المقصور والممدود من المقاييس ، والأصل في ذلك أن تُحْمَلَ الكلمة التي تشكّ في قصرها أو مدِّها على نظيرها من الصحيح ، فإن كان قبل الحرف الصحيح المقابل لألف الكلمة التي يشكّ فيها ألفٌ فهي ممدودة ، وإلا فهي مقصورة ، إلاّ أن يرد السّماع[1] بذلك . وإن لم يجز أن تكون قبله ألف فهو مقصور البتة[2] .

---

(١) في ح : سماع .

(٢) ضوابط المقصور والممدود :

المقصور من الأسماء ما كان آخره ألفاً وكانت منقلبة عن ياء أو واو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق . فالتي للتأنيث نحو : بشرى وحُبلى .. والتي للإلحاق نحو : أرطى ومعْزى ، وأما المنقلبة عن الواو فنحو رجا فهي من قولهم : رجَوان ، ورحى فهي من قولهم : رحيان .

ومن المقصور ما يعلم قصْرُه من جهة القياس كقولهم : الصدى (العطش) نقول : صدي ويصدَى والمصدر : الصدى ، مقصور لأنه بزنة العطش .. ومُعْطى مثل مكرم .

ومن المقصور ما كان من أسماء الجمع وواحده : فُعْلَة نحو : عُرْوة وكُلية ومُدْية ، تقول : عُرى وكُلى ومُدى .

وأما الممدود فما وقعت ياؤه أو واوه طرفاً بعد ألف زائدة نحو : الاسترشاء والاستسقاء .

ومما يعلم أن واحده ممدود أن ترى الجمع على أفْعِلة نحو : أفنية وأقبية وأكسية ، فواحدها : فِناء وكساء وقَباء .

ومما يعلم أنه ممدود أن يكون المصدر يراد به الصوت ويكون مضموم الأول نحو : الدُّعاء والعُواء ، وكذلك ما كان علاجاً نحو : النُّزاء ، وكذلك ما كان مصدراً لفاعَلتُ نحو : شاريتُه شِراءً وماريته مِراءً . =

أمثلةُ ما يعرف به المقصور وهي أربعة :

الأوّل : المصدر وشرطه أن يكون فِعْلُه على فَعِل يفْعَل فهو : أفعل[1] أو فَعِل [أو فعلان][2] ، فالأوّل : العشى[3] والعمى[4] لأنَّ فعلَها عَشِيَ وعَمِي ، يعشى ويعمى فهو أعشى وأعمى .

والثاني : الصَّدَى[5] والطَّوى[6] لأنَّ فعلها صَدِي وطَوِي ، يصْدَى ويَطْوى فهو صديان وطيّان .

والثّالث : الهَوَى[7] والرَّدَى[8] لأنَّ فعلَها هَوِيَ ورَدِيَ ، يهوى ويَرْدَى فهو هَوٍ ورَدٍ . ونظيرُ ذلك كلّه من الصحيح : قَرِع يَقْرَعُ قَرَعاً فهو أقرع ، وعطش يعْطَش عطشاً فهو عطشان ، ونصِب ينصَب نصباً فهو نصِب .

ومن شُروط المصدرِ المقصورِ أيضاً أنْ يكونَ على مَفْعَل - بفتح الميم - ثُلاثيّاً كان
ح ١٧٤ أو أكثر ، نحو : الْمَسْرى / والْمَدْعى ، لأنَّ نظيرَهُ من الصَّحيح : المضرب والمقتل . ومن الزائد : أعطى مُعطى[9] ، واستدعى مُسْتَدْعَى ، ونظيره[10] من الصحيح أخرج

= ومن الأسماء ما لا يُعلم قصْرُه ولا مدُّه من جهة القياس كالسَّما والْمَنَى . (موجز عن كتاب التكملة للفارسي ٧٥ وما بعدها) ، وانظر مقدمة ابن ولاّد لكتاب المقصور والممدود ولكتاب الفرّاء بهذا الاسم أيضاً . وكتاب سيبويه ١٦١/٢ ، ١٦٢ .

(١) في ح : أفعال .

(٢) زيادة من ح .

(٣) المقصور والممدود للفراء ٣٩ ، ولابن ولاّد ٧٠ ، وسيبويه ١٦١ ، ١٦٢ .

(٤) المقصور والممدود للفراء ٢٤ ، ولابن ولاّد ٧٢ ، وسيبويه : الموضع السابق .

(٥) الصّدى : العطش ، والصّدى : ذكَر البوم . انظر المقصور والممدود للفرّاء ٦٠ ، وابن ولاّد ٦٣ .

(٦) الطوى : خَمْصُ البطن . انظر الفرّاء ٢٤ ، وابن ولاد ٦٨ .

(٧) الهوى : هوى النفس ﴿ ونهى النَّفس عن الهوى ﴾ . الفرّاء ٣٥ ، وابن ولاد ١١٦ .

(٨) الردى : الهلاك . الفراء ٦٧ ، وابن ولاد ٤٥ .

(٩) كلمة (معطى) ساقطة من ح .

(١٠) في ح : ونظيرها .

مُخْرَجاً ، واستكرمَ مُستكْرَماً ؛ ولفظُ هذا المصدر على لَفْظِ اسم المفعول . ومن شروطه أنَّ كلَّ مصدرٍ كانَ على فِعّيْلى فهو مَقْصور نحو : الخِلِّيفى[1] والخِطِّيبى[2] ، أي الخلافة والْخَطابة . وأمَّا الخِصّيص فمقصورة . وحكى الكسائيّ فيها المدّ وهو بعيدٌ[3] ، والله أعلم[4] . /

م١٩٦

فصل

والقسم الثاني من أقسام المقصورِ اسمُ المفعول وهو كلُّ معتلِّ اللام زائد على ثلاثة أحرف ، فاسم المفعول منه مقصور نحو : أُعْطي فهو مُعطىً ، وحُلّي هو مُحلّىً ، وعُوفي فهو معافىً ، واستُدعي فهو مُستدعىً ، واشتُري فهو مُشترىً ، لأنّ نظائر هذه المصادر من الصحيح ليس قبل آخره ألف[5] .

---

(١) قال سيبويه : وأما الفِعّيلى فتجئ على وجه آخر تقول : كان بينهم رِمّيا ، فليس يريد قوله : رمياً ، ولكنه يريد كان بينهم من الترامي وكثرة الرمي ، ولا يكون الرّمّيا واحداً ، وكذلك الحجّيزى . وأما الحثيثى فكثرة الحثّ ، كما أن الرمّيا كثرة الرمي ولا يكون من واحد . وأما الدّلّيلى فإنما يراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيه ، وكذلك القتيتى والهجّيرى : كثرة القول والكلام بالشيء . والخِلّيفى : كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها . الكتاب ٢٢٨/٢ ، وانظر الفراء ٣٥ ، وابن ولاد ٣٧ .

(٢) الخِطِّيبى : الخِطبة والْخُطبة . وخطب المرأة يخطبُها خطْباً وخِطبة وخِطِّيبى . انظر اللسان : خطب ، والفراء ٣٥ ، وابن ولاد ٣٧ .

(٣) انظر رأي الكسائي في المقصور والممدود للفراء ٣٥ . قال : وزعم الكسائي أنه سمع : ما يفعل ذلك إلا خِصّيصاء قومٍ وأمرهم فيضوضاء بينهم . ممدودين ، فسُمع في هذين الحرفين المدّ والقصر . وأجاز الكسائيّ المدّ فيه كلّه على القياس . قال الفراء : ولم أسمع المدّ في هذا من أحدٍ من العرب ، فلا أجيزه .

(٤) عبارة (والله أعلم) ليست في ح .

(٥) انظر كتاب سيبويه ١٦١/٢ . قال الفارسي في التكملة ٧٦ في باب المقصور والممدود بأن مما يُعلم قصْره من جهة القياس قولهم : مُعطى ، ومُشترى ، لأن مُعْطى مثل مُكْرَم كما كان يُعطى مثل يُكْرَم ويُخرج ، ومُشْتَرى مثل مُحْتَقَر ، ومسترشىً مثل مُستَخْرَج ، فكما أنه ليس قبل آخر اسم المفعول في (مستخرَج) ألفٌ قبل الجيم التي هي آخر الكلمة ولا قبل الآخر من (مُعْطىً) و (محتقر) فيلزم أن تقع الياء بعدها فتنقلب همزة ، فكذلك هذه الأسماء التي للمفعول به مقصورة . وانظر المقصور والممدود للفراء ٣٢ .

فصل

وأمّا القسمُ الثّالثُ فما جاءَ من الجموع مقصوراً .

أمّا ما كان من المفردات على فُعْلَة مثل عُرْوة أو على فِعْلَة مثل : لِحْيَة وكِسْوَة فجمعُه مقصورٌ نحو : عُرَىً ولِحىً وكُسَىً[1] ، ومن الجموع المقصورةِ ما كانَ واحدُه على فَعِيل أو فاعل أو فَعِل أو أفْعَل : [ما كان][2] آفة أو علّة نحو : جريح وجرحى ، ومريض ومرضى ، وأسير وأسرى ، وهالِك وهَلْكى ، ومائق ومَوْقَى ، وزَمِنٌ وزَمْنى ، ووجِع ووَجْعَى ، وأحمق وحَمْقى ، وأنْوَك ونَوْكَى[3] ، نعوذ بالله منها .

فصل

وأمّا القسم الرابع فما جاء من نحو القَهْقَرى[4] والْجَمَزَى[5] والبَشَكى[6] والْخَوْزَلى[7] ، وهذا أكثر [ما يكون][8] فيما كانت حروفُه الصحيحةُ كلّها متحركةً لأنّه جاءَ في المصادرِ على نحو مجيء النَّزَوَان والغَلَيان .

---

(١) انظر التكملة ٧٦ .

(٢) زيادة من ح .

(٣) قال الفراء في المقصور والممدود ٣٣ : وأما ما كان مقصوراً إذا زيدت الألف مما يُفتح أوله ، فما كان على مذهب الجريح والجرحى ، والصريع والصرعى ، والزّمِن والزّمنى ، والهالك والهلكى ، والميت والموتى ، والمائد والميْدى ـ وهو الذي يركب البحر فيدار ـ وكل صنوف المشي والسير إذا رأيت في آخره ألفاً فهي مقصورة تُكتب بالياء ، نحو : القهقرى والحوزلى والبشكى والهيذبى .. وانظر كتاب سيبويه ٢١٣/٣ .

(٤) القهقرى : يقال : رجع القهقرى . ابن ولاد ٨٩ ، والفراء ٣٤ .

(٥) الجمزى : عَدْوٌ شديد : ابن ولاّد ٢٤ ، وفيه أن الجمَزى أيضاً ثور البرّ .

(٦) يقال : ناقة بشَكى ـ بالتحريك ـ وهي السريعة . ابن ولاد ١٦ ، والفرّاء ٣٤ .

(٧) والخيزلى : مشية فيها تفكك ، وقال بعضهم : مشى الخوزلى إذا اختال . وحكى الفرّاء : الخيزرى والخوزرى والخيزلى . ابن ولاد ٣٦ ، والفرّاء ٣٤ .

(٨) زيادة من ح .

فصل

وأمّا الممدودُ المعروفُ من جهةِ القِياس ..

اعلم أنَّ الممدودَ كلُّ اسمٍ آخِرُه همزةٌ قَبْلَها ألفٌ . وهذه الهمزةُ على أربعةِ أوْجه :

أحدها : أنْ تكونَ أصلاً نحو : قُرّاء[1] ووُضّاء[2] لأنّه من قَرَأ ووَضُؤ .

والثّاني : أن تكونَ مُبْدَلةً من أصل نحو : كساء ورداء[3] ، لأنّه من الكِسوة والرِّدية .

والثّالثُ : أنْ تكونَ بَدَلاً من مُلْحَق نحو : حِرْباء[4] وعِلْباء[5] هو ملحق بِسِرْداح[6] وسِرْبال[7] .

والرّابع : أنْ تكونَ للتأنيثِ نحو : حمراء وصحراء .

والممدود من هذا الباب على أربعة أقسام :

---

(١) جاء في اللسان : قرأ : القُرّاء : يكون من القراءة جمع قارئ ، ويكون من التنسّك وجمع القرّاء : قُراؤون وقوارئ ، جاؤوا بالهمز في الجمع لما كانت غير منقلبة بل موجودة في قرأت . وعن الفرّاء : يقال : رجلٌ قُرّاء وامرأة قُرّاءة ، وتقرّأ : تفقّه . وتقرّأ : تنسّك .

(٢) في اللسان : الوضاءة مصدر الوضئ وهو الحسَن النظيف .. وقد وضؤ يوْضؤ وضاءةً : صار وضيئاً ، فهو وضيء من قومٍ أوْضياء ، ووضاء ووُضّاء . والجمع وضّاؤون ، وحكى ابن جني : وضاضئ .

(٣) كساء أصلها : كساو . ورداء أصلها : رداي .

(٤) ابن ولاد ٣٢ : والحِرْباء : دويبة أكبر من العظاءة . يقال : قد اقلولى الحِرْباء على الجذل اقليلاً ، إذا انتصب . والحِرْباء .. أيضاً المسمار الذي يجمع بين طرفي الحلقة من حلق الدرع .

(٥) العلباء مثناها علباءان وهما عصبتان صفراوان في طول العنق إلى الكاهل ، والنُّقْرة بينهما . الواحد : علباء . مصروف لأن همزته زائدة للإلحاق ، ألحقتْه ببناء فِعْلال كسِرْداح وحِمْلاق . وهو مذكّر . تقول في تصغيره : عُلَيْبي وفي جمعه علابيٌّ . ومن العرب من يقول في تثنيته : علباوان . انظر : خلق الإنسان للحسن بن أحمد ١٩٩ .

(٦) سِرداح : تقول أرض سِرْداح أي مستوية بعيدة .

(٧) السربال : القميص أو الثوب .

أحدها : في المصادرِ وهو كلُّ مصدرٍ ماضيه أربعةُ أحرفٍ على (أفعل) معتلّ اللام فهو ممدودٌ نحو أعطى إعطاءً وأغنى إغناءً ، لأنّ نظيره من الصحيح أحسن إحساناً وأكرم إكراماً ، فقبْلَ آخرِه ألفٌ زائدةٌ .

ومن المصادرِ الممدودةِ ما كان فِعْلُه على أكثرَ من أربعةِ أحرفٍ وفي أوّله همزةُ وصْلٍ ، ومن معتلِّ اللاّم نحو : اعتَلى اعْتِلاءً ، وارعوى ارْعِواءً ، وانْشَوى اللحمُ انشواءً ، واستدعَى استدعاءً ، واحْرَنْبى الديكُ احرنباءً[1] ، واقلولى اقْلِيلاءً[2] ، وكذلك الباقي لأنَّ نظيرَها من الصحيح قبلَ آخره ألفٌ نحو : الانطلاق والاحمرار وما أشبهها .

ومن المصادر الممدودة ما كانَ فِعْلُه المعتلُّ اللام على فاعل نحو : رامى رِماءً ووَالى وِلاءً ، لأنّ نظيرَهما من الصحيح قاتَل قِتالاً .

ومِنَ المصادرِ الممدودةِ ما كانَ صَوْتاً معتلاً على فُعال نحو : الدُّعاء والثُّغاء والعُواء ، لأنَّ نظيرَها من الصحيحِ الصُّراخ والنُّباح ، وعلى فِعال : النِّداء والنِّزَاء ؛ فأمَّا البُكَاءُ فهو صوتٌ وقد جاءَ فيه المدُّ والقَصْرُ[3] .

ومِنَ المصادرِ الممدودةِ ما كانَ على تَفْعَال نحو : التَّقْضاء والتَّشْراء لأنّه نظيرُ التكرار والتَّسْيار .

فصل

والقسمُ الثاني من الممدود ما يستدلُّ عليه بالجمع :

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٣٣٤/٢ ، وفي اللسان (حرب) : احرنبى الرجل تهيأ للغضب والشر . واحرنبى : ازبأرّ . وقيل : احرنبى : استلقى على ظهره ، ورفع رجليه نحو السماء .

(٢) في اللسان (قلي) : واقلولى في الجبل : صعِد أعلاه فأشرفَ ، وكلُّ ما علوت ظهره فقد اقلوليته .

(٣) ابن ولاّد ١٥ : وأما البكاء فإنه يمدُّ ويُقصر ، وهو على لفظ واحد ، فمن مدّه ذهب به إلى معنى الصوت لأن جميع الأصوات التي على هذا البناء ممدودةٌ . فمن قصره ذهب به إلى معنى الحزن ، ومَنْ مدَّه ذهب به إلى معنى الأصوات .

كلّ جمع على أفعلة من المعتلّ اللام فواحده[1] ممدود نحو : هواء وأهوية ، وخِبَاء وأخْبِيَة[2] ، لأنّ نظيرَهما من الصحيح قبل آخره ألف نحو : حمار وأحْمِرَة ، وقَذال وأقْذِلة . فأمّا أنْدِية في جمع ندىً [فالوجه فيه أنه جمع ندىً][3] على نِداء مثل جَبَل وجِبَال ثم جُمع الجمع على أفْعِلة .

ومن الجموعِ الممدودةِ ما كانَ على فِعال وأفْعَال نحو : ظَبْي وظِبَاء ، واسمٍ وأسماء ، وحيٍّ وأحْياء ، لأنّ نظيرَها من الصحيح أجْمَال وأكْبَاد وأحْمَال[4] .

ومن الجموعِ الممدودةِ كلُّ ما كانَ واحدُه على فَعِيل مضاعفاً أو معتلاً فجمعه على أفْعِلاء ، وهمزتُه للتأنيثِ نحو : شَديد وأشدّاء ، وغنيّ وأغنياء ، وصفيّ وأصْفياء ، ونبيّ وأنبياء .

ومن الجموعِ الممدودةِ ما كانَ على فُعَلاء نحو عُلَماء وظُرَفاء . فهذا مختصّ بما كان
م ١٩٧ واحدُه مذكّراً نحو : فعيل ، غير مضاعف ولا معتلّ نحو : عليم / وظريف . وقد جاء
ح ١٧٥ منه في المؤنث / حرفان ، قالوا : امرأة سفيهة وسُفهاء[5] ، وفقيرة وفُقراء[6] . فأمّا خليفة فقد يجمع على خُلفاء ، وهو للمذكر وفيه وجهان :

أحدهما : أنّه لما اختصّ بالمذكَّر كان بمنزلة ما لا تاء فيه .

والثّاني : أنّه يجمع على خليف ثم يقال : خُلفاء[6] . فعلى هذا هو من الباب . وأمّا خَلائف فجمع خليفة أيضاً وهو القياس نحو : كريمة وكرائم .

---

(١) في ح : وواحده .

(٢) التكملة ٧٦ .

(٣) زيادة من ح . والنَّدى : البلل ، وما يسقط بالليل ، والجمع أنداء وأندية على غير قياس . وانظر اللسان (ندي) .

(٤) في ح : وجمال .

(٥) في اللسان (سفه) .. السفيه : الجاهل ، والأنثى سفيهة ، والجمع سفيهات وسفائه وسُفّه وسِفاه ، (وانظر التعليق التالي) .

(٦) في اللسان (فقر) .. والأنثى فقيرة من نسوةٍ فقائر ، وحكى اللحيانيّ نسوة فقراء . قال ابن سيده : =

فصل

والقسمُ الثّالثُ من الصّفات ، كلّ مؤنث مذكّره أفعل ، لا تلزمه الألفُ واللامُ ، ولا تدخل عليها تاء التأنيث ، ولا هو بمعنى أفعل من كذا فهو ممدود نحو : أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء.[1]

فصل

والقسمُ الرّابعُ من الأسماء الخارجة عمّا ذكرنا نحو صحراء وخُنفساء وما أشبه ذلك كلّها ممدودة .

وأمّا ما يدرك بالسّماع فما عدا ما ذكرنا والله أعلم .

= ولا أدري كيف هذا ؟ قال : وعندي أن قائل هذا من العرب لم يعتدّ بهاء التأنيث فكأنه إنما جمع فقيراً . قال : ونظيره : نسوةٌ فقهاء .

(١) في اللسان (خلف) ، الخليفة : الذي يُستخلف ممن قبله ، والجمع خلائف جاؤوا به على الأصل مثل كريمة وكرائم ، وهو الخليف والجمع خلفاء . وأما سيبويه فقال : خليفة وخلفاء ، كسّروه تكسير فعيل لأنه لا يكون إلا للمذكر . قال ابن سيده : وأما خلائف فعلى لفظ خليفة ، ولم يعرف خليفاً .

باب الهمز

اعلم أنَّ الهمزةَ نبرةٌ تخرجُ من أقصى الحلقِ ، يشبه صوتُها التهوّعَ[1] ، ومن هنا شَقَّ النطقُ بها ، والنطقُ بحروف الحلْقِ أخفّ من النُّطْقِ بها ، وأشقُّ من النطق بحروف الفم والشفتين ، ولهذا[2] السبب جوّزت العربُ في الهمزة ضُروباً من التخفيفِ ، وهو التخفيفُ القياسيّ ، والإبدالُ على غير قياس ، والحذفُ . واعلم أنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ يَثْبُتُ في الجزم نحو : لم يخطئ ، ولم يقرأْ .

فصل

ولا تخلو الهمزةُ من أن تكونَ مفردةً أو تلقاها همزةٌ أخرى ، فإن كانت مفردةً أولاً جازَ تخفيفُها ، وقد أُبدلت في مواضع ذكرناها في (باب الإبدال) فأمّا جعلُها وهي أوّل بينَ بينَ فلا يجوز ، لأن ذلك تقريبٌ لها من الألف ، والألف لا يُبْتَدأ بها .

فصل

فإنْ وقعتْ حَشْواً ساكنةً جازَ تخفيفُها على الأصلِ ، وتخفيفُها بأن تُبْدَلَ حرفاً مجانِساً لحركة ماقبلها ، فتبدل بعد الفتحة ألفاً نحو : راسٍ[3] وباس ، وبعد الكسرة ياءً نحو : الذِّيب والبير ، وبعد الضمّة واواً نحو : بُوس ومُومن[4] .

---

(١) عبّر ابن سينا عن حدوث الهمزة بقوله : إن الهمزة تحدث من حفْزٍ قويّ من الحجاب وعضل الصدر لهواءٍ كثير ، ومن مقاومة الطَّرْجهالي الحاصر زماناً قليلاً لحفْز الهواء ، ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضلة الفاتحة وضغط الهواء معاً . (رسالة أسباب حدوث الحروف : ٧٢) ، وانظر شرح المفصّل ١٢٤/١٠ ، وشرح الشافية ٣١/٣ ، وسيبويه ١٦٧/٢ ، وعبارة أبي البقاء هي عبارة سيبويه ، والتكملة ٣٦ .

(٢) في ح : بهذا .

(٣) انظر شرح الشافية ٣٠/٣ ، والمقتضب ١٥٥/١ ، وسيبويه ١٦٧/٢ .

(٤) شرح الشافية ٣٢/٣ ، والمقتضب ١٥٧/١ ، وسيبويه ١٦٤/٢ .

فصل

في الهمزة المتحركة . وهو على ضربين :

أحدهما : أن يسكّن ماقبلَها .

والثّاني : أنْ يتحركَ .

والأول على ضربين :

أحدهما : أن يكونَ الساكنُ قبلَها حرفَ مدٍّ وما جرى مجراه .

والثّاني : غير حرف مدّ .

فحرف المدّ الواوُ الزائدة المضوم ماقبلها ، والياء الزائدةُ المكسورُ ماقبلها ، والهمزة بعدهما يجوزُ تخفيفها ، [وتخفيفها][1] بأنْ تبدلَ واواً بعد الواوِ ، لأنها تجانس ماقبلها [وما قبل قبلها][2] وهو الضمّة نحو : مقروءةٍ وقُروء ، وتقولُ فيها : مقروّة وقروٌّ . وإن وقعتِ بعد الياء قلبْتَها ياءً للعلّة المتقدِّمة . تقول في نحو[3] : خطيئة : خطيّة ، وفي النسيء : نسيّ ، وما جرى مَجرى حرفِ المدِّ ياء التصغير لأنّها زائدةٌ لا تتحرك ، وهي نظيرُ ألف التكسير تقول في تصغير أفْؤس جمع فاس : أُفَيِّسٌ[4] .

فصل

فإنْ وقعتِ الهمزةُ المتحركةُ بعد الألف جازَ تخفيفُها ، وتخفيفُها هو[5] أن تجعل بين

---

(١) زيادة من م .

(٢) سقط من ح .

(٣) كلمة (نحو) ساقطة من ح .

(٤) سيبويه ١٦٦/١ .

(٥) في ح : هو .

بين ، ومعنى ذلك أنّها تُليّن فَتُجْعَل بين الهمزةِ والحرف[1] الذي منه حركتُها . فَتُجعلُ المكسورةُ بين الياء والهمزة ، والمفتوحةُ بين الألف والهمزةِ ، والمضمومةُ بين الواوِ والهمزة ، وهي في كلِّ ذلك متحرِّكة تؤذِن بالمتحرك ، ومثالُ ذلك أن تقولَ في مسائل : مسايل ، وفي هَبَاءة : هَبَايَة ، وفي جزاؤه : جزاوه . وقال سيبويه : لا تجعل الهمزةَ بينَ بينَ إلاّ في موضع يقعُ موقعَها الساكن لئلا يُفضى إلى الجمع بين الساكنين[2] . والألفُ يصحّ أن يقع الساكن بعدها نحو : شابّة ودابّة[3] .

فصل

فإنْ كان قبلَ الهمزةِ المتحركةِ حرفٌ ساكن ليسَ من حروف المدّ ، فتخفيفها أن تُنقلَ حركتُها إلى الساكن ويُحذف ، كقولك في المتصل : مَرَة في مرأة[4] . وسل في اسأل . وفي المنفصل : كمِبلُك ، ومنْ مّك ، ومنَ بُوك / فتحذف الهمزة في هذا كلّه وتحرّك الساكن بحركتها وكذلك تفعلُ في لامِ المعرفة نحو[5] : النُّثى والْحَمر والايْمان . ومن العربِ مَنْ إذا حذفَ الهمزةَ وحرَّك لامَ المعرفة حذفَ همزةَ الوصلِ قبلها لاستغنائه عنها بحركتها فيقول : لَحْمَرّ ، ولنثى ، وليْمان[6] ، يجعل العارضَ كاللازم لأنّه منقول عن لازم ، وتقول في قوله تعالى : ﴿ يُخرِجُ الْخَبَ في السَّماواتِ ﴾[7] ، يخرج الْخَبَ م ١٩٨

(١) في ح : وبين الحرف .

(٢) في ح : بين الساكن والألف . والصواب ما ورد في م .

(٣) انظر سيبويه ١٦٥/٢ ، ١٦٦ .

(٤) في ح : مرة في مرة ؟

(٥) كلمة (نحو) ساقطة من ح .

(٦) أي الأحمر والأنثى والإيمان .

(٧) هذه الآية من سورة النّمل : ٢٥/٢٧ ، وهي مما احتجّ به سيبويه قال : « وقد قال الذين يخففون ﴿ ألاّ يسجدوا لله الذي يُخرج الْخَبَ في السّمواتِ ﴾ حدثنا بذلك عيسى ، وإنما حذفتَ الهمزة ههنا لأنك لم تُرِدْ أن تُتمَّ وأردت إخفاء الصوت ، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرفٌ هذه قصته كما لم يكن ليلتقي ساكنان .

قال أبو حيان في البحر ٦٩/٧ : وقرأ أبيّ وعيسى بنقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة (الْخَبَ) . =

فتحذف الهمزة . ومن العرب مَنْ قالَ في تخفيف امْرَأة وكَمْأة : مراة وكاة مثل : قَنَاة ،
ح١٧٦ والوجه / فيه أنّه خفَّف الهمزةَ بنَقْلِ حركتها إلى ما قبلها فصارَ ما قبلها مفتوحاً ، وبعده همزةً ساكنة فقلبها ألفاً كما يفعل في راس وهو قليل في اللغة .

فصل

ومما خفَّفوه بالحذف والإلقاء مضارع رأى فقالوا : يرى والأصل : يرأى ففعلوا به ما ذكرنا[1] ، فعلى هذا تقول في الأمر : رَ يا زيدُ ، فلا تُدخلُ همزةُ الوصْل لتحرّك الأوّل ، وفي المؤنّث : ريْ . وفي التثنية : رَيا . وفي الجمع : رَوْا .

فصل

فإنْ كانَ قبلَ الهمزةِ [المتحركة][2] حرفٌ متحركٌ فتخفيفُها يختلفُ بحسب اختلاف حركَتِها وحركة ما قبلها . فإنْ كانت مفتوحةً قبلها فتحةٌ فتخفيفها أنْ تُجْعَل بينَ بينَ ، كقولك في سألَ : سالَ . وإن كانَ قبلَ المفتوحة ضمةٌ أو كسرةٌ لم تُجْعَل بينَ بينَ ، لأنَّ جَعْلَها كذلك مُقَرِّبٌ[3] لها من الألف ، والألفُ لا تقعُ بعد ضمّةٍ ولا كسرةٍ ، ولكنْ تُبْدِلها واواً بعد الضمّ وياءً بعد الكسرة كقولك في تَؤَدَة : تُوَدَة ، وفي مئر : مِير[4] .

= وقرأ الجمهور (الْخَبْء) بسكون الباء ، والهمزة . وقرأ عكرمة بألف بدل الهمزة فلزم فتح ما قبلها (الخبا) ، وهي قراءة عبد الله ومالك بن دينار . ويخرّج على لغة من يقول في الوقف : هذا الخبو ومررت بالخبي ورأيت الخبا وأجرى الوصل مجرى الوقف . وأجاز الكوفيون أن تقول في المرأة والكمأة : المراة والكماة ، فيبدل من الهمزة ألفاً فتفتح ما قبلها . فعلى قولهم هذا يجوز أن يكون (الخبا) منه . وانظر المقتضب ١٦٠/١ .

وانظر نقد هذه القراءة في البحر ٦٩/٧ ، وانظر الإتحاف ٤٠٨ ، والأشباه والنظائر في النحو ٥٩/١ .

(١) انظر سيبويه ١٦٥/٢ ، وشرح الشافية ٤١/٣ ، ودقائق التصريف ٤٢١ .

(٢) زيادة من ح .

(٣) في ح : تقريب .

(٤) انظر سيبويه ١٦٤/٢ ، والمقتضب ١٥٥/١ ، وشرح الشافية ٤٢/٣ .

فصل

فإن انضمَّتْ وقبلَها ضمّةٌ أو فتحةٌ جُعلت بين الهمزةِ والواو نحو : قام غلامُ أختك ، ورأيت غلامَ أختك . وإن كان قبل المضمومة كسرةٌ جُعلت بين الياء والهمزة كقولك : من عندِ أختك ، ومنه : يستهزئون ويستهزيون . وإن وقعت مكسورة بعد ضمّة نحو : سُيل ، ومن عند إبلك[1] ، جعلت بين بين أيضاً وهذا مذهب الخليل وسيبويه[2] . وقال الأخفش : لا يجوزُ تخفيفُها في الموضعين لأنَّ وقوعَ الواو الساكنة بعد كسرةٍ ، والياء الساكنة بعد ضمّةٍ متعذِّر ، فهو كتخفيفِ المفتوحةِ بعد الضمّةِ والكسرةِ وذلك[3] مُحال . ووَقوعُ الواوِ بعد الكسرة والياء[4] بعد الضمّة مُمكِنٌ ولكنّه شاقّ . والحاصِلُ أنَّ الهمزةَ المتحركةَ المتحركُ ماقبلَها ، إمّا أنْ تتّفقَ حركتاهما فيقعَ منهما ثلاثة أضرب : ضمتان وفتحتان وكَسْرتان . وإمّا أنْ يختلفا فيقعَ منهما سِتّةُ أضْرب : ضمّة بعد فتحة [وكسرة][5] ، وكسرة بعد فَتْحة ، وفَتْحة بعد ضمّة وكسرة[6] ، وكسرة بعد ضَمة وفتحة . والمختلَفُ فيها ضمّةٌ بعد كَسْرة وكسرةٌ بعد ضمّة ، فالأخفش يُبْدِلُ الهمزةَ فيهما ياءً بعد الكسرة واواً بعد الضمّة[7] .

---

(١) في الأصلين » عند ابلك ، والتصويب من سيبويه ١٦٤/٢ .

(٢) قال سيبويه : فكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه ، فإنما جعلت هذه الحروف بين بين ، ولم تُجعل ألفات ولا ياءات ولا واوات لأن أصلها الهمز ، فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك ، فتحوّل عن بابها ، فجعلوها بين بين ، ليعلموا أن أصلها عندهم الهمز ، وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة ، أو ضمة ، فهذا أمرها أيضاً ، وذلك قولك : من عند إبلك ، ومرتع إبلك . وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيرها بين بين ، وذلك قولك : هذا درهمُ أُختك ، ومن عندِ أُمك . وهو قول العرب وقول الخليل .

(٣) كلمة (وذلك) ساقطة من ح .

(٤) في ح : ووقوع الواو بعد الضة والكسرة محال .

(٥) زيادة من ح .

(٦) عبارة (ح) : وكسرة وفتحة بعد ضمة ، وكسرة وكسرة بعد ضمة وفتحة ؟!

(٧) انظر المقتضب ١٥٦/١ ، وشرح الشافية ٤٥/٣ ، ٤٦ .

فصل

في اجتماع الهمزتين في كلمةٍ واحدة[1] :

قد ذكرنا في باب البَدَل أنّ الهمزتين إذا اجتمعتا وسُكّنت الثانيةُ أُبدلت من جِنْس ما قبلها ، فتُبدل بعد الفتحة ألفاً نحو : آدم وآمن ، وبعد الكسرة ياءً نحو : إيمان وإيلاف وإيذَن لي وإيتني ، وبعد الضمّة واواً نحو : اوتمن اومرني[2] .

فأمّا الهمزةُ في جَائي ، فاعِل من جاءَ فهما هَمْزَتان الأولى مبدلةٌ من عين الكلمة ، وهي ياءٌ في الأصْلِ هُمزت لَمّا وقعتْ في فاعِل . والثانيةُ لامُها أُبْدِلت ياءً للكسرة قبلَها فصار من المنقوص . ولو بَنَيْتَ من (جاء) مثل : جَعْفَر قلت : جَيْأَأٌ ، فأبدلت الثانية ألفاً وقد[3] ذكر .

فصل

فإن التقتْ الهمزتانِ من كلمتين مُنْفَصِلتين ، فهما تجيئانِ مُتَّفقتين أو مختلفتين ، فالمتفقتان ثلاثٌ : مَضْمومتانِ كقوله تعالى : ﴿ أولياءُ أُولئك ﴾[4] فبعضُ العربِ

---

(١) التكملة ٣٨ ، وسيبويه ١٦٨/٢ .

(٢) هكذا قرأتها ، وهي غير واضحة في الأصلين .

(٣) قال سيبويه : واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدّ من بدل الآخرة ولا تخفف ، لأنهما إذا كانتا في حرف واحد ، لزم التقاءُ الهمزتين الحرفَ . وإذا كانت الهمزتان في كلمتين ، فإن كل واحدةٍ منهما قد تجري في الكلام ولا تَلْزَق بهمزتها همزة ، فلَمّا كانتا لا تفارقان الكلمة ، كانتا أثقل ، فأبدلوا من إحداهما ، ولم يجعلوها في الاسم الواحد والكلمة الواحدة ، بمنزلتها في كلمتين . الكتاب ١٦٨/٢ ، ١٦٩ ، والأمثلة التي ضربها العكبري ههنا (جائي وآدم ..) تجد تفصيل القول فيها في سيبويه ١٦٩/٢ .

(٤) سورة الأحقاف : ٣٢/٤٦ ، والآية بتمامها : ﴿ ومَنْ لا يُجِبْ داعيَ اللهِ فليسَ بمُعْجِزٍ في الأرضِ وليسَ لهُ من دونِه أولياءُ أُولئكَ في ضلالٍ مبينٍ ﴾ .

يُحَقِّقُها وهو قليلٌ ، ومنهم مَنْ يحذفُ الأولى ويُحقِّقُ الثانيةَ ، ومنهم مَنْ يعْكِسُ ذلك ، ومنهم مَنْ يحقِّقُ الأولى ويجعل الثانيةَ واواً . والمفتوحتان كقوله تعالى : ﴿ جاءَ أشراطُها ﴾[1] . وفيه المذاهب المذكورةُ ، إلا أنّ مَنْ خفّفَ الثانية وحقّق الأولى جعل / الثانيةَ ألفاً . والمكسورتان كقوله تعالى : ﴿ هَؤلاءِ إنْ كنتم صادِقين ﴾[2] ، وفيه المذاهبُ المذكورة . إلاّ أنّ الثّانيةَ تصيرُ ياءً من أجلِ الكسرةِ قبلَها ، ومنهم مَنْ يجعلُها ياءً ساكنةً ، وأمّا المختلفتان فعلى ستة أضرب : م١٩٩

١ ـ مضمومة بعد مفتوحةٍ كقوله : ﴿ جاءَ أُمّةً رسولُها ﴾[3] فمنهم مَنْ يحقّقُ الأولى [ويجعل الثانيةَ واواً لانضمامها . ومنهم من يجعل الأولى][4] بينَ بينَ ، والثانيةَ واواً ومنهم مَنْ يحقّقُها .

٢ ـ وبعد مكسورة كقولك : من خباءِ أُختك .

٣ ـ ومفتوحة بعد مضمومة كقوله تعالى : ﴿ السفهاءُ ألا ﴾[5] ففيها التحقيقُ وقلبُ الثانية واواً[6] .

---

(١) سورة محمد : ١٨/٤٧ ، وهذه الآية احتج بها سيبويه ، قال الأستاذ العلامة أحمد راتب النفاخ : استشهد بها ـ أي سيبويه ـ على أن من العرب من يخفف أولى الهمزتين الملتقيتين من كلمتين ويحقق الآخرة ، ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة . وذكر أن أبا عمرو كان يأخذ في قراءته بلغة الفريق الأول . إلا أن المعروف عند القرّاء من مذهب أبي عمرو في هذا الباب أنه كان يسقط أولى الهمزتين إذا اتفقتا في الحركة . وأما إذا اختلفتا فإنه يحقق الأولى ويسهّل الآخرة .
عن فهرس شواهد سيبويه ٤٥ ، وانظر النشر ٣٧٦/١ ، والتيسير ٣٣ ، ٣٤ ، والآية في سيبويه ١٦٧/٢ .

(٢) سورة البقرة : ٣١/٢ .

(٣) سورة المؤمنون : ٤٤/٢٣ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٥) سورة البقرة : ١٣/٢ .

(٦) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس : ﴿ السفهاوُ ولا ﴾ بتحقيق الهمزة الأولى وإبدال الثانية واواً خالصة . انظر معجم القراءات ٢٧/١ ، والبحر المحيط ٦٨/١ ، وتفسير القرطبي ٢٠٦/١ .
وجاء في النسخة (م) وقلب الثانية ياءً . والصواب ماأثبتناه وورد في النسخة ح وسائر المصادر .

٤ ـ [(ومفتوحة)[١] بعد مكسورة كقوله : ﴿ النساء أَوْ أَكْنَنْتُمْ ﴾[٢] ففيها التحقيق وقلب الثانية ياء][٣] .

٥ ـ ومكسورة بعد مضمومة كقوله : ﴿ يشاءُ إلى ﴾[٤] فيها التحقيق وجعل الثانية واواً .

ح١٧٦ ٦ ـ (ومكسورة)[٥] بعد مفتوحة كقوله ﴿ شهداءَ / إذْ ﴾[٦] ففيها التحقيقُ ، وتجعل الثانية ياءً . والله أعلم[٧] .

مسألة

في قوله تعالى : ﴿ قالوا لان ﴾[٨] ففيها أربعة أوجه :

أحدها : حذفُ الواوِ والوقفُ على اللاّم وقفةً يسيرة[٩] .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) سورة البقرة : ٢٣٥/٢ . وموضع الشاهد : ﴿ النساء أو ﴾ فقد قرأ بتحقيق الهمزة الأولى وإبدال الثانية ياءً خالصة مفتوحة نافع وأبو عمرو وابن كثير وأبو جعفر ورويس . انظر معجم القراءات ١٨١/١ ، وغيث النفع ١٦٦ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٤) سورة البقرة : ١٤٢/٢ ، قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس : (يشاءُ ولِي) بتحقيق الهمزة الأولى وإبدال الثانية واواً خالصة مكسورة . انظر معجم القراءات ١٢٢/١ ، وغيث النفع ١٤٢ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) سورة البقرة : ١٣٣/٢ قُرئ بتسهيل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء ، انظر معجم القراءات ١١٧/١ ، وغيث النفع ١٣٨ .

(٧) عبارة (والله أعلم) ليست في ح .

(٨) سورة البقرة : ٧١/٢ .

(٩) ذكر أبو حيان في البحر ٢٥٧/١ روايتين عن نافع ، إحداهما حذف واو (قالوا) إذْ لم يعتدّ بنقل الحركة إذْ هو نقل عارض ، والرواية الأخرى إقرار الواو اعتداداً بالنقل ، واعتبار العارض التحريك ، لأن الواو لم تحذف إلا لأجل سكون اللام بعدها ، فإذا ذهب موجبُ الحذف عادت الواو إلى وضعها من الثبوت . وانظر الأشباه والنظائر ٥٣/١ ، ط مجمع اللغة العربية ، ومعجم القراءات ٧٢/١ .

والثّاني : كذلك إلاّ أنّه من غَيْر وقْف .

والثّالث : كذلك إلاّ أنّه من غيرِ هَمْزٍ مع فتحِ لام المعرفة[1] .

والرابع : كذلك إلاّ أنّه بإثباتِ الواو في اللفظ .

مسألة

قوله تعالى : ﴿ عاداً الأولى ﴾[2] فيها أوجه :

أحدها : إثباتُ التنوين وكسرها[3] .

وسكون لام المعرفة وهمز مابعدها من غير وقف[4] .

وبِوَقْفٍ بإلقاء حركة الهمزة على اللام وضمّ اللام[5] .

وبإدْغام التنوين مع ضمِّ اللام[6] .

---

(١) قالَ لآن . انظر البحر ٢٥٧/١ ، وتفسير القرطبي ٤٥٥/١ ، وشرح المفصّل ١١٦/٩ ، والخصائص ٩١/٣ .

(٢) سورة النّجم : ٥٠/٥٣ .

(٣) تصبح : (عادنِ لُولى) ، انظر البحر المحيط ١٦٩/٨ .

(٤) أي : (عاداً لَوْلَى) بإدغام التنوين وهمز الواو . ورويت عن نافع وقالون والسوسي وابن ذكوان وابن سعدان ، انظر معجم القراءات ٢٢/٧ ، والبحر المحيط ١٦٩/٨ ، وتفسير القرطبي ١٢٠/١٧ .

(٥) (لُولى) انظر التيسير ٢٠٥ .

(٦) تصبح (عاداً لّولى) بإدغام التنوين في اللام ، ورويت عن نافع وأبي عمرو وغيرهم . انظر البحر ١٦٩/٨ ، والتيسير ٢٠٤ ، ومعجم القراءات ٢١/٧ ، وعبارة النسخة ح : وبإدغام التنوين في اللام نحو اللام .

باب الإمالة[1]

الإمالة إلى الشيء التقريبُ منه . وهي في هذا الباب تقريب الألف من الياء ، والفتحة قبلها من الكسرة . والغرض من ذلك تجانس الصوتين لسبب . وللإمالة أسباب وموانع ، فأسبابها ستة[2] :

الياء ، والكسرة ، والانقلاب [وما في حكمه][3] ، وكون الحرف ينكسر في حال ، والإمالة للإمالة .

السَّبب الأول[4] : الياء الكائنة قبل الألف بحرفٍ أو حرفين نحو : شيبان وغيلان وشيال . فأهل الحجاز لا يميلون ، وتميم تُميل الألف في هذا كلّه ليقرب من صوت الياء .

السَّبب الثاني[5] : الكسرةُ ، وقد تكون بعد الألف نحو : عائد ، وقد تكون قبلها

(١) مبحث الإمالة في سيبويه ٢٥٩/٢ وما بعدها ، والمقتضب ٤٢/٣ ، والأصول ١٦٠/٣ ، والتكملة ٢٢٣ ، وشرح المفصّل ٥٣/٩ ، وشرح الشافية ٤/٣ ، ودقائق التصريف ٥٣٣ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥٥/٩ : « إن أسباب الإمالة من الأسباب المجوزة لا الموجبة ، ألا ترى أنه ليس في العربية سبب يوجب الإمالة ، لا بد منها ، بل كلّ مُمالٍ لعلّةٍ فلك أن لا تميله مع وجودها فيه » .
وقد عرّف ابن يعيش الإمالة بقوله : إنها « عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء ، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء ، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة ، وبحسب بعده تكون خفّتها ، والتفخيم هو الأصل ، والإمالة طارئة . والذي يدلّ أن التفخيم هو الأصل أنه يجوز تفخيم كلّ ممال ، ولا يجوز إمالة كلّ مفخم . وأيضاً فإن التفخيم لا يحتاج إلى سبب ، والإمالة تحتاج إلى سبب » . شرح المفصّل ٥٤/٨ ، وانظر الخصائص ١٦٤/١ .

(٣) زيادة من ح .

(٤) شرح المفصّل ٥٦/٩ .

(٥) شرح المفصّل ٥٦/٩ .

وبينهما حاجز نحو : جبال وحبال ، وقد يكون بينهما حرفان . ومن شرطه أن يكون مابعد الكسرة ساكناً نحو : سِرْبال وجِلْباب ، فإن كان ذلك مفتوحاً أو مضموماً فلا إمالة ، وقد يشبّه المنفصل بالمتّصل كقولك للرجل : (من[1] ماله)[2] .

السَّببُ الثَّالث[3] : كونُ الألفِ منقلبةً عن ياءٍ وذلك قولُك في رَمَى : رَمِى ، وفي باع : بِاع . فإنْ كانت الألف رابعةً فصاعداً أُميلت من أيّ أصلٍ كانت ، كقولك في مَرْمَى : مَرْمِى . وفي مَغْزَى : مَغْزِى ، وفي تُدعى : تُدعِى . وهذا حُكْمُ ألفِ التَّأْنيث نحو : حبلى وبُشْرى .

السَّببُ الرّابع : ماشُبِّه بالمُنْقَلب عن الياء وذلك نحو : غزا ودَعا ، فإنَّه يُمالُ لأنَّ الياءَ تقعُ هنا كثيراً[4] ، ولأنَّ هذه الألفَ تصيرُ إلى الياء إذا جاوزتْ ثلاثةَ أحرف نحو : يُدْعى ومُستدعى .

السَّببُ الخامسُ[5] : كَسْرُ ماقبل الألف في بعض الأحوال ، وذلك في الفعل خاصّةً ، نحو : خافَ وطابَ وجاء ، لأنَّك تقولُ : خِفْت وما أشبهها . فأمَّا في الأسماء

---

(١) زدنا (من) للتوضيح .

(٢) قال ابن يعيش ٥٧/٩ : وقالوا : « أخذت من ماله ووقفت ببابه » فأمالوا الألف لكسرة الإعراب وهي عارضة تزول عند زوال عاملها وحدوث عامل غيره ، لكنهم شبهوها بكسرة عين فاعل بعد الألف . وذلك أن الغرض من الإمالة إنما هو مشاكلة أجراس الحروف والتباعد من تنافيها ، وذلك أمر راجع إلى اللفظ ، لافرق فيه بين العارض واللازم ، إلا أن الإمالة في نحو عائد وسالم وعماد ، أقوىمن الإمالة هنا ، لأن الكسرة هناك لازمة ، وهي في : ماله وبابه عارضة . ألا ترى أنها تزول في الرفع والنصب . والرفع والنصب لا إمالة فيه » .

(٣) انظر شرح المفصّل ٥٧/٩ .

(٤) قال ابن يعيش ٥٧/٩ بأنه تجوز الإمالة على قبح في قولك : غزا ، دعا ، عدا ، لأن هذا البناء قد ينقل بالهمزة إلى (أفعل) فيصير واوه ياءً ، لأن الواو إذا وقعت رابعة صارت ياءً نحو : أغزيت وأدعيت فتقول : أغزِى وأدعِى بالإمالة ، وأيضاً فإنه قد يُبنى لما لم يُسمّ فاعله فيصير إلى الياء نحو : غُزِيَ ودُعي فتخيلوا ما هو موجود في الحكم موجوداً في اللفظ .

(٥) شرح المفصّل ٥٨/٩ .

فلا يجوزُ نحو : باب ودار . وقد أمال بعضهم : فلانٌ ماش في الوقفِ وهو قليل .

السَّببُ السَّادس[1] : الإمالةُ للإمالة كقولك : رأيتُ عماداً ، وكتبتُ كتاباً ، فتُميلُ ألفَ التَّنوين من أجلِ الإمالة الأولى[2] . فإنْ قلتَ : زيدٌ يَضْربها ، لم تُمِل الألفَ لأنَّ بينها وبين كسرة الرَّاء حاجزين قويين ، وهما الضَّمَّةُ والهاءُ . فإنْ كانت الباءُ مفتوحةً نحو : يريدُ أنْ يضربها ، فأكثَرُهم لا يُميلُ ، ومنهم مَنْ أمالَ لضعْفِ الحاجز لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ والياءَ خفيّة . ومنهم مَنْ يقول : على هذا رأيت يدهِا ، وهو بيننِا وفينِا وعلينِا ، فَيُميل من أجل الياء .

فصل

في موانعِ الإمالة :

٢ وهي حروفُ الاستعلاء والرّاء ، فحروف الاستعلاء / سبعةٌ وهي : الْخَاء والغَين والقَافُ والصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء ، وهذه إذا وقعت قبل الألف سواء أو بعدَها بحرفٍ أو أكثر منعت الإمالة[3] ، والعلّةُ في ذلك أنَّ الحرفَ المستعلي يُنحَى به إلى أعْلى الفم ، والإمالةُ تَحْرِفُ الحرفَ إلى مَخْرجِ الياء وهي من أسفل[4] الفم ، والصّعود بعد التسفُّل شاقّ فلذلك مُنِع ، وهذا نحو : قَاعِد ، وغَالِب ، ونحو : نَافِخ ، ونَاشِط[5] ،

---

(١) شرح المفصَّل ٥٨/٩ .

(٢) في ح : كلمة (فصل) ولا وجه لها هنا .

(٣) انظر سيبويه ٢٦٤/٢ و ٢٦٥ ، وشرح المفصَّل ٥٩/٩ .

(٤) في ح : وهي أسفل .

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل ٥٩/٩ : فمن المواضع التي تمنع فيها الإمالة أن تكون مفتوحة قبل الألف نحو : صاعد وضامن وطائف وظالم وغائب وخامد وقاعد .. فهذه الألف في جميع ما ذكرناه منصوبة غير ممالةٍ ، لما ذكرناه من إرادة تجانس الصوت ، لا سيا وهي مفتوحة ، والفتح مما يزيدها استعلاءً ، قال سيبويه : لأنها إذا كانت مما ينصب مع غيره هذه الحروف لزمها النصب مع هذه الحروف . قال : ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا مَنْ لا يوثق بعربيته . انظر سيبويه ٢٦٤/٢ ، وشرح الشافية ١٥/٣ وما بعدها .

وهذا مذهبُ كلّ العرب إلاّ ما حُكي عن بعضهم إمالة مَناشيط ، وذلك لِبُعْد الطَّاء من الألف وكون الياء معها .

فصل

فإن كان حرفُ الاستعلاء قبلَ الحرف الذي يليه الألفُ مكسوراً جازت الإمالةُ نحو[1] : خِفاف وقِباب وضِراب ونحو ذلك لأنَّ الصوتَ أخذَ في التسفُّل[2] والتحدّرِ فاستمرَّ في الْمُسْتَعْلي إلى أن بلغ الألف على[3] التسفُّل ، وذلك سَهْلٌ ، وكذا إن كانَ بينهما حرفان نحو : مِصْبَاح ومِقْلات[4] ، ومنهم مَنْ لا يُميل هنا لأنَّ حرف الاستعلاء [ساكن والكسرةُ في غيره . فإنْ كانَ حرفُ الاستعلاء][5] هنا مفتوحاً أو مضموماً لم تجزِ الإمالةُ ، لأنَّ الصوتَ لم يكنْ متسفِّلاً حتى يجانسَ مابعده .

فصل / ح ١٧٨

فإنْ كانَ حرفُ الاستعلاء مع الألف المبدَلة التي يجوزُ إمالتها مع غير المستعلي جازَت مع الْمُسْتعلي نحو : سقَى وأعطَى ومعطَى ، وخاف ويشفى وما أشبه ذلك لأنَّ سبب الإمالة قويّ فغلب[6] المستعلي[7] .

---

(١) قال ابن يعيش ٦٠/٩ : فإذا وقعت ـ حروف الاستعلاء ـ قبل الألف بحرف وكانت مكسورة فإنها لا تمنع الإمالة نحو : (صِعاب وضِعاف) وكانت الإمالة فيها حسنة لأن الكسرة أدنى إلى المستعلي من الألف . والكسرة توهي استعلاء المستعلي . والنصب جيد ، والإمالة أجود . فلو كان المستعلي بعد الكسرة لم تجز الإمالة ، لأن المستعلي أقرب إلى الألف وهو مفتوح وذلك قولك : (حِقاب ورِصاص) ـ فبين كسر الراء ـ وكذلك لوكانت ساكنة بعد مكسور لم تمنع عند الأكثر نحو : مصباح ومطعام ، لأن المستعلي هنا لا يُعتدّ به لسكونه ، فصار كالميت الذي لا يعتدّ به . وانظر سيبويه ٢٦٥/٢ .

(٢) كلمة (التسفُّل) ساقطة من ح .

(٣) في ح : لاعلى التسفُّل .

(٤) جاء في اللسان (قَلتَ) : وأقلتت المرأة إقلاتاً فهي مُقْلتٌ ومِقْلاتٌ إذا لم يبق لها ولد . والْمِقْلات : المرأة التي لا يعيش لها ولد ، وكذلك الناقة ، ولا يقال ذلك للرجل .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٦) في ح : يغلب .

(٧) انظر شرح المفصّل ٦٠/٩ .

فصل

وإذا كان الحرفُ بعد الألف مشدّداً لم يُمَلْ نحو : مادّ وجادّ ، إذ لا كسرةَ تليه . والحرفُ الأوّل من المشدَّدِ سكّن فراراً من الحركةِ مع المثلين ، فأوْلَى أنْ يُهربَ من الإمالةِ معه ، وقد أماله قومٌ في الجرِّ وهو قليل[1] .

فصل

فأمَّا الرَّاءُ فتمنع الإمالةَ إذا كانت مفتوحةً أو مضمومةً وانفردت نحو : هذا سِراجٌ وفِرَاشٌ ، ورأيت حماراً[2] . فإن كانت مكسورة جازت الإمالة . [وإنما منعت الراء الإمالة][3] لأنَّها بمنزلةِ الراءين إذْ كان فيها تكريرٌ . وإذا كُسرت قَرُبت من الياء ، ولذلك لم تمنع مع الحرف المستعلي نحو : ضَارِب وقَادِر[4] . ومنهم مَنْ يُجيز الإمالةَ إذا كانت الكسرةُ والرّاء قبل الألف نحو : هذا فِراش . فإنْ كان بعد الرّاء راءٌ مكسورة جازت الإمالة وغلبت المكسورة المفتوحة نحو : ﴿ القرار ﴾[5] ، و ﴿ الأبرار ﴾[6] .

---

(١) قال ابن يعيش ٦٤/٩ : الوجه فيما كان من ذلك مما هو (فاعل) من المضاعف نحو : (جادّ ومارّ) وما كان نحوهما ، و (جوادّ وموارّ) في الجمع ، أن لا تمال ، لأن الكسرة التي كانت فيه توجب الإمالة قد حذفت للإدغام ، وقد أمال قوم ذلك فقالوا : (جادّ وجوادّ) لأن الكسرة مقدَّرة ، وأصله : جادِد وجوادِد ، فأمالوه كما أمالوا (خاف) لأن تقديره : (خوِف) أو لأنه يرجع إلى خفت ، وإن لم تكن الكسرة في اللفظ .

(٢) سيبويه ٢٦٧/٢ ، قال ابن يعيش ٦١/٩ : اعلم أن الراء حرف تكرير ، فإذا نطقت به خرج كأنه متضاعف ، وفي مخرجه نوع ارتفاع إلى ظهر اللسان إلى مخرج النون فويق الثنايا ، فإذا كان مفتوحاً أو مضموماً منعت إمالة الحرف نحو قولك : (هذا راشد وهذا فِراش) فلم يميلوا وأجروه ههنا مجرى المستعلي لما ذكرناه ، ولأنهم لَمّا نطقوا كأنهم تكلموا براءين مفتوحتين ، فقويت على نصب الألف وصارت بمنزلة القاف ، فهي في منع الإمالة أقوى من غيرها من الحروف ، ودون المستعلية في ذلك .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (ح) .

(٤) سيبويه ٢٦٨/٢ ، وشرح المفصّل ٦١/٩ .

(٥) في سورة إبراهيم : ٢٦/١٤ : ﴿ مالها من قَرار ﴾ قرأ ﴿ قرار ﴾ بالإمالة أبو عمرو والكسائي وحمزة وابن ذكوان والصوري وخلف وقالون وهشام وأبو جعفر ، انظر معجم القراءات ٣٣٦/٣ .

(٦) في سورة آل عمران : ١٩٣/٣ : ﴿ وتوفنا مع الأبرار ﴾ قرأ بالإمالة في ﴿ الأبرار ﴾ أبو عمرو والكسائي =

وأمَّا ﴿ الكافر ﴾[1] فإمالته جائزة في الجر ، فأما في الرفع والنصب فأكثرهم لا يميله من أجل الرّاء ، وكذلك ﴿ الكافرين ﴾[2] ، و ﴿ الكافرون ﴾[3] .

فصل

والهاءُ المبدَلة من تاء التأنيث في الوقف ، تجوز إمالتُها لأنَّها تشبه ألفَ التأنيث في حصولِ التأنيث بها وخفائها وانقلابها ، وذلك نحو : ﴿ الحكمة ﴾ و ﴿ مبثوثة ﴾[4] ، ويمنعُها ما يمنعُ الإمالةَ .

فصل

وقد شذَّت أشياءُ في بابِ الإمالة ولها وُجَيْه من القِياس ، فمن ذلك (ذا)[5] ، وهو

= وحمزة وابن ذكوان وخلف والصوري وورش . انظر معجم القراءات ٩٦/٢ .

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ أول كافرٍ به ﴾ ، سورة البقرة : ٤١/٢ ، قرأ ﴿ كافرٍ ﴾ بالإمالة الكسائي والدوري . انظر غيث النفع ١٠٩ ، ومعجم القراءات ٥٢/١ .

(٢) في سورة البقرة : ١٩/٢ : ﴿ والله محيط بالكافرين ﴾ . قرأ ﴿ بالكافرين ﴾ بالإمالة أبو عمرو والكسائي وورش . انظر الحجة لابن خالويه ٧٣ ، وغيث النفع ٩٠ ، ومعجم القراءات ٣٣/١ ، وانظر سيبويه ٢٦٨/٢ .

(٣) قال ابن يعيش ٦٢/٩ : وإذا كانت الراء مجرورة في الكافر ومكسورة في الكافرين أمالوا ، كأن الراء تلي الألف بالإمالة ، فالإمالة حسنة ، وليس كحسنها في الكافرين ، لأن الكسر في الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، والكافر لا ياء فيه .

(٤) الغاشية : ١٦/٨٨ : ﴿ وزرابيُّ مبثوثة ﴾ ، قرئت ﴿ مبثوثة ﴾ بإمالة هاء التأنيث وما قبلها ، قرأ بها الكسائي وحمزة .
معجم القراءات ١٣١/٨ ، وفي كتاب سيبويه ٢٧٠/٢ : سمعت العرب يقولون : ضربت ضربة وأخذت أخذة . شبَّه الهاء بالألف فأمال قبلها .

(٥) في سيبويه ٢٦٣/٢ : وقالوا في رجل اسمه ذه : رأيت ذها ، أملت الألف ، وانظر المقتضب ٥٢/٣ ، قال ابن يعيش ٦٦/٩ ، قالوا : (ذا) فأمالوا ، حكى ذلك سيبويه ، وإنما جازت إمالته وإن كان مبنياً غير متمكن من قبل أنه يشابه الأسماء المتمكنة ، من جهة أنه يوصف ويوصف به ويثنى ويجمع ويصغَّر ، فساغت فيه الإمالة كما ساغت في الأسماء المعربة المتمكنة ، وألفه منقلبة عن ياء هي عين الكلمة ، واللام محذوفة ، كأن أصله : ذَيّ ، فثقل عليه التضعيف ، فحذفوا الياء الثانية فبقيت ذَيْ ، فقلبوها ألفاً =

اسم إشارة والجيِّد تفخيمه ، والأوائل يسمُّون التفخيم نَصْباً لأنَّه فتحٌ ، وقد أمالَه قومٌ لأنَّه يشبه الأسماءَ المعربَة في الوصف به وفي وصفه وجمعه وتصغيره ولأن ألفَه منقلبة عن ياء .

ومن ذلك (أنَّى) ووجه إمالتها أنَّها اسمٌ تامّ وألفُها تشبه ألفَ التأنيث ، والنونُ فيها تشبه حروفَ العلّة[1] .

ومن ذلك أسماءُ حروف التهجّي : بي تي ثي[2] ، لأنّها أسماءٌ يكثُرُ استعمالها[3] .

ومن ذلك : الحجّاج والعجّاج والنَّاس ، والوجْهُ تفخيمُها ، لأنَّ الألفَ زائدةٌ أو منقلبةٌ عن واو . ومَنْ أمالها حَمَلَها على تصرّف الأسماء ، وإمالَتُها في الجرِّ أقربُ لِمكان الكسرة[4] .

= لانفتاح ماقبلها وإن كانت في نفسها ساكنة طلباً للخفة .

(١) في سيبويه ٢٦٧/٢ : ولكنهم يميلون (أنى) لأن (أنى) تكون مثل (أين) و (أين) كخلفك . وإنما هو اسم صار ظرفاً ، فقرب من عطشى . وذكر ابن يعيش ٦٦/٩ أن جواز الإمالة في متى وأنّى لأنهما مستقلتان بأنفسهما ، غير محتاجتين إلى ما يوضحهما كاحتياج إذا وما ، فقربت من المعرفة فأميلت لذلك .

(٢) في ح : ب ، ت ، ث ..

(٣) في سيبويه ٢٦٧/٢ : وقالوا بِا ويَا ـ بالإمالة ـ في حروف المعجم ، لأنها أسماء ما يُلفظ به ، وليس فيها ما في (قد) و (لا) ، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر . وانظر المقتضب ٥٢/٣ .

(٤) سيبويه ٢٦٤/٢ قال : هذا باب ماأُميل على غير قياس وإنما هو شاذّ ، وذلك (الحجاج) إذا كان اسماً لرجل ، لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر ، لأن الإمالة أكثر في كلامهم . وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف (حجاج) إذا كان صفة ، يجرونه على القياس . وانظر المقتضب ٥١/٣ ، وشرح المفصّل ٦٣/٩ ، قال ابن يعيش : أما إذا قلت : مررت بالحجاج فالإمالة سائغة وليست شاذة لأجل كسرة الإعراب ، فهو بمنزلة : (مررت بمال زيد) فأما إذا كان صفة نحو قولك : رجل حجّاج ، للرجل يكثر الحجّ ، أو يغلب بالحجّة ، فإنه لاتسوغ فيه الإمالة لفقد سببها إلا في حال الجر .
قال سيبويه ٢٦٤/٢ : وأمّا (الناس) فبيله من لا يقول (هذا مالٌ) بمنزلة الحجاج ، وهم أكثر العرب لأنها كألف فاعل إذا كانت ثانية ، فلم تملْ في غير الجر .

والأسماءُ المبنيّةُ : الأصلُ أنْ لا تُمال لعدمِ تصرّفها واشتقاقِها[1] ، وإنَّما أُميلَ منها ما أشْبَه المتصرّف كما ذكرنا في (ذا) .

وهكذا حُكْم الحروفِ بل أبعدُ إلاَّ أنَّهم أمالوا منها (لا) لأنَّها تقومُ بنفسها في الجواب[2] . و (بلى)[3] كذلك ، وحرفُ النداء[4] لأنَّه قامَ مقامَ الفعل ، وقد ذُكر[5] في بابه . ولم يُميلوا (حتّى)[6] لأنَّها لا تقوم بنفسها و (أمّا)[7] كذلك .

فصل

قد أمال بعضُ العربِ الفتحةَ نحو الكسرةِ[8] نحو : ضرر ، وبقر ، وأقرب ذلك

---

(١) شرح المفصّل ٦٦/٩ .

(٢) شرح المفصّل ٦٥/٩ ، ٦٦ .

(٣) شرح المفصّل ٦٥/٩ .

(٤) شرح المفصّل ٦٦/٩ .

(٥) في (ح) ذكرناه .

(٦) انظر سيبويه ٢٦٧/٢ ، وشرح المفصّل ٦٥/٩ .

(٧) انظر الحاشية السابقة .

(٨) انظر سيبويه ٢٧٠/٢ . قال شارح المفصّل ٦٤/٩ : اعلم أن الفتحة قد تمال كما تُمال الألف ، لأن الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات ، وتقريب بعضها من بعض ، وذلك موجود في الحركة كما هو موجود في الحرف ، لأن الفتحة من الألف . وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، لأن الحركات والحروف أصوات ، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت ، فسمّوا العظيم حرفاً والضعيف حركةً ، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً ، فلذلك دخلت الإمالة في الحركة كما دخلت الألف ، إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت ، وتقريب بعضها من بعض ، فكلّ ما يوجب إمالة الألف يوجب إمالة الحركة التي هي الفتحة ، وما يمنع إمالة الألف يمنع إمالة الفتحة . وأكثر ما جاء ذلك مع الراء المكسورة لأن الراء حرف مكرر لا نظير له ، وله أحكام (قد ذكرت) ينفرد بها فلذلك تقول (من الكبر ومن الصغر) فأمالوا الفتحة بأن أجنحوها إلى الكسرة فصارت بين الفتحة وبين الكسرة ، كما فعلوا ذلك بالفتحة التي قبل الألف في عماد وكتاب حين أرادوا إمالة الألف . وهذه الراء المكسورة تغلب على المستعلي إذا وقع قبلها نحو : من الضرر والصغر والبقر كما غلبته في نحو : قارب وطارد وغارم .

ما كانت فيه راء ، وإذا قربت هذه الفتحة من الكسرة قرّبت مابعدها من الحروف من
م٢٠١ الكسرة[١] أيضاً . /

(١) عبارة (من الكسرة) ساقطة من ح .

باب مخارج الحروف وعددها وصفاتها[1]

اعلم أنَّ مخرجَ كلّ حرف ما ينقطعُ الحرف عنده من الحلق والفم والشفتين ، وإذا أردتَ أن تختبر ذلك فزدْ على الحرف الذي تريدُ معرفة مخرجه همزةَ الوصل مكسورةً ، ثم انطقْ به ساكناً ، فعندَ ذلك تجد جَرْسَ الحرفِ منقطعاً هناك فَثَمَّ مخرجه نحو : اِعْ ، اِقْ ، اِصْ ، اِمْ[2] . ومن ههنا لم يكنِ للألف مخرج لأنَّ صوتها لا ينقطعُ عند جُزْءٍ مما ذكرنا ، بل هي نَفَسٌ مستطيلٌ بحيثُ يُمكِنُ مدّه من غيرِ حَصْر .

فصل

والحروف الأصول[3] تسعة وعشرون وهي : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والقاف [والكاف][4] ، والضاد ، والجيم ، والشين ، واليـاء ، والرّاء ، واللام ، والنون ، والصاد ، والسين ، والزاي ، والطاء ، والتاء ، والدال ، والظاء ، والثاء ، والذال ، والفاء ، والميم ، والباء ، والواو .

ولهم ستةُ أحْرُفٍ فروعٌ مُسْتَحْسَنةٌ[5] ، وإنما كانت فُروعاً لقربها من الأصول وامتزاجها بها وهي : النونُ الساكنة ، والألفُ الممالة ، وهمزة بين بين ، وألف التفخيم ، والصاد المشمّة صوت الزاي ، والشين المشمّة صوت الجيم .

---

(١) انظر سيبويه ٤٠٤/٢ ، وشرح المفصّل ١٢٣/١٠ وما بعدها ، وشرح الشافية ٢٥٠/٣ .

(٢) هذا ما سمّاه الخليل بن أحمه بذوق الحروف . انظر كتاب العين ٤٧/١ ، وسرّ صناعة الإعراب ٦/١ .

(٣) في ح : أصول .

(٤) (الكاف) ساقطة من م .

(٥) قال سيبويه ٤٠٤/٢ : يؤخذ بها ، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار .

ولهم سبعة أحرف أخر مستقبحة[1] / وهي :

١ ـ الكاف التي تقرب من الجيم .
٢ ـ والجيم التي تقرب من الكاف ، والجيم التي تقرب من الشين .
٣ ـ والضاد الضعيفة التي تقرب من الذال .
٤ ـ والصاد التي تقرب من السين .
٥ ـ والطاء التي تقرب من التاء .
٦ ـ والظاء التي تقرب من الثاء .
٧ ـ والباء التي تقرب من الفاء[2] .

ومخرج كلّ حرفٍ منها بين مخرج أصلها الصحيح وبين الحرف الذي يقاربه ، ولا يقرأ بها البتةَ إلا مضطرّ .

فصل

في عدد المخارج[3] :

وهي ستةَ عشرَ : ثلاثةٌ في الحلق :

١ ـ فأقصاها وأقربُها من الصدر : مَخْرَجُ الهمزة والألف والهاء .

---

(١) في م : مستخفة ، وفي ح : مستقبحة . ورجحنا كلمة (مستقبحة) استئناساً بقول سيبويه عنها بأنها (غير مستحسنة) .

(٢) اضطرب ترتيبها في ح و م وإليك عبارة سيبويه فيها ٤٠٤/٢ :
وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروفٍ غير مستحسنة ولا كثيرةٍ في لغة من تُرتضى عربيته ، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي الكاف التي بين الجيم والكاف . والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالفاء . وهذه الحروف التي تمتها اثنين وأربعين ، جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون ، لا تتبيّن إلا بالمشافهة .

(٣) كل ما يلي في مخارج الحروف اقتبسه أبو البقاء من سيبويه ٤٠٥/٢ بتصرف يسير .

٢ ـ وأوسطُها من الحلق : مخرج العين والحاء .

٣ ـ وأدناها إلى الفم : مخرج الغين والخاء .

والرابع : أقصى اللسان وما فوقَه من الحنك : مخرج القاف .

[والخامس : دون مخرج القاف وما يليه من الحنك : مخرج الكاف .

والسادس : من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك][1] مخرجُ الجيم والشين والياء .

والسابع : ما بين أوّل حافّة اللسان وما يليها من الأضراس الضَّاد ، فإن شئت أخرجتها من الجانب الأيسر وإن شئت من الأيمن .

والثامن : ما بين أوّل حافّة اللسان ومن أدناها إلى منتهى طَرَف اللسان ما بينها[2] وبين [ما يليها من الحنك الأعلى ، ومما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مُخرج اللام .

والتَّاسع : النونُ : وهي من طرف اللسان بينه وما بين ما فوق الثنايا مخرج][3] .

والعاشر : ومن[4] مُخرج النونِ غَيرَ أنَّه أدْخل في ظَهْر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللامِ مخرج الراء .

والحادي عشر : مما بين طَرَفِ اللِّسان وأصول الثنايا مُخرج الطَّاء والدَّال والتَّاء .

والثَّاني عَشَر : مما بين طرفِ اللِّسان وفُويق الثَّنايا مَخْرج الزَّاي والسين والصاد .

الثالثَ عَشر : مما بينَ طرفِ اللِّسان وأطرافِ الثَّنايا مخرجُ الظَّاء والثَّاء والذَّال .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ح . وفي سيبويه : وبين وسط الحنك الأعلى .

(٢) في ح : بينه . وفي م : ما يليها . وآثرنا عبارة سيبويه .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ح) ، وكلمة مخرج لا لزوم لها إلا إذا تلتها كلمة (النون) .

(٤) في ح : (من) وهي ساقطة من م . وفي سيبويه : ومن .

الرابعَ عشرَ : من باطِنِ الشَّفة السُّفْلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء .

الخامسَ عشرَ : مما بين الشفتين الباء والميم والواو .

والسادسَ عشرَ : من الْخَياشِيم مخرج النون الخفيفة .

فصل

في صفاتِ الحروف وأجناسِها . وهي أحدَ[1] عشرَ جِنْساً وهي :

المجهورة ، والمهموسة ، والشَّديدة ، والرَّخوة ، والمنْحَرِفة ، والشَّديدة التي يخرج معها الصوت ، والمكررة ، والليِّنة ، والهاوية ، والمطبَقَة ، والمنفتحة .

فالمجهورةُ تسعةَ عشرَ حرفاً : الهمزةُ ، والألف ، والعين ، والغين ، والقاف ، والجيم ، والياء ، والضاد ، واللام ، والزاي ، والراء ، والطاء ، والدَّال ، والنون ، والظاء ، والذال ، والباء ، والميم ، والواو[2] . وسمّيت مجهورة لأنَّها أُشْبِع الاعتماد في موضعها ، ومُنِع النَّفَسُ أنْ يجريَ معها حتى ينقضي الاعتماد [عليه][3] ويجريَ الصوتُ[3] ، إلاَّ أنَّ النونَ والميم قد يعترض[4] لهما في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنّةٌ ، ودليلُ ذلك أنَّك لوأمسكت طرفَ أنفك اختلَّ صوتهما[5] / حين سددتَ الخيشوم . م٢٠٢

الثَّاني : المهموسة : وهي بقيةُ الحروفِ التسعة والعشرين[6] ، وسُمِّيت بذلك لأنَّ الهمسَ صوتٌ خفيّ ، وهذه كذلك لأنَّ اعتمادها ضعف حتّى جرى معه النَّفَس[7] .

---

(١) في ح : إحدى .

(٢) كلمة (الواو) ساقطة من م .

(٣) زيادة من سيبويه ٤٠٥/٢ .

(٤) عبارة سيبويه : قد يعتمد لهما في الفم .

(٥) عبارة سيبويه ٤٠٥/٢ : والدليل على ذلك أنك لوأمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما ـ بالنون والميم ـ لرأيت ذلك قد أخلَّ بهما .

(٦) حروف الهمس يجمعها قولك : فحثه شخص سكت .

(٧) قال سيبويه : وأما المهموس فحرف أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه . وأنت تعرف =

والثالث : الشديدة سُمِّيت بذلك لقوَّتها وامتناع مدِّ الصوت معها وهي ثمانية : الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطّاء ، والتّاء ، والباء ، والدّال[1] ، ويجمعها : أجدتَ طَبَقَك .

الرابعُ : الرِّخْوَة ، وهي تسعةٌ : الهاء ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والشِّين ، والظَّاء ، والثَّاء ، والذَّال ، والفاء ، وسُمِّيت بذلك لأنَّها خلافُ الشديدة[2] . فأمَّا العينُ فبين الرَّخْوة والشَّديدة ، تصل إلى الترديد[3] فيها لشبهها بالحاء .

والخامسُ : المنحرفةُ وهي اللاّم وحدها [سمي بذلك][4] لانحرافِ اللسان مع صوته من ناحيتي مُستَدَقِّ اللسان فُوَيْق ذلك ، وبهذا خالَف الشديدة والرخوة[5] .

والسادس : الشديدةُ التي يخرجُ معها الصوتُ وهي النُّون والميم ، وسُمِّيت بذلك لغُنَّتها الخارجة من الألف[6] .

= ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرْي النَّفَس ، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه .

(١) سيبويه ٤٠٦/٢ .

(٢) قال سيبويه ٤٠٦/٢ : ومنها الرّخوة وهي : الهاء ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والثاء ، والذال ، والفاء . وذلك إذا قلت : الطسْ وانقض ، وأشباه ذلك ، أجريتَ فيه الصوت إن شئت .

(٣) في ح (التركيب) ولا وجه لها . والصواب ما ورد في م وسيبويه .

(٤) زيادة من ح .

(٥) قال سيبويه ٤٠٦/٢ : ومنها المنحرف ، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة ، وهو اللام . وإن شئت مددت فيها الصوت ، وليس كالرخوة لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه ، وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك .

(٦) عبارة سيبويه ٤٠٦/٢ : ومنها حرف شديد يجري معه الصوت لأن ذلك الصوتَ غنّةٌ من الأنف ، فإنما تخرجه من أنفك ، واللسان لازم لموضع الحرف ، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجرِ معه الصوت وهو النون وكذلك الميم .

والسابع : المكرَّر ، وهو الرَّاء ، سُمِّيت بذلك لتكرير صوتها وانحرافها إلى مخرج اللاّم[1] .

الثَّامن : اللينةُ وهي الواو والياء ، سُمِّيت بذلك لأنَّ مخرجَها يتَّسع لهواء الصَّوت أشدَّ من اتِّساع غيرهما .

التَّاسع : الهاوِي ، وهو الألف ، سُمِّيت بذلك لزيادة اتِّساع هواء صوتِه على الواو والياء[2] .

العاشر : المطْبَقة ، وهي أربعةٌ : الصَّاد ، والضَّاد ، والطَّاء ، والظَّاء . سُمِّيت بذلك لشدَّةِ التصاقِ ظَهْرِ اللِّسان بما يُلاقيه من أعلى الْحَنَك[3] .

ح ١٨٠ الحادي عشر : المنفتحة ، وهي ما/عدا المطبقة سُمِّيت بذلك لأنَّ موضعها لا ينطبق مع غيره ولا ينحصر الصوت معها كانحصاره مع المطبقة[4] .

فصل

فيما يجتمع[5] لكل حرفٍ من الصِّفات :

الهمزةُ : حرفٌ مَجْهورٌ شديدٌ مُسْتَعْل منفتح .

الألف : حرفٌ هوائي مجهور شديد .

---

(١) سيبويه : الموضع السابق .

(٢) عبارة سيبويه ٤٠٦/٢ : ومنها الهاوي ، وهو حرف لينٍ اتَّسع لهواء الصوت مُخْرجه أشدّ من اتِّساع مُخرج الياء والواو ، لأنك قد تضمّ شفتيك في الواو ، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك ، وهي الألف . وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتِّساع مُخرجها ، وأخفاهنَّ وأوسعهنَّ مُخرجاً الألف ثم الياء ثم الواو .

(٣) قال سيبويه ٤٠٦/٢ : وهذه الحروف الأربعة (الصاد والضاد والطاء والظاء) إذا وضعت لسانك في مواضعهنَّ انطبق لسانُك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك . فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف .

(٤) انظر سيبويه : الموضع السابق ذكره .

(٥) في ح : فيما يستخرج .

الهاء : حرف مهموس رخو خفيّ ضعيف .

العين : حرفٌ مجهور شديد متسفل رخو منفتح .

[الحاء : حرف مهموس مستفل رخو منفتح][1] .

[الغين : حرف مجهور مستعل رخو منفتح][2] .

الخاء : حرف مستعلٍ شديد منفتح .

[القاف : حرف مستعل شديد منفتح][3] .

الكاف : حرفٌ مهموس شديد متسفِّل منفتح .

الجيم : حرف مجهور شديد متسفِّل منفتح .

الشِّين : حرف مهموسٌ رِخو متسفّل متفشٌّ .

الياء : حرف مجهور شديد متسفّل منفتح ثقيل خفيّ .

الضاد : حرف مستطيل مجهور مستعلٍ منطبق رخو .

الصاد : حرف مهموس رخو مستعلٍ مطبق .

السين : حرف مهموس متسفّل رخوّ منفتح .

الزاي : حرف مجهور متسفّل رخو منفتح . وهذه الثلاثة الأخيرة فيها صفير .

الظاء : حرفٌ رِخوّ مجهور مستعل مطبق .

الذال : حرف مجهور[4] [مستفل] رخو منفتح .

الثاء : حرف مهموس متسفّل رخو منفتح .

الطّاء : حرف مهموس شديد مستعلٍ مطبق .

الدّال : حرف مجهور شديد متسفّل منفتح .

التّاء : حرفٌ مهموس شديدٌ متسفّل منفتح .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٤) زيادة من ح .

الرّاء : حرف مكرر مجهور شديد متسفّل منفتح .

اللام : حرف مجهور منحرفٌ شديد متسفّل منفتحٌ مرقق .

النون : حرف مجهور شديد متسفّل منفتح ذو غُنّة][1] .

الفاء : حرف مهموس رخو متسفّل متفشٍ .

الباء : حرف مجهور شديد متسفّل .

الميم : حرف مجهورٌ شديد متسفِّل منطبق .

الواو : حرف مجهور شديد ممتد منطبق ليّنٌ .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

باب الإدغام[1]

الإدغامُ[2] وصْلُك حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله من موضعه من غيرِ فاصلٍ بينهما بحركةٍ ولا وَقْفٍ ، فتصيِّرهما بالتداخلِ كحرفٍ واحدٍ ، تَرفعُ لسانَك بهما رفعةً واحدةً وتشدِّده . وهو مقدَّرٌ بحرفين الأوَّل منهما ساكن .

وأصلُ الإدْغام في اللغة : الإخْفاءُ والإحْكَام .

والعلّةُ في الإدغام أنَّ الحرفين إذا كانا مثلين كانَ مخرجُهما واحداً ، فيثقل على اللِّسان أن يرفَعه ثم يعيدَه في الحال إلى موضعه ، وهذا شبّه بمشْي المقيَّد لأنَّه كانَ لا يُزايِل موضِعَه . ويقع في الكلام على ضربين :

م٢٠٣ أحدهما : إدغام حرفٍ في مثله قبل الإدغام / .

والثَّاني : أنْ يكونَ الأوَّلُ مقارِباً للثاني ، فَيُبْدلَ حرفاً مثله ليمكن إدغامه .

فالضَّرب الأوَّل على ضربين :

أحدهما : أن يكون في كلمة واحدة . فإن كانت فعلاً ثلاثيّاً لزم الإدغام نحو : شدَّ ومدَّ وفرَّ [وقصَّ][3] وعضَّ وقد سبق ذكره . وإن كانت اسماً على وزن الفعل فكذلك نحو : رجل ضفٌّ[4] الحال ، أي ضفِف بكسر الفاء الأولى ، ولا يُسْتَثْنى من ذلك إلاَّ الاسمُ المفتوحُ العين نحو : طَلَل وشَرَر .

---

(١) انظر سيبويه ٤٠٤/٢ ، وشرح المفصَّل ١٢١/١٠ ، وشرح الشافية ٢٥٠/٣ .

(٢) قال ابن يعيش ١٢١/١٠ : الإدّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين .

(٣) زيادة من ح .

(٤) الضفف : الضيق والشدّة . وعبارة (رجلٌ ضفّ الحال) في اللسان : ضفف . وفي سيبويه ٣٩٩/٢ : .. =

فأمَّا المضومُ نحو : سُرُر جمع سَرير ، وسُرَر جمع سُرّة ، فلا يدغم إذ ليسَ في الأفعال له نظير . وقد يَجيء في الشذوذ فكُّ الإدغام[1] بالقياس نحو : لَحِحَتْ عينُه ، وقوم ضَفِفُوا الحال ، والقياس إدغامه .

فأمَّا قصُّ الشاة وقَصَصُها[2] فليس من فكِّ الإدغام بل هما لغتان ، سكونُ العين وفتحها . وقد يفكُّ الشاعر الإدغام للضرورة وقد ذُكر في موضعه .

مسألة

فإنْ بنيتَ من المضاعَف بناءً في آخره ألفٌ ونون ، فقال الخليل وسيبويه : إنْ كانَ مصدراً فككتَ الإدغام نحو : الردَدَان[3] ، وإن كانَ مكسورَ العين أو مضمومَها لم يفكّ ، يُحْمَل كل واحدٍ منهما على بابه ، فالمصدرُ هنا مثل الغَلَيان والنَّزَوان . وقال الأخفش : يفكّ الإدْغام في الجميع فأمَّا الملْحَقُ فلا يُدْغم لأنَّ ذلك يُبْطِل / معنى الإلحاق ، وقد سبق ذكرُه . فأمَّا (اقتتلوا)[4] فالأكثرونَ لا يُدغمون لأن التّاء زيدت لمعنى فلا تُذْهَبُ بالإدغام ، وليسَ هنا حرفُ علّة . ومنهم مَنْ يدغم فيقول : قِتَّلوا بكسر القاف وفتح التاء . ومنهم مَنْ يكسرُ التّاء و يقول في المستقبل : يُقِتِّلون[5] ، وفي اسم الفاعل : مُقِتّلين . ومنهم مَنْ يضمّ فيقول : (مُرُدُّفين)[6] فَيُتْبع ، ومنهم مَنْ يكْسِرُ الميمَ إتباعاً لكسرة الراء[7] ح١٨٨

= وقد قال قومٌ في فعِل ، فأجروه على الأصل ، إذ كان قد يصح في باب (قلت) ، وكانت الكسرة نحو الألف وذلك قولهم : رجلٌ ضفِف وقومٌ ضفِفوا الحال . فأما الوجه : فرجل ضَفٌّ وقوم ضفّوا الحال .

(١) في ح : المدغم .

(٢) في اللسان (قصص) وقصُّ الشاة وقصصُها : ماقُصّ من صوفها .

(٣) في سيبويه ٤٠٢/٢ : وتقول في فَعَلان : ردَدَان . وفعَلان : ردّدان .

(٤) سيبويه ٤٢٤/٢ .

(٥) الإشارة إلى القراءة المرويـة عن الحسن وعلي : ﴿ ويُقَتِّلُون ﴾ [البقرة : ٦١/٢] ، انظر البحر ٢٣٦/١ ، والقرطبي ٤٣١/١ .

(٦) الإشارة إلى قراءة بعض المكيين بروايـة الخليل ﴿ مُرَدِّفين ﴾ [الأنفال : ٩/٨] ، انظر البحر ٤٦٥/٤ ، والقرطبي ٣٧٠/٧ ، ومعجم القراءات ٤٣٩/٢ .

(٧) الإشارة إلى قراءةٍ ما . قال في البحر ٤٦٥/٤ : قاله ابن عطية ولا أحفظه قراءةً .

والضرب الثّاني : أن يكونا من كلمتين ، وهو على ضَرْبين أيضاً جائزٍ ولازم :

فالجائزُ أن يكونَ الأوّلُ متحرِّكاً والإظهارُ أجْود لئلا يلزمَ الإسكان والتغييرُ فيما ليسَ بلازم ، لأنَّ الكلمتين قد تفترقان ، والإدغامُ جائزٌ للتخفيف ، وأحسنُ ذلك أنْ يتوالى فيه أربعُ متحركات فصاعداً نحو : ﴿ جعلْ لكم ﴾[1] ، وضربْ بكر .

فصل

فإنْ كانَ قبل الحرفِ الأوّل ساكنٌ لم يجز الإدغامُ ، لئلا يُجْمَعَ بين ساكنين ، إلاَّ أنْ يكونَ ذلك الساكنُ حرفَ مدّ[2] كقولك : اسم موسى ، وبكر رافع ، هذا لا يُدغم . ومثال حرف الحدّ : ﴿ الرحيم ملك ﴾[3] ، والمال لك ، و الغفور ربّنا ، ومثله في المتّصل : تمودّ الثوب .

فصل

فإن كان قبل الياء والواو فتحة نحو : جيب بكر والقول لك ، جاز الإدغام أيضاً لأنَّ المدَّ الجاري مجرى الحركة[4] موجود فأمّا مثل : ﴿ آمنوا وهاجروا ﴾[5] فلا يُدغم لأنَّ الواو الأولى تامّةُ المدِّ فهو فيها كالفاصل بالحركة ، ولا يصح زوال مدّها كما لا يصحّ[6] تسكين المتحرك ، فأمّا مثل قوله تعالى : ﴿ ولا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ ﴾[7] ،

---

(١) ﴿ جعل لكم ﴾ [البقرة : ٢٢/٢] ، والقراءة بالإدغام : (جعلّكم) ، ذكرت في مجمع البيان ٦٠/١ ، وانظر معجم القراءات ٣٧/١ ، وقد مثل سيبويه بالعبارة نفسها لهذا الإدغام ٤٠٧/٢ قال : ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسنُ ، أنه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك نحو قولك : جعل لك ، وفعل لبيد . والبيان في كل هذا عربي جيد حجازيّ .

(٢) انظر سيبويه ٤٠٩/٢ .

(٣) الفاتحة : ٣/١ ، ٤ . قرأ أبو عمرو ويعقوب وابن محيصن والحسن والمطوعي واليزيدي والسوسي : (الرحيم مّالك) . الإتحاف ١٥١ ، ومعجم القراءات ٦/١ .

(٤) في ح : غير موجود .

(٥) الأنفال : ٧٢/٨ .

(٦) في ح : يصح .

(٧) البقرة : ٢٦٧/٢ .

فأصله : تتيموا فيجوز إدغام التاء في التاء لأنَّ قبلها ألف (لا)[1] . ومنهم من يحذف التاء[2] . فأمّا قوله تعالى : ﴿ فلا تَنَاجوا ﴾[3] ، فيجوز الإدغام ، وترك الإدغام .

فصل

وأمّا الإدغام اللازم فأن يكون الأوّل ساكناً ، والثاني مماثلٌ له كقولك : ﴿ وقدْ دخلوا ﴾[4] و ﴿ هل لكم ﴾[5] .

فصل

فإنْ أُدغم في حرف المدّ لم يجز إدغامه في مثله نحو : وليّ يزيد ، وعدوّ وليد[6] ، لأنَّ المدَّ قد بطل بالإدغام فيه ، وصار كالحروف الصحيحة التي قبلها ساكنٌ نحو : خَبْرٌ رَجل ، ولكنْ إنْ شِئْتَ أخفيتَ وهو في حكم المظهر .

فصل

في إدغام الحروفِ المتقاربة :

ونحن نذكرها حرفاً فحرفاً :

أوّلها الهمزةُ : وليسَ يدغم فيها شيءٌ ولا تُدغم في شيءٍ إلاّ أن تكون همزة مثلَها

---

(١) قرأ بالإدغام : ﴿ ولا تَّيمّموا ﴾ ابن كثير وورش والبزي والنقاش وأبو ربيعة والقواس . انظر الإتحاف ١٩٥ ، والبحر المحيط ٣١٧/٢ ، والقرطبي ٣٢٦/٣ ، ومعجم القراءات ٢٠٨/١ .

(٢) قرأ الزهري ومسلم بن جندب وابن عباس : (تُيمموا) ، القرطبي ٣٢٦/٣ ، ومعجم القراءات ٢٠٨/١ .

(٣) سورة المجادلة : ٩/٥٨ ، قرأ : ﴿ فلا تَّناجَوا ﴾ بالإدغام ، ابنُ مُحيصن ، ذكر ابن خالويه في مختصره ١٥٣ أن ابن مُحيصن رجع عن هذه القراءة . قال ابن خالويه : وهي في حرف ابن مسعود كذلك . انظر الإتحاف ٥٠٧ ، ومعجم القراءات ١٠٢/٧ ، والبحر ٢٣٦/٨ ، وسيبويه ٤٠٨/٢ .

(٤) المائدة : ٦١/٥ .

(٥) الرُّوم : ٢٨/٣٠ : ﴿ هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء ﴾ .

(٦) سيبويه ٤٠٩/٢ ، وأمثلة العكبري هي أمثلة سيبويه نفسها .

نحو : اقرأنا أنزلنا . وقد قيل : ليسَ هذا إدغاماً بل هو حذفٌ ، وإنَّما تدغم حقيقةً في كلمة واحدة وهو فعّال نحو : رأاس وسأال ولأّال[1] .

وأمَّا الألفُ فلا يُدْغَم فيها[2] .

وأمَّا الهاءُ : فتدغم في مثلها نحو : وجّهْ هِبةً ، وتدغم في الحاء نحو : اجْبَهْ حَمَلاً[3] ، والإظهارُ أحسن . ولا تدغم الحاءُ في الهاء ، لأن الحاءَ أقوى وأظهرُ من الهاء فلا تحوّل إليها[4] .

م٢٠٤ العينُ : تُدْغَم في مثلها نحو : اسمعْ عمراً ، وتدغَم في الحاء نحو : اقطع حبلاً / والإظهارُ أحسن[5] ، وتدغَمُ في الخاء بأن تجعلا حاءين نحو : اقطع خلالاً ، لأن الخاء أقرب إلى العين في مخرجها وصفتها فتحوّلان جميعاً إليها . وقد قال بنو تميم : كنت مُحِّم ، يريدون معهم ، وكلَّ ماقرب من حروف الحلق إلى الفم لا يدغم فيما قبله ؛ فإن أردت إدغام الحاء في العين جاز بأن تجعل الحاء عيناً نحو : امدعّ رفة : تريد : عرفة[6] .

---

(١) قال سيبويه ٤٠٩/٢ : ... وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقْرئ أباك ، لأنه لا يجوز لك أن تقول (قرأ أبوك) فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً فلا يجريان مجرى ذلك . وكذلك قالته العرب ، وهو قول الخليل ويونس . وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناسٌ معه ، وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء .

(٢) انظر سيبويه ٤١١/٢ .

(٣) سيبويه ٤١٢/٢ تدغم الهاء مع الحاء كقولك : اجْبَهْ حَمَلاً . البيان أحسن لاختلاف المُخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلّتها ، والإدغام فيها عربيّ حسن لقرب المُخرجين ، ولأنها مهموسان رخوان فقد اجتمع فيهما قربُ المُخرجين والهمس .

(٤) سيبويه ٤١٢/٢ .

(٥) سيبويه ٤١٢/٢ ، ٤١٣ .

(٦) سيبويه ٤١٣/٢ . وامدع رفة أي : امدح عرفة .

الغين : تدغم في الخاء والخاء فيها نحو : ادمغ خلفا واسلخ غنمك ، تحوّل الأول إلى مثل الثاني[١] .

القاف : تدغم في الكاف والكاف فيها نحو : الْحَقْ كَلَدة ، وانْهَكْ قَطَناً[٢] .

الجيم : تدغم في الشين والشين فيها نحو : اخرجْ شطرك ، واعطش جحدراً[٣] .

النون : تدغم في مثلها وفي الرّاء نحو : مَنْ راشدٌ ، بغنّة ولا غنة .

فأمّا إدغام الراء فنذكره فيما بعد[٤] .

وتدغم النون في اللاّم نحو : مَنْ لك ؟ بغنّةٍ ولا غنّة[٥] ، ولا تدغم اللام فيها نحو : هل نحن .

وتدغم النون في الميم بغنّة نحو : من مّعك ، ولا تدغم الميم فيها نحو : اسلم نافعاً[٦] . فإن وقعت الباء بعدها [أُبدلت ميماً][٧] نحو : عنبر ، و ﴿ فُسوقٌ بكُم ﴾[٨] ، وقد ذكر / في البدل . [فإن وقعت الفاءُ بعدَها كانت غُنّةً لا مظهرة ولا مدغمة نحو : من فيها ،][٩] ، وإنْ وقعتِ الواوُ بعدها أُدغمت فيها بغنّة وبغيرها نحو : مِن وعدك[١٠] ؟ وتدغم في الياء بغنّة وغير غنّةٍ نحو : مَنْ يقول[١١] ؟ ولا تدغم الياء فيها نحو : في نفسي . ح١٨٢

(١) سيبويه ٤١٣/٢ .
(٢) سيبويه ٤١٤/٢ .
(٣) سيبويه ٤١٤/٢ ، ومثل لها بقوله : ابعج شيئاً . وقال : الإدغام والبيان حسنان .
(٤) سيبويه ٤١٤/٢ .
(٥) سيبويه ٤١٤/٢ .
(٦) في ح : اسلم رافعاً وفي م : سلمنا معاً . وانظر سيبويه : الموضع السابق .
(٧) زيادة من ح .
(٨) سورة البقرة : ٢٨٢/٢ .
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .
(١٠) سيبويه ٤١٤/٢ .
(١١) سيبويه ٤١٤/٢ .

ولا تدغمُ في حروف الحلْق لبُعدِ مَخْرجِها منها ، وتبيّن بياناً تاماً . وبعض العرب يُخْفيها عند الخاء والغين كما يفعل ذلك عند القاف والكاف نحو : ﴿ من خلق ﴾[1] ، ومَنْ غيرك ؛ ولا تدغم فيها بحال[2] .

مسألة

إذا كانت النونُ ساكنةً قبل الميم والياء والواو في كلمة واحدة ، لَزِم تبيينها كقولك : شاة زَنْماء وشِياه زُنم . وكذلك قُنية وقَنواء وكُنية ومُنية[3] لا تدْغِم شيئاً من ذلك ولا تُخْفيه لئلا يلتبس بمضاعف الميم والياء والواو لأن في الكلام مثلَه ، ألا ترى أنّك لو قلتَ : زَنْماء فأدغمتَ لجازَ أن تكون من الزمّ . ولو قلت : قِيّة وقوّة لجاز أن يكون من الأرض القيّ[4] . فأمّا قولهم : امّحى الشيء ، فجاز إدغامه لأنّ اللبس مأمون إذا كانت الميم[5] هنا فاء الكلمة ، والفاء لا تكون مضاعفة ، ولذلك لو بنيت من وجل ورأى : انفعل ، جاز الإدغام : اوّجل وارّأى .

مسألة

لا تُعرَفُ في اللغة كلمةٌ فيها نونٌ ساكنةٌ بعدها راءٌ ولا لامٌ فلم يقولوا مثلَ : قِنْر

---

(١) سورة العنكبوت : ٦١/٢٩ .

(٢) انظر تفصيل هذا في سيبويه ٤١٥/٢ .

(٣) (كنية ومنية) ساقطتان من (ح) .

(٤) المسألة في سيبويه ٤١٥/٢ قال : « وتكون ـ أي النون ـ ساكنة مع الميم ، إذا كانت من نفس الحرف بيّنةً ، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق ، وذلك قولك : شاةٌ زنماءُ ، وغنم زُنْم ، وقَنواء وقُنية ، وكُنية ومُنية . وإنما حملهم على البيان ـ الإظهار ـ كراهية الالتباس ، فيصير كأنه من المضاعف ، لأن هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً . ألا تراهم قالوا : امّحى ، حيث لم يخافوا الالتباس لأن هذا المثال لا تضاعَف فيه الميم » .

والشاة الزنماء : التي لها هنةٌ معلقة في حلقها تحت لحيتها . والأرض القيّ : القفر . وكذلك القَوا والقواء .

(٥) كلمة (الميم) ساقطة من ح .

ولا عِنْل . وسببُ ذلك أنَّ النونَ الساكنة فيها غُنّة وهي تقاربُ الحرفين جداً ، فلَمّا تقاربت في المخرج واختلفت في الصفة ثقل الجمع بينهما[1] .

مسألة

يجوزُ إدغامُ اللاّم في النون نحو : (هل نرى) لتقاربهما وأنَّ النون أبينُ من اللاّم ، ويُقوّي ذلك إدغامُ النون فيها ، إلاّ أنَّ إظهارَ اللاّم عند النون أحسنُ ، وإدغام النون في اللام أحسن . والفرق بينهما أنّك إذا أدغمت اللاّم في النون أبطلت قوّة اللاّم ، وإذا أدغمتَ النّون في اللاّم راعيت قوّة اللاّم[2] .

مسألة

لا تُدغم الميم في النون نحو : لم نكن ، لأنّها لَمّا لم تُدغم في الباء وهي من مخرجها فإدغامها في النون مع بعدها منها أبعد[3] .

مسألة

وتدغم لام المعرفة في [حروف الفم وهي][4] ثلاثة عشر حرفاً وهي : التّاء ، والثّاء ، والدّال ، والذّال ، والرّاء ، والزّاي ، والسّين ، والشّين ، والصّاد ، والضّاد ، والطّاء ، والظّاء ، والنّون[5] ، وعلّة ذلك كونها مقاربة لهذه الحروف فإنَّ جميعها من حروف طرف اللسان إلاّ الضّاد والشّين فإنّهما يبعدان عن طرفه إلاّ أنّ الشين فيها تفشٍّ وانتشارٌ يقرّبها من اللاّم . والصّاد من حافة اللسان فيها انبساط يكاد يقرب من اللاّم . واختصّ ذلك بلام المعرفة لكثرة الاستعمال[6] .

---

(١) سيبويه ٤١٦/٢ .

(٢) سيبويه ٤١٦/٢ .

(٣) سيبويه ٤١٦/٢ .

(٤) الزيادة من ح . وهي ليست في سيبويه .

(٥) سيبويه ٤١٦/٢ .

(٦) انظر سيبويه ٤١٦/٢ .

فأمّا لام هل[1] وبل فيجوز إظهارها وهو الأقوى وقد أدغموها في التّاء والثّاء والرّاء والزّاي والشّين والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء والنّون ، إلاّ أنّ إدغامها في الرّاء حسنٌ وفيما عداها ضعيف وذلك نحو : ﴿ هل ترى ﴾[2] ، ﴿ هل ثوّب ﴾[3] ، وهل رأيت ، وكذلك / الباقي . م٢٠٥

مسألة

تدغم الطّاء في الدّال ويَبْقى إطباقُ الطّاء نحو : اضبط دُلامة ، وبعض العرب يُذْهِب الإطباق وهو ضعيف[4] .

وتُدغم الدالُ فيها : قيّد طرفة ، ويبقى الإطباق أيضاً .

وتدغم الطّاءُ في التّاء مع بقاء الإطباق نحو : اقْطِ توأماً والتّاء فيها تدغم نحو : أفلت طرفة[5] .

مسألة

تدغم التّاء في الدّال والدّال فيها نحو : انعت دُلامةَ ، وقيد تلك ، والإظهار في هذا كلّه مستثقل[6] .

---

(١) قال سيبويه ٤١٦/٢ : إن لام بل وهل يكون الإدغام في بعضها أحسن ، وذلك قولك هرّأيت لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها ، فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مُخرج واحد . إذ كانت اللام ليس حرفٌ أشبه بها منها ولا أقرب ، كما أن الطاء ليس حرف أقرب إليها ولا أشبه بها من الدّال وإن لم تدغم فقلت : هل رأيت ، فهي لغة لأهل الحجاز ، وهي عربية جائزة .

(٢) سورة الملك : ٣/٦٧ : ﴿ هل ترى من فطور ﴾ قرأ بإدغام اللام في التاء أبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام . انظر الإتحاف ٥١٧ ، ومعجم القراءات ١٨٥/٧ .

(٣) سورة المطففين : ٣٦/٨٣ . قرأ بإدغام اللام في الثّاء حمزة والكسائي وأبو عمرو وابن محيصن وهشام . واحتج بها سيبويه ٤١٧/٢ . وانظر الإتحاف ٥٣٧ ، وكتاب السبعة ٦٧٦ ، ومعجم القراءات ٩٨/٨ .

(٤) سيبويه ٤١٨/٢ .

(٥) مثّل لها سيبويه بقوله : انعت طالباً = انعطّالباً .

(٦) قال سيبويه ٤١٨/٢ : والتّاء والدّال سواء ، كل واحدة منهما تدغم في صاحبتها حتى تصير التاء دالاً =

مسألة

الصّاد والسّين والزّاي يُدغم بعضُها في بعضٍ لتقاربها كقولك : لم تفحص سالماً . ويبقى إطباقُ الصّاد . وتقول : خلّص زيداً ، واحبسْ صابراً ، واحفزْ صابراً ، واحفز سالماً ، والإدغام في هذا كلّه قويّ[1] .

مسألة

الظّاء والذّال والثّاء يُدغَم بعضُها في بعض كقولك : احفظْ ذلك ، واحفظ ثابتاً ، وابعثْ ظالماً ، وابعث ذلك[2] .

مسألة

إدغامُ مَخْرجٍ في مَخْرجٍ يقاربه جائزٌ ، كإدغام الظّاء والثّاء والذّال والصّاد والسّين والزّاي ، وكذلك إدغامُ الطّاء والتّاء والدّال فيهنّ . ولا تدغم الصّاد والسّين والزّاي في الحروف الستة[3] لئلا يذهب / الصفيرُ الذي فيهنّ . وتدغم الطّاء والثّاء والذّال والظّاء ح ١٨٣
والدّال والتّاء في الضّاد نحو : احفظ ضابطاً ، وكذلك الباقي . وتُدغَم الضّادُ فيهنّ . ولا تدغم الضّاد في الصّاد وأختيها لاستطالتها[4] .

مسألة

من حكْمِ الحرفِ النّاقص أنْ يدغمَ في الزّائد ، ولا يُدغم الزّائد في الناقص ، كالسّين

= والدال تاء لأنها من موضع واحد ، وهما شديدتان ليس بينهما شيء إلا الجهر والهمس وذلك قولك : انعدّلاماً (انعت دلاماً) ، وانقتّلك (وانقُد تلك) فتدغم ، ولو بيّنت فقلت : اضبِط دَلاماً ، واضبط تلك ، وانقد تلك ، وانعت دلاماً لجاز . وهو يثقل التكلم به لشدّتهن وللزوم اللسان موضعهن لا يتجافى عنه .

(١) سيبويه ٤١٨/٢ .

(٢) سيبويه ٤١٨/٢ .

(٣) وهي التي تقدم ذكرها : الظاء والثاء والذال والطاء والتاء والدال . وانظر سيبويه ٤١٩/٢ ، ٤٢٠ .

(٤) سيبويه ٤٢٠/٢ .

لا تُدْغم في الجيم ، وتدغم الجيم فيها . كقولك : احبس جامعاً هذا لا يدغم ، واخرج سالماً ، هذا يُدغم .

مسألة

إذا سُكّنت الصّادُ وبعدها دالٌ فمن العرب من يُخْرِجها على أصلها وهو أوْلَى ، ومنهم مَنْ يقرّبها من الزّاي . لأنّه لَمّا لم يمكن إدغامُ الصّادِ في الدّال قرّبَها منها ليحصلَ التشاكل . ومنهم مَنْ يجعلها زايـاً خالصةً وهو قليل وذلك نحو : يصدر والمصدر والقصد ، فإنْ تحرّكت الصّاد لم يغيّرها لأنَّ الحركةَ كالحاجز .

وأمّا الصّراط فالأصلُ فيه السّينُ ، لأنه من سَرَطْت الشيء ، وإنّما أُبدلت صاداً لِتُجانِسَ الطاء ، ومنهم مَنْ يجعلُها زايـاً . ومنهم مَنْ يجعلها بينهما . والسّين مع الدّال كالصّاد معها نحو : يُزْدل ثَوْبَهُ[1] .

وأمّا الشّين قبل الدال فتضارع بها الزّايَ نحو : رجل أشْدق ، ولا تُجعل زَايـاً خالصةً . وقد قالوا : اجْدَمعوا ، واجدرؤوا في اجتمعوا واجترؤوا[2] .

مسألة

من العربِ من يقولُ في (بني العنبر) : بِلْعَنْبر ، وفي بني الحارث : بِلْحَارث ، فيحذف النونَ والياء . ووجه ذلك أنَّ النون تدغم في اللام ، ولكن لَمّا حالت الياء بينهما لم يمكن الإدغام فخففوا بالحذف[3] .

---

(١) سيبويه ٤٢٦/٢ .

(٢) سيبويه ٤٢٧/٢ .

(٣) قال سيبويه ٤٣٠/٢ : ومن الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث : بلعنبر وبلحارث ، بحذف النون . وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ، لأنها إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك ، لأنها لما كانت مما كثر في كلامهم وكانت اللام والنون قريبتي المخارج حذفوها وشبهوها بمسْت لأنها حرفان متقاربان ، ولم يصلوا إلى الإدغام ، كما لم يصلوا في مسست ، لسكون اللام . وهذا أبعد لأنه اجتمع فيه أنه منفصل (بني العنبر) وأنه ساكن لا يتصرف تصرّف الفعل حين تدركه الحركة ، ومثل هذا قول =

وقد قالوا : (عَلْماء) يريدونَ : على الماء . ولا يجوزُ ذلك في غيرِ اللام فلا تقول في (بني النجار) : بنّجار ، لأنّ النّون مشددة بسببِ إدغام لام المعرفة فيها ، فلم تحذف النون لئلا يجتمع إعلالان بخلاف بلعنبر ، فإنّه ليس فيه إلا إعلالٌ واحد .

= بعضهم : (علْماء بنو فلانٍ) فحذف اللام . يريد على الماء بنو فلان وهي عربية .

قلت : وشاهد ما ذهب إليه سيبويه قول قطري :

غداة طفت علْمَاء بكرُ بنُ وائل وعجنا صدور الخيل نحو تميم

باب الخطّ[1]

اعلم أنَّ الحاجة إلى ذكر هذا الباب أنّ الكتّاب اصطلحوا على كتابة حروف ليست في اللفظ . وحذف ما هو في اللفظ ، وعلى قطع ما يمكن[2] وصله ، ووصل ما يمكن قطعه ، فهذه أربعة أقسام ينشعب منها أكثر من ذلك . وقد ذهب جماعة من أهل اللغة إلى كتاب الكلمة على لفظها إلاّ في [خطّ][3] المصحف فإنّهم اتّبعوا في ذلك ما وجدوه في (الإمام) . والعملُ على الأوّل .

فصل

في القسم الأول . وهو على ضربين : [إبدالٌ وزيادة .

فالإبدالُ كجعل الألفِ ياءً في الخط ، وهذا له شرطان][4] :

أحدهما : أن تكونَ الكلمةُ ثلاثيةً آخرُها ألفٌ[5] ، فلا تخلو تلك الكلمةُ من أن تكونَ مبهمةً أو معربة ، فالمبهم مثل : هذا وإذا . والمعربة مثل : العَصَا والرحى . هذا في الأسماء . فأمّا الأفعال الثلاثية نحو[6] : رمى وغزا .

---

(١) بعض كتب النحو والتصريف تعقد باباً للخطّ (للهجاء) . انظر على سبيل المثال : أدب الكاتب ٢١٣ وشروحه ، والجمل للزجاجي ، وشرح الجمل لابن هشام ٣٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/٢ ، والتسهيل لابن مالك ٣٢٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٥/٤ ، وشرح الشافية للاسترابادي ٣١٢/٣ .

(٢) في ح : ما لم يمكن .

(٣) زيادة من ح .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٥) في ح : ثلاثياً .

(٦) كذا في الأصلين .

م٢٠٦ والثاني : أن تكون الألف / مبدلةً والضّابطُ فيه أنّ[١] الألف إذا انقلبت[٢] عن واوٍ كُتبت ألفاً ، وإنْ كانت منقلبةً عن ياءٍ كُتبت يـاء [وإنمـا فرقوا بينهما][٣] لينبّهوا على أصلِ الحرف . وجملةُ ما يُستدلّ به ههنا على أصل الألف عشرة أشياء :

أحدها : التثنيةُ ، فإن انقلبتِ الألف فيها واواً كتبت بـالألف ، وإن انقلبت يـاءً كتبت بالياء . فالأول نحو : العصا ، تكتب بـالألف لأنّهـا عن واو لقولـك : عَصَوان . والثاني نحو : الفتى والهُدى تكتب ياءً كقولك : فَتَيَان وهُدَيَـان . وأمّـا الرحى فـالأكثر في اللغـة : رحَيَـان ، بـاليـاء . فعلى هـذا تكتب الرحى بـاليـاء . ومنهم من يقـول : رَحَوان ، فيكتبها بالألف .

والثاني من الأدلّة : الجمعُ بـالألف والتـاء نحو : القنـا والحصى . [فـالقنـا من الواو لقولهم : قَنَوات ، فتكتب بالألف][٤] . والحصى جَمْعُه : حَصَيَات فتكتب بالياء .

والدليلُ الثالث : ما كانت عينُه واواً وآخرُه ألفٌ نحو : الطّوى ، والشّوى ، يكتبُ بالياء لكثرة ماجاءَ من ذلك ولامُه ياءٌ . ومن ههنـا كتب (الهَوى) المقصور بـاليـاء ، وكذلك هو في الفعل نحو : طوِي وشوِي وهوِي .

والدّليل الرابعُ : ظهورُ اليـاء والواو في المستقبل نحو : يرمي ويغزو ، فـ (رمى) تكتب بالياء لكون الألف منقلبة عنها . و (غزا) بالألف لأنّها من الواو .

ح١٨٤ والدّليل الخـامسُ : المصـدر كقولـك / : الغَزْوُ والرّميُ ، فمن ههنـا تكتب (غزا) بالألف ، و (رمى) بالياء .

---

(١) في ح : إلا أن .

(٢) في ح : قلبت .

(٣) زيادة من ح .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

والدليلُ السّادسُ : أن تكون فاءُ الكلمة واواً ، ولامُها معتلّة فلا تكون ألفها إلاّ عن ياء فعلى هذا تكتب : وفَى ووَعى بالياء .

والدليلُ السّابعُ : الفَعْلَةُ نحو : الغزوةُ والرَّميةُ .

والدّليلُ الثّامنُ : أن تعودَ اللاّمُ إذا أضفتَ الفعلَ إلى نفسك ياءً [أو واواً][1] وقبلها فتحة نحو : غزوتُ ورميتُ . فأمّا (شقِيت ورضِيت) فلا يدلّ ذلك على أنّ الأصل الياءُ لأجل الكسرة .

والدليلُ التّاسعُ : إمالةُ الألف متى حَسُنَت فيها كُتبت ياءً نحو : الهدى والتّقى . ومن ههنا كتبت (متى) و (بلى) بالياء .

والدليل العاشر : أن تنقلبَ مع المضمرِ ياءً نحو : إلى وعلى ولدى كقولك : عليه وإليهِ ولديه . فأمّا كلا[2] إذا أُضيفت إلى الْمُظْهر كُتبت ألفاً عند الأكثرين ، لأنّه يقول : هِيَ بدلٌ من الواو ، ومنهم مَنْ يكتبها ياءً ويقول : هي من الياء[3] . فإنْ أضفتَ إلى مُضْمَر كانت في الرفعِ بالألف لأنّها دليلُ الرفع . وأمّا (كلتا) فتكتب بالياء إذا أُضيفت إلى مظْهَر لكون الألف رابعة[4] .

فصل

فإنْ كانت الكلمةُ أربعةَ أحرفٍ فصاعداً وآخرها ألفٌ كتبتَ جميعَ ذلك بالباء ،

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في ح : (كلى) .

(٣) في ح : منها .

(٤) قال ابن عقيل في المساعد ٣٥٥/٤ : وشذّت الألف في (كلتا) وذلك أنها ألف تأنيث رابعة ، فحقّها الياء ، كحبلى ونحوها . وأما (كلا) فالصحيح أن ألفه عن واو ، فيكتب بالألف . وقال العبديّ : هي عن ياء ، فتكتب ياء ، وإجازة الكوفيين كتبْها بالياء خطأ على مذهبهم لأن الألف عندهم علامة تثنية ، والمثنى في الرفع لا يكتب بالياء ، دفعاً للبس .

لأنّه إذا رُدَّ فعلُه إلى نفسِك كان باليـاء نحو : تغازى وتعاطى[1] لقولك : تَغَازَيْتُ وتَعَاطَيْتُ . وكذلك في التثنية نحو : الْمَوْلى والأعْلَى لقولك : مَوْلَيان وأعْلَيان . وقد استُثْني من ذلك[2] ما قبل ألفه ياءٌ نحو : العُليا والدُّنيا . فإنّه كُتب بالألف لئلا تتوالى ياءان ، إلاّ أنّهم كتبوا (يحيى) اسم رجل و (ريّى) اسم امرأة بياءين . فأمّا (يحيا) و (يَعْيَا) فعلين فيكتبان بالألف على قياس الباب[3] .

فصل

فإن أُضيفَ المقصور إلى مضمرٍ يكتب بالألف ثلاثياً كان أو زائداً عليه نحو : عصاه وهداك وإحداها وأُخراهنّ . ومنهم مَنْ يكتبها بالياء على ما كانت عليه قبل الضمير[4] .

فصل

في الهمزة :

إذا كانت الهمزة أولاً كتبت على القياس ، إلاّ أنهم كتبوا : يا أوخيّ بالواو لانضمامها ، وليفرّقوا بين المصغّر والمكبّر في قولك : يا أُخَيِ[5] .

---

(١) في ح : تغازى وتراضى وتعاطى .

(٢) في ح : ما كان قبل .

(٣) قال ابن مالك : ولذا نابت الياء عن كل ألف مختوم بها فعل أو اسم متمكن ، ثالثة مبدلة من ياء ، أو رابعة فصاعداً مطلقاً ما لم تلِ ياء في غير يحيى علماً .
قال ابن عقيل : فكتبوه ـ أي يحيى ـ بالياء ، فرقاً بينه وبين (يحيا) الفعل ، وكانت الياء في الاسم ، لأنه أخف من الفعل ، فكان أحمل لاحتمال المثلين ـ أي الياءين ـ . وانظر المساعد ٣٥٢/٤ ففيه تفصيل مفيد .

(٤) أشار ابن عقيل في المساعد ٣٥٣/٤ إلى الخلاف في امتناع الياء عند مباشرة ضمير متصل فقال : إن منهم من يرى بقاء نيابة الياء عن الألف ، ومنهم لا يراه ، وهو اختيار المغاربة ، فيكتب بالألف نحو : رماه ، ورحاي ، وفتاك ، وملهاك ، ومستدعاه ، واستثنوا إحدى خاصة ، فكتبوها مع الضمير بالياء نحو : إحديها ، كحالها دون اتصال ، وأما نحو : حصاه ، مما لحقه هاء التأنيث ، فالبصريون يكتبونه بالألف ، وأجاز الكوفيون كتبُه بالياء ، نحو : حصية .

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٤٨/٢ : ومما زادوا فرقاً بين مشتبهين في مذهب بعض أهل الخط ، =

وإن كانتْ وسطاً ساكنةً كتبت ألفاً نحو : (رأس وبأس) . وإن كانت قبلها ضمّةٌ كُتبتْ واواً نحو : (البؤس واللؤم) . وإنْ كانَ قبلها كسرةٌ كتبت ياءً نحو : (البئر والذئب)[1] .

وإن كانت طرفاً ساكنةً دبّرها ما قبلها أيضاً فتكتب بعد الكسرة ياءً نحو : لم يخطئ ، وبعد الفتحة ألفاً نحو : اقرأ ، وبعد الضمّة واواً نحو : لم يَوْضُؤ[2] .

فصل

فإنْ كانت الهمزةُ متحركةً قبلها ساكنٌ نحو : الخبء والْجُزء ، فالأكثرون يحذفون الهمزةَ لأنّ تخفيفَها أن تُلْقى حركتُها على ما قبلها وتحذف ، والخط على التخفيف . ومنهم مَنْ يكتبها ألفاً / إذا انفتحت ، وياءً إذا انكسرت ، وواواً إذا انضمّت . فإنْ أضيفت إلى المضْمَر ففيه هذان الوجهان نحو : هذا خَبؤك ، وقرأت جُزْأَك ، فتكتب المضومة واواً ، والمفتوحة ألفاً ، والمكسورة ياءً ، ومنهم مَنْ يحذفُها . فإنْ كانت وسطاً مضومة وقبلها فتحة أو ضمّة كتبت واواً نحو : جُؤن ، وياء إن كانت قبلها كسرة نحو : مِير ، وفيما عدا ذلك تدبّرها حركتها فتكتب المكسورةُ ياءً نحو : سَئِم ، والمفتوحةُ ألفاً نحو : سَأل ، وفي هذا الباب مواضع قد ذكرناها في تخفيف الهمز فتكتب على مذهب التخفيف[3] . م٢٠٧

= زيادتهم الواو في (يا أوخيّ) فرقاً بينه وبين يا أخي .. وزيدت الواو لأنها من جنس الضمّة ، وجُعلت في أوخيّ ولم تُجعل في أخي لأن (أوخيّ) قد غيّر بالتصغير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، فلذلك كان في (أوخيّ) وأيضاً فإن التصغير فرع ، والفرع أحمل للزيادة . ومذهب أكثر أهل الخط أنها لا تُزاد ، وسبب ذلك أن التصغير فرع عن التكبير ، وليس هو بناء أصل . وأيضاً فإن (أوخيّ) لم يكثر استعماله . وانظر أدب الكاتب ٢٤٦ .

(١) انظر أدب الكاتب ٢٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/٢ ، والمساعد ٣٥٦ .

(٢) في ح : لم يرضوا .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/٢ ، والمساعد لابن عقيل ٣٥٦/٤ .

فصل

في الممدود :

الممدود إذا لم يُضَفْ كُتب في الخط بألفٍ واحدة نحو : الكِساء والدُّعاء ، وتُجعل للهمزة علامة للخط[1] ، ومنهم مَنْ يكتبه ألفين : فإن أضيف إلى مضمرٍ كتبت المفتوحة ألفاً ، والمضمومة واواً ، والمكسورة ياءً نحو : هذا كساؤه ، ورأيت كساءه ، ومررت بكسائه .

فصل

إذا كان قبلَ الهمزة واوٌ زائدةٌ نحو : مَقْروءة ، كتبتَها بواوٍ واحدة لأنَّ تخفيفها كذلك . وإنْ كانَ قبلها ياءٌ زائدة كتبتها ياءً واحدة ، نحو : خطيئة ، فإنْ كانت الواوُ بعدها نحو : مَسْؤول ففيه وجهان : أحدهما تكتبه بواو واحدة ، والثاني بواوين .

فصل

ح١٨٥ فإن كانت / الواو ضميراً نحو : (يَسْتَهْزِئون) أو علامة رفع نحو : (مستهزؤن) كُتبت بواوٍ واحدةٍ . ومنهم مَنْ يكتب المكسورةَ ياءً وتقع الواو بعدها وهو ضعيف .

فصل

فإنْ كانَ الممدودُ منصوباً منوّناً نحو قوله تعالى : ﴿ إلاّ دعاءاً ونداءاً ﴾[2] ، فالاختيار أن يكتبَ بألفين لأنَّ الثانيةَ بدلُ التنوين ، ويُوقف عليها بالألف كذلك الخط[3] .

---

(١) في ح : في الخط .

(٢) سورة البقرة : ١٧١/٢ .

(٣) قال ابن عقيل في المساعد ٣٥٨/٤ : فإن نصبت نحو : شربتُ ماءً ، فالبصريون يكتبونه بألفين : ماءاً ، والكوفيون يكتبونه بألف واحدة ، وهي التي قبل الهمزة .

وكذلك[1] تكتب برآءات بألفين الأولى قبل الهمزة للمدّ[2] ، والتي بعد الهمزة للجمع ، ولا تكْتَب الهمزةُ ألفاً لئلا تجتمعَ ثلاثُ ألفات . وتكتب : وجدت[3] ملحاء ، بألف واحدة .

فصل

في الضَّرب الثَّاني وهو الزِّيادة[4] .

اعلم أنّهم يزيدونَ في الخطِّ حروفاً للفَرْق ، وكان ذلك يحتاج إليه قبل حدوثِ الشّكل والنقط ، ثم استمرّ أكثرُهم عليه ، ومنهم مَنْ يقول : يُزاد للتوكيد .

فمما زيد للفَرْق كتابتهم (عمراً) بالواو في الرفع والجرّ إذا لم يُضفْ ليفرّق بينه وبين (عُمر)[5] .

ومن ذلك كتابتهم (كفروا) و (وَرَدُوا)[6] بالألف لئلا تشتبه واو الجمع بواو العطف ، ثم طَردوا ذلك في جميع واوات الجمع ، ومنهم مَنْ لا يكتبها البتة[7] .

ومن ذلك زيادتُهم الألف في (مائة) لئلا تلتبس بـ (منه)[8] .

---

(١) في ح : وهكذا .

(٢) في ح : بالمدّ .

(٣) سقطت الكلمة من ح .

(٤) انظر المساعد ٣٧٨/٤ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٨/٢ ، والمساعد ٣٧٩/٤ ، وأدب الكاتب ٢٤٥ .

(٦) في ح : وزادوا فيه الألف .

(٧) انظر ذلك مفصّلاً في شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٨/٢ .

(٨) قال ابن عقيل في المساعد ٣٦٧/٤ : « بأن ألف مائة زيدت تفرقة بينها وبين منه ، وكانت التفرقة في مائة لأنها اسم ، والاسم أحمل للزيادة ، وكانت بالألف لأنها تشبه الهمزة . وحكى صاحب البديع ـ محمد بن مسعود بن الزكي ـ أن منهم من يحذف ألف مائة في الخط .
وبعض النحويين يكتب (مائة) هكذا : (ماه) فيسقط الياء ، وهو جارٍ على ما حكى عن الفراء وغيره من الحذّاق : أنه يجوز كتْبُ الهمزة المفتوحة ألفاً ، في كل موضع . وقال ابن كيسان : منهم من يكتب الهمزة ألفاً على حركتها في نفسها وإن كان ماقبلها مكسوراً .

ومن ذلك (الربوا)[1] تكتب بالواو لئلا تشتبه بـ (الزنا)[2] .

ومن ذلك : (الصلوة والزكوة والحيوة) تكتب بالواو إذا لم تُضف ولا يقاس عليه اتباعاً للمصحف[3] .

فصل

في القسم الثاني وهو الحذْف :

وهو كثير . من ذلك (بسم الله) تكتب بغير ألفٍ لكثرة الاستعمال ، فإن قلت : لاسم الله بركةٌ ، أو باسم ربّك ، أثبتّ الألف[4] .

ومن ذلك : الرحمن ، تكتبُ بلا ألفٍ تخفيفاً مع أَمْنِ اللَّبس[5] .

ومن ذلك : الحرثُ والقسم ، علمين ، يُكتبان بغير ألف لكثرة الاستعمال ، فإنْ لم يكنْ فيهما ألفٌ ولامٌ ، أو كانا صِفتَيْن كُتبا بالألف ، وكذا صالحٌ ومالكٌ وخالدٌ ، تكتبُ أعلاماً بغيرِ ألف وإنْ لم يكن فيهما ألف ولام ، وتكتب بالألف صفات[6] .

---

(١) في ح : الربو .

(٢) قال ابن عقيل في المساعد ٣٧٨/٤ : وشذّت زيادتها في الرّبَوا و (إن امرؤا) وكان حقّها أن لا تثبت ، بل يكتب الربا ـ هكذا ـ لأن ألفه عن واو ، ولكن زادوا الألف إذ كتبوه بالواو ، تنبيهاً على أن الأصل أن تكتب ألفاً .

(٣) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٢٧٤ : « تكتب (الصلوة) و (الزكوة) و (الحيوة) بالواو اتباعاً للمصحف ، ولا تكتب شيئاً من نظائرها إلا بالألف مثل : قطاة ، وقناة ، وفلاة . وقال بعض أصحاب الأعراب : إنهم كتبوا هذا بالواو على لغات الأعراب ، وكانوا يميلون بها في اللفظ إلى الواو شيئاً . ويقال : بل كتبت على الأصل ، وأصل الألف فيها واو ، فقلبت ألفاً لما انفتحت وانفتح ما قبلها ، ألا ترى أنك إذا جمعتَ قلت : صلوات ، وزكوات ، وحَيَوات ، ولولا اعتياد الناس لذلك في هذه الأحرف الثلاثة ، وما في مخالفة جماعتهم لكان أعجب الأشياء أن يكتب هذا كله بالألف .. وانظر المساعد ٣٥٥/٤ .

(٤) انظر أدب الكاتب ٢١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/٢ ، والمساعد ٣٦١/٤ .

(٥) انظر المساعد ٣٦٧/٤ .

(٦) انظر المساعد ٣٧١/٤ .

ومن ذلك إبرهيم وإسمعيل وهرون وسليمن ومُعويـة وسُفْين ومرون[1] ، فتكتب ذلك كلّه بغير الألف لاشتهارها[2] ، وربّما كتبوا بعض ذلك بالألف . فأمّا إسرافيل وميكائيل والياس فتكتب بالألف لأنّها لم تشتهر . وأما السموات والصالحات فتكتب بألف وبغير ألف[3] .

فصل

وأمّا ألف (ابن) فتثبت في الخطّ في كل موضع ، إلا إذا كان (ابن) صفةً مفرداً واقعاً بين علمين أو كنيتين على ما هو شرط فتح ما قبله في النداء فإنّه يُكتب بغير ألفٍ . [فعلى هذا تكتبه بالألف][4] إذا كان مثنّى أو كان خبراً لمبتدأ[5] .

وتكتب (ابنة) تأنيث (ابن) بالألف في كلّ حال[6] .

---

(١) اختلف ترتيب هذه الأسماء في ح .

(٢) علل ابن قتيبة ترك كتابة الألف في هذه الأسماء باستثقالها . انظر أدب الكاتب ٢٢٨ .

(٣) في ح : ولغير ألف .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من ح .

(٥) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٢١٦ : و (ابن) إذا كان متصلاً بالاسم وهو صفة كتبته بغير ألف . تقول : هذا محمدُ بنُ عبد الله ، ورأيت محمدَ بن عبد الله ، ومررتُ بمحمدِ بن عبد الله ، فإن أضفته إلى غير ذلك أثبتّ الألف نحو قولك : هذا زيدٌ ٱبنُك وابن عمك وابن أخيك ، وكذلك إن كان خبراً كقولك : أظن محمداً ابنَ عبد الله ، وكان زيدٌ بنَ عمرو ، وإن زيداً ابنُ عمرو . وفي المصحف : ﴿ وقالتِ اليهودُ عزيرٌ ٱبْنُ الله ، وقالتِ النصارى : المسيح ابنُ الله ﴾ [التّوبة : ٣٠/٩] ، كُتبا بالألف لأنه خبر ، وإن أنت ثنيت الابن ألحقت فيه الألف صفةً كان أو خبراً . وانظر المساعد ٤-٣٦٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/٢ .

(٦) قال ابن قتيبة : وتكتب (هذه هندُ ابنةُ فلانٍ » ، بالألف وبالهاء ، فإذا أسقطت الألف كتبتَ : « هذه هند بنت فلان » بالتاء . أدب الكاتب ٢١٧ . وجاء في المساعد ٣٦٠/٤ بأن ألف ابن وابنة تحذفان في نحو : جاء فلان بن فلان ، وفلانة بْنَة فلان ، فتحذف ألف ابن وابنة ، إذا وقعا بين علمين وهما صفتان .

فصل

وتكتب : فيمَ جِئْتَ ، وعلامَ فعلت ، وحتّام تقول ذاك ، ومِمَّ خُلِقَ ، كلُّ ذلك بغير ألفٍ على اللفظ[1] .

فصل

في اللاّم :

م٢٠٨ إذا دخلت لامُ التَّعريف على لامٍ أخرى نحو : اللَّيل واللَّحم ، كتبت بلامين / إلا (التي والذي والذين ـ في الجمع ـ » فإنها تكتب بلامٍ واحدة[2] . وكذلك (اللَّتان واللاّتي) ومنهم من يكتب هذه التثنية والجمع بلامين . وأما (اللذان) في التثنية فبلامين . وإذا أدخلت لام الخبر على لام الأصل نحو : للّوم وللّيلُ ، كتبت بلامين . وإن دخلت اللام المفتوحة أو المكسورة على لام المعرفة وبعدها لام نحو : للّه وللّحم كتبتْ بلامين لئلا تجتمع ثلاث لامات . وإن أدخلت اللام المفتوحة أو المكسورة على لام المعرفة لم تثبت ألفها في الخطّ كقولك : لَلْرجل خيرٌ من المرأة ، وللرجل أفضل ، و[3] للّهُ أفرح بتوبة عبده . بغير ألف بين اللامين .

---

(١) انظر أدب الكاتب ٢٣٤ .

(٢) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٤٣ : كل اسم كان أوله لاماً ثم أدخلت عليه لام التعريف كتبته بلامين نحو قولك : اللهم واللحم واللبن واللجام إلا الذي والتي فإنهم كتبوا ذلك بلامٍ واحدة لكثرة ما يستعمل ، فإذا ثنيت الذي كتبتَ اللذان واللذَيْن بلامين ، لتفرّق بين التثنية والجمع ، فأمّا اللتان واللاتي واللائي ، فكلّها يكتب بلامين ، والتي تكتب بلامٍ واحدة .

وقد اختلفوا في (الليلة) و (الليل) فكتبه بعضهم بلامٍ واحدة اتباعاً للمصحف ، وكتبه بعضهم بلامين .

وكل شيء من هذا ، إذا أدخلت عليه لام الإضافة كتبته بلامين وحذفتَ واحدة ، استثقالاً لاجتماع ثلاث لامات .

وانظر المساعد ٣٦١/٤ .

(٣) جاءت الجملة التالية في النسخة (م) بعد كلمة (فصل) وهي متصلة بما قبلها ، وهو سهو من الناسخ .

باب الموصول والمقطوع

وفيه فصول :

أحدها في النون : اعلم أنّ النونَ الساكنةَ إذا لقيها ميمٌ من كلمةٍ أخرى ، حُذفت النّون في الخطّ من أجل الإدغام[1] في اللفظ كقولك : سلْ عمّ شئت ، و ﴿ عمّ يَتَسَاءَلُون ﴾[2] ، و ﴿ عمّا قليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادمين ﴾[3] ، ومن ذلك : ﴿ مِمَّ خُلِق ﴾[4] ، و ﴿ مِمَّن حولَكُم ﴾[5] / سواءٌ أكانت استفهاماً أو خبَراً ، وقد فعل بعض ذلك في المصحف وهو شيء بليغ . ح١٨٦

فصل

في (أنْ) و (إنْ)[6] :

إذا لقيتها (لا) كتبتها بغير نونٍ إذا كانت عاملةً في الفعل الذي بعدها كقولك : أريدُ ألاّ تذهبَ . وفي الشرط : إلاّ تذهبْ أذهبْ . وإن[7] لم تكن عاملة كتبته بالنون كقوله تعالى : ﴿ لئلاّ يعلم أهل الكتاب أنْ لا يقدرون ﴾[8] ، لأن التقدير : أنّهم لا يقدرون ، لأنَّ بينهما فاصلاً مقدّراً . ومثله : علمت أنْ لا خير فيه .

---

(١) انظر أدب الكاتب ٢٣٧ ، باب مَنْ إذا اتصلت .

(٢) سورة النّبأ : ١/٧٨ .

(٣) سورة المؤمنون : ٤٠/٢٣ .

(٤) سورة الطّارق : ٥/٨٦ .

(٥) سورة التّوبة : ١٠١/٩ .

(٦) انظر أدب الكاتب ٢٣٩ (باب لا إذا اتصلت) .

(٧) في ح : فإن .

(٨) سورة الحديد : ٢٩/٥٧ .

فأمّا (لئلا) فتكتب بغيرِ نونٍ إذا لم يكن هناك اسم مقدّر ، وبالنون إذا كان[1] .

فصل

في الميم .

إذا لقيت ميمُ (أَمْ) ميماً من كلمةٍ أخرى كتبتَ ذلك بميمٍ واحدة[2] كقوله تعالى : ﴿ أمّن هو قَانِتٌ ﴾[3] ، ﴿ أهُم أشدُّ خَلقاً أمّن خَلَقنا ﴾[4] .

فصل

إذا كانت (فيمن) استفهاماً وصلتها ، وإنْ كانت خبراً قطعتَها ، كقولك : فيمن رغبت ، [ورغبتُ في مَنْ[5] رغبت][6] . ومثله (ما) في الموضعين[7] .

وتكتب (كي لا ، ولكي لا)[8] مقطوعة[9] .

---

(١) جاء في أدب الكاتب ٢٤٠ : وتكتب (لئلا) مهموزة وغير مهموزة باليـاء ، وكان القيـاس أن تُكتب بالألف ، ألا ترى أنك تكتب (لأنْ) إذا كانت اللام مكسورة بالألف ، وكذلك يجب أن تكتب إذا زيدت عليها (لا) ولم يحدث في الكلام شيء غير معنى الإباء ـ النفي ـ إلا أن النـاس اتبعوا المصحف . وكذلك : لئن فعلت كذا لأفعلنّ كذا . كتبت بالياء اتّباعاً للمصحف . وكان القياس أن تكتب بـالألف لأنها (إنْ) زيدت عليها اللام .

(٢) جاء في المساعد ٣٤٢/٤ : أن وصل أمْ بـ (مَنْ) شاذ في الوصل ، والأصل الفصلُ ، ولكن الرسم ـ أي القرآني ـ لا يُخالف . فكتبوا : ﴿ أمّن هو قانت ﴾ بالوصل .

(٣) سورة الزُّمر : ٩/٣٩ .

(٤) سورة الصّافات : ١١/٣٧ .

(٥) في م : فيمن .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٧) انظر المساعد ٣٣٨/٤ .

(٨) في م : كيلا ولكيلا .

(٩) جاء في المساعد ٣٤٢/٤ : (وكتبوا كي متصلة بلا في بعض مواضع من القرآن . وقال ابن قتيبة : إن (كي) تكتب منفصلة من (لا) كما تكتب (حتى) كذلك ، وهو قياس فاسد » ، وانظر أدب الكاتب ٢٤٠ .

وتكتب (هلاّ) بلام واحدة موصولاً[1] .

وتكتب بلْ لاَ بلامين مقطوعاً[2] .

وتكتبُ (أينَما) إذا كانت (ما) فيه كافةً أو زائدةً موصولاً كقولهِ تعالى : ﴿ فَأَيْنَما تُوَلّوا فَثَمَّ وجهُ اللهِ ﴾[3] ، وإن كانت (ما) بمعنى الذي كتبت مقطوعةً كقوله تعالى : ﴿ إنَّ ما تُوعَدُونَ ﴾[4] ، وتكتب : (كلّما أتيتُك أكرمتني) موصولاً .

فإنْ كانت (ما) بمعنى الذي فَصَلْتَ كقولك : كلّ ما تأتيه حسنٌ[5] .

وهذا حكم (إنّما وأيّما)[6] .

وتكتب (حيثما) موصولة وهو المختار ، وقد فصلها بعضهم[7] .

وفي (نعمّا وبئسما) الوجهان[8] .

---

(١) قال في أدب الكاتب ٢٤٠ : « وتكتب (هلاّ فعلتَ) فتصل ، وتكتب (بل لا تفعل) فتقطع ، والفرق بينهما أنّ (لا) إذا دخلت على (هل) تُغيّر معناها ، فكأنها معها حرف واحد .

(٢) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٤٠ : وإنما قطعتَ (بل لا) لأنها لا تغيّر المعنى ، وإنما هي (لا) التي تدخل للإباء ، نحو (بل تفعل) و (بل لا تفعل) ، مثل : (كي تفعل) و (كي لا تفعل) .

(٣) سورة البقرة : ١١٥/٢ .

(٤) سورة الأنعام : ١٣٤/٦ ، وفي م : إن ما يوعد .

(٥) انظر أدب الكاتب (باب ما إذا اتصلت) ٢٣٤ وما بعدها .

(٦) التعليق السابق .

(٧) أدب الكاتب ٢٣٦ .

(٨) أدب الكاتب ٢٣٧ ، قال ابن قتيبة : و (نعمّا) إن شئت وصلت ، وإن شئت فصلت ، وأحبّ إليّ أن تصل للإدغام ، ولأنها موصولة في المصحف . و (بئسما) كذلك لأنها وإن لم تكن مدغمة فهي مشبّهة بها . وحجّة من قطع (نعم ما) و (بئس ما) أن (ما) معهما في معنى الاسم .

آخر النسخة المصرية (م)

تمَّ الكتاب والحمد لله ربِّ العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحبّ ربّنا ويرضى ، حمداً يكافئ نعمه ، ويوافي ... حمداً لا أبلغ مدحَه ولا أحصي ثناء عليه كما أثنى على نفسه ، حمداً خالداً مع خلوده ودائماً مع دوامه ، لا منتهى له دون علمه ، حمداً لا انقضاء له دون مشيئته ، حمداً مع كلِّ طرفةِ عينٍ وتنفس نفس .

وافق الفراغ من كتابته بمدينة السلام بغداد برباط بهرق يوم الاثنين ثالث عشر شهر رمضان سنة سبع عشرة وستمائة على يد أصغر عباد الله وأحقرهم عليّ بن مروان النحوي البصري غفر الله له ذنوبه وستر عيوبه . ولوالديه ولصاحبه ولجامعه ولجميع المسلمين والمسلمات وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الأُميّ وعلى آله وأصحابه وأزواجه والمتابع لهم بإحسان إلى يوم الدين . وسلَّم تسليماً كثيراً كثيرا .

آخر نسخة الأحقاف (ح)

تمَّ الكتاب بحمد الله ومنِّه وحسن توفيقه .

فراغه يوم السبت الثالث عشر من شهر الله الأصم ، شهر رجب من شهور سنة اثني[1] عشر وستمائة . بخط العبد المذنب الفقير إلى رحمة الله تعالى نصر بن سُرخاب وليّ آل محمد ، حامداً الله وشاكراً له لما أولاه من نعمه ، ومصلياً على نبيه محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً كثيراً . والحمد لله وحده ، وصلواتُه على خير خلقه وآله الطيبيين .

---

(١) في الأصل : اثنا عشر .

الفهارس الفنية

١ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٢ ـ فهرس الحديث الشَّريف والأثر
٣ ـ فهرس الأمثال وكلام العرب
٤ ـ فهرس عبارات النحويين وأمثلتهم
٥ ـ فهرس الشواهد الشعرية
٦ ـ فهرس الأعلام
٧ ـ فهرس الجماعات والأَقوام
٨ ـ فهرس الحدود النحوية
٩ ـ فهرس مسائل الخلاف
١٠ ـ فهرس الأدوات والأمثلة والأبنية والأوزان والصيغ
١١ ـ فهرس مراجع التحقيق ومصادره
١٢ ـ فهرس محتويات الجزء الثاني

الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

منسوقة على السور

الآية ، النص المستشهد به منها	رقمها	الجزء والصفحة
١ ـ الفاتحة		
الرحيم ملك(☆)	٣ ، ٤	٢ : ٤٧١
٢ ـ سورة البقرة		
السفهاءُ ألا	١٣	٢ : ٤٤٩
الكافرين	١٩	٢ : ٤٥٧
ولو شاء الله لذهب بسمعهم	٢٠	١ : ٢٧٠
جعلْ لكم	٢٢	٢ : ٤٧١
وإن كنتم في ريب	٢٣	٢ : ٥٣
كيف تكفرون بالله	٢٨	٢ : ١٢٩
هؤلاء إن كنتم صادقين	٣١	٢ : ٤٤٩
الكافر	٤١	٢ : ٤٥٧
الذين يظنون أنهم ملاقو ربّهم	٤٦	١ : ٢٥١
وادخلوا الباب سجّداً وقولوا حطة	٥٨	١ : ٤١٧
يقتّلون	٦١	٢ : ٤٧٠
ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم	٨٥	٢ : ١٢٠
قالوا الآن	٧١	٢ : ٤٥٠
وهو الحقّ مصدقاً لما معهم	٩١	١ : ٢٨٨ ـ ٢٩٤

(☆) ميزنا ماقصد به إحدى القراءات بهذه النجمة .

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
وقالوا : لن يدخل الجنة إلاّ مَنْ كان هوداً أو نصارى	١١١	١ : ٤٢٣
بلى مَنْ أسلم وجهه لله	١١٢	١ : ٤٠١
فأينما تولّوا فثمَّ وجه الله	١١٥	٢ : ٤٩٣
وأرْنا مناسكنا(☆)	١٢٨	٢ : ٤٠٢
شهداء إذ	١٣٣	٢ : ٤٥٠
كونوا هوداً أو نصارى	١٣٥	١ : ٤٢٣
يشاء إلى	١٤٢	٢ : ٤٥٠
أفضتم من عرفات	١٩٨	١ : ١١٨
ويسئلونك ماذا ينفقون ؟ قلِ العفوَ(☆)	٢١٩	٢ : ١٢٢
لعلكم تتفكّرونَهْ(☆)	٢١٩	٢ : ٢٠٩
فأتوا حرثكم أنّى شئتم	٢٢٣	٢ : ١٣١
النساء أو أكنتم	٢٣٥	٢ : ٤٥٠
ولا تنسوا الفضل بينكم	٢٣٧	٢ : ٣٠٣
أنّى يحيي هذه الله بعد موتها	٢٥٩	٢ : ١٣٠
ولا تيمموا الخبيث	٢٦٧	٢ : ٤٧١
إلا دعاءاً ونداءاً	١٧١	٢ : ٤٨٦
ويكفر عنكم من سيئاتكم	٢٧١	١ : ٣٥٦
فسوق بكم	٢٨٢	٢ : ٤٧٤

٣ ـ آل عمران

أنّى لك هذا	٣٧	٢ : ١٣١
هنالك دعا زكريا ربّه	٣٨	٢ : ٩٢
ولله على الناس حجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً	٩٧	١ : ٤١٣
هأنتم أولاء تحبّونهم	١١٩	٢ : ١٢٠
إنّ الأمرَ كلَّه لله	١٥٤	١ : ٤٠٢

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
وطائفة قد أهمتهم أنفسهم	١٥٤	١ : ٤١٨
الذين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا لكم	١٧٣	١ : ٣٩٤
ما كان الله ليذر المؤمنين	١٧٩	١ : ١٧٢
ما كان الله ليذر المؤمنين	١٧٩	٢ : ٤٦
كل نفسٍ ذائقة الموت	١٨٥	١ : ٤٠٢
الأبرار	١٩٣	٢ : ٤٥٦
٤ ـ النساء		
فاتقوا الله الذين تساءلونَ به والأرحامِ	١	١ : ٤٣٣
ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	٢	١ : ٣٥٦
كتابَ الله عليكم	٢٤	١ : ٤٦١
لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل	٢٩	١ : ٣٥٦
فإذاً لا يؤتون الناس نقيرا	٥٣	٢ : ٣٦
وكفى بالله شهيدا	٧٩	١ : ١٨٠
أو جاؤوكم حصرت صدورهم	٩٠	١ : ٢٩٤
لا يحبّ الله الجهر بالسوء من القول	١٤٨	١ : ٤٥٠
يستفتونك ، قلِ الله يفتيكم في الكلالة	١٧٦	١ : ١٥٤
٥ ـ سورة المائدة		
وأيديكم إلى المرافق	٦	١ : ٣٥٦ ـ ٣٥٧
وقد دخلوا	٦١	٢ : ٤٧٢
والصابئون والنصارى	٦٩	١ : ٢١٢
وهم لا يحزنون	٦٩	١ : ٢١٣
فلا خوف عليهم	٦٩	١ : ٢١٣
وإن لم ينتهوا	٧٣	٢ : ٥٢
فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ماتطعمون أهليكم		

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
أو كسوتهم أو تحرير رقبة	٨٩	١ : ٤٢٣
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	١١٩	١ : ٣٩٢
٦ ـ سورة الأنعام		
قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون	٣٣	١ : ٤٩
فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر	٩٦	١ : ٤٣٨
وإن أطعتموهم إنكم لمشركون	١٢١	٢ : ٥٨
إنّ ما توعدون	١٣٤	٢ : ٤٩٣
حرمنا عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو		
ما اختلط بعظم	١٤٦	١ : ٤٢٤
ما أشركنا ولا آباؤنا	١٤٨	١ : ٤٣١
هلمّ شهداءكم	١٥٠	٢ : ٨٩
فله عشر أمثالها	١٦٠	١ : ٤٣٥
من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها	١٦٠	٢ : ١٠٥
٧ ـ سورة الأعراف		
ما ووري عنهما	٣٠	٢ : ٣٢٧
هذه ناقة الله لكم آيةً	٧٣	١ : ٢٨٠ ـ ٢٨٥
قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن		
منهم	٧٥	١ : ٤١٤
مهما تأتنا به من آية	١٣٢	٢ : ٥٤
لربّهم يرهبون	١٥٤	١ : ١٥٥
واختار موسى قومه سبعين رجلاً	١٥٥	١ : ٢٦٩
وقولوا حطّة وادخلوا الباب سُجّداً	١٦١	١ : ٤١٧
ساء مثلاً القوم	١٧٧	١ : ١٨٦

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
٨ ـ سورة الأنفال		
مُرْدِفِينَ(☆)	٩	٢ : ٤٧٠
وآخرين من دونهم لا تعلمونهم	٦٠	١ : ٢٥١
آمنوا وهاجروا	٧٢	٢ : ٤٧١
٩ ـ سورة التوبة		
وإن أحد من المشركين استجارك	٦	٢ : ٥٧
أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة	٣٨	١ : ٣٥٤
فإن رجعك الله	٨٣	١ : ٢٨٦
قد نبّأ الله من أخباركم	٩٤	١ : ٢٥٧
ممّن حولكم	١٠١	٢ : ٤٩١
من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم	١١٧	١ : ١٩٤
١٠ ـ سورة يونس		
فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون	٤٦	١ : ٤٢٢
فبذلك فَلْتَفْرحوا(☆)	٥٨	٢ : ١٨
١١ ـ سورة هود		
من لدن حكيمٍ خبير	١	٢ : ٧٨
وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه	٣	١ : ٤٢٢
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم	٨	١ : ١٦٩
وإلا تغفرْ لي	٤٧	٢ : ٥٠٢
ويزدكم قوة إلى قوّتكم	٥٢	١ : ٣٥٦ ـ ٣٥٧
وإنْ كلاً لما ليوفينّهم ربُّك أعمالهم	١١١	١ : ٢٢١
١٢ ـ سورة يوسف		
رأيتهم لي ساجدين	٤	١ : ١١٣
تلتقطه بعض السيارة(☆)	١٠	٢ : ١٠٤
وكانوا فيه من الزاهدين	٢٠	٢ : ١٢٧

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
وليكوناً من الصاغرين	٣٢	٢ : ٧١
وخرّوا له سُجّدا	١٠٠	١ : ٢٩٥
دار الآخرة	١٠٩	١ : ٣٩١ ـ ٣٩٢
١٣ ـ سورة الرعد		
سلام عليكم	٢٤	١ : ١٣١
ولو أنّ قرآناً سيّرت به الجبال أو قطّعت به الأرض	٣١	١ : ٤٢١
كفى بالله شهيدا	٤٣	١ : ٢٠٣
١٤ ـ سورة إبراهيم		
كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور		
بإذن ربّهم إلى صراط العزيز	١	١ : ٤١٤
قرار	٢٦	٢ : ٤٥٦
١٥ ـ سورة الحِجْر		
ربما يودّ الذين كفروا	٢	١ : ٣٦٧
فسجد الملائكة كلّهم أجمعون	٣٠	١ : ٤٠٣
الذين جعلوا القرآن عضين	٩١	٢ : ٣٨٠
فاصدع بما تؤمر	٩٤	١ : ٢٦٩
		٢ : ١٢٦
١٦ ـ سورة النحل		
ولنعم دار المتقين	٣٠	١ : ١٨١
وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب	٧٧	١ : ٤٢٤
ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها	٩١	١ : ٣٩٤
وإن ربك ليحكم	١٢٤	٢ : ٢٠
١٧ ـ سورة الإسراء		
ولقد صرفنا في هذا القرآن	٤١	١ : ٢٩٥

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
وإذاً لا يلبثوا خلْفك(*)	٧٦	٢ : ٣٦
١٨ ـ سورة الكهف		
لنعلم أيّ الحزبين أحصى	١٢	١ : ٢٤٩
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد	١٨	١ : ٤٣٨
كلتا الجنتين آتت أكلها	٣٣	١ : ٣٩٩
بئس للظالمين بدلاً	٥٠	١ : ١٨٦
آتوني أُفْرِغْ عليه قطْرا	٩٦	١ : ١٥٤
بالأخسرين أعمالا	١٠٣	١ : ٢٩٦
١٩ ـ سورة مريم		
فإمّا ترينّ	٢٦	٢ : ٣٠٣
له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك	٦٤	٢ : ١٤
ثم لننزعنّ من كل شيعةٍ أيّهم أشدّ على الرحمن عتيا	٦٩	٢ : ١٢٤
قل مَنْ كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدّا	٧٥	١ : ١٣٥
فليمدد له الرحمن مدا	٧٥	١ : ٢٠٢
وكلهم آتيه يوم القيامة فردا	٩٥	١ : ٤٠١
هل تحسّ منهم من أحد	٩٨	١ : ٣٥٥
٢٠ ـ سورة طه		
أو أجدُ على النار هدى	١٠	٢ : ٢٠٧
وما تلك بيمينك يا موسى	١٧	٢ : ١٢٩
هي عصاي	١٨	٢ : ١٢٩
فأوجس في نفسه خيفةً موسى	٦٧	١ : ٢٨٩
إنّه مَنْ يأتِ ربّه مجرماً	٧٤	٢ : ٥٧
قرآناً عربياً	١١٣	١ : ٢٩٥
وأمر أهلك بالصلاة	١٣٢	٢ : ٣٦٣

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
٢١ ـ سورة الأنبياء		
وإقام الصلوة	٧٣	٢ : ٣٦١
ومن الشياطين من يغوصون له ومنهم مَنْ يستمعون إليك	٨٢	١ : ٤٠١
وكذلك نجيّ المؤمنين(*)	٨٨	١ : ١٦٠
٢٢ ـ سورة الحج		
فاجتنبوا الرجْسَ من الأوثان	٣٠	١ : ٣٥٤
٢٣ ـ سورة المؤمنون		
هيهات هيهات لما توعدون	٣٦	١ : ٤٥٨
عمّا قليلٍ ليصبحُنّ نادمين	٤٠	٢ : ٤٩١
جاء أمةً رسولُها	٤٤	٢ : ٤٤٩
٢٤ ـ سورة النور		
ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته وأنّ الله تواب رحيم	١٠	١ : ٤٢٠
إذ تَلَقَّونَهُ بألسنتكم(*)	١٥	٢ : ٢٣٤
ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته وأنّ الله رؤوفٌ رحيم	٢٠	١ : ٤٢٠ ـ ٤٢١
لم يكد يراها	٤٠	١ : ١٩٥
ومنهم مَنْ يمشي على أربع	٤٥	١ : ٥١٢
ويخش الله ويتّقِهْ	٥٢	٢ : ٣٩٩
٢٥ ـ سورة الفرقان		
أهذا الذي بعث الله رسولا	٤١	٢ : ١٢٥ ـ ١٢٦
٢٦ ـ سورة الشعراء		
هل يسمعونكم إذ تدعون	٧٣	١ : ٢٦٨
أتأتون الذّكران من العالمين	١٦٥	١ : ٤٢٧
بل أنتم قوم عادون	١٦٦	١ : ٤٢٧

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
٢٧ ـ سورة النمل		
ألا يسجدوا	٢٥	١ : ١٨٢
يخرج الخبءَ في السماوات(☆)	٢٥	٢ : ٤٤٥
فلما رآه مستقرّاً عنده	٤٠	١ : ١٤١
آلله خيرٌ أمّا يشركون	٥٩	٢ : ١٩٥
وكلٌّ أتوه داخرين	٨٧	١ : ٤٠١
ويوم يُنفخ في الصور ففزع	٨٧	٢ : ١٦
٢٨ ـ سورة القصص		
ولما توجّه تلقاء مدين	٢٢	٢ : ٤٨
٢٩ ـ سورة العنكبوت		
من خلق	٦١	٢ : ٤٧٥
٣٠ ـ سورة الروم		
لله الأمر من قبل ومن بعد	٤	٢ : ٨٢
يوم تقوم الساعة	١٢	١ : ٣٩٢
ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره	٢٥	١ : ١٤٣
هل لكم	٢٨	٢ : ٤٧٢
ولا تكونوا من المشركين الذين فرقوا دينهم	٣٢	١ : ٤١٤
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	٣٦	٢ : ٥٩
٣٣ ـ سورة الأحزاب		
والقائلين لإخوانهم هلمَّ إلينا	١٨	٢ : ٨٩
٣٤ ـ سورة سبأ		
يا جبال أوّبي معه والطير	١٠	١ : ٣٣٣
وما أرسلناك إلا كافةً للناس	٢٨	١ : ٢٩٢
٣٥ ـ سورة فاطر		
لا يسمعوا دعاءكم	١٤	١ : ٢٦٨

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
٣٦ ـ سورة يس		
وكم من ملكٍ في السماوات لا تغني شفاعتهم	٢٣	١ : ٣١٨
يا ليت قومي يعلمون	٢٦	١ : ١٨٢
٣٧ ـ سورة الصافات		
أهم أشدّ خلقاً أمّن خلقنا	١١	٢ : ٤٩٢
لا فيها غَوْل	٤٧	١ : ٢٣٣
فلولا أنه كان من المسبحين	١٤٣	١ : ١٣٣
وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون	١٤٧	١ : ٤٢٤
٣٨ ـ سورة ص		
ولاتَ حين مناص	٣	١ : ١٧٩
		٢ : ٢٧٢
أتخذناهم سِخريًا	٦٣	٢ : ١٣٣
٣٩ ـ سورة الزمر		
أمّن هو قانت	٩	٢ : ٤٩٢
تأمروني أعبدُ	٦٤	٢ : ٣١
حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها	٧٣	١ : ٤٢٠
وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده	٧٤	١ : ٤٢٠
٤١ ـ سورة فصّلت		
قالتا أتينا طائعين	١١	١ : ١١٣
وظنّوا مالهم من محيص	٤٨	١ : ٢٥٠
٤٢ ـ سورة الشورى		
ولمن صبر وغفر إنّ ذلك لمن عزم الأمور	٤٣	١ : ١٣٩
٤٣ ـ سورة الزخرف		
ولو نشاء لجعلنا منهم ملائكة	٦٠	١ : ٣٥٤

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
٤٥ ـ سورة الجاثية		
واختلاف الليل والنهار ... آيات لقوم يعقلون	٤ ـ ٥	١ : ٤٣٤
ليجزَى قوماً(☆)	١٤	١ : ١٦٠
٤٦ ـ سورة الأحقاف		
يغفر لكم من ذنوبكم	٣١	١ : ٣٥٦
أولياء أولئك	٣٢	٢ : ٤٤٨
٤٧ ـ سورة محمد		
فضربَ الرقاب	٤	١ : ٤٥٨
جاء أشراطها	١٨	٢ : ٤٤٩
٤٩ ـ سورة الحجرات		
ولو أنّهم	٥	٢ : ٣٠٣
٥٠ ـ سورة ق		
حبّ الحصيد	٩	١ : ٣٩٢
حبل الوريد	١٦	١ : ٣٩٢
٥٣ ـ سورة النجم		
عاداً الأولى	٥٠	٢ : ٤٥١
٥٥ ـ سورة الرحمن		
حور مقصورات في الخيام	٧٢	١ : ٨٤
٥٧ ـ سورة الحديد		
لكيلا تأسوا	٢٣	٢ : ٣٤
لئلا يعلم أهلُ الكتاب أن لا يقدرون	٢٩	٢ : ٤٩١
٥٨ ـ سورة المجادلة		
فلا تناجوا	٩	٢ : ٤٧٢
واستحوذ عليهم الشيطان	١٩	١ : ١٩٨ ـ ١٩٩

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
٦١ ـ سورة الصف		
مَنْ أنصاري	١٤	١ : ٣٥٦
من أنصاري إلى الله	١٤	١ : ٣٥٦
٦٢ ـ سورة الجمعة		
بئس مثل القوم الذين كذبوا	٥	١ : ١٨٦
قل إنّ الموت الذي تفرّون منه فإنه مُلاقيكم	٨	١ : ٤٢١
٦٦ ـ سورة التحريم		
مَنْ أنبأك هذا	٣	١ : ٢٥٦
٦٧ ـ سورة الملك		
هل ترى(☆)	٣	٢ : ٤٧٧
٦٩ ـ سورة الحاقة		
هاؤم اقرؤوا كتابيه	١٩	١ : ١٥٤
		٢ : ٩٠
٧٣ ـ سورة المزمل		
قم الليل	٢	٢ : ٦٧
كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسولَ	١٥ ـ ١٦	٢ : ١٣٦ ـ ١٣٧
فعصى فرعون الرسول	١٦	١ : ٤٩٣
تجدوه عند الله هو خيراً	٢٠	١ : ٤٩٧
٧٦ ـ سورة الإنسان		
هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر	١	٢ : ١٣٠
لا تطع منهم آثماً أو كفورا	٢٤	١ : ٤٢٣
٧٨ ـ سورة النبأ		
عمّ يتساءلون	١	٢ : ٤٩١
٧٩ ـ سورة النازعات		
وأمّا مَنْ خاف مقام ربّه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة		

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
هي المأوى	٤١	١ : ٤٤٥
٨٣ ـ سورة المطففين		
ويل للمطففين	١	١ : ٤٦٥
هل ثوّب(☆)	٣٦	٢ : ٤٧٧
٨٦ ـ سورة الطارق		
ممّ خُلق	٥	٢ : ٤٩١
٨٨ ـ سورة الغاشية		
مبثوثة	١٦	٢ : ٤٥٧
٩٠ ـ سورة البلد		
أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة يتيماً	١٣ ـ ١٤	١ : ٤٥١
٩٤ ـ سورة الشرح		
إنّ مع العسر يسرا ، إن مع العسر يسرا	٥ ، ٦	٢ : ١٣٧
٩٥ ـ سورة التين		
لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم	٤	١ : ٤٥٢
٩٦ ـ سورة العلق		
لنسفعن بالناصية ، ناصية كاذبة	١٥	١ : ٤١٢
لنسفعن	١٥	٢ : ٧١
١٠٢ ـ سورة التكاثر		
لترونّها	٧	٢ : ٣٠٣
١٠٣ ـ سورة العصر		
وتواصَوْا بالصَّبرْ(☆)	٣	٢ : ١٩٨
١١٢ ـ سورة الإخلاص		
قل هو الله أحد	١	٢ : ٢٩٢
١١٤ ـ سورة الناس		
قل أعوذ بربّ النات(☆)	١	٢ : ٣٤١

٢ ـ فهرس الحديث والأثر

النص	الجزء والصفحة
صنعت ماذا ؟	٢ : ١٣٣
العينان وكاء السَّه	٢ : ٣٧٩
فجاء رسول الله ﷺ على فرسٍ سابقاً	١ : ٢٨٧
في النفس المؤمنة مئة من الإبل	١ : ٣٥٨ ـ ٣٥٩
لا خير بخيرٍ بعده النار ولا شرّ بشرٍ بعده الجنة	١ : ٢٤٦
لبيك إنّ الحمد لك	١ : ٢٢٣
لن يغلب عسرٌ يسرين	٢ : ١٣٧
ليس في الخضروات زكاة	١ : ١٢١
ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجّة	١ : ٤٤٧
يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومَنْ لم يستطع فعليه بالصوم	١ : ٤٥٦

٣ ـ فهرس الأمثال وكلام العرب

النص	الجزء والصفحة
ـ أتت الناقة على منتجها	٢ : ٢٥٢
ـ إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ	١ : ٤٨٠
ـ استنوق الجمل	٢ : ٣٢٦
ـ اشتمل الصمّاء	١ : ٢٦٤
ـ التقت حلقتا البطان	٢ : ٦٩
ـ امرأة أناة	٢ : ٢٩٢
ـ امرأة عروب	١ : ٥٣
ـ إنّ بك تكفّل زيد	١ : ٢١١
ـ إنّها لإبل أم شاء	١ : ٤٣٠
ـ برق نحره	١ : ٥٠٨
ـ برمة أعشار	١ : ٤٠٥
ـ تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	١ : ٤٨ ـ ١٢٥
ـ تكفيني تمرتان	٢ : ١٣٧
ـ تميميّ أنا ومشنوء مَنْ يشنؤك	١ : ١٤٢
ـ شرّ أهرّ ذا ناب	١ : ١٣١
ـ عسى الغوير أبؤسا	١ : ١٩٢
ـ على كيف تبيع الأحمرين	٢ : ٨٦
ـ في أكفانه لفّ الميت	١ : ٢٨٩
ـ في بيته يؤتى الحكم	١ : ١٤٢
ـ قعد القرفصاء	١ : ٢٦٤
ـ كل رجل وضيعته	١ : ١٤٦

النص	الجزء والصفحة
ـ لا أبا لك	١ : ٢٤٠
ـ لا نولُك أن تفعل	١ : ٢٤٠
ـ لا يدي لك بفلان	١ : ٢٤٢
ـ ليس الطيب إلا المسك	١ : ١٦٥
ـ مأرب دعاك إلينا لا حفاوة	١ : ١٣١
ـ ما أنت قرشياً .. لست قرشياً	٢ : ١٣٧
ـ مات حتف أنفه	١ : ٩٨
ـ هؤلاء حواجّ بيت الله	١ : ٤٤٢
ـ هذا قميص لا كميّ له	١ : ٢٤٢
ـ هذه حبلأ	٢ : ٢٨٨
ـ هذه عرفات مباركاً فيها	١ : ١١٨
ـ هو مني مزجرَ الكلب	١ : ٢٧٣
ـ هو مني معقد الإزار	١ : ٢٧٣
ـ هو مني مقعد القابله	١ : ٢٧٣
ـ هو مني مناط الثريا	١ : ٢٧٣
ـ هو يؤامر نفسيه	١ : ٩٨

٤ـ فهرس عبارات النحويين وأمثلتهم

ـ أ ـ

آلحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية ١ : ٤٢٥
أإدني من فلان ٢ : ٣٠٩
أبصرت زيداً ١ : ٢٦٨
ابعث ذلك ٢ : ٤٧٨
ابعث ظالماً ٢ : ٤٧٨
ابعد من الأسد يأكلك ٢ : ٦٤
أبغضه كراهيةً ١ : ٢٦٦
ابن آوى ١ : ٤٧٣
ابن قترة ١ : ٤٧٣
أبيض من كذا ١ : ٢٠١
أتت الناقة على منتجها ٢ : ٢٥٢
أتقول زيداً ظالماً ١ : ٢٥٢
أثواب خز ١ : ٣٨٨
اجْبَهْ حملاً : ٢ : ٤٧٣
اجدمعوا ٢ : ٤٧٩
اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك ١ : ٣٨٦
اجلوّذَ اجلوّاذاً ٢ : ٤١٢
احبس جامعاً ٢ : ٤٧٩
احبس صابراً ٢ : ٤٧٨
احفز سالماً ٢ : ٤٧٨
احفز صابراً ٢ : ٤٧٨
احفظ ثابتاً ٢ : ٤٧٨
احفظ ذلك ٢ : ٤٧٨
احفظ ضابطاً ٢ : ٤٧٨
اختصم زيد وعمرو ١ : ٤١٨
أخذ بذنبه ١ : ٣٦١
أخذت من المال ١ : ٣٥٤ ، ٣٥٥
أخذت العلم عن فلان ١ : ٣٥٧
أخذت من زيد مالاً ١ : ٣٥٤
اخرج سالماً ٢ : ٤٧٩
اخرج شطرك واعطش جحدراً ٢ : ٤٧٤
اخروّط اخروّاطاً ٢ : ٤١٢
اخشوْنّ ٢ : ٧٢
أخطب ما يكون الأمير قائماً ١ : ١٤٦
أخطب ما يكون الأمير يومَ الجمعة ١ : ١٤٦
ادمغ خلفاً واسلخ غنمك ٢ : ٤٧٤
أديم مأروط ٢ : ٢٣٩
أديم مَرْطي وأديم مؤرطيّ ٢ : ٢٣٩
إذا احمرّ البُسْرُ تأتينا ٢ : ٥٦
إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ ١ : ٤٨٠
إذا ذهبتَ ذهبتُ ٢ : ١٦
اذهب أنت وزيداً ، وزيدٌ ١ : ٢٨١
أرى زيدٌ عمراً بكراً فهو مرٍ ٢ : ٣٦٦
ارمُنّ ٢ : ٧٢
ارمِنّ ٢ : ٧٢
أريد أن أزورك فينعني البواب ٢ : ٢١ ، ٢٢
أريد زيداً أن تضرب (لا يجوز) ٢ : ٣١

أزيداً ضربته ١ : ٤٦٨
أريد كي تقوم (لا يحسن) ٢ : ٣٤
أزيدٌ عندك ١ : ٣٥٥
أزيدٌ عندك أم عمرو ١ : ٤٣٠
أزيد عندك أم عمرو في الدار ١ : ٤٢٩
أزيد عندك أو عمرو ١ : ٤٣٠
أزيد في الدار ٢ : ١٣١
أزيد مضروب ١ : ٤٦٨
استدعي فهو مستدعى ٢ : ٤٣٧
استنوق الجمل ٢ : ٣٢٦
استوى والخشبة الماء (مرفوض) ١ : ٢٨٢
أسد هرماس ٢ : ٢٥٣
اسم موسى ٢ : ٤٧١
اسمع عمراً ٢ : ٤٧٣
اشتري فهو مشترى ٢ : ٤٣٧
اشهابّ الشيء اشهيباباً واحمارّ احميراراً ٢ : ٢١١
أسود من كذا ١ : ٢٠١
اشتمل الصمّاء ١ : ٢٦٤
أصبح زيد كان منطلقاً (لا يحسن) ١ : ١٦٦
أضربتُ زيداً عمراً ١ : ٢٥٥
أطع الله حتى يُدخلك الجنة ٢ : ٤٤
أعرب الرجل ١ : ٥٢، ٥٣
أعربت معدة الفصيل ١ : ٥٣
أعشرون رجلاً جاءك ١ : ٣١٥
أُعطي فهو مُعطى ٢ : ٤٣٧
أعطيت زيداً درهماً ١ : ٢٥٥، ٢٦٩
أعطيت زيداً عمراً ١ : ٢٦٩
أعلمت زيداً عمراً عاقلاً ١ : ٢٥٦
افعله جهدك ١ : ٢٨٦
أقائم زيد ١ : ١٣١
أكثر شربي السويق ملتوتاً ١ : ١٤٦
أعجبني حباً شديداً ١ : ٢٦٦
أعلمت زيداً ١ : ٢٥٨
أكلمت زيداً عمراً (مرفوض) ١ : ٢٥٨
أعلمت زيداً عمراً بشراً ١ : ٢٥٩
أعلمت لزيدٌ عمروٌ ذاهب (مرفوض) ١ : ٢٥٩
افلت طرفة ٢ : ٤٧٧
اضبط دلامة ٢ : ٤٧٧
اقطع حبلاً ٢ : ٤٧٣
اقطع خلالاً ٢ : ٤٧٣
أقل رجل يقول ذاك إلا زيد ١ : ٣٦٥
أكلتُ من بُسِر (لا تقولُ) ٢ : ١٩٩
ألا رجلَ أفضلَ منك ١ : ٢٤٣
ألا رجلَ يكرمنا ١ : ٢٤٤
ألا ماءَ بارداً أشربه ١ : ٢٤٤
ألا زيداً تكرمه ١ : ٤٦٩
إلا زيداً ضرب القوم ١ : ٣١١
الأسدَ الأسدَ ١ : ٤٥٩، ٤٦٣
التقت حلقتا البطان ٢ : ٦٩
الحركة غير السكون ١ : ٣٨٩
الحقْ كلدة وانهكْ قطناً ٢ : ٤٧٤
الخمسة دراهم (لا يجوز) ١ : ٣٢٦
الخمسة عشر درهماً ١ : ٣٢٧
الدينار خير من الدرهم ١ : ٤٩٢
الذي خلفك زيد ١ : ١٤٠
الذي كزيد عمرو ١ : ٣٦١
الرجل أفضل من المرأة ١ : ٤٩٢
الرجلان قام ١ : ٣٩٩
الرحيل غداً ١ : ١٤١
الزيدان قاما ١ : ١٤٩

الزيدون قاموا ١ : ١٤٩
السرج للدابة ١ : ٣٦٠
السمن منوان بدرهم ١ : ١٣٩
الغفور ربنا ٢ : ٤٧١
القرطاسَ ١ : ٤٦٦
اللهمّ العنْ فلاناً ١ : ٣٣٨
اللهمّ اغفر لي ١ : ٣٣٨
الليلة القمر (مرفوض) ١ : ١٤١
الليلةُ الهلال ١ : ١٤١
المال بين زيد وعمرو ١ : ٤١٨
المال بين زيد فعمرو (غير جائز) ١ : ٤١٨
المال في الكيس : ١ : ٣٥٨
المال لك ٢ : ٤٧١
أمّ القرى ٢ : ٢٧٥
أمٌّ بينة الأمومة ٢ : ٢٧٥
أمَ والله، أما والله ٢ : ٣٧٠
أمأيت الدراهم ٢ : ٣٧٧
أمّا زيد فمنطلق ١ : ١٤٧
امدع رفه ٢ : ٤٧٣
امّحى الشيء ٢ : ٤٧٥
امرأة أناة ٢ : ٢٩٢
امرأة عروب ١ : ٥٣
أمرتك تكرمَ زيداً (لا يجوز) ٢ : ٣٩
أنا إذن أكرمُك ٢ : ٣٦
أنا أزورك، إذن أكرمكَ ٢ : ٣٥، ٣٦
أنا أكرمُك إذن ٢ : ٣٦
إن ترم ارمه ٢ : ٢٧٦
إن تف أفهْ ٢ : ٢٧٦
إنْ خيراً فخير ١ : ٢٨٣
إنْ زيدٌ خرج خرجت ١ : ١٢٤
إنْ زيداً تضرب اضربْه ٢ : ٥٢
إنْ زيداً تضربْ اضربْه ٢ : ٥٧
إنْ زيداً تكرمه أكرمه ١ : ٤٦٩
إنْ كنت ابني فأطعني ٢ : ٥٣
إنْ متَّ متُّ ٢ : ٦٣
إنّ بك تكفّل زيد ١ : ٢١١
إنّ خلفك زيداً ١ : ١٤٣
إنّ زيدٌ قائم ١ : ٢١٩
إنّ زيداً قائمٌ ١ : ٥٦
إنّ زيداً وأنت قائماً ١ : ٢١٢
إنّ زيداً وعمْرو ذاهبان ١ : ٢١٢
إنّ هذا الذي عندنا كريمٌ ٢ : ١٢٠
إنّ يا هند ٢ : ٧٣
إنّا كنّا لنحن الذاهبين ١ : ٤٩٦
أنت أعلم وربّك ١ : ١٤٦
أنت عندنا منذ اليوم ١ : ٣٧٠
أنت يا أنت ١ : ٣٣١
أنحى له ١ : ٤٠
انظر إلى كيف تصنع ٢ : ٨٦
انعت دلامة ٢ : ٤٧٧
أنف الناقة ١ : ٤٨٤
انقط توأماً ٢ : ٤٧٧
إنها لإبل أم شاء ١ : ٤٣٠
أهلاً وسهلاً ١ : ٤٦٤
أول ما أقول إني أحمد الله ١ : ٢٢٣
أين إلا زيداً قومك ١ : ٣١١

- ب -

بحسبك قول السوء ١ : ١٢٥، ١٧٥
برق نحره ١ : ٥٠٨
برمة أعشار ١ : ٤٠٥

بسمل ١ : ٣١٠
بع المتاع ٢ : ٦٧
بعت الشاءَ شاة ودرهم ١ : ٤١٩
بعت يا عبدُ ٢ : ٣٩٢
بعته بكذا ١ : ٣٦١
بكر رافع ٢ : ٤٧١
بكم رجل مررت ١ : ٣١٤
بلغني أنّ زيداً منطلقٌ = بلغني انطلاق زيد ١ : ٢٠٥
بمن مررت ؟ بزيدٍ ٢ : ١٣٢
بني الحارث = بلحارث ٢ : ٤٧٩
بني العنبر = بلعنبر ٢ ، ٤٧٩
بيعنّ ٢ : ٦٧
بيّنت له حسابه باباً باباً ١ : ٢٨٨

- ت -

تأبط شراً ١ : ٩٧ ، ٥٠٨
٢ : ١٣٩ ، ١٥٦
تجمرن لحمر ١ : ٤٩٠
تراك زيداً ومناعِه ١ : ٤٥٦
تشوهت شاةً ٢ : ٣٧٨
تصبب زيد عرقاً ١ : ١٥٢
تفاحة مطيوبة ٢ : ٣٦٠
تكفيني تمرتان = دعنا من تمرتان ٢ : ١٣٧
تكلمت كلاماً ١ : ٤١
تكلمت ثم قطعتَ ولَمّا ٢ : ٤٨
تمودّ الثوب ٢ : ٣٢٧ ، ٤٧١
ثابت قطنة ١ : ٩٨
ثلاثة آلاف درهم ١ : ٣٢٦
ثلاثة أثواب ١ : ٢٩٦ـ٢ : ٣٦٩
ثلاثة الأثواب ١ : ٢٩٦
ثلاثة الرجال ١ : ٣٢٦
ثوب أبيال ١ : ٤٠٥
ثوب خزّ ٢ : ٧٩

- ج -

جئت قبل زيد ٢ : ٨١
جئت لإكرامك ١ : ٣٦٠
جئت بلا شيء ١ : ٢٤٥
جاء زيد راكباً ١ : ٢٨٤ ، ٢٩٤
جاء زيد راكباً ضاحكاً ١ : ٢٩٢
جاء زيد ركب ١ : ٢٩٣
جاء زيد ورأيت عمراً الظريفين ١ : ٤٠٦
جاء الرجل الذي عهدناه ١ : ٤٩٢
جاء القوم حاشا زيدٍ ١ : ٣١٠
جاء القوم ليس زيداً ولا عمراً ١ : ٣٠٧
جاء الناس حتى الحمير (لا يجوز) ١ : ٣٨٤
جاءته كتابي فاحتقرها ٢ : ١٠٥
جاء حضرموتان وحضرموتون ١ : ٢٤٠
جاءني رجل ١ : ٣٩٥
جاءني رجال : منون ٢ : ١٣٨
جاءني رجلٌ : أيٌّ ، أيان ، أيين ، أيّون ، ٢ : ١٣٩
جاءني رجل : منو ٢ : ١٣٧
جاءني رجلان : منان ٢ : ١٣٨
جاءني زيد ١ : ٣٩٤
جاءني زيد أبو محمد ١ : ٤٠٩
جاءني زيد فقلت له ١ : ٤٧٤
جاءني زيد ، مَنْ زيدٌ ٢ : ١٣٥
جالس الفقهاء أو الزهاد ١ : ٤٢٣
جانب الغربي ١ : ٣٩١
جبت الأرض ٢ : ٣٨٧
جبيت الخراج وجبوته ٢ : ٤١٩
جلس زيدٌ وجالسته ١ : ٢٧٠

جلست إليه ١ : ٢٦٧
جلست الدار (مرفوض) ١ : ٢٧٢
جلست حيث الجلوسِ أو حيث زيدٍ ٢ : ٧٨
جلست خلفك ١ : ٢٧٢
جيب بكر ٢ : ٤٧١

- ح -

حاش لله ، وحَشَ لله ١ : ٣٠٩ ، ٣١٠
حببت الرجل ١ ، ١٨٨
حتام تقول ذاك ٢ : ٤٩٠
حسن الوجه ١ : ٣٩٠
حُلِّيَ فهو مُحلّى ٢ : ٤٣٧
حيث جلس زيد ٢ : ٧٨

- خ -

خافنٌ يا زيد وخافُنّ وخافِنّ ٢ : ٧١
خبُر رجل ٤ : ٤٧٢
خذ درهماً أو ديناراً ١ : ٤٢٣
خرج الشيء واستخرجته ١ : ٢٧٠
خرجتُ فإذا زيدٌ ٢ : ١١٦
خشنت بصدره وصدر زيد ١ : ١٥٥
خف الله ٢ : ٣٩٣
خفت يا سلطان ٢ : ٣٩٢
خلّص زيداً ٢ : ٤٧٨

- د -

دخلت الأمر (غير مستقيم) ١ : ٢٧٤
دخلت البيت ١ : ٢٧٣
دخلت في هذا الأمر ١ : ٢٧٤
دخلنا في شهر كذا ١ : ٢٧٤
دهديّة الجعل ٢ : ٣٤٣
دهديتُ الحجر ٢ : ٣٤٣
دوّمت السحابة ٢ : ٣٢٢

- ذ -

ذرّى حباً ١ : ٩٧ ، ٥٠٨
٢ : ١٣٩
ذهب زيدٌ وانطلق عمرو ١ : ٤٠٧
ذهبت بزيد ١ : ٢٧٠
ذهبت بعض أصابعه ١ : ٤٣٥ ـ ٢ : ١٠٤

- ر -

رأيت الرجل ٢ : ١٩٩
رأيت رجلاً = منا ٢ : ١٣٨
رأيت رجلاً ٢ : ٢٨٨
رأيت زيداً ٢ : ٣١٠
رأيت عماداً ٢ : ٤٥٤
رأيتكس ٢ : ٢٧٨
ربّه رجلاً ١ : ١٨٤ ، ٣٦٧ ، ٤٧٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦
رجع عَودُه على بدئه ١ : ٢٨٦
رجل أشدق ٢ : ٤٧٩
رجل ستاهي ٢ : ٣٧٩
رجل ضفّ الحال ٢ : ٤٦٩
رحمه الله ١ ، ٢٤٤
رخُص السعرُ ١ : ١٤٨
رضو الثوب ٢ : ٣٩٤
رضَى زيد ٢ : ٣٩٤
رطل ذهب ١ : ٢٩٨
رويد زيداً ١ : ٤٥٨

- ز -

زرتك طمعاً ١ : ٢٧٧
زرني ولا تهنّي ٢ : ٦٥
زيداً ١ : ٤٦٦
زيد أخوك ١ : ١٣٧

زيد أشد الحجارة (لا تقولُ) ١ : ٣٩٠
زيداً اضربه ١ : ٤٦٨
زيد أعطيت درهمٌ (غير جائز) ١ : ٢٥١
زيد أفره عبدٍ ١ : ٢٩٩ ، ٣٩٠
زيد أفره عبداً ١ : ٢٩٩ ، ٣٩٠
زيد أفضل إخوته (لا يجوز) ١ : ٣٩٠
زيد أفضل الإخوة ١ : ٣٩١
زيد أفضل الحمير (لا تقولُ) ١ : ٣٩٠
زيد أفضل القوم ١ : ٣٩٠
زيد أفضل من عمرو ١ : ٣٥٤ ، ٣٩٠
زيد أقول اضربُه ١ : ١٣٥
زيد الأفضل ١ : ٣٩٠
زيد العمران أخواه ١ : ١٣٧
زيد الغلام حسن (لا يجوز) ١ : ٤٤٥
زيد إن يقم أقم معه ٢ : ٦١
زيد أنا ضارب ١ : ١٣٨
زيد أنا ضربت ١ : ١٣٨
زيد خلفك ١ : ١٤١
زيد ضارب أبوه عمراً ١ : ١٣٦
زيد ضارب عمرو ١ : ٣٩٠
زيد ضربت أباه عمراً ١ : ٤١١
زيداً ضربت أخاه ١ : ٤٦٧
زيد ضربته ٢ : ٦١
زيداً ضربته ١ : ٤٦٧
زيد ظننته قائماً ١ : ٢٥٣
زيد عالم كريم ثم هو شجاع ١ : ٤٢٢
زيد على الفرس ١ : ٣٥٩
زيد عمرو ضاربه هو ١ : ١٣٧
زيد غداً (مرفوض) ١ : ١٤١
زيد غلامُك ١ : ١٣٦
زيد في الدار والسوق عمرو ١ : ٤٣٣
زيد في الدار وعمرو السوقِ (لا يجوز) ١ : ٤٣٤
زيد قام ٢ : ٢٤
زيد قام أبوه ١ : ١٣٩ ، ١٤٩
زيد قائماً هذا ١ : ٢٩١
زيد قائم ١ : ٥٦
زيداً لست مثله ١ : ٤٦٨
زيداً لن أضرب ٢ : ٣٣
زيداً ما ضربته (لا تقول) ١ : ٤٦٨
زيد مثل عمرو ١ : ٣٨٩
زيد يصلّي = سيصلي ٢ : ٢٠
زيد يضربها ٢ : ٤٥٤

- س -

سأزورك أو تمنعني ٢ : ٤٣
سألته حاجة فلولا ١ : ٣١٠
سر اليوم ٢ : ٣٩٣
سرت أشد السير ١ : ٢٦٤
سرت إلى الكوفة ١ : ٣٥٧
سرت حتى أدخلها ٢ : ٤٥
سرت من البصرة ١ : ٣٥٣
سرني ما صنعت اليوم ٢ : ١٢٨
سمعت قولك وصوتك ١ : ٢٦٨
سمعنا زيداً يقول ذلك ١ : ٢٦٨
سوَ أفعل ١ : ٣٦٨
سواء زيد وعمرو ١ : ٤١٨
سيان زيد وعمرو ١ : ٤١٨

- ش -

شاب قرناها ١ : ٥٠٨
شاة زنماء وشياه زنم ٢ : ٤٧٥
شافهته مشافهة ٢ : ٣٧٨

شتان بين زيد وعمرو ١ : ٤٥٧
شتان بين فلان وفلان (خطأ) ١ : ٤٥٧
شتان زيد وعمرو ١ : ٤٥٧
شيء أخطبان ٢ : ٢٤٠

- ص -

صاحب الرجل ١ : ٣٨٩
صرف زيداً غلامَه ١ : ٢٠٩
صرفت الشيء وصرّفته ١ : ٧٢
صريف الناب والبكرة والقلم ١ : ٧١
صلاة الأولى ١ : ٣٩١
صنعت ماذا ١ : ١٤٤
صيد البعير ٢ : ٣٩٢، ٤١٢

- ض -

ضربٌ بكر ٢ : ٤٧١
ضرباً زيداً ١ : ٤٤٨
ضرب زيدٌ عمراً ١ : ٥٣، ٢٥٥
ضرب غلامَه زيدٌ ١ : ١٤٢
ضرب مَنّ مناً ٢ : ١٣٩
ضَرب يضرب ١ : ٤٦، ٤٧
ضُربت رؤوسهما ١ : ٩٩
ضربت زيداً ١ : ٢٦٨
ضربت زيداً وعمراً ١ : ٢٨٠
ضربت ضرباً ١ : ٢٦٢، ٤٤٨
ضربت ضرباً شديداً ١ : ٢٦٢
ضربت ضربةً، ضربتين، ضربات ١ : ٢٦٢
ضربت لزيدٌ (لا يحسن) ١ : ٢٥٠
ضربت من رجل ١ : ٣٥٥
ضربته أسواطاً ١ : ٢٦٣
ضربته ثلاث ضَربات ١ : ٢٦٤
ضربته سوطاً ١ : ٢٦٣
ضربته مائة سوط ١ : ٢٦٣
ضربوني وضربت الزيدين ١ : ١٥٣
ضربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيح ١ : ١٣٧
ضربي زيداً قائماً ١ : ١٤٥
ضعه وضعاً رويداً ١ : ٤٥٨

- ط -

طبت به نفساً ١ : ٢٩٨، ٢٩٩
طعامك زيد آكل ١ : ٣٨٠
طعامك ما زيدٌ آكلاً (لا يجوز) ١ : ١٧٧
طعام مكيول ومزيوت ٢ : ٣٦٠

- ظ -

ظنّ زيد قائماً أبوه ١ : ٢٥٤
ظننت زيداً قائماً ١ : ١٤٢، ٢٤٨، ٢٥٥
ظننت زيداً منطلقاً ١ : ٢٤٧
ظننته زيدٌ منطلق ١ : ٢٤٨

- ع -

عائد الكلب ١ : ٤٨٤
عجبت من الضاربين إخوتك الظريفين وزيدٍ..
من الضاربين أجمعون إخوتك ٢ : ١٢٨
عجبت من حلمكم ١ : ٤٨٢
عجبت من زيد ١ : ٢٦٧
عجبت من ضَرْب زيدٍ ١ : ٤٥٢
عجين أنبجان ٢ : ٢٤٠
عدت المريض ٢ : ٣٨٧
عدوّ وليد ٢ : ٤٧٢
عرفت أخاك خبره ١ : ٤١٣
عسى زيد أن يقوم ١ : ١٩٢
عشرون درهماً = ضاربون رجلاً ١ : ١٩٧
عشرون من الدراهم ١ : ٢٩٦

عضهت الإبل ٢ : ٣٨٠
عطش يعطش عطشاً فهو عطشان ٢ : ٤٣٦
عقلته بثنايين ١ : ١٠٤
علام فعلت ٢ : ٤٩٠
على التمرة مثلها زبداً ١ : ٢٩٨
على كيف تبيع الأحمرين ٢ : ٨٦
على هذا رأيت يدها ٢ : ٤٥٤
علمت أن زيداً قائم ١ : ٢٥٣
علمت أيّهم أخوك ١ : ٣٨٠
علمت لزيدٌ منطلق ١ : ٢٤٩
عليك بالرفق ١ : ٤٥٦
عليك زيداً ١ : ٤٥٩
عليه دين ١ : ٣٥٩
عليه رجلاً ليسي ١ : ٤٥٦
عليه كَابة ١ : ٣٥٩
عمّر السلطان داراً أو حفر نهراً ١ : ٣٩٤
عمراً لا تشتمه ١ : ٤٦٨
عمرك الله ١ : ٣٧٨
عندك زيداً ١ : ٤٥٩
عندنا رجل ١ : ٢٣٣
عنيت بحاجتك ١ : ١٥٩
عورت عينه ٢ : ٣٩٢، ٤١٢
عوضه الله من ولده مالاً أو علماً ٢ : ٢٨٤
عوفي فهو معافى ٢ : ٤٣٧
عيش أبله ٢ : ٢٦٣

- غ -

غضبت من لا شيء ١ : ٢٤٥
غلام الرجل ١ : ٣٢٦
غلام زيد ١ : ٣٨٨، ٣٨٩
غلاما زيد ١ : ١٠٥

- ف -

فاض الميت فيضاً وفوضاً ٢ : ٤١٨
فإذن أكرمَك ٢ : ٣٦
فرح زيد وأفرحَه وفرّحَه ١ : ٢٧٠
فرحت به ١ : ٢٧٠
فلان مِاش ٢ : ٤٥٤
فلان من صيّابة قومه ٢ : ٤١٢
فلانٌ ينظر في العلم ١ : ٣٥٨
في أكفانه لفّ الميت ١ : ٢٨٩
في الدار قائماً زيد ١ : ٢٩٠
في داره زيد ١ : ١٤٣
في نفسي ٢ : ٤٧٤
فيم جئت ٢ : ٤٩٠

- ق -

قال الناس كلهم ١ : ٣٩٤
قام القوم إلا زيدٌ ١ : ٣٠٥
قام القوم إلا زيداً ١ : ٣٠٦
قام القوم إلى زيدٍ ١ : ٣٨٣
قام القوم حاشا زيداً ١ : ٣٠٩
قام القوم حتى زيد ١ : ٣٨٣، ٣٨٤
قام القوم كلّهم ١ : ٣٠٦
قام القوم لا زيد ١ : ٣١١
قام القوم ليس زيداً ١ : ٣٠٧
قام القوم ما عدا زيداً ١ : ٣٠٨
قام إمّا زيد وإمّا عمرو ١ : ٤٢٦
قام زيد أو عمرو ١ : ٤٢٢
قام زيد بل عمرو ١ : ٤٢٧
قام زيد لا إنّ جعفراً قائم ١ : ٢٠٦
قام عمرو حتى زيد (لا يجوز) ١ : ٣٨٣
قام زيدٌ لا قام عمرو ١ : ٤٢٦

قام زيد لكن عمرو (لا يصح) ١ : ٤٢٨
قام زيد لكن عمرو لم يقم ٢ : ٤٢٨
قام زيد وعمراً كلمته ١ : ٤٦٩
قاما زيد (مرفوض) ١ : ٩٧
قاموا إخوتك ٢ : ٣٣٢
قاموا زيدٌ (مرفوض) ١ : ٩٧
قائماً مررت بزيد ١ : ٢٩١
قائماً زيد في الدار (لا يجوز) ١ : ٢٩٠
قبضت اثني عشر درهماً ١ : ٣٢٣
قبضت الخمسة العشر الدرهم ١ : ٤٩٣
قبضت درهم زيد ١ : ٣٢٣
قد عملت ١ : ٤٥
قد فعلت ١ : ٤٥
قد قام زيد ١ : ٤٩
قد كنت أظنّ أن العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي ١ : ٤٩٧
قدام لك ٢ : ٧٩
قربت من البلد وقاربته ١ : ٢٧٠
قرِع يقرع قرعاً فهو أقرع ٢ : ٤٣٦
قصّ الشاة وقصصها ٢ : ٤٧٠
قصّيت أظفاري ٢ : ٣١٤
قضو الرجل ٢ : ٣٩٤
قطع الله يده وأديه ٢ : ٢٩٦
قعد القرفصاء ١ : ٢٦٤
قم الليل ٢ : ٢٩٣
قمن جواريك ٢ : ٢٣٢
قولنّ ٢ : ٦٧
قوم ضففوا الحال ٢ : ٤٧٠
قومك زيداً إلا ضاربون ١ : ٣١١
قيد طرفه ٢ : ٤٧٧
قيس قفه ١ : ٩٨

- ك -

كأن زيداً الأسد ١ : ٢٠٥
كاد زيد يقوم ١ : ١٩٥
كار العمامة يكورها ٢ : ٣٧٥
كان الكون ١ : ١٧٢
كان زيد قائماً ١ : ١٦٧
كان سيري أمسِ حتى أدخلَها ٢ : ٤٥
كان سيري حتى أدخلَها ٢ : ٤٥
كان من الأمر كذا وكذا ٢ : ٣٤٠
كان من الأمر كيت وكيت ٢ : ٣٤٠
كانت زيداً الحمّى تأخذ (لا يجوز) ١ : ١٥٥
كتب القوم كلُّهم ١ : ٣٩٥
كتب زيدٌ كلُّه (لا معنى له) ١ : ٣٩٥
كتب كتاباً (بالإمالة) ٢ : ٢٠٨
كتبت كتاباً ٢ : ٤٥٤
كرف الحمار ٢ : ٢٤٤
كل القوم ١ : ٣٨٩
كل رجل وضيعته ١ : ١٤٦
كله رجل يأتيني فله درهم ١ : ١٤٧
كلمت زيداً ١ : ٢٥٨
كلمته فاه إلى فيّ ١ : ٢٨٧
كم بلك ٢ : ٤٤٥
كم رجل جاءك ؟ ١ : ٣١٨
كم رجلاً جاءك ١ : ٣١٥
كم رجلاً جاءك أخمسة أم أكثر ١ : ٣١٦
كم من جبل ١ : ٣١٦
كم من عبدٍ ١ : ٣١٦
كنت أنا وزيد أخوين ١ : ٢٨١
كنت أنت وزيداً ١ : ٢٨٣

كنت بالبصرة آكل السمك أو التمر أو اللحم ١ : ٤٢٣
كنت محمّم ٢ : ٤٧٣
كيف أصبحت ؟ خيرٍ إن شاء الله ١ : ٢٤٢
كيف تذهبُ أذهب ٢ : ٦٢
كيف تصنع أصنع ٢ : ٦٣
كيف تلك ؟ وتلكا وتلكم وتلكِ وتلكما وتلكنّ ٢ : ١٤٢
كيف ذلك الرجلُ يا رجلُ ٢ : ١٤١
كيف ذاك وذاكا وذاكم وذاكِ وذاكا وذاكنّ ٢ : ١٤٢
كيف ذانك الرجلان يا رجل وكيف ذانكما وذانكم وذانك وذانكما وذانكنّ ٢ : ٤٢
كيف زيد أصحيح أم مريض ٢ : ٨٧
كيف زيد: صحيح ٢ : ٨٧
كيف صنعت ٢ : ٨٧

- ل -

لا آمر بالمعروف يوم الجمعة ١ : ٢٣٢
لأضربنّ أزيداً في الدار (لا يجوز) ٢ : ١٣٢
لأضربنّ أيّهم هو أفضل ٢ : ١٢٣
لأضربنّ غلام أيّهم في الدار ٢ : ١٣٢
لأنتظرنّه حتى يقدم ٢ : ٤٤
لا أبالك ١ : ٢٤٠
لا أريد أنّ زيداً تضرب (لا يجوز) ٢ : ٣١
لا إله إلا الله ١ : ٢٤٥
لا تأكل السمك وتشرب اللبن ٢ : ٢١، ٢٢، ٤٠
لا تدنُ من الأسد تسلمْ منه ٢ : ٦٤
لا ترضينّ ٢ : ٧٢
لا حسناً وجهه قائم ١ : ٢٣٢
لا حول ولا قوة إلا بالله ٢ : ٢٥٥
لا خيراً من زيدٍ لنا ١ : ٢٣٢
لا رجلٌ في الدار ١ : ٢٢٨
لا رجل وغلاماً عندك ١ : ٢٢٩
لا زيد في الدار ولا عمرو ١ : ٢٤٠
لا زيداً ضربته ١ : ٤٦٩
لا ضارباً زيداً ١ : ٢٣٢
لا غلام رجلٍ عندنا ١ : ٢٣١
لا غلام لك والعباسُ ١ : ٢٣٧
لا مروراً بزيد ١ : ٢٣٢
لا نوْلك أن تفعل ١ : ٢٤٠
لا يدي لك بفلان ١ : ٢٤٢
لا يسعني شيء ويعجز عنك ٢ : ٢١، ٢٢
لبن قارص ٢ : ٢٥٣
لتضربُ زيداً ٢ : ٢١
لحمت عينه ٢ : ٤٧٠
لزيدٌ ضربتُ ١ : ٢٥٠
لزيدٍ ضربت ١ : ١٥٥
لزيدٌ منطلقٌ ١ : ٣٧٩
لطعامك زيدٌ آكل ١ : ٣٧٩
لعمرك لأقومنّ ١ : ٣٧٧
لقيت بشراً وخالداً مررت به ١ : ٤٦٩
لقيت زيداً فإذا إنه عبد ١ : ٢٢٥
لله أبوك لقد فعلت ١ : ٣٧٥
لله دره شجاعاً ١ : ٢٩٨
لم تفحصْ سالماً ٢ : ٤٧٨
لم نكن ٢ : ٤٧٦
لم يبع ١ : ٨٣
لم يكن ١ : ٨٣
له عليّ عشرة إلا ستة ١ : ٣٠٦
له عليّ عشرة إلا تسعة ١ : ٣١٢
له عندي كذا درهماً ١ : ٣١٩
له عندي مائة إلا درهم ١ : ٣١٢

له مال ١ : ١٤٥
لهي أبوك ٢ : ٣٦٥
لولم يقم زيد ولا عمرو (مرفوض) ١ : ١٣٤
لولا زيد لأتيتك ١ : ١٤٥
لولا زيد لأكرمتك ٢ : ٦١
لولا زيد ولا عمرو ١ : ١٣٤
ليس الطيب إلا المسك ١ : ١٦٥
ليضرب زيد ٢ : ٢٢

- م -

مائة الدرهم ١ : ٣٢٦
ما أحد في الدار ١ : ١٣١
ما أحسن زيداً ١ : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦
ما أحمره (تريد البلادة) ١ : ٢٠٢
ما أحيبذه ١ : ١٥١ ، ١٨٩
ما أخوفني ١ : ١٩٨
ما أدري أأذن أو أقام ١ : ٤٢٣
ما أسوده (تريد السيادة) ١ : ٢٠٢
ما أسيرني ١ : ١٩٨
ما أعطاه للمال ١ : ٢٠٠
ما أعمى قلبه ١ : ٢٠٢
ما أفقره إلى كذا ١ : ٢٠٠
ما أنت قرشياً = لست قرشياً ٢ : ١٣٧
ما أنت وزيداً ١ : ٢٨٢
ما أولاه للخير ١ : ٢٠٠
ما بالدار أحدٌ إلا وتداً ١ : ٣٠٧
ما جاءني رجلٌ بل رجلان ١ : ٣٥٥
ما جاءني من أحدٍ ١ : ١٧٣ ، ١٧٥
٢ : ٢٩٢
ما جاءني من رجلٍ ١ : ٢٢٨ ، ٣٥٥ ، ٤٥٧
ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحل منه في عين زيد ١ : ٤٤٧
ما رأيته مذ أنّ الله خلقني ١ : ٣٧٢
ما رأيته مذ يوم الجمعة ١ : ٣٧١
ما رأيته مذ يومان ١ : ٣٧٠
ما رأيته منذ يومان ١ : ٣٧١
ما زيد بذاهبٍ ولا قائمٍ عمرو ١ : ٤٣٣
ما زيداً ضربت أو ضربته ١ : ٤٦٨
ما سرت حتى أدخلها ٢ : ٤٥
ما ضرب إلا زيداً قومك ١ : ٣١١
ما ضربت زيداً ١ : ٤٦٨
ما ضربت من رجل ١ : ٣٥٥
ما طاب نفساً زيد ١ : ٣٠١
ما طعامَك زيد آكل ١ : ١٧٧
ما عندنا رجل ١ : ٢٣٣
ما في السماء قدر راحة سحاباً ١ : ٢٩٨
ما قام إلا هند ١ : ١٨٧
ما قام زيد ١ : ١٤٨
ما قام زيد بل عمرو ١ : ٤٢٧
ما قام زيد لكن عمرو ١ : ٤٢٨
ماله أب يأبوه ٢ : ٣٧٢
مالي دينار ولا درهم ١ : ٢٣٧
مات زيد ١ : ١٤٨ ، ١٥٢
مات زيد أخوه ١ : ٤١٣
مرّ بي ومررت بزيد ١ : ١٥٥
مررت بالرجل الحسن ١ : ٤٤٦
مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ ١ : ٤٩٣
مررت بالظريف ١ : ٤٠٥
مررت بالمصطفين ١ : ١١٠
مررت بحيّة ذراعٍ طولُها ١ : ٤٠٥
مررت بخلف الأحمر ١ : ٢٣٥

مررت برِجلٍ = مني ٢ : ١٣٨
مررت برجل أبي عشرة ١ : ٤٠٥
مررت برجل أفضل منه أبوه ١ : ٤٤٧
مررت برجل حسن الوجهُ ١ : ٤٤٤ ، ٤٤٥
مررت برجل حسنِ وجهه ١ : ٤٤٤
مررت برجل حسنٍ وجهَه ١ : ٤٤٣
مررت برجل حسنٍ وجهُه ١ : ٤٤٣
مررت برجل خير منه غلامه ١ : ٤٤٧
مررت برجل شرّ منه غلامه ١ : ٤٤٧
مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ عنده ١ : ٤٠٥
مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً ١ : ٢٩٤
مررت بزيد ١ : ٢٦٧ ، ٣٦١
مررت بزيد أبي عبدالله ١ : ٤٠٩
مررت بزيد أخيك ١ : ٤١٤
مررت بزيد الخبيث الفاسق ١ : ٤٠٤
مررت بزيد الظريف ١ : ٤٠٤
مررت بزيد الكريم والعاقل ١ : ٤٠٨
مررت بزيدٍ أمس يكتب ١ : ٤٣٨
مررت بزيد رجلاً صالحاً ١ : ٢٩٥
مررت بغلام فكلّمني الغلام ١ : ٤٩٣
مررت بزيدٍ قد كتب ٢ : ١٦
مررت بزيد وزيد آخر ١ : ٧٧ ، ٤٩٦
مررت بقاع عرفج كلّه ١ : ١٣٦
مررت بقومٍ عرب أجمعون ١ : ١٣٦
مررت بِكَس ٢ : ٢٧٨
مررت به واحده ١ : ٣٩٩
مررت بهم حتى نريد ١ : ٣٨٥
مررت بهم خمستهم ١ : ٣٩٩
مررت بهما اثنيهما (لا تقول) ١ : ٣٩٩
مررت بي زيد وبك عمرو (لا يجوز) ١ : ٤١٢
مررت قائماً بزيد ١ : ٢٩١
مررت ومرّ بي زيد ١ : ١٥٥
مرحباً ١ : ٤٦٤
مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح ١ : ١٣٧
مسجد الجامع ١ : ٣٩١
مم خلق ٢ : ٤٩٠
مَنَ بوك ٢ : ٤٤٥
من تضرب أضرب ٢ : ٦١
مَنْ راشد ٢ : ٤٧٤
مَنْ رأيت ؟ زيداً ٢ : ١٣٢
مَنْ زيدٌ أو من زيد الظريف ٢ : ١٣٦
من عند إبلك ٢ : ٤٤٧
مَنْ عند أختك ٢ : ٤٤٧
من عندك ؟ زيد عندي ٢ : ١٣٢
مَنْ في الدار ٢ : ١٣١
من فيها ٢ : ٤٧٤
من ماله ٢ : ٤٥٣
من معك ٢ : ٤٧٤
من مّك ٢ : ٢٤٥
من يقم ؟ يقم زيد ٢ : ٦١
من يقول ٢ : ٤٧٤

- ن -

ناقة تربوت ٢ : ٣٤٣
ناقة خزعال ٢ : ٢٤٣
نبّأت زيداً عن مال عمرو ١ : ٢٥٦
نحا ينحو ١ : ٤٠
نحا له : ١ : ٤٠
نصِب ينصب نَصَبَاً فهو نصِب ٢ : ٤٣٦
نصحت لك ونصحتك ١ : ٢٦٧

نظرت من الدار إلى الهلال من خلل السحاب ١ : ٣٥٣
نعم الرجل ١ : ١٨٢
نعموا رجالاً الزيدون ١ : ١٨٠
نفساً طبت به ١ : ٣٠٠

- هـ -

هذا الضارب الرجلِ ١ : ٤٣٩
هذا الضارب زيداً ١ : ٤٤٠
هذا أول من هذا ٢ : ٢٣٦
هذا بابٌ حديداً ١ : ٣٨٨
هذا ثني هذا ٢ : ٣٤٠
هذا خالدّ ٢ : ١٩٩ ، ٣٥٠
هذا راقودٌ خلاً ١ : ٢٩٨
هذا زيدٌ ١ : ١٣٧ ، ١٤٤
هذا زَيدٌ (لا تقول) ٢ : ١٩٩
هذا زيدٌ أسداً ١ : ٢٨٥
هذا زيدٌ قائماً ١ : ٢٨٩
هذا فِراش ٢ : ٤٥٦
هذا قائماً زيد ١ : ٢٨٩
هذا قميص لا كميٌ له ١ : ٢٤٢
هذا معطي زيد درهماً أمسِ ١ : ٤٣٨
هذان الضاربا زيد ١ : ٤٣٩
هذان ذوا تأبط شراً ١ : ٩٨
هذه حبلاً ٢ : ٢٨٨
هذهِ رَجل (لا تقول) ٢ : ١٩٩
هؤلاء حواجّ بيت الله ١ : ٤٤٢
هل رجلٌ في الدار ١ : ٢٢٨
هل زيد عندك أم عمرو ١ : ٤٢٩
هل زيد عندك أم عمرو في الدار ١ : ٤٣٠
هل زيد قائم ١ : ٥٦
هل من رجلٍ في الدار ١ : ٢٢٨
هل نحن ٢ : ٤٧٤
هل نرى ٢ : ٤٧٦
هلَل ١ : ٣١٠
هم الألى قالوا كذا ٢ : ١١٩
هو أحسن الناس وجهاً ١ : ٢٩٩
هو أحسن منك وجهاً ١ : ٢٩٩
هو بيننا وفينا وعلينا ٢ : ٤٥٤
هو محمّدٌ ٢ : ١٩٩
هو مني مزجر الكلب ١ : ٢٧٣
هو مني معقد الإزار ١ : ٢٧٣
هو مني مقعد القابلة ١ : ٢٧٣
هو مني مناط الثريا ١ : ٢٧٣
هو يضربها ٢ : ٢٨٨
هيت لك ٢ : ٩١

- و -

واانقطاع ظهر یاه ١ : ٣٤٢
واجمجميّ الشاميّتيناه ١ : ٣٤٤
وإذن أحسنَ إليك ٢ : ٣٦
وازيد الظريفاه (لا يجوز) ١ : ٣٤٣
وازيداه ١ : ٣٤٢
واعبد الملكاه ١ : ٣٤٢
واغلام زيداه ٢ : ١٧٥
واغلامهوه ، واغلامهاه ، واغلامكيه واغلامكاه ١ : ٣٤٣
والخشبة استوى الماء (لا يجوز) ١ : ٢٨٢
والله لا كلمت زيداً ولا عمراً ١ : ٤٢٦
والله لا يقوم ١ : ٣٧٩
والله لقد قام زيد ١ : ٣٧٨
والله ما قام ١ : ٣٧٩
وامن حفر بئر زمزماه ١ : ٣٤٢

وجدت الله عالماً ١ : ٢٥٢
وجدت ملحاً ٢ : ٤٨٧
وليّ يزيد ٢ : ٤٧٢

- ي -

يا أخانا زيداً ١ : ٤٠٩
يا الله ١ : ٣٣٨
يا الله أمّنا بخير ١ : ٣٣٨
يا أيّها الرجل ١ : ٢٣٥ ، ٣٣٧ ، ٤٠٩
يا ابن أمّ ٢ : ٣٧١
يا ابن أمي = يا ابن أمّ ١ : ٣٤١
يا ابن صاحبي ١ : ٣٤١
يا ابن عمّ ٢ : ٣٧١
يا ابن عمي ١ : ٣٤١
يا تميم أجمعون وأجمعين ١ : ٣٣٤
يا تميم كلكم ١ : ٣٣٤
يا ثب ١ : ٣٤٨
يا حار ١ : ٣٥٠ ، ٣٥١
يا رجلاً ١ : ٣٣٩
يا زيدُ ١ : ٣٢٨
يا زيدُ وعبدَ الله ١ : ٣٣٤
يا زيد وعمرو ١ : ٣٣٤
يا زيدان أحسن بعمرو ١ : ٢٠٣
يا زيدان أقبلا ١ : ٢٠٣
يا سارق ثوب زيد ١ : ٢٧٥
يا عبد الله ١ : ٣٣٩
يا غلام ١ : ٣٤٠
يا غلام أخي ١ : ٣٤١
يا فاضل ١ : ٣٢٨
يا فرزدق ١ : ٣٣٨
يا فُسقَ ١ : ٣٢٨
يا لزيد ١ : ٣٢٩
يا نعم المولى ١ : ١٨٢
يد زيد ١ : ٣٨٩
يديت إليه يداً ٢ : ٣٧٥
يريد أن يضربها ٢ : ٤٥٤
يزدل ثوبه ٢ : ٤٧٩
يضربُ زيد (لا يجوز) ٢ : ٣٢
يعجبني زيد أبوه ١ : ٤١٣
يعجبني زيد عقله ١ ، ٤١٣
يعجبني كون زيد قائماً ١ : ١٧١
يوم الجمعة سرته ١ : ٢٧٥

٥ ـ فهرس الشعر منسوقاً على القوافي والبحور

الشاهد		رقمه	الجزء والصفحة
		ـ ء ـ	
إذا عاش الفتى مائتين عاماً	فقد ذهب اللذاذةُ والفتاء الفتاءُ	٥٨	١ : ٣١٧
سيغنيني الذي أغناك عني	فلا فقرٌ يدوم ولا غِناءُ	١٤٢	٢ : ٩٩
		ـ ب ـ	
فإياك إياك المراءَ فإنه	إلى الشرّ دعّاءٌ وللشرّ جالبُ	١١١	١ : ٤٦٣
مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً	ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها	٣٣	١ : ٢١٤
فمن يك أمسى بالمدينة رحلُه	فإني وقيارٌ بها لغريبُ	٣٢	١ : ٢١٣
أتهجر ليلى للفراق حبيبها	وما كان نفساً بالفراق يطيبُ	٥٦	١ : ٣٠٠
أبا عَرْوَ لا تبعدْ فكلّ ابن حرّةٍ	سيدعوه داعي ميتةٍ فيجيب	٦٤	١ : ٣٤٧
فبيناهُ يشري رحله قال قائلٌ	لمن جملٌ رِخْوُ الملاط نجيبُ	١١٥	١ : ٤٨٨
		١٤٧	٢ : ١٠١
فلستَ لإنسيٍّ ولكن لملأكٍ	تنزل من جوّ السماء يصوبُ	١٩٦	٢ : ٢٥٨
ويل أمّها في هواء الجوّ طالعةً	ولا كهذي الذي في الأرض مطلوبُ	١٦٣	٢ : ١٠٧
حتّى إذا قملتْ بطونكُم	ورأيتُمُ أبناءكم شبّوا	٩٢	١ : ٤٢٠
وقلبتُمُ ظهر المجنّ لنا	إنّ اللئيم العاجز الخبّ	ـــ	ـــ
والله ما ليلي بنام صاحبُه		١٩	١ : ١٨١
وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله	وما صاحب الحاجات إلا معذّبا	١٥	١ : ١٧٦
فيالرزامٍ رشحوا بي مقدّماً	إلى الموت خوّاضاً إليه الكتائبا	١٠٠	١ : ٤٤١
فلو ولدت قفيرةُ جرْوَ كلبٍ	لسبّ بذلك الكلب الكلابا	١٢	١ : ١٦٠
فلمّا دخلناه أضفنا ظهورنا	إلى كلّ حاريٍّ جديدٍ مشطّبِ	٧٨	١ : ٣٨٧

الشاهد		رقمه	الجزء والصفحة
أمـا القتـالُ لا قتـالَ لـديكمُ	[ولكنّ سيراً في عراض المـواكب]	٢٣	١ : ١٨٥
أمرتك الخير [فافعل ما أُمرت به	فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبِ]	٤٧ـ٤٨	١ : ٢٥٦
		٤٩ـ٧٣	٢٦٩
			٢٧٣
			٣٧٧
يا صاح [بلّغ ذوي الزوجات كلهم	أنْ ليس وصلٌ إذا انحلّت عُرا الذنب]	٦٥	١ : ٣٤٩
كلاهما حين جدّ الجريُ بينهما	قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي	٨٣	١ : ٤٠٠
لم تتلفّعْ بفضل مئزرها	دعدٌ ولم تُسْق دعدُ في العلبِ	١٢٣	١ : ٥٠٨
إنّ مَنْ لام في بني بنت حسا	نَ ألُمّه وأعْصِه في الخطوبِ	١٣١	٢ : ٥٦

- ت -

فلو أنّ الأطبّا كانَ حولي	وكان مع الأطباء الأساةُ	١٧٣	٢ : ١١١
يا أبجر بنَ أبجرٍ يا أنتا	أنت الذي طلقتَ عام جعتا	٥٩	١ : ٣٣١
أري عينيّ ما لم ترأياه	كلانا عالمٌ بالتّرهاتِ	٢١٤	٢ : ٣٦٦
وكأنّ في العينين حبّ قرنفلِ	أو سنبلاً كحلت به فانهلّت	٨٨	١ : ٤١١
يا قاتل الله بني السعلاةِ	عمروَ بنَ يربوع شرار النّاتِ	٢٠٤	٢ : ٣٤١
	غير أعفّاء ولا أكياتِ		
[رحم الله أعظماً دفنوها	بسجستان] طلحة الطّلحات	٣	١ : ١٢٤

- ج -

حتّى إذا أمسجت وأمسجا		٢١١	٢ : ٣٥٠
يا ربّ إن كنت قبلت حجتج	فلا يزال شاحجٌ يأتيك بج	٢٠٨	٢ : ٣٥٠
	أقمر نهاتٌ ينزّي وفرتج		
خالي عُويفٌ وأبو علج	المطعمان اللحم بالعشج	٢٠٩	٢ : ٣٥٠
وبالغداة فِلقَ البرنج	يقلع بالود وبالصيصج	٢١٠	٢ : ٣٥٠
يا حبذا القمراء [والليل السّاجْ	وطرق مثل مُلاء النسّاجْ]	٢٦	١ : ١٨٨

الشاهد		رقمه	الجزء والصفحة
	- ح -		
بدتْ مثلَ قرن الشمس في رونق الضحى	وصورتُها، أو أنت في العين أملحُ	٩٤	١ : ٤٢٤
من صدّ عن نيرانها	فأنا ابن قيسٍ لا براحُ	١٧	١ : ١٧٨
		٣٩	٢٣٨
يا بؤس للحرب [التي	وضعت أراهط فاستراحوا]	٤٢	١ : ٢٤٢
فطرتُ بمُنْصلي في يعملاتٍ	دوامي الأيدِ يخبطن السّريحا	١٤٦	٢ : ١٠١
فتىً ما ابن الأغرّ إذا شتونا	وحُبَّ الزادُ في شهري قُماح	٧	١ : ١٤٢
	- خ -		
تالله لولا أن تحشّ الطبّخُ	بي الجحيمَ حين لا مستصرخ	١٨	١ : ١٧٩
		٤٠	٢٣٨
	- د -		
يلومونني في حبّ ليلى عواذلي	ولكنني من حبها لعميدُ	٣٤	١ : ٢١٧
مالي مرضتُ فلم يعدني عائد	منكم ويمرضُ كلبكم فأعودُ	١١٤	١ : ٤٨٤
يَديانِ بيضاوانِ عند محلّم	قد تمنعانكَ أنْ تذلّ وتضهدا	٢١٧	٢ : ٣٧٦
إذا القعود كرّ فيها حفَداً	يوماً جديداً كلّه مطردا	٨٠	١ : ٣٩٦
[فظلْتُ في شرٍّ من اللذْ كيدا]	كاللذ تزبّى زُبيةً فاصطيدا	١٧٨	٢ : ١١٥
في كلْتَ رجليها سُلامى زائدة	كلتاهما مقرونة بزائده	٨٢	١ : ٣٩٩
فما تربُ أثرى لو جمعتَ ترابها	بأكثر من إبني نزارٍ على العد	١٦٤	٢ : ١٠٨
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى	[وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي]	١	١ : ٤٨
قالت أميمة لما جئت زائرها	هلا رميتَ ببعض الأسهم السود	٦	١ : ١٣٣
لا درّ درّك إني قد رميتهم	لولا حددتُ ولا عذرى لمحدود		
ألم يأتيك والأنباء تنمي	بما لاقت لبون بني زياد	١٦٩	٢ : ١٠٩
فلأبغينكمُ قناً وعوارضاً	ولأقبلنّ الخيلَ لابةَ ضرغدِ	٥١	١ : ٢٧٦
فتركن نهداً عيّلاً أبناؤها	وبني كنانة كاللصوت المرّد	٢٠٥	٢ : ٣٤٢
فكأنه لهقُ السراةِ كأنّه	ما حاجبيه معيّن بسواد	٨٦	١ : ٤١٠

الشاهد		رقمه	الجزء والصفحة
	- ر -		
ألا يا اسلمي [يادار ميّ على البلى	ولا زال منهلاً بجرعائك القطْر]	٢٧	١ : ١٨٩
لها بَشَرٌ مثلُ الحرير ومنطقٌ	رخيمُ الحواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ	٦٢	١ : ٣٤٥
[خذوا حظكم] ياآل عكرم [واحفظوا	أواصرنا والرحم بالغيب تُذْكَرُ]	٦٣	١ : ٣٤٦
وأنتِ التي حببت كلَّ قصيرةٍ	إليّ وما يدري بذاك القصاير	٢	١ : ٨٤
عنيتُ قصيراتِ الحجال ولم أُرِدْ	قِصار الخطا شرّ النساء البحاترُ		
ضروبٌ بنصل السيف سوقَ سمانِها	إذا عدموا زاداً فإنك عاقرُ	٩٩	١ : ٤٤١
تنظّرتُ نصراً والسماكين أيْهما	عليّ مع الغيث استهلّت مواطره	١٦٢	٢ : ١٠٧
وأمّا الصدورُ لاصدورَ لجعفرٍ	ولكنّ أعجازاً شديداً صريرُها	٢٤	١ : ١٨٥
وإنّي لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي	لعلّي وإنْ شطتْ نواها أزورُها	١٨١	٢ : ١١٨
تِ لي آل زيدٍ واندُهم لي جماعةً	وسلْ آل زيدٍ أيّ شيء يضيرها	٢١٣	٢ : ٣٦٤
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	إذ هُمْ قريشٌ وإذ ما مثلُهم بشرُ	١٦	١ : ١٧٦
[إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن	عاراً عليك] وربّ قتلٍ عارُ	٧٠	١ : ٣٦٤
قامت تبكيه على قبره	مَنْ لي من بعدك يا عامرُ	١٥٠	٢ : ١٠٢
تركتني في الدار ذا غربةٍ	قد ذلّ مَنْ ليس له ناصرُ	١٥١	٢ : ١٠٢
هوّن عليك فإنّ الأمورَ	بكفّ الإله مقاديرُها	٩٧	١ : ٤٣٤
فليس بآتيك منهيّها	ولا قاصرٍ عنك مأمورُها		
حراجيجُ ما تنفكّ إلا مناخةً	على الخسف أو نرمي بها بلداً قَفْرا	١٣	١ : ١٧٠
فياالغلامان اللذان فرّا	إياكما أن تكسباني شرا	٦٠	١ : ٣٣٥
لا تتركنّي فيهمُ شطيرا	إني إذن أهلك أو أطيرا	٣٠	١ : ٢١١
وأصفر من ضرب دار الملوك	يلوح على وجهه (جعفرا)	١٨٧	٢ : ١٤٠
أكلّ امرئ تحسبين امرءاً	ونارٍ توقّد في الحرب نارا	٩٨	١ : ٣٤٥
فقال فريق القوم لمّا نشدتهم	نعم وفريق لايمن الله ماندري	٧٤	١ : ٣٨٠
حِضَجرٌ كأمّ التوأمين توكّأت	على مرفقيها مستهلّة عاشرِ	١٢٢	١ : ٥٠٤

الشاهد		رقمه الجزء والصفحة	
أنـا ابن دارة معروفـاً بهـا نسبي	فهـل بـدارة يـا للنـاس من عـارِ	٥٤	١ : ٢٨٨
حـذِرٌ أمـوراً لا تضيرُ وآمنٌ	مـا ليس ينجيـه من الأقـدار	١٠١	١ : ٤٤٢
ولأنت أشجـع من أسـامـة إذْ	دُعيتْ نـزالِ ولـجّ في الـذعْرِ	١٠٦	١ : ٤٥٤
تركب كل عـاقرٍ جمهـور	مخـافـةً وزعـل المحبـور	٥٢	١ : ٢٧٧
	والهولَ من تهوّل الهبور		
بـاعـد أمّ العمرو من أسيرهـا	حراسُ أبـوابٍ على قصـورهـا	١٢١	١ : ٤٩٥
شتـان مـا يـومي على كـورهـا	ويـوم حيّـان أخي جـابر	١٠٨	١ : ٤٥٧
دعـوتُ لمـا نـابني مسـوراً	فلبّي فلبّي يـدي مسـور	١١٢	١ : ٤٦٥
أنـا ابن مـاوّيـة إذْ جـدّ النقُرْ		١٩٠	٢ : ١٩٨
من أيّ يـوميـك من المـوت تفرّ	أيـوم لم يقـدر أم يـوم قـدرْ	١٩٨	٢ : ٢٨٨
يـا سـارقَ الليلـةِ أهـل الـدارْ		٥٠	١ : ٢٧٤
ثم زادوا أنهم في قـومهم	غُفُرٌ ذنبهمُ غيرُ فُجُرْ	١٠٢	١ : ٤٤٢
[خـالتي والنفس قـدمـاً إنهم]	نَعِمَ السـاعـون في الأمر المبرْ	٢٢	١ : ١٨٢
[إذا ركبـوا الخيـل واستـلأمـوا]	تحرقت الأرضُ واليـومُ قرْ	١٦٠	٢ : ١٠٦
وقـد رابني قـولهـا يـا هنـا	ه ويحـك ألحقتَ شراً بشرْ	١٦١	٢ : ١٠٦
		٢٠٦	٣٤٤
	- س -		
أقيمـوا بني النعمان عنّـا صـدوركم	وإلا تقيمـوا صـاغرين الرؤوسـا	١٣٦	٢ : ٦٠
	- ض -		
[على أنهـا تعفـو الكلـوم] وإنمـا	نـوكل بـالأدنى وإن جـلّ مـا يمضي	١٠	١ : ١٥٥
وممن ولـدوا عـامـ	ـرُ ذو الطـول وذو العرض	١٥٢	٢ : ١٠٢
	- ط -		
[فـإمّـا تعرضنّ أميم عني	وينزغْـك الـوشـاة أولـو النيـاط	٧١	١ : ٣٦٦
[فحـور قـد لهـوت بهنّ عِينٍ	نـواعمَ في البرود وفي الريـاط		

الشاهد		رقمه	الجزء والصفحة
	- ع -		
فـــواعجبـــــاً حتّى كليب تسبني	كأنّ أبـــاهـــا نهشـلٌ أو مجـــاشـعُ	٧٦	١ : ٣٨٢
لّمـــا أتى خبر الـــزبير تـــواضعت	سُـورُ المـدينـة والجبـــالُ الخُشّـعُ	١٥٦	٢ : ١٠٤
أرمي عليهـــا وهي فرع أجمـــع	وهي ثـــلاث أذرع وإصبـــع	٧٩	١ : ٣٩٦
يـــا أقرع بن حـــابسٍ يـــا أقرعُ	إنـــك إنْ يُصرعْ أخـــوك تُصرعُ	١٣٥	٢ : ٥٩
لقـــــد علمت أولى المغيرة أنني	كررتُ فلم انكُـلْ عن الضرب مسمعا	١٠٥	١ : ٤٥٠
ذريني إنّ أمرك لن يُطـــاعـــا	وألفيتُني حِلْمي مضـــاعـــا	٨٩	١ : ٤١٢
قـد صرّتِ البكرةُ يـومـاً أجمعـا		٨١	١ : ٣٩٦
أمـا ترى حيث سهيـلٍ طـالعـا	[نجماً يضيء كالشهـاب لامعـا]	١٣٩	٢ : ٧٨
هجـوت زبّـان ثم جئت معتـذراً	من هجوِ زبّـان لم تهجو ولم تـدع	١٦٦	٢ : ١٠٩
لا تجـزعي إنْ مُنْفِسـاً أهلكتُـه	فـإذا هلكتُ فعنـد ذلـك فـاجـزعي	٩٣	١ : ٤٢٢
[مرحت يـداهـا للنجـاء كأنمـا]	تكرو بكفّيْ لاعبٍ في صـــاع	٢١٦	٢ : ٣٧٥
ومـــا كان حصن ولا حـــابس	يفـــوقـــان مرداس في مجمـــعِ	١٢٤	١ : ٥٢٣
لّمـــا رأى أن لا دعـــه ولا شبـع	مـال إلى أرطـأة حِقْفٍ فـاضطجع	١٧٠	٢ : ١١٠
	- ف -		
أنت المبـــارك والميمـون سيرتـــه	لـولا تقـوّمُ دَرْء النـاس لاختلفـوا	٥	١ : ١٣٣
نحن بمـــا عنـــدنـــا وأنت بمـــا	عنـــــدك راضٍ والرأي مختلفُ	٣١	١ : ٢١٣
ولبس عبـــــــاءة وتقرّ عيني	أحبّ إليّ من لبس الشفـــــوف	١٣٠	٢ : ٤٢
	- ق -		
فلـو أنّكِ في يـوم الرخـاء سـألتني	فراقَـــك لم أبخـلْ وأنت صـديـق	٣٦	١ : ٢٢٠
عـدس مـالعبّـادِ عليـك إمـارةٌ	نجـوتِ وهـــذا تحملين طليـق	١٨٢	٢ : ١٢٠
قـالت سليمى اشترْ لنـا سـويقـا		٢٢٠	٢ : ٤٠٠
إذا العجـــوز غضبت فطلّـــق	ولا ترضّـــاهـــا ولا تملّـــق	١٦٧	٢ : ١٠٩
ومتى واغـــلٌ ينبهم يحيّـــو	ه وتُعْطَفُ عليـــه كأس الســـاقي	١٣٣	٢ : ٥٨

الشاهد		رقمه	الجزء والصفحة
	- ك -		
يـا أيهـا المـائـح دلـوي دونكا	إني رأيت النـاس يحمـدونكا	١١٠	١ : ٤٦١
دار لسعـدى إذه من هـواكا		١١٦	١ : ٤٨٩
		١٤٨	٢ : ١٠١
يـا أبتـا علـك أو عسـاكا		٢١٥	٢ : ٣٧١
[إذا الأمهـاتُ قبحن الـوجـوه	فرجت الظـلامَ بـأمّـاتكا	١٩٧	٢ : ٢٧٥
	- ل -		
ألا كلّ شيء مـا خـلا الله بـاطـل	[وكل نعيم لا محـالـة زائـل]	٥٧	١ : ٣١١
وكل أنـاسٍ سـوف تـدخـل بينهم	دويهيـةٌ تصفرّ منهـا الأنـامـلُ	١٨٨	٢ : ١٥٨
أبى جوده (لا) البخـلِ واستعجلت بـه	(نعم) من فتىً لا يمنعُ الجود قـاتلُه	٤٥	١ : ٢٤٥
أظنَّ ابنُ طرثـوث عتيبـةُ ذاهبـاً	بعـاديتي تكـذابُـه وجعـائلُـه	٤٦	١ : ٢٥٤
أتنتهـونَ ولن ينهى ذوي شطـط	كالطعن يهلك فيه الـزيتُ والفُتُـل	٦٨	١ : ٣٦١
لمن زحلـوقـةٌ زلّ	بـه العينـان تنهـلُ	٨٧	١ : ٤١١
فُويق جُبيلٍ سامـق الرأس لم تكن	لتبلغـه حتى تكلّ وتُعمـلا	١٨٩	٢ : ١٥٩
محمـدُ تَفْـدِ نفسَـك كلُّ نفسٍ	إذا مـا خفت من شيءٍ تبـالا	١٢٨	٢ : ١٨
كذبتك عينك أم رأيت بواسـطٍ	غلس الظـلام من الربـاب خيـالا	١٨٥	٢ : ١٣٣
قلت إذ أقبلت وزهرٌ تهـادى	كنعـاج الملا تعسّفن رملا	٩٦	١ : ٤٣١
فـألفيتـه غير مستعتبٍ	ولا ذاكرِ الله إلا قليـلا	١٤٥	٢ : ١٠٠
فـلا مـزنـة ودقت ودقّهـا	ولا أرض أبقـلَ إبقـالهـا	١٥٣	٢ : ١٠٢
ألا زعمت أسماء أن لا أحبُّهـا	فقلت بلى لـولا ينـازعني شغلي	٤	١ : ١٣٢
فلست بـآتيـه ولا أستطيعـه	ولاكِ اسقني إنْ كان ماؤك ذا فضلِ	١٧٧	٢ : ١١٢
فلـو أنّ مـا أسعى لأدنى معيشـة	كفاني - ولم أطلب - قليلٌ من المال	١١	١ : ١٥٦
[حلفت لها بـالله حلفـة فـاجرٍ]	لناموا فما إن من حديثٍ ولا صال	٢١	١ : ١٨٢
غدتْ من عليـه بعد مـا تم ظمؤهـا	تصـلّ وعن قيضٍ بـزيـزاء مجهـل	٦٧	١ : ٣٥٩

الشاهد		رقمه	الجزء والصفحة
لعمري لأنت البيتُ أكرمُ أهلـــه	وأجلسُ في أفيائه بالأصائلِ	١٨٣	٢ : ١٢١
فإن تك أذوادٌ أصبْنَ ونسوةٌ	فلن يذهبوا فِرْغاً بقتل حبال	٥٥	١ : ٢٩٢
[ألا فتىً من بني ذبيان يحملني	وليس حاملني إلا ابن حمّال	٢٩	١ : ١٩٧
.....	ثم انصرفتُ وهِيْ مني على بال	١٤٩	٢ : ١٠١
فأرسلها العراك [ولم يذدها	ولم يشفق على نَغَص الدخال]	٥٣	١ : ٢٨٥
ودعوا نزال فكنت أوّل نازلٍ	وعلام أركبه إذا لم أنزلِ	١٠٧	١ : ٤٥٥
يبري لها من أيمنٍ وأشملِ		٧٥	١ : ٣٨١
الحمد لله العليّ الأجللِ		١٤٣	٢ : ٩٩
ببازلٍ وجناء أو عيهلِّ		١٥٧	٢ : ١٠٥
تعرضت لي بمكان حلّ	تعرّض المهرة في الطولّ	١٥٨	٢ : ١٠٥
مثل سحْق البرد عفّى بعدك الـ	ـقطْرُ مغناه وتأويب الشمال	١٢٠	١ : ٢٩٢
فاليوم أشربُ غير مستحقبٍ	إثماً من الله ولا واغلِ	١٧٢	٢ : ١١٠
دع ذا وعجّل ذا وألحقنا بذل	بالشحم إنا قد مللناه بجلْ	١١٩	١ : ٤٩١
صعدة نابتةٌ في حائر	أينما الريح تميّلها تمِلْ	١٣٢	٢ : ٥٧
لو أنّ قومي حين أدعوهم حملْ	على الجبال الصمّ لا رفضّ الجبلْ	١٧٤	٢ : ١١١
ضعيف النكاية أعداءه	يخالُ الفرار يراخي الأجل	١٠٤	١ : ٤٥٠
	- م -		
أعن ترسّمت من خرقاء منزلةً	ماء الصبابة من عينيك مسجومُ	٢٠٠	٢ : ٣٠٠
[هو الجواد الذي يعطيك نائله]	عفواً ويظلمُ أحياناً فيظّلمُ	٢٠٧	٢ : ٣٤٧
للفتى عقلٌ يعيش به	حيث تهدي ساقَه قدمُه	١٣٨	٢ : ٧٧
فطلّقها فلست لها بكفءٍ	وإلا يعلَ مفرقك الحسامُ	١٣٧	٢ : ٦٠
فلا لغوٌ ولا تأثيم فيها	[ولا غولٌ ولا فيها مليمُ]	٣٨	١ : ٢٣٤
لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله	عارٌ عليك إذا فعلت عظيم	١٢٩	٢ : ٤١
أُغلي السباءَ بكلّ أدكن عاتقٍ	أو جونةٍ قدحت وفضّ ختامها	٩١	١ : ٤١٧
بل بلدٍ ملء الفجاج قتمه	لا يشترى كتّانه وجهرمُه	٧٢	١ : ٣٦٦

الشاهد		رقمه	الجزء والصفحة
[فلسنا على الأعقاب تدمى كلومُنا]	ولكن على أعقابنا تقطر الدما	٢١٩	٢ : ٣٧٧
أمن دمنتين عرّس الركب فيها	بحقل الرخامى قد عفا طلالها	١٠٣	١ : ٤٤٤
أقامت على ربعيها جارتا صفا	كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما		
أتوا ناري فقلتُ : منون أنتم	فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلاما	١٨٦	٢ : ١٣٨
ضخم يحبّ الخلق الأضخمّا		١٥٩	٢ : ١٠٦
أكثرت في اللوم ملحّاً دائما	لا تلحني إني عَسَيتُ صائما	٢٨	١ : ١٩٢
[غفلت ثم أتت تطلبه]	فإذا هي بعظامٍ ودما	٢١٨	٢ : ٣٧٧
وأعلم ما في اليوم والأمس قبله	ولكنني عن علمِ ما في غدٍ عم	١٢٦	٢ : ١٤
ولكنّ نصفاً لو سببتُ وسبّني	بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ	٩	١ : ١٥٤
هما نفثا في فيّ من فمويهما	على النابح العاوي أشدّ رجام	٢٠٢	٢ : ٣٢٩
[قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ]	يا بؤس للجهلِ [ضراراً لأقوامِ]	٤١	١ : ٢٤١
[فكيف إذا رأيت ديار قومٍ]	وجيرانٍ لنا كانوا كرام	١٤	١ : ١٧٢
إذا بعضُ السنين تعرقتنا	كفى الأيتامَ فقْدَ أبي اليتيم	١٥٥	٢ : ١٠٤
ولقد أراني للرماح دريئةً	من عن يميني مرة وأمامي	٦٦	١ : ٣٥٨
هيهات منزلنا بنَعْفِ سُويقةٍ	[كانت مباركة من الأيام]	١٠٩	١ : ٤٥٨
يضحكن عن كالبَرَد المنهمّ		٦٩	١ : ٣٦٢
قواطناً مكة من وُرْقِ الحمي		٨٥	١ : ٤٠١
		١١٨	١ : ٤٩٠
		١٤١	٢ : ٩٦
		١٧٦	٢ : ١١١
		١٨٠	٢ : ١١٥
إذا اعوججنَ قُلْنَ صاحبُ قوّمِ		١٧١	٢ : ١١٠
أوعدني بالسجن والأداهمِ	رجلي ورجلي شثنة المناسم	٩٠	١ : ٤١٣
فيوماً توافينا بوجهٍ مقسّمٍ	كأنْ ظبيةً تعطو إلى وارفِ السلَمْ	٣٧	١ : ٢٢٢

الشاهد	الشعر	رقمه	الجزء والصفحة
[إلى المرء قيسٍ أطيل النوى]	وآخذُ من كلّ حيّ عُصُم	١٩١	٢ : ٢٠١
أيا أبتي لاترمْ عندنا	فإنّا بخيرٍ إذا لم تَرِمْ	١١٣	١ : ٤٧٣
ترانا إذا أضرتك البلا	دُ نُجفى وتُقطع منا الرحمْ		
	- ن -		
إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنه	بنشرٍ وإفشاء الحديث قمينُ	١٦٥	٢ : ١٠٨
مهلاً أعاذلَ قد جرّبتِ من خُلقي	أنّي أجود لأقوامٍ وإن ضننوا	١٤٤	٢ : ١٠٠
إذن لقام بنصري [معشرٌ خُشنٌ	عند الحفيظة إنْ ذو لوثة لانا]	٢٠	١ : ١٨١
ياحبذا جبل الريان من جبلٍ	[وحبذا ساكن الريان مَنْ كانا]	٢٥	١ : ١٨٨
إنّ المنايا يطّلعْنَ (م)	على الأناسِ الآمنينا	٢١٢	٢ : ٣٦٣
ياليت أنّا ضمّنا سفينهْ	حتى يعود الوصلُ كيّنونَهْ	٢٢٢	٢ : ٤٠١
ألا ربّ مولودٍ وليس له أبٌ	وذي ولدٍ لم يلْدَه أبوان	٢٢١	٢ : ٤٠٠
مَنْ يفعل الحسنات الله يشكرها	والشرّ بالشرّ عند الله مثلان	١٣٤	٢ : ٥٩
كلا يومي طوالة وصلُ أروى	ظنونٌ آنَ مطّرح الظنون	٨	١ : ١٤٤
أحبّك يا التي تيمت قلبي	وأنت بخيلةٌ بالودّ عنّي	٦١	١ : ٣٣٥
فظلّ لنسوة النعمان منّا	على سفوان يومٌ أرْوناني	١٩٤	٢ : ٢٣٢
درس المنا بمتالعٍ فأبان	فتقادمت بالحبس والسوبان	٨٤	١ : ٤٠٠
		١١٧	١ : ٤٨٩
		١٤٠	٢ : ٩٦
		١٧٥	٢ : ١١١
		١٧٩	٢ : ١١٥
وصاليات ككما يؤثفين		١٩٥	٢ : ٢٣٩
	- هـ -		
ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد حتّى نعله ألقاها	٧٧	١ : ٣٨٥
فإمّا تريني ولي لمّة	فإنّ الحوادث أودى بها	١٥٤	٢ : ١٠٣

الشاهد		رقمه	الجزء والصفحة
	- و -		
فليت كفافاً كان خيرك كلّه	وشرّك عني ما ارتوى الماء مرتوي	٣٥	١ : ٢١٩
	- ي -		
أطربا وأنت قنسريٌّ		٩٥	١ : ٤٢٩
وتضحك مني شيخةٌ عبشميةٌ	كأنْ لم ترى قبلي أسيراً يمانيا	١٦٨	٢ : ١٠٩
لها أشاريرُ من لحمٍ تتمّره	من الثعالي ووخزٌ من أرانيها	٢٠١	٢ : ٣١٥
لاهيمَ الليلة للمطيّ		٤٤	١ : ٢٤٣
	- ى -		
على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي	لك الويلُ حرّ الوجه أو يبكِ مَنْ بكى	١٢٧	٢ : ١٧
من أينَ عِشرونَ لها من أنّى		١٨٤	٢ : ١٣١
إنك يابن جعفرٍ خيرُ فتى		١٩٢	٢ : ٢٠٧
وربّ ضيفٍ طرق الحيَّ سُرى	صادف زاداً وحديثاً ما اشتهى	١٩٣	٢ : ٢٠٧
	إنّ الحديث طرفٌ من القرى		
بالخير خيراتٍ وإن شراً فأا	ولا أريد الشرّ إلا أن تأا	١٩٩	٢ : ٢٩٠
خالط من سلمى خياشيم وفا		٢٠٣	٢ : ٣٣٠

٦ـ فهرس الأعلام

الأخفش (أبو الحسن، سعيد بن مسعدة): ٨١/١، ٩١، ٩٤، ١٠٣، ١٠٤، ١١٧، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٧، ١٧٩، ٢٣٤، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣٥٥، ٤٠٦، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٤٠، ٥١٢، ٥١٨ـ ٧٧/٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٥٣، ١٧٥، ٢١٣، ٢٦٤، ٢٨٢، ٣٤٦، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٩٧، ٤٠٦، ٤٤٧، ٤٧٠

أروى (في الشعر) ١٤٤/١

أسماء في (الشعر) ١٣٢/١

أبو الأسود الدؤلي ١٠٠/٢

الأصمعي (عبد الملك بن قريب) ٤٥٧/١ـ٣٤١/٢، ٤٠٦

الأعشى (ميمون بن قيس) ٤٧٣/١ـ٢٠٠/٢

أقرع بن حابس «في الشعر» ٥٩/٢

امرؤ القيس ١٥٦/١، ٣٨٧ـ ١٠٦/٢، ٣٤٤

أميم «في الشعر» ٣٦٦/١

أمية «في الشعر» ١٣٣/١

ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد) ٤٦٠/١

البرجمي (ضابئ بن الحارث) ٢١٣/١

أبو بكر ٩٩/١

ثعلب (أحمد بن يحيى) ٤٩٨/١ـ٣٨٣/٢

الجرْمي (أبو عمر صالح بن إسحاق) ٩٢/١، ١٠٣، ١٠٤، ٢٧٣، ٢٧٧ـ٣٨/٢، ١٢٥، ٣٣٨، ٣٣٩

جرير ١٣٢/١، ١٦٠ـ١٠٤/٢

ابن جعفر (في الشعر) ٢٠٧/٢

أبو جعفر المدني (يزيد بن القعقاع) ١٦٠/١، ١٦١

ابن جني (أبو الفتح، عثمان) ٦١/١ـ٢٤٤/٢، ٢٨٨

حابس (في الشعر) ٥٢٣/١

أبو الحسن = الأخفش

حصن «في الشعر» ٥٢٣/١

حيّان أخو جابر (في الشعر) ٤٥٧/١

خلف الكوفي ١٥١/١

الخليل (بن أحمد الفراهيدي) ٢٣٩/١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٤٧٩، ٤٩٠ـ٣٢/٢، ٣٣، ٣٤، ٥٣، ٢٧٣، ٣١٢، ٣٦٠، ٣٦٨، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٤٧، ٤٧٠

ابن دارة «في الشعر» ٢٨٨/١

ابن دريد ٢٦١/٢

دعد «في الشعر» ٥٠٨/١

ذو الرمة ١٧٠/١، ٣٤٥

رؤبة بن العجاج ٢٤٢/١

الرباب «في الشعر» ١٣٣/٢

الربعي (عليّ بن عيسى) ٩٠/١، ١١٨، ٣١١

الرماني (علي بن عيسى) ١٣٦/١، ٢١٩/٢

زبّان «في الشعر» ١٠٩/٢

الزبير «في الشعر» ١٠٤/٢

الزجّاج (إبراهيم بن السريّ) ١٠٣/١، ١٢٦، ٢٠٣، ٢٢٧، ٢٨٠، ٣٠٣، ٤٠٣، ٤٨١ـ ٨٩/٢، ١٧٤، ٢٤٣، ٢٤٤

الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) ٢٠٤/١، ٣٧٢، ٣٨٦

زهير بن أبي سلمى ١/٤٥٤ ـ ٢/١٤ ، ٣٤٧
الزيادي (أبو إسحاق ، إبراهيم بن سفيان) ١/٩٤
أبو زيد (الأنصاري ، سعيد بن أوس) ٢/٣٤٥
ابن السراج (محمد بن السريّ) ١/١٢٨ ، ٣٥٣ ، ٤٩٤ ـ ٢/٨٩
سراقة البارقي ٢/٣٦٦
سعدى «في الشعر» ٢/١٠١
سلمى «في الشعر» ٢/٣٣٠
سليمى «في الشعر» ٢/٤٠٠
سيبويه (عمرو بن عثمان) ١/٧٥ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٩ ، ٣٨١ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٦٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٨ ، ٥١٢ ، ٥١٨ ، ٥٢٤ ـ ٢/٣٣ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ١٢٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٢٤٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ، ٢٨٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٩٧ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤٢٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٧٠
السيرافي (أبو سعيد ، الحسن بن عبدالله) ١/١٧٢ ، ٢٠٤ ، ٢٢٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٧٢ ، ٤٦٠
الشماخ ١/١٤٣ ، ٤٤٤
ابن طرثوث : عتيبة «في الشعر» ١/٢٥٤
طرفة (بن العبد) ١/١٨٢ ، ٤٤٢ ـ ٢/٧٧
طلحة الطلحات ١/١٢٢
عاصم (ابن أبي النجود) ١/١٦٠ ، ١٦١
عامر «في الشعر» ٢/١٠٢
عباد «في الشعر» ٢/١٢٠
العباس بن مرداس ١/٥٢٣
ابن عباس «عبد الله» ٢/١٣٧
أبو العباس = المبرد
عبد القاهر (الجرجاني) ١/١١٢ ـ ٢/٤٦٠
العجاج ١/١٧٩ ، ٢٣٨ ، ٢٧٧ ، ٤٠٠ ـ ٢/٩٦ ، ١١١ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠
عديّ (بن زيد) ٢/٥٨
أبا عرو «في الشعر» ١/٣٤٧
أبو علي = الفارسي
أبو علي (في الشعر) ٣/٣٥٠
عمر بن الخطاب ١/٩٩
عمرو بن يربوع «في الشعر» ٢/٣٤١
عويف «في الشعر» ٢/٣٥٠
الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد) ١/٩٤ ، ١٢٨ ، ١٥٥ ، ١٦٥ ، ٣١١ ، ٣٩٧ ـ ٢/٣٦٥
أبو الفتح = ابن جني
الفرّاء (يحيى بن زياد) ١/٧٥ ، ٩٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٢٩ ، ١٦٧ ، ٢١٢ ، ٢٨٩ ، ٣٠٣ ، ٣٤٨ ، ٣٦٩ ، ٤٤٥ ، ٤٨٠ ، ٤٩٨ ـ ٢/٢٥ ، ٢٦ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٣١٠ ، ٣٦٨
الفرزدق (همام بن غالب) ١/١٥٣ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ـ ٢/١٠٦ ، ١١٧ ، ٣٢٩
قطرب (محمد بن المستنير) ١/٥٥ ، ٩٤ ، ١٠٣
قفيرة «في الشعر» ١/١٦٠ ، ١٦١
ابن قيس «في الشعر» ١/٢٣٨
كثيّر (عزّة) ١/٨٤
الكسائي (عليّ بن حمزة) ١/١٥٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٤٩٨ ـ ٢/٢٥ ، ٢٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٢٣ ، ٤٣٧
ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد) ١/١٢١ ، ١٦٨
كليب «في الشعر» ١/٣٨٢
لبيد ١/٤٠٠ ، ٤١٧ ـ ٢/٩٦ ، ١١١
ليلى «في الشعر» ١/٣٠٠

المازني (أبو عثمان بكر بن محمد) ٩٢/١، ١٠٣، ٣٠٠، ٣٣٧ـ ٥٠/٢، ١٧٦، ٢٥٣، ٢٨٧، ٤٠٣، ٤١٨، ٤٢٨
ابن ماوية «في الشعر» ١٩٨/٢
المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) ٨٣/١، ١٠٣، ١٢٥، ١٤٣، ١٨٥، ٢٣٩، ٢٤٤، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣٣٤، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٦٥، ٥٢٣، ٥٢٤ـ ٥٩/٢، ٨٩، ١٥٤، ١٧٤، ١٧٥، ٢٧٨، ٣٠٩
مجاشع «في الشعر» ٣٨٢/١
محلّم «في الشعر» ٣٧٦/٢
محمد «في الشعر» ١٨/٢
مسمع «في الشعر» ٤٥١/١
مسور «في الشعر» ٤٦٥/١
المسيب بن علس ٣٧٥/٢
موسى «في القرآن» ٢٨٩/١
نافع (بن عبد الرحمن) القارئ ٤٧٥/١
نصر «في الشعر» ١٠٧/٢
نهشل «في الشعر» ٣٨٢/١
الهذلي (أبو خراش، خويلد) ١٥٥/١
الهذلي (أبو ذؤيب) ١٣٢/١
يحيى بن خالد (البرمكي) ٤٩٨/١
يونس (بن حبيب النحوي) ٣٤٣/١ـ ٦٨/٢، ١٥١، ٢٠٥

٧ـ فهرس الجماعات والأقوام

آخرون (من النحاة) ١/٣٢٩، ٣٧٠، ٣٩٩
ابنا نزار «في الشعر» ٢/١٠٨
أزد السراة ٢/٢٠١
أصحابنا ١/٣١١
أكثر البصريين ١/٣٠٩
الأكثرون ١/٣٧٢
أهل الحجاز ١/١٧٥، ١٧٧ـ ٢/١٣٦
أهل الكوفة ١/٢٢٧
أهل اللغة ٢/٤٨١
الأوائل ٢/٤٥٨
البصريون ١/٤٦، ١٠٥، ١٢٥، ١٣٩، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٨٠، ٢٢٧، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٨٣، ٢٩٢، ٣٠٩، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٠٧، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٦١، ٤٨٦ـ ٢/٥١، ٩٨، ١٢٣، ٢٢٢، ٢٤٤
بعض أصحاب سيبويه ١/٩٠
بعض البصريين ١/١٦٨، ٢٩٢، ٤٨٦ـ ٢/١٢٣
بعض العرب ١/٤٨٠، ٤٩٣ـ ٢/٨٦
بعض القراء ١/٢٢١
بعض الكوفيين ١/١٩٨
بعض النحويين ١/١٤٨، ٢٩٢، ٣٢٩، ٤١٠، ٤٤٨
بنو تميم ١/١٧٥، ١٧٧ـ ٢/١٣٦، ٣٣٣، ٤٧٣
بنو الحارث ٢/٤٧٩
بنو زياد «في الشعر» ٢/١٠٩
بنو السعلاة «في الشعر» ٢/٣٤١
بنو العنبر ٢/٤٧٩
بنو كنانة «في الشعر» ٢/٣٤٢
بنو النعمان «في الشعر» ٢/٦٠
التصريفيون ٢/٤٣٠
جعفر (اسم قبيلة) في الشعر ١/١٨٥
جماعة من النحويين ١/١٣٠
الجمهور ١/١١٦، ١٦٤، ٢٥٨، ٢٧٧، ٣٣٧، ٣٧٢، ٤١٧ـ ٢/٢٥٨
جمهور البصريين ١/١٠٥، ١٢٥، ١٣٩
جمهور النحويين ١/٣٠٦
رزام (اسم حي) في الشعر: ١/٤٤١
شرذمة ١/٤١٧
العامّة ١/٤٥٧
العرب ١/٤٠، ٥٣، ٥٧، ٥٨، ١١٥، ١١٧، ١٧٨، ١٧٩، ٢٠٧، ٢١٤، ٢٥٢، ٢٦٧، ٣١٧، ٣٥١، ٣٦٦، ٣٨١، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٦٤، ٤٨٠، ٤٩٣، ٥١٩ـ ٢/١٦، ٢٢، ٥٣، ٧٨، ٨٦، ١٠٦، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٧، ١٥٠، ١٧٦، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٣١، ٢٦٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٤، ٣٢٢، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٥٦، ٤٢٨، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٩
الفقهاء ١/٣١٩، ٣٥٩، ٤٢١
القراء ١/٢٢١
قريش (في الشعر) ١: ١٧٦
قوم ١/١٠٨

الكتّاب ٤٨١/٢
كثير من النحويين ١٣٢/٢
الكـوفيـون ٤٦/١، ١٢١، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٣، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٨٠، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤١، ٤٦١، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٢٢ـ ١٧/٢، ٢١، ٣١، ٣٨، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٥١، ٥٢، ٥٧، ٦٢، ٦٧، ٦٨، ٩٩، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٥٨
المتكلمون ٤٠٤/١
المحدّثون (كلام المحدثين) ٨٩/١
المحققون ٤١/١، ٤٢، ٥٧، ٧٣، ٢٧٩، ٤١٦
محققو البصريين ٥١/٢
محققو النحويين ٤٢٣/١
معظم النحويين ٣١٤/١
الناس ٩٠/١
النحـويـون ٥٢/١، ٧٢، ١٠٥، ١٢٥، ١٤٨، ٢٦٥، ٢٩٢، ٣٢٩، ٣٤٨، ٤٠٤، ٤١٠، ٥٢١ـ ١٤/٢، ٢٨٧
نسوة النعمان «في الشعر» ٢٣٢/٢
النصارى ٤٢٣/١
نهد «في الشعر» ٣٤٢/١
اليهود ٤٢٣/١

٨ ـ فهرس الحدود النحوية

حد الآن ٨٨/٢
حد الإدغام ٤٦٩/٢
حد الاستثناء ٣٠٢/١
حد الاسم ٤٥/١
حد الاسم الصحيح ٧١/١
حد اسم العلم ٤٨٣/١
حد الاسم المعتل ٨٠/١
حد الاسم المقصور ٨٣/١
حد الاسم المنقوص ٨٠/١
حد البناء ٦٦/١
٧٤/٢
حد الترخيم ٣٤٥/١
حد التصريف ٢١٩/٢
حد التعجب ١٩٦/١
حد التمييز ٢٩٦/١
حد الجمع ١١٢/١
حد جمع التكسير ١٧٨/٢
حد الجملة ١٣٨/١
حد الحال ٢٨٤/١
حد الحرف ٥٠/١
حد الخبر ١٣٥/١
حد الصفة المشبهة ١٤٣/١
حد عطف البيان ٤٠٩/١
حد الفاعل ١٤٨/١
حد الفعل ٤٨/١
حد القول ٤٢/١
حد الكلام ٤١/١
حد المبتدأ ١٢٤/١
حد مخرج الحرف ٤٦١/٢
حد المضر ٤٧٤/١
حد المعرَب ١٠٣/١
حد المعرفة ٤٧١/١
حد المفعول له ٢٧٧/١
حد الممدود ٤٣٩/٢
حد النحو ٤٠/١
حد النداء ٣٢٨/١
حد النكرة ٤٧١/١
حد الهمزة ٤٤٣/٢

٩ ـ فهرس مسائل الخلاف

المسألة	الصفحة
ـ الخلاف في اشتقاق كلمة (اسم)	١ : ٤٦
ـ الخلاف في الإعراب	١ : ٥٥
ـ الخلاف في حركات الإعراب	١ : ٥٧
ـ الخلاف في الحركة والحرف أيهما أسبق	١ : ٦١
ـ الخلاف في المضاف إلى ياء المتكلم	١ : ٦٧
ـ الخلاف في الصرف	١ : ٧٢
ـ الخلاف في علّة زيادة التنوين	١ : ٧٤ـ٧٥
ـ الخلاف في حروف الأسماء الستة	١ : ٩٠
ـ الخلاف في بناء الأسماء المثنّاة والمجموعة وإعرابها	١ : ١٠٣
ـ الخلاف في زيادة النون في التثنية والجمع	١ : ١٠٥
ـ الخلاف في بناء وإعراب المؤنث السالم	١ : ١١٧
ـ الخلاف في التنوين الداخل جمع المؤنث السالم	١ : ١١٨
ـ الخلاف فيما إذا سميت مذكراً بمؤنث أنجمعه بالواو والنون	١ : ١٢١
ـ الخلاف في العامل في المبتدأ	١ : ١٢٥
ـ الخلاف في العامل في الخبر	١ : ١٢٨
ـ الخلاف في الاسم المرفوع بعد لولا	١ : ١٣٢
ـ الخلاف في اشتمال الخبر الجامد على ضمير	١ : ١٣٦
ـ الخلاف في إبراز ضمير اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له	١ : ١٣٧
ـ الخلاف في تقدير الظرف الواقع خبراً	١ : ١٣٩
ـ الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة	١ : ١٤٢
ـ الخلاف في العامل في الفاعل	١ : ١٥١

- الخلاف في إعمال أحد الفعلين ١ : ١٥٣
- الخلاف في إقامة الظرف مقام الفاعل ١ : ١٥٩
- الخلاف في ناصب خبر كان ١ : ١٦٧
- الخلاف في تقديم خبر (ما زال) وأخواتها ١ : ١٦٧
- الخلاف في تقديم خبر ليس عليها ١ : ١٦٨
- الخلاف في جواز بناء كان على المجهول ١ : ١٧١
- الخلاف في ناصب خبر ما ١ : ١٧٥
- الخلاف في طبيعة نعم وبئس ١ : ١٨٠
- الخلاف في موضع الفعل بعد عسى إذا وقع بعد الاسم ١ : ١٩٢
- الخلاف في طبيعة أفعل التعجب ١ : ١٩٧ ـ ١٩٨
- الخلاف في جواز التعجب من الألوان ١ : ٢٠١
- الخلاف في لكنّ ١ : ٢٠٦
- الخلاف في رافع خبر إنّ ١ : ٢١٠
- الخلاف في المعطوف على اسم إنّ ١ : ٢١٢
- الخلاف في جواز دخول اللام في خبر لكنّ ١ : ٢١٧
- الخلاف في عمل أنْ المخففة ١ : ٢٢٢
- الخلاف في بناء الاسم النكرة المنفي بلا ١ : ٢٢٧
- الخلاف في خبر (لا) النافية للجنس ١ : ٢٣٣
- الخلاف في اسم (لا) إذا كان مثنىً أو مجموعاً بالياء والنون أمعرب أم مبنيّ ١ : ٢٣٩
- الخلاف في نصب الاسم بعد ألا ١ : ٢٤٣
- الخلاف في إعمال ظن و إلغائها ١ : ٢٥٠
- الخلاف في (ظن زيد قائماً أبوه) ١ : ٢٥٤
- الخلاف في (من) الزائدة ١ : ٢٥٧
- الخلاف في تعدية جميع باب ظننت ١ : ٢٥٨
- الخلاف في جواز الاقتصار على المفعول الأول في باب ظننت ١ : ٢٥٨

ـ الخلاف في كون المصدر أصلاً للفعل أم الفعل أصلاً للمصدر	١ : ٢٦٠
ـ الخلاف في الاسم المنصوب في قولهم : قعد القرفصاء	١ : ٢٦٤
ـ الخلاف في قولهم : دخلت البيت	١ : ٢٧٣
ـ الخلاف في ناصب المفعول معه	١ : ٢٨٠
ـ الخلاف في باب المفعول معه	١ : ٢٨٣
ـ الخلاف في تقديم الحال على عاملها	١ : ٢٩٠
ـ الخلاف في تقديم حال المجرور عليه	١ : ٢٩١
ـ الخلاف في مجيء الماضي حالاً مجرداً من قد	١ : ٢٩٣
ـ الخلاف في تقديم التمييز على الفعل	١ : ٣٠٠
ـ الخلاف في طبيعة إلاّ	١ : ٣٠٣
ـ الخلاف في (حاشا)	١ : ٣٠٩
ـ الخلاف في ناضب المنادى	١ : ٣٢٩
ـ الخلاف في (اللهم)	١ : ٣٣٨
ـ الخلاف في لحاق علامة الندبة الصفة	١ : ٣٤٣
ـ الخلاف في جواز ترخيم المضاف إليه	١ : ٣٤٦
ـ الخلاف في جواز ترخيم الثلاثي غير المؤنث	١ : ٣٤٧
ـ الخلاف في ترخيم الرباعي ساكن الثالث	١ : ٣٤٨
ـ الخلاف في زيادة (من) في الواجب	١ : ٣٥٥
ـ الخلاف في (ربّ)	١ : ٣٦٣
ـ الخلاف في إضمار (ربّ) بعد الواو	١ : ٣٦٥
ـ الخلاف في (منذ)	١ : ٣٦٩
ـ الخلاف في الاسم المرفوع بعد (مذ)	١ : ٣٧٢
ـ الخلاف في (اللام) في قولك : لزيدٌ منطلق	١ : ٣٧٩
ـ الخلاف في (أيمن)	١ : ٣٨٠
ـ الخلاف في جواز توكيد النكرات	١ : ٣٩٥
ـ الخلاف في كلا وكلتا	١ : ٣٩٨

ـ الخلاف في العامل في الصفة	١ : ٤٠٦
ـ الخلاف في دلالة الواو على الترتيب	١ : ٤١٧
ـ الخلاف في زيادة الواو	١ : ٤١٩
ـ الخلاف في مجيء (أو) بمعنى الواو أو (بل)	١ : ٤٢٤
ـ الخلاف في العطف بـ (لكن) بعد الإثبات	١ : ٤٢٧
ـ الخلاف في جواز العطف على الضمير المرفوع في المتصل	١ : ٤٣١
ـ الخلاف في جواز العطف على المضمر المجرور	١ : ٤٣٢
ـ الخلاف في جواز العطف على عاملين	١ : ٤٣٣
ـ الخلاف في إعمال اسم الفاعل إذا كان للمضيّ	١ : ٤٣٧
ـ الخلاف في عمل اسم الفاعل بلا اعتماد	١ : ٤٤٠
ـ الخلاف في تقديم معمول اسم فعل الأمر عليه	١ : ٤٦١
ـ الخلاف في ذا	١ : ٤٨٤
ـ الخلاف في هو وهي	١ : ٤٨٨
ـ الخلاف في لام التعريف	١ : ٤٩٠
ـ الخلاف في كون الألف واللام بدلاً من هاء الضمير	١ : ٤٩٣
ـ الخلاف في المعارف أيها أعرف	١ : ٤٩٤
ـ الخلاف في إعراب ضمير الفصل	١ : ٤٩٦
ـ الخلاف فيما اشتملت عليه المسألة الزنبورية	١ : ٤٩٧
ـ الخلاف في صرف الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط	١ : ٥٠٨
ـ الخلاف في صرف ما لا ينصرف	١ : ٥٢٢
ـ الخلاف في ترك صرف ما لا ينصرف	١ : ٥٢٣
ـ الخلاف في فعل الحال	٢ : ١٣
ـ الخلاف في أي أقسام الفعل هو أصل لغيره	٢ : ١٥
ـ الخلاف في بناء فعل الأمر	٢ : ١٧
ـ الخلاف في إعراب الفعل المضارع	٢ : ٢١
ـ الخلاف في رافع الفعل المضارع	٢ : ٢٥

ـ الخلاف في إعراب الأمثلة الخمسة	٢ : ٢٧
ـ الخلاف في إعمال (أنْ) المحذوفة	٢ : ٣١
ـ الخلاف في طبيعة (لن)	٢ : ٣٢
ـ الخلاف في طبيعة (إذن)	٢ : ٣٤
ـ الخلاف في عمل فاء السببية	٢ : ٣٨
ـ الخلاف في إعمال لام التعليل	٢ : ٣٨
ـ الخلاف في ناصب المضارع بعد الواو	٢ : ٤٠
ـ الخلاف في ناصب المضارع بعد (حتى)	٢ : ٤٤
ـ الخلاف في فعل الشرط والجزاء أمعربان أم مبنيان	٢ : ٥٠
ـ الخلاف في الجازم لفعل الشرط وجوابه	٢ : ٥١
ـ الخلاف في كون (إنْ) بمعنى (إذْ)	٢ : ٥٢
ـ الخلاف في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط	٢ : ٥٧
ـ الخلاف في المجازاة بكيف	٢ : ٦٢
ـ الخلاف في الحركة التي قبل نون التوكيد	٢ : ٦٧
ـ الخلاف في أصالة نون التوكيد الخفيفة	٢ : ٦٧
ـ الخلاف في دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة	٢ : ٦٨
ـ الخلاف في (الآن)	٢ : ٨٨
ـ الخلاف في جواز قصر الممدود	٢ : ٩٧
ـ الخلاف في جواز مدّ المقصور	٢ : ٩٨
ـ الخلاف في (الذي)	٢ : ١١٤
ـ الخلاف في اسم الإشارة أموصول أم غير موصول	٢ : ١٢٠
ـ الخلاف في (أيّهم)	٢ : ١٢٣
ـ الخلاف في (ما) المصدرية	٢ : ١٢٦
ـ الخلاف في الألف واللام بمعنى الذي	٢ : ١٢٧
ـ الخلاف في مجيء التصغير للتعظيم	٢ : ١٥٨

ـ الخلاف في موضع زيادة الألف التي تزاد عوضاً من ضمة التصغير	٢ : ١٧٤
ـ الخلاف في تقدير حذف الألف في جمع الذي مصغراً	٢ : ١٧٥
ـ الخلاف في تصغير اللائي واللاتي	٢ : ١٧٦
ـ الخلاف في إثبات ياء المنقوص في النداء	٢ : ٢٠٥
ـ الخلاف في الوقف على المقصور المنوّن	٢ : ٢٠٦
ـ الخلاف في (أوّل)	٢ : ٢٣٥
ـ الخلاف في ميم (مَلك)	٢ : ٢٥٨
ـ الخلاف في نون (جندب)	٢ : ٢٦٤
ـ الخلاف في اسطاع	٢ : ٢٧٨
ـ الخلاف في (كلتا)	٢ : ٣٣٨
ـ الخلاف في هاء (هناه)	٢ : ٣٤٥
ـ الخلاف في أصل اسم (الله)	٢ : ٣٦٤
ـ الخلاف في (أشياء)	٢ : ٣٦٧
ـ الخلاف في عيّلة وعيائل	٢ : ٤٠٦
ـ الخلاف في (آية)	٢ : ٤٢٢
ـ الخلاف في تخفيف الهمزة إذا وقعت مكسورة بعد ضمة	٢ : ٤٤٧

١٠ ـ فهرس الأدوات والأمثلة والأبنية والأوزان والصيغ

منسوقاً على الألف باء

ـ أ ـ

الألف ١ : ٩٩، ١٠٠، ١٠٩، ١١٦

همزة التأنيث ١ : ١٢٠

همزة الاستفهام ١ : ٢٤٣، ٢٥٢، ٣٧٦

همزة التعدية ١ : ٣٧٠

همزة المضارعة ٢ : ٢٣

آخر ٢ : ٣٠٧

آدم (أويدم، أوادم) ٢ : ٣٠٧، ٤٤٨

آزر ٢ : ٣٠٧

آل (أهل) ٢ : ٢٩٩

آمن ٢ : ٣٠٧، ٤٤٨

الآن ٢ : ٨٨

آناف ٢ : ١٨٠

آية ٢ : ٤٢٢

أإدني ٢ : ٣٠٩

أب ١ : ٨٨، ٩٤، ٢ : ٣٧٢

أُباب (عباب) ٢ : ٣٠٠

أبارق ٢ : ١٩٠

أباطح ٢ : ١٩٠

إبد ٢ : ٢١٣

الأبرار ٢ : ٤٥٦

أبصع ١ : ٣٩٨

إبل ٢ : ٢١٣

أُبلم ٢ : ٢٣٥

ابن ٢ : ١٩٤، ٣٧٢، ٤٨٩

ابنة ٢ : ١٩٤، ٤٩٠

ابنم ٢ : ١٩٤

ابياضّ ٢ : ٢٨٧

أتى = إيت ٢ : ٣٦٤

اتّزن ٢ : ٣٣٤

اتّعد ٢ : ٣٣٤

أثفيّة ٢ : ٢٣٩

إثْلب ٢ : ٢٣٥

إثمد ٢ : ٢٣٥

اثنان ٢ : ١٩٤

اثنتان ٢ : ١٩٤

أثؤب (أثوب) ٢ : ٢٩١

أثواب ٢ : ١٨١

اجتوروا ٢ : ٣٠٥

اجدرؤوا ٢ : ٤٧٩

اجدمعوا ٢ : ٤٧٩

إجفيل ٢ : ٢٤٠

أجال ٢ : ٢٧٩، ٤٤١

أجوه (وجوه) ٢ : ٢٩٠

أجيال ٢ : ١٧٧

أحد (وحد) ٢ : ٢٩٢

احرنبى ٢ : ٢١٦

احرنباء ٢ : ٤٤٠

احرنجم ٢ : ٢١٨
احلولى ٢ : ٢١٧
احمارّ ٢ : ٢١٧
أحمال ٢ : ٤٤١
أحمر ١ : ٥١٢، ٢ : ٢٣٠
احمرّ ٢ : ٢١٧
أحمِرة ٢ : ١٧٩
أحيقون ٢ : ١٧٧
أخ ١ : ٨٨، ٩٤، ٢ : ٣٧٣
أخت ٢ : ٣٣٨
أخذ = أاخذ ٢ : ٣٥٩
أخذ = خذ ٢ : ٣٦٢
أُخر ١ : ٥١٥
إخريط ٢ : ٢٤٠
اخروّط ٢ : ٢١٧
اخشوشن ٢ : ٢١٧
أخطبان ٢ : ٢٤٠
ادّرأ ٢ : ٣٤٨
إدرون ٢ : ٢٣١، ٢٣٨
ادّعى، تدّعي ٢ : ٣٩٨
إذا (الفجائية) ١ : ٢٢٥
إذا ١ : ٣٨٦، ٢ : ٥٥، ٥٩، ٢٢٧
اذّرأ ٢ : ٣٤٨
اذّكر ٢ : ٣٤٨
إذما ٢ : ٥٥
إذن ٢ : ٣٤
الإرادة ٢ : ٣٦١
الأراني (الأرانب) ٢ : ٢٨٤، ٣١٦
أرباع ٢ : ١٨٢
أرجوان ٢ : ٢٤٥
اردخل ٢ : ٢٤٥
أرضون، أرضات ١ : ١١٢، ١١٤
أرطى ٢ : ٢٣٨
ارعواء ٢ : ٤٤٠
أرنب ٢ : ٢٣٥
أروى ٢ : ٢٣٨
أرونان ٢ : ٢٣٢
أزّ، يئزّ، اوزُزْنانّ ٢ : ٧٠
ازدان ٢ : ٣٤٩
ازدجر ٢ : ٣٤٩
أزمُن ٢ : ١٨٣
أزناد ٢ : ١٨٠
إسادة (وسادة) ٢ : ٢٩١
است ٢ : ١٩٤ (سه) ٣٧٩
استحيي، تحيّى ٢ : ٤١٥
استخرج ٢ : ٢١٦
استردّ ٢ : ٣٩٩
الاستعانة ٢ : ٣٦١
أسْرى ٢ : ٤٣٨
أسس، أؤسس ٢ : ٣٥٩
اسطاع ٢ : ٢٧٧، ٢٧٨
اسلنقى ٢ : ٢١٦
اسم ١ : ٤٦، ٢ : ١٩٤
اسم، أسماء ٢ : ٤٤١
أسماء (وسماء) ٢ : ٢٩٣
أسنتوا، اسنووا ٢ : ٣٣٥
أسيّد ٢ : ١٦٧
أشدق ٢ : ٤٧٩
إشفى ٢ : ٢٣٧
اشهابّ ٢ : ٢١٧

أشياء ٢ : ٣٦٧
إصبع ٢ : ٢٣٥
إصطبل ٢ : ٢٤٥
اصفرّ ٢ : ٢١٧
اصّلح ٢ : ٣٤٧
إصليت ٢ : ٢٣١ ، ٢٤٠
أصيلال= أصيلان ٢ : ٣١٥
أصيّم ٢ : ٦٩ ، ١٧٠
اضطرب ٢ : ٣٤٧ (اضّرب)
إطِل ٢ : ٢١٣
اطمأنّ ٢ : ٢١٨
اظّلم ، اظطلم ، اظتلم ٢ : ٣٤٧
إعاء (وعاء) ٢ : ٢٩١
اعتلاء ٢ : ٤٤٠
أُعد (وعد) ٢ : ٢٩٠
إعصار ٢ : ٢٣٢
أعطى ٢ : ٤٥٥
إعطاء ٢ : ٤٤٠
أعقُب ٢ : ١٨٤
اعلنكس ٢ : ٢١٨
أغزى= يغزي ٢ : ٣٩٨
إغناء ٢ : ٤٤٠
أفضل ٢ : ٢٣٠
أفعوان ٢ : ٢٣٨
أفكل ٢ : ٢٢٤ ، ٢٣١
أفلس ٢ : ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠
اقتتلوا ٢ : ٤٧٠
اقتطع ٢ : ٢١٦
اقشعرّ ٢ : ٢١٨ ، ٣٩٩
اقليلاء ٢ : ٤٤٠
أكباد ٢ : ٤٤١
أكتع (أكتعون) ١ : ٣٩٨
أكرم ٢ : ٢١٥
أكرم ، أوْكرم ٢ : ٣٥٨
أكل= أأكل ٢ : ٣٥٩
أكل = كُل ٢ : ٣٦٢
اَل ١ : ٤٦ ، ٧٧ ، ٩٨ ، ٢٠٧ ، ٣٣٥
اَل (موصولية) ٢ : ١٢٧
إلى ١ : ٣٥٦ ، ٣٨٣ ، ٢ : ٣٣٩
إلاّ ١ : ١٧٠ ، ٣٠٢
ألا ١ : ٢٤٤
ألاّ ٢ : ٤٩١
الله ٢ : ٣٦٤
الألى ٢ : ١١٩
أَمْ ١ : ٤٢٨
أم = أما ٢ : ٣٧٠
أمّا ١ : ١٤٧
إمّا ١ : ٤٢٥
امّحى ٢ : ٤٧٥
أمر= مُرْ ٢ : ٣٦٢
امرؤ ٢ : ١٩٤
امرأة ٢ : ١٩٤
إمسي ٢ : ١٥٦
إمّعة ٢ : ٢٣٣
أمهات ٢ : ٢٧٥
أنْ ٢ : ٣٠ ، ٣٧ ، ١٢٦ ، ٢٢٠ (المخففة)
إنّ ١ : ٢٠٥
إنّ ، أنّ ١ : ٢٢٣
أنّ ٢ : ١٢٦
إنّ ، أنّ ، أنْ ٢ : ٣٨١

أنّ، يئنّ، اينانّ ٢ : ٧٠
أنا ١ : ٤٧٤
أنه= أنا ٢ : ٣٤٦
أنّى ٢ : ١٣٠ ، ٤٥٨
أناة ٢ : ٢٩٢
أنبار، أنباريّ ٢ : ١٥٥
أنبجان ٢ : ٢٤٠
أنت ١ : ٤٧٦
أنتا ١ : ٤٧٧
انزهو ٢ : ٢٥٥
انشواء ٢ : ٤٤٠
انطلق ٢ : ٢١٥ ، ٢٦٠
انقحل ٢ : ٢٥٥
اهراق ٢ : ٢٧٤
أهلاً وسهلاً ١ : ٤٦٤
أو ١ : ٤٢٢
أوى ٢ : ٤٣٤
الأوتكى ٢ : ٢٣١
أوتمن ٢ : ٤٤٨
الأود ٢ : ٣٠٦
إوزّة ٢ : ٢٣٧
أوّل ٢ : ٢٢٢ ، ٢٣٥ ، ٢٨٠
أول، أوائل ٢ : ٤٠٤
أولق ٢ : ٢٣٤
أوليّ ٢ : ١٧٤
أوليّا ٢ : ١٧٣
أومرني ٢ : ٤٤٨
أويأة ٢ : ١٦٥
أيّ ٢ : ١٣٠
إيا ١ : ٤٧٩
إياك ١ : ٤٦٣
أيد (أده، أديه) ٢ : ٢٩٦
أيدع ٢ : ٢٣١
إيلاف ٢ : ٣١٢ ، ٤٤٨
إيمان ٢ : ٣١٢ ، ٤٤٨
أيمن ١ : ٣٨٠ ، ٢ : ١٩٣ ، ١٩٤
أين ١ : ٥٠ ، ٢ : ٨٦ ، ١٣٠
أينق ٢ : ٣٢٦
إيه ٢ : ٩٤
أيها ١ : ٣٣٧
أيهم ٢ : ١٢٣

- ب -

الباء ١ : ١٢٥ ، ١٧٣ ، ٣٦١
باء القسم ١ : ٣٧٥
بؤس= بوس ٢ : ٣٢٧ ، ٤٤٣
بئس ١ : ١٨٠
بئسما ٢ : ٤٩٣
بائع ٢ : ٢٩٦ ، ٤١٢
باب ٢ : ٣٠٢
باس ٢ : ٤٤٣
باع ٢ : ٤٣٢ ، ٤٤٦
بخ ٢ : ٣٨٢
بُرة ١ : ١١٤
برثن ٢ : ٢١٣
بشرى ١ : ٨٥
البشكى ٢ : ٤٣٨
بع ٢ : ٣٩٢
بعد ٢ : ٨١
بقر ٢ : ٤٥٩
البكاء ٢ : ٤١٠

بكيّ، باك ٢ : ٣٢٠
بلى ٢ : ٢٢٧، ٤٥٩
بِلِزّ ٢ : ٢١٣
بلعوم ٢ : ٢٥٨
بله ١ : ٤٥٩
بلهنية ٢ : ٢٦٣
بمه ٢ : ٢٧٦
بنت ٢ : ٣٣٧
بنون ١ : ١١٢
بهمى ٢ : ٢٨٢
بويب ٢ : ١٦٥
بي ٢ : ٤٥٨
بير ٢ : ٤٤٣
بِيض ٢ : ٣٩٧

ـ ت ـ

تاء التأنيث ١ : ٤٩، ١٠٥، ١١٦، ١١٨
تاء القسم ١ : ٣٦٢، ٣٧٥
تاء المضارعة ٢ : ٢٤
التاء في قمت ١ : ٤٨١
تا ١ : ٤٨٦
تأبطيّ ٢ : ١٥٦
تترى ٢ : ٢٨٢
تتفل ٢ : ٢٦٩
تتفكرونه ٢ : ٢٧٦
تحامل ٢ : ٢١٦
تُخَمة= وخَمة ٢ : ٣٣٦
تدحرج ٢ : ٢١٧
تدْرأ ٢ : ٢٧١
تدعي ٢ : ٤٥٣
تراث (وراث) ٢ : ٣٣٥
تربوت ٢ : ٢٧٠، ٣٤٣
ترتب ٢ : ٢٩٨
ترقوة ٢ : ٢٥٠
التشراء ٢ : ٤٤٠
تظننت= تظنيت ٢ : ٣١٤
تقادم ٢ : ٢١٦
تقرطس ٢ : ٢١٧
تقطّع ٢ : ٢١٦
التقضاء ٢ : ٤٤٠
تقضّض= تقضّي ٢ : ٣١٤
التقوى ٢ : ٤٢٣ ـ ٤٢٦
تقوم، تقومين ٢ : ٢٦٨
تُكأة ٢ : ٣٣٦
تكسّر ٢ : ٢١٦
تُكلة ٢ : ٣٣٦
تلبية= تلبية ٢ : ٣١٤
تالله ٢ : ٣٣٧
تلك ٢ : ٢٧٩
تُلَنّة ٢ : ٣٣٤
تمرة، تمر ٢ : ١٨٠
تُمُودّ الثوب ٢ : ٦٩
تمودّ= تمادّوا ٢ : ٣٢٧
تنبال ٢ : ٢٦٩
تنضب ٢ : ٢٢٤، ٢٦٨
التنوين ١ : ٧٤
تُهمة ٢ : ٣٣٦
تولج ٢ : ٢٧٠، ٣٣٦، ٣٤٩
تي ٢ : ٤٥٨
تيّالك ٢ : ١٧٣
تيقور ٢ : ٣٣٦

- ث -

ثاية ٢ : ٤٢١
ثبة ٢ : ٣٧١
ثعالي (ثعالب) ٢ : ٣١٦
الثغاء ٢ : ٤٤٠
ثُلاث ١ : ٥١٤
ثم ١ : ٤٢٢
ثَمّ ٢ : ٩٢
ثنتان ٢ : ٣٣٩
ثي ٢ : ٤٥٨

- ج -

جؤن ٢ : ٤٨٥
جاءٍ (جايئ) ٢ : ٣١١
جائر ٢ : ٢٩٣
جالوت ٢ : ٤٢٩
جبل ٢٠ : ٢١٣
جبل = جبال ٢ : ٤٤١، ٤٥٣
جُبيل ٢ : ١٥٩
جحمرش ٢ : ٢١٤
جحيفيل ٢ : ١٦٧
جُخْدَب ٢ : ٢١٣
جدول ٢ : ٢٢٩
جذع ٢ : ٢١٣
جُرائض ٢ : ٢٤١
جُرْبان ٢ : ١٨٤
جَرْحى ٢ : ٤٣٨
جِرْدحل ٢ : ٢١٤
جُرذ ١ : ٥١٣، ٢ : ٢١٣
جرو، أجْر ٢ : ٣١٩
جُزأك ٢ : ٤٨٥
جزاؤه، جزاوه ٢ : ٤٤٥
جعفر ٢ : ٢١٣
جفنات ٢ : ١٨٧
جلباب ٢ : ٤٥٣
جلبب ٢ : ٢٢٢، ٢٢٥
الجمزى ٢ : ٤٣٨
جُمع ١ : ٣٩٧
جندب ٢ : ٢٦٤
جندل ٢ : ٢٦٧
جُنَعْدل ٢ : ٢٦٦
جوارٍ ١ : ٥١٦
جُوالق، جَوالق ٢ : ١٧٨
جوهر ٢ : ٢٢٩، ٢٨١
جوي ٢ : ٤١٣
جير ٢ : ٩٤

- ح -

الحارث (الحرث) ٢ : ٤٨٨
حاريّ ٢ : ٣٠٦
حبال ٢ : ٤٥٣
حبذا ١ : ١٨٨
حبرى ٢ : ٢٢٧
حبلأ ٢ : ٢٠٢، ٢٨٨
حبلى ١ : ٥١١، ٢ : ٢٤٦
حبلويّ ١ : ٣٥١
حبليّ ١ : ٨٤، ٨٥
حبنطى ٢ : ٢٤٦
حبيرى، حبيرة ٢ : ١٦٢، ١٦٣
حُبيلى ٢ : ١٦٦
حتّى ١ : ٣٨٢، ٢ : ٤٥٩
حُجُرات ٢ : ١٨٨

حِذْيم ٢ : ٢٢٨
حرباء ٢ : ٢٩٧، ٤٣٩
حِرح - حِر ٢ : ٣٨٢
حِرميّ ٢ : ١٥٦
حُريب ٢ : ١٧٠
حُزوى ٢ : ٤٢٤
حساب ٢ : ٢٢٧
حسابيه ٢ : ٢٢٥، ٢٧٦
حسّان ١ : ٥١٧
حضاجر ١ : ٥٠٤
حضرموت ١ : ٥١٨، ٢ : ٢١١
حُطائط ٢ : ٢٤١
حُلقوم ٢ : ٢٥٨
حُلكم ٢ : ٢٥٤
حمّ ١ : ٨٨، ٩٤
حمء = حم ٢ : ٣٧٤
حمار ٢ : ٤٥٦
حمار = حميّر ٢ : ٣١٣
حمار = أحمرة ٢ : ٤٤١
حُمُر ٢ : ١٨٣
حمراء ١ : ٨٦، ١٢٠، ٢ : ٢٨٧، ٤٣٩
حمقى ٢ : ٤٣٨
حملاق ٢ : ٢٢٧
حميّر ٢ : ١٦٦
حميراء ٢ : ١٦١، ١٧٤
حميقاوات ٢ : ١٧٧
حنانيك ١ : ٤٦٥
حنزقر ٢ : ٢٦٢
حوائج ٢ : ١٩٠
الحوّة ٢ : ٤١٩
حوض، حياض ٢ : ٣١٨، ٤٠٤
حوكة ٢ : ٣٠٥
حويلة وحُويل ٢ : ١٦٥
حيث ٢ : ٧٧
حيثما ٢ : ٥٤، ٤٩٣
الحيوان ٢ : ٤١٨
الحيوة ٢ : ٤٨٨
حيوة ٢ : ٤٠٣
حي، أحياء ٢ : ٤٤١
حي، حيوي ٢ : ١٥٠
حيي ٢ : ٤١٤، ٤١٧، ٤٣٤

- خ -

خاف، يخاف ٢ : ٣٨٨، ٤٥٥
خاف = خائف = خايف ٢ : ٤١٢
خامي (خامس) ٢ : ٣١٦
الخبء ٢ : ٢٠٣
الخبء = الخب ٢ : ٤٤٥
خباء، أخبية ٢ : ٤٤١
خزعال ٢ : ٢٤٢
الخزيا ٢ : ٤٢٣، ٤٢٦
خطيئة، خطايا ٢ : ٤٠٧، ٤٤٤
الخطيبي ٢ : ٤٣٧
خف ٢ ٣٩٢
خلا ١ : ٣٠٨، ٣١٠
خِلبن ٢ : ٢٦٦
خلفاء ٢ : ٤٤١
خلفنة ٢ : ٢٦٦
الخليفى ٢ : ٤٣٧
خنفساء ٢ : ٤٤٢
خنفقيق ٢ : ٢٦٠

الخوزلى ٢ : ٤٣٨
خونة ٢ : ٣٠٥
خيفق ٢ : ٢٢٨ ، ٢٨١

- د -

دابّة ٢ : ٦٩ ، ٢٨٧
دار ٢ : ٣٠٢
داويّة ٢ : ٣٠٦
الدُّبَل ٢ : ٢١٢
دحرج ٢ : ٢١٥
دحيرج ٢ : ١٦٧
ددن ٢ : ٢٣٥
ددن = ددى = دد ٢ : ٢٨٠
دراهم ٢ : ٢٢٧
درحاية ٢ : ٢٩٧
دردبيس ٢ : ٢٧٩
درهم ٢ : ٢١٣ ، ٢٨١
دريهات ٢ : ١٥٨ ، ١٧٧
الدعاء ٢ : ٤٤٠ .
دعاء = دعاءاً ٢ : ٤٨٦
دعكاية ٢ : ٢٩٧
دلاص ٢ : ١٧٨
دلامص ٢ : ٢٥٣
دِلْقم ٢ : ٢٥٤
دلو = أدل ٢ : ٣١٩
دم ، دمون ١ : ١١٤
دم ٢ : ٣٧٦
دمث ٢ : ٢٥٣
دمثر ٢ : ٢٥٣
دميّ ٢ : ١٦٤
دنانير ٢ : ٢٢٧
الدنيا ٢ : ٤٢٤
دنينير ٢ : ١٦٤
دهديّة ، دهدوهة ٢ : ٣٤٣
دُهري ٢ : ١٥٦
دونك ١ : ٤٥٩
دوّان = دويوين ، دواوين ٢ : ٣٢٣
دوي ٢ : ٤١٣
دويهية ٢ : ١٥٨
ديباج = دبّاج ٢ : ٣١٦
دية ٢ : ٣٢٢
دينار = دنّار ٢ : ٣١٧

- ذ -

ذا ١ : ٤٨٤ ، ٢ : ٤٥٧
ذئب = ذيب ٢ : ٣١١
ذرّية ٢ : ٣٢٤
ذفرى ٢ : ٢٨٢
ذكرى ١ : ٨٤
ذلك ٢ : ٢٧٩
ذو ١ : ٨٩ ، ٢ : ٣٧٣
ذيّا ٢ : ١٧٢
ذيّالك ٢ : ١٣٣
ذيب ٢ : ٤٤٣
ذيت ٢ : ٣٤٠

- ر -

راس ٢ : ٤٤٣
راوية ، روايا ٢ : ٤٠٩
راية ٢ : ٤٢١
رأى ، رينانّ ٢ : ٧٠
رأى ، يرأى ، يرى ٢ : ٣٦٥
رأس ، راس ٢ : ٣٠٨

رأس ٢ : ٤٧٣
رئم ٢ : ٢١٢
رُباع ١ : ٥١٤
رُبَع ٢ : ١٨٢
ربّ ١ : ٣١٠، ٣١٤، ٣٦٣، ٢ : ٣٨١
الربوا ٢ : ٤٨٨
رجال ٢ : ١٧٨
رُجيل ٢ : ١٥٨، ١٥٩
رجيلات ٢ : ١٧٧
رحى ١ : ٨٦، ٢ : ٣٠٣
ردّ، يردّ ٢ : ٣٩٠
رداء ٢ : ٢٩٦
الردى ٢ : ٤٣٦
الرددان ٢ : ٤٧٠
رسالة، رسائل ٢ : ٤٠٦
رسول ٢ : ٢٢٥
رضو ٢ : ٣٩٤
رضي ٢ : ٣٩٤
رعشن ٢ : ٢٦٦
رِماء ٢ : ٤٤٠
رِميا ٢ : ٣٠٤
رهبوت ٢ : ٢٧٠
رويحة ٢ : ١٦٦
رويد ١ : ٤٥٤
ريّا ٢ : ٤٢٥
ريح = أرواح = أرياح ٢ : ٣١٧
ريحان ٢ : ٤٠٣

- ز -

زئبق ٢ : ٢٤١
زبانيّ ٢ : ٣٠٦
زبرج ٢ : ٢١٣
زبيريّ ٢ : ١٥٦
زرقٌ ٢ : ٢٥٤
زفر ١ : ٥١٣
الزكوة ٢ : ٤٨٨
زلزل ٢ : ٢٢٣
زمنى ٢ : ٤٣٨
زنبور ٢ : ٢٢٩
زنة ٢ : ٣٥٦
زغاء ٢ : ٤٧٥
زيدل ٢ : ٢٧٩
زيدون ٢ : ١٨٠
زيينب ٢ : ١٧١

- س -

السين ١ : ٤٦، ٢٠٨
سأال ٢ : ٤٧٣
سؤتة، سواية ٢ : ٣٦٦
سأل - سال ٢ : ٤٤٦
السؤق ٢ : ٢٩٠
سائر ٢ : ٢٩٦
سادي (سادس) ٢ : ٣١٦
سِبطر ٢ : ٢١٣
ست ٢ : ٣٤١
سُتّهم ٢ : ٢٥٤
سراج ٢ : ٤٥٦
سراويل ١ : ٥٠٤
سربال ٢ : ٤٥٣
سرحان ١ : ٥١١
سرهف ٢ : ٢١٥
سُريحين ٢ : ١٦٢

سعديك ١ : ١٦٥
سفارج ٢ : ٢٢٥
سفرجل ٢ : ٢١٤ ، ٢٢٣ ، ٢٦١
سفيرج ٢ : ١٦٣ ، ٢٢٥
سفيهة ، سفهاء ٢ : ٤٤١
سقى ٢ : ٤٥٥
سقر ١ : ٥٠٩
سكران ١ : ١٢٢ ، ٥٠٣ ، ٢ : ١٦١
سل ، اسأل ٢ : ٤٤٥
سلاّت ٢ : ١٨٨
سلحفية ٢ : ٢٢٨
سليقة ، سليقيّ ٢ : ١٥٤
سنّ ، يسنّ ، اسنننانّ ٢ : ٧٠
سنبتة ٢ : ٢٧١
سنبك ٢ : ٢٦١
سنبل ٢ : ٢٦١
سنة ، سنين ١ : ١١٤
سنة ٢ : ٣٧٩
سه ٢ : ٣٧٩
سهل ، سُهليّ ٢ : ١٥٦
سوف ١ : ٤٩ ، ٢٠٨ ، ٣١٠
سوف = سو ٢ : ٣٨٣
سوى ١ : ٣٠٩
سيبويه ١ : ٥١٩
سيّد ٢ : ٤٠٢
سيّقة ، سيائق ٢ : ٤٠٦

- ش -

شاة = شاهيّ ٢ : ١٥٣
شاة ٢ : ٣٧٨
شاوية ، شوايا ٢ : ٤٠٩
شتان ١ : ٤٥٧
شدّ ٢ : ٣٠٢ ، ٤٦٩
شددت ، شدّيت ٢ : ٣١٤
شديد ، أشداء ٢ : ٤٤١
شراحيل ١ : ٥٠٤
شرر ٢ : ٤٦٩
شرنبث ٢ : ٢٦٢
الشروى ٢ : ٤٢٣
شفة = شفهيّ ٢ : ١٥٣
شفة ٢ : ٣٧٨
شفيهة ٢ : ١٦٤
شقاوة ١ : ١٠٤ ، ٢ : ٢٩٤
شقِرة = شقريّ ٢ : ١٤٦
شمأل ٢ : ٢٤٢
شملال ٢ : ٢٢٧
شملل ٢ : ٢٢٢
شميسة ٢ : ١٧٠
شنباء ، شمباء ٢ : ٣٢٨
شنوءة = شنئيّ ٢ : ١٥٤
شوذر ٢ : ٢٢٩
شويت = شيا ٢ : ٣١٩
شويهة ٢ : ١٦٤
شيبان ٢ : ٤٠٣ ، ٤٥٢
شِية = وشوي ٢ : ١٥٣
شيراز ٢ : ٣٢٣
شُييخ ٢ : ١٦٦

- ص -

صحراء ٢ : ٢٥٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢
صحراء = صحراويّ ٢ : ٢٩٨
صحيفة ، صحائف ٢ : ٤٠٦

الصدى ٢ : ٤٣٦
الصديا ٢ : ٤٢٣
الصراط ٢ : ٤٧٩
صُرَد ٢ : ١٨٢
صِردان ٢ : ١٨٢
الصرف ١ : ٧١
صَعْبات ٢ : ١٨٧
صفراء ١ : ١٢٠
صفيّ، أصفياء ٢ : ٤٤١
صلاءة ٢ : ٢٩٤
الصلوة ٢ : ٤٨٨
صمحمح ٢ : ٢٢٣
صنعاني، صنعاوي ٢ : ٣٣١
صنوان ١ : ١١٢
صنيديق ٢ : ١٦٤
صه ١ : ٤٥٤
صُويب ٢ : ١٦٥
صِيد ٢ : ٣٩٢
صيرف ٢ : ٢٢٨
صيصة ٢ : ٢٣٠

- ض -

ضارب ٢ : ٢٢٥، ٢٢٧، ٤٥٦
ضارب = ضويرب، ضوارب ٢ : ٣٠٨
ضئبل ٢ : ٢٤١
ضبغطرى ٢ : ٢٢٧
ضرب ٢ : ٤٣١
ضُرب ٢ : ٣٢١
ضرر ٢ : ٤٥٩
ضفّ ٢ : ٤٦٩
ضِلع ٢ : ٢١٣
ضهياء ٢ : ٢٤٢
ضيفن ٢ : ٢٦٦
ضيون ٢ : ٤٠٣

- ط -

طائي ٢ : ٣٠٦
الطاغوت ٢ : ٢٧١، ٤٢٨
طالوت ٢ : ٤٢٩
طست ٢ : ٣٤٠
طلَحات ١ : ١٢٢
طلل ١ : ٦٢، ٢ : ٤٦٩
طُنُب ٢ : ٢١٣
طواويس ٢ : ٤٠٦
الطّوى ٢ : ٤٣٦
طويت طيّاً ٢ : ٣١٩
طيء = طائي ٢ : ١٥٥
طيبى = طوبى ٢ : ٤٢٣
طيلسان ١ : ٣٥٠

- ظ -

ظُبة ٢ : ٣٧٤
ظبي ١ : ٨٧
ظبي: ظبيّ، ظبوي ٢ : ١٥١
ظبي: ظباء ٢ : ٤٤١
ظريف ٢ : ٢٢٨
ظنْت ١ : ٢٤٧

- ع -

عائد ٢ : ٤٥٢
عاب ٢ : ٣٠٣
عباية (عباءة) ١ : ١٠٤، ٢ : ٢٩٤
عبدريّ ٢ : ١٥٦

عبدل ٢ : ٢٧٩
عبديّ ٢ : ١٥٦
عبشميّ ٢ : ١٥٧
عبسقيّ ٢ : ١٥٧
عتيّ= عتوّ ٢ : ٣٢٠
عثمان ١ : ٥٠٣
عِثْير ٢ : ٢٢٨
عثيان ٢ : ١٦١
عجوز، عجائز ٢ : ٤٠٦
عدا (استثناء) ١ : ٣٠٧
عدة ٢ : ١٤٧، ٣٥٦
عدس ٢ : ٩٣
عدِيّ: عدويّ ٢ : ١٥٠، ١٥١
عُرى ٢ : ٤٣٨
العِرضنة ٢ : ٢٦٣
عرنتن ٢ : ٢٦٣
عُرند ٢ : ٢٦٥
عُروة= عُرويّ ٢ : ١٥١
عريان ١ : ٥٠٣، ٥١١
عريّان ٢ : ١٦٢
عُريّة ٢ : ١٦٧
عسى ١ : ١٩١
العشى ٢ : ٤٣٦
العشواء ٢ : ٤٢٦
العصا ١ : ٨٤، ٨٦، ٨٨، ٢ : ٣٠٣
عصفور ٢ : ٢٢٩
عصوان ١ : ١٠٨
عِصيّ= عصوّ ٢ : ٣٢١
عضّ= يعضّ ٢ : ٣٩٠، ٤٦٩
عِضة ٢ : ٣٨٠
عضُد ٢ : ٢١٣
عضرفوط ٢ : ٢٥٦
عطشان ١ : ٥٠٣
عطيّ ٢ : ١٧٤
عطية= عطايا ٢ : ٤٠٩
عفا ٢ : ٤٣٣
عقيرب ٢ : ١٧١
على ١ : ٣٥٩، ٢ : ٣٣٩
علباء ٢ : ٢٨٢، ٢٩٧، ٤٣٩
العلة ١ : ٨٠
عَلجّ= علي ٢ : ٣٥٠
العليا ٢ : ٤٢٤
العلياء ٢ : ٤٢٦
عليّون ١ : ١١٤
عمر ٢ : ٢٠٤
العمى ٢ : ٤٣٦
عمر ١ : ٥١٣
عمرك= لعمرك ١ : ٣٧٧
عمرو ٢ : ٤٨٧
عن ١ : ٣٥٧
عَناق= أعنق ٢ : ١٨٤
عنبر= عمبر ٢ : ٣٢٨
عنبس ٢ : ٢٦٠
عنتر ٢ : ٢٦٧
عندك (للإغراء) ١ : ٤٥٩
عنسل ٢ : ٢٦٠
عنصر ٢ : ٢٦٦
عنصل ٢ : ٢٦٦
عنكبوت ٢ : ٢٧٠
عنيّق ٢ : ١٧١

العوّى ٢ : ٤٢٥
العواء ٢ : ٤٤٠
عور ٢ : ٣٩٢
عويد ٢ : ١٦٦
عيد، أعياد ٢ : ٣١٨
عيّلة، عيائل ٢ : ٤٠٦
عيي ٢ : ٤١٤
عيي ٢ : ٤١٧
عييد ٢ : ١٦٦

- غ -

غازي ١ : ٨٢
غاز = غازية ٢ : ٣٢٠
غاق ٢ : ٩٣
غاية ٢ : ٤٢١
الغرقئ ٢ : ٢٤٤
غزا، يغزو ٢ : ٣٩٤، ٤٣٠، ٤٣٣
غزلان ٢ : ١٨٤
غزوا ٢ : ٣٠٤
غزيّة ٢ : ١٦٧
غلمة ٢ : ١٧٩
غليان ٢ : ٣٠٤، ٤٧٠
غني، أغنياء ٢ : ٤١١
غير ١ : ٣٠٨
غيلان ٢ : ٤٥٢

- ف -

الفاء ١ : ٤٢١
فتيان ١ : ١٠٨
فتيقير ٢ : ١٦٩
فحجل ٢ : ٢٧٩
فرّ، يفرّ ٢ : ٣٩٠، ٤٦٩
فراش ٢ : ٤٥٦
فستاط ٢ : ٣٤٢
فسحم ٢ : ٢٥٤
فقيرة، فقراء ٢ : ٤٤١
فلْس ٢ : ٢١٣
فم ١ : ٨٨، ٢ : ٣٧٩
فوه ٢ : ٣٢٨
فويق ٢ : ١٥٩
فويه ٢ : ١٦٤
في ١ : ١٦١، ٢٧١، ٣٥٨

- ق -

قائل ٢ : ٢٩٣، ٤١٢
قاتل ٢ : ٢١٥
قادر ٢ : ٤٥٦
القاسم (القَسم) ٢ : ٤٨٨
قاض ٢ : ٢٠٤
قال ٢ : ٢٤٦، ٤٣٢
قبعثرى ٢ : ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٦
قبل ٢ : ٨١
قبيعث ٢ : ١٦٣
قد ١ : ٤٩، ٢٠٨، ٢٩٣
قديدية ٢ : ١٧١
قديرة ٢ : ١٧٠
قذال، أقذلة ٢ : ٤٤١
قُذَعمل ٢ : ٢١٤
قرأ ٢ : ٤٣٢
قرّاء ٢ : ٤٣٩
القرار ٢ : ٤٥٦
قرطاس = قراطيس ٢ : ٣١٣
القرْعَبلانة ٢ : ٢١١

قرنفل ٢ : ٢٦٢
قريقر ٢ : ١٦٢
قسْوَر ٢ : ٢٢٩
قسيّر ٢ : ١٦٧
قُسيْور ٢ : ١٦٧
قصّ ٢ : ٤٦٩ ، ٤٧٠
قصوى ٢ : ٤٢٥
قصيّت ٢ : ٣١٤
قضاء ٢ : ٢٩٦
قضاة ٢ : ١٨٥
قضو ٢ : ٣٩٤
قضيب ٢ : ٢٢٥ ، ٢٢٨
قط ٢ : ٨٤
قطوطى ٢ : ٢٤٧
قعيسس ٢ : ١٦٨
القفا ١ : ٨٤
قُفْل ٢ : ٢١٣
قُلَة ١ : ١١٤ ، ٢ : ٣٧٤
قلق ٢ : ٢٢٣
قلقل ٢ : ٢٢٣
قلنسوة ٢ : ٢٢٩
قم ٢ : ٣٩٢
قمارص ٢ : ٢٥٣
قمحدوة ٢ : ٢٢٩
قناديل ٢ : ٢٢٨
قنبر ٢ : ٢٦٥
قنديل ٢ : ٢٢٨
قنر ٢ : ٤٧٥
قنسرين ١ : ١١٥
قنفخر ٢ : ٢٦٣
القنواء ٢ : ٤٢٦
القهقرى ٢ : ٤٣٨
القوّة ٢ : ٤١٩
القوَد ٢ : ٣٠٦
قُويس ٢ : ١٧٠
قيراط : قرّاط ٢ : ٣١٦
قيسيّ ٢ : ١٥٦
قِيل ٢ : ٣٢١

ـ ك ـ

الكاف ١ : ٣٦١
الكاف في رويدك ١ : ٤٦٠
الكاف (حرف خطاب) ٢ : ١٤١
كابر ٢ : ٢٢٧
كاد ١ : ١٩٤
الكافر ٢ : ٤٥٧
كان ١ : ١٦٥
كان (الزائدة) ١ : ١٧٢
كأس (كاس) ٢ : ٣٠٨
كأنّ ١ : ٢٠٥
كأين ١ : ٣١٩
كتاب ٢ : ٢٢٥ ، ٢٢٧
كتابيه ٢ : ٢٢٥ ، ٢٧٦
كتف ٢ : ٢١٣
كرة ٢ : ١٧٤
الكرفئ ٢ : ٢٤٤
كرّم ٢ : ٢١٥
كريمة ، كرائم ٢ : ٤٤١
كُسى ٢ : ٤٣٨
كساء ٢ : ٢٩٤ ، ٤٣٩
كل ١ : ٤٠٢

كلا، كلتا ١ : ٣٩٨
كلتا، كلوى ٢ : ٣٣٨
كم ١ : ٣١٤، ٢ : ١٣٠
كماة، كأة ٢ : ٤٤٦
كنهبل ٢ : ٢٢٤، ٢٦١
كوكب ٢ : ٢٢٢
كي ٢ : ٣٣
كيت ٢ : ٣٤٠
كيسى، كوسى ٢ : ٤٢٣
كيف ١ : ٥٠، ٢ : ٦٢، ٨٦، ١٣٠، ٢٧٦

ـ ل ـ

اللام ١ : ٣٨٨، ٤٩٢
(في ذلك وتلك) ٤٨٧
(للابتداء) ١ : ٢٤٩
(للاستغاثة) ١ : ٣٣٩
(للأمر) ٢ : ٤٩
(للجر) ١ : ٣٦٠
(للقسم) ١ : ٣٧٥، ٣٧٨
(لأجله) ١ : ١٦٣
(المزحلقة) ١ : ٢٠٥، ٢١٦
اللاتي ٢ : ١١٩
التي ٢ : ١١٣
اللتيا ٢ : ١٧٥
اللتيات ٢ : ١٧٦
اللذان ١ : ١٠٨
الذي ٢ : ١١٣
اللذيّا ٢ : ١٧٥
اللذيّان ٢ : ١٧٥
الذين ١ : ١١٥
اللذيّون ٢ : ١٧٥
اللهم ١ : ٣٣٨
اللوئيا ٢ : ١٧٦
لا ١ : ١٧٨، ٢٢٦، ٢ : ٢٢٧، ٤٥٩
لا (العاطفة) ١ : ٤٢٦
لا (الناهية) ٢ : ٥٠
لات ١ : ١٧٩، ٢ : ٢٧٢
لاها ١ : ٣٧٦
لكن ١ : ٤٢٧
لا يكون (للاستثناء) ١ : ٣٠٧
لئلا ٢ : ٤٩٢
لؤم = لوم ٢ : ٣٢٧
لبب ٢ : ٣١٣
لبيك ١ : ٤٦٥
لِحى ٢ : ٤٣٨
لُحْمر ٢ : ٤٤٥
لَحْي ١ : ٨٧
لص ٢ : ٣٤٢
لعلّ ١ : ٢٠٦، ٣١٠
لعلّ = لعنّ ٢ : ٣٣٣
لغدود ٢ : ٣٣٤
لغنون ٢ : ٣٣٤
لعمرك ١ : ١٤٥
لغيغيز ٢ : ١٦٣
لم ٢ : ٤٧
لَمّا ٢ : ٤٨
لمه ٢ : ٢٧٦
لن ٢ : ٣٢
لنثى = أنثى ٢ : ٤٤٥
لولا ١ : ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٥
ليال ٢ : ١٩٠

ليس ١ : ١٦٥ ، ١٧٣ ، ٣٠٧ ، ٢ : ٣٩٣
لِيمان = إيمان ٢ : ٤٤٥

- م -

الميم في أنتم ١ : ٤٨٢
ما ١ : ١٧٥ ، ١٧٨ ، ٢ : ٢١٠ ، ٢٢٧
ما (استفهام) ٢ : ١٣٠
ما (التعجبية) ١ : ١٣١ ، ١٩٦
ما (الشرطية) ٢ : ٦٠
ما (المصدرية) ٢ : ١٢٦
ماء (موه ، أمواه ، مياه) ٢ : ٢٩٨ ، ٢٤٦
مات (يموت ، يمات) ٢ : ٣٨٨
ماذا ١ : ١٤٤ ، ٢ : ١٢٢
مأتم ٢ : ٣٠٨
مأجج ٢ : ٢٥٦ ، ٢٨٣
مئر = مير ٢ : ٤٤٦
مئية = مئة ٢ : ٣٧٧
مؤيخر ٢ : ١٦٨
مبيع ٢ : ٣٥٩
متى ٢ : ٢٢٧
مثنى ١ : ٥١٤
مجلس ٢ : ٢٥٢
محبب ٢ : ٢٥٦
محكى ٢ : ٤٣٧
محنية ٢ : ٣٢٠
محيص ٢ : ٣٩٧
مختار ٢ : ٣٩٦
مدّ ٢ : ٣٠٢ ، ٤٦٩
مدائن = مدائني ٢ : ١٥٥
مدخل ٢ : ٢٥٢
مدووف ٢ : ٣٥٩
مديقّ ٢ : ١٧٠
مدينة ـ مدائن = مداين ٢ : ٤١٠
مذروان ١ : ١٠٤
مرآة ـ امرأة ٢ : ٤٤٦
مرة ، مرأة ٢ : ٤٤٥
مرّان ١ : ٥١٨
مرتجى = مرتجيّ ٢ : ١٤٨
مرحباً ١ : ٤٦٤
مرزجوش ٢ : ٢٥٢
مرْضى ٢ : ٤٣٨
مرعزاء ٢ : ٢٥٧
مرمى ٢ : ٤٥٣
مرمريت ٢ : ٢٢٢ ، ٢٧٩
مرمريس ٢ : ٢٢٢ ، ٢٧٩
مرْروزي ٢ : ١٥٦
مزيوت ٢ : ٣٦٠
مسائل = مسايل ٢ : ٤٤٥
مستدعى ٢ : ٤٣٧
مسلمونه ٢ : ٢٧٦
مُسيخر ٢ : ١٦٨
مشترى ٢ : ٤٣٧
مصباح ٢ : ٤٥٥
مصطفون ١ : ١٠٠
مصوون ٢ : ٣٥٩
مصيبة = مصائب ٢ : ٤١١
مضراب ٢ : ٢٥٢
مضرب ٢ : ٢٥٢
مضروب ٢ : ٢٥٢
مطيّة ، مطايا ٢ : ٤٠٩
مطيوبة ٢ : ٣٦٠

مع ١ : ٢٧٩
معافى ٢ : ٤٣٧
معدّ ٢ : ٢٥٧
معزى ٢ : ٢٤٦ ، ٢٥٦ ، ٢٨٢
معطى ٢ : ٤٣٧ ، ٤٥٥
معيش = معيشة ٢ : ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٩
مغزى ٢ : ٤٥٣
مقام ٢ : ٣٩٦
مقروءة = مقروّة ٢ : ٤٤٤
مقلات ٢ : ٤٥٥
مقول ٢ : ٣٥٩
مقيدم ٢ : ١٦٨
مقيطع ٢ : ١٦٨
مقيعس ٢ : ١٦٨
مكرم ٢ : ٢٢٥ ، ٢٥٢
مكيول ٢ : ٣٦٠
مَلك ٢ : ٢٥٨
مِنْ ١ : ١٧٣ ، ١٩٦ ، ٣٥٣ ، ٣٨٨
مَنْ : استفهام ٢ : ١٣٠
مَنْ : للشرط ٢ : ٥٣
مَنْ ، منو ، منا ٢ : ١٣٥
مَنْتَج ٢ : ٢٥٢
منجنون ٢ : ٢٥٥
منجنيق ٢ : ٢٥٤
منحار ٢ : ٢٥٢
منذ ومذ ١ : ٣٦٩ ، ٢ : ٣٨١
مه ١ : ٤٥٤
مهدد ٢ : ٢٥٦ ، ٢٨٣
مهما ٢ : ٥٣
مهما = ماما ٢ : ٣٤٦
مهوّم = مهيّم = مهيميّ ٢ : ١٥٠
مَوْحد ١ : ٥١٤
موسى ٢ : ٢٤٧
موسر ٢ : ٣٢٦
مَوْق ٢ : ٤٣٨
موقن ٢ : ٣٢٦
مومن ٢ : ٤٤٣
مويزين ٢ : ١٦٩
ميّت ٢ : ٤٠٢
ميزان ٢ : ٣١٧
ميعاد ٢ : ٣١٧

- ن -

النون ١ : ١٠٥ ، ١١١
نون المضارع ٢ : ٢٤
نون الوقاية ١ : ٢١٨
نون التوكيد ٢ : ٦٦
ناب ٢ : ٣٠٣
نات = ناس ٢ : ٣٤١ ، ٣٦٣
النئدلان ٢ : ٢٤٢
نبأ وأنبأ ١ : ٢٥٦ ، ٢٥٧
نبي ، أنبياء ٢ : ٤٤١
نحن ١ : ٤٧٥
نخلة ، نخل ٢ : ١٨٠
النداء ٢ : ٤٤٠
نداءً ، نداءاً ٢ : ٤٨٦
نذهب ٢ : ٢٦٠
نرجس ٢ : ٢٦٣
النّزاء ٢ : ٤٤٠
نزال ١ : ٤٥٤
النزوان ٢ : ٣٠٤ ، ٤٧٠

نطيليق ٢ : ١٦٩
نِعْم ١ : ١٨٠
نعما ٢ : ٤٩٣
نُغر ١ : ٥١٣، ٢ : ١٨٢
نِغْران ٢ : ١٨٢
نِمر = نَمَريّ ٢ : ١٤٦
نهشل ٢ : ٢٦٧
نهصر ٢ : ٢٦٧
نَوْكى ٢ : ٤٣٨
نُيّام = نوّام ٢ : ٤١٣
نييب ٢ : ١٦٥

- هـ -

الهاء ١ : ٣٧٦
الهاء في رأيته ١ : ٤٨١
ها = هاؤوا = هاؤم ٢ : ٩٠
هاب، يهاب ٢ : ٣٨٩
هات ١ : ٩١
هذا، هذان ١ = ١٠٨
هذه، هذي ٢ : ٣٤٣
هباءة، هباية ٢ : ٤٤٥
هبلع ٢ : ٢٧٣
هجان ٢ : ١٧٨
هجرع ٢ : ٢٧٣
هراق = أراق ٢ : ٣٤٤
هردت (أردت) ٢ : ٣٤٤
هركولة ٢ : ٢٧٣
هرماس ٢ : ٢٥٣
هلكى ٢ : ٤٣٨
هلّ ٢ : ٨٩
هما ١ : ٤٧٨
هنّ ١ : ٨٨، ٩٤
هنّ ٢ : ٣٧٣
هنا ٢ : ٩١
هناه، هناو ٢ : ٣٤٤
هنت (هنيّة) ٢ : ٣٣٧
هندات ٢ : ١٨٠
هندلع ٢ : ٢١٤
هو ١ / ٤٧٧
هواء، أهوية ٢ : ٤٤١
الهوى ٢ : ٤٣٦
هي ١ : ٤٧٨
هياك (إياك) ٢ : ٣٤٤
هيت ٢ : ٩١
هيهات ١ : ٤٥٧

- و -

الواو ١ : ٩٩، ١٠٠
الواو (للمعية) ١ : ٢٧٩
الواو (للقسم) ١ : ٣٦٢، ٣٧٥
الواو (للعطف) ١ : ٤١٦
وا ١ : ٣٤٢
واو ٢ : ٤٢٦
وأى : إينانّ ٢ : ٧٢
وأى : ايو ينانّ ٢ : ٧٢، ٧٣
وأى ٢ : ٤٣٤
واصل، أواصل، أويصل ٢ : ٢٩٥
وتد = ود ٢ : ٣٤٩
الوثء ٢ : ٢٠٣
وجد = يجد ٢ : ٣٥٤
وجل، يوجل ٢ : ٣٥٦
ودّ، ايددنانّ ٢ : ٧٠

وراءك (للإغراء) ١ : ٤٥٩
ورث = يرث ٢ : ٣٥٥
وريّئة ٢ : ٢٧١
وزن، يزن ٢ : ٣٥٣
وسوسة ٢ : ٣٣٠
وشاح (إشاح) ٢ : ٢٨٥
وضّاء ٢ : ٤٣٩
وضؤ، يوضؤ، اوضؤنانّ ٢ : ٧٠
وعاء (إعاء) ٢ : ٢٨٥
وعد ١ : ٨٢
وعد، يعد ٢ : ٣٥٣، ٣٧١
ولاء ٢ : ٤٤٠
ويحه ١ : ٤٦٤
ويسه ١ : ٤٦٤
ويله ١ : ٤٦٤

- ي -

الياء ١ : ٩٩، ١٠٠
الياء (للمتكلم) ١ : ٤٨٣
الياء (للمضارعة) ٢ : ٢٤
يا ١ : ٣٢٨
يا (للندبة) ١ : ٣٤٢
يأجج ٢ : ٢٥١، ٢٨٣
يبرين ١ : ١١٥
يد = يدوي ٢ : ١٥٣
يدي = أدي ٢ : ٣٠٩
يد ٢ : ٣٧٥
يديّه ٢ : ١٦٤
يربوع ١ : ٥١٧، ٢ : ٢٤٩
يرمع ٢ : ٢٤٩
يرمي ٢ : ٢٨
يستعور ٢ : ٢٥٠
يستهزئون، يستهزيون ٢ : ٤٤٧
يستهزئون ٢ : ٢٨٦
يضرب ٢ : ٢٢٨
يضربهأ ٢ : ٢٨٨
يعفون ٢ : ٢٩
يعملة ٢ : ٢٤٩
يغزو ٢ : ٢٨

١١ ـ مصادر التحقيق ومراجعه

ـ أ ـ

١ـ الإبـدال ، أبو الطيب اللغوي ، تح عز الـدين التنوخي ، المجمـع العلمي العربي بدمشق ١٩٦١ .

٢ـ الإبـدال ، ابن السكيت ، تح د . حسين محمـد محمـد شرف ، مجمع اللغـة العربيـة بالقاهرة ١٩٧٨ .

٣ـ الإبدال والمعاقبة والنظائر ، الزجاجي ، تح عز الدين التنوخي ، المجمع العلمي بدمشق ١٩٦٢ .

٤ـ اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، الشيخ أحمد الدمياطي ـ المطبعة العامرة ١٢٨٥ هـ .

٥ـ أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسـالـة ، بيروت ١٩٨٢ .

٦ـ ارتشـاف الضَّرب من لسـان العرب ، أبو حيـان الأنـدلسي ، تـح د . مصطفى أحمد النماس ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٨٩ .

٧ـ الإرشـاد إلى علم الإعراب لشمس الـدين القرشي الكيشي ، تـح د . عبـد الله الحسيني ود . محسن العميري ، جامعة أم القرى ١٤١٠ هـ .

ـ إرشاد الأريب = معجم الأدباء .

٨ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، ناصر الدين الألبـاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٥ هـ

٩ـ الأزهية في علم الحروف ، الهروي ، تح عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربيـة بدمشق ١٩٨٢ .

١٠ـ أساس البلاغة ، الزمخشري ، تح عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة ـ بيروت ١٩٨٢ .
١١ـ الاستدراك على أبنية سيبويه ، الزبيدي ، ط . روما .
١٢ـ أسرار العربية ، أبو البركات بن الأنباري ، تح الشيخ محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٥٧ .
١٣ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبد الباقي اليماني ، تح د . عبد المجيد دياب ، شركة الطباعة ـ الرياض ١٩٨٦م .
١٤ـ الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، مجموعة من المحققين ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧ .
١٥ـ الاشتقاق ، ابن دريد ، تح عبد السلام هارون ، مؤسسة الخانجي ـ القاهرة ١٩٥٨م .
١٦ـ الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، مصورة عن ط ١٨٥٣م .
١٧ـ الإصباح في شرح الاقتراح ، د . محمود فجال ، دار القلم ـ دمشق ١٩٨٩م .
١٨ـ إصلاح المنطق ، ابن السكيت ، تح الشيخ أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٥٦ .
١٩ـ الأصول في النحو ، ابن السراج ، تح عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٨٥ .
٢٠ـ الأضداد ، ابن الأنباري ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ١٩٦٠ .
٢١ـ إعراب الحديث النبوي ، العكبري ، تح عبد الإله نبهان ، دار الفكر بدمشق ١٩٨٩ .
٢٢ـ الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٨٦ .
٢٣ـ الأغاني : أبو الفرج الأصبهاني ، دار الكتب المصرية .

٢٤ـ الاقتضاب ، شرح أدب الكتاب ، ابن السيد البطليوسي ، دار الجيل ـ بيروت ١٩٨٧ .
٢٥ـ الإقناع في القراءات السبع ، ابن الباذش ، تح د . عبد المجيد قطامش ، جامعة أم القرى ١٤٠٣ هـ .
٢٦ـ الأمالي الشجرية ، ابن الشجري ، حيدر أباد ، الدكن ١٣٤٩ هـ .
٢٧ـ الأمالي النحوية ، ابن الحاجب ، تح هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت ١٩٨٥ .
٢٨ـ إملاء مامنّ به الرحمن ، العكبري ، المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١ هـ .
٢٩ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٩٥٠ .
٣٠ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ـ مصر ١٩٦١ .
٣١ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٨٠ .
٣٢ـ إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي ، تح د . محمد بن حمود الدعجاني .
٣٣ـ الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تح د . موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٨٢ .
٣٤ـ الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، تح د . مازن المبارك ، دار العروبة ـ القاهرة ١٩٥٩ .
٣٥ـ إيضاح المكنون ، البغدادي ، المكتبة الإسلامية ـ طهران ١٩٦٧ .

ـ ب ـ

٣٦ـ البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، بيروت ١٤٠٣ هـ .
٣٧ـ البداية والنهاية ، ابن كثير ، مكتبة المعارف ـ بيروت ١٩٨٥ .

٣٨- البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، تح . محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة - بيروت ١٩٧٢ .
٣٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع ، تح د . عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٨٦ .
٤٠- بغية الوعاة ، جلال الدين السيوطي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٤ هـ .
٤١- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، الفيروز أبادي ، تح محمد المصري ، وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٢ .
٤٢- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، ابن الأنباري ، تح د . رمضان عبد التواب ، دار الكتب المصرية ١٩٧٠ .
٤٣- بهجة المجالس وأنس المجالس ، ابن عبد البر القرطبي ، تح محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٢ .
٤٤- البيان والتبيين ، الجاحظ ، تح عبد السلام هارون ، ط الخانجي ، القاهرة ١٩٦٨ .

- ت -

٤٥- تاج العروس ، الإمام الزَّبيدي ، إصدار الكويت .
٤٦- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، ترجمة د . عبد الحليم النجار وآخرين ، دار المعارف بمصر ١٩٧٤ وما بعدها .
٤٧- تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، ط محمد أمين الخانجي .
٤٨- تاريخ الطبري ، أبو جعفر الطبري ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٦٠ .
٤٩- التبصرة في القراءات ، مكي القيسي ، تح د . محيي الدين رمضان ، معهد المخطوطات العربية - الكويت ١٩٨٥ .

٥٠ـ التبصرة والتذكرة ، عبد الله الصيمري ، تح د . أحمد مصطفى علي الدين ، جامعة أم القرى ، دار الفكر بدمشق ١٩٨٢ .
٥١ـ التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، تح د . عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٩٨٦ .
٥٢ـ تحصيل عين الذهب ، الأعلم الشنتمري ، في ذيل كتاب سيبوية ط . بولاق .
٥٣ـ تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي ، تح د . عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٨٦ .
٥٤ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تح د . محمد كامل بركات ، وزارة الثقافة ـ القاهرة ١٩٦٨ .
٥٥ـ التصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، الطبعة الأزهرية ١٣٤٤ هـ .
٥٦ـ تفسير أرجوزة أبي نواس ، ابن جني ، تح الشيخ محمد بهجة الأثري ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢ .
٥٧ـ تفسير الرازي ، فخر الدين الرازي ، التزام عبد الرحمن محمد ، القاهرة .
٥٨ـ تفسير الطبري (جامع البيان) ، دار الفكر ١٩٨٤ .
٥٩ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، دار الكتب المصرية ١٩٦٦ .
٦٠ـ التكملة (وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي) ، أبو علي الفارسي ، تح د . حسن شاذلي فرهود ، جامعة الرياض ١٩٨١ .
٦١ـ التكملة لوفيات النقلة ، الحافظ المنذري ، تح بشار عوّاد معروف ، مطبعة الآداب بالنجف ١٣٨٨ هـ .
٦٢ـ التكملة والذيل والصلة ، الإمام الصَّغاني ، مجموعة من المحققين ، دار الكتب القاهرة ١٩٧٧ .
٦٣ـ تلخيص العبارات بلطيف الإشارات : في القراءات السبع ، ابن بليمة . تح

سبيع حمزة حاكمي ، جدة ـ بيروت ، مؤسسة علوم القرآن ١٩٨٨ .
٦٤ـ تهذيب إصلاح المنطق ، التبريزي ، تح د. فخر الدين قباوة . حلب .
تهذيب الألفاظ ، ابن السكيت = كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ .
٦٥ـ تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ١٩٨٤ .
٦٦ـ تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري ، القاهرة ، تراثنا ١٩٦٧ .
٦٧ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تح د . عبد الرحمن علي سليمان ، القاهرة ١٩٧٩ .
٦٨ـ التيسير في القراءات ، أبو عمرو الداني ، تح أوتوبرتزل ، إستامبول ـ مطبعة الدولة ١٩٣٠ .
٦٩ـ الجامع الصحيح (صحيح مسلم) ، دار الآفاق ـ بيروت .
٧٠ـ الجمل في النحو (منسوب للخليل بن أحمد) ، تح د . فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٨٧ .
٧١ـ الجمل في النحو ، الزجاجي ، تح د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل ١٩٨٨ .
٧٢ـ جمهرة اللغة ، ابن دريد ، حيدر أباد ، مصورة .
٧٣ـ جمهرة أنساب العرب ، ابن حزم الأندلسي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٣ .

- ح -

٧٤ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل طبعة دار الفكر .
٧٥ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، القاهرة ١٢٨٦ هـ .
٧٦ـ حاشية على شرح بانت سعاد ، عبد القادر البغدادي ، تح نظيف محرم خواجة ، دار فرانز شتاينر ، فيسبادن ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ .
٧٧ـ حجة القراءات . ابن زنجلة ، تح سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ١٩٧٩ .
٧٨ـ الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ، تح بدر الدين قهوجي وبشير

جويجاتي ، دار المأمون للتراث ـ دمشق ١٩٨٤ .
٧٩ـ الحلل في شرح أبيات الجمل ، ابن السيد البطليوسي ، تح د . مصطفى إمام ، الدار المصرية ـ القاهرة ١٩٧٩ .
٨٠ـ الحيوان : الجاحظ ، تح عبد السلام محمد هارون ، البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٥٨ .

- خ -

٨١ـ خزانة الأدب ، عبد القادر البغدادي ، ط بولاق ، وطبعة بتحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٨٦ .
٨٢ـ الخصائص ، ابن جني ، تح محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .
٨٣ـ خلق الإنسان في اللغة ، الحسن بن أحمد ، تح د . أحمد خان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ١٩٨٦ .

- د -

٨٤ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السعادة ١٩٧٢ .
٨٥ـ درة الغواص في أوهام الخواص ، الحريري ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٧٥ .
٨٦ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد الشنقيطي ، دار المعرفة ـ بيروت .
٨٧ـ دقائق التصريف ، القاسم بن محمد ، تح د . أحمد ناجي القيسي ود . حسين تورال ود . حاتم صالح الضامن . المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧ .
٨٨ـ دول الإسلام ، لشمس الدين الذهبي ، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ١٩٨٥ .
٨٩ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تح الشيخ محمد حسن آل ياسين ، بغداد ١٩٦٥ .
٩٠ـ ديوان الأعشى الكبير ، تح د . محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب ـ القاهرة وأيضاً ط دار صادر .
٩١ـ ديوان امرئ القيس ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر .

٩٢ـ ديوان أمية بن أبي الصلت ، تح د . عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس . دمشق .
٩٣ـ ديوان أوس بن حجر ، تح د . محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت .
٩٤ـ ديوان جرير ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٣ .
٩٥ـ ديوان رؤبة ضمن مجموع أشعار العرب تح وليم بن الورد . بيروت ١٩٧٩ .
٩٦ـ ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٦ ، وطبعة بشرح الأعلم وتح د . فخر الدين قباوة ، وأخرى بشرح ثعلب .
٩٧ـ ديوان الشماخ بن ضرار ، تح د . صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
٩٨ـ ديوان طرفة ، تح لطفي الصقال ودرية الخطيب ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥ .
٩٩ـ ديوان عباس بن مرداس ، تح يحيى الجبوري ، بغداد ١٩٦٨ .
١٠٠ـ ديوان عبيد بن الأبرص ، دار بيروت للنشر ١٩٨٣ .
١٠١ـ ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ، تح د . محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٦ .
١٠٢ـ ديوان العجاج ، بشرح الأصمعي ، تح د . عبد الحفيظ السطلي ، دمشق ١٩٧١ .
١٠٣ـ ديوان علقمة الفحل ، بشرح الأعلم ، تح لطفي الصقال ودرية الخطيب ، حلب ١٩٦٩ .
١٠٤ـ ديوان الفرزدق ، دار بيروت للنشر ١٩٨٤ .
١٠٥ـ ديوان كثير ، تح د . إحسان عباس ، دار الثقافة ـ بيروت ١٩٧١ .
١٠٦ـ ديوان لبيد ، بشرح الطوسي ، تح د . إحسان عباس ، الكويت ١٩٨٤ .
١٠٧ـ ديوان المرار الأسدي ، صنعة د . نوري حمودي القيسي ، مجلة المورد العراقية ـ العدد ٢ ، المجلد الثاني ١٩٧٢ .

- ذ -

١٠٨ـ الذيل على طبقات الحنابلة ، ابن رجب الحنبلي ، القاهرة ١٩٥٢ .

- ر -

١٠٩ـ الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تح د . شوقي ضيف ، القاهرة ١٩٤٧ .

١١٠ـ رسالة أسباب حدوث الحروف ، ابن سينا ، تح محمد حسان الطيان ويحيى ميرعلم ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣ .

١١١ـ رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (مَنْ) الشرطية ، ابن هشام المصري ، تح د . مازن المبارك ، دار ابن كثير ، دمشق ١٩٨٧ .

١١٢ـ رسالة الملائكة ، أبو العلاء المعري ، تح محمد سليم الجندي ، بيروت .

١١٣ـ رصف المباني ، المالقي ، تح أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥ .

١١٤ـ الرعاية لتجويد القراءة ، مكي القيسي ، تح د أحمد حسن فرحات . دمشق ١٩٧٣ .

١١٥ـ الروض الأُنُف ، السهيلي ، تح عبد الرؤوف طه سعد ، دار المعارف ـ بيروت ١٩٨٤ .

- ز -

١١٦ـ زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ، محمد حبيب الله ، مؤسسة الحلبي ، القاهرة .

١١٧ـ زاد المسير في علم التفسير ، ابن الجوزي ، المكتب الإسلامي ـ دمشق ١٩٦٤ .

١١٨ـ الزاهر في معاني كلمات الناس ، ابن الأنباري ، تح د . حاتم الضامن ، وزارة الثقافة ـ بغداد ١٩٧٩ .

- س -

١١٩ـ السبعة (كتاب السبعة) ابن مجاهد ، تح د . شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ .

١٢٠ـ سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تح د . حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ١٩٨٥ .
١٢١ـ سِفر السعادة وسفير الإفادة ، علم الدين السخاوي ، تح د . محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣ .
١٢٢ـ سمط اللآلي ، أبو عبيد البكري ، تح عبد العزيز الميمني ، دار الحديث ـ بيروت ١٩٨٤ .
١٢٣ـ سنن ابن ماجه ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ١٩٧٥ .
١٢٤ـ سنن الترمذي ، بعناية عزة عبيد الدعاس ، حمص .
١٢٥ـ سير أعلام النبلاء ، تح مجموعة من المحققين ، مؤسسة الرسالة ـ دمشق ١٩٨٨ .

ـ ش ـ

١٢٦ـ شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
١٢٧ـ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت .
١٢٨ـ شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر النحاس ، تح وهبة متولي عمر ، مكتبة الشباب ـ القاهرة ١٩٨٥ .
١٢٩ـ شرح أبيات سيبويه ، ابن السيرافي ، تح د . محمد علي سلطاني ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦ .
١٣٠ـ شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر) ، أبو علي الفارسي ، تح د . حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ١٩٨٧ .
١٣١ـ شرح أبيات مغني اللبيب ، عبد القادر البغدادي ، تح عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ـ دمشق ١٩٨١ .
ـ شرح أسماء الله الحسنى ، فخر الدين الرازي = لوامع البينات .
١٣٢ـ شرح أشعار الهذليين ، أبو سعيد السكري ، تح عبد الستار فراج ، دار العروبة ـ القاهرة .

١٣٣ـ شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة .
١٣٤ـ شرح الإيضاح ، العكبري ، تح يحي ميرعلم ، (أطروحة دكتوراه في جامعة دمشق) .
١٣٥ـ شرح التصريح ، خالد الأزهري ، القاهرة ١٣٢٥ هـ .
١٣٦ـ شرح الجمل ، ابن عصفور ، تح د . صاحب أبو جناح ، بغداد ١٩٨٢ .
١٣٧ـ شرح الجمل ، ابن هشام الأنصاري ، تح د . علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٥ .
١٣٨ـ شرح حماسة أبي تمام ، المرزوقي ، تح أحمد أمين وعبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٦٧ .
١٣٩ـ شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الأستراباذي ، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة .
١٤٠ـ شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد .
١٤١ـ شرح شواهد الشافية ، عبد القادر البغدادي ، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٧٣ .
ـ شرح الشواهد الكبرى = المقاصد النحوية .
١٤٢ـ شرح شواهد المغني ، الجلال السيوطي ، مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٦ .
١٤٣ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، ابن الأنباري ، تح عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ .
١٤٤ـ شرح قطر الندى ، ابن هشام ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة مصر ١٩٦٣ .
١٤٥ـ شرح قصيدة بانت سعاد ، ابن هشام . المطبعة العامرة ١٢٩٠ هـ .
١٤٦ـ شرح كافية ابن الحاجب ، الراضي الأستراباذي ، دار الطباعة العامرة ١٢٧٥ ، وطبعة جامعة قاريونس .

١٤٧ـ شرح اللمع ، ابن برهان العكبري ، تح د . فائز فارس ، الكويت ١٩٨٤ .
١٤٨ـ شرح المفصل : ابن يعيش ، دار الطباعة المنيرية ـ القاهرة .
١٤٩ـ شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ، تح خالد عبد الكريم ، الكويت ١٩٧٦ .
١٥٠ـ شرح الملوكي ، ابن يعيش ، تح د . فخر الدين قباوة ، حلب ١٩٧٣ .
١٥١ـ شعر ابن مفرغ ، تح د . داود سلوم ، بغداد ١٩٦٨ .
١٥٢ـ شعر الأحوص الأنصاري ، تح د . إبراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٦٩ .
١٥٣ـ شعر الأخطل ، صنعة السكري ، تح د . فخر الدين قباوة ، بيروت ١٩٧٩ .
١٥٤ـ شعر عمرو بن معد يكرب ، تح مطاع طرابيشي ، مجمع اللغة العربية بدمشق .
١٥٥ـ شعر المتوكل الليثي ، تح د . يحيى الجبوري ، مكتبة الأندلس ـ بغداد .
١٥٦ـ شعر النابغة الجعدي ، المكتب الإسلامي ـ دمشق ١٩٦٤ .
١٥٧ـ الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تح أحمد شاكر ، دار المعارف بمصر .
١٥٨ـ شواهد التوضيح والتصحيح ، ابن مالك ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ١٩٥٨ ، وطبعة بتحقيق د . طه عبد المحسن ، بغداد ١٩٨٥ .

- ص -

١٥٩ـ الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس ، تح سيد أحمد صقر ، ط . عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧ .
١٦٠ـ الصاهل والشاحج ، أبو العلاء المعري ، تح د . عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ، دار المعارف بمصر ١٩٨٤ .
١٦١ـ الصحاح ، أبو نصر الجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ـ بيروت .

- ض -

١٦٢ـ الضرائر ، محمود شكري الألوسي ، دار صعب ـ بيروت .
١٦٣ـ ضرائر الشعر ، ابن عصفور ، تح السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ١٩٨٠ .
١٦٤ـ ضرورة الشعر ، السيرافي ، تح د . رمضان عبد التواب ، بيروت ١٩٨٥ .

- ط -

١٦٥ـ طبقات الشافعية الكبرى ، السبكي ، تح محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، ط . عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٦٤ .

١٦٦ـ طبقات فحول الشعراء ، ابن سلاّم ، تح محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ـ القاهرة ١٩٧٤ .

١٦٧ـ الطبقات الكبرى ، ابن سعد ، دار صادر ـ بيروت ١٩٦٨ .

١٦٨ـ طبقات النحاة واللغويين ، ابن قاضي شهبة ، ط . النعمان بالنجف ١٩٧٣ .

١٦٩ـ طبقات النحويين واللغويين ، محمد بن الحسن الزبيدي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٨٤ .

١٧٠ـ الطرائف الأدبية ، عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- ع -

١٧١ـ عبث الوليد ، أبو العلاء المعري ، تح نادية علي الدولة ، دمشق .

١٧٢ـ العبر في خبر مَنْ عَبر ، الحافظ الذهبي ، د . صلاح الدين المنجد ، الكويت ١٩٦٦ .

١٧٣ـ العقد الفريد ، ابن عبد ربّه ، تح أحمد أمين ورفاقه ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .

١٧٤ـ العوامل المائة النحوية ، عبد القاهر الجرجاني ، تح البدراوي زهران ، دار المعارف ١٩٨٨ .

١٧٥ـ العين ، الخليل بن أحمد ، تح إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي ، بغداد ١٩٨٠ .

١٧٦ـ عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، دار الكتب المصرية ١٩٢٥ .

- غ -

١٧٧ـ غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري ، نشره برجستراسر ، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٣٢ .

١٧٨ـ غيث النفع في القراءات السبع ، الصفاقسي ، المطبعة العثمانية ١٣٠٤ هـ .

ـ ف ـ

١٧٩ـ فتح القدير ، الشوكاني ، دار الفكر العربي ـ بيروت ١٩٨٣ .

١٨٠ـ فُرْحة الأديب ، الغندجاني ، تح د . محمد علي سلطاني ، دمشق ١٩٨١ .

١٨١ـ فصل المقال ، أبو عبيد البكري ، تح د . إحسان عباس ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٨٣ م .

١٨٢ـ فهارس كتاب سيبويه ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٥ .

١٨٣ـ فهرس شواهد سيبويه ، أحمد راتب النفاخ ، دار الإرشاد ـ بيروت ١٩٧٠ .

١٨٤ـ الفهرست ، ابن النديم ، دار المعرفة ـ بيروت ١٩٧٨ .

ـ ق ـ

١٨٥ـ القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، دار الجيل ـ بيروت .

١٨٦ـ القوافي ، أبو الحسن الأخفش ، تح أحمد راتب النفاخ ، دار الأمانة ـ بيروت ١٩٧٤ .

١٨٧ـ الكافي في العروض والقوافي ، تح الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ، مصر ١٩٦٩ .

١٨٨ـ الكامل ، المبرد ، تح محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٦ ، وأيضاً طبعة المكتبة التجارية الكبرى .

١٨٩ـ الكتاب ، سيبويه ، ط بولاق ١٣١٧ هـ وط عبد السلام هارون ، ط الخانجي ، القاهرة ١٩٨٣ .

ـ كتاب الشعر = شرح الأبيات المشكلة للفارسي .

١٩٠ـ الكشاف ، الزمخشري ، بعناية مصطفى حسين أحمد ، القاهرة ١٩٥٣ ، وط دار الكتاب العربي ببيروت ١٤٠٦ هـ .

١٩١ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع ، مكي بن أبي طالب ، تح د . محيي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤ .

١٩٢ـ الكليات ، أبو البقاء الكفوي ، تح د . عدنان درويش ومحمد المصري ، وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٨٢ .
١٩٣ـ كنز الحفاظ في ترتيب الألفاظ . ابن السكيت . بيروت ١٨٩٥ .
١٩٤ـ كنز العمال ، علاء الدين المتقي ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥ م .

ـ ل ـ

١٩٥ـ اللباب في تهذيب الأنساب ، ابن الأثير الجزري ، دار صادر بيروت ١٩٨٠ .
١٩٦ـ لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ـ بيروت .
١٩٧ـ اللأمات ، الزجاجي ، تح د . مازن المبارك ، ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٩ .
١٩٨ـ اللمع ، ابن جني ، تح ، حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٣ .
١٩٩ـ لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للإمام فخر الدين الرازي ـ الخانجي ١٣٢٣ هـ .

ـ م ـ

٢٠٠ـ المؤتلف والمختلف ، الآمدي ، تح عبد الستار فراج ، القاهرة ١٩٦١ .
٢٠١ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة ، القزاز القيرواني ، تح د . رمضان عبد التواب ود . صلاح الدين الهادي ، دار العروبة بالكويت ١٩٨٢ .
٢٠٢ـ ما ينصرف وما لا ينصرف ، الزجاج ، تح هدى قراعة ، القاهرة ١٩٧١ .
٢٠٣ـ المبسوط في القراءات ، ابن مهران ، تح سبيع حمزة حاكمي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦ .
٢٠٤ـ المثنى ، أبو الطيب اللغوي ، تح عز الدين التنوخي ، المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٨٠ هـ .
٢٠٥ـ مجاز القرآن ، أبو عبيدة ، تح د . فؤاد سوزكين ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٨١ .

٢٠٦- مجالس ثعلب ، أبو العباس ثعلب ، تح عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر .
٢٠٧- مجالس العلماء ، الزجاجي ، تح عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢ .
٢٠٨- مجمع البيان ، الطبرسي ، دار المعرفة - بيروت ١٤٠٦هـ .
٢٠٩- المجمل في اللغة ، ابن فارس ، تح د . زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٤ .
٢١٠- المحتسب في تبيين شواذ القراءات ، ابن جني ، تح علي النجدي ناصف ، ود . عبد الحليم النجار ، ود . عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى - القاهرة ١٣٨٦ .
٢١١- المحصول ، فخر الدين الرازي ، تح طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ١٩٩٢ .
٢١٢- المحكم ، ابن سيده ، جامعة الدول العربية .
٢١٣- مختصر في شواذ القرآن ، ابن خالويه ، نشرة برجستراسر ، المطبعة الرحمانية ، مصر ١٩٣٤ .
٢١٤- المخصص ، ابن سيده ، دار الفكر - بيروت ١٩٧٨ .
٢١٥- المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
٢١٦- المذكر والمؤنث ، المبرد ، د . رمضان عبد التواب ، صلاح الدين الهادي ، دار الكتب المصرية ١٩٧٠ .
٢١٧- مذكرات في قواعد اللغة العربية ، سعيد الأفغاني ، جامعة دمشق .
٢١٨- مرآة الجنان ، اليافعي ، مؤسسة الأعلمي - بيروت (مصورة) .
٢١٩- المرتجل في شرح الجمل ، ابن الخشاب ، تح علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ .
٢٢٠- المرصّع ، ابن الأثير ، تح إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة - بغداد ١٩٧١ .
٢٢١- المزهر ، جلال الدين السيوطي ، تح جاد المولى والبجاوي وأبي الفضل ، دار إحياء الكتب بالقاهرة .

٢٢٢ـ المسائل البصريات ، أبو علي الفارسي ، تح د . محمد الشاطر ، مطبعة المدني ـ القاهرة ١٩٨٥ .
ـ المسائل البغداديات = المسائل المشكلة .
٢٢٣ـ المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسي ، تح د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ١٩٨٧ .
٢٢٤ـ مسائل خلافية في النحو ، العكبري ، تح د . محمد خير حلواني ، حلب .
٢٢٥ـ المسائل العسكريات ، أبو علي الفارسي ، تح إسماعيل أحمد عمايرة ، الجامعة الأردنية ١٩٨١ .
٢٢٦ـ المسائل العضديات ، أبو علي الفارسي ، تح شيخ الراشد ، وزارة الثقافة ١٩٨٦ .
٢٢٧ـ المسائل المشكلة (البغداديات) أبو علي الفارسي ، تح صلاح الدين السنكاوي ، وزارة الأوقاف ـ بغداد ١٩٨٣ت
٢٢٨ـ المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تح د . محمد كامل بركات ، جامعة الملك عبد العزيز ، دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٢ .
٢٢٩ـ المستقصى ، الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٧ .
٢٣٠ـ مسند أحمد ، الإمام أحمد بن حنبل ، مصر .
٢٣١ـ مشكل إعراب القرآن ، مكي القيسي ، تح ياسين محمد السواس ، ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤ .
٢٣٢ـ المشوف المعلم في ترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم ، العكبري ، تح . ياسين محمد السواس ، جامعة أم القرى ١٩٨٣ .
٢٣٣ـ معالم التنزيل ، البغوي ، تح خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار ، دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٧ هـ .
٢٣٤ـ معاني القرآن . الأخفش ، تح د . فائز فارس ، الكويت ١٩٨١ .

٢٣٥ـ معاني القرآن ، للفراء ، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار الكتب والهيئة العامة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ .
٢٣٦ـ المعاني الكبير ، ابن قتيبة ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٤ .
٢٣٧ـ معاهد التنصيص ، عبد الرحيم العباسي ، القاهرة ١٣١٦ هـ .
٢٣٨ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب) ياقوت الحموي ، دار المأمون القاهرة ١٩٣٦ .
٢٣٩ـ معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٧٩ .
٢٤٠ـ معجم الشعراء ، المرزباني ، تح عبد الستار فراج ، القاهرة ١٩٦٠ م .
٢٤١ـ معجم الشهابي ، الأمير مصطفى الشهابي ، مكتبة لبنان ـ بيروت ١٩٧٨ .
٢٤٢ـ معجم القراءات القرآنية ، د . عبد العال سالم مكرم ، د . أحمد مختار عمر ، جامعة الكويت ١٩٨٢ .
٢٤٣ـ معجم ما استعجم ، أبو عبيد البكري ، تح مصطفى السقا ورفاقه ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٥ .
٢٤٤ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر .
٢٤٥ـ المعرّب ، أبو منصور الجواليقي ، تح أحمد محمد شاكر ، وزارة الثقافة بمصر ١٩٦٩ .
٢٤٦ـ معرفة القراء الكبار ، الحافظ الذهبي ، تح د . بشار عواد ورفاقه ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٩٨٤ .
٢٤٧ـ المعمرون والوصايا ، تح عبد المنعم عامر ، ط عيسى البابي الحلبي ١٩٦١ .
٢٤٨ـ المفصّل في صنعة الإعراب ، الزمخشري ، القاهرة ١٢٩١ هـ .
٢٤٩ـ المفضليات ، المفضّل الضبي ، تح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ .
٢٥٠ـ المقاصد النحوية (شرح الشواهد الكبرى) العيني ، بهامش خزانة الآداب ، ط بولاق ١٣٤٧ هـ .

٢٥١ـ مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تح عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ .
٢٥٢ـ المقتضب ، المبرد ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى ـ للشؤون الإسلامية ـ القاهرة .
٢٥٣ـ المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ، ابن جني ، تح د . مازن المبارك ، دار ابن كثير بدمشق ١٨٨٨ .
٢٥٤ـ المقصور والممدود ، الفرّاء ، تح عبد الإله نبهان ، ومحمد خير البقاعي ، دار قتيبة بدمشق ١٩٨٣ .
٢٥٥ـ المقصور والممدود ، ابن ولاّد ، صححه محمد بدر الدين النعساني ، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٠٨ .
٢٥٦ـ الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، تح د . فخر الدين قباوة ، حلب ١٩٦٨ .
٢٥٧ـ المنتظم ، ابن الجوزي ، دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٥٨ هـ .
٢٥٨ـ المنصف شرح تصريف المازني ، ابن جني ، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط البابي الحلبي ١٩٥٤ .
٢٥٩ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ، للهيثمي ، تح محمد عبد الرزاق حمزة ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
٢٦٠ـ الموجز في النحو ، ابن السراج ، تح الشويمي ودامرجي ، بيروت ١٩٦٥ .
٢٦١ـ الموشّح ، المرزباني ، تح علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر ١٩٦٥ .
٢٦٢ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الحافظ الذهبي ، عليّ محمد البجاوي ، دار المعرفة ـ بيروت .

- ن -

٢٦٣ـ النجوم الزاهرة ، ابن تغري بردي ، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٢ .
٢٦٤ـ النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
٢٦٥ـ نزهة الألباء ، ابن الأنباري ، تح إبراهيم السامرائي ، الأردن ١٩٨٥ .

٢٦٦ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، القاهرة ١٩٦٩ .
٢٦٧ـ النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تح محمد أحمد دهمان دمشق ١٣٤٥ هـ ، وأيضاً طبعة علي محمد الضباع ببيروت .
٢٦٨ـ نظام الغريب ، الربعي ، تح محمد بن علي الأكوع ، دار المأمون للتراث ١٩٨٠ .
٢٦٩ـ النقائض ، أبو عبيدة ، بيڤان ، ليدن ١٩٠٨ ـ ١٩١٢ .
٢٧٠ـ نكت الهميان ، الصلاح الصفدي ، تح أحمد زكي ، المطبعة الجمالية ١٩١١ م .
٢٧١ـ النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٢٢ هـ .
٢٧٢ـ نوادر أبي زيد ، أبو زيد ، دار الكتاب العربي ـ بيروت .

هـ

٢٧٣ـ هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد بيروت ١٩٦٦ .
٢٧٤ـ هدية العارفين ، البغدادي ، المكتبة الإسلامية ـ طهران ١٩٦٧ .
٢٧٥ـ همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع ، السيوطي مصر ١٣٢٧ هـ .

و

٢٧٦ـ الوافي بالوفيات ، الصلاح الصفدي ، بعناية هلموت ريتنر .
٢٧٧ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه ، القاضي الجرجاني ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي . ط البابي الحلبي ١٩٦٦ .
٢٧٨ـ وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، تح د . إحسان عباس ، دار صادر ـ بيروت ١٩٧٧ .

ي

٢٧٩ـ يتيمة الدهر ، أبو منصور الثعالبي ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٧٣ .

الفهرس

١٢ ـ فهرس محتويات الجزء الثاني

توطئة ٥
في حضرة الكتاب ٧
٦١ ـ باب الأفعال ١٣
مقدمة ١٣
فصل : أقسام الأفعال والجدل في فعل الحال ١٣
فصل : أيُّ أقسام الفعل أصل لغيره ١٥
فصل : الأصل في الفعل البناء ١٥
فصل : أصل البناء إنما على السكون ١٥
فصل : علل بناء الماضي على الفتح ١٦
مسألة : بناء الأمر على السكون والخلاف في ذلك ١٧
مسألة : إعراب المضارع لشبهه بالاسم ٢٠
مسألة : إعراب المضارع استحسان والخلاف في ذلك ٢١
فصل : لا يصير الفعل مضارعاً إلا بزيادة الحروف ٢٣
فصل : علة كون المضارع أربعة أحرف ٢٣
فصل : علل اختصاص الهمزة بالمتكلم ٢٣
فصل : علل جعل النون للجمع ٢٤
فصل : اختصاص المخاطب المذكر بالتاء ٢٤
فصل : علل جعل حروف المضارعة أولاً ٢٤
مسألة : الخلاف في عامل رفع المضارع ٢٥
مسألة : الأمثلة الخمسة معربة والدليل على ذلك ٢٧

مسألة : الفعل المعرب يعرض له البناء لشيئين ٢٨
مسألة : تعليل عدم تحرك المثل الآخر بالضمة ٢٨
مسألة : الرجال يعفون والنساء يعفون وتقدير ذلك ٢٩
٦٢ ـ باب نواصب الفعل ٣٠
تعليل عمل (أن) في نصبها المضارع ٣٠
فصل : أن والفعل في تقدير المصدر ٣١
فصل : عمل (أن) بعد حذفها والخلاف في ذلك ٣١
فصل : تعليل عمل (لن) ٣٢
فصل : طبيعة (لن) ٣٢
فصل : القول في (كي) ٣٣
فصل : طبيعة (إذن) وشروط عملها ٣٤
مسألة : كلام في عملها ورتبتها ٣٥
مسألة : الفصل بـ (لا) بين الفعل وإذن ٣٦
مسألة : (إذن) إذا صاحبها حرف عطف ٣٦
مسألة : إذن أظنك صادقاً ٣٧
مسألة : إبدال نونها ألفاً ٣٧
فصل : إضمار (أن) بعد الفاء والخلاف في ناصب الفعل ٣٧
فصل : إضمار (أن) بعد اللام والخلاف في ذلك ٣٨
فصل : إضمار (أن) بعد الواو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ٤٠
مسألة : لو رفعت (تشرب) ٤١
مسألة : لا يسعني شيء ويعجز عنك ٤١
مسألة : إضمار أن مع الفعل المعطوف على المصدر ٤٢
مسألة : الواو التي تضمر بعدها (أن) بمعنى الجمع ٤٢

فصل : إضمار (أن) بعد (أو) ٤٣
مسألة : ما تأتينا فتحدّثُنا ٤٣
فصل : إضمار (أن) بعد (حتى) ٤٤
مسألة : ارتفاع الفعل وانتصابه بعد حتى ووجوه ذلك ٤٥
مسألة : لا يجوز إظهار (أن) بعد (حتى) ٤٦
مسألة : لا يجوز إظهار (أن) مع لام كي ٤٦

٦٣ ـ باب الجوازم ٤٧
معنى الجزم لغة واصطلاحاً ٤٧
فصل : علّة إعمال لم ٤٧
فصل : دخول حرف الشرط على لم ٤٨
فصل : (لمّا) : طبيعتها ومعناها ٤٨
فصل : لام الأمر وسبب عملها ٤٩
فصل : تسكين لام الأمر إذا سبقت بواو أو فاء ٤٩
فصل : لا الناهية وسبب عملها ٥٠
فصل : (إنْ) الشرطية أمّ أدوات الشرط ٥٠
مسألة : فعل الشرط والجزاء معربان والخلاف في ذلك ٥٠
مسألة : الخلاف في الجازم لفعل الشرط وجوابه ٥١
مسألة : دخول (إنْ) على لم ٥٢
مسألة : لا تكون إنْ بمعنى إذْ ٥٢
فصل : مَنْ الشرطية وشبهها بإنْ ٥٣
فصل : طبيعة (مهما) ٥٣
فصل : حيث الجازمة ٥٤
فصل : أصل إذ ما ٥٥

فصل : الجزم بإذا للضرورة ٥٥
فصل : لا يعمل في أدوات الشرط شيء قبلها إلا حرف الجر ٥٦
فصل : العامل في الاسم بعد أداة الشرط فعل محذوف ٥٧
فصل : الجزاء يكون بالفعل المجزوم ٥٨
فصل : قيام المفاجأة بإذا مقام الفاء ٥٩
فصل : حذف جواب الشرط وفعل الشرط ٦٠
فصل : خبر مَنْ وما والخلاف في ذلك ٦٠
فصل : المجازاة بكيف والخلاف في ذلك ٦٢
فصل : حذف الفاء ٦٤
مسألة : تحليل قولهم « لا تدن من الأسد تسلمْ منه » ٦٤
مسألة : الأمر والنهي يجزمان بشرط مقدّر ٦٥
٦٤ ـ باب النونين ٦٦
مسألة : اختصاص نوني التوكيد بالأفعال ٦٦
مسألة : بناء المضارع مع نون التوكيد ٦٦
مسألة : فتح ما قبل النون في الواحد ٦٧
مسألة : الحركة قبل النون بناء ٦٧
مسألة : النون أصل خفيفة وثقيلة ٦٧
مسألة : عدم دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة ٦٨
مسألة : حركة النون الثقيلة بعد الألف ٦٩
مسألة : زيادة الألف قبل نون التوكيد في فعل جماعة النسوة ٧٠
مسألة : الوقوف على النون الخفيفة المفتوح ما قبلها ٧١
مسألة : الوقف على بدل النون من إجراء الوصل مجرى الوقف ٧٢

فصل : وقوع نون التوكيد بعد الواو وتحريكها بالضم ٧٢
مسألة : أمر جماعة النسوة بالفعل (وأى) ٧٢
٦٥ ـ باب الإعراب والبناء ٧٤
معنى البناء وحدّه ٧٤
فصل : بناء الحروف والأفعال ٧٤
فصل : الأصل في البناء السكون ٧٥
فصل : علة تحريك المبني ٧٥
فصل : الأصل في التحريك لالتقاء السَّاكنين الكسر ٧٥
فصل : تحريك أحد الساكنين ٧٦
فصل : الأصل تحريك الساكن الأول ٧٦
٦٦ ـ باب حيث ٧٧
ظرفيتها ٧٧
فصل : إبهامها وما بعدها يبينها ٧٨
فصل : حالها في الشرط ٧٨
فصل : بناؤها على الضم في اللغة الجيدة ووجوه ذلك ٧٩
فصل : سبب تحريك آخر حيث ٨٠
٦٧ ـ باب قبل وبعد ٨١
هما ظرفان على حسب ما يضافان إليه ٨١
فصل : إبهامها ٨١
فصل : إضافتها إلى المفرد ٨١
فصل : إعرابها في الإضافة وبناؤهما بالقطع ٨١
فصل : علة تحريكها ٨٢
فصل : علة تحريكها بالضم ٨٣

فصل : علة تسمية الجهات الست بالغايات ٨٣
٦٨ ـ باب قط ٨٤
قط المخففة وقط المضافة ٨٤
فصل : معنى (قط) المشددة ٨٥
فصل : علة تحريكها ٨٥
فصل : حذف المضاف إليه مع الجهات ٨٥
فصل : علة بناء (أين) ٨٦
فصل : علة بناء (كيف) ٨٦
فصل : علة بناء (أيان) ٨٧
فصل : طبيعة (الآن) وبناؤها ٨٨
فصل : القول في (هلمّ) ٨٩
فصل : القول في (ها) ٩٠
فصل : القول في (هيت) ٩١
فصل : القول في (هات) ٩١
فصل : القول في (ها) ٩١
فصل : القول في (ثم) ٩٢
فصل : بناء أسماء العدد على الوقف ٩٢
فصل : حروف التهجي مبنية إن أريد بها الهجاء ومعربة إن أريد غير ذلك ٩٣
فصل : بناء الأسماء المحكية (غاق ، عدس) ٩٣
فصل : القول في (جير) ٩٤
فصل : القول في (إيه) ٩٤
فصل : الخلاف في المضاف إلى ياء المتكلم أهو مبني أم معرب ٩٥

٦٩ ـ باب ما يجوز في ضرورة الشعر ٩٦
توضيح معنى الضرورة ٩٦
فصل : صرف ما لا ينصرف ٩٧
فصل : قصر الممدود ٩٧
فصل : مد المقصور ٩٨
فصل : إظهار المدغم ٩٩
فصل : حذف التَّنوين في الشعر ١٠٠
فصل : حذف الياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة ١٠٠
فصل : حذف حركة الياء في هو وهي ١٠١
فصل : تذكير المؤنث ١٠٢
فصل : تأنيث المذكر ١٠٣
فصل : تشديد المخفف ١٠٥
فصل : تخفيف المشدد ١٠٦
فصل : حذف الهمزة ١٠٧
فصل : قلب الهمزة ألفاً ١٠٧
فصل : قطع ألف الوصل ١٠٧
فصل : الترخيم في غير النداء ١٠٨
فصل : إبدال أحد الحرفين في التشديد ١٠٨
فصل : إبقاء حروف المدّ في الفعل المجزوم ١٠٨
فصل : حذف الإعراب في الشعر ١١٠
فصل : حذف الضمير ١١١
٧٠ ـ باب الموصول والصلة ١١٣
الموصول أسماء وحروف ١١٣

فصل : سبب تسميتها الموصولات ١١٣
فصل : الغرض من الذي والتي وأي ومن وما وأي ١١٣
فصل : الياء واللاَّم في الذي ١١٥
فصل : تُعرف الموصولات بالصلات ١١٦
فصل : سبب كون الصلة جملة خبرية ١١٧
فصل : اللغات في الذي ١١٨
فصل : تثنية (الذي) ١١٨
فصل : الأصل في اللاتي ١١٩
فصل : القول في الألى ١١٩
فصل : اسم الإشارة غير موصول والخلاف في ذلك ١٢٠
مسألة : الألف واللام في الاسم الظاهر ١٢١
مسألة : وجوه ماذا ١٢٢
مسألة : أيّهم ١٢٣
مسألة : لابد في الصلة من عائد على الموصول ١٢٥
فصل : حذف العائد المنصوب ١٢٥
فصل : أنّ وأن الموصولان ١٢٦
مسألة : اسمية الألف واللام وحرفيتها ١٢٧
فصل : لا يتقدّم شيء من الصلة على الموصول ١٢٨

٧١ ـ باب الاستفهام ١٢٩
معنى الاستفهام ١٢٩
فصل : حروف الاستفهام ١٢٩
فصل : الأسماء والظروف المشبهة بحروف الاستفهام ١٣٠
فصل : الغرض من الاستفهام بأسمائه ١٣١

فصل : أسماء الاستفهام تامة ١٣١
فصل : إعراب الجواب كإعراب السؤال ١٣٢
فصل : بقاء الاستفهام على حاله إذا كان الجارّ اسماً ١٣٢
فصل : لا يعمل في الاستفهام ما قبله ١٣٢
فصل : جميع أسماء الاستفهام مبنية إلا أياً ١٣٤
٧٢ ـ باب الحكاية ١٣٥
معنى الحكاية ١٣٥
فصل : في قولك : جاءني زيدٌ : من زيدٌ ١٣٥
فصل : مذهب أهل الحجاز في الحكاية ١٣٦
فصل : العطف والوصف يمنعان الحكاية ١٣٦
فصل : لا تحكى النكرة ١٣٦
فصل : تحكى النكرة بـ مَنْ وأي ١٣٧
فصل : مَنْ في الحكاية مبنية ١٣٨
فصل : الحكاية بأي وإعرابها ١٣٩
فصل : وصل مَنْ وأيّا ١٣٩
فصل : حكاية الجمل بلفظها ١٣٩
٧٣ ـ باب الخطاب ١٤١
الكاف حرف خطاب ١٤١
فصل : استعمال كاف الخطاب ١٤١
٧٤ ـ باب النسب ١٤٣
معنى النسب ١٤٣
فصل : علة زيادة حرفين في النسب وعلة تخصيص الياء ١٤٣
فصل : علة تشديد الياء ١٤٤

فصل : علة كسر ما قبل الياء ١٤٤
فصل : التشابه بين النسب والتثنية ١٤٥
فصل : التشابه بين ياء النسب وتاء التأنيث ١٤٥
فصل : الأسماء المغيرة عن وضعها في النسب ١٤٦
فصل : النسبة إلى المغرِب وتغلِب ١٤٦
فصل : النسب إلى المقصور الثلاثي ١٤٧
فصل : النسب إلى المقصور الرباعي ١٤٧
فصل : النسب إلى المقصور الخماسي ١٤٨
فصل : النسب إلى المنقوص الثلاثي ١٤٩
فصل : النسب إلى المنقوص الرباعي ١٤٩
فصل : النسب إلى مثل أسيّد وحميّر ١٤٩
فصل : النسب إلى مثل حيوي ١٥٠
فصل : النسب إلى مثل عديّ وقصيّ ١٥٠
فصل : النسب إلى مثل ظبي ١٥٠
فصل : النسب إلى الممدود كـ قُرّاء ١٥١
فصل : النسب إلى اسم على حرفين نحو : عدة ١٥٢
فصل : النسب إلى فعيلة ١٥٣
فصل : النسب إلى ما لا تاء فيه مثل ثقيف وقريش ١٥٤
فصل : النسب إلى الجمع مثل رجال وفرائض ١٥٤
فصل : شذوذ النسب ١٥٥
فصل : النسب إلى المسمّى بجملة ١٥٦
٧٥ ـ باب التصغير ١٥٨
معنى التصغير وضروبه ١٥٨

فصل : التصغير كالوصف ١٥٩
فصل : علامة التصغير ١٦٠
فصل : تصغير الثلاثي المؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة ١٦١
فصل : تصغير ما كان على فعلان الذي مؤنثه فعلى ١٦١
فصل : تصغير الرباعي المؤنث بالألف مثل : قرقرا ١٦٢
فصل : تصغير المؤنث الخماسي مثل حبارى ١٦٢
فصل : تصغير مثل لغّيزى وقبعثرى ١٦٣
فصل : تصغير الخماسي الذي كلّه أصول مثل سفرجل ١٦٣
فصل : تصغير ما هو على حرفين مثل يد ودم ١٦٤
فصل : تصغير الثلاثي الذي أوسطه ألف مثل باب ١٦٥
فصل : تصغير الثلاثي الذي ألفه مجهولة نحو : آءة ١٦٥
فصل : تصغير مثل حمار ١٦٦
فصل : تصغير مثل ريح وعيد ١٦٦
فصل : تصغير ما ياؤه أصلية نحو : عين وشيخ ١٦٦
فصل : تصغير ما واوه ثالثة نحو : قَسْور ١٦٧
فصل : تصغير الخماسي الذي فيه حرف زائد ١٦٧
فصل : تصغير ما فيه زائدان واحد لمعنى وآخر لغير معنى ١٦٨
فصل : تصغير ما كان على مستفعل ١٦٩
فصل : تصغير المصادر التي في أوائلها همزة وصل ١٦٩
فصل : تصغير الاسم المشدد نحو : خلّ وأصمّ ١٧٠
فصل : تصغير المؤنث الثلاثي بغير علامة مثل : قدر وشمس وشذوذ ذلك ١٧٠
فصل : تصغير المؤنث الرباعي نحو : زينب ١٧١

فصل : تصغير الأسماء المبهمة نحو ذا وأخواتها ١٧١
فصل : تصغير جمع التكسير ١٧٧
٧٦ ـ باب جمع التكسير ١٧٨
حدّه ومعناه ١٧٨
فصل : جمع القلة وجمع الكثرة ١٧٩
فصل : استعمال أحدهما موضع الآخر ١٧٩
فصل : الألفاظ المقيدة للجمع ١٧٩
فصل : أبنية الثلاثي العشرة ١٨٠
فصل : جمع المعتل العين نحو : ثوب ١٨١
فصل : جمع نحو : صُرَد ونُغَر ١٨٢
فصل : شذوذ زمن على أزمن ١٨٣
فصل : جمع المذكر الرباعي المعتل الثالث نحو : حمار وغراب ١٨٣
فصل : قلب ألف فاعل في الجمع واواً ١٨٤
فصل : جمع فاعل على فُعَلَة نحو : قاضٍ وقضاة ١٨٥
فصل : الرباعي له جمع واحد ١٨٥
فصل : جمع نحو : جرموق وحملاق ١٨٦
فصل : حذف الحرف الأخير من الخماسي ١٨٦
فصل : جمع ما فيه زائدان ١٨٧
فصل : تحريك عين فَعْلة في الاسم وتسكينها في الصفة ١٨٧
فصل : إذا كانت العين واواً أو ياءً لم تحرَّكا ١٨٨
فصل : الإتباع فيما فاؤه مضمومة وعينه ساكنة صحيحة ١٨٨
فصل : جمع فِعْلة نحو : سِدْرة ١٨٩
فصل : في جمع أفعل ١٨٩

فصل : تكسير الصفة ليس بقياس ١٩٠
فصل : ألفاظ شذّت من الجموع ١٩٠
٧٧ ـ باب ألفات القطع وألفات الوصل ١٩١
معناها ١٩١
فصل : علة اختيار الهمزة ١٩١
فصل : أصل حركة همزة الوصل الكسر ١٩٢
فصل : الهمزة مع لام التعريف ١٩٣
فصل : القول في همزة (أيمن) ١٩٣
فصل : الأسماء العشرة التي تدخل عليها همزة الوصل ١٩٣
فصل : دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل ١٩٤
٧٨ ـ باب الوقف ١٩٦
معنى الوقف ومذاهب العرب فيه ١٩٦
فصل : الوقف بالإسكان ١٩٦
فصل : الوقف بالإشمام ١٩٧
فصل : الوقف بالرّوم ١٩٨
فصل : الوقف بالنقل ١٩٨
فصل : الوقف بالتشديد ١٩٩
فصل : الوقف بالإبدال من التنوين ١٩٩
فصل : الإبدال في غير التنوين من التاء والألف والهمزة ٢٠١
فصل : الإبدال من الألف في نحو حبلى وأفعى ٢٠٢
فصل : الوقف على الهمزة التي قبلها حرف مدّ نحو كساء ٢٠٢
فصل : الوقف في مثل ظبي ورمي ٢٠٣
فصل : الوقف بالحذف في المنقوص ٢٠٤

فصل : الوقف على المنقوص بالياء ٢٠٤
فصل : نداء الاسم المنقوص والمذاهب في ذلك ٢٠٥
فصل : الوقف على المقصور المنوّن والمذاهب في ذلك ٢٠٦
فصل : زيادة الهاء في الوقف لبيان الحركة كقولهم : لمهْ وعلامَهْ ؟ ٢٠٨
٧٩ ـ كتاب التصريف ٢١٠
مقدمة ٢١٠
فصل : قسمة الأسماء بحسب حروفها الأصول ٢١٠
فصل : السداسي ليس أصلاً ٢١١
فصل : قد يبلغ الاسم سبعة أحرف بالزيادة ٢١١
فصل : الأفعال ثلاثية ورباعية ولم يأت خماسيّ ٢١١
فصل : أكثر ما يصير الفعل ستة أحرف ٢١٢
فصل : زيادة الفعل الثلاثي بحرف واثنين وثلاثة ٢١٢
فصل : أبنية الأسماء الأصول ٢١٢
فصل : أبنية الاسم الرباعية ٢١٣
فصل : أبنية الاسم الخماسية ٢١٣
فصل : الفعل أصلان : ثلاثي ورباعي ٢١٤
فصل : أبنية الفعل الثلاثية ٢١٤
فصل : أبنية الثلاثي الزائدة ٢١٥
٨٠ ـ باب حدّ التصريف وفائدته ٢١٩
حد التصريف ٢١٩
فصل : فائدة التصريف ٢١٩
فصل : اشتقاق التصريف ٢١٩
فصل : حروف الكلمة : الأصول والزوائد ٢١٩

فصل : مقابلة الأصول بالفاء والعين واللام ٢٢٠
فصل : التصريف تغيير بزيادة أو نقصان أو إبدال وحروف الزيادة ٢٢١
فصل : معرفة الزائد من الأصلي بثلاثة أشياء ٢٢٣
فصل : طريقة وزن الكلمة ٢٢٤
فصل : حروف الزيادة تزاد لسبعة أشياء ٢٢٥
فصل : حروف المدّ أصل حروف الزيادة ٢٢٥
٨١ ـ باب زيادة حروف المدّ ٢٢٧
وهي الألف والواو والياء ٢٢٧
زيادة الألف ٢٢٧
فصل : زيادة الياء ٢٢٨
فصل : علة عدم زيادة الواو أولاً ٢٢٩
فصل : ضابط زيادة الواو والياء من غير جهة الاشتقاق ٢٣٠
فصل : الواو والياء في المكرر : سوسة وصيصة ٢٣٠
فصل : في زيادة الهمزة ٢٣٠
مسألة : القول في أوّل ٢٣٥
مسألة : الهمزة في إوزّة ٢٣٧
مسألة : الهمزة في إشفى ٢٣٧
مسألة : أروى ٢٣٨
مسألة إدرون ٢٣٨
مسألة : أفعوان ٢٣٨
مسألة : أرطى ٢٣٨
مسألة : القول في أثفيّة ٢٣٩

مسألة : القول في أنبجان وأخطبان ٢٤٠
مسألة : إصليت وإحفيل وإخريط ٢٤٠
فصل : زيادة الهمزة حشواً ٢٤١
فصل : مما جاءت الهمزة زائدة في وسطه كحطائط وجُرائض ٢٤١
فصل : زيادة الهمزة أخيراً كضهياء ٢٤٢
مسألة : الهمزة في الغِرقئ ٢٤٤
مسألة : القول في أرجوان ٢٤٥
مسألة : القول في إصطبل وإردخل ٢٤٥
مسألة : الألف على أربعة أضرب ٢٤٦
مسألة : الألف في (موسى) ٢٤٧
مسألة : الألف في (قطوطى) ٢٤٧
مسألة : الياء في يربوع ويرمع ويعملة ٢٤٩
مسألة : الياء في يستعور ٢٥٠
مسألة : الواو في ترقوة ٢٥٠
مسألة : الياء في يأجج ٢٥١
٨٢ ـ باب زيادة الميم ٢٥٢
حكم الميم إذا وقعت أولاً ٢٥٢
فصل : زيادة الميم وسطاً وآخراً ٢٥٣
فصل : مما زيدت الميم في آخره : زرقم .. ٢٥٤
مسألة : القول في منجنيق وإنقحل وإنزهو ٢٥٤
مسألة : الميم في منجنون ٢٥٥
مسألة : الميم في معزى ٢٥٦
مسألة : الميم في مأجج ومهدد ٢٥٦

مسألة : الميم في معدّ ٢٥٧
مسألة : الميم في مرعزاء ٢٥٧
مسألة : الميم في بلعوم وحلقوم ٢٥٨
مسألة : الخلاف في ميم (ملك) ٢٥٨
٨٣ ـ باب زيادة النون ٢٦٠
موضع زيادة النون ٢٦٠
فصل : القول في نون كنهبل ٢٦١
قُنبَر ٢٦٥
عرند ٢٦٥
النون في عنصر وعنصل ٢٦٦
النون في رعشن وضيفن وخِلْبن وخلِفنة ٢٦٦
النون في جنعدل ٢٦٦
النون في نهشل ونهصر وعنتر ٢٦٧
٨٤ ـ باب زيادة التاء ٢٦٨
مواضع زيادة التاء ٢٦٨
ترتب ٢٦٨
تنضُب ٢٦٨
تتْفُل ٢٦٩
تِنبال ٢٦٩
تربوت ٢٧٠
تولج ٢٧٠
رهبوت ٢٧٠
عنكبوت ٢٧٠

تدْرأ وسنبتة والطاغوت ٢٧١
فصل : في تاء التأنيث ٢٧١
٨٥ ـ باب زيادة الهاء ٢٧٣
مواضع زيادة الهاء ٢٧٣
هركولة وهبْلع ٢٧٣
أهْراق ٢٧٤
أمّهات ٢٧٥
كتابيه وحسابيه ومسلمونه وتتفكرونه ٢٧٦
٨٦ ـ باب زيادة السين ٢٧٧
مواضع زيادتها ٢٧٧
استفعل ٢٧٧
اسطاع وأسطاع ٢٧٧
٨٧ ـ باب زيادة اللام ٢٧٩
مواضع زيادتها (زيدل ، عبدل ، فحجل ، أولئك) ٢٧٩
فصل : ثاني الحرف المشدد زائد ٢٧٩
مرمريت ومرمريس ودردبيس ٢٧٩
ددن ـ ددى ـ دد ٢٨٠
فصل : أصل الزيادة أخيراً ٢٨٠
فصل : في الإلحاق ٢٨٠
حرف الإلحاق يكون حشواً وآخراً ٢٨٠
فصل : الاستدلال على الألف إذا كانت أخيراً أنها للإلحاق ٢٨١
٨٨ ـ باب البدل ٢٨٤
معنى البدل والغرض منه وموضعه ٢٨٤

فصل : البدل ضربان :
غير مقيس : الأراني ، سادي ٢٨٤
المقيس : أ ـ لازم مطّرد ٢٨٥
ب ـ لازم غير مطرد (أعياد) ٢٨٥
جـ ـ ما ليس بلازم ولا مطّرد ٢٨٥
فصل : حروف البدل ٢٨٦
فصل : إبدال الهمزة ٢٨٦
مسألة : إبدالها من الألف في صحراء ٢٨٦
مسألة : وقوع الألف قبل الحرف المشدد مثل دابّة وابياضّ ٢٨٧
مسألة : قلب ألف التأنيث في الوقف همزة نحو : حبلأ ٢٨٨
مسألة : مناقشة قول الراجز : من أيّ يوميّ ٢٨٨
مسألة : الهمزة في قول الشاعر : فأا ـ تأا ٢٩٠
فصل : إبدال الهمزة من الواو : الإبدال الجائز : وعد أُعد ٢٩٠
فصل : الإبدال في وعاء ووسادة ٢٩١
فصل : الواو المفتوحة لم تقلب همزة إلا في مواضع (أحد ـ أناة) ٢٩٢
فصل : إذا وقعت الواو عيناً قلبت همزة (قائل) ٢٩٣
فصل : إذا وقعت الواو طرفاً بعد ألف زائدة قلبت ألفاً ثم همزة ٢٩٤
فصل : إذا اجتمع واوان في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة ٢٩٥
فصل : إبدال الهمزة من الياء شذوذاً (يد : أيد) ٢٩٦
مسألة : إذا سميت رجلاً بصحراء ونسبت إليه ٢٩٨
فصل : إبدال الهمزة من الهاء : ماء ، آل ٢٩٨
فصل : في إبدال الهمزة من العين (عباب : أباب .. عفرّة = أفرّة) ٣٠٠

ذكر إبدال الألف ٣٠٢
مواضع الإبدال ٣٠٢
مسألة : إبدال مثل باب ودار وناب وعاب والعصا والرحى ٣٠٢
مسألة : عدم انقلاب الواو والياء إذا انكسر ما قبلها أو ضُمَّ ٣٠٣
مسألة : علة صحة الواو والياء في الغليان والنزوان ٣٠٤
مسألة : علة صحة الواو والياء في غزوا ورميا ٣٠٤
مسألة : علة صحة الواو في اجتوروا وحول وعور ٣٠٥
مسألة : علة صحة الواو في خونة وحَوَكة ٣٠٥
مسألة : علة صحة الواو في الهوى والنوى ٣٠٥
مسألة : إذا سكنت الواو والياء وانفتح ما قبلها لم تقلبا لزوال الموجب للقلب وهو الحركة وشذوذ ذلك ٣٠٦
إبدال الألف من الهمزة ٣٠٧
إذا اجتمعت همزتان وسكنت الثانية وانفتحت الأولى أبدلت الثانية ألفاً نحو : آدم ٣٠٧
مسألة : تحقيق الهمزة في نحو : رأس وكأس ٣٠٨
مسألة : أصل الألف في نحو قولهم : أإدني من فلان ٣٠٨
إبدال الياء ٣١٠
فصل : إبدالها من الهمزة (ذيب ، جاء) ٣١٠
إبدال الياء من الألف ٣١٣
إبدال الباء ياءً إذا تكررت ٣١٣
فصل : إبدال الباء ياءً وإن لم تتكرر (الثعالي ، الأراني) ٣١٥
فصل : إبدال الياء من الراء : قيراط ٣١٦
فصل : إبدال الياء من النون (دينار) ٣١٧

مسألة : إبدال الياء من الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها في ميزان وميعاد ٣١٧
مسألة : الأصل في (عيد) الواو ٣١٨
مسألة : إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما الأخرى بالسكون أبدلت ياءً وأدغمتا ٣١٩
مسألة : إبدال الواو ياءً في أفعِل : أدْل ٣١٩
مسألة : ياء غازية ومحنية أصلها الواو وعلة إبدالها ٣٢٠
مسألة : إبدال الواو ياءً في (عصيّ) ٣٢١
مسألة : قيل أصلها قوِل ٣٢١
مسألة : الأصل في ديمة الواو ٣٢٢
مسألة : صحة الواو المشددة المكسورة ما قبلها والشذوذ عن ذلك ٣٢٣
مسألة : الياء في شيراز والخلاف فيها ٣٢٣
مسألة : الياء في ذرية ٣٢٤
مسألة : الياء في أينق ٣٢٦
فصل : في إبدال الواو ٣٢٦
إبدالها في موقن وموسر ٣٢٦
إبدالها في ضارب وضويرب ٣٢٧
إبدالها في ألف فاعل ٣٢٧
إبدالها من الهمزة في بوس ولوم ٣٢٧
فصل : في إبدال الميم ٣٢٨
إبدالها من النون الساكنة قبل الباء : عنبر ، شنباء ٣٢٨
إبدالها من الواو في فم ٣٢٨
فصل : في إبدال النون ٣٣١
النون في صنعاني ٣٣١

مسألة : إبدال النون من اللام في لعلّ ٣٣٣
مسألة : النون في تلُنَّة واللغنون ٣٣٤
فصل : في إبدال التاء ٣٣٤
إبدالها من الواو في اتعد واتزن ٣٣٤
إبدالها في أسنتوا وتراث ٣٣٥
إبدالها في تخمة وتكأة وتهمة وتولج وتيقور ٣٣٦
التاء في تالله وهنت ٣٣٧
التاء في أخت ٣٣٨
إبدال التاء في كلتا ٣٣٨
إبدال التاء من الياء ٣٣٩
علة قلته ٣٣٩
الإبدال في ثنتان ٣٣٩
الإبدال في ذيت وكيت ٣٤٠
إبدال التاء من السين ٣٤٠
الإبدال في طست ٣٤٠
الإبدال في ستّ ٣٤١
الإبدال في ناس وأكياس ٣٤١
الإبدال في لص ٣٤٢
الإبدال في فستاط ٣٤٢
الإبدال في تربوت ٣٤٣
إبدال الهاء من الياء ٣٤٣
الإبدال في هذه ٣٤٣
الإبدال في دهدية ٣٤٣

إبدال الهاء من الهمزة ٣٤٤
الإبدال في إياك وإنك ٣٤٤
الإبدال في أردت وأراق ٣٤٤
الإبدال في هناه ورأي خاص للمؤلف ٣٤٥
إبدال الهاء من الألف ٣٤٦
قولهم في أنا = أنه ٣٤٦
الإبدال في مهما ٣٤٦
إبدال الهاء من تاء التأنيث ٣٤٦
فصل : إبدال الطاء من التاء ٣٤٦
الإبدال في افتعل ٣٤٦
الإبدال في اصطلح واصّلح ٣٤٧
الإبدال في اضطرب واضّرب ٣٤٧
فصل : في إبدال الدال ٣٤٨
إبدالها من تاء افتعل ٣٤٨
ادّر أو اذّرأ ٣٤٨
اذتكر ، ازدجر ، ازدان ، ازّان ٣٤٩
مسألة : تولج = دولج ٣٤٩
مسألة : وتد ٣٤٩
فصل : في إبدال الجيم ٣٤٩
فصل : في إبدال اللام : أصيلال = أصيلان ٣٥١
فصل : وزن الكلمة بعد الإبدال ٣٥١
٨٩ ـ باب الحذف ٣٥٣
الحذف لعلّة وأمثلة ذلك ٣٥٣

فصل : القول في وجل يوجل ٣٥٦
فصل : حذف واو الفعل لوقوعها بين ياءٍ وكسرة ٣٥٦
فصل : في حذف الهمزة : أكرمت أكرم ٣٥٧
فصل : كون الهمزة أصلاً ومضاعفة العين بعدها أو لم تضعف أبدلت
مع همزة المتكلم واواً ٣٥٩
فصل : ما يحذف للجزم ٣٥٩
فصل : الخلاف في واو مفعول : مقول ومبيع ٣٥٩
فصل : القول في الاستعانة والإرادة ٣٦١
٩٠ ـ باب ما حذف على خلاف القياس ٣٦٢
الاقتصار على المحذوف ٣٦٢
حذف الفاء في مواضع مثل : كلْ وخذ ومرْ ٣٦٢
القول في (ناس) ٣٦٣
القول في تِ و فِ ٣٦٤
القول في (الله) ٣٦٤
فصل : حذف الهمزة عيناً في نحو (يرى) ٣٦٥
فصل : حذف الهمزة لاماً : سؤته سواية ٣٦٦
مسألة : الخلاف في أشياء ٣٦٧
فصل : التحقيق في شيء ٣٦٨
فصل : في حذف الألف ٣٦٩
حذفها في الشعر ٣٧٠
فصل : في حذف الواو ٣٧١
حذفها في نحو يعد وعد وثبة وهُنَ وذو وحم وقلة وكرة ٣٧١
فصل : في حذف الياء ٣٧٥

حذفها من يد ٣٧٥
حذفها من دم ٣٧٦
حذفها في مئية ٣٧٧
فصل : في حذف الهاء ٣٧٨
حذفها لاماً في شاة وشفة ٣٧٨
حذفها من فم وسنة واست وعضة ٣٨٠
فصل : في حذف الباء ٣٨١
حذفها في (ربّ) ٣٨١
فصل : في حذف النون ٣٨١
حذفها في إنّ ومنذ ٣٨١
فصل في حذف الحاء ٣٨٢
حذفها في الحرح ٣٨٢
فصل : في حذف الخاء ٣٨٢
حذفها من بخّ ٣٨٢
فصل : حذف الفاء من سوف وأف ٣٨٣
٩١ ـ باب أبنية الأفعال ٣٨٤
أبنية الثلاثي والرباعي ٣٨٤
فصل : أبنية الثلاثي المعتلّ ٣٨٥
فصل : القول في المعتل العين بالواو مثل عاد يعود ٣٨٦
فصل : القول في مات ودام ٣٨٧
فصل : القول في باب خاف يخاف ٣٨٨
فصل : القول فيما عينه ياء كباع وهاب ٣٨٩
من مسائل المعتل العين :

صيد البعير وعورت عينه ٣٩٢
سقوط الألف والواو والياء في خف وقم وبع ٣٩٢
انقلاب الواو والياء ألفاً في المضارع مثل يخاف ويهاب ٣٩٣
القول في ليس ٣٩٣
من مسائل المعتلّ اللام :
غزا يغزو ٣٩٤
رضي يرضى ٣٩٤
قضُو رضُو ٣٩٤
غزا يُغزي ٣٩٥
٩٢ ـ باب يجمع مسائل تنعطف على الأصول المتقدّمة ٣٩٦
مسألة : اتفاق صيغة اسم الفاعل والمفعول : مختار ومجتاز ٣٩٦
مسألة : الأصل في مقام ومعاش ٣٩٦
مسألة : الأصل في معيشة ٣٩٧
مسألة : قلب الواو الرابعة ياءً ٣٩٨
مسألة : حكم استردّ واقشعرّ ٣٩٩
مسألة : نقل الحركة إلى ما بعدها (ويتّقِهْ) ٣٩٩
الحذف فيما كان على أكثر من أربعة أحرف نحو (كينونة وديمومة) ٤٠١
مسألة : اجتماع الواو والياء وقلب الواو ياءً وإدغامها نحو : سيّد ٤٠٢
القول : في ريحان وضيون ٤٠٣
مسألة : الواو الثانية وقلبها ياءً إذا وقعت بين ألف وكسرة كحوض وحياض ٤٠٤
مسألة : إبدال ألف التكسير همزة إذا وقعت بين واوين في مثل أوائل ٤٠٤

عدم همزها في طواويس ٤٠٦
الخلاف في عيلة وعيائل ٤٠٦
مسألة : في جمع صحيفة ورسالة وعجوز ٤٠٦
مسألة : القول في التغيير من خطيئة إلى خطايا ٤٠٧
مسألة : القول في عطيّة ومطيّة ٤٠٩
مسألة : القول في شادية وراوية ٤٠٩
مسألة : القول في معيشة ٤٠٩
مسألة : القول في مدينة : مداين ، مدائن ٤١٠
مسألة : همز مصائب على خلاف القياس ٤١١
مسألة : بناء اسم الفاعل من قال وباع وخاف ٤١١
مسألة : تحصّن الواو واليـاء من القلب في اخروّط واجلوّذ وصُيّابة ٤١٢
مسألة : قلب الواو الثانية ياءً في نحو دوو وجوو ٤١٣
مسألة : جواز التصحيح والإدغام في نحو حيي وعيي ٤١٤
مسألة : من الأفعال ما عينه ولامه ياءان نحو حيي وعيي ٤١٧
القول في الحيوان ٤١٨
مسألة : مما جاء عينه ولامه واوان : الحوّة والقوّة ، وتصريف ذلك ٤١٩
مسألة : تصحيح الأول في مثل : حوى يحوي ٤٢١
مسألة : الأقوال في (آية) ٤٢٢
مسألة : إذا كانت عين الثلاثي ياءً ساكنة وجعلتها صفة أقررتها وإن جعلتها اسماً ضممت الأول ٤٢٣
مسألة : لام فعلاء الممدودة إذا كانت واواً صحت في الصفة

وقلبت ياءً في الاسم ٤٢٦
مسألة : البحث في قولهم (واو) ٤٢٦
مسألة : وقوع الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة ووقوع تاء التأنيث بعدها ٤٢٨
مسألة : القول في طاغوت وطالوت وجالوت ٤٢٨

٩٣ ـ باب ما يمتحن فيه من الأبنية ٤٣٠
مقدمة في بيان الغرض من الباب ٤٣٠
فصل : لا يبنى من الشيء مثله من كلّ وجه ٤٣٠
مسألة : البناء من ضرب مثل : علم ودحرج ودرهم وسبطر ٤٣١
مسألة : في الهمز : البناء من قرأ على دحرج وجعفر وزبرج وغير ذلك ٤٣٢
مسألة : البناء من قال وباع مثل كتف وكتْف ٤٣٢
البناء من غزا ورمى ٤٣٣
مسألة : البناء من غزا وعفا على مثال صمحمح وعنكبوت ٤٣٣
مسألة : البناء من أوى ووأى وآءة على مثل عنكبوت ٤٣٤
مسألة : البناء من حيي على مثل عصفور ٤٣٤

٩٤ ـ باب ما يعرف به المقصور من الممدود ٤٣٥
مقدمة : المقصور لا يكون إلا في المعرب ، والمقصور والممدود بابهما السماع ٤٣٥
ذكر ما يعرف به المقصور والممدود ٤٣٥
أمثلة ما يعرف به المقصور وهي أربعة ٤٣٦
فصل : القسم الثاني من أقسام المقصور : اسم المفعول نحو : مُعْطى ٤٣٧
فصل : القسم الثالث هو ما جاء من الجموع مقصوراً نحو : عرىً

ولحىً وكِسىً ٤٣٨
فصل : القسم الرابع نحو : القهقرى ٤٣٨
فصل : الممدود المعروف من جهة القياس ٤٣٩
حد الممدود ٤٣٩
الممدود على أربعة أقسام ٤٣٩
١ ـ إعطاء واعتلاء ووماء وعواء ونداء وتقضاء ٤٤٠
٢ ـ ما يستدل عليه بالجمع نحو : أهوية وأحمرة وظباء ٤٤٠
٣ ـ من الصفات نحو أحمر وحمراء ٤٤٢
٤ ـ الأسماء مثل صحراء وخنفساء ٤٤٢
٩٥ ـ باب الهمزة ٤٤٣
حدّ الهمزة ومقدمة في الهمز ٤٤٣
فصل : تخفيف الهمزة إذا كانت مفردة ٤٤٣
فصل : جواز تخفيفها إذا كانت حشواً نحو (راس) ٤٤٣
فصل : في الهمزة المتحركة : إذا سكن ما قبلها وكان حرف مدّ : مقروّه وخطيّه ٤٤٤
فصل : وقوع الهمزة المتحركة بعد الألف وجواز تخفيفها ٤٤٤
فصل : تخفيف الهمزة إذا كان قبلها حرف ساكن ليس من حروف المد ٤٤٥
فصل : القول في رأى ويرى ٤٤٦
فصل : معاملة الهمزة المتحركة إذا كان قبلها حرف متحرك ٤٤٦
فصل : الهمزة المضمومة قبلها ضمة أو فتحة وأحوالها الأخرى ٤٤٧
فصل : اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة : آدم وآق ٤٤٧
فصل : التقاء الهمزتين من كلمتين منفصلتين : (أولياء أولئك) ٤٤٨

مسألة : في قوله تعالى ﴿ قالوا الآن ﴾ ٤٥٠
مسألة : في قوله تعالى ﴿ عاداً الأولى ﴾ ٤٥١
٩٦ ـ باب الإمالة ٤٥٢
حدّها ومعناها ٤٥٢
أسباب الإمالة ٤٥٢
فصل : موانع الإمالة ٤٥٤
فصل : الإمالة في نحو : خفاف وقباب ومصباح ٤٥٥
فصل : الإمالة في نحو : سقى وأعطى ومعطى ٤٥٥
فصل : لا تجوز الإمالة في مادّ وجادّ ٤٥٦
فصل : الراء تمنع الإمالة ٤٥٦
فصل : إبدال الهاء المبدلة من تاء التأنيث في الوقف ٤٥٧
فصل : شذوذ أشياء في باب الإمالة : ذا ، أنّى ، بي ، تي ٤٥٧
فصل : إمالة الفتحة نحو الكسرة في ضَرر وبقر ٤٥٩
٩٧ ـ باب مخارج الحروف ٤٦١
تحديد مخرج الحرف ٤٦١
فصل : الحروف الأُصول والأَحرف الفروع ٤٦١
الأحرف المستقبحة ٤٦٢
فصل : في عدد المخارج وهي ستة عشر ٤٦٢
فصل : في صفات الحروف وأجناسها ٤٦٤
فصل : فيما يجتمع لكل حرفٍ من الصفات ٤٦٦
٩٨ ـ باب الإدغام ٤٦٩
معناه وحدّه ٤٦٩
العلة في الإدغام ٤٦٩

الإدغام في الكلمة الواحدة ٤٦٩
مسألة : البناء من المضاعف بناءً فيه ألف ونون نحو : الرددان واقتتلوا ٤٧٠
فصل : إن كان الأول ساكناً امتنع الإدغام نحو : اسمْ موسى ٤٧١
فصل : إذا كان قبل الياء والواو فتحة جاز الإدغام نحو : جيب بكر ٤٧١
فصل : الإدغام اللازم ٤٧٢
فصل : لا يجوز الإدغام في حرف المدّ ٤٧٢
فصل : إدغام الحروف المتقاربة ٤٧٢
مسألة : وجوب تبيين النون الساكنة قبل الميم والباء في كلمة واحدة ٤٧٥
مسألة : ليس في اللغة كلمة فيها نون ساكنة بعدها راء ولا لام ٤٧٥
مسألة : إدغام اللام في النون : هل رأى ٤٧٦
مسألة : لا تدغم الميم في النون (لم تكن) ٤٧٦
مسألة : إدغام لام المعرفة في حروف الفم وإظهار لام هل وبل ٤٧٦
مسألة : إدغام الطاء في الدال ٤٧٧
مسألة : إدغام التاء في الدال ٤٧٧
مسألة : الصّاد والسِّين والزَّاي يدغم بعضها في بعض ٤٧٨
مسألة : الظاء والذال والثاء يدغم بعضها في بعض ٤٧٨
مسألة : إدغام مخرج في مخرج يقاربه جائز ٤٧٨
مسألة : حكم الحرف الناقص يدغم في الزائد ولا يدغم الزائد في الناقص ٤٧٨
مسألة : الصاد الساكنة وبعدها دال تخرج على أصلها أو تقرب من الزاي ٤٧٩

٩٩ ـ باب الخطّ ٤٨١
الحاجة إلى هذا الباب ٤٨١
فصل : الإبدال ٤٨١
جملة ما يستدلّ به على أصل الألف عشرة أدلّة ٤٨٢
فصل : كتابة الألف ياءً إذا كانت رباعية فصاعداً ٤٨٣
فصل : إضافة المقصور إلى المضمر ٤٨٤
فصل : في الهمزة :
الهمزة أولاً تكتب على القياس باستثناء : يا أوخيّ ويا أخيّ ٤٨٤
كتابتها وسطاً ٤٨٥
كتابتها طرفاً ساكنة ٤٨٥
فصل : الهمزة المتحركة التي قبلها ساكن نحو الخبء والجزء ٤٨٥
فصل في الممدود ٤٨٦
إذا لم يضف كتب بألف واحدة : كساء ٤٨٦
كتابته إذا أضيف ٤٨٦
فصل : كتابة مثل : مقروءة وخطيئة ٤٨٦
فصل : كتابة نحو : يستهزؤون ومستهزؤون ٤٨٦
فصل : كتابة الممدود المنصوب المنوّن ٤٨٦
فصل : الزيادة ٤٨٧
الزيادة في عمرو ٤٨٧
زيادة الألف الفارقة ٤٨٧
زيادة الألف في مائة ٤٨٧
زيادتها في الربوا ٤٨٨
كتابة الصلوة والزكوة والحيوة ٤٨٨

فصل : في الحذف ٤٨٨
في الحذف في بسم الله ٤٨٨
الحذف في الرحمن ٤٨٨
الحذف في الحْرثُ والقْسم و .. ٤٨٨
فصل : ألف ابن وابنة ٤٨٩
فصل : كتابة فيم وحتّام وممّ ٤٩٠
فصل : في اللام ٤٩٠
دخول لام التعريف على لام أخرى ٤٩٠
١٠٠ ـ باب الموصول والمقطوع ٤٩١
فصل : النون الساكنة إذا لقيتها ميم من كلمة أخرى ٤٩١
فصل : في أنْ وإنْ إذا لقيتها (لا) ٤٩١
فصل في الميم : ٤٩٢
التقاء ميم (أم) ميماً من كلمة أخرى ٤٩٢
كتابة نحو : فيمن ٤٩٢
كتابة نحو : كيلا ٤٩٢
كتابة نحو : هلاّ ٤٩٣
كتابة نحو : بل لا ٤٩٣
كتابة أينما وإنما وما شابهما ٤٩٣

مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

مرتبة وفق صدورها

مطبوعات عام ١٩٩٠

١ ـ الصبر مطية النجاح : قصيدة في الحكم / تأليف ابن ظهير الإربلي ؛ جمع وتفسير عبد القادر للبارك . دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٠ . ـ ٦٤ ص ؛ ١٧ سم .

قصيدة ذات حكم وفوائد اجتماعية ، جمعت من كتب متفرقة ، وضع جامعها لكل موضوع منها عنواناً .

٢ ـ مشيخة أبي المواهب الحنبلي / تأليف محمد بن عبد الباقي الحنبلي البعلي الدمشقي ؛ تحقيق محمد مطيع الحافظ . ـ بيروت : دار الفكر المعاصر ؛ دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٠ . ـ ١٦٣ ص ؛ ٢٤ سم .

ترجم المؤلف فيها ترجمة وافية لخمسة وثلاثين شيخاً من شيوخه بيّن فيها الكتب التي قرأها عليهم ، مما يعطي صورة واضحة عن ثقافة العصر والمنهاج العلمي الذي يتبعه الطالب في تحصيله .

مطبوعات عام ١٩٩١

٣ ـ الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة / تأليف زكريا بن محمد الأنصاري ؛ تحقيق مازن المبارك . ـ بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩١ . ـ ٩٥ ص ؛ ٢٤ سم .

جمع المؤلف فيها قرابة مئتين من الألفاظ التي يتداولها الفقهاء وبيّن معانيها اللغوية ثم الاصلاحية في الفقه عامة وفقه الشافعية خاصة .

٤ ـ إتحاف المسلم بما في الترغيب والترهيب من أحاديث البخاري ومسلم / تصنيف يوسف بن إسماعيل النبهاني ؛ ضبط وتعليق مأمون الصاغرجي . ـ بيروت : دار الفكر المعاصر ؛ دمشق : دار الفكر ، ١٩٩١ . ـ ٦٥ ـ ٦٤٧ ص ؛ ٢٣ سم .

انتقى النبهاني في هذا الكتاب الأحاديث التي رواها البخاري ومسلم الواردة في كتاب الترغيب والترهيب للمنذري مُسهّلاً تناولها .

٥ ـ الإعلام بوفيات الأعلام / تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي ؛ تحقيق وتعليق عبد الحميد مراد ، عبد الجبار زكار . ـ بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩١ . ـ أ ـ ب ، ٥٥٦ ص ؛ ٢٤ سم .

جمع مؤلفه فيه خلاصة تاريخ الإسلام ذاكراً وفيات الأعلام على ما اشتهر من أسمائهم وكناهم وألقابهم مرتباً لها حسب تاريخ الوفاة ، ضاماً وفيات كلّ سنة على حدة .

٦ ـ ظاءات القرآن الكريم / نظم أبي العباس أحمد بن عمار للقرئ ؛ شرح أبي الطاهر إسماعيل بن أحمد بن زياد الله التجيبي البرقي . الفرق بين الظاء والضاد / تأليف أبي القاسم سعد بن علي بن محمد الزنجاني ؛ تحقيق محمد سعيد المولوي .ـ بيروت : دار الفكر المعاصر ؛ ١٩٩١ .ـ ٢٠٨ ص ؛ ٢٤ سم .

شرح فيه التجيبي أبياتاً نظمها المقرئ جمع فيها ما ورد في القرآن الكريم من ألفاظ تحوي حرف الظاء مبيناً أصول هذه الألفاظ واشتقاقاتها ومعانيها .

٧ ـ دور الكتب العربية العامة وشبه العامة لبلاد العراق والشام ومصر في العصر الوسيط / تأليف يوسف العش ؛ ترجمة نزار أباظة ، محمد صباغ . بيروت : دار الفكر المعاصر ؛ دمشق : دار الفكر ، ١٩٩١ . ٤٣٨ ص ؛ ٢٤ سم .

أصل الكتاب أطروحة قدمت إلى السوربون . وقد قسّم المؤلف كتابه عن المكتبات في البلاد المذكورة في العنوان إلى قسمين : الأول : تاريخي أرخ فيه لدور الكتب وخزائنها ، والثاني : وصفي ذكر فيه صفات الكتب في المكتبات العامة وطرق وقفها ونحو ذلك .

٨ ـ الحركة اللغوية في الوطن العربي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ـ ١٩٧٥ / شكري فيصل .ـ دمشق : دار طلاس ، ١٩٩١ .ـ أ ـ د ، ٢٤٠ ص ؛ ٢٥ سم .

الكتاب ببليوغرافيا شاملة لما نشر في الكتب والدوريات والندوات ، ولا سيما للطبوعات الصادرة عن المجامع اللغوية والمؤسسات الثقافية ، مقسمة حسب الموضوعات إلى ثمانية عشر باباً .

٩ ـ تاج التراجم في من صنّف من الحنفية / تأليف زين الدين أبي العدل قاسم بن قطلوبغا الحنفي ؛ تحقيق إبراهيم صالح .ـ دمشق : دار المأمون للتراث ، ١٩٩٢ .ـ ٤١٩ ص ؛ ٢٤ سم .

ترجم فيه المؤلف لأكبر عدد من مصنفي فقهاء الحنفية . فابتدأ بالإمام أبي حنيفة وتابع حتى عصره هو ، تعد هذه الطبعة طبعة محققة كاملة .

١٠ ـ نقد الطالب لزغل المناصب / تأليف شمس الدين محمد بن طولون الصالحي الدمشقي ، تحقيق محمد أحمد دهمان ، خالد محمد دهمان .ـ بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٢ .ـ ٢١١ ص ، ٢٤ سم .

الكتاب في السياسة الشرعية والأحكام السلطانية والوظائف الأميرية بالإضافة إلى استعراض للمهن في عصر المؤلف وبيان وجوه الغش والإساءة ، مع تصوير للحياة العامة في نهاية العصر المملوكي وبداية العصر العثماني .

مطبوعات عام ١٩٩٢

١١ ـ كتاب الأربعين البلدانية : عن أربعين من أربعين لأربعين في أربعين / تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر ، تحقيق محمد مطيع الحافظ .ـ بيروت : دار الفكر المعاصر ، دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٢ . ـ ٢٤٨ ص ، ٢٤ سم .

عرّف المؤلف في مقدمته الأربعينيات الحديثة وفضائلها ، ثم ذكر أربعين حديثاً في أربعين بلدة عن أربعين شيخاً مسندة عن أربعين صحابياً في أربعين موضوعاً . يعد الكتاب مشيخة صغرى للمؤلف ذكر فيها شيوخه في تلك البلدان مع تعريف موجز للشيخ والبلدة وتخريج للأحاديث .

١٢ ـ **الإخلاص والنية** / تصنيف ابن أبي الدنيا أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي البغدادي ، تحقيق إياد خالد الطباع . ـ دمشق : دار البشائر ، ١٩٩٢ . ٩٦ ص ، ٢٤ سم .

ذكر فيه المؤلف أحاديث وآثاراً وأخباراً مسندة عن السلف في فضل النية ووجوب الإخلاص .

١٣ ـ **شرح حماسة أبي تمام : تجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلّي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة** / تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم النحوي الشنتري ، تحقيق وتعليق علي المفضل حمودان . ـ بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٢ . ـ ٢ ج (١٣٤٢ ص) ، ٢٤ سم .

أحد الشروح الأندلسية لحماسة أبي تمام ، رتبه مؤلفه على حروف المعجم وضمنه كل ما تضمنه الحماسات من الشعر وشرح غريبها ووضح معناها .

١٤ ـ **شرح أبيات إصلاح المنطق** / تأليف أبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي ، تحقيق ياسين محمد السواس . دمشق : الدار المتحدة ، ١٩٩٢ . ـ ٧٦٨ ص ، ٢٤ سم .

شرح فيه ابن السيرافي شواهد كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت وبيّن مواطن المشكل منها فهو بهذا غني بالمادة اللغوية والأدبية ومصدر من مصادر اللغة والشواهد ، أضاف بعمله هذا مادة جديدة لكتاب إصلاح المنطق زادت من قيمته .

١٥ ـ **كشف المغطى في فضل الموطا** / تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي الشافعي ، تحقيق محمد مطيع الحافظ . ـ بيروت : دار الفكر المعاصر ، دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٢ . ١٢٥ ص ، ٢٤ سم .

جمع ابن عساكر بالتلقي عن شيوخه مع السند إلى أصحاب الأخبار حتى غدا هذا الكتاب منهلاً لكل من ترجم للإمام مالك وتكلم عن كتابه الموطأ .

مطبوعات عام ١٩٩٣

١٦ ـ **النشاط الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٢** / إعداد إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بالمركز ، مراجعة وتقديم عبد الرحمن فرفور . دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، [١٩٩٣] . ـ ٢٤٧ ص ، ٢٤ سم .

جمع غالب ما قام من ندوات ومحاضرات وأمسيات شعرية ونشاطات ثقافية خلال العام المذكور .

١٧ ـ **الدوريات العربية : لمحات من تاريخها ـ منتجات من نوادرها** / إعداد إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بالمركز ، مراجعة وتقديم عبد الرحمن فرفور . دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٣ . ـ ٢٦٨ ص ، ٢٤ سم .

١٨ ـ آفاق الثقافة والتراث : مجلة ثقافية تراثية مكتبية / تصدر عن إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بالمركز . ع ١ (١٩٩٣) . دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٣ . ـ ١٢٨ ص ، ٢٧ سم .

١٩ ـ الملا علي القاري فهرس مؤلفاته وما كتب عنه / إعداد محمد عبد الرحمن الشماع . دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٣ . ٢٧ ص ، ٢٧ سم .

العلامة جمال الدين القاسمي : حياته ـ آثاره : ١٢٨٣ ـ ١٣٣٢ هـ . . / إعداد محمد رياض المالح .

ـ دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٤ ـ ٢٨ ، ص ، ٢٧ سم .

مستلة من مجلة آفاق الثقافة والتراث العدد الثاني عام ١٩٩٣ .

٢٠ ـ AN INTRODUCTION TOWARDS UNDERSTANDING THE ROOTS/ by M. S. R. Al-Booty; translated by Anas Rifái. Damascus: Dar Al Fikr; Beirut: Dar Al Fikr Al-mouser, 1992195P. 17cm.

مطبوعات ١٩٩٤

١ ـ رواة محمد بن إسحاق بن يسار في المغازي والسير وسائر المرويات/تصنيف مطاع الطرابيشي .

٢ ـ الإيجاز في آيات الإعجاز / تأليف أبي اليسر عابدين ، تحقيق محمد كريم راجح .

٣ ـ البلغة في أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الشيخان على ترتيب أبواب المنهاج للإمام النووي / تأليف سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن الملقن المعروف بابن النحوي ، تحقيق وتخريج محيي الدين نجيب .

٤ ـ النشاط الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٣ / إعداد إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بالمركز ، مراجعة وتقديم د . عبدالرحمن فرفور .

٥ ـ كتاب الحيطان (أحكام الطرق والسطوح والأبواب ومسيل المياه والحيطان) في الفقه الإسلامي / تأليف الشيخ المرجي الثقفي ، تحقيق محمد خير رمضان يوسف .

٦ ـ الإمام شمس الدين ابن الجزري : فهرس مؤلفاته ومن ترجم له ٧٥٠ ـ ٨٣٣ هـ = ١٣٥٠ ـ ١٤٢٩ م / إعداد محمد مطيع الحافظ . ـ دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٤ ـ ٥٤ ص ؛ ٢٧ سم .

٧ ـ المنتخب من مقتنيات معهد المخطوطات في باكو بأذربيجان / إعداد د . عبدالرحمن فرفور ، ود . محمد مطيع الحافظ .

٨ ـ نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد / تأليف الشيخ عبد الغني النابلسي ، تحقيق الشيخ عبد الرزاق الحلبي .

9- MANS FREEDOM UNDER HIS SERVITUDE TO ALLAH: THIS IS ISLAM/BY MUHAMMAD SAID RAMADAN AL-BOOTY; TRANSLATED BY ANAS RIFAI.
- DAMASCUS: DARALFIKR; BEIRUT: DARALFIKRALMOUSER, 1994- 136- P. ; 17cm.

مطبوعات ١٩٩٥

ظفر الأماني في مختصر الجرجاني/تأليف أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ؛ تحقيق وتخريج وتعليق تقي الدين الندوي . ـ أعظم كدة : الجامعة الإسلامية ؛ دبي : دار القلم ، ١٩٩٥ . ـ ٥٧٦ ص . ؛ ٢٤سم .

ـ المنح الرحمانية في تاريخ الدولة العثمانية/تأليف محمد بن محمد أبي السرور البكري الصديقي ، تحقيق ليلى الصباغ .

الزيادات على كتاب إصلاح لحن العامة بالأندلس : لأبي بكر محمد بن حسين الزبيدي الإشبيلي/دراسة ونصوص عبد العزيز الساوري . ـ دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٥ـ ٥٥ ص ؛ ٢٤ سم .

هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب/تأليف علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي؛ تحقيق وشرح عبد القادر الخطيب الحسني . ـ بيروت : دار الفكر المعاصر، ١٩٩٤ ـ ١٩٢ ص ؛ ٢٤ سم .

مختصر تاريخ أذربيجان/تأليف محمود إسماعيل ، ترجمة رفيق عليوف، ورامز مرسالوف . ـ دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٥ـ ٨٦ ص ؛ ٢٤ سم .

المنتقى من مخطوطات معهد البيروني للدراسات الشرقية بطشقند/إعداد عبد الرحمن فرفور ومحمد مطيع الحافظ . ـ دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ؛ طشقند : معهد البيروني للدراسات الشرقية ، ١٩٩٥ ـ ١٨٠ ص ؛ ٢٤ سم .

النشاط الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٤/إعداد إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي . ـ دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٥ . ٣١٠ ص ؛ ٢٤ سم .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب/ لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، والدكتور عبد الإله نبهان .

تحت الطبع

ـ معجم الشعراء من تاريخ ابن عساكر (حروف أ ـ ج)/ تحقيق حسام الدين فرفور .

ـ أعيان العصر وأعوان النصر /تأليف صلاح الدين بن أيبك الصفدي ، تحقيق عدد من الأساتذة .

ـ معجم التراث العربي المطبوع بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ / إعداد إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بالمركز .

شعر عبد الله بن همام السلولي / جمع وتحقيق وليد وليد محمد السراقبي .

شعر أبي البركات ابن الحاج البلفيقي / جمع وتحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة .